

فهرست الجزء الخامس
من فتح الباری

﴿فهرسة الجزء الخامس من فتح الباري﴾

صفحة	موضوع	صفحة
٣	(كتاب المزارعة)	٢٢
٢	باب فضل الزرع والفرس إذا كل منه	٢٢
٣	باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزراعة	٢٢
	الزرع الخ	٢٥
٤	باب اقتناء الكلب للحرث	٢٥
٦	باب استعمال البقر للحرث	٢٧
٦	باب إذا قال كفتي مؤنة النخل وغيره الخ	٢٨
٦	باب قطع الشجر والنخل	
٦	باب	
٧	باب المزارعة بالشرط وقعه	٢٩
٩	باب إذا لم يشترط الستين في المزارعة	٣٠
١٠	باب	٣١
١٠	باب المزارعة مع اليهود	٣١
١٠	باب ما يكره من الشروط في المزارعة	٣٢
١١	باب إذا زرع عمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم	٣٢
١١	باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ورضاعتهم ومعاملتهم	٣٤
١٢	باب من أحيى أرضاً مواتاً	٣٤
١٤	باب	
١٤	باب إذا قال رب الأرض أفرق ما أفرقك الله ولم يذكر أجملاً معلوماً فها على ترابهم ما	٣٤
١٥	باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نواصي بعضهم بعضاً في الزراعة والغمر	٣٥
١٦	باب كراهة الأرض بالذهب والفضة	٣٦
١٨	باب	٣٧
١٨	باب ما جاء في الفرس	٣٧
١٩	باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائز مقسوماً كان أو غير مقسوم	٣٨
٢٠	باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى	٣٨
٢١	باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن	٣٩
	باب الخصومة في البئر والقضاء فيها	٢٢
	باب أثم من منع ابن السبيل من الماء	٢٢
	باب سكر الانهار	٢٢
	باب شرب الأعلى قبل الأسفل	٢٥
	باب شرب الأعلى إلى السكعين	٢٥
	باب فضل سقي الماء	٢٧
	باب من رأى إن صاحب الخوض أو القرية أحق بمائه	٢٨
	باب لأجى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم	٢٩
	باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار	٣٠
	باب بيع الحطب والسكلا	٣٠
	باب القطائع	٣١
	باب كتابة القطائع	٣١
	باب حلب الابل على الماء	٣٢
	باب الرجس يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل	٣٢
	(كتاب في الاستقراض) وأداء الديون والجر والتفليس	٣٤
	باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمعه أو ليس بحضوره	٣٤
	باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها	٣٤
	باب أداء الديون	٣٥
	باب استقراض الابل	٣٦
	باب حسن التقاضي	٣٧
	باب هل يعطى أكبر من سته	٣٧
	باب حسن القضاء	٣٨
	باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز	٣٨
	باب إذا فاض أو جازف في الدين غرابته أم غيره	٣٨
	باب من استعاض من الدين	٣٩
	باب الصلاة على من ترك ديناً	٣٩

٣٩	باب مطلق الفتي ظلم	٥٤	باب اذا وجد غمرة في الطريق
٣٩	باب لصاحب الحق مقال	٥٤	باب كيف تعرف لفظة أهل مكة
٣٩	باب اذا وجد ماله عند مفاسد في البيع	٥٥	باب لا تختبأ ماشية أحد بغير إذنه
٤٣	والقرض والوديعة فهو أحق به	٥٧	باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لا: اريد بغيره
٤٣	باب من أخو القريم الى الغدا ونحوه ولم ير ذلك مطالا	٥٨	باب هل يأخذ اللقطة ولا يبدعها تصبغ حتى لا يأخذها من لا يستحق
٤٣	باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسّمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه	٥٨	باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان
٤٣	باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع	٥٩	باب (كتاب المظالم)
٤٣	باب الشفاعة في وضع الدين	٥٩	باب قصاص المظالم
٤٣	باب ما ينهى عن إضاعة المال الخ	٦٠	باب قول الله تعالى ألقنه الله على الظالمين
٤٤	باب البعذر اذ في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه	٦٠	باب لا ينظم المسلم المسلم ولا نسلمه
٤٤	ما يدكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود	٦١	باب أعرأ حاكم ظالما أو مظلوما
٥٥	باب من رد أمر السجّية والضيعة العقل	٦١	باب نصر المظالم
٥٥	وان لم يكن حجر عليه الامام	٦٢	باب الاتصاف من الظالم
٥٥	باب كلام الخصوم بعضهم في بعض	٦٢	باب عفو المظالم
٥٦	باب انراج أصل المعاصي والخصوم من	٦٢	باب الظلم ظلمات يوم القيامة
٥٦	اليوت بعد المعرفة	٦٢	باب الاتقاء والحذر من دعوة المظالم
٥٦	باب عرى الوصي للبيت	٦٣	باب من كانت له مظلمة عند رجل فخلها له هل بين مظلمته
٥٦	باب الترتيق من تخشى معرفته	٦٣	باب اذا حاله من ظلمه فلا يجوز فيه
٥٧	باب الربط والحبس في الحرم	٦٣	باب اذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو
٥٧	باب في الملازمة	٦٣	باب انهم من ظلم شيئا من الارض
٥٧	باب التفاضي	٦٣	باب اذا أذن انسان لا تخشأ اجاز
٥٨	(كتاب اللقطة)	٦٥	باب قول الله تعالى وهو الله الخصام
٥٨	باب اذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع اليه	٦٦	باب انهم من خاصم في باطل وهو يعلمه
٥٩	باب ضالة الابل	٦٦	باب اذا خاصم بحر
٥٩	باب ضالة الغنم	٦٦	باب قصاص المظالم اذا وجد مال ظالمة
٥٩	باب اذا لم يجد صاحب اللقطة بعد سنة فهو لمن وجدها	٦٧	باب ما جاء في السقايف
٥٩	باب اذا وجد خشبة في البحر أو سوطا أو	٦٨	باب لا يمتنع جاريه أن ينزع زخشيعة في حداره

صحيفة	صحيفة
باب مشاركة الذبي والمشر كين في المزارعة	٦٩
باب قسم الغنم والعدل فيها	٦٩
باب الشركة في الطعام وغيره	٧٠
باب الشركة في الرقيق	٧٠
باب الاشتراك في الهدى والبدن	٧٠
باب من عدل عشرة من الغنم يجز و ر	٧٢
(كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فمن مقبوضة)	٧٢
باب من رهن درعه	٧٣
باب رهن السلاح	٧٣
باب الرهن مركوب ومحبوب	٧٣
باب الرهن عند اليهود وغيرهم	٧٤
باب اذا اختلف الراهن والمسترهن ونحوه	٧٤
فالينته على المدي واليمين على المدي عليه	٧٤
باب في العتق وقضيه	٧٥
باب أي الرقاب أفضل	٧٦
باب ما يستحب من العنافة في الكسوف أو الأيات	٧٨
باب اذا عتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء	٧٨
باب اذا عتق نصيبا في عبدا وليس له مال الخ	٨٠
باب الخطأ والنسيان في العنافة والطلاق ونحوه	٨٠
باب اذا قال لعبده هو لله ونوى العتق والاشهاد بالعتق	٨٠
باب أم الولد	٨١
باب بيع المدبر	٨١
باب بيع الولاء وهبته	٨١
باب اذا أسر أخو الرجل أو غنمه هل يفادي	٨١
باب عتق المشرک	٨١
باب من هلك من العرب رقيقا فوهب و باع	٨١
وجامع وفدى وسي الذرية	٨١
باب فضل من أدب جار يته وعلمها	٨٢
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تأكلون	٨٢
باب سب الخمر في الطريق	٨٣
باب أفضى الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات	٨٣
باب الأتار	٨٣
باب اماطة الأذى	٨٣
باب الغرق	٨٣
باب من عقل بعبه على البلاط	٨٣
باب الوقوف والبول عند سباطة قوم	٨٣
باب من أخذ الغصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به	٨٣
باب اذا اختلفوا في الطريق المبتاء	٨٣
باب النبي يغير اذن صاحبه	٨٣
باب كسر الصليب وقتل الخنزير	٨٣
باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تخترق الزقاق	٨٣
باب من قاتل دون ماله	٨٣
باب اذا كسر قصعة أو شيئا لغيره	٨٣
باب اذا هدم حائطا فلقين مثله	٨٣
(كتاب الشركة)	٨٣
باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان	٨٣
بينهما بالسوية في الصدقة	٨٣
باب قسم الغنم	٨٣
باب القران في التمسك بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	٨٣
باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقبضة عدل	٨٣
باب هل يفرع في القسمة والاستهام فيه	٨٣
باب شركة النسيم وأهل الميراث	٨٣
باب الشركة في الأرضين وغيرها	٨٣
باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم جوع ولا شفعة	٨٣
باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف	٨٣

صفحة	صفحة
١٠٨	باب العبد اذا احسن عبادته به ونصح سيده
١١٠	باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله
١٣٩	عبدى أو أمتى
١٣٩	باب اذا اتى أحدكم خادمه بطعامه
١٤٠	باب العبد راعى مال سيده
١٤٠	باب اذا ضرب العبد فليجنب الوجه
١٤١	باب فى المكاتب
١٤١	باب اثم من قذف مملوكه
١٤١	باب المكاتب يتجوز به فى كل سنة يحجم وقوله
١٤٣	فعالى والذين يتغنون الكلاب
١٤٣	باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط
١٤٣	شرطا ليس فى كتاب الله
١٤٣	باب استعانة الكاتب وسؤاله الناس
١٤٣	باب بيع المكاتب اذا رضى
١٤٣	باب اذا قال المكاتب اشترى واعترقى فاشتره
١٤٣	اذا كان
١٤٣	(كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها)
١٤٤	باب القليل من الهبة
١٤٤	باب من استوهب من أصحابه شيئا
١٤٤	باب من استسقى
١٤٦	باب قبول هبة الصيد
١٤٨	باب قبول الهبة
١٥٠	باب قبول هدية
١٥٠	باب من اهدى الى صاحبه وتحرى بعض
١٥٣	فبأنه دون بعض
١٥٣	باب ما لا يرصد من الهبة
١٥٣	باب من رأى الهبة الغائبة جائزة
١٥٦	باب المكافأة فى الهبة
١٥٦	باب الهبة للولد اذا اعطى بعض والده شيئا
١٥٦	يجزى حتى يعدل بينهم يعطى الا يتم مثله
١٥٦	باب الاضهاد فى الهبة
١٥٦	باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها
١٥٦	باب هبة المرأة لغير زوجها وعنفها اذا كان
١٥٦	لهما زوج الخ
١٣٩	باب عن سيد الهدية
١٣٩	باب من لم يقبل الهدية لعلة
١٤٠	باب اذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن
١٤٠	تصل اليه
١٤٠	باب كيف يقضى العبد والمتاع
١٤١	باب اذا وهب هبة فقبضها الا تروى ولم يقبل
١٤١	قبلت
١٤١	باب اذا وهب دينارا على رجل
١٤٣	باب هبة الواحد للجماعة
١٤٣	باب هبة الهبة المقبوضة وغير المقبوضة
١٤٣	والمقسومة وغير المقسومة
١٤٣	باب اذا وهب جماعة لقوم
١٤٣	باب من اهدى له هدية وعنده جوازها فهو
١٤٣	أحق بها
١٤٣	باب اذا وهب بعير الى رجل وهو راكبه فهو
١٤٣	جائز
١٤٤	باب هدية ما يكره لبسها
١٤٤	باب قبول الهدية من المشركين
١٤٦	باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى
١٤٨	لا ينالكم الله من الذين لم يقاتلواكم فى الدين
١٤٨	باب لا يحل لاحد أن يرجع فى هبته وصلاته
١٥٠	باب
١٥٠	باب ما قيل فى العمرى والرقيق
١٥٣	باب من استعار من الناس الفرس
١٥٣	باب الاستعارة للفرس وعند البناء
١٥٣	باب فضل النبعة
١٥٦	باب اذا قال أحدكم متك هذه الجارية فله
١٥٦	ما يتعارف الناس الخ
١٥٦	باب اذا حمل رجل على فرس فهو للعمرى
١٥٦	والصدقة
١٥٦	(كتاب الشهادات)
١٥٦	باب ما جاء فى البيعة على المدعى

صفحة	ويعملون سعيًا	صفحة	والصامت
٢٥٤	باب يستلون عن اليتامى قل اصلاح لهم خير	٢٦٣	باب نفقة القيم للوقف
	وان تخالطوهم فاخوانكم الى آخر الآية	٢٦٤	باب اذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين
٢٥٦	باب استخدام اليتيم في السفر والحضر اذا كان صلاحه وطر الام أو زوجها اليتيم	٢٦٦	باب اذا قال الواقف لا تطلب عنه الا الى الله تعالى
٢٥٦	باب اذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة	٢٦٦	باب يقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
٢٥٨	باب اذا وقف جماعة أرضاً ما عدا الخ		شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم اى قوله والله لا يهدى القوم الفاسقين
٢٥٨	باب الوقف كيف يكتب		باب قضاء الوصى ديون الميت بغير مختصر من الورثة
٢٦٠	باب الوقف للفقير والضعيف		
٢٦٢	باب وقف الارض للمسجد		
٢٦٢	باب وقف الدواب والسكرع والعروض		

﴿ الجزء الخامس ﴾

من فتح الباری شرح صحیح الامام ابی
عبدالله محمد بن اسمعيل البخاری الشيخ الاسلام
فاضي القضاة الحافظ ابی الفضل شهاب الدين احمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلانی
الشافعي زيل الناهرة المحروسة
نفعنا الله بعلمه
آمين

﴿ و بهامشه ﴾

(من الجامع الصحيح للامام البخاری)

﴿ الطبعة الاولى بالمطبعة الخيرية ﴾

لما لكها ومديرها السيد عمر حسين الحشاب

سنة ١٣١٩

هجريه

لا اله الا الله

محمد

رسول الله

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب المزارعة)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب المزارعة)
(باب فضل الزرع
والفرس اذا اكل منه
وقول الله تعالى انوايم
ما تحثون انتم تزدونه
امضن الزارعون لانشاء
لجعلنا عظاما) حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا
أبو عوانة ح وحديثي
عبد الرحمن بن المبارك
حدثنا أبو عوانة عن
قتادة عن أنس رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما من
مسلم يغرس غرسا أو
يزرع زرعاً فأكل منه
طيراً أو إنساناً أو بهيمة
الا كان له به صدقة * وقال
مسند حدثنا إبان حدثنا
قتادة حدثنا أنس عن
النبي صلى الله عليه وسلم

(باب فضل الزرع والفرس اذا اكل منه وقول الله تعالى انوايم ما تحثون انتم تزدونه كذا النسق والكشف عن الاثما آخر البسملة وزاد النسق باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع الى آخره وصليه شرح ابن بطال ومثله للاصيل وكروعة الاثما حديثا فقط كتاب المزارعة ولا يستعمل كتاب الحرث وقدم الجوى البسملة وقال في الحرث بدل كتاب الحرث ولا شئان الا به تدل على اباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله بالقييد الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير أشار البخاري الى اباحة الزرع وان من نهى عنه كإوردن عمر فحمله ما اذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور والمطالبة وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب (قوله حدثنا قتيبة الخ) أخرجه هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عوانة ولم أرفق سياقهما اختلافاً وكانه قصداً لجمعهما من كل منهما أحسنه فالذلك ليرجمعهما (قوله ما من مسلم) أخرجه الكافران بذكر نهى عن ذلك كون ما سئل منه يكون له صدقة والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يقتضيه بالمسلم نعم ما سئل من زرع الكفار ثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وأما من قال انه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية (قوله أو يزرع) ألقنوبع لان الزرع غير الفرس (قوله وقاية مسلم) كذا النسق وجماعة ولا يذروا الاصيل وكروعة وقال لنا مسلم وهو ابن زيدا الطار والبخاري لا يخرج له الا استشهاده ولم أره في كتابه شيئاً موصولاً الا هذا وتقليده عنده حديثين سلمة فانه لا يخرج له الا استشهاده أو وقع عنده في الزفاف قال لنا أبو الوليد حدثنا جابر بن سفيان وهذا الصيغة وهي قال لنا يستعملها البخاري على ما استقرى من كتابه في الاستشهادات غالباً وربما استعملها في الموقوفات

ثم انه ذكر هذا اسناداً أبان ولم يسبق متنه لان غرضه منه التصريح بالحديث من قتادة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عدي بن حديد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان نبي الله صلى الله عليه وسلم رأى مختلاً لام بمشراً من الانصار فقال من غرس هذا الختل أم كافر فقالوا لم قال بغود بهم كذا عند مسلم فقال هل على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وباقيه فقال لا يغرس مسلم غرساً فأكمل منه انسان أو طير أو دابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر عن طريقها الملقب بسبع بدل هجمة وفيها الا كان له صدقة فيها أجر ومنها أم مبشر وأم معبد على الثلث وفي أخرى أم معبد بغير ثلث وفي أخرى امرأة زيد بن حارثة وهي واحدة لها كنيان وقيل اسمها خليدة وفي أخرى عن جابر عن أم مبشر جعله من مسندها وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التفسير عن ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود وهو فوج لا تقبضوا الضيعة فترضوا في الدنيا الحديث قال القوطي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستئثار والاشتغال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذها للنفقات أو لرفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع ما كولا منه ولومات زارعه أو غارسه ولو اتقل ملكه الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل للمتعاطى الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه قال الطيبي نكر مساماً ووقعه في سياق النقي وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكتابة على ان أي مسلم كان حراً أو عبداً مطيعاً أو عاصياً يعمل أي عمل من المباح ينفع بما عمله أي حيوان كان برجع نفعه اليه ويثاب عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الآدمي وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة رضي فوجاً لا يقلل أحدكم زرعاً ولكن لا يقلل حرثاً أم تسمع لقول الله تعالى أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ووجه ثقات الا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن جابر ربما أخطأ وروى عدي بن حديد عن طريق أبي عبد الرحمن السلمى بحمله من قوله غير مرفوع واستنبط منه المهلب ان من زرع في أرض غيره كالزراع للزراع وعليه لزب الارض أجرة مثلها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع والله الموفق ﴿ قوله باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزراعة أو مجاوزة الحبل الذي أمر به ﴾ هكذا في سبيل وكريمة ولا ينشوبه أو تجاوزاً والنسق وأبي ذر جاوز والمراد بالحبل ما شرع أهم من أن يكون واجباً أو مندوباً ﴿ قوله حديثنا عبد الله بن سالم ﴾ والوجه في يكفى أبو يوسف وليس له ولا لشيعته في هذا الصنيع غير هذا الحديث والاطناني يفتح الحمزة ورجال الاسناد كلهم شامسون وكلهم جسيمون الاشعخ البخاري ﴿ قوله عن أبي امامة ﴾ في رواية أبي نعيم في المستخرج سمعت أبا امامة ﴿ قوله سكة ﴾ بكسر الميم هي الحديدة التي تحفر بها الارض ﴿ قوله الآد خله الله الذل ﴾ في رواية الكشميني الا دخله الذل وفي رواية أبي نعيم المذكورة الآد خلو على أنفسهم هذا لا يصرح عنهم الى يوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطلب لهم بها الولاية وكان العمل في الاراضي أول ما اقتضت على أهل الذمة فكان الصلابة يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذان من اخباره صلى الله عليه وسلم بأنغيبات لان المشاهد الا ان أكثر الظن انما هو على أهل الجرح وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث الماضي في فضل الزرع والغرس وذلك باحد أمرين اما ان يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك وبحمله ماذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه واما ان يحمل على ما اذا لم يضع الا انه جاوز الحديفة والذي يظهر أن كلام

﴿ باب ﴾ ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزراعة أو مجاوزة الحبل الذي أمر به • حديثنا عبد الله بن يوسف حديثنا عبد الله بن سالم حديثنا محمد بن زياد الاطناني عن أبي امامة الباهلي قال ورأى سكة وشياً من آلة الحث فقل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم الا ادخله الله الذل

أبي امامة محمول على من يتعاطى ذلك بنفسه أمان له عيال يعملون له وأدخل داره إلا أن المذ كورة
 لتفقد لم فليس مراد أو يمكن الحسل على عرومه فإن القتل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم
 مطالبه آخره ولا سيما إذا كان المذاب من الولاة وعن الداودي هذا المذ من يقرب من العدو وقوله إذا
 اشتغل بالحرب لا يشتغل بالفروسية فبما سدد عليه العدو فحقهم أن يشتغلوا بالفروسية وعلى غيرهم
 أمدهم بما يحتاجون إليه (قوله قال أبو عبد الله اسم أبي امامة مسدي بن عجلان الخ) كذا وقع
 للسنجى وحده (قلت) وليس لأبي امامة في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الأطةعة وله
 حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع والله أعلم (قوله باب اقتناء الكلب للحرب)
 الاقتناء بالقاف افتعال من اغتنية بالكسر وهي الاختاذ قال ابن المنير أراد البخاري إباحة الحرب بدليل
 إباحة اقتناء الكلاب انتهى عن اتخاذها لأجل الحرب فإذا رخص من أجل الحرب في الممنوع من
 اتخاذها كان أول درجاته أن يكون مباحا (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق
 الأوزاعي حدثني يحيى عن أبي كثير حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة (قوله من أسكت كلبا) في روايته
 سفيان بن أبي زبير ثني حديثي الباب من أقتنى كلبا فهو مأثم للرجعة وقسم الأسماء الذي هو في
 هذا ال رواية ورأه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ من اتخذ كلبا لا كلب صيد
 أوزرع أو ماشية أو آخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة بلفظ من أقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره كل يوم فغير ما كان
 فأما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر في طريق عمر وبن دينار عنه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أمر بفعل الكلاب الكلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر إن أباهم يقول أو كلب ذرع فقال
 ابن عمر إن أبي هريرة زرها ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى شيئين رواية أبي هريرة وأبو
 سبب حفظه هذه الزيادة وأنه كان صاحب ذرع ودونه يوم كان مشغولا بشئ احتاج إلى تصرف
 أملاكهم وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فروطاس أقتنى كلبا الحديث
 قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرب وكان صاحب حرب وأصله للبخاري في الصيد بدون الزيادة
 وقد وافق أباهم في ذلك الزرع سفيان بن أبي زهير كراهة في هذا الباب وبعده الله بن مغفل وهو عند
 مسلم في حديث أوله أمر بفعل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) أو
 للتنويع لا للتديد (قوله وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كلب
 غنم أو حرب أو صيد) أما رواية ابن سيرين فلم أفهم عليها بعد التتبع الطويل وأما رواية أبي صالح فوصلها
 أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني في كتاب الترغيب له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق
 سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ من أقتنى كلبا لا كلب ماشية أو صيد أو حرب فانه ينقص
 من عمله كل يوم فغير ما كان لم يقل سهيل أو حرب (قوله وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلب ماشية أو صيد)
 وصالح أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ إعمال دار
 ر بطوا كذا ليس بكل صيد ولا ماشية فنقص من أجرهم كل يوم فغير ما كان قال ابن عبد البر في هذا
 الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظة وكراهة اتخاذها للغير
 ذلك لأنه لا يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكرنا اتخاذها للجب المنافع ودفع المضار قياسا فتعريض
 كراهة اتخاذها لغير حاجة لمانيه من ترويع الناس وامنوع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه وفي
 قوله نقص من عمله أي من أجر عمله ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمعصية لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع
 اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكره ولا حرام قال ووجه
 الحديث عندي أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناصب لا يكاد يقوم بها المكلف ولا

قال محمد وإمام أبي امامة
 مسدي بن عجلان (باب
 اقتناء الكلب للحرب)
 حدثنا هذا بن فضالة
 حدثنا هشام عن يحيى
 ابن أبي كثير عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 أسكت كلبا فانه ينقص
 كل يوم من عمله فغير ما
 كان الا كلب حرب أو ماشية
 قال ابن سيرين وأبو صالح
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لا كلب غنم
 أو حرب أو صيد وقال أبو
 حازم عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كلب ماشية أو صيد
 حدثنا عبد الله بن
 يوسف أخبرنا ما

يخفف منها فربما دخل عليه بانحازها ما ينقص اجره من ذلك وروي ان المنصور سأل عمر بن عبيد
 عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لانه ينسحب الضيف وروع السائل اه وما ادعاه من
 عدم القصر واستدله بما ذكره ليس بالزم بل يحتمل ان تكون العقوبة بغير عديم التوفيق العمل
 عند اقراره مما كان يعمل من الخير لولم يقدر الكسب ويحتمل ان يكون الانحياز ما لو المراد بانقص
 ان الاثم الحاصل بانحازه يوازي قدره قيراط او قيراطين من اجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما ترتب
 عليه من الاثم بانحازه وهو قيراط او قيراطان وقيل بسبب النقص امتناع الملائكة من دخول بيته
 او ما يلحق المارين من الاذى ولان بعضه اشياطين او عقوبته لخالفه النبي اولو لو غفاني الاواني عند
 غسلة صاحبه افر بما يشجس الطاهر منها فاذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال ابن التين
 المراد انه لو لم يقدره لكان عمله كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز ان ينقص من عمل مضي
 وانما اراد انه ليس عمله في الكمال عمل لم يقدره اه وما ادعاه من عدم الجواز فتاوى فيه فقد حكى
 الزواي في الاجر اختلافا في الاجر هل ينقص من العمل الماضي والمستقبل وفي محل نقصان القيراطين
 فقبل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من القرض قيراط ومن النفل آخر وفي سبب
 النقصان يعني كانه تقدم واختلف في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فيقيل الحكم الزائد
 لكونه حفظ مالم يحفظه الا تحراؤه صلى الله عليه وسلم اخبر ان لا ينقص قيراط واحد فسمعه الراوي
 الاول ثم اخبر ثانيا بانقص قيراطين باده في التأكيدي في التنفير من ذلك فسمعه الراوي الثاني وقيل
 ينزل على حاله فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الاضرار بانحازها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل
 يخص نقص القيراطين عن اتخذه بالمدينة الشر بصفة خاصة والقيراط بمعادها وقيل يلحق بالمدينة
 في ذلك سائر المدن والقرى ويخص القيراط بأهل البوادي وهو يلتفت الى معنى كثرة التأذي وقتله
 وكذا من قال يحتمل ان يكون في موضعين من الكلاب ففيما لا يسهل اذى قيراطان وفيما يسهل اذى قيراط
 وجوز ابن عبد البر ان يكون القيراط الذي ينقص اجر احسانه اليه لانه من جلة ذوات الابدان والطيبة
 او الحرة ولا يفتي بعده واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كلقيراطين المذكورين في
 الصلاة على الجنائز واتباعها فقبل بالتسوية وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل والمذا من
 باب العقوبة وباب الفضل اوسع من غيره والاصح عند الشافعية اما حدة اتخاذا للكلاب لحفظ الدرب
 الحان فانه مخصوص بمكان معناه كما اشار اليه ابن عبد البر وانفقوا على ان المأذون في اتخاذه مالم يحصل
 الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وامعير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا ام لا واستدل
 به على جواز تربيته الحر والضعف لاجل المنفعة التي يول امره اليها اذا كبر ويمكن انقص ذلك فاما
 مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيعه مالم ينفع به في الحال لكونه ينفع به في المال واستدل به على
 طهارة الكلب الحائر اتخاذه لان في سلبه مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالاذن في اتخاذه اذن في
 مكملات مقصودة كان المنع من اوازحه مناسب للمنع منه وهو استدلال قوي لا يهازمه الا عموم الخير
 الوارد في الامر من غسل ما وقع فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه
 الدليل وفي الحديث الحث على تمشير الاعمال الصاخرة والتذير من العمل بما ينقصها والتمسكه على
 اسباب الزيادة فيما والنقص منها التجنب او تركه وبیان اطف الله تعالى بخلقته في اباحة ما لم ينفع
 وتبليغ بينهم صلى الله عليه وسلم لهم امور معاشهم ومعادهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة
 لوقوع استثناء ما يتبع به ما يحرم اتخاذه (قوله عن يزيد بن خصيفة) بالمعجزة ثم المهمة ثم النساء
 مصغر (والسائب بن زيد) محكي صغير مشهور رجال الاسناد كلهم مدنيون بالاصالة الاشيع
 البخاري وقد اقام بالمدينة مدة وفيه رايه محكي عن محكي (قوله من اردشوة) بفتح المجمة وضم

عن يزيد بن خصيفة ان
 السائب بن زيد حدثه
 ان سمع سفيان بن ابي
 زهير رجل من اردشوة
 وكان من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول من
 اتقى كلبا لا يفتني منه
 زرقا ولا خرقا نقص
 كل يوم من عمله قيراط

ثَلَاثُ انْتِصَافَاتٍ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَيُّ رُؤُوسِ هَذَا الْمَسْجِدِ فَبُيِّنَ ابْتِغَاءُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ الْحَرَامَةِ خَلْفَ

عبد بن إسا وحده فغضبوا
 حدثنا شعبه عن سعد بن
 إبراهيم بن عبد الرحمن بن
 عوف الزهري قال سمعت
 أباسمة عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 يمتد رجل ركب على
 بقرة التقت إليه فقات
 لم يخلص لها فخلعت
 الحراثة قال أمتت به أنا
 وأبو بكر وعمر وأخذ
 الذهب فبعتها الزهري
 فقال له الذهب من طابوم
 السبع يوم لا راعي لها
 غيره قال أمتت به أنا وأبو
 بكر وعمر قال أبو سلمة
 وعاصم بن سفيان الثوري
 إذا قال أمتت به
 مائة النخل وغيره ونسركم
 في الثمر حدثنا الحكم
 ابن نافع أخبرنا شبيب
 حدثنا أبو الزناد عن
 الأخرج عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قالت
 الأنصار للنبي صلى الله
 عليه وسلم أقم بيننا وبين
 أخواننا الفضل قال لا
 فقالوا اتكفوا المسؤنة
 ونسركم في الثمرة قالوا
 سمعنا وأطعنا (باب قطع
 الشجر والنخل) وقال
 أنس امرأته النبي صلى الله
 عليه وسلم بالنخل قطع
 حدثنا موسى بن أبي عبد
 الله بن عبد الله بن عوف نافع
 عن عبد الله رضي الله عنه

التون بعد ما وأوسا كنه ثم حمزة مفتوحة وهى قبيلة مشهورة نسبوا إلى شبنوة واسمها الحارث بن كعب
ابن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد **(قوله قلت أنت سمعت هذا)** فيه التثبت في الحديث وفى
قوله **(أى ورب هذا المسجد)** القسم التوكيد وان كان السامع مصداقاً **(قوله باب استعمال البقر**
للحرارة) وأورد فيه حديث أبى هريرة فى قول البقرة لم أخلق لهذا إنما خلقت للحرارة وسيأتى الكلام
عليه فى المنقب فإن سبأه هناك أتم من سبأه هنا فيه سبب قوله صلى الله عليه وسلم أمنت بذاك وهو
حيث يحب الناس من ذاك وبأنى هناك أيضاً الكلام على اختلاف فهم فى قوله يوم السبع وهل هى ضم
الموحدة أو أسكنها وماعناها قال ابن بطال فى هذا الحديث **جاءه** على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله
تعالى لتركبوهما فأنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لهد هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله فى هذا
الحديث إنما خلقت للحرث وقد افترقا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعصوم المستفاد من جهة
الامتنان فى قوله لتركبوهما والمستفاد من صيغة أنفى قوله إنما خلقت للحرث عموم مخصوص
(قوله باب إذا قال كفى مؤنة النخل وغيره) أى كالعنب (ونشر كنى فى الثمر) أى تكون الثمرة
ينشأ بجوز فى ثمر كنى فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثامنه بخلاف قوله ونشر ككم فانه يفتح أوله
وثالثه حسب **(قوله قالت الانصار)** أى حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وسيأتى فى الجبة من
حديث أنس قال لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الانصار على أن يعطوه غاراً وما لهم وبكفهم
المؤنة والعمل الحديث **(قوله النخل)** فى رواية الكشميى النخل والنخل جمع نخل كالعبد جمع عبد
وهو جسيم نادر **(قوله المؤنة)** أى العمل فى البساتين من سقيها والقيام عليها قال المهلب إنما قال لهم
النبي صلى الله عليه وسلم لا نعلم ان الفتوح ستفتح عليهم فكم ان يخرج شئ من غمار الانصار
عنهم فلما فهم الانصار ذلك جعلوا بين المصلين امتثال ما أمرهم به وتجهيل مواصلة اخوانهم المهاجرين
فصألوهم أن يساعدوهم فى النخل وبشر كوههم فى الثمر قال وهذه هى المسافة حينها ونفسه ابن التين
بأن المهاجرين كلوا ملكوا من الانصار نصيباً من الارض والمال باسئراط النبي صلى الله عليه وسلم
على الانصار مواصلة المهاجرين ليلة العقبة قال فليس ذلك من المسافة فى شئ وما دعه امر ودولانه شئ
لهم عليه دايلاً ولا سبهم من اسئراط المواصلة ثبوت الاشتراك فى الارض ولو ثبت مجرد ذلك لم يبق
أسوأ لهم لذلك ورد عليهم معنى وهذا واضح بحمد الله تعالى **(قوله باب قطع الشجر والنخل)** أى
للحاجة والمصلحة اذا تمت طريقتا نكابة العدو وخوذك ونال فى ذلك بعض أهل العلم فقالوا
لا يجوز قطع الشجر المجرأ أصلاً وحالوا ما ورد من ذلك الماعلى غير الثمر واما على أن الشجر الذى قطع
فى قصة بنى النضير كان فى الموضوع الذى يقع فيه القتال وهو قول الاوزاعى والبيهق وأبى ثور **(قوله وقال**
أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوى وقد تقدم
موصوفى المساجد بآتى الكلام عليه فى أول الهجرة وهو شاهد للجواز لاجل الحاجة ثم ذكر
المصنف حديث ابن عمر فى فتح بنخل بنى النضير وهو شاهد للجواز لاجل نكابة العدو وسيأتى
الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى بين بدر واحد وفى كتاب تفسير سورة الحشر (والبويرة)
ضم الموحدة مصغر موضع معروف ومرة بفتح المهملة (ومسطير) أى منتشر وأورد القابسى
لبيت المقدس وخبراً مجذوف الواسم أوله **(قوله باب)** كذلك الجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة
لفصل من الباب الذى قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كنا نكرى الارض بالناحية منها وسيأتى
لكلام عليه مستوفى بعد أربع أبواب وقد استكثر ابن بطال دخوله فى هذا الباب فالوسأ أن المهلب
منه فقل يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من كثرة أوضاعه وعظم ما يغرس فانقضت المدة فقال له

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج نخل بنى النضير وقطع وهو النبوة ولها قول حسان
 صاحب (باب احد تناجد بن مقاتل اخبرنا عبد الله اخبرنا يحيى بن سعيد عن حفص بن غوث
 عن ابي علي مرارة بن ابي * عن ابي القاسم النبوة مستطير

صاحب الارض اقطع شجره عن ارضي كان له ذلك فيدخل هذه الطريق في اباحه قطع الشجر وقول
ابن المنسبر الذي يظهور ان غرضه الاشارة به الى ان القطع جائز هو المسبب لامضاجه كسكابه الكفار
او الانتفاع بالخشب او قنوه المنكوه الذي عن العيث والافساد ووجه اخذه من حديث رافع
ابن خديج ان الشارع نهى عن المخاطرة في كراء الارض ابقاء على منفعة من الضمابح بما في عواقب
المخاطرة فاذا كان ينهى عن تخصيص منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا ينهى عن تخصيص
صحتها بقطع اشجارها عشا جدرأولى **(قوله نكرى)** بضم اوله من ال باي وقوله لسيد الارض أي
مالكها وقوله بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض او باعتبار الزرع وقوله فيما يصاب ذلك
وتسلم الارض وما يصاب الارض ويسلم ذلك وقع في رواية الكشميني فهما في الموضوعين والاول أولى
ومعناه فيكثر ما يصاب وقد تقدم في جيبه في الكلام على قوله وكان مما يحرك شفتيه في بدء الوحي من
كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يحتمل ان تكون مما يعني رعايا الجرننا وبلاسيما من
التبعية نسبة تناسب رب التعليلية وعلى هذا الاحتجاج ان يقال ان لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع
المضمر **(قوله فاما الذهب والورق في رواية الكشميني والفضة بدل الورق وقوله فلم يكن يؤمنه)**
أي يكره مما لم يرد في وجوده مما لم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسئلة توسيعاً أي بيانه بعد عشرة
أبواب ان شاء الله تعالى **(قوله باب المزارعة بالشرط ونحوه)** راجع المصنف لفظ الشرط لوروده
في الحديث والحق غيره لتساويهما في المعنى ولو لا امر اعادة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجره
أخصر وأبين **(قوله وقال قيس بن مسلم)** هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر
(قوله ما بالمدنية أهل بيت هجرة الارزوعون على الثالث والربع) الواو عاطفة على الفعل لا على
المحذو وراي يزوعون على الثالث يزوعون على ال ربع أو الواو بمعنى أو وهذا الاثر وصله عبد الرزاق
قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به وحكى ابن التين ان القاسي أنكر هذا وقال كيف
يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مديني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد
من المدنيين وهو عجيب من غير عجيب وكم من نقه فرد بما يشاركه فيه نقه آخر وإذا كان الثقة حافظاً
لم يضره الأفراد والواقع ان قيساً بنقده فقد واقع غير في بعض معناه كجائتي قريباً ثم حكى ابن
التين عن القاسي أقرب من ذلك فقال اغناذ كرا البضاري هذه الاثارة في هذا الباب ليعلم أنه لم يصرح
في المزارعة على الجزء حديث مسند وكانه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك
وهو مسمد من قال بالجواز والحق ان البضاري إنما أراد سياق هذه الآثار الاشارة الى ان الصحابة
لم ينتقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة فيلزم من تقدم عملهم على الاخبار المرفوعة ان
يقولوا بالجواز على قاعدتهم **(قوله وزارع علي وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز)**
والقاسم بن محمد وعمر بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما ذكر علي فوصله
ابن أبي شيبة من طريق عمر بن مسعود عن أبيه عن علي بن أبي شيبة أيضاً من طريق مرمي بن طلحة قال قال سعد بن
ابن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوسلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق مرمي بن طلحة قال قال سعد بن
مالك وابن مسعود يزراعان بالثالث والربع ووسلهما سعد بن مسعود وخياط واسمته بن زيد قال فرأيت
ابن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعد ابن مسعود وخياط واسمته بن زيد قال فرأيت
جاري ابن مسعود وسعد ابنيان أرضهما بالثالث وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي
شيبة من طريق خاله الحذاء عن عمر بن عبد العزيز كتب الى عدي بن أرطاة ان يزراع بالثالث والربع
وروي في الخارج ليعني بن آدم باسناده الى عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عامر بن الظرم ما قبلكم
من أرض فاعطوها بالمزارعة على النصف والافصل الثالث حتى تبلغ العشر فان لم يزرها أحد

الانصارى مع رافع بن
خديج قال كنا كنا اهل
المدنية مزرعاً كنا نكرى
الارض بالناحية منها
معنى لسيد الارض قال
فيما يصاب ذلك وتسلم
الارض وما يصاب الارض
ويسلم ذلك فحينئذ وما
الذهب والورق فلم يكن
يؤمنه **(باب المزارعة بالشرط ونحوه)** وقال قيس
ابن مسلم عن أبي جعفر
قال ما بالمدنية أهل بيت
هجرة الارزوعون على
الثالث والربع وزارع علي
وسعد بن مالك وعبد الله
ابن مسعود وعمر بن عبد
العزيز والقاسم وعروة
ابن الزبير وآل أبي بكر
وآل عمر وآل علي وابن

سيرين

فأمنها والافانفق عليها من مال المسلمين ولا تبين قديك أرضاً وأما أثر القام من محمد فوصله
 عبد الرزاق قال سمعت هشام يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القام من محمد ليسأله عن رجل
 قال لا تخراجه في حاطي هذا ولك الثلث والربع قال لا بأس قال فرجعت إلى ابن سيرين فآخبرته
 فقال هذا أحسن ما يصنع في الأرض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين
 يقول الأرض عندى مثل المال المضاربة فخالص في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في
 المال المضاربة لم يصلح في الأرض قال وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه إلى الأكر على أن يعمل فيها بنفسه
 وولده وأعوانه وبقرة ولا ينفق شيئاً وتكون النفقة كاهن من رب الأرض وأما أثره ووهو ابن الزبير
 فوصله ابن أبي شبة أيضاً وأما أثر أبي بكر ومن ذكرهم فهم فروى ابن أبي شبة وعبد الرزاق من طريق
 أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه سئل عن المزارعة بالثلث والربع فقال إنى أن تطرتي آل أبي بكر وآل
 عمر وآل علي وجدهم يقولون ذلك وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القام من محمد وروى سعيد بن منصور
 من وجه آخر عنه أن كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل محل طائفة من زرع أحرته على أن يكفسه
 مؤتمراً والقيام عليها (قوله) وقال عبد الرحمن بن الأسود كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع ووصله
 ابن أبي شبة وزاد فيه وأجده إلى علقمة والأسود فلوراياه بالثمانى عنه وروى النسائي من طريق
 أبي اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود قال كان عسلى يزاره بالثلث والربع وأما أثره فكهما وعلقمة
 والأسود بعد علمان فلا يغيران (قوله) وعامل هر الساس على أن جاء هر بالذر من عنده فله الشطرون
 جاء بالذر فلهم كذا) وصله ابن أبي شبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيدان هر أجلي أهل تجران
 واليود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرهم فعمل هر الناس أن هم جاءوا بالبقر والحديد من
 عندهم فلهم الثلثان ولهم الثلث وإن جاء هر بالذر من عنده فله الشطرون وعاملهم في الثقل على أن لهم
 النخس وله الباقي وعاملهم في الكرم على أن لهم الثلث وله الثلثان وهذا هر سمل وأخرجه البيهقي من طريق
 اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف هر أجلي أهل تجران وأهل ذك وبماء
 وأهل خيبر واشترى عقارهم وأموالهم واستعمل على بن منية فاعطى البياض بعضى بياض الأرض على
 أن كان البذر والبقر والحد يد من هر فلهم الثلث ولهم الثلثان وإن كان منهم فلهم الشطرون وله الشطرون
 وأعطى الثقل والغنم على أن لهم الثلثين ولهم الثلث وهذا هر سمل أيضاً فتقوى أحدهما بالآخر وقد
 أخرجه الطحاوى من هذا الوجه بلفظ أن هر بن الخطاب بعث على بن منية إلى الجن فأمره أن يعطيهم
 الأرض البيضاء فذكر كونه له سواء وكان المصنف أيهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا الاختلاف لأن غرضه
 منه أن هر أجاز المعاملة بالجزع وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعه لأن ظاهره
 وقوع العقد على إحدى صورتين من غير تعيين ويحتمل أن يراد بذلك التنوع بيع والتبعية قبل العقد ثم
 يقع العقد على أحد الأمرين أو أنه كان يرى ذلك حيلة فلا يضره نعم في إيراد المصنف هذا الأثر وغيره في
 هذا الترجمة ما يقتضى أنه يرى أن المزارعة والمخابرة بمعنى واحد وهو وجه للشافعية والوجه الآخر أنها
 مختلفا المعنى فالمزارعة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخابرة مثاله سكن
 البذر من العامل وقد أجازهما أحمد في رواية ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وقال ابن
 سيرين يجوز المزارعة وسكت عن المخابرة وعكسه الجوزي من الشافعية وهو المشهور عن أحمد وقال
 الباقر لا يجوز واحد منهما جازوا إلا (قوله) والوارد في ذلك على المساقاة وسبأى (قوله) وقال الحسن
 لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فيتعافان جميعاً فما خرج فهو بينهما ما روى ذلك الزهري وقال الحسن
 لا بأس أن يحتج القطن على التصف (أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور وشعوبه وأما قول الزهري
 فوصله عبد الرزاق وابن أبي شبة بنحوه قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضاً

وقال عبد الرحمن بن
 الأسود كنت أشارك
 عبد الرحمن بن يزيد في
 الزرع وعامل هر الناس
 على أن جاء هر بالذر من
 عنده فله الشطرون
 جاء بالذر فلهم كذا
 وقال الحسن لا بأس أن
 تكون الأرض لأحدهما
 فيتعافان جميعاً فما خرج
 فهو بينهما ما روى ذلك
 الزهري وقال الحسن
 لا بأس أن يحتج القطن
 على التصف

وقال ابراهيم وابن سيرين
وعطاء والحكم والزهرى
وقسادة لا بأس أن
يعطى الثوب بالثوب أو
الربع ونحوه وقال معمر
لا بأس أن تكرى المشاة
على الثلث أو الربع إلى أجل
مسمى * حدثنا ابراهيم
ابن المنذر حدثنا أنس
ابن هباض عن عبيد الله
عن نافع أن عبيد الله بن
عمر رضى الله عنهما
أخبره أن النبي صلى الله
عليه وسلم عامل خيبر
شطر ما يخرج منها من ثمر
أو زرع فكان يعطى
أزواجه مائة وسق وغنون
وسق وغر وعشرون وسق
شعر وقدم خيبر غير
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم أن يقطع لمن الماء
والأرض أو بعض لمن
فمن من اختار الأرض
ومن من اختار الوسق
وكانت عائشة اختارت
الأرض (باب) اذلم
يشترط السنين في المزارعة
* حدثنا مسدد حدثنا
يحيى بن سعيد عن عبيد
الله حدثني نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال عامل
النبي صلى الله عليه وسلم
خيبر شطر ما يخرج منها
من ثمر أو زرع

أن يقول ما أحببت ذلك نفسه ومثله بعض أصحابه وعمن أن يكون الحسن أراد أنه جعله قوله وقال ابراهيم
وابن سيرين وعطاء والحكم والزهرى وقتاده لا بأس أن يعطى الثوب الثالث أو الربع ونحوه أى لا بأس
أن يعطى الناسج الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج وهو الباقي ثلث الغزل وأطلق الثوب عليه بطريق
الحجاز وأما قول ابراهيم فوصله أبو بكر لا نرم من طريق الحكم أنه سأل ابراهيم عن الخوارج يعطى الثوب
على الثلث والرابع فقال لا بأس بذلك وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عوف سألت
عبد الوهاب بن سيرين عن الرجل يدفع إلى الناسج الثوب الثالث أو الربع أو بما راضيا عليه فقال لا أعلم به
بأسا وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى
عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث وأما قول قدامة فوصلهما ابن أبي شيبة بلفظ أنه كان لا يرى
بأسا أن يدفع الثوب إلى الناسج بالثلث قوله وقال معمر لا بأس أن تكرى المشاة على الثلث أو الربع
إلى أجل مسمى (وصله عبد الرزاق عنه بهذا قوله عن عبيد الله) وابن عمر العجري قوله بشرط
ما يخرج منها هذا الحديث هو عدة من أجاز المزارعة والخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك
واستمراره على عهد أبي بكر أن أجلاهم هم كسبيات بعد أبو واستدل به على جواز المساقاة النخل
والكرم وجيع الشجر الذي من شأنه أن يثمر يجزء معلوم يجعل العام من ثمره أو ثمرته وقال الجهور
ونخصه الشافعي في الجذب بالنخل والكرم وأطلق النخل بالشبه به وخاصة داود بالنخل وقال أبو حنيفة
وزفر لا يجوز بحال لأنها جارة ثمره معدومة أو مجعولة وأجاب من جوزه بأنه صدق على عمل في المال
ببعض عامته فهو كالضاربة لأن المضارب يعمل في المال يجزءه عن ثمنه وهو معدوم ومجعول وقد صرح
عند الإجازة مع أن المنافع معدومة كذلك: أو أيضا فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود وأجاب
بعضهم عن قصة خيبر بأنهم أقرروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة
فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا بد على جواز المساقاة وتعقب بأن معظم خيبر فتح عنوة فكسبيات في
المغازي وبأن كثرا منها قدم بين الغنائم كسبيات وبأن أجلاهم منها ذكوا كانت الأرض ملكهم
ما أجلاهم عنها واستدل من إجازته في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب بشرط ما يخرج منها من
نخل وشجر وفي رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب على أن ثمن الشطر من كل
زرع ونخل وشجر وهو عند البيهقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شرط ما يخرج منها لجواز المساقاة
يجزء معلوم لا مجهول واستدل به على جواز إخراج البذر من العام أو المالكة لعدم تقييده في الحديث
بشيء من ذلك واحتج من منع بأن العام حينئذ كانه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام
نسيئة وهو لا يجوز وأجاب من إجازته بأنه مستثنى من الشيء عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين
الحديثين وهو أولى من العام أحدهما (قوله فكان يعطى أزواجه مائة وسق وغنون وسق وغر وعشرون
وسق شعر) كذا لاكثر الراغب على القطع والتقدير منها غنون ومنها عشرون وللأشياء غنائين
وعشرين على البذل وانما كان يعطيهن ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ما ركت بعد نفقة نسائي
فهو صدقة وسألت في باب (قوله وقسم عمر) أي خيبر صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله
ابن عمر وسبيات بعد أبواب من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر أن جلي اليهود والنصارى
من أرض الحجاز وسبيات ذكروا السبب في ذلك في كتاب الثمر وط أن شاء الله تعالى (قوله بالاذل بشرط
السنين في المزارعة) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن
عبيد الله بن عمر وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله بالاذل بشرط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه
كذا قال وجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يشق في حق من طرق هذا الحديث مقيد بسنين معلومة وقد
ترجم له بعد أبواب إذا قال رب الأرض أقر الله ما أقر الله لم يترك كراجل معلومة أو ما على راضيهما

(باب) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا ١٠ سفيان قال قال عمر وقتل طاموس لوركت الخبارة فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم

نبي عنه قال أي عمر واني
أعطيهم وأعينهم وان
أعلمهم أخبرني يعني ابن
عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم ينه عنه ولكن قال
أن يمنع أحدكم أخاه خير
له من أن يأخذ عليه
خيرهما معلوما

(باب المزارعة مع اليهود)
حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أنه أخبرنا
عبد الله عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى خيبر اليهود
على أن يعملوها ويرزعوها
ولهم شرط ما يخرج منها
(باب ما يكره من الشر وط
في المزارعة)

حدثنا صدق بن الفضل
أخبرنا ابن عيينة عن
يحيى سمع منطلة الرقي
عن رافع رضي الله عنه
قال كننا أكثر أهل المدينة
حقلا وكان أحدنا يكرى
أرضه فيقول هذه انقطع
في وهذه لك فرجما أخرجت
ذه ولم تخرج ذه فنهاهم
النبي صلى الله عليه وسلم

٣ قوله كذا لا كتر الخ
قال بعد أن نقل تصويب
الفتح هنال وأية الأكثر
ولا يذعن المشككي
كافي القصر وأصله
وأعينهم يضم المزمرة
وسكون العين المهملة وكسر النون بعد يفتح ساء كنه فليظن

وساق الحديث وفيه قوله صلى الله عليه وسلم نكر ما شئتاهو ظاهرا فيما نرى جم له وفيه دليل على جواز
دفع النخل مسافة والأرض مزارعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون المالك أن يخرج العامل متى شاء
وقد جاز ذلك من إجازة الخبارة والمزارعة وقال أبو ثور إذا أطلعنا على سنة واحدة وعن مالك إذا قال
ساقته كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمدا وجعل قصة خيبر على ذلك وانفقوا على أن الكري لا يجوز إلا
أجل معلوم وهو من العقود اللازمة (قوله باب) كذا الوجه مع تغير ترجمه وهو غزلة الفصل من الباب
لذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض وجه دخوله في الباب الذي قبله أنه
للمجازاة المزارعة على أن العامل جزأ معلوما فجواز أخذ الأجرة المعينة عليه ما من باب الأولى (قوله) حدثنا
سفيان قال (مرور) هو ابن دينار وفي رواية الأسماعيلى من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن
سفيان حدثنا عمر بن دينار (قوله لوركت الخبارة فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي
عنه) أما الخبارة فتقدم تفسيرها قبل باب وادخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعرا بأنه من
ربى أن المزارعة والخبارة بمعنى وقد رواه الترمذى من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ لوركت
المزارعة وقوى ذلك قول ابن الأعرابي الغوى أن أصل الخبارة معاملة أهل خيبر فاستعمل ذلك حتى
صار إذا قيل خابره عرف أنه عاملهم نظيره معاملة أهل خيبر وأما قول عمرو بن دينار لطاوس يزعمون
فكانه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن
عمرو بن دينار قال كان طاموس يكره أن يزرع أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثمن والبيع بأسا فقال له
مجاهد أذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهي عنه لم أفعله ولكن حديثي من هو أعلم منه ابن عباس فذكره والنسائي أيضا من طريق عبد
الكريم عن مجاهد قال أخذت يد طاموس فأدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي صلى الله
عليه وسلم نهي عن كراء الأرض فأبى طاموس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وأما قوله لوركت
الخبارة فجواب لو محذوف أو هي التسمية (قوله وأعينهم) ٣ كذا لا أكثر بأعين المهملة المكسورة من
الاعانة والكشمي وأعينهم بأعين المهملة الساكنة من الغنى والأول هو الصواب وكذا ثبت في رواية
ابن ماجه وغيره من هذا الوجه (قوله وان أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس) سأتى بعد أبواب من طريق
سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاموس قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه أبو داود من هذا
الوجه (قوله لم ينه عنه) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ولو لم يرد ابن عباس بذلك في الرواية
المثبتة للتصحيح مطلقا وإنما أراد أن النهى الوارد عنه ليس على حقيقة وإنما هو على الأولوية وقبل
المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهي عن الشرط الفاسد لكن قد وقع في رواية الترمذى أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة وهي تقوى ما أولته (قوله أن يمنع) بفتح الهمزة والطاء على
أنها تعيلية وبكسر الهمزة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر وقوله خرجا أي أجرة زاد ابن
ماجه والأسماعيلى من هذا الوجه عن طاموس وأن معاذ بن جبل أقر أناسا عليها عندنا يعني باعين
وكان البخاري حذف هذا الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاموس ومعاذ وسأيت بقية الكلام
على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى (قوله باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث
ابن عمر المذکور في باب وعبد الله المذکور في الإسناد هو ابن المبارك وعبد الله بالتصغير هو ابن عمر
العمرى وقد تقدم ما فيه وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة
(قوله باب ما يكره من الشر وط في المزارعة) أورد فيه حديث رافع بن خديج وسأيت البحث فيه بعد
ختمه أبواب وأشار بهذا الترجمة إلى حل النهى في حديث رافع على ما إذا انضم من العقد شرطية جملة
أو يؤدى إلى غير ذلك وقوله خيبر حقلها بفتح المهملة وسكون القاف وأصل الحقل القراج الطيب وقيل

(باب) اذ اذرع عجل قوم بفراذهم وكان في ذلك صلاح لهم حدثنا ابراهيم بن المنذر حدثنا ابو جهمرة حدثنا موسى بن عفيف عن النافع بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما الامة تفرع شوشن اخدم المطرف او الى غاري جبل فاجتفت على قمارهم صخرة من الجبل فانطبقت عليهم فقال بعضهم اجض انظر واما عملتموها صالحة لله فادعوا الله ما اعلمه بفرعها صمكم قال احدثهم الله ان كان لروادان شيطان كبير ان ولى صبيته صفار كنت ارى عليهم ١١ فاذا رحلت عليهم حلت فيبدآن والذى

الزراع اذا تشعب ورقه من قبل أن يغلظ سوف تم اطلق على الزرع واشتق منه الحادثة والملاقى على المزارعة وقوله ذه بكسر المجمة وسكون الهاء اشارة الى القطعة (قوله) باب انا زرع عمال قوم بغير اذتهم وكان في ذلك صلاح لهم) اذ لم يكن يكون الزرع او رور فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وسبأني القول في شرحه في احدى ابان التيسار المقصود منه هنا قول أحد الثلاثة فمرت عليه أى على لاجبر حقه فوجب عنه فلم ازل اذعه حتى جعت منه بقر اوراها فابا الظاهر انه عين له اجره فلما تركها بعد ان تعبت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضلله قال ابن المنير مطابقة الترجمة انه قد عين له حقه ومكنته منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضامسا نفاغ ثم تصرف فيه بطريق الاصلاح بال طريق التصديق فاغتر ذلك ولم يعد باوذلك فوسل به الى الله عز وجل وجعله من أفضل اعماله او اقرب على ذلك وقتله الاجابة بومع ذلك فلو علمك الفرق لكان ضامنا له اذ لم يؤذن له في التصرف فيه فقصود الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا الفصل ودلوا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتمل أن يقال أن قوله بذلك انما كان ليكونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا يتصرفه كأن الجالس بين رجلين المرأة معصية لكن التوسل لم يكن الا بترك الزنا والمأخذه بالمال ونحوه وقد تقدم شئ من هذا في اواخر السبوع في ترجمه من اشترى شيئا بغيره بغير اذنه فوضي وقوله في هذه الاية فرق اربعة فرق في السبوع بلفظ فرق من ذرة فجميع بينهما بان الفرق كان من الصنفين وانهما لما كانا حين متقار بين اطلق أحدهما على الآخر والاول اقرب وقوله فابت حتى اتها بعبادة دبشاري واية الكشمبني فابت على (قوله) بغيث بالموحدة ثم المجهبة الى طبت أو كترما يستعمل في الشعر وقوله فوجدتهما نائما في واية الكشمبني نائمين وقوله وورعنا في واية الكشمبني وورعنا على الأفراد (تنبه) وقع في كلام الاول اللهم ونوال الثاني اللهم انما هو الثالث في هو من الثفن والهاتف الاول ضمير الشان وفي الثاني للقصه وناسب ذلك ان القصه في امره (قوله) وقال اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن نافع (نسبت) يعني ان اسمعيل المذكور رور وراع نافع كراه عمه موسى بن عقبة الا انما خلفه في هذه اللفظة وهي قوله بغيث فقاموا فسبعت بالسمن والعن المجهلين وهذا التعليق عن اسمعيل هذا واصله المؤلف في كتاب الادب في باب الاجابة دعاء من ير والديه وقوله هذه اللفظة قال الحياني ووقع رواية لا يخرى وقال اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة وهو وهم والعباد اسمعيل بن عقبة وهو ابن ابراهيم بن عقبة بن اسحق موسى (قوله) باب اوفان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وارض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم) ذكر فيه طرما من حديث عمر بن قناب أرض خيبر وذ كقول عمر لولا آخر المسلمين ما فقت فمرة الى الاقصة وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الاول ظاهر ويؤخذ ايضا من الحديث الثاني لان بقية السلام محدوف تقديره لكن النظر لا آخر المسلمين يقتضي ان لا اسمعيل ابال جعلها فقام على المسلمين وقد صنع ذلك عمر بن ارض السواد وأما قوله وارض الخراج، الخ في حديث الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد صر على من به من أهل الذمة اخراج فزارعهم ومنهم فهذا يظهر امر اده من هذه الترجمة ودخلها في أبواب المزارعة وقال ابن بطال معنى هذه الترجمة ان، لصحابة كانوا زارعون

[illegible]

أورقاني النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على ما كان حامل عليه من خير وقوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الخ قال ابن التين ذكر الادي ان هذا اللفظ غير محفوظ وإنما أخره أن تصدق بشعره ويوقف أمه (قلت) وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق بخير بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال تصدق عمر بن عبد الله فذكر الخ الحديث وفيه تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق غيره (قوله أخبرنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي (قوله قال مالك) وقع الاسم على من طريق عن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مالك (قوله قال عمر) في رواية عبد الله بن إدريس عن مالك عند الاسماعيلي سمعت عمر يقول (قوله ما فحقت) تضم الفاء على البناء لمجهول وقوله بالرفع وبفتح الفاء ونصب قرية على المفعولية (قوله الافسحتها) زاد ابن إدريس في روايته ما فتخ المسلمون قرية من قرى الكفار الا فسحتها اسمها (قوله كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير) زاد ابن إدريس في روايته ولكن أردت ان تكون سيرة تجري عليهم وسما في الكلالة على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا وانظر لما افتتح عمر الشام قام اليه بلال فقال انقسمها أو لنصارى بن عبد الله بالسبب فقال عمر فذكره قال ابن التين وأول عمر قول الله تعالى والذين جاؤا من بعدهم فرأى ان لا تخبرن اسوة بالاولين فحتى لو قسم ما فتح ان تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يحيى بعد ذلك خط في الخراج فرأى ان يوقف الارض المفتوحة عنوة وضرب عليها خراجا ليدوم نفقة المسلمين وقد اختلف نظر العلماء في قيمة الارض المفتوحة عنوة هل قول بن شهر بن كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهرها ثلاثة فمن مالك تصدير وقفا بنفس الفتوح وعن أبي حنيفة والثوري تخيير الامام بن قسمتها وقفتها وعن الشافعي لزمه قسمتها الا ان يرضى وقفتها من غنمها وسما في بقية الكلام عليه في أو آخر الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله باب من أحيا أرضا مواتا) بفتح الميم والواو الخفيفة قال القزويني الموات الارض التي لم تعمش شئت العمارة بالحياة وتعطلها بفساد الحياة وأحياء الموات أن يعيد الشخص الارض ليعمل تقدم ملك عليها لا حد فعيها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء نصير بذلك ملكه سواء كانت فيها قرب من العمران أم بعد سواء أدن له الامام في ذلك أم لم يأن ذلك وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما اقرب وضابط القرب ما بهل العمران اليه حاجه من رعي ونحوه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقباس على ماء البحر والنهر وما رصا من طير وحيوان فانهم انفقوا على ان من أخذ أو صاده عليه سواء اقرب أم بعد سواء أدن له الامام أو لم يأن (قوله ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة) كذا وقع لكثرة وفي رواية التستبي في أرض بالكوفة مواتا (قوله وقال عمر من أحيا أرضا مينة فهي له) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله وروى في الخراج ليعي بن آدم بسبب ذلك فقال حدثنا صفوان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان الناس يخبرون بعنى الارض على عهد عمر فقال من أحيا أرضا فهي له قال يحيى كالم يجعلها له بمجرد التعجير حتى يحياها (قوله وروى عن عمر وعوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى مثل حديث عمر هذا (قوله وقال فيه في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله اسحق بن راهويه قال أخبرنا أبو حاتم العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حديثي أن أبيه حدثه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وهو عند الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس بلده عمرو بن عوف في البخاري سوى هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف انصارى البدرى الا سقى حديثه في الجزية وغيرها وليس له أيضا عند غيره وفي بعض الروايات وقال عمر بن عوف على ان الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو صحيح ومروحه الكرماني

أخبرنا عبد الرحمن عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر رضي الله عنه لا آخر المسلمين ما فحقت قرية الا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر (باب من أحيا أرضا مواتا) ورأى ذلك على رضى الله عنه في أرض الخراب بالكوفة وقال عمر من أحيا أرضا مينة فهي له وروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في غير حق مسلم وليس

ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكرراً واجباً بان فيه فوائد كونه تعليقاً بالحزم والالتزام بالتمريض
 وكونه زيادة والآخر بدو أخبار كونه في فوجاً والاول الموقوف ثم قال والصحيح انه عمر وفتح العين
 (قلت) فضاء ما تكلفه من التوجه ولحديث عمرو بن عوف الملقب شاهد قوي أخرجه أبو داود من
 حديث سعيد بن زيد وله من طريق ابن اسحق عن يحيى بن عمرو عن أبيه مثله هي سلاو زاد قال عمرو
 فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث ان رجلاً اختصم الى النبي صلى الله عليه وسلم غرس أحداهما نخلاً
 في أرض الاخر فحضر القاضي صاحب الأرض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها وفي الباب عن
 عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة عن أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو
 وعند الطبراني وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيدهما مقال لكن يتقوى
 بعضها ببعض (قوله لعمري ظالم) في روايته الاكثر بنو بن عمرو وظالم نعت له وهو راجع الى صاحب
 العرق أي ليس الذي عرق ظالم أو الى العرق أي ليس لعمري ظالم وروي بالاضافة ويكون الظالم صاحب
 العرق فيكون المراد بالعرق الأرض والاول جزء مالك والشافعي والازهري وابن فارس وغيرهم بان
 الخطأ في حفظ رواية الاضافة قال بعض العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما حفره
 الرجل من الابار واستخرج من المعادن والظاهر ما شاء أو غرسه وقال غيره الظالم من غرس أو زرع
 أو بنى أو حفر في أرض غيره بفحرق ولا شبهة (قوله وروي فيه) أي في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) وصحة أخرجه أحمد قال حدثنا عبد بن عباس عن عبادة عن هشام عن عمرو عن وهب بن كيسان
 عن جابر ذكره وقلناه من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة وأخرجه
 الترمذي من وجه آخر عن هشام بلطف من أحيا أرضاً ميتة فهي له ويصححه وقد اختلف فيه على هشام
 فرواه عنه عباد هكذا ورواه يحيى القطان وأبو نضرة وغيرهم عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أبو بوب
 عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه هي سلاو واختلف
 فيه على عمرو فرواه أبو بوب عن هشام موصولاً وخالفه أبو الاسود فقال عن عمرو عن عائشة كافي هذا
 الباب ورواه يحيى بن عمرو عن أبيه هي سلاو كان كونه من سنن أبي داود ولعل هذا هو السرفي ترك جزم
 البخاري به (تنبيه) استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر هي قوله فله فيها أجران
 الذي لا يملك الموات بالاحياء واحتج بأن الكافر لا أجر له وتعبه الحب الطبري بأن الكافر اذا تصدق
 بثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث فيعمل الاجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أهم
 من ذلك وما قاله محتمل لان الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ولا يبادر الى الفهم من اطلاق
 الاجر الا الاخرى (قوله عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو المصري ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو
 الاسود بن عمرو وعروة ونصف الاستناد الا على مديون ونصفه الاخر مصرى (قوله من عمر) بفتح
 الهمزة والياء من الر باي قال عياض كذا وقع والصواب عمر ثلاثاً قال الله تعالى وعمرها
 الا ان يريدنا جعل فيها عمارة قال ابن طلال وعكس أن يكون أصله من اعتمر وأرضاً اتخذها وسقطت
 البناء من الاصل وقال غيره قد سمع فيه الر باي يقال اعمر الله بطنك فلتراد من اعمر أرضاً بالاحياء
 فهو لاحق به من غيره وحديث متعلق احق للعلم به وقع في رواية أبي ذر من عمر بضم الهمزة أي اعمره
 غيره وكان المراد بالغير الامام وذكره الحنبد في جمعه بلطف من عمر من الثلاثي وكذا هو عند
 الاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو لاحق) زاد الاسماعيلي فهو لاحق
 بها من غيره (قوله قال عمرو) هو موصول بالاستناد المذكور الى عروة ولكن عروة عن عمر هي سلاو
 وله في آخر خلافة عمر قاله خليفة وهو فضيه قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لان
 الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروي أبو اسامة عن هشام عن عمرو عن

لعرق ظالم فيه حق وروي
 فيه عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عبيد الله بن أبي جعفر
 عن محمد بن عبد الرحمن
 عن عمرو عن عائشة
 رضي الله عنها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 من اعمر أرضاً لمست لاحد
 فهو لاحق فقال عمرو

لله ولرسوله وللمسلمين والذي فتح صلحا كان اليهود ثم صار للمسلمين بعد الصلح وسأقي بيان ذلك
 في كتاب المغاري ان شاء الله تعالى وقوله في رواية ابن جرير يبعهم هم ان بكفروا عليها وقع متفرد أحد
 عن عبد الله بن زاذان يبعهم هم ان بكفروا وهو أوضح ونحوه رواية ابن سليمان الأتتية وقوله فيها
 ففروا بفتح القاف أي سكتوا وتوهموا بفتح المشدود سكون التائية والذوق بفتح الميم وقوس كسر
 الراء بعدها تحتانية سكتة ثم محلة بالمد أيضا هم موضع مشهور ان يقرب بلاد طبرستان على البحر
 في أول طريق الشام من المدينة وقد ذكر البلاذري في الفتح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غلب
 على وادي القري بلغ ذلك أهل نجران فصالحوه على الجزية وأقرهم ببلدهم ﴿قوله باب ما كان
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والتمر﴾ المراد بالمواساة المشاركة
 في المال بغير مقابل (أخبرنا جده الله) هو ابن المبارك (قوله عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف
 الجيم وبعد الالف معجمة ثمانية أمثلة تأتي شقة اسمه عطاء بن صهيب وقد روى الأوزاعي أيضا ثاني
 أحاديث الباب معنى الحديث عن عطاء بن جابر وهو عطاء بن أبي رباح فكان الحديث عنده عن كل
 منهم ما سنده ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر في الأوزاعي حديث أبي النجاشي وقوله سمعت
 رافع بن خديج أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي حديث أبي النجاشي قال سمعت رافع بن خديج يبيع
 ست سنين وروى عكرمة بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يقل عن رافع من ظهره ذكره مسلم وسيماني من رواية حنظلة بن قيس عن رافع حديثي
 عمي وهو يحيى بن زهير رواية الأوزاعي (قوله عن رافع) بالطاء المعجمة مصغرا (قوله لقد نانا)
 قد ذكر في آخر الحديث صيغة انتهى وهي قوله لا تفعلوا بها يعرف المراد بالامر افاق وقوله افاقا
 أي اذ افاق (قوله عفا فلكم) أي عجزا عنكم والحقل الزرع وقيل مادام أخضر والمحافة المزارعة تجز
 مما يخرج وقيل هو بيع الزرع بالخطه وقيل غير ذلك كما تقدم (قوله على البيع) بفتح الراء
 وكسر الموحدة وهي موافقة لرواية الأخيرة وهي قوله على الراء فان الراء جمع ربيع وهو الثمر
 الصغير وفي رواية المدسمل إلى بيع بالثمن غير ووقع بالثمنين على الراء بضمين وهي موافقة
 لحديث جابر المذكور به لئلا يكون في حديث رافع الأثر والمعنى انهم كانوا يكرهون الأرض
 ويشترطون انفسهم ما ينبت على الانهار (قوله وعلى الاوسى) الواو بمعنى أو (قوله ازرعوها) و
 أزرعوها (قوله لا تشدوا والمراد ازرعوها) أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 وأول تخيير لا تشدوا والمراد ازرعوها أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 جابر أولي منعها (أو أزرعوها) أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 أو أزرعوها أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 حديث ظاهر بن رافع في آخر الباب الذي قبله ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب والذي وقع عند
 الجمهور وراياده في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن الأوزاعي حديثي
 عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أي الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بالثلث والربع
 والنصف) الواو في الموضعين بمعنى أو أشار إليه التميمي وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزارعة بالشرط
 (قوله وليمنعها) أي يمنعها من بيع أي عطية والنون في عندها مفتوحة ويجوز كسرها وقوله
 مسلم من طريق مطرور رافع عن عطاء عن جابر بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض
 ومن ربحها آخر عن مطرور بلفظ من كانت له أرض فليزعها فان عجز عن فليعقلها فانها للمسلم ولا يباعها
 ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة المراد لكراءها بالسبب الحامل على النهي (قوله
 فان لم يفعل فليمنع أرضه) أي فليمنعها ولا يكرها وقد استشكل بان في امساكها غير زراعية

رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتركهم بها على ذلك ما
 شئتوا فزروا بها حتى أجلاهم
 عسارى نبعاء ورايها
 ﴿باب﴾ ما كان من
 أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم يواسي بعضهم بعضا
 في الزراعة والتمر
 حدثنا محمد بن مقاتل
 أخبرنا عبد الله أخبرنا
 لا زاعي عن أبي النجاشي
 موسى رافع بن خديج بن رافع
 عن رافع بن خديج قال
 ظهر لقدمنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 أمر كان بارفاقا قلت
 ما قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فهو حق قال
 دعاني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ما صنعتون
 بماذا قلت نؤجرها
 على الربيع وعلى الاوسق
 من التمر والتمر قال
 لا تفعلوا ازرعوها
 أو أزرعوها أو أزرعوها
 قال رافع قلت سمعنا عطاء
 عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في بيعها بفتح الراء
 وكسرة الموحدة وهي موافقة
 لرواية الأخيرة وهي قوله
 على الراء فان الراء جمع
 ربيع وهو الثمر الصغير وفي
 رواية المدسمل إلى بيع بالثمن
 غير ووقع بالثمنين على الراء
 بضمين وهي موافقة لحديث
 جابر المذكور به لئلا يكون
 في حديث رافع الأثر والمعنى
 انهم كانوا يكرهون الأرض
 ويشترطون انفسهم ما ينبت
 على الانهار (قوله وعلى الاوسى)
 الواو بمعنى أو (قوله ازرعوها)
 أزرعوها (قوله لا تشدوا والمراد
 ازرعوها) أي أزرعوها لئلا
 يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 وأول تخيير لا تشدوا والمراد
 ازرعوها أي أزرعوها لئلا
 يكرهوا بيعها بفتح الراء وكسورة
 جابر أولي منعها (أو أزرعوها)
 أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها
 بفتح الراء وكسورة أو أزرعوها
 أي أزرعوها لئلا يكرهوا بيعها
 بفتح الراء وكسورة
 حديث ظاهر بن رافع في آخر
 الباب الذي قبله ثم اعترض
 بأنه لا يدخل في هذا الباب والذي
 وقع عند الجمهور وراياده في
 هذا الباب (قوله عن عطاء) في
 رواية ابن ماجه من وجه آخر
 عن الأوزاعي حديثي عطاء
 سمعت جابرا (قوله كانوا) أي
 الصحابة في عصر النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله بالثلث والربع
 والنصف) الواو في الموضعين
 بمعنى أو أشار إليه التميمي وقد
 تقدم له توجيه آخر في باب
 المزارعة بالشرط (قوله وليمنعها)
 أي يمنعها من بيع أي عطية والنون
 في عندها مفتوحة ويجوز كسرها
 وقوله مسلم من طريق مطرور
 رافع عن عطاء عن جابر بلفظ
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن كراء الأرض ومن ربحها آخر
 عن مطرور بلفظ من كانت له أرض
 فليزعها فان عجز عن فليعقلها
 فانها للمسلم ولا يباعها ورواية
 الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف
 مفسرة المراد لكراءها بالسبب الحامل
 على النهي (قوله فان لم يفعل
 فليمنع أرضه) أي فليمنعها ولا
 يكرها وقد استشكل بان في امساكها
 غير زراعية

وقال الربيع بن نافع أبو نوح حدثنا معاوية ١٦ عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من كانت له
أرض فليزرعها وليجتنبها
أخاه فإن أبي فليست
أرضه حدثنا حميد
حدثنا شيبان عن حمير
قال ذكرته لطاوس فقال
يزرع قال ابن عباس رضي
الله عنهما إن النبي صلى الله
عليه وسلم لم ينه عنه
ولكن قال إن يجح أحدكم
أخاه خيره من أن يأخذ
شيئا معلوما حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا
جاء عن أبي نعيم نافع
أن ابن عمر رضي الله
عنهما كان يكرى مزارعه
على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر ومهر
وعثمان وصدرهم أماره
معاوية ثم حدث عن رافع
ابن خديج أن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن كراء
المزارع فذهب ابن عمر
إلى رافع فذهب معه
فسأله فقال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن
كراء المزارع فقال ابن
عمر فذهبنا أنا كنا نكرى
مزارعنا على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم عا
تلى الأربعة وثلاثين من
الذين حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث بن عقیل
عن ابن شهاب قال أخبرني
سالم أن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما قال كنت

قضية عالمة فقهية يكون من إضاعة المال وقد نهى الله عنها وأوجب بحمل النوى عن إضاعة عين
المال أو منفعة لا تختلف لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منقعتها فإنها قد ثبتت من المكلا
والحطب والحشيش ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحبس ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن
الأرض إضاعة لها فقلت في السنة التي تليها ما علة فأتيت في سنة التركة وهذا كله إن حمل النوى عن
الكراه على عمومها فأما حمل الكراء على ما كان مأوقا لهم من الكراء بجزء مما يخرج منها لاسيما
إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تطيل الانتفاع به إلى الزاوية بل يكرى بالذهب أو الفضة كما تقرر
ذلك والله أعلم قوله رافع بن ربيع بن نافع أبو نوح في شئ المشاة وسكون الواو بعد ما موح هو السليبي
نفسه ليس في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن بن
علي الحلواني عن أبي نوح بن شعبة معاوية بن سلام بن شداد اللام ويحيى هو ابن أبي كثير وقد اختلف
عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة وقد اختلف النسائي في جمع طرقة (قوله عن حمير) هو ابن
دينار (قوله ذكرته) أي حديث رافع بن خديج (لطاف) أي كاتقدم وقدم في شرحه بعد أبواب
وقوله لم ينه عنه أي لم يحرمه وبما صرح الترمذي في روايته وقوله إن يجح أحدكم كسر الحمة من أن على أنها
شريطة وغيره أي يذبحها وهو المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض (قوله
إن ابن عمر كان يكرى) يضم أوله من الرباعي يقال أكرى أرضه يكرى بها (قوله وصدرهم أماره معاوية)
أي خلافته وإعماله كراء بن عمر خلافة على لانه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور في صحيح
الاجبار وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أبضا لابن الزبير ولا لعبد الملك في
حل اختلافهما وبايع ابن زيد معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد ذلك ابن الزبير وأعلى تلك المدة
أعني مدة خلافة على لم يوافق أحرار أرضه فلم يذ كراء ذلك وزاد مسند في روايته حتى إذا كان في آخر خلافة
معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة وقع روايته أحمد بن محمد بن اسمعيل عن
أبوب هذا الإسناد فوهذا السياق وزاد فيه فقر كما ابن عمر وكان لا يكرى بها فإذا سئل يقول زعم رافع
ابن خديج فذكره (قوله ثم حدث عن رافع) يضم أوله على ما لم يسم فاعله لا أكثر ولا يشبهه فيفتح
أوله وحذف عن ولان ما جبه عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكرى أرضه فأنما إنسان فأخبره عن رافع
فذكر كرو زاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة زادا سئل من زعم أن
حديث رافع فردأته مضطرب وأشار إلى محبة الطبري بن عنه حيث روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقد روى عن عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقصرة على
النهي عن كراء الأرض وروايته عن محبة مقصرة للمراد هو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة
الرفق والتفضيل وإن النبي عن ذلك ليس بالتحريم وسأذكر من ذلك في الباب الذي بعده (قوله
قد كنت أعلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله) هكذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه معولوا وأوله أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه
أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض فلقبه فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عبي وكأنا قد شهدا
بذلك يحدثان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم
ذلك (قوله باب كراء الأرض بالذهب والفضة) كانه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النبي
الوارد عن كراء الأرض مجهول على ما إذا أكرى بشئ مجهول وهو قول الجمهور وأوشى مما يخرج منها ولو
كان معلوما وليس المراد النبي عن كراءها بالذهب والفضة بالغربعة فقال لا يجوز كراءها إلا
بالذهب أو الفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قبله فقالوا لا يجوز كراء الأرض مطلقا وذهب إليه

أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله أن يكون النبي
صلى الله عليه وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن عليه فترك كراء الأرض (باب كراء الأرض بالذهب والفضة

ان - مزموعوا واحتج له بالاحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على مذهب البه الجهور وقد
أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجماعا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة وتقوا ان بطلان اتفاق
فقهاء الامصار عليه وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع يكرهون ما يبيعون
على المساقى من الزرع فاخذت منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكرهوا بذلك وقال
أكرهوا بالذهب والفضة ورجاله ثقات الا ان محمد بن عكرمة الخزاز يروي له روى عنه الاباراهيم بن سعد
وأما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراء الأرض ببعض خراجها أو
بدرهم فقد اعلمه النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع (قلت) ورواه أبو بكر بن عياش في حفظه
مقال وقد روى أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدرهم وقد روى مسلم من طريق
سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه ولم يكن يؤمن بذهب ولا فضة (قوله وقال ابن عباس الخ)
وصله اشوري في جامعته قال أخبرني عبد الكريم هو الجوزي عن سعيد بن جبير عنه ولقظه ان أمثل
ما أتت صانعون ان تستأجروا الأرض البيضاء ليس فيها شجر يعني من السنة إلى السنة واستاده صحيح
واخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به (قوله عن حنظلة في روايته الاوراعي
عن مسلم عن ربيعة حديثه حنظلة لكن ليس عنده ذكر رافع في الاستاذ تابعي عن مثله وصحاحي عن
مثله (قوله حديثي عماري) هما ظهير بن رفيع وقد تقدم حديثه في الباب قبله ولا خلاف الكلابي
لم أرف على اسمه وذكر غيره ان اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المذكورة
وضبطه عبد الغني وابن مكي كولا هكذا زعم بعض من نصف في المبهجات ورايت في الصحابة لابن انعام
البغوي والابن علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن
رافع بن خديج أن بعض عمومه قال سعيد بن قتادة ان اسمه مهري ذكر الحديث بهذا أولى أن يجمع
وهو وزن أشبه ظهير كلابا مهابا تصغير (قوله يستثنيه) من الاستثناء كله يشير الى استثناء الثلث أو
لرابع يوافق الرواية الاخرى (قوله فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك
قوله رافع باجتهاده ويحتمل ان يكون ذلك طريق التنصيص على جوازه أو علم ان النهي عن كراء
الأرض ليس على إطلاقه بل بما اذا كان بشئ مجهول ويخوذ ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب
والفضة ويرجع كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب
عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزاة بنه وقال اغاب ربع ثلاثة
رجل له أرض ورجل منع أرضا ورجل أكرى أرضا بذهب أو فضة لكن بين الناس من وجه آخر
أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزاة وأن بقية مدح من كلام سعيد بن المسيب وسد رواه
مالك في الموطأ والنسائي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال الليث وكان الذي نهى من
ذلك) كذا لا ذكر عن الليث وهو موصول بالاستناد الا إلى الليث ووقع عنه ذكره في حديثه قال أبو عبد الله
يعني المصنف من ههنا قال الليث اراه وسقط هذا النقل عن الليث عند النسائي وابن شهاب وكذا وقع في
مصابيح البغوي فصار مدرجا عند محمد بن أبي نفيس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الاكبر ولم يذكر
النسائي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة وقد قال اتور بشئ شارح
النصاب لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري وقال البيضاوي الظاهر
أنها من كلام رافع اه وقد بين روايته أكثر الطرق في البخاري انها من كلام الليث ولهذه الروايات
في رواية النسائي وابن شيبة وهذا الفهم بلفظ المفرد لا رادة الجنس ولا لا يحجزه وقوله المخاطرة أي الاضرار
على الهلاك وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجهور من حمل النهي عن كراء الأرض على الوجه
المقتضى الى الغر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجهور في جواز كرائها

وقال ابن عباس ان أمثل
ما أتت صانعون ان تستأجروا
الأرض البيضاء من السنة
الى السنة * حدثنا عمرو
ابن خالد حدثنا الليث عن
ربيع بن أبي عدي الزرجي
عن حنظلة بن قيس عن
رافع بن خديج قال حدثني
عمار أنهم كانوا
يكرهون الأرض على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
عاشت على الاربعاء أو
بشئ يستثنيه صاحب
الأرض فمن النهي صلى الله
عليه وسلم ذلك فقلت
رافع فكيف هي بالدينار
والدرهم فقال رافع ليس
بها بأس بالدينار والدرهم
وقال الليث وكان الذي
نهى من ذلك ما لو نظره
ذو الفهم بالحل والحرام
ليحجزه عما فيه من المخاطرة

(باب) حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال ج وحديثي عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوماً يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلاً من أهل الجنة استأذن: به في الزرع فقال له أنت فيما شئت قال بلى ولكن أحب أن أزرع قال فإذن فادرك الطرف نباته واستأذنه فيقول الله تعالى دونها بن آدم فانه لا يشع مني فقال الاعرابي والله لا يجده وأخصه صاده فكان أمثال الجبال ١٨

الأرضية أو أنصارها فاهم
أصحاب زرع وأما نحن
فلنا بأصحاب زرع
ففضلنا الذي صلى الله
عليه وسلم (باب ماجاء
في الغرس) حدثنا فليح
ابن سعيد حدثنا يعقوب
عن أبي حازم عن سهل بن
سعد رضي الله عنه أنه قال
إن كنا لنفرح بيوم الجمعة
كانت لنا حمور تأخذ من
أصول سلق لنا كما نفرسه
في أرباعها ما تبقي له في قدر
لها فيجعل فيه حبات من
شعير لا أعلم إلا أنه قال ليس
فيه شعير ولا ولد ولا ذئب
صلينا الجمعة زرعناها
ففرقته الشاة فكانت تفرح
بيوم الجمعة من أجل ذلك
وما كنا ننفي ولا نقبل
الأيام الجمعة * حدثنا
موسى بن أسيد عن حدثنا
أبراهيم بن سعد عن ابن
شهاب عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال يقولون إن أباهم مرة
يذكر الله الموعد ويقولون
الله هاجرين والأنصار
لا يجدون مثل أجدبه
وان أخوتي من المهاجرين
كان يشغلهم الصنف

يخرج منها فن قال بالجواز رجل أحاديث النبي على التزبه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي
في الباب الذي قبله حيث قال ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يجز جازتم أجزء مما يخرج منها
قال النبي عن كرامتها محمول على ما إذا اشتراط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر
لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الغرر والجهالة التي قال مالك النبي محمول على ما إذا رقع كراؤها بالطعام
أو التمر أو لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي أن يحصل ما قاله مالك على ما إذا كان
المكرى به من الطعام جزءاً مما يخرج منها ما إذا كثرها بالطعام مع لوم في ذمة المكترى أو بطعام
حاضر بقضيه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم (قوله باب) كذا للجمع غير رجة وهو كالفصل من
الباب الذي قبله ولين كراين بطل لفظ باب وكان مناسبه له من قول الرجل فاهم أصحاب زرع قال ابن
المنذر وجهه أنه نبيه بدعي أن أحاديث النبي عن كراة الأرض انما هي على التزبه لا على الإيجاب لأن
العادة في ما يخص به من أدم أنه يحب استمرار الاتقاء به وبما حرص هذا الرجل على الزرع
حتى يفسده دأب على أنه مات على ذلك ولو كان يعتقد تحريم كراة الأرض لقطع نفسه عن الحرص
عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذمهم هذا الثبوت (قوله عن هلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة
والاستناد العالي كاهم مديون الأشيخ البخاري وقد ساقه على لفظ الاستناد الثاني وساقه في كتاب
التوحيد على لفظ محمد بن سنان (قوله وعنده رجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه (قوله استأذن
ربني الزرع) أي أن يباشر الزراعة (قوله فقال له أنت فيما شئت) في رواية محمد بن سنان أولست
بزراعة أو (قوله فيذر) أي ألقى في الأرض وفي الحال وفي السياق حدثني بقدره فاذن له فيذر فادرك
رواية محمد بن سنان فاسرع فتيادرك (قوله لطف) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لفظ الإنسان إلى
أقصى ما رام أو يطلق أيضاً على حركة جفن العين وكأله لما رادها (قوله واستخصه صاده) زادني التوحيد
وتكويده أي جعه وأصل الكو الجماعة الكثيرة من الأبل والمراد هنا بلادير يكن بين ذلك وبين
استأذنه الزرع ونجازه أمره كله من القام والحصد والتذرية والجمع والتسكيم إلا قدر لجه البصر وقوله
دونك بالصب على الأعراء أي خذه (قوله لا يشع مني) في رواية محمد بن سنان لا يشع بفتح أوله
والمهمله ضم العين وهو متحد المعنى (قوله فقال الاعرابي) بفتح الحمة أي ذلك الرجل الذي من أهل
البادية وفي هذا الحديث من القوائد أن كل ما تشتهي في الجنة من أموال الدنيا يمكن فيها قاله الملهب وفيه
وصف الناس بقالب عبادتهم فانه ابن بطال وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه إشارة
إلى فضل القناعة وذم التمر وفيه الأخبار عن الأمر المحقق الآتي بلفظ الماضي (قوله باب ماجا
في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعد أن كنا لنفرح بيوم الجمعة مع الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى
في كتاب الجمعة وعرضه منه هنا قوله كنا لنفرسه في أرباعها تأني وقد تقدم تفسير الأرباع والصلق بكسر
السين وقوله لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شعير ولا ولد ولا ذئب بفتح السين دعم الجمع وهو من قول يعقوب
* وحديث أبي هريرة يقولون إن أباهم مرة يذكرني رواية الحديث (قوله والله الموعد) بفتح الميم وفيه

بالأسواق وإن أخوتي من الأنصار كان يشغلهم الصنف
على مديني فاحضر حين يغيبون وأخي حين ينسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ يسطر أحدكم منكم ثوبه حتى أقضى مقالتي
هذه ثم يجمعهم إلى صدره فينسى من مقالتي شيئاً إذا فسدت غرة ليس هي ثوب غيرها حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم
جمعهم إلى صدره فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك التي يوشى هذا والله لا أيتان في كتاب الله ما جدتكم شيئاً أبداً إن الذين
يكذبون ما أنزلنا من البينات والهدى إلى شيء

حذق في تقديره وعند الله الموعد لان الموعد اياه صدر واما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به
 عن الله تعالى وهو اده أن الله تعالى يحاسبني ان تعذت كذا وبمحاسب من ظن في ظل السورة. تقدم
 الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم وبأن منه شئ في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى
 وغرضه منه هنا قوله وان اخفى من الانصار كن بشغلهم على أهوالهم فان المراد بالعدل الشغل في
 الاراضي بالزراعة والغرس والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب المزراع وما أضيف اليه من احياء الموات
 وغيره من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا المعاني منها تسعة والبقية موصولة المكرر منها فيه
 وفيها ماضى اثنان وعشرون حديثا والخاص غنيته عشرة حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث
 أبي امامة في آله الطرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القصة وحديث عرو لولا آخر المسلمين
 وحديث عمر ومن عوف وجابر وطائفة في احياء الموات وحديث أبي هريرة ان رجلا من أهل الجنة
 استأذن ربه في الزرع فرفقه من الاراضي الصحابة والنابغين تسعة وثلاثون أنراو الله سبحانه وتعالى
 أعلم (قوله) اسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله عز وجل وجعلنا من الماء كل شئ حي أفلا يؤمنون
 وقوله ليد كرهه أفرا يتم الماء الذي تشربون او قوله فلا تشكرون) كذا في الذي وزاد غيره في آله كتاب
 المساقاة ولا يجسه فان التراجع الى نفسه غايها ان يتعلق باحياء الموات ورفع في مخرج ابن طلال كتاب المياه
 وأثبت النسب في باب خاصة وساق عن أبي ذر الانيثين والشرب بقسم المعجسة والمراد به الحكم في قسمة
 الماء قاله عياض وقال ضبطه الاصل بالهم والاول أولى قال ابن المنير من ضبطه بالضم أراد المصدر وقال
 غيره المصدر مثله وقرئ فشاربون شرب الحطب مثله والشرب في الاصل بالكسر انصب بالحظ. ن
 الماء يقول كم شرب ارضكم في المثل آخره اشتر ما قلنا ثم ربا قال ابن طلال معنى قوله وجعلنا من الماء كل
 شئ حي أراد الاصول الذي يعيش بالماء وفصل أراد بالماء النطفة ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شئ حيا
 دخل فيه الجماد ايضا لان حياتها هو خضمرتها وهي لا تكون الا بالماء (قلت) وهذا المعنى ايضا يخرج
 من اقرأه ناشه ورة ويخرج من تفسير قتادة حيث قال كل شئ حي فن الماء خلق أخرجه الطبري عنه
 وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالية ان المراد بالماء النطفة وروى أحمد من طريق أبي موسى عن أبي
 هريرة قال رسول الله أخبرني عن كل شئ خلق كل شئ خلق من الماء استاده صحيح (قوله) أيا جاعا من صبا
 هو في رواية المستملى وحده وهو تفسير ابن عباس ويجاهد و قتادة أخرجه الطبري عنهم (قوله) المزن
 السحاب) هو تفسير مجاهد و قتادة أخرجه الطبري عنهم ما قال غيرهما المزن السحاب الايض واحده
 مزنه (قوله) والاجاج الممر) هو تفسير أبي عبيدة في معاني القرآن وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله
 وقيل هو الشد يد الملوحة أو المرار وقيل المالح وقيل المار كاه ابن فارس (قوله) فراقنا عذنا) هو في رواية
 المستملى وحده وهو منزع من قوله تعالى في السورة الاخرى ههنا عذب فرات وروى ابن أبي حاتم عن
 السدي قال العرب الفرات الحلو (قوله) باب من رأى صدقة الماء ومعه وصيته جائز مقسوما
 كان أو غير مقسوم) كذا في الذي ذكره والنسب ومن رأى الى آخره من الباب الذي قبله وغيرهما باب
 في الشرب ومن رأى وأراد المصنف بالترجمة الردعي من قال ان الماء لا يغتسل (قوله) وقال عثمان (أي) ابن
 عفان (قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشترى بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين) سقط هذا
 التعليق من رواية الذي قد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق شامة بن حزن يفتح
 المهمة وسكون الزاوي القشيري قال شهدت ابا حريث أشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله والإسلام
 هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بمأمة يستعذب غير بئر رومة فقال من
 يشترى بئر رومة يجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين ينجيه منها في الجنة فاشترى منهم من سلب ماؤا قالوا اللهم
 نعم الحديث بطوله وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو والذي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

في شرب وقول الله تعالى

وجعلنا من الماء كل شئ

حي أفلا يؤمنون وقوله

جلد كرهه أفرا يتم الماء

الذي تشربون الى قوله

فلا تشكرون أيا جاعا

منصبا والاجاج المزن

السحاب فراقنا عذنا (باب

من رأى صدقة الماء

وهيته وصيته جائز

مقسوما كان أو غير مقسوم)

وقال عثمان قال النبي صلى

الله عليه وسلم من يشترى

بئر رومة فيكون دلوه

فيها كدلاء المسلمين

فاشترى اعمان رضى الله

عنه ههنا سعيد بن أبي

مريم حدثنا أبو عاصم قال

حدثني أبو حارم عن سهل

ابن سعد رضى الله عنه قال

في النبي صلى الله عليه

وسلم تقدم فشرى منه

وعنه غلام أمسفر

القوم والاشياخ عن

يساره فقال يا غلام أأذن

لي أن أعطيه الاشياخ

قال ما كتب لا نوثر فضلى

منهنا أسعدنا رسول الله

فاعطاه اياه ههنا

البيان أخبرنا شعيب عن

الزهري

ذكره ههنا مطابقا لـ ترجعوا إلى الكلام على شرحه ههنا إن شاء الله تعالى قال ابن بطال في حديث عثمان بن يحيى زلفوا فقهه إذ اشترط ذلك قال فلو حبس بشرأعي من يشرب منه فقهه أن يشرب منه فإن لم يشترط ذلك لانه أدخل في جملة من يشرب ثم فرق بفرق غير قوي وسبأ في البحث في هذه المسئلة في باب هل يتنعم الواقع بوقفه في آتال الوقف إن شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في الباب حديث سهل وأفس في شرب النبي صلى الله عليه وسلم وقد عه الإيمن فالإيمن وسبأ في الكلام عليه ما في كتاب الإيمن به ومناسبتها ما ترجمه من جهة مشر وعية قسمة الماء لأن اختصاص الذي على الإيمن بالبداءة بدال على ذلك وقال ابن المنذر مراده أن الماء عكث ولهذا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم بعض الشركاء فيه ورب قسمة عه ويسره ولو كان باقيا على إباحته ليدخله ملك لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كن في هاه بل جماعة من في كتاب الأشر به بأنه كان لبنا والجواب انه أو رده ليبين أن الأمر يجري في قسمة الماء الذي شرب به الإيمن كإياه في حديث أنس بجري الذين انطأص الذي في حديث سهل في أن له لا فرق في ذلك بين الإيمن والماء فيحصل به الرد على من قال أن الماء لا يملك وقوله في حديث سهل حدثنا أبو شعراة ومحمد بن مطرف المدنى والاسناد مدرين الأشيخه وقوله وعرضه غلام هو الفضل ابن عباس - كماه ابن بطال فيل أخوه عبدالله - كماه ابن التين وهو الصواب كماه - أتى وقوله في حديث أنس وعن عيينه أعرابي فيل أن الأعرابي خالدين الوليد - كماه ابن التين وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي وكان الحامل له على ذلك انه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذى قال دخل أنا وخالد بن الوليد على مينة فجاءتنا بأناه من ابن شرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلى عيينه وخالد على شمانه فقال في الشربة قال فأن شئت أشرت بها خالد فقلت ما كنت أوتر على سورة أحد أفطن أن القصة واحدة وإيس كذلك فان هذه القصة في بيت مينة وقصة أنس في دار أنس فاقه فأنم يصالح أن بعد خاله من الاشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس وقوله في حديث سهل أيضا ما كنت أوتر بفضل من أحد أولم يقع ذلك في حديث أنس وإيس في حديث ابن عباس ما عمن أن يكون خالدين الوليد في بيت مينة غيره بل قد روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره صلى الله عليه وسلم ذكره ابن عبد البر وخاطه قال ابن الجوزي انما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشربة فاستأنفه بتركه استأذنه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عمر أعط أب بكر) كذلك بل جميع أصحاب الزهري وشذمه عن في جاره وهيب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عمر أخرجه الاسماعيلي والأول هو الصحيح ومعه ما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا ما هو محتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من هو وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر (نبيه) أطلق بعضهم تقديم الإيمن في المشروب تقدمة في المأكل وتنبأ ذلك وقال ابن عبد البر لا يصح عنه (قوله باب من قال أن صاحب الماء - في الماء حتى يروى) قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى قلت ومناقاه من المتخالف هو على قول بان الماء عكث وكان الذين ذهبوا إلى أن عكث وهم الجمهور هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك (قوله لا ينع) بضم أوله على البناء المجهول وبالرفع على أنه خبر أو رد مع ذلك انتهى وقد عارضنا في رواية أبي ذر الجرمي بلفظ النهي وكان السفي في إيراد البخاري الطوري الثانية كونه وردت بصريح النهي وهو لا نغتنوا والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة ولا محمد من طريق عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا نغم فضل ماء بعد أن يستقي عنه وهو محمول عند الجمهور وعلى ماء البشر المحفور في الأرض الملوكة وكذلك في الموت إذا كان يقصد القتل والصحيح عند الشافعية أنص عليه في القديم وحرمه أن الحفرة عكث ماءها وأما البشر المحفور في الموت لقصد الارتقاء لا قتلت قال

قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة داجن وهو في دار أنس بن مائة وثلاثين لبنها لبناء من البئر التي في دار أنس فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم القدح فشرب منه حتى إذا نزع القدح عن فيه وعسى يساره أبو بكر وعن عيينه أعرابي فقال عمر وخاب أن يعطيه الأعرابي أعط أب بكر يا رسول الله عندك فأعطاه الأعرابي الذي عن عيينه ثم قال الإيمن فالإيمن (باب من قال أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينع

الحاجة لا يلائم ماء هابل يكون أحر به أن يرتحل وفي الصورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعيته وما شئت هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية بهذا الحكم الموات وقالوا في البئر التي في الملك لا يجب عليه بذل فضائها وأما الماء المهرز في الأناء فلا يجب بذل فضله لغیر المضطر على الصحيح (قوله فضل الماء) فيه جواز بيع الماء لأن المنهى عنه منه الفضل لا يمنع الاصل وفيه أن محل النهي ما ذا لم يجد الماء وبالبدل لما غيره والمراد عقبت أصحاب الماشية من الماء لم يقل أحد أنه يجب على صاحب الماء مباشرة في ماشية غيره مع قدرة المالك (قوله لا يمنع به السكلا) بفتح الكاف واللام بعدها هزرة مقصورة هو النبات وطبسه وبأسسه والمعنى أن يكون حول البئر كالأليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي وعيه إلا إذا تمكنوا من سقيهم فمهم من ذلك البئر لا ينفعهم رواه العطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعي وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور وعلى هذا يتخص البذر لمن له ماشية ويتحقق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هنالك ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف الماء المالح والصحيح الأول ويلحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية إلا اختصاص بالماشية ورفض الشافعي فما حكاها الحرني عن بني الدواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها ومواشيها بخلاف الزرع وهذا أجاب الدوي وغيره واستدل مالك بحديث جابر عن مسلم بن ميمون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء من البئر من فضل الماء لكنه مطلق فيحمل على الحقيقة في حديث أبي هريرة وعلى هذا لو لم يكن هنالك كذا لم يري فلا يمنع من المنع لانتفاء العلة قال الخطابي والنهي عند الجمهور والتزيم فيه يحتاج إلى دليل ويجب صرفه عن ظاهر وظاهر الحديث أيضا وجوب بدله بخلافه يقال الجمهور وقيل لصاحبه طلب قيمة من المحتاج إليه كما في أطعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بيع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتزيمه لا قيمة في ذمه البذل له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية مسلم من طريق حلال بن أبي معوية عن أبي سلمة عن أبي هريرة لا يباع فضل الماء ولو وجب له العوض لجره البيع والله أعلم واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين ماكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في بئسه كان لا بأس أن يبقى منها لانهاء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور واستدل به بعض المالكية للقول بسد الفرائع لانه نهى عن منع الماء الثلاثين رعب إلى منع الكلال لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلال بحصة أبي حيان من رواية أبي سعيد بن جابر عن أبي هريرة لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلال فتميز المال ويجوز العيال والمراد بالسكلا هنا التاب في الموات فإن الناس فيه سواء وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعة لائنة لا تمنع الماء والكلال والزارع وسأله صحيح قال الخطابي معناه الكلال ثبت في موات الأرض لما الذي يجري في المواضع التي لا تخص أحد قسلا والمراد بالتأجير الحجارة التي توري النار وقال غيره المراد التأجير حقيقة والمعنى لا تمنع من تصحيح منها مصباحا أو يدق منها ما يشاء منه أو يسيل المراد ما إذا أصرم نار في حطب مباح للصحره فأليس له منع من يفتحهم بخلاف ما إذا أصرم في حطب عليه نار فله المنع (قوله باب من سقر بشر في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار يضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر قال ابن المنبر الحديث مطلق والزرعة مقيدة بالمالك وهي إحدى صور المطلق وأقلها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا سقر في غير ملكه فالذي يحصر في ملكه أحرم بعدم الضمان اهـ وإلى التفريق بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور وخالف الكوفيون وسيأتي تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب لياتن شاء الله تعالى ومحمد وشيخه في هذا الحديث هو بن غيلان وعبد الله بن

فضل الماء * حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك بن أنس عن أبي الزناد عن

الأعرج عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يمنع فضل الماء من

بئر الكلال * حدثنا

يحيى بن بكير حدثنا الليث

عن عقيل بن ابن شهاب

عن ابن المسيب وأبي سلمة

عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تمنعوا

فضل الماء لئلا تمنعوا به فضل

الكلال (باب من سقر بشر

في ملكه لم يضمن) * حدثني

محمد بن أبي عيسى عن عبد الله

عن إسرائيل عن أبي

حصين عن أبي صالح عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم المعلن

جبار والبئر جبار والجما

خيبار وفي الكلال الخمس

(باب الخصومة في البيزوات قضاء فيها) حدثنا عبد الله بن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عيب يقطع ٢٣ بماله امرئ مسلم هو عليها فاجرائ الله وهو عليه غضبان فأمر الله تعالى أن الذين

يشتركون بهد الله وأعمالهم
عنا قليل سلا لا به خفاء
الاشعث فقال ما حدثكم
ابو عبد الرحمن في أنزلت
هذه الآية كانت لي بشر
في أرض ابن عسلى فقال
لي شهودك قلت ما لي
شهود قال فحيته قلت
يا رسول الله إذا جملت
فذكر النبي صلى الله عليه
وسلم هذا الحديث فأقول
الله ذلك تصد بقوله (باب ثم
من مع ابن السليل من
الماء) حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا عبد
الواحد بن زياد عن
الأعمش قال سمعت أبا
صالح يقول سمعت
أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثة
لا ينظر الله إليهم يوم
القيامة ولا يرثهم وهم
عذاب أبهر رجل كان له
فضل ماء بالبريق فنهض
من ابن السليل ورجل
تابع أمه لا يبايعه
الأنبياء فان أعطاه منها
رضي وإن لم يعطه منها
سخط ورجل أقام
ساعته بعد العصر فقال
والله الذي لا اله غيره
لقد أعطيت بها كذا
وكذا فصدقه رجل ثم
قرأ أن الذين يشتركون
به هدم الله وأعمالهم فذا

محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري ورعا أخرجه عنه واسطة هكذا (قوله باب الخصومة
في البيزوات قضاء فيها) ذكر فيه حديث الاشعث كانت لي بشر في أرض ابن عسلى يعني فحاشا من أن النبي
صلى الله عليه وسلم أورد مختصرا وسيأتي، بقامه في التفسير وفي الإيمان والتذور وغير موضع واسم
ابن عمه سعد بن الاسود بن عبد كرب الكندي ولقبه الجفشي وزن فعيل مفتوح الاول واختلف
في ضبط هذا الاول على ثلاثة أقوال أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين وقوله في الحديث كانت لي
بشر في أرض زعم الاسماعيلي أن باحجرة نفرد بذلك البشعر عن الأعمش قال ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش
الآقال في أرض قال ولا أتروني أولى بالحفظ من أبي حمزة اه وذكر البشريات عند البخاري في غير رواية
أبي حمزة كما سيأتي مع قصة الكلام على الحديث في كتاب الإيمان والتذور وذكر في التفسير الخلاف في
سبب نزول الآية المذكورة شاء الله تعالى وقوله شهودك أوجبه بالنصب (٣) فبها ما أي أحضر شهودك
وأطاع عنيته وقوله إذا جملت بالنصب قال السهلي لا غير وحتى أن غروب حوازا رف في مثل هذا
(قوله باب ثم من مع ابن السليل من الماء) أي الفضل عن حاجته ويدل عليه قوله في حديث
الاب رجل كان له فضل ماء بالبريق فنهض من ابن السليل قال ابن أبي عمير دلالة على أن صاحب
البشرى أولى من ابن السليل عند الحاجة فذا أخذ حاجته لم يجزه لمع ابن السليل اه وقد ترجم المصنف
بذلك بعد أن رأى أن صاحب الخوض أحق بجائه وأبى النكلام على شرح هذا الحديث
في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية ورجل يابيع أمه في رواية المشيخي إماما
(قوله باب سكر الأنهار) السكر بفتح المهملة وسكون الكاف السدو الفتي مصدر سكرت النهر
أناسه وهو قال بن زيد أنه من سكرت الريح إذا سكن هيوها (قوله عن عروة) سيأتي بعد باب من
رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثني (قوله عن عبد الله بن الزبير) أنه حدثني أن رجلا من
الأنصار خاصه ابن جريج هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقد رواه ابن وهب عن
الليث ويونس جميعا عن ابن شهاب أن عروة حدثني عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام
أخرجته ابن سنان وابن الحار ودو الاسماعيلي وكان ابن وهب جليل رواية الليث على رواية يونس
والأرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعيد وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن الزبير بن جريج عن عبد الله وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من
طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة عن مسلا وأعمدة في التفسير من وجه آخر عن معمر وكذا أخرجه
الطبري من طريق عبد الله بن مسعود عن ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن
جرير كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي
ليس فيها عن عبد الله وذكر كراهة الرقعة في العمل أن ابن أبي عمير وعمر بن سعد وافقوا شعيبا وابن جريج
على قولهما عروة عن الزبير قال وكذلك قال أحمد بن صالح وحملة عن ابن وهب قال وكذلك قال شبيب
ابن سعيد عن يونس قال وهو المحفوظ (قلت) وأغماحه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على قصة
سماح عروة من أبيه عن سماعة عبد الله بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف هذا إذا روى
على ثقة ثم الحديث يورث في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولهم متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح
طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير وزعم الحميدي في جمعه أن الشيبين أخرجه من طريق عروة
عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كإسناده هذا السليبي في رواية يونس المسند كونه وليتخرجهما من
أصحاب الكتب الستة إلا سنان وأشار إليها الترمذي خاصة رواية جده هذه القصصة من وجه آخر

قليل (باب سكر الأنهار) حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن
الزبير رضي الله عنهما أنه حدثني (٣) قوله وقوله شهودك أوجبه هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وهي رواية الشرح
بها والافرواية المسند الذي بأيدينا كآري بالهاشمي ٨١ مصححه

آخر جهال الطمري والطبراني من حديث أسلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما
 سيأتي بيانه **(قوله أن رجلا من الانصار)** زاد في رواية شعيب قد شهد بدرا وفي رواية عبد الرحمن بن
 اسحق عن الزهري عند الطمري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم طعن من الاوس ووقع في
 رواية يزيد بن خناسة عن الثالث عن الزهري عند ابن القري في جمعه في هذا الحديث ان اسمه جيد قال أبو
 موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر جيد الا في هذه الطريق اه
 وليس في البدر بين من الانصار من اسمه جيد وحكى ابن بشكوال في مهماته عن شخصه أبي الحسن بن
 مغيب انه ثابت بن قيس بن شماس قال ولم يأت على ذلك بشاهد قلت وليس ثابت بدرا وحكى الواحدى
 أنه ثعلبة بن حاطب الانصارى الذى نزل فيه قوله تعالى ومنهم من جاءه الله ولم يكن له حسنة واثبت بدرا
 أيضا عدم ذكر ابن اسحق في البدر بين ثعلبة بن حاطب ومومن بن أمية بن زيد وهو عندى غير الذى
 قبله لان هذا ذكر ابن السكبي انه استشهد بأحد ذلك عاش الى خلافة عثمان وحكى الواحدى أيضا
 وشيخ الثعلبي والمهدوى انه حاطب بن أبى بلعصة وتعقب بان حاطبا وان كان بدرا لكنه من المهاجرين
 لكن مسند ذلك ما أخرجه ابن أبى حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب في قوله تعالى فلا ولا بل لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية قال زائى فى السير بن
 العوام وحاطب بن أبى بلعصة اختصما فى ماء الحديث واستاده قوى مع إرساله فان كان سعيد بن المسيب
 سمعه من ابن بريق يكون موصولا على هذا في قول من الانصار على ارادة المعنى الا هم قال وقع ذلك في
 حق غير واحد كعبه الله بن حذافة وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليف الانصار فليس نظر وأما
 قوله من بنى أمية بن زيد فله كان مسكنه هناك كعمركا تقدم في العلم وذكرا لثعلبي وغيره سندان الزبير
 وحاطبا لما خرج حاربا بالمقداد قال كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عمته ولوى شدقه فقطع
 له يدهوى فقال قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله يريدونه وفى صحة هذا الخبر ويترشح بأن حاطبا
 كان حليف آل الزبير بن العوام من بنى أسد وكانه كان مجاورا للزبير والله أعلم وأما قول الداودى
 وأبى اسحق الزجاج وغيرهما أن ثخن الزبير كان منافقا فقد وجهه القمطري بأن قول من قال انه كان
 من الانصار يعنى نسب الادينا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنهم يكن منافقا ولكن أصدر
 ذلك منه باذرة النفس كواقع لغيره من تحت قوله وقوى هذا شارح المصابيح التوريشى وهي
 ماعداه وقال لا تجر عادة السابى وصف المنافقين بصفة النصره التى هى المدح ولشاركهم فى النسب
 قال بل هى زلة من الشيطان تمكن به من عند الغضب وليس ذلك عسكركم من غير المعصوم فى تلك الحالة
 اه وقد قال الداودى بعد خبره بأنه كان منافقا قيل كان بدرا بان صح فقد روى ذلك منه قبل شهودها
 لاتقاء اتفاق عن شهدائها اه وقد عرفت أنه لا ملازمة بين صدق هذه القضية منه وبين النفاق
 وقال ابن التين ان كان بدرا فعنى قوله لا يؤمنون لا يستكملون الايمان والله أعلم **(قوله خاص الزبير)**
 فى رواية معمر خاص الزبير رجلا وانما خاصة مفاعلة من الجانبين فكل منهما معانجاة لآخر **(قوله)**
 فى سراج الحرة بكسر المعجمة وبالجم جمع شرج يفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على
 شرج أيضا وحكى ابن دريد شرج يفتح الراء وحكى القمطري شرجة والمراد بها هنا سبيل
 الماء عما اضيفت الى الحرة لكونها بها والحرة موضع معروف بالدنية تقدم ذكرها وهى فى خمسة
 مواضع المشهورة منها اثنتان حرة واقم حرة ابلى وقال الداودى هو من عند الحرة بالمدينة فاغرب وايس
 بالمدينة نهر قال أبو عميد كان بالمدينة وادبان بيسان بماء المطر فيتنافس الناس فيه فقضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للادبى فالاعلى **(قوله التى يسقون بها الضل)** فى رواية شعيب كانا يسقيان بها
 كلاهما **(قوله فقال الانصارى)** يعنى للزبير مخرج فضل أمر من النسيج أى الملقسة وانما قاله
 ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيجب له لا كمال سقى أرضه ثم رسله الى أرض

أن رجلا من الانصار
 خاص الزبير عند النبي
 صلى الله عليه وسلم فى
 سراج الحرة التى يسقون
 بها الضل فقال الانصارى
 سرح الماء يمر فى
 عليه فاخضعوا عند
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم للزبير

جاره فالتمس منه الانصاري تعجيل ذلك فاستتم **(قوله اسقيا بئر)** بهمزة وصل من الثلاثي وحكى
ابن التين انه همزة قطع من رباحي تقول في واسق زادا بن جريح في روايته كاسية أي بعد باب فاحمه
بالمدروف وهي جملة معترضة من كلام الراوي وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره وكان قد
أشار على الزبير رأي فيه سعة ولا نصاري وضبطه الكرمانى فاحمه هنا بكسر الميم وتشديد لاء على
انه حمل أمر من الامصار وهو محتمل **(قوله ان كان ابن عمك)** بفتح همزة أن وهي للتعليل كانه قال
حكيمته بالتقديم لاجل انه ابن عمك وكانت أم الزبير صقية بنت عبد المطلب وقال البيضاوي بخلاف
حرف الجر من أن كثيرا تخفية والتقدير لان كان أو بان كان ونحوه أن كان ذاملا وبشئ أى لا تطعمه
لاجل ذلك وحكى القرطبي تسعا ليعاض ان همزة أن معدودة قال لانه استفهام على جهة الانكار **(قلت)**
ولم يقع لثاني الرواية مدلك يجوز حذف همزة استفهام وحكى الكرمانى ان كان بكسر الهمزة على
انما شرطية وال جواب محذوف ولا أعرف هذه الرواية نعم وقعر في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال
اعدل يا رسول الله وان كان ابن عمك والظاهر ان هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية وتوقع في رواية
معمر في الباب الذي يليه انه ابن عمك قال ابن مالك يجوز في انه فتح الهمزة وكسرها الا انها وقعت بعد
كلام تام معال بعضهم ماصدر بها فاذا كسرت قدر ما قبلها انقضاء ولا فحقت قدر ما قبلها اللام وبعضهم
يقدر بعد الكلام المصدر بالكسرة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلا اضرب به انه موسى
اضرب به انه موسى فاحمه ومن شواهد ولا تقرب في ان انائه كان فاحشة ولم يقرأ هذا الا بالكسر وان جاز
الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى انا كنا من قبل نذره انه هو السبر الرحيم قرأ نافع
والكسائي انه بالفتح والباقون بالكسر **(قوله تلون)** أى تغير وهو كتابة عن الغضب زاد عبد الرحمن
ابن اسحق في روايته حتى هرقنا أن قد ساءه ما قال **(قوله حتى يرجع الى الجدر)** أى يصير اليه والجدر
بفتح الجيم وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو موضع بين شريبات النخل كالجدار وقيل المراد الطواجر
التي تحبس الماء جزم به السهيل و يروى الجدر بضم الدال كساه أبو موسى وهو جمع جدار وقال
ابن التين ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحائط
وقال القرطبي لم يقع في الرواية الا بالسكون والمعنى أن يصل الماء الى أصول النخل قال و يروى بكسر
الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشرب التي في أصول النخل قال الكرمانى المراد بقوله أى أمسك
والشربان بمجموعة وقضات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل وحكى الخطابي الجدر بسكون الدال
المعجمة وهو جذر الحجاب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب قال الكرمانى المراد بقوله أى أمسك
نفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء الى جارك **(قلت)** قد قاطع في هذا
الباب كاسية أي في رواية معمر في التفسير حيث قال ثم أرسل الماء الى جارك وصرح في رواية شعيب
أيضا بقوله أحبس الماء وإلحاح ان أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمره بحبسه كان
بعد ذلك **(قوله فقال الزبير والله اني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا دور بل لا يؤمنون حتى**
يحكموك فيما شجر بينهم) زادت في رواية شعيب الى قوله تصاحبا ووقع في رواية ابن جريج الآية
فقال الزبير والله ان هذه الآية نزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق وزلت فلا دور بل الآية
والراجح رواية الآخر وأن الزبير كان لا يجزم بذلك لكن وقع في رواية سلمة عنده الطبري والطيبراني
الجزم بذلك وأنهم نزلت في قصة الزبير ونحوه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة
اليه وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى
ألم ترالى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن ينقضوا لك الوصايا
فروى اسحق بن راهويقي تفسيره ما ساند صحيح عن الشعبي قال كان بين رجل من اليهود ورجل من

اسقيا بئر ثم أرسل
الماء الى جارك فغضب
الانصاري فقال أن
كان ابن عمك فتلون
وجه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال اسق
يا بئر ثم أحبس الماء
حتى يرجع الى الجدر
فقال الزبير والله اني
لأحسب هذه الآية
نزلت في ذلك فلا دور بل
لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم

المتناقضين خصوصاً قد عالها ودى المناق في التي صلى الله عليه وسلم لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا
المناق في اليهودى الى حكمهم لانه علم أنهم يأخذونها فانزل الله هذه الآيات في قوله و يسلموا تسليمها
وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد نحوه و روى الطبري باسناد صحيح عن ابن
عباس ان احكام اليهود يومئذ كان أبواب زكاة الاسلحة قبل أن يسلم ويهبط و روى باسناد آخر صحيح
الى مجاهد أنه كتب بن الاشرف وقد روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه
الآية في رجل من المنافقين كان يمشيه و بين يهودى خصوصاً فقال اليهودى انطلق بنا الى محمد وقال
المنافق بل نأتى كعب بن الاشرف فذكر كمال القصص وفيه ان عمر قد نزل المناق وأن ذلك سبب نزل هذه
الآيات وتسمية عمر القار وقوله هذا الاسناد وان كان ضعيفاً لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره
الا انه لا يمكن التمسك بالمتن الواحد والواحدى باسناد صحيح عن سعيد بن قتادة أن اسم الانصاري
المذكور رئيس ورجع الطبري في تفسيره وعزا الى أهل التأويل في تخريبه أن سبب نزولها هذه القصص
ليتمسك بنظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يرض عنها ما يقتضي خلاف ذلك ثم قال ولا مانع أن تكون
قصص الزبير وخصصه وقعت في أثناء ذلك فيتمسك بها عموماً الآية والله أعلم **(قوله قال محمد بن العباس قال**
أبو عبد الله ليس أحد يدكر عرو عن عبد الله الا الليث فقط) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي
وحدثه عن الفريرى وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس هو السلمى الاصماني وهو من
اقربان البخاري وتأخر بعده مائة سنة تمت وستين وأبو عبد الله والبخاري المصنف وهو مصرح بتفريق
الليث بذكر عبد الله بن الزبير في اسناده فان أراد مطلقاً ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن
وهب عن الليث ويونس جميعاً عن الزهري وان أراد بضمه أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد
الله بن الزبير فسلم فان رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم ببيان في أول الباب وقد نقل
الترمذي عن البخاري ان ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية قتبية عن الليث **(قوله باب شرب**
الاعلى قبل الاسفل) في رواية الحموي والكشيمى قبل السفلى والاو. وأول وكانه يشير الى ما وقع في
مسند سعيد بن المسيب في هذه القصص فقصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسقى الاعلى ثم الاسفل
قال العلماء الشرب من نهر أو مسيل غير معلوك يقدم الاعلى فالاعلى ولا يجزى للاسفل حتى يستغنى الاعلى
وحده أن يغطي الماء الأرض حتى لا تشرب به ويرجع الى الجدار ثم يطلع **(قوله ثم أرسل)** كذا لاكثر
والكشيمى ثم أرسل الماء **(قوله اسق بازير حتى يبلغ)** في رواية كريمة والاصبلى اسق بازير ثم يبلغ الماء
الجدر وسطه من رواية أبي ذر ذكر الماء زاد في التفسير ومن وجه آخر عن معمر ثم أرسل الماء الى جارك
واسقوى الزبير حتى يفرج بيع الحكم حين أحفظه الانصاري وفي رواية ضعيف في الصلح فاشتمى الزبير
حينئذ حقه وكان قيل ذلك أشار على الزبير رأى فيه سمه ولا انصاري فقله اسقوى أى استوفى وهو
من الوعى كأنه جمعه في وعاءه وقوله أحفظه بالمجمل و انظار المشالة أى أغضبه قال الخطابي هذه الزيادة
يشبه أن تكون من كلام الزهري وكانت عاده أن يصل بالحدث من كلامه ما يظهره من معنى الشرح
والبيان (قلت) لكن الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحداً حتى يرد ما بين ذلك ولا يثبت
الادواج بالا احتمال قال الخطابي وغيره وأما حكم صلى الله عليه وسلم على الانصاري في حال غضبه مع
نبيه أن يحكم الحاكم وهو غضبان لان النهى معلل ع. يخالف على الحاكم من الخطا والغلط والنهى صلى
الله عليه وسلم مأون لعصمته من ذلك حال السخط **(قوله باب شرب الاعلى الى الكعبين)** يشير
الى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كإساقى في آخر الباب **(قوله حدثنا محمد)** زاد في رواية أبي الوقت هو ابن
سلام **(قوله فأمره بالخروف)** كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الامر وهو جلة
معترضة من كلام الراوى وحكى الكرماني أنه بلفظ فعل الامر من الامر وأورد تقدم ما فيه وقد قال

الاعلى قيل الاسفل ﴿﴾
حدثنا عبد الله بن أحمد بن
عبد الله أخبرنا حماد عن
الزهري عن عروة قال
خاصم الزبير وجماع
الانصار وقال النبي صلى
الله عليه وسلم يا زبير اسق
ثم اوسل فقال الانصاري
انه ابن عمته قال عليه
السلام اسق يا زبير حتى
يبيلج الحدر ثم امسك قال
الزبير فاحب هذه الآية
نزلت في ذلك فلا وربك
الا يؤمنون حتى يحكموك
فيماشجر بينهم ﴿﴾ (باب
شرب الاعلى الى الكعبين) ﴿﴾
حدثنا محمد بن أحمد بن محمد
ابن يزيد الحسرافي قال
أخبرني ابن جرير قال
حدثني ابن شهاب عن
عروة بن الزبير انه حدثه
أن أبا جهم الانصاري
خاصم الزبير فشرع من
الحرية يستني به القتل فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اسق يا زبير فامره
بالمعروف ثم أرسله الى
جارك فقال الانصاري
أن كان ابن عمته ساقين
وجه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال اسق ثم
اجلس حتى يزر جمع الماء
الى الحدر واستوى له
حقه فقال الزبير والله ان
هذه الآية أنزلت في ذلك
فلا وربك الا يؤمنون
حتى يحكموك فيماشجر

الخطابي معناه أنه بالعادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اهـ ويحتمل أن يكون المراد أمره
بالقصد والامر الوسطى اهـ الجوار ودل عليه رواية شعيب المذكورة ومثلهما المعروف في التفسير وهو
ظاهر في أنه أمره أولاً أن يسامح بعض حقه على سبيل الصلح وهذا ترجم البخاري في الصلح إذا أشار
لأمام المصلحة فلما لم يرض الانصاري بذلك استقصى الحديث وحكم به وحكى الخطابي أن فيه دليلاً على
جواز فسخ الحد إذا حكمه قال لأنه كان له في الأصل أن يحكم بأمر الأمرين شاء فقدم الأسهل إشاراً الحسن
الموارد فلما جعل الحد موضع حقه وجعل عن حكمه الأول وحكم الثاني ليكون ذلك أبلغ في زجره وقب
بأنه لم يثبت الحد إلا كالأقدم بيانه قال وقيل بل الحد كان ما أمر به أولاً فلما لم يقبل الخطم ذلك عاقبه بما
حكم عليه وثانياً على ما يندر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالأموال اهـ وقد وافق ابن الصباغ من
الشافعية على هذا الأخير وفيه نظر وسياق طريق الحديث بأني ذلك كما ترى لاسيما قوله واستعملوا لزيد
حقه في صريح الحكم روى رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير فجاء وع الطر دال على أنه أمر
الزبير أولاً أن يترك بعض حقه وثانياً أن يستوفي جميع حقه (قوله فقال لئن شهاب) انقائل هو ابن
جريح روى الحديث (قوله فقدرت الانصار والناس) هو من عطف العام على الخاص (قوله وكان ذلك
إلى الكعبين) يعني أنهم لم يأتوا أن الجدر يختلف بالطول والقصر فقاموا وقعت فيه القصة فوجدوه
إبناغ الكعبين فعدوا ذلك معيار الاستحقاق الأول فالأول والمراد بالزل هنا من يكون مبدء الماء من
ناحيته وقال بعض المتأخرين من الشافعية المراد به لم يتقدمه أحد في الغراس بطريق الاحياء الذي
يأيه من أحيا بعده ولم يحرقا وقال ظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء رايس هو المراد وقال
بن التين الجوهري وعلى أن الحد أن يسكن إلى الكعبين وخضع ابن كنانة ما يغفل والشجر قال وأما الزرع
فإن الغرناك وقال الطبري الأراضي مختلفة قيمة سلك لكل أرض ما يكفيها إلا الذي في قصة الزبير واقعة
عين واختلف أصحاب مالك هل يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء أو يرسل منه ما زاد على الكعبين
والأول أظهر ومجده إذا لم يبق له حاجة والله أعلم وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطن أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى في سبيل مؤزور ومذنب أن يسكن حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى على
الأسفل وهو مؤزور وفتح أوله وسكون الحاء وضم الزاي وسكون الواو بعدها مؤزور ومذنب بذي معجزة
فوزر بانتصه يروا بن معمر وفان بالمدينة وله اسناد موصول في غرناك مالاً للدارقطني من حديث عائشة
وصحبه الخاءكم وأخرجهم أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده
واسناد كل منهما حسن وأخرج عبد الزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم زوى عن معمر
عن الزهري قال نظر رأي قوله احبس الماء حتى يبلغ الجدر فكان ذلك إلى الكعبين اهـ وقد روى البيهقي
من رواية ابن المبارك عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظر رأي قوله حتى يرجع إلى الجدر فكان
ذلك إلى الكعبين وكان معمر اسمع ذلك من ابن جريح فأرسله في رواية عبد الزاق وقد بين ابن جريح
أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن اسحق احبس الماء إلى الجدر أو إلى الكعبين وهو شك
منه والصواب ما رواه ابن جريح ذكر الشافعي من الشافعية أن معنى قوله إلى الجدر أي إلى الكعبين
وكأنه أشار إلى هذا التقدير والإفليس الجدر صرنا قاله شعيب (قوله الجدر هو الأصل) كذا هنا في رواية
المستحلى وحده وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تغرق
فوقاً حتى يهلك ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن لالحاء كم أن يشرب بالصلح بين
الخصمين وبأمر به ويرش إليه ولا يلزمه به إلا إذا رضى وأن الحاء كم يستوفي لصاحب الحق حقه إذا لم
يتراضوا وأن يحكم الحق لمن توجبه له ولو لم يسأله صاحب الحق وفيه الاكتفاء من الخصم بما يقفم عنه
معه وده من غير مبالغه في التخصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته وفيه

فقال لئن شهاب فقدرت
الانصار والناس قبول
النبي صلى الله عليه وسلم
اسبق ثم احبس حتى
يرجع إلى الجدر وكان
ذلك إلى الكعبين الجدر
هو الأصل

حرفنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك بن يحيى عن
أبي صالح عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ينزل جليش
فاشند عليه العطش فنزل
بشرافه منها ثم خرج
فأداهو بكب ينهت بأكل
الترى من العطش فقال
لقد بلغ هذا مثل الذي
بلغني فلا تخف ثم أمسكه
بفيه ثم رقي فسقى الكلب
فشكر الله فغفر له قالوا
يا رسول الله وإن أناني
البهائم أجرا قال في كل كبد
رطبة أجر ثم تابعه جاد بن
سنة واليسع بن مسلم عن
محمد بن زبيدة ثنا ابن أبي
هريرة عن عبد الله بن أبي
هريرة عن أبي هريرة عن
أسماء بنت أبي بكر عن
الله عنهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى صلاة
الكسوف فقال دنت مني
النار حتى قلت أي رب
وانا معهم فإذا امرأة
حسبت أنه قال فخلدتها
هرة قال ما شأن هذه قالوا
حبستها حتى ماتت جوعا
حدثنا إسحاق بن عمار
مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عذبت
امرأة في هرة حبستها حتى
ماتت جوعا فدخلت فيها

فويخ من جنى على الحرام وبعثه فبكر أن يستدل به على أن الامام زبيدة عن الدعوى رانته بيه
لكن عمل ذلك ما يرد إلى ذلك حرمة الشروع وأما ما علق النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الله تعالى
كان عليه من تأليف الناس كإلحاقه في شير من المواقين بقدرت الناس أن يحمدا يقتل أصحابه قال
القرطبي فلو صدر مثل هذا من أحد في قال النبي صلى الله عليه وسلم أوفى حق شريعة أقتل قتله وتذيق
وتقل الذنوبى بخبر عن العلماء والله أعلم في (قوله باب فضل منى الماء) أن لكل من احتاج إلى ذلك
(قوله عن سمى) بالمسألة منه خرا زاد في المطامير وفي أبي بكر بن جندب عن ابن جندب عن ابن جندب عن هشام
(قوله عن أبي صالح) زاد في المطامير السمان والاستاد مدينون الاشيع البخارى (قوله ينزل جليش) لم أوفى
على اسمه (قوله عيسى) قال في المطامير ينزل جليش بطريق ولادار في المطامير من طريق روح
عن مالك بن نبي بقوله من طريق ابن وهب عن مالك بن نبي عن طريق مكة (قوله فاشند عليه) وقعت الفاء
هنا موضع إذا كاد وقعت إذا موضعها في قوله تعالى إذا هم يقنطون ونسقط هذه الفاء من رواية مسلم
وكذا من الرواية الآتية في المطامير (قوله فاشند عليه العطش) كذلك أكثر وكذا هو في المطامير
ورفع في رواية المسند إلى العطاش قال ابن التين العطاش داه وصيب الغنم تشرب فلا ترى وهو غير
مناسب هنا فالقول يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كان (قلت) وبسبب حدث
بابه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حنرى ولذا جازى بالمغفرة (قوله يلهث) يدفع الهاء لله ينفخ
الهواء ارتفاع النفس من الأسياء وقال ابن التين طلت الكلب أخرج أسنانه من العطش وكذلك
الطائر ولط الرجل إذا عيا يقول إذا بحث يديه برجله (قوله يأكل التراب) أن يكدم بشفه الأرض
الندبة وهي اما صفة واما حال وليس بمنقول لأن (قوله بلغ هذا مثل الذي) بالفتح أى بلغ هذا مثل
الذى بلغني وضبطه الذي مطاى بضمه بضم مثل ولا يخفى وجهه وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي
صالح فرجه (قوله فلا تخف) في رواية ابن حبان فتزع أحد خفيه (قوله ثم أمسكه) أى أحد خفيه
الذى فيه الماء وأما احتاج إلى ذلك لأنه كان يعالج به به يصعد من البشر وهو بشر بأن الصعود منها
كان عسرا (قوله ثم رقي) بفتح الراء كسر القاف كصعد وزنا معنى وكذا ابن التين بفتح القاف
وزن مضى وأكبره وقال عياض في المشارق هي لفظة طى يقضون العين فيما كان من الأفعال معتل
اللام والاول أفصح وأشهر (قوله ففى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح حتى أرواه أى
جعلها يارأى قدمضى في الطهارة (قوله فشكر الله) أى أنى عليه أو قبل عمله أو جازاه بفعله وعلى الآخر
فالفاء في قوله فغفر له تفسيره بآية من عطف الخاص على العام وقال القرطبي معنى قوله شكرك الله أى
أظهر ما جازاه به عند ملائكتهم ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له فأدخله الجنة وكذا في رواية
ابن حبان (قوله قالوا) سمى من هؤلاء أناس اثنين رافقين به مائة من عشمه واه أحدان وابن ماجه وابن
حبان (قوله راننا) هو معطوف على شيء محذوف تقديره الاخر كان كرتان لثاني البهائم أى فى فى
البهائم أو الاحسان إلى البهائم أجرا (قوله فى كل كبد رطبة أجر) أى كل كبد حية والمراد رطبة الحياة
أولان الرطوبة لازمة للحياة فهو كتابة ومعنى الطهارة هنا أن يقدح محذوف أى الاجر ثابت في راء كل
كبد حية والكبد بذكر ومؤنث ويحتمل أن تكون فى سببية فتروك فى النفس الغيرة قال الداروى
المعنى فى كل كبد حية أجر وهو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الملك هذا الحديث كان فى امرأته
وتمت الاسلام فقد أمره بقتل الكلاب وأما قوله فى كل كبد فخصه ببعض البهائم ثم عمدا لضره لان
الأمور بقتله كقتل راجع وزان بقوى إيراد ضره وكذا قال النووي أن عموم مخصوص بالحيوان
أعظم وهو ما يؤمر بقتله فحصل الثواب بقتله بلحق به إتمامه بغير ذلك من وجوه الاحسان إليه
وقال ابن التين لا يمتنع إجراؤه على عمومه يعنى فى سقى ثم يقال لا تأمر بأبائهم بحسن القلة ونهينا عن المشقة

الناية قال فقال والله أعلم لا أنت اطعمتها ولا عقيتها حين حبستها ولا أنت أرسلتها فأكلت من خضائها الأرض

(باب من رأى أن صاحب الخوض أو القرية ٣٨ أحق بمائها) حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله

عنه قل اني رسول الله
صلى الله عليه وسلم بقرح
فشرب وعن يمينه غلام
وهو يحدث القوم والاشياخ
عن يساره قال يا غلام
ان اذن لي ان اعطى
الاشياخ فقال ما كنت
لاؤثر تصيبي منها احدا
يا رسول الله فاعطاه اليه
حدثنا محمد بن بشر
حدثنا غندر حدثنا شعبة
عن محمد بن زياد سمعت
ابا هريرة رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال وهما نفسي
بيده لا ذورن رجلا عن
حوضي كأنه ذا غريسة
من الابل عن الحوض
حدثني عبد الله بن محمد
اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا
معمر عن ايوب وكثير بن
كثير يزيد احمد عماعلى
الا آخر عن سعيد بن جبير
قال قال ابن عباس رضى
الله عنهما قال النبي صلى
الله عليه وسلم يرحم الله
ام اسمعيل لو ترك زمزم
او قال لو لم تغرب من الماء
لكانت عيناهم باوقيل
جرهم فقالوا انأذن بنان
نزل عنسرك قالت نعم
ولا حق لكم في الماء قالوا
نعم وحدثني عبد الله بن
محمد حدثنا سفيان عن
هريرة عن أبي صالح السمان
عن أبي هريرة رضى الله
عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى بها اكثر ما اعطى وهو كذا

منه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يحط على سماعهم فقد اعطى بها اكثر مما اعطى وهو كاذب ورجل خلف على عين كاذب بعد العصر ليقطعها مال رجل مسلم ورجل منع فضل مائه فيقول ان الله

الدهشان ويكون معنى ما لم يجعل يداله أو لم تنبع الماء ولا أخرجه قال وهذا أى الاخير ليس من الباب
 فى شئ والله أعلم (قوله قال - حدثنا سفيان بن عريمره الخ) يشير إلى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث
 كثيراً ولكنه صحيح الموصول لكن الذى وصله من الحفاظ وقد تابعه سديد بن عبد الرحمن المزرى
 وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبى الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي قال وأرسله غيره
 (قلت) وقد وصله ايضا عمرو والنقاد أخرجه مسلم عنه وسفيان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه
 وبأى الكلام على ما وقع من الاختلاف فى سفيان المحدث فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى
 (قوله باب لاجى الا لله ورسوله) ترجم بلفظ الحديث من غير زيد قال الشافعى بحمله معنى الحديث
 شين أحمد حماد ليس لأحد أن يحكى للمسلمين إلا ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم والآخر معناه
 الأعلى مثل ما جاءه عليه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحكى وعلى
 الثانى يختص الحكى بما قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة وأخذ أصحاب الشافعى
 من هذا أنه فى الحديثين قولين والراجح عندهم الثانى والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ لكن رجحوا
 الأول على سبب أن عمر حكى بعد النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالحكى منع الرعى فى أرض مخصوصة من
 المباحات فجعلها لإمام مخصوصة رعى بها من الصرفة مثلاً (قوله عن يونس) هو ابن زيد الأبل
 ورأيه اللبث عنه من الأقران لأنه قد سمع من شيخه ابن شهاب وفى الإسناد تابعان وهما بيان (قوله
 لاجى) أصل الحكى عند العرب أن الرئيس منهم كان إذا نزل، نزل انخفاستعوى كلبا على مكان عال
 فالحى حيث انتهى صوته جاءه من كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فبما سواه والحكى هو
 المكان المحصى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الأحياء من ذلك الموانى ليتوفى فيه الكلاب فراه
 مواش مخصوصة ويمنع غيره وألا يرجع عند الشافعى أن الحكى يختص بالخليفة ومنهم من الحق به ولأنه
 الأقاليم ويحل الجواز مطلقاً أن لا يضر بكافة المسلمين واستدل به الطحاوى المذهب به اشتراط أن الإمام
 فى أحياء الموانى وتقسيمها بالفرق بينها ما للحكى الخاص بالأحياء والله أعلم قال الجوزى من الشافعية
 ليس ابن الحارثين معارضة فالحكى المنهى ما يحكى من الموانى الكثير العشب لنفسه خاصة كفضل الجاهلية
 والأحياء المباح ما لا منفعه للمسلمين فيه شاملة فافتقر وأغاثته أرض الحكى أو أنها تكون ما يتقدم فيها
 ملك لأحد لكنها تشبه العام لما فهم من المنفعة العامة (قوله وقال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حكى
 النقيع) كذا جميع الرواة إلا لا يذروا القائل هو ابن شهاب وهو موصول بالإسناد المذكور إليه وهو مرسل
 أو معضل وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن يونس وهب بن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل
 جميعاً ووقع عند ابن يونس وقد بلغنا إلى آخره فظن بعض الشراح أنه من كلام البخارى المصنف
 وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ
 البخارى فيه فذكر الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لا ينعيم فى
 مستخرجه فيه تخطيط فاه أخرجه من الوجه الذى أخرجه عنه الاسماعيلي فافتقر إلى الإسناد
 الموصول على المتن المرسل وهو قوله حكى النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وأغاثوه
 بلاغ الزهرى كما تقدم وقد أخرجه سديد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى
 جامعاً بين الحديثين وأخرجه البيهقى من طريق سديد بن منصور عن البخارى أنه وهم قال البيهقى لأن
 قوله حكى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغته ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حكى النقيع لحبل المسلمين رعى فيه وفى إسناد العورى وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد من طريقه
 (قوله النقيع) بانون المفتوحة وحكى الخطا بأن بعضهم يحقه فقال بالموحدة وهو على عشرين
 فرسخاً من المدينة وقدره ميل فى شامية أميال ذكر ذلك ابن حبان فى موطنه وأصل النقيع كل موضع

اليوم آمنه ففضلى كما
 منعت فضل ما لم يعمل
 بذلك قال على حدثنا
 سفيان بن عريمره عن عمر
 وسمع أبى صالح يبلغ به النبي
 صلى الله عليه وسلم (باب)
 لاجى الا لله ورسوله صلى
 الله عليه وسلم حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الثعلبى
 عن يونس بن بن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن الصعب
 ابن حشام قال أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لاجى الا لله ورسوله
 وقال بلغنا أن النبي صلى
 الله عليه وسلم حكى النقيع

فدعب استنتم ما فذهب
 بما قال ابن شهاب قال على
 رضى الله عنه فظنرت
 الى منظر افطنت فانيت
 نبي الله صلى الله عليه
 و لم وعد من يدن حارته
 فاحبرته الخبز فخرج
 ومعه زيد فاطلقت معه
 فدخل على حمزة فنفقظ
 عليه فرفع حمزة بصره
 وقال هل انتم الابعيد
 لا بائي فوجع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بفقر
 حتى شرج ثم ذلك قبل
 تحريم الخمر (باب
 القطاع) حدثنا سليمان
 ابن حرب حدثنا حماد بن زيد
 عن يحيى بن سعيد قال
 سمعت أنسا رضى الله
 عنه قال أراد النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يقطع
 من البحرين فقات
 الانصار حسبي فقطع
 لاخواننا من المهاجرين
 مثل الذي يقطع لنا
 قال سترون بعدى اثرة
 فاصبروا حتى تلقوني
 (باب كتابة القطاع)
 وقال الليث عن يحيى بن
 سعد عن أنس رضى الله
 عنه دعا النبي صلى الله
 عليه وسلم الانصار
 ليقطع لهم بالبحرين
 فقالوا يا رسول الله ان
 فعلت فاكتب لاخواننا
 من قريش مثلنا فلم يكن
 ذلك عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال سترون
 بعدى اثرة فاصبروا حتى
 تلقوني

بما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فخص به يومئذ اولي احيائه من لم يسبق الى
 احبائه واخصص الاقطاع بالموت متفق عليه في كلام الشافعية وحكى عياض ان الاقطاع
 تسويغ الامام من مال الله سبحانه اياه فلهذا قالوا كثر ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها
 براهما ويوزعها ما بين عليه اياه فلهذا قالوا كثر ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها
 يسوي في زمانها فاطاعوا ولم ازل احدا من اصحابنا ذكره وتقريره على طريق فقهي مشكل قال
 والذي يظهر انه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتعجر لكنه لا على الرعية بذلك انتهى
 وهذا من الحب الطبري وادعى الاذرى في الخلاف في جواز تخصيص الامام بعض الجند بفضلة ارض اذا
 كان مستحقا لذلك والله اعلم قوله عن يحيى بن سعيد هو الانصار ووقع لليبي من وجه آخر عن
 سليمان بن حرب شيخ البخاري في الترمذي بالحدث لحداد من يحيى قوله اراد النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يقطع من البحرين يعني للانصار وفي رواية لليبي دعا الانصار ليقطع لهم بالبحرين ولا سماه على
 ليقطع لهم بالبحرين او ما تفرقة منها وكان الشافعية من حداد فيما في المصنف في الجز من طريق زهير
 عن يحيى لم يقطع دعا الانصار ليقطع لهم بالبحرين وفيه مناقب الانصار من رواية شفيان عن يحيى الى
 ان يقطع لهم بالبحرين وظاهره انه اراد ان يقطع لهم اقطاعا واختلاف في المراد بذلك فقال لخطابي يحتل
 انه اراد الموت منها ليجعلها لاجيائه ويحتل ان يكون اراد العامر منها لكن في حقه من الخمس لانه
 كان ترك ارضها فلم يبقهها وتوقف بانها فتمت لها كسبا في كتاب الجز به فيجوز ان يكون المراد
 انه اراد ان يخصهم بتناول جزها وبه جز اسمعيل القاضي وابن قزول ووجه ابن بطال بان ارض
 الصلح لا تقسم فلا قلت وقال ابن التين انما يسمى اقطاعا اذا كان من ارض او عقار وانما يقطع من الفاء
 ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع على كذا وغيره غلبت وعلى الثاني يحصل اقطاعه
 صلى الله عليه وسلم الدور بالمدينة كانه يبيع ما شرجه المشافعي من سلا وصله الطبراني ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة اقطع الدور يعني انزل المهاجرين في دور والانصار برضاها انتهى
 وسياق في او اخرنا خمس حديث أسماء بنت ابكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع ابن براء من
 اموال بني النضير يعني بعد ان اجلاهم واطاها منه اياه واطلق عليها اقطاعا على سبيل المجاز
 والله اعلم والذي يظهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يخص الانصار بما يحصل من البحرين
 اما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها واما بعد ذلك ذاقفت الفتوح
 فخراج الارض ايضا ودفع منه صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة اراض بعد فضاها قبل فتحها منها اقطاعه
 تميم الدار يبيت ابراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن الخطاب واستمر في ابدى في بته من ابيه وقبة
 ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد و ابو عبيد في
 كتاب الاموال وغيرهما (قوله مثل الذي يقطع لنا) زاد في رواية الليث في فلم يكن ذلك عنده يعني يجب
 قتلة الفتوح يومئذ كافي رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا واغرب بان بطال فقال معناه انه
 برد فلذلك لانه كان اقطع المهاجرين ارض بني النضير (قوله سترون بعدى اثرة) يفتح الحوزة والمثلثة
 على المشهور وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار المسلول من قريش عن الانصار
 بالاموال والفضل في العطاء وفي ذلك فهو من اعلام نبوته وسياق الكلام عليه مستوفى في مناقب
 الانصار ان شاء الله تعالى (قوله باب كتابة القطاع) أي لتكون وثيقة بيد المقطوع دفعها
 للزراع عنه (قوله وقال الليث) لم اروه موسولا من طريقه قال الاسماعيلي وغيره او رده من الليث
 غير موسول زاد ابو نعيم وكأله اخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه واصر على المصنف بان
 رواية الليث لا ذكر لكتابة فيها واجب بانها مذكورة في الشئ الثاني بأنه جرى على عادته في الاشارة

الى ما يرد في بعض الطرق وقد تقدم انه عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحمد عن أبي معاوية
عن يحيى بن سعيد والله أعلم وفي الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لوقفهم عن الاستئثار بشئ من الدنيا
دون المهاجرين وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فخصوا في
الفضل على ثلاث مراتب اثارهم على أنفسهم ومواساتهم اقيهم والاستئثار عليهم وسباني الكلام
على ما يتعلق بالجرى في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب حلب الابل على الماء﴾ أي
عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس تقول حلبتها احلبها حلبا بفتح الحاء
﴿قوله ان تحلب﴾ يضم أوله على البناء المجهول وهو الجاء المهملة في جميع الروايات وأشار الدودي الى
انه روى بالحلم وقال أراد انها تساق الى موضع سقيها وتعقبه بان لو كان كذلك لقال ان تحلب الى الماء
لا على الماء وانما المراد سلخها لئلا ينفع من يحضر من المساكين ولان ذلك ينفع الابل أيضا وهو ضرر
النهي عن الجسد بالليل أراد ان تحذرها ان تعصر المساكين ﴿قوله على الماء﴾ زاد أبو نعيم في المستخرج
والرباعي في المصاحفة من طريق المعافي بن سليمان عن فليح يوم ورودها وساق الرباعي بهذا الاسناد
ثلاثة أحاديث أخرى نسق وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعمش عن أبي هريرة
مطولا وقصيرا ومن سقها ان تحلب على الماء وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله باب الرجل يكون له حمر﴾
أو ثمر في حائط أو نخل أو من الفواقد أو ثمر في الحائط أو نخل أو ثمر في الغنل ﴿قوله وقال﴾
النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرته للبائع ﴿قوله وباع من باع نخلا قد﴾
أبتر من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ورواه عنه في هذا الباب ﴿قوله وللبائع الحمر والسقي﴾ حتى
يرفع أي ثمرته (وكذلك الرب العربية) وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة
في الباب فهو بعض الشرح انه بقية الحديث المرفوع فهو في ذلك وهما فاشا وقال ابن المنير وجه
دخول هذه الترجمة في الفقه التسمية على ان كان اجتماع الحقوقي والعين الواحدة هذا الملك وهذا
الانتفاع وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة ون الاصل فيكون له حتى الاستطراف لا تعلقا في
أرض مملوكة لغيره وكذلك صاحب العربية قال وعندنا خلاف فيمن سقى العربية هل هو على الواهب
أو الموهوب به وكذلك في الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تفرق بفسل
ابن بطال الاجماع في ذلك ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث (الأول) حديث ابن عمر عن ابي
نخلة تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان معنى من اختلاف الروايات فيه في باب من باع نخلا قد أبتر من
كتاب البيوع ﴿قوله ومن ابتاع عبدا وله مال الخ﴾ قال ابن دقيق العيد استدلل به المالك على ان العبد
يملك الاضافة للمالك اليه باللام وهي ظاهرة في الملك وقال غيره يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا
فانه يملكه وهو قال مالك تركذا الشافعي في التقديم لكنه اذاعه بعد ذلك رجوع المال لسيده الا ان يشترطه
الابتاع وقال أبو حنيفة تركذا الشافعي في الجدي لا يملك العبد شيئا أصلا والاضافة للاختصاص
والانتفاع كما قال السراج للفرس ويؤخذ من مفهومه ان من باع عبدا معه مال وشرطه المبتاع ان
البيع يصح لكن بشرط أن لا يكون المال ربوا فلا يجوز بيع العبد معه درهم بدرهم فانه الشافعي
وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث وكان عقدا غلو على العبد خاصة والمال الذي معه لا مدخل له
في العقد واختلاف فيما اذا كان المال ثيابا أو اصح ان لم يحكم المال وقيل تدخل على بالعرف وقيل
يدخل سائر العورة فقط وقال الباغي ان شرطه المشتري للعبد صح مطلقا وان شرطه بعضه وان نفسه
قر وابتان وقال المازري ان زال ملك السيد عن عبده يبيع أو معاوضة فالملك للسيد الا ان يشترطه
المبتاع وعن بعض التابعين كل من يبيع العبد والحديث حجة على قائل هذا وان زال بالعتق ونحوه
فالملك للعبد الا ان يشترطه السيد وان زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي أرجحهما للحاقها

﴿باب حلب الابل على الماء﴾ حديثنا ابراهيم بن
المنذر حديثنا محمد بن
فليح قال حدثني أبي عن
سليمان بن علي عن عبد
الرحمن بن أبي عسرة عن
أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من حق الابل
أن تحلب على الماء
﴿باب الرجل يكون له
حمر أو ثمر في حائط أو في
نخل﴾ وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من باع نخلا
بعد أن يؤبر فثمرته
للبيع وللبائع الحمر والسقي
حتى يرفع وكذلك الرب
العربية أخبرنا عبد الله
ابن يوسف حديثنا الليث
حدثني ابن شهاب عن
سالم بن عبد الله عن
أبيه رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من
ابتاع نخلا بعد أن يؤبر
فثمرته للبائع الا ان
يشترط المبتاع ومن
ابتاع عبدا وله مال فانه
لذي باعه الا ان يشترط
المبتاع

وعن مالك بن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ٣٣ سفيان عن يحيى بن سعيد بن نافع عن ابن عمر

عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم أن يتباع العرايا بخرصهما فقرأنا حديثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم عن المخاض والمخاضة وعن المزانية وعن بيع النحر حتى يبدو صلاحه وأن لا يتباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا * حدثنا يحيى ابن قزعة حدثنا مالك بن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصهما من العمر فيمادون خمسة أو سق أو في خمسة أو سق شك داود في ذلك * حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد ابن كثير قال أخبرني بشير ابن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل ابن أبي حشمة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية بيع الثمر بالشمر إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم * قال وقال ابن اسحق حديثي بشير مثله

بالبيع وكذا إن سلمه في الجناية وفي الحديث جواز الشرط الذي لا يشاء مقتضى العقد قال الكرماني قوله له مال إضافة المال إلى العبد جاز كإضافة الثمرة إلى الفلحة (قوله وعن مالك) هو معطوف على قوله حدثنا الليث فهو موصول بالتقدير وحدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح أنه معطوف وليس كذلك وتردد الكرماني وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مر فوا وعن نافع عن ابن عمر عن عوف بن عبد موقوفاً كذا هو في الموطأ ولفظه عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل ثم سأنه من طريق سلمة بن كهيل حديثي من سمع جابراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الكرماني قوله في العبد أي في العبد أو النقدير عن عمر أنه قال في العبد بأن ماله لباثمه أو زاد لفظه العبد بعد قوله إلا أن يشترط المبتاع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجح الأول وقد عبر عنه عبد الله بن داود بخوضك كذا كونه وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ومن رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر مر فوا بقصة ابن وقال النسائي أنه خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفاً وقوله من ابتاع عبداً له مال فله الذي باعه إلا أن يشترط المبتاع هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصنيع صاحب العدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في باب العرايا فقال عن عبد الله بن عمر فذكر من باع نخلاً ثم قال ومسلم من ابتاع عبداً فله الذي باعه إلا أن يشترط المبتاع وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه فقههم أنهما من أفراد مسلم واعتذر الشارح ابن النجار عن صاحب العدة فقال هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال فالصنف المناسب الحديث لأن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصاً وبالشيخان الملقن في الرواية عليه لأن الشيخين لم يذرا في طريق سالم مر بل هو عندنا جميعاً عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة فمر لئلا يكتسب المسلم والبخاري كراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقدس ما ذكرناه وقال النووي في شرح مسلم لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك لا يضر فإن سألنا عنه بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة من دودة انتهى (قلت) أمانتي فخر بصحاح فردود فأنما ثابتة عند البخاري ههنا من روايته ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار وأما الاختلاف بين سالم ونافع فأنما هو في رفعها ووقفها لا في إثباتها ونفيها فلم رفع الحديثين جميعاً ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر وقد روي مسلم ما رجحه النسائي وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع قال أبو هريرة فتفقا على رفع حديث النخل وأما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمر ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ونقل ابن التين عن الداردي هو وهم من نافع والصحيح ما رواه سالم مر فوا في العبد والثرمة قال ابن التين لا أدري من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك يعني على جهة الفتوى مستنداً إلى ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فتصح الروايتان (قلت) قد نقل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في العلل ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله وانحاق كتاب البيوع (قوله والحرف ٣) أي الأرض المزروعة فن باع أرضاً حرة وثمة وفيها زرع فالزرع للبايع والخلاف في هذه كخلاف في النخل ويؤخذ منه أن من أجزأ رضاه فيها زرع أن الزرع للموخر لا للمستأجر أن تصورت صورة الإجارة (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة) قائل سمي هو ابن جريج والضمير في له لابن أبي مليكة وفي الحديث ما يدل على قلته تلبس ابن

(هـ - فتح الباري - خا) ٣ قول الشارح (قوله والحرف الخ) وقوله (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) ههنا العبارتان غير موجودتين في نسخ المتن التي رأيتها وأعلمه ما في الرواية التي وقعت للشارح فشرح عليها ما هو لها مصححه

كتاب في الاستقراض وأداء الديون والجور والتفليس

باب من اشترى بالدين وليس عنده غنة أو ليس بحضرته حديثنا محمد بن يوسف هو اليكندي أخبرنا جابر بن المغيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف ترى بعيرك أتبعه قلت نعم فعنه إياه فلما قدم المدينة غدت إليه بالخير فأعطاني عنه حديثنا

علي بن أسد حديثنا عبد الواحد حديثنا الأعمش قال ثنا كرتنا داراهم الزهن في السلم فقال حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ووهنه درهما من حديثنا

باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو أنلافها حديثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي حديثنا سليمان بن بلال عن نور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي بصير روى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ أموال الناس يريد أداءها

جريح فإنه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أقصص بان بينهما في هذا الحديث واسطة ثانيها حديث زيد ابن ثابت في العرايا وقد تقدم مشر وحافي بابه ثانيها حديث جابر في النهي عن المخاربة والمخاربة وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه وبيعة غير الدينار والدرهم إلا العرايا فلما المخاربة قد تقدم الكلام عليها في المزارعة وأما المخافة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في باب الزينة وأما بقية فتقدم في باب بيع الثمرة في رأس النخل من حديث جابر رابعها حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضا مشر وحافي بابه خامسها حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي شعبة في النهي عن المزينة إلا أصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمرة على رأس النخل وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث وقوله هنا قال وقال ابن اسحق حديثي بشير يعني ابن سارم مثله كذا في ذر وأبي الوقت وقع للأصمعي وكرمة وغيرهما قال أبو عبد الله قال ابن اسحق فعلى هذا فهو معلى ولم أره موسولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان خاتمة اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موسولة والمكرر منها خمسة وسبعة عشر حديثا الخاص تسعة عشر واقفه مسلم على نحر يوحنا سوري حديث عثمان في بشر رومة وحديث ابن عباس في قصة حاجر وحديث الصعبي في الجعي وحديث الزهري المرسل في جعي القيرع وحديث أنس في القطائع وفيه من الآثار ثمان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

قوله كتاب في الاستقراض وأداء الديون والجور والتفليس

كذا في ذر وزاد غيره في أوله السجلة وللنسي باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي زعمه عليه بغير باب وجع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لفصل الأحاديث الواردة فيها وتعلق بعضها ببعض قوله باب من اشترى بالدين وليس عنده غنة أو ليس بحضرته أي فهو ساكن وكأني بشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعا لا اشترى ما ليس عندي غنة وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماعة عن عكرمة عنه في أثناء حديث تشرده بشرى عن سماعة واختلف في وصوله وإرساله ثم أورده في حديث جابر في شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه جلة في السفر وقضائه غنة في المدينة وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديث عائشة في شرائه صلى الله عليه وسلم من اليهودي الطعام إلى أجل وهو مطابق للركن الأول قال ابن المنبر وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لو ضربه اشمن مأخره وكذا في الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته وبما لم يعرف من عادته الشرب بنفسه من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه إخراجها (قلت) وحديث جابر باقي الكلام عليه في الشروط وحديث عائشة باقي الكلام عليه في الزهن وقوله في أول حديث جابر حديثنا محمد بن يوسف هو اليكندي كذا ثبت لابي ذر وأعمل عند الأثر ورحم أبو علي الجبائي بانه ابن سلام وحكي ذلك عن رواية ابن السكن ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبيب عن القريبي كذلك وجر بر شجته هو ابن عبد الحميد ومغيرة هو ابن مقسم قوله باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو أنلافها حديثنا الجواب أغتصنا ما وقع في الحديث قال ابن المنبر هذه الترجمة أشعر من التي أتت قبلها فقيدها بالعلم بالقدرة على الوفاء قال له إذا علم من نفسه الهز فقد أخذ لا يريد الوفاء إلا بطريق التمي والتمني خلاف الإرادة (قلت) وفيه نظر لأنه إذا قوى الوفاء بما سيقضه الله عليه فقد نطق بالحديث بان الله يؤدي عنه إيمان بفتح عليه في الدنيا وإيمان بتمكثله عنه في الآخرة فلم ينعين التقييد بالقدرة في الحديث ولو سلم مقال فقالت من تبة ثالثة وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يجهز (قوله عن ثور بن زيد) بفتح الزاي وهو الابل وللا سماعي من طريق ابن وهب عن سليمان حديثي ثور (قوله عن أبي الغيث) بالمجعة والمثلة زاد ابن ماجه مولى ابن مطيع (قلت) واسمه سالم والاسناد

الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعماء عليكم به ان الله كان سمعا بصيرا وحسنا
 احدث بنونس حدثنا ابو شهاب عن الاحمسي عن زيد بن وهب عن ابي ذر رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما اصر بعضي احدا قال ما احب انا بحول لي ذهب عكث عدى منه دينار فوق ثلاث الاذنا ارسده لدين ثم قال ان الاكثرين هم الاقلون الامن قال بالمال هكذا وهكذا وأشار ابو شهاب بين يديه وعينه وعن شهاب وقيل ما هم وقال مكانا ونقدم غير بعيد فسمعت صوتا فارت أن آتية ثم ذكرت قوله مكانا حتى آتيت فلما جا قلت يا رسول الله الذي سمعت اوقال الصوت الذي سمعت قال وهل سمعت قلت نعم قال اتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال من مات من امتين لا يشترك بالله شيئا دخل الجنة قلت ومن فضل كذا وكذا قال نعم حدثني احمد بن شبيب ابن سعيد حدثنا ابي عن يونس قال ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد

كله مدينون (قوله ادى الله عنه) في رواية الكشميهني اداها الله عنه ولا ين ماجه وان حبان والحاكم من حديث ميه ومن مامن مسلم يدان ديننا بسم الله انه يداداه الاداء الله عنه في الدنيا ظاهر ويجعل المسئلة المشهورة قيم من مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كان بعض مشلا او بفضا الموت وله مال مخبوء وكانت نيته وفاء دينه ولو بوف همة في الدنيا يمكن جعل حديث ميه ونه على الغالب والظاهر انه لا تبعه عليه والحالة هذه في الاخرة بحيث يؤخذ من حسنة لصاحب الدين بل بتكفل الله عنه لصاحب الدين كادل عليه حديث الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله اعلم (قوله انا لله الله) ظاهره ان لا تلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه اوفى نفسه وهو علم من اعلام النبوة لما رام المشاهدة من يتعاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالانفاق عذاب الاخرة قال ابن بطال في نفسه الحنف على ترك استيكال اموال الناس والترغيب في حسن التادية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس العمل وقال الدوادى فيه ان من عليه دين لا يعق ولا يتصدق وان فسل رد اه وفي اخذه من هذا بعد كثير وفيه الترغيب في تحسين النية والترغيب من ضد ذلك وان مدارا لعمال عليها وفيه الترغيب في الدين بان ينال الوفاء وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فجاروا ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فسل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله مع الدائن حتى يقضى دينه استناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم ايضا من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانما التمس ذلك العون وساق له شاهدا من وجه آخر عن القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئا بدين ونصرف فيه واطهره ان قادر على الوفاء ثم تبين الامر بخلافه ان البيع لا يرد بل ينتظر به حاول الاجل لا قصاره صلى الله عليه وسلم على الداء عليه ولم يفرمه برد البيع قاله ابن المنبر (قوله باب اداء الدين) في رواية ابي ذر الدبون بالجمع (وقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها الآية) كذا في ابي ذر وساق الاصمعي وغيره الآية قال ابن المنبر ادخل الدين في الامانة لثبوت الامر بانه اذا المراد بالامانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى ان اعرضتها لالامانة على السموات والارض وقسرت هناك بالاوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق اه ويتحمل ان تكون الامانة على ظاهرها وانما امر الله باداؤها مدمح فاعله وهى لا تتعلق بالذمة فخل ما في الذمة اولى واصح كذا المفسر بن علي ان الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حجاب الكعبة وعن عبيد الرحمن بن زيد بن اسلم نزلت في الولا وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن ابي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال كان لي دين على رجل فخاصمته الى شريح فقال له ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وامر بحسبه ثم اورد المصنف في حديث ابي ذر كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما اصر احدا قال ما احب ان يحول لي ذهب عكث عدى منه دينار فوق ثلاث الاذنا ارسده لدين الحديث وسأني بالكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وعرضه هنا هذا التقدير المذكور قال ابن بطال في اشارة الى عدم الاستقراق في كثير الدين والاقصاء على اليسير منه اخذ من اقتصاره على ذكر الدنيا والواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلا لم يرصد لادائها دينار او اداها ولا يخفى ما فيه وفيه الاهتمام بامر وفاء الدين وما كان عليه على الله عليه وسلم من الزهادة في الدنيا (قوله ما احب ان يحول لي ذهب) كذا في ابي ذر تحول بفتح المشاة واخبره بضم التحتية قال ابن مائة فيه حول معنى صير وقد خفي على كثير من الناة وطاب بعضهم استبعاله على الحر يرى قال وقد جاءه ناعلى ماله بسم فاعله جار يا بحر صارت رفع ما كان مبدأ وانصب ما كان خبرا وكذلك حكم ما يصيغ من حول مثل تحول فانه بن بادة المشاة تحمله حذف ما كان فاعلا وجعل اول المفعولين فاعلا وثانيهما خبر منصوبا (قوله ارسده) ثبت في روايةنا بضم اوله من الرابى

وحكى ابن السمين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصده والاول اوجه تقول ارسدته أى هيأته
وأعدته ورصدته أى رقبته وقوله الا كثرون أى مالوا والافلون أى ثوابا الا من ذكر وقوله وقيل ما هم
ما زائدة أو صفة وقوله مكانك بالنصب محذوف العامل أى لن مكانك وقوله قلت يا رسول الله الذى
سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فصل كذا وكذا فسرى الى راية الا تيمية فى الزقاق وان زقى
وان سرق وقضى راية المستحلى هنا وان بدل ومن (قوله عقب حديث أبي هريرة فى معنى حديث
أبي ذر راية صالح وعقيل عن الزهري) يعنى عن عبد الله عن أبي هريرة وطريقه فقام موصول فى
الزهرات لمحمد بن يحيى الذهلى (قوله لو كان فى مثل أحد ذهابا) قال ابن مالك فيه وقوع التمييز
بعده مثل وهو قليل ونظيره قوله تعالى ولو جئنا عبثه مددا (قوله ما يسرى ان لا يمر) قال ابن مالك
فيه وقوع جواب لومضار ما مضى بما والاصل ان يكون ما مضى مبتدأ وكنه أوقع المضارع موقع الماضى
أو يكون الاصل ما كان يسرى فحذف كان وهو جواب لو وفيه ضمير هو الاسم ويسرى الخبر
وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كسبر وهذا أولى اه ووقع فى حديث أبي ذر ما يسرى أن
يحدث عندي وفى حديث أبي هريرة يسرى أن لا يمكث ومفهوم كل منهما ما يطابق لمطابق الا آخر
وقع للاصلى وكرهه فى راية أى هريرة ما يسرى أن لا يمكث وعلى هذا فلا زائدة والله أعلم (قوله
باب استقراض الابل) أى جوازه لبرد المقترض نظيره أخر ما منه (قوله ان رجلا نقاضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وفى رواية ابن المبارك عن شعبة الأتية فى الهبة ان النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ سنانا فجاءه صاحبه بنقاضه أى يطلب منه قضاء الدين فى أول حديث سفيان عن سلمة كما
سأى بعد بابين كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الابل فجاءه بنقاضه ولا يجد عن عبد
الزاق عن سفيان جاءه أعرابي بنقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا وله عن يزيد بن هريرة عن سفيان
استقرض النبي صلى الله عليه وسلم من رجل بعيرا للتمزى من طريق على بن صالح عن سلمة استقرض
النبي صلى الله عليه وسلم سنا (قوله فأغظ له) يحتمل ان يكون الاغلاط بالتشديد المطالبة منه من غير
قدر زائد ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافرا فحذف له أنه كان جوديا والاول
أظهر لما تقدم من رواية عبد الزاق أنه كان أعرابيا وكانه جرى على عادته من جفاء المخاطبة ووقع فى
ترجسه بكر بن سهل فى مجمع الطبا فى الاوسط عن العرياض بن سارية ما يفهم أنه هو ولكن روى النسائي
والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غيره وان القصص وقعت لأعرابي ووقع للعرياض نحوها
(قوله فهم به أصحابه) أى أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول أو بالفعل لكن لم يفعلوا
أدبهم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان صاحب الحق معالا) أى حيلة الطلب وقوة الجلبة لكن مع
مراعاة الادب المشروع (قوله واشتره بغيره) فى رواية عبد الزاق القسوة مثل من بعيره (قوله
قالوا لا نجد) فى رواية سفيان الأتية فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا فوقها وفى رواية عبد
الزاق فانقصوا فلم يجدوا الا فوق سن بعيره والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم
كما أخرجه مسلم من حديثه قال استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكر اقدمت عليه
ابل من ابل الصدقة ولان خزيمة استلف من رجل بكر ا فقال اذا جاءت ابل الصدقة قضيناك فلما
جاءت ابل الصدقة أمر أبو رافع أن يقضى الرجل بكره فرجع اليه أبو رافع فقال لم أجدها الا خيبرا
رباعيا فقال أعطه اياه ويجمع بينه وبين راية التي فى الباب حيث قال فيها اشتره بغيره أى بالشراء
أو لا ثم قدمت ابل الصدقة فأعطاه منها أو أنه بالشراء من ابل الصدقة عن استحقاق من شأى يؤيده
رواية ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضيناك اه واليكبر بفتح الموحدة وسكون الكاف
الصغير من الابل والخيار الجسد يطلق على الواحد والجمع والراعى بضم الف الموحدة من ألقى رابعته

لو كان فى مثل أحد ذهابا
ما يسرى أن لا يمر على ثلاث
وعندي منه شئ الا شئ
أرصدته من راية صالح
وعقيل عن الزهري
(باب استقراض الابل)
حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة أخبرنا سلمة بن
كهيل قال سمعت أبا سلمة
يعنى يحدث عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلا
نقاضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأغظ له
فهم به أصحابه فقال دعوه
فان لصاحب الحق مقالا
واشتره بغيره فأعطوه
ايه قالوا لا نجد الا أفضل
من سنه قال اشتره
فأعطوه اياه

(قوله فان خيركم أحسنكم قضاء) وفي رواية عثمان بن جبلة عن شعبه الألبية في الهبة فان من خيركم
 أوزيركم كذا على الشئ وفي رواية ابن المبارك أفضلكم أحسنكم قضاء وفي رواية سفيان الألبية
 خياركم فيفضل أن يريد المقرض المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم في المعاملة أو تكون من مقدرة
 ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لما أضيف فعل والمقصود به إلزاده حازم فيه الأفراد
 وقد وقع في رواية سفيان بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز المطالبة بالدين إذا دخل أجله فيه حسن
 خلق النبي صلى الله عليه وسلم وعظم حله وقضاه وانصافه وإن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب
 الحق وإن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق وفيه
 ما ترجمه وهو استقراض الأبل ويلمح في جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك
 الثوري والخنفية واحتجوا بحديث النسي عن يسع الحيوان بالحيوان نسيته وهو حديث قد روى عن
 ابن عباس مرفوعاً أخرجه ابن جابر والدارقطني وغيرهما رجال أسنده ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا
 إسناده وأخرجهم الاسترمدني من حديث الحسن عن سمرة وفي إسماعيل الحسن من معرفة اختلاف وفي
 الجملة هو حديث صالح للحجة وادعى الطحاوي أنه لا بأس بحديث الباب ونعقب بأن الأسخ لا يثبت
 بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجماعته بحمل النسي على ما إذا كان
 نسيته من الجائنين وبتعين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما بامتناع وإذا
 كان ذلك المراد من الحديث ثبت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه واعتل من منع إن
 الحيوان يختلف اختلافات متباينة حتى لا يوفق على حقيقة المثلية فيه وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة
 به بالوصف بما يدفع التعاير وقد جواز الخنفية أن يزوج والكتابة على الوثيق الموصوف في الغنم وفيه
 جواز وفادها هو أفضل من المثل المقترض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيصير حينئذ اتفاقه قال
 الجهمور عن المالكية تفصيل في إلزاده أن كانت بالعدد منعت وإن كانت بالوصف جازت وفيه
 أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأموال والمباحة لا يعاب وإن للام أن يقتصر على بيت المال لحاجة
 بعض المحتاجين ليقضي ذلك من مال الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تبجيل إلزامة هكذا احتج
 ابن عبد البر ولم يظهر لي وجهه إلا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم وأنه كان
 اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها ولا يعكر عليه أنه أوفاه
 أزيد من حقه من مال الصدقة لاحتمال أن يكون المقترض منه كان أفضا من أهل الصدقة إماماً من جهة
 الفقر أو التالف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاة في الأصل وجهة الاحتقان في الزائد وقيل كان اقتراضه
 في ذمته فلما حل أجل ولم يجد الوفاء صار غاراً بما تجارته الوفاء من الصدقة وقيل كل اقتراضه لنفسه
 فلما حل أجل اشتري من أهل الصدقة بغير ما من استحققه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوافقه
 بعد ذلك والاحتمال الأول أقوى ويؤيده سياق حديث أبي رافع والله أعلم (تنبيه) هذا الحديث
 من غرائب الصحيح قال ابن الزاوي روى عن أبي هريرة إلا هذا الإسناد ومداره على سلمة بن كهيل وقد
 صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن بن يحيى وذلك لما حجاج والله أعلم (قوله باب
 حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة أو ردديه حديث حديثه في قصة أبي جحش الذي كان يتجوز
 عن المومس ويخفف عن المعسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسراً من كتاب
 البيوع وقوله في إلزاده رواية فقيل له فقال فيه حديثه تعديره فقيل له ما كنت تفصح ووقعه هنا
 رواية لمسلم في فقيل له ما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم وعبد الملك هو ابن
 عمير (قوله باب هل يعطى أكبر من سنه) هو يضم أول يعطى على البناء المجهول أو أوفاه
 حديث أبي هريرة المسافر قبل باب وقد تقدم في حقه مستوفى فيه ويحيى المذكور فيه هو القطان

فان خيركم أحسنكم قضاء
 (باب حسن التقاضي)
 حدثنا مسلم حدثنا شعبه
 عن عبد الملك عن ربي
 عن حذيفة رضي الله عنه
 قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 ما من رجل فقبل له ما كنت
 تقول قال كنت أبأسع
 الناس فأتقوا من المومس
 وأخفف عن المعسر ففقر
 له قال أبو مسعود سمعته
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (باب هل يعطى
 أكبر من سنه) حدثنا
 مسدد بن يحيى عن
 سفيان حدثني سلمة بن
 كهيل عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رجلاً أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم يتقاضاه
 بغيراً قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أعطوه
 فقالوا لا نجد إلا سنه
 أفضل من سنه فقال
 الرجل أؤدبني أو قال الله
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أعطوه فان من
 خيار الناس أحسنهم
 قضاء

(باب حسن القضاء) حدثنا أبو نعيم حماد بن أسحاق عن سلمة بن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الابل فجاءه فقال صلى الله عليه وسلم أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا له الا ساقا فقال اعطوه فقال اوفيتني اوفى الله بالنبي صلى الله عليه وسلم لم اؤخياكم. **مسئله قضاء** * حدثنا خلد بن محمد ثنا جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال ائمت ٣٨ النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد قال مسعرا قال فخصي فقال سل ركنين وكان لي

عليه دين فخصاني وزادني
(باب اذا قضى دين
حقه او حله فهو جائز)
حدثنا عبد الله بن اخبرنا عبد
الله بن اخبرنا يونس عن
الزهري قال حدثني ابن
كعب بن مالك ان جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما
أخبره ان اباة قتل يوم
احد شهيد او عليه دين
فاشد الغرماء في حقوقهم
فاتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فسلمهم ان يقبلوا
فمخاضوا ويحلووا فيا
فلم يعطهم النبي صلى الله
عليه وسلم حاطي وقال
ستغدو عليا فداها علينا
حين اصبح فطاف في
النخل ودعا في غرها بالبركة
فجددتها فخصيتم وبقينا
من قريها (باب اذا قضى
جازه في الدين غراما او
غيره * حدثني ابراهيم
المنذر حدثنا انس عن
هشام عن وهب بن كيسان
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما انه اخبره
ان اباة تقي وزرك عليه
ثلاثين وسقار جبل من
البرسود فاستنظره جابر
فاني ان ينظره فكلهم جابر

وسفيان شحه هو التوروس. **مسئله** أبواب من رواه عن شيخ له آخر وهو شعبه **مسئله** (قوله
باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين وأورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجم
له (قوله سن) أي جمل له سنة به عن وقوله في هذه الآية أوفيتني أوفى الله بل توفع في رواية يحيى القطان
في الباب الذي قبله أوفيتني أو قال الله ثم أورد فيه حديث جابر أئمت النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
وكان لي عليه دين فخصاني وزادني وقد تقدم في مواضع وفي بعضها بيان قدر الزيادة وانما اقصر اطروفي
الوكالة وبأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروا **مسئله** (قوله باب اذا قضى دين حقه او حله فهو
جائز) قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله باسقاط الالف (قلت)
رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج
الاسماعيل لكن بقية الروايات بلفظ أو قال ابن بطال لانه يجوز أن يقضى دين الحق بغير محالة ولو
حاله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء فكذلك اذا حله من بعضه اهـ وجهه ان المنبر بان المراد
اذا قضى دين حقه برضا صاحب الدين وحله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز ثم أورد فيه
حديث جابر في دين ابيه وفيه فسأتهم أن يقبلوا غراما ويحلووا في وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة
فسأني في الباب الذي يليه أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله غريمه في ذلك وسأني في هذه الطريق
انتم ههنا في كتاب الهبة وبأني الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذه
الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر كراؤ مسعود وخلف في الاطراف وتبعهما الحميدي انه عبد الرحمن
وذكر المزني انه عبد الله واستدل بالابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه
عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيل لان قال فيه ان جابرا قتل أبو وهو ورثه من سئل فانه لم
يقبل ان جابرا اخبره واحدته ولكن هذا القدر كان في كونه عبد الله لعبد الرحمن نعم روى الزهري
عن عبد الرحمن بن كعب بن جابر قصة شهاده أحد كما مضى في الجنازة وذلك هو الحامل لهم على تفسيره
هنا به والله أعلم **مسئله** (قوله با - اذا قضى أو جازه في الدين) أي عند الاداء فهو جائز (غراما او
غيره) قال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من دين غريمه غراما جزاء بدينه لما فيه
من الجهل والغرور وانما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه اذا علم الاخذ ذلك ورضي اهـ
وكانه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومرااد البخاري ما أثبتته المعارض لاما نقاه وغرضه بيان
انه يغفر في القضاء من المعاضة ما لا يتغفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز
في المعاضة عند الوفاء وذلك بين في حديث الباب فانه صلى الله عليه وسلم سأل الغريم ان يأخذ الرطب
وهو مجهول القدر في الاوساق التي هي له وهي بعشرة وكان الرطب الذي له كواقع الصريح
بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وبه فابوا لمير وان فيه وفاء وقد أخذ الدمياطي كلام المهلب
فاهترض به فقال هذا لا يصح ثم اعترضه بخمسة فروا بهلب ونعيقه ابن المنبر بخوما أجبت به فقال ببيع
المعالم بالجهول من ابيه فان كان غراما فزينة وراكن اغفر ذلك في الوفاء لان التقاوت متحققة
في العرف فيخرج عن كونه من ابيه وسما في الكلام على بقية قوائمه في علامات النبوة ان شاء

رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فسلم اليهودي لياخذ غريمه
بالي فاني فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فشي فها ثم قال جابر حمله قافله الذي له فجده بعد ما رجع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه ثلاثين وسقا وقضاه له سبعه عشر وسقا فجاء جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذي كان فوجده يصلي العصر
فلم انصرف اخبره بالفضل فقال اخبره قال ابن الخطيب فذهب جابر الى عمر فاعبره فقال له عمر لقد علمت حين مشي فمارس رسول الله صلى الله

عليه وسلم ليباركن فيها (باب من استعاذ من الدين) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أنس بن
سليم عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوني
الصلاة ويقول اللهم اني أعوذ بك من الماء والمغرم فقال قل ما قرأنا سعيد ٣٩ يا رسول الله من انغم قال ان الرجل اذا غرم

حدثنا فقال وبوعبد
فاختل (باب الصلاة على
من ترك دنيا) حدثنا
أبو الوليد حدثنا شعيب
عن عدي بن ثابت عن
أبي حازم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من ترك ما لا يؤمنه
ومن ترك ما لا يؤمنه
حدثنا أبو طاهر حدثنا
فالح عن هلال بن علي
عن عبد الرحمن بن أبي
هريرة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من
مؤمن إلا وما أولي به في
الدنيا والآخرة أقرؤا
إن شئتم النسيء أولي
بالؤمنين من أنفسهم ما
مؤمن مات وترك مالا
فليزفه حصبته من كلوا
ومن ترك دنيا أو شيئا
فلما أتى فأماؤه (باب)
مطل الغني ظلم * حدثنا
سدد حدثنا عبد الأعلى
عن معمر بن همام بن
منبه أخيه وهب بن منبه
أنه سمع أبا هريرة رضي
الله عنه يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
مطل الغني ظلم (باب)

الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حدثنا أنس بن هوان عن حماد بن عمار عن عروة وهب بن
كيسان والاسناد كله مدينون (قوله باب من استعاذ من الدين حدثنا أبو اليمان) تقدم هذا
الاسناد والمتم في آخره صفة الصلاة وآية هناك أنتموه ثم شرحه ثم روى السباغ الذي هنا فانه للاسناد
الثاني ويؤيده أن رواية أبي اليمان المفردة هناك صرح فيها بالأخبار من عروة والزهري وذكرهما
بالعنعنة واسم عبد المذكور ههنا هو ابن أبي ريس وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو يكنى به أشهر
وسليم بن هوان بلال والاسناد كله مدينون قال المصنف يستفاد من هذا الحديث سد الغرائم لأنه صلى
الله عليه وسلم استعاذ من الدين لانه في الغالب ذريعة الى الكذب في الحياث والخلف في الوعد مع
ما صاحب الدين عليه من المقال ٨١ ويحتمل ان يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج
اليه حتى لا يقع في هذه الغوائل ومن عدم القدرة على فائه حتى لا تقع في بهتة ولعل ذلك هو السرف
اطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن الميزلة تناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستعاذة لان الذي
استعبد منه غوائل الدين فمن ادانته لم منها فقد أعاده الله وقيل جائزا (قوله باب الصلاة على من
ترك دنيا) قال ابن المنبر أراد به هذه الترجمة ان الدين لا يخرج بالدين وان الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما
يخشى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك دنيا فلا أتى وأشار به الى بقية وهو انه كان لا يصلي على
من عليه دين فلما وقعت الفتوح صار يصلي عليه وقد مضى تمامه في الألفاظ التي أتت بقية شرحه في تفسير
الاحزاب وفي الفرغ ان شاء الله تعالى وقوله كالا بالفتح والتشديد أي عبالا لقوله ضياعا ففتح المعجمة
أي عبالا أيضا قال الخطابي جعل اسم الكل ما هو بصدان يضيغ من ولاد أو خدم وأذكر الخطابي كسر
الضاد وجوز غيرهم على انه جمع ضائع كجميع وجامع (قوله باب مطل الغني ظلم) ترجم بلفظ الحديث
وهو طرف من حديث مضى تام في الحواشي الكلام عليه وعبد الأعلى الذي في الاسناد ههنا عبد
الأعلى البصري (قوله باب لصاحب الحق مقال) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم في باب هرون
في ذلك وذكر الحديث المعنى لما فيه من تفسير المقال وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً (قوله)
وبذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم في الواجد جعل عرضه وقبورته (قوله باب مطل الغني ظلم) لوى
والواجد الجليح الغني من الواجد الضم بمعنى أمة روي عن أوله أي يجوز وصفه بكونه ظالمًا والحديث
المذكور وصله أحمد واسحق في مسندهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن لثري عن أوس
الثقي عن أبيه بلفظه واسناده حسن وذكر الطبراني انه لا يرد في الإبهذا الاسناد (قوله قال سفيان
عرضه يقول مطلني وعقوبته الحبس) وصله البيهقي من طريق القريابي وهو من شيوخ البخاري عن
سفيان بلفظ عرضه أن يقول مطلني حتى وعقوبته أن يسجن وقال إسحق فسر سفيان عرضه اذا
بلسانه وقال أحمد دار وأبو كعب بسنده قال وكعب عرضه شكايته وقال كل منهم أعقوبته حسبه
واستدل به على مشروعية حبس المدين اذا كان قادرا على الوفاء تأديبه وتشديدا عليه كإسائتي قتل
الخلأ فيه وقوله الواجد على ان المعبر لا يحبس (تنبيه) وقع في الرافعي في المتن المرفوع في الواجد ظلم
وعقوبته حسبه وهو تغير وتفسير العقوبة بالحبس اغماها من بعض الروايات كما ترى (قوله باب اذا
وجد ماله عند مقل في البيع والقرض والودعه فهو احق به) المقل شرعا من يزيد دينه على
موجوده سحر مقل لا يصادف اقلوس بعد ان كان ذا دارهم وذا نبراشارة الى انه صار مقل لا الأدنى

صاحب الحق مقال (وبذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم في الواجد جعل عرضه وقبورته) قال سفيان عرضة
الحبس * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سبعة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل
يتقاضاه فأقبله فقه به أعماه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا (باب) اذا وجد ماله عند مقل في البيع والقرض والودعه فهو

الاموال وهي القلوس أو سمي بذلك لانه يمنع التصرف الا في الشيء التافه كالفسلوس لانهم ما كانوا
يتعاملون بها الا في الاشياء الخفيفة ولا نه صار الى حالة التلاعب فيها فلسا فعلى هذا فالهزمة في أفلس للسلب
وقوله في البيع اشارة الى ما ورد في بعض طرقه نصا وقوله وانقرض هو بالقياس عليه سواء دخله في عموم
الخبر وهو قول الشافعي في آخره والمشهور عن المالكية التفرقة بين انقرض والبيع وقوله والود بعة
هو بالاجماع وقال ابن الميزان دخل هذه الثلاثة اما لان الحديث مطلق واما لانه وارد في البيع والاشارة
اولى لان ما في الود بعة لم ينقل والحفاظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروف فاطلوب (قوله وقال الحسن
اذا أفلس ونسب لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه) اما قوله وتبين فاشارة الى انه لا يمنع التصرف قبل حكم
الحاكم واما العتق فتحله ما اذا احاط الدين بماله فلا ينقض عتقه ولا بيعه ولا شراؤه وانما البيع
والشراء فاصحح من قول العلماء انها لا ينفذان ايضا الا اذا وقع منه البيع لوفاء الدين وقال بعضهم
يؤف وهو قول الشافعي واختلف في اقراره فالجمهور على قوله وكان الجارى اشار بان الحسن الى معارضة
قول ابراهيم النخعي ببيع المحجور وابتاعه جائز (قوله وقال سعيد بن المسيب قضى عثمان) أي ابن
عثمان الخروص له ابو عبيد في كتاب الاموال واليبقى باسناد صحيح الى سعيد ولقظه أفلس مولى لام حبيبة
فاختصم فيه الى عثمان فقضى فذكره وقال فيه قبل ان يبين افلاسه بدل قوله قبل ان يفسل والباقي سواء
(قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري وفي هذا السند أربعة من
التابعين هو اولهم وكلهم روى القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة (قوله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم) اوقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) هوشة من أحد رواته وانما طنه من
زهير فان لم يرق روى اية أحد ممن رواده عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع وهذا مشهور بانه كان
لا يروى الى روى بالهني أصلا (قوله من أدرك ماله بعينه) استدبل به على ان شرط استحقاق صاحب المال
دون غيره ان يملكه بعينه لم يتغير ولم يقبل والا فان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفته من
سقاطها فليس أسوة للقرءاءة صرح منسره روى اية أبي يحيى عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب
عنده مسلم بلفظ اذا وجد عند الممتاع ولم يفرقه وروى روى ماله عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد
الرحمن بن الحارث من سلا أعمار جل باع منها فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من غنمه شيئا فوجد
بعينه فهو أحق به ففهموه أنه اذا قبض من غنمه شيئا كان أسوة للقرءاءة بصرح ابن شهاب فيما رواه
عبد الزان عن معمر عنه وهذا وان كان من سلا فقد وصله عبد الزان في مصنفه عن مالك لكن
المشهور عن مالك أرساله وكذا عن الزهري وقد وصله الزهري عن أبي بكر بن الزهري أخرجه ابو داود وابن
خزيمة وابن الجارود وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحذروا هذا الحديث قال قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنا حق بهمن الغرماء الا أن يكون اقتضى من ماله شيئا فهو أسوة للغرماء واليه
يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور وكذلك رواه عبد الزان عن عطاء بن
وهظاء ويحيى بذلك قال جهور من أخذ بعموم حديث الباب الا ان الشافعي قولاه هو الرابع في مذهبه
أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقاءها ولا بين قبض بعض غنمها أو عدم قبض شيء منه على التفاصيل
المشتر وحديث كتب القروع (قوله عند رجل أو انسان) شلت من الراوى ايضا (قوله وقد أفلس) أي
تبين افلاسه (قوله فهو أحق به من غيره) أي كأننا من كان وارثا وغرماء بهذا قال جمهور العلماء وخالف
الحنفية قائلوه لكونه خبر واحد خالف الاصول لان السلعة ما رت بالبيع ماله كالملكية ومن
ضمانه واستحقاق البائع اخذها منه نقض الملكة وحملها الحديث على سورة وهي ما اذا كان المتاع
ودبعة احوال به اوله وتعب بانه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل احق بهما بقضيه صبغة
أقل من الاشتراك وايضا لما ذكره بتفضيل الشفعة وايضا فقد ورد التخصيص في حديث الباب

أحق به وقال الحسن اذا
أفلس وتبين لم يجز عتقه
ولا بيعه ولا شراؤه
وقال سعيد بن المسيب
قضى عثمان من اقتضى
من حقه قبل أن يفسل
فهو له ومن عرف متاعه
بعينه فهو أحق به حدثنا
أحمد بن يونس حدثنا
زهير حدثنا يحيى بن سعيد
قال أنحصر في أبو بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم أن
عمر بن عبد العزيز أخبره
أن أبا بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام أخبره
أنه سمع أبا هريرة رضي
الله عنه يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو
قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
من أدرك ماله بعينه هذ
رجل أو انسان قد أفلس
فهو أحق به من غيره

على انه في صورة المبيع وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه واخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد بلقط اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ولا بن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزرجي عن أبي هريرة بلقط اذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته والباقي مثله وسلم في رواية أبي حنيفة المشاء والها قبل اذا وجد عنده المتاع انه صاحبه الذي باعه وفي هرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم يقبضه ثم أفلس الرجل فوجدها بعينها قبل أخذها من بين الغرماء وفي هرسل مالك المشار اليه ايعا رجل باع متاعا وكذا هو عند من قدمناه وصلة فظهر ان الحديث وارد في صورة البيع ويلحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاول ((تنبيه)) وقع في الرافي سياق الحديث بلقط الثوري الذي قدمته فقال السبكي في شرح المنهاج هذا الحديث اخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صحيح في المقصود فان اللفظ المشهور الذي في البخاري عام او محتمل بخلاف لفظ البيع فانه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم قال وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وأما ما فيه ما قدمته والله المستعان ووجه بعض الحنفية أيضا على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث الباب عند رجل ولا بن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد ثم أفلس وهي عنده والباقي من طريق بن شهاب عن يحيى اذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان لم يقبضه ما نص في الخبر على انه عنده واعتداهم بكونه شبرا واحدا فيه نظرا فانه مشهور ومن غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واستاده صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث حمزة واستاده حسن وقضى به عثمان ومهر بن عبد العزيز بكاهض وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فردا غير باق بالابن المشدذ لا تعرف لثمان في هذا اغتالقامن الصحابة وتعقب بخاروي ابن أبي شيبة عن علي انه أسوة الغرماء وأوجب بانه اختلف على في ذلك بخلاف عثمان وقال القرطبي في المفهم تعسف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس وقال النووي تأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف القائلون به في صورة وهي ما ذامات وجدت السلعة فقال الشافعي الحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره وقال مالك وأحمد واسوة الغرماء واحتجنا بما في هرسل مالك وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الفلوس والموت بان الميت خربته ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستووا في ذلك بخلاف الفلوس واحتج الشافعي بخارواه من طريق جرير بن خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بماله اذا وجد بعينه وهو حديث حسن صحيح عمله أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه ومحمد بن الحارث ثم زاد بعضهم في آخره الآن بترك صاحبه وفاءه ووجه الشافعي على المرسل وقال يحمي ان يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين رواه عن أبي هريرة غيره لم يذكروا ذلك بل صرح ابن خلدة عن أبي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت فتعين المصير اليه لانها زيادة من نقصه وجزم ابن العربي في المالكي بان الزيادة التي في هرسل مالك من قول الراوي وجع الشافعي أيضا بين الحديثين يحمي حديث ابن خلدة على ما ذامات مفلسا وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما ذامات ملبأ والله أعلم ومن فروغ المسئلة ما اذا أراد الغرماء والورثة اعطاء صاحب السلعة الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي وأحمد يلزمه ذلك لما فيه من المنه ولا نه بما ظهر غريم آخر فزاجه فيما أخذوا غريم ابن التين فحكى عن الشافعي انه قال لا يجوز له ذلك وليس له السلعة ويلحق بالمبيع المؤخر فيرجع مكثري الدابة أو الدار الى حين اشته وداره ويحذر ذلك وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وادراج الاجارة في هذا

(باب من أخر الغريم إلى
الغدا ونحوه ولم يرد ذلك
مطلقا) وقال جابر أشد
الفرمان في حق قومه في دين
أبي فسألهم النبي صلى الله
عليه وسلم أن يقبلوا
شرائحنا فأبوا فلم يعطهم
الحائط ولم يكسر لهم
وقال سأخذو عليكم غدا
فخذوا من أين أصبح فذا
في غرما بالبركة فقضيتهم
(باب من باع مال المفلس
أو المعدم فقسمة بين
الغرماء أو أعطاه حتى
ينفق على نفسه) حدثنا
مسدد حدثنا يزيد بن
زريع حدثنا حسين الملع
حدثنا عطية بن أبي رباح
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهما قال أعتق
رجل غلاما له عن در
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم من يشتريه مني
فاستراه نعيم بن عبد الله
فأخذ نفسه فدفقه إليه
(باب) إذا أقرضه إلى
أجل مسمى أو أجله في
البيع وقال ابن عمر في
القرض إلى أجل لأبى
هو أن أعطى أفضل من
درهمه ما يترط * وقال
عطاء وعمر بن دينار
هو أن أجله في القرض
* وقال الليث حدثني جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن
ابن هرم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه

الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق
بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع ثبت بطريق المزموم واستدل به على حلول الدين المؤجل حل بالفلس
من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة
بالمؤجل ولو قول الجمهور لكن الرأى عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حتى مقصوده
فلا يرد واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر
يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء
الثمن مع قدرته عطل أو هر ب قياسا على الفلس بجماع تعذر الوصول إليه حالا والأصح من قول العلماء
أنه لا يفسخ واستدل به على أن الرجوع اغنايق في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك
المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم (قوله باب من أخر الغريم إلى الغدا ونحوه لم يرد ذلك مطلقا)
ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معافاة قد تقدم موصولا في بيان طريق ابن كعب بن مالك عن
جابر لكنه ليس فيه قوله ولم يكسر لهم وذلك كراهي حديثه في كتاب الحبة كسبائي واستنبط من قوله صلى
الله عليه وسلم سأخذو عليكم جواز تأخير القسمة لا انتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا بعد ذلك
مطلقا (تأنيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولم يذكر كراهي ابن بطال ولا أكثر الشراح
(قوله باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه) ذكر فيه
حديث المدر مختصرا وسيأتي الكلام عليه في العتق قال ابن بطال لا يفهم من الحديث معنى قوله في
الترجمة فقسمة بين الغرماء لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كسبائي في الأحكام وليس فيه أنه كان
عليه دين واغنايقه لأن من سته أن لا يتصدق المرء بما له كله ويبقى فقيرا ولذلك قال خبر الصدقة ما كان
عن ظاهره غنى انتهى وأجاب ابن المنبر بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكرنا الشراح واحتج
أن يكون باعه عليه لكونه مسدينا أو مال المديان ما أن يقضه الإمام بنفسه أو يسلمه إلى المديان
ليقسمة فلهذا ترجع على التقديرين مع أن أحدا لا يخرج من ماله إذا ما عه عليه خلق
نفسه فلان يبيعه عليه حتى الغرماء أولى انتهى والذي يظهر في أن في الترجمة لفوا ونشروا التقدير من باع
مال المفلس فقسمة بين الغرماء ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى ينفق على نفسه وأرفى الموضوعين للتوبيخ
ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنبر وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدر أنه كان
عليه دين أخرجه النسائي وغيره وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي
سعيد الخدري وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك وذهب الجمهور
إلى أن من ظهر فلسه فعلى الخاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة
ديونهم وخالف الخنفية وأحجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فبعضهم الحائط ولم يكسر لهم ولا حجة
فيه لأنه أخر القسمة ليحضر فحصل البركة في الثمر بحضوره فحصل الخير للقرعين وكذلك كان
(قوله باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع) أما القرض إلى أجل فهو مما اختلف فيه
والأكثر على جوازه في كل شيء ومنعه الشافعي وأما البيع إلى أجل فاختار اتفاقا وكان البخاري احتج
للجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهره من أن ابن عمر وحديث أبي هريرة (قوله وقال ابن عمر
الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر أني أسلف جيرا إلى أني أعطاه فيقضى وفي
أجود من درهمي قال لأبى ما لم تشترط وروى مالك في الموطأ بأسناد صحيح أن ابن عمر أسلف من
رجل دراهم فقضاه خبر أمها وقد تقدم الكلام على هذا الشأن في باب استقرار الأجل (قوله وقال عطية
وعمر بن دينار هو أن أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن مريج عنهما (قوله وقال الليث الخ)
ذكر طريقا من حديث الذي أسلف ألف دينارا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة

ذكر جبريل بن أبي إسرائيل سأل يعقوب بن إسرائيل أن يسلفه فليقعهما إليه إلى أجل مسمى فذكر الحديث (قوله)

(باب الشفاعة في رضى الدين) حدثنا موسى حدثنا أبو عروبة عن معوية عن عاصم عن جابر رضى الله عنه قال أصيب عبد الله بن زكريا عيالا
ودنا فطلبت الى أصحاب الدين أن يضعوا به ضا فابوا فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشقت به عليهم فابوا فقال سنفترك كل شئ
منه على حدة عذق ابن زيد على حدة والمالين على حدة والجوع على حدة ثم أحضرهم حتى أتيتك ففعلت ثم جاء عليه السلام ففقد عليه
وكل لكل رجل حتى استوفى وبقي التمر كما هو كاه لم يحس وغزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ٣٣ وسلم على ناضح لتألفا زحف الجبل فضاف
على فوكره النبي صلى الله

(قوله باب الشفاعة في رضى الدين) أى في تخفيفه ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه حديثه
في قصة بيع الجبل جمعها في سياق واحد المقصود منه قوله فطلبت الى أصحاب الدين أن يضعوا به ضا فابوا فاستشقت به عليهم فابوا فقال سنفترك كل شئ
أبى فابوا فاستشقت به النبي صلى الله عليه وسلم عليهم فابوا الحديث وقوله في هذه الآية سنفترك أى
اجعل لكل صنف وحده وقوله على حدة بكسر الحاء وتخفيف الهمزة أى على أفراد وقوله عذق ابن زيد
بفتح العين وسكون الدال المعجمة نوع جسد من الفروع والعذق الفتح الغلة والمالين بكسر اللام وسكون
الفتحة نوع من القروم والروم والروم وقوله فافزعهم ففتح الهمزة وسكون الزاى وفتح الهمزة أى كل
وأما وأصله أن البعير إذا تعجب يجر ريشه وكانهم كانوا يطهرونه أو يحفر ريشه أى حرمه من الأعياء ثم حذفوا
المفعول لكثرة الاستعمال وحكى ابن التين أن في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم أن الصواب زحف
الجبل من الثلاثي وكأنه لم يقف على ما قدمناه وقوله وكذا كثر بالرواية ضا به بالصا وفي رواية
أى ذكر من المستعمل والجوى وركزه بالراء أى ركز فيه العصا والمراد بالمالفة في ضرر بهما وسأيت بقية
الكلام في دين أبيه في صلوات النبوة وعلى بيع جده في الشروط أن شاء الله تعالى (قوله باب
ما ينهى عن أضاعة المال وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد) كذا اللام كثر وقوع في رواية
النسفي أن الله لا يحب الفساد والاول هو الذى وقع في التلاوة (قوله ولا يصلح عمل المفسدين) كذا
لذا كثر ولا ين شوبه والنسفي لا يحب بدل لا يصلح قيل وهو سهو وجهه عذري ثبت أنه لم يقصد
التلاوة لأن أصل التلاوة أن الله لا يصلح عمل المفسدين (قوله وقال أصلاوات تأمر أن نتركه الى قوله
ما شاء) قال المفسرون كان بينهم من أفسادها فقالوا ذلك أى أن شئنا حفظناها وان شئنا ما رخصناها
(قوله وقال ولا تؤنوا السفهاء أموالكم الآية) قال الطبري بعد أن حكى أقوال المفسرين في المراد
بالسفهاء الصواب عندنا أنها عامية في حق كل سفيه صغيرا كان أو كبيرا ذكرنا أن أو شأ والسفيه هو
الذى يضع المال ويضد بسوء دينه (قوله والجحري في ذلك) أى فى السفه وهو معارف على قوله أضاعة
المال والجحري فى اللغة المنع وفى الشرع المنع من التصرف فى المال فتارة يقع له الصفة المحجور عليه
وتارة خلق غير المحجور عليه والمحجور على جواز الجحري على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية
ورافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوى لم أر عن أحد من الصحابة منع الجحري عن الكبير ولا عن الناعمين
الأعم إبراهيم النخعي وابن سيرين ومن جهة الجمهور حديث ابن عباس أنه كتب الى نجدة وكتبت تسألني
مضى بقضى يتم البتيم فلعمرى ان الرجل لتنت لحيته وأنه لضعيف لا يخلد نفسه ضعيف العطاء فإذا
أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقبح ذهاب عنه التيمم وهو ان كان موقوفا فقد ورد ما يؤيده كإسائى
بعدا بين (قوله وما ينهى عن الخداع) أى في حق من يسمى بالتصرف فى ماله وان لم يحجر عليه ثم سأل
المصنف حديث ابن عمر في قصة الذى كان يخدع في البيوع وقد تقدم الكلام عليه في باب
ما يكره من الخداع في البيع من كتاب البيوع وفسه فوجبه الاحتجاج به بالحجج على الكبير ورد
قول من احتج بمنع ذلك والله المستعان (قوله حديث عثمان) هو ابن أبي شيبة جبره وان عسب
الجيد ومنصور وهو ابن العتير والاستاذ له كوفيين سكن جبر الرى ومنصور وشيخه وشيخ

عليه وسلم من خلقه قال بعينه واذا ظهر الى المدينة فلما رآه استأذنت فقلت يا رسول الله انى حديث عبد برص قال صلى الله عليه وسلم فما تروى بكرة أو ثيابا قلت ثيابا أصيب عبد الله بن زكريا جوارى صغيرا فتروى ثيابا لهن وتؤنهن ثم قال أنت أهله فتقدمت فأخبرت خالي ببيع الجبل فذمى فأخبرته بأعياء الجبل وبأذى كان من النبي صلى الله عليه وسلم ووكزه أيا فها قد قدم النبي صلى الله عليه وسلم غداً اليه بالجبل فأعطاني عن الجبل والجبل وسهمى مع القوم (باب ما ينهى عن أضاعة المال) وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد ولا يصلح عمل المفسدين وقال في قوله تعالى أصلاوات تأمر أن نتركه ما بعده أبأونا أو أن نفعل في أمواتنا ما شاء وقال تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم والجحري في ذلك وما ينهى عن

الخداع حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم أفى أخذ عني البيوع فقال إذا بيعت فقل لا خلافة فكان الرجل يقول حديثي عثمان حدثنا جبر بن عمرو عن منصور عن الشعبي عن ورازمولى
الغفيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

ان الله حرم عليكم عقوق الامهات واداء البنات ومنع وهات وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال (باب) العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا باذنه * حدثنا ابو اليمان اخبرنا شبيب عن الزهري قال اخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع ومسؤول عن رعيته فالامام راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل في اهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته وانحادي في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته قال فسمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحسب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال ابيه راع وهو مسؤول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته

شعبة تاثيره ونفي نسق (قوله ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) قيل خص الامهات بالذكور لان العقوق (بسم الله الرحمن الرحيم) الذين امن من غير الايمان لضعت النساء وليتبعه على ان يراهم مقدم على الراب في التلطف والحنو ونحو ذلك والمقصود من ايراد هذا الحديث هنا قوله في ضاعة المال وقد قال الجوهري ان المراد به السرقة في اتفاقية عن سعيد بن جبير اتفاقية في الحرام وسياق بقية الكلام عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا باذنه) ذكره في حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤول عن رعيته وفيه وانحادي في مال سيده وهو مسؤول * كذا في رواية أبي ذر وهو راع في مال سيده راع وهو مسؤول ونظير الترجمه تأتي في الشكاح من طريق أبي عبيد بن نافع عن ابن عمر في حديث راعه العبد راع على مال سيده وهو مسؤول وكان المصنف استند قوله ولا يعمل الا باذنه من قوله وهو مسؤول لان الظاهر انه يسئل هل جاز ما امر به أو وقف عنده (قوله فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم واحسب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال ابيه) هذا ظاهر في القائل واحسب هو ابن عمر وقد قدمت بزم الكرماني في باب الجمعة في المقرئ بأه مونس الراوي عنه عن الزهري ونعقبه وسياق الكلام على شرح الحديث في أول الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي)

كذلك لا كثر ولبعضهم واليهودي بالافراد زاد أو ذرأه في الخصومات وزاد في انشائه والملازمة والاشخاص بكسر الهمزة احضار الغريم من موضع الى موضع يقال شخص بالفتح مع من بلد الى بلد وأشخص غيره والملازمة مقابلة من الزوم والمراد ان يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه ثم ذكر في هذا الباب أربعة احاديث * الأول (قوله عبد الملك بن ميسرة اخبرني) هو من تقدم الراوي على الصيغة وهو جازع عندهم وابن ميسرة المذكور هلال كوفي تابعي يقال له ان راذي ثم راد فقبله وشيخه النزال يفتح الذون وتشد الزاي ابن ميسرة يفتح المهملة وتسكون الموحدة هلال أيضا من كبار التابعين وذكره بعضهم في الصحابة لادراكه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الأثر به عن علي وقد أعاد حديث الباب في أحاديث الانبياء وفي فضائل القرآن وبأبي الكلام عليه مستوفى هناك والمقصود منه هنا قوله فأنشدني بيده فأنيت برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه المناسب الترجمة (قوله سمعت رجلا سائما) انه يحتج على أن يقسم بعمر رضي الله عنه (قوله آية) في الميماط للخطيب انها من سورة الاحقاف (قوله قال شعبة) هو بالاسناد المذكور وقوله أنشدني فاعل القيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور * الثاني والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لطمه المسلم حيث قال والذي اسطى موسى

(بسم الله الرحمن الرحيم) * ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي * حدثنا أبو اليمان اخبرنا شبيب عن الزهري قال اخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع ومسؤول عن رعيته فالامام راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته وانحادي في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته قال فسمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحسب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال ابيه راع وهو مسؤول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته

والذي اسطى موسى على العالمين فرقع المسلم بيده عند ذلك فظلم وجه اليهودي فذهب اليهودي الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعطى موسى على امره وأمر المسلم فذاع النبي صلى الله عليه وسلم المسلم فأسأله عن ذلك فأخبره فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخبروني على موسى فان الناس يصعبون يوم القيامة فأسأله معهما كون أول من يقضي فاذم موسى باطش جانب العرش فلا أدري أكان فيمن صغى فأجابني أو كان ممن استثنى الله * حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب حدثني عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس جاعل موسى فقال يا أبا القاسم ضرب وجهي برجل من أصحابك فقال من قال رجل من الانصار قال ادعوه فقال أمر به فأسعفته بالسوق بخلف والذي اسطى موسى على البشر قلت أي خبيث

على محمد صلى الله عليه وسلم فأخذتني غصه ضرب وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشعروا بين الأنبياء فإن الناس يصعدون يوم القيامة فاكون أول من تنشق عنه الأرض فإذا نام موسى أخذ بقائمة من قوائم العرش فلا أدنى أن كان فيمن سبى أم حوسب بصعقة الأولى حدثنا موسى حدثنا حماد عن قتادة عن أنس رضى الله عنه أن اليهود يابض ١٥ رأس جارية بين حجرين قبل من

وسبأني الكلام عليه ما في أحاديث الأنبياء وقوله في حديث أبي سعيد والذي اصطفى موسى على البشر كذا قال كثر ولكم مني على النبيين * الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية وسبأني الكلام عليه في كتاب الأبيات أن شاء الله تعالى ﴿ قوله باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن جرح عليه الإمام ﴾ يعني وقال ابن القاسم وقصر أصبغ على من ظهر سفيه وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا إلا ما تصرف فيه بعد الجرح وهو قول الشافعية وغيرهم وأصح ابن القاسم بقصة المذبح حيث رد النبي صلى الله عليه وسلم به قبل الجرح عليه وأصح غيره بقصة الذي كان يخذع في اليسوع حيث لم يجرح عليه ولم يشفع ما تقدم من يوعه وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث الباب إلى التفصيل بين من ظهر منه الإضاعة فيرد نصرفه فيما إذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه فحمل قصة المذبح بين ما إذا كان في الشيء اليسير وأجعل له شرطاً يأمن به من إفساد ماله فلا يرد وعليه فحمل قصة الذي كان يخذع ﴿ قوله وبذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النبي ثم نهاه ﴾ قال عبد الحق مراده قصة الذي در عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أشار إلى ذلك ابن بطال وابن بعده حتى جعله مغطاي حجة في الرد على ابن الصلاح حيث قرآن الذي يذكره البخاري بغير صيغة الجزم لا يكون حاكماً بصحته فقال مغطاي قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعبه شيخنا في النكت على ابن الصلاح أن البخاري لم يرد بهذا التعليق قصة المذبح وإنما أراد قصة الزجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاءه في الثانية فتصدق عليه بأحد ثوبيه فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره ﴿ قلت ﴾ لكن ليس هو من حديث جابر وإنما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو صحيح وأما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد بسطت ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولاً أنه أراد حديث جابر في قصة الرجل الذي جاءه بيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فقال له مالي مال غير هذا فأعرض عنه فأخذ فذلقها ﴿ ثم قال يأتى أحدكم بماله لا يملك غيره فيتصدق به ثم يقعد بعد ذلك يتكفف الناس إنما الصدقة عن ظهر غنى وهو عند أبي داود ومحمد بن أبي خزيمة ثم ظهر لي أن البخاري إنما أراد قصة المذبح كقول عبد الحق وإنما يجزئه به لأن القدر الذي يحتاج إليه في هذه الترجة ليس على شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال أعتق رجلاً من بني حذرة عدله عن دير فباع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم قال لا بد أنفسد قصه يدق ملياً فإن فضل شيء فلهذه الحديث وهذه الزبادة تفرد بها أبو الزبير عن جابر وليس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجزم غالباً إلا بما كان على شرطه وأنه أعلم ﴿ قوله وقال مالك الخ ﴾ هكذا أخرجه ابن وهب في موطنه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المذبح كما ترى ﴿ قوله ومن باع على الضعيف ونحوه فذبح عنه الله وأمره بالصلاح ﴾ هكذا الجميع ولا يذبحه باب من باع الخ والاول الأبي وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضوع وأنه لا يمنع من التصرف إلا بعد ظهور الأقدار وقدمي الكلام على حديث المنهي عن إضاعة المال قبل بيان حديث الذي يخذع في كتاب اليسوع ويأتى حديث المذبح في كتاب العتق أن شاء الله تعالى ﴿ قوله باب كلام المصوم بعضهم في بعض ﴾ أي فيما لا يوجب حداً ولا تعزيراً فلا يكون ذلك من الغيبة المحرمة وذكره أوجه أحاديث * الاول والثاني حديث

إذا بيعت فقل لا خلا به فكان قوله * حدثنا حماد عن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المشدود عن جابر رضى الله عنه أن رجلاً أعتق عبداً له ليس له مال غيره فردوه النبي صلى الله عليه وسلم فأتبعه منه فبع من الطعام ﴿ باب كلام المصوم بعضهم في بعض ﴾

صلى الله عليه وسلم فقال ما عندك يا غمامة قال عندي يا محمد خبر فذكر الحديث فقال اطفئوا غمامة (باب الوطء والحبس في الحرم) واشترى نافع بن عبد الحارث دار المسجن بمكة من صفوان بن أمية على ان عمر ٤٧ ورضي فاليبيع بيعه وان لم ير مرض عمر فاصفوان

أرهما ثمة دينار وسجن ابن الزبير بمكة حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد سمع ابا هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا فيل يجرد خداه من رجل من بني حنيفة يقال له غمامة بن اثال لم يوطء بسارية من سواري المسجد (باب في الملازمة)

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الله بن هرم عن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن كعب بن مالك رضي الله عنه انه كان له على عبد الله بن ابي حذردا اسلامي دين فلقبه فلزمه فتسكما حتى ارتفعت اصواتهما فمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا كعب واشار يسده كانه يقول النصف فاخذ نصف ما عليه وثلث نصفه (باب التقاضي) حدثنا اسحق حدثنا وابي جهم بن حازم اخبرنا شعبة عن الاعمش عن ابي الصديق عن مسروق عن

سعد في الطبقات وابو نعيم في الحلية من طريق جلد بن زيد عن الزبير بن الخزيم ~~عن~~ سعد المجهمة والراء المشددة بعدها تحتانية ساكنة ثم شتاء عن عكرمة قال كان ابن عباس يجعل في رجله الكبيل فذكره والكبيل بفتح الكاف وسكون الواوحدة بعد حالام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة غمامة بن اثال بمكة هو والشاهد منه قوله فوطءه بسارية من سواري المسجد وسمايى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله باب الوطء والحبس في الحرم) كانه اشار بذلك الى رد ما ذكره من طاموس فعدسان ابي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه انه كان يذكره المسجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة فاراد البخاري معارضة قول طاموس بالمرحوم وابن الزبير وصفه وانافع وهم من الصحابة وقوى ذلك بقصة غمامة وقد ربط في مسجد المدينة وهي ايضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه (قوله واشترى نافع بن عبد الحارث دار المسجن بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن ابي شيبة والباقي من طريق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به وليس لنا عن عبد الحارث ولا صفوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع واستشكل ما وقع فيه من التردد في هذا البيع حيث قال ان رضى عمر فاليبيع بيعه وان لم ير مرض فاصفوان أرهما ثمة ووجهه ابن المنبر بان الهمة ردة في غن المبيع على المشتري وان ذكره ان يشتري لغيره لانه لما بخر العقد اه وكأنه رقب مع ظاهر اللفظ المعطى ولم يرساقه تاما فظن ان الاربعاء نهى الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف وكان نافع عاملا للمعركة فذلك اشترط الخياط ليعمر بعد ان أوفى العقد له كما صرح بذلك كانه من ذكرت أهم وصلوه وأما كون نافع شرط لصفوان أرهما ثمة ان لم ير مرض عمر فبعضه أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بذلك الدار الى ان يعود الجواب من عمرو بن شبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى ابي غسان المكناني عن هشام بن سليمان عن ابن جريح ان نافع بن عبد الحارث الخزازي كان عاملا لعمر على مكة فاشترى دار المسجن من صفوان فذكره لكونه قال بدل الاربعاء ثمة خمسة ازارق اخره وهو الذي يقال له حصن عارم بمكة (قوله وعين ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه وابو الفرج الاصمغاني في الاغانى وغيرهما من طرق منها ما رواه الفاكهى من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال اخذني ابن الزبير غنسي في دار الندوة في سجن عارم فانقلت منه فلم ازل اتخطى الجبال حتى سقطت على ابي يحيى وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير

تخبر من لا قيت انك عابد بل العابد المظلم في سجن عارم

وذكر كراهة كهي انه قيل له سجن عارم لان عارما كان موليا لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبنى له ذراعا في ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فلما نسمي ذلك المسكن سجن عارم قال الفاكهى وكان السجن في دردار الندوة وذكروا عن شبة ان سبب غضب مصعب على عارم ان عارما كان منقطعاً الى عمرو بن سعيد بن العاص ولما جهز عمرو البعث باهر زيد من معاوية الى ابن الزبير بمكة بحبه عمرو بن الزبير وكان يعادى أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الجيش فطهر به مصعب ففعل به ما فعل ثم ذكره المصنف طرعا من حديث أبي هريرة في قصة غمامة وقد سبق في الباب الذي قبله (قوله باب في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه كان له على عبد الله بن ابي حذردين وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وقوله فيه حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة وصله الاسماعيلي من طريق شعيب بن الليث عن ابيه ووقع في رواية الاصمغلي وكرهه قبل هذه الترجمة بسمة وتسقط الباقي (قوله باب التقاضي) أي المطالبة ذكر فيه

خبايا قال كنت قينا في الجاهلية وكان لي على العاص بن ابي ذراعهم فانيته انتقاضه فقال لا اقتصد حتى تكفوني عنه فقلت لا والله لا اكره بعدي صلى الله عليه وسلم حتى يميت الله ثم بعثت قال فدعني حتى اموت ثم بعثت فاني ما لا والله انتم اوصيتموني ان اقرأت الذي

تكفر بآياتنا وقال لاوتين
نملا ولدا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب في اللقطة)

(باب) إذا أخبر رب اللقطة
بالمعلامة فقل له حدثنا

أدوم حدثنا شعبه وحدثني
محمد بن بشار حدثنا

عند سعد بن شعبة عن
سلمة سمعت سويد بن

عقبة قال لقيت أبي بن
كعب رضي الله عنه فقال

أصبت مرة فيه أمانة دينار
فأبى النبي صلى الله عليه

وسلم فقال هرة أحولا
فبرئت فلم أجدهم يعرفها

ثم أتيتهم فقال عرفوها
حولا فعرفتهم فلم أجدهم

أتيتهم ثلاثا فقال أحفظ
وعاءها وعدوها وركابها

فإن جاء صاحبها والا
فاستمتع بها فاستمتع

حديث خباب بن الارت في مطالبة العامي بن وائل وسيأتي شرحه في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى
(خاتمة) اشتمل كتاب الاستقراض وما معه من الجبر والتقليد وما اتصل به من الأشخاص والملازمة
على خمسة عشر حديثا المعلق منها ستة المكر ومنها خمسة وفيه ماضى ثمانية وثلاثون حديثا والبقية خلاصة
وفقه مسلم على جمعه بأسوي حديث أبي هريرة من أخذ أموال الناس يريد اتلافها وحديث ما أحب
أن لي أحدا ذهبا وحديث الواحد وحديث ابن مسعود في الاختلاف في القراءة وفيه من الآثار عن
الصحابه ومن بعدهم اثنا عشر أثرا والله أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة) كذا المسمى
والنسخة واقصر الباقون على البسملة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف
على المشهور وعند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزنجشيري في الفائق اللقطة بفتح
القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنما بالكسرة قال وأما بالفتح فهو اللادقة وقال الأزهري
هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحدوث الفتح
وقال ابن بري التعريف للفقهاء نادر فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيه الغتان أيضا لقطة
بضم اللام ولقطة بضمها وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال

لقطة ولقطة واقطة • ولقطة ما لا قط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه لعمري الغنة وذلك لعمري فيها الاختصت وهو أن كل من
برأها عييل لأخذها فسميت بأسم الفاعل لذلك (قوله باب) إذا أخبر رب اللقطة بالمعلامة فقل له
أورد فيه حديث أبي بن كعب أصبت مرة فيه أمانة دينار كذا المسمى ولكن الجشع بي وجلت والباقي
أخذت ولم يقع في سباقه ما ترجم به سحا وكأنه أشار إلى وقع في بعض طرقه كسيأتي ذكره (قوله حدثنا
أدوم حدثنا شعبه وحدثني محمد بن بشار حدثنا عند سعد بن شعبة) هكذا ساقه غالبا ونالوا السباني
للاستناد التنازل وقد أخرجه البيهقي من طريق أدوم طولا (قوله فإن جاء صاحبها والا فاستمتع بها) في
رواية جادين سلمة وسفيان الثوري وسويد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي
من طريق الثوري وأحمد وأبو داود ومن طريق جنادهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فإن جاء
أدوم خبرك بعددها وعائها وكانها فاعطها إياه لفظ مسلم وأما قول أبي دارود إن هذه الزيادة زادها
جادين سلمة وهي غير محفوفة فمسلم ما من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة وقد عرفت من
وافي جناد أهلها وليست شاذة وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي إن وقع في
نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يجبر على ذلك إلا بينة لأنه قد يصيب الصدقة وقال الخطابي إن سمعت
هذه اللفظة لم يجر بحثها لأنها وهي فائدة قوله أعراف عقاسها الخ والاحتياط مع من لم ير الزيادة إلا بينة
قالو يتأول قوله أعراف عقاسها على أنه أمره بذلك لئلا يحتفظ بماله وأن يكون الدعوى فيها معلومة
وذكر غيره من فوائد ذلك أيضا إن يعرف صدق المدي من كذبه وإن فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره
لأن العادة حرت بالقائه إذا أخذت الثقة وأنه أذنبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال
من باب الأولى (قلت) قد سمعت هذه الزيادة فتعين المصير إليها وسيأتي أيضا في حديث يزيد بن خالد
في آخر أبواب اللقطة وما احتل به بعضهم من أنه إذا وصفتها فاصاب دفعها إليه فجاء شخص آخر فوصفها
فاصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة فإنه بصير الحكم حينئذ كالأدوية ما إليه بالبينه فجاء آخر فقام بينه
أخرى إيمانه وفي ذلك تفاصيل للمالك وغيره وقال بعض متأخري الشافعية يمكن أن يحمل وجوب
الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق بحق ثان بخلاف
ما بعد التملك فإنه حينئذ يحتاج المدي إلى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدي ثم قال
أما إذا سمعت الزيادة فتضمن صورة الملتقط من عموم البينة على المدي والله أعلم وقوله أحفظ وعاءها

وعدد هاور كاهه الوعاء المدوب كسر الواء وقد تضم وقرأهم الحسن في قوله قبل وعاء أخبسه وقرأ سعيد
ابن جبيرة عاء بقلب الواو المنكسورة حمزة والواء ما يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد أو خنز أو خبث
أو غير ذلك والواء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشده الصرة وغيرهما وزاد في حديث زيد بن خالد
الغضاض وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده (قوله فلقينه بعد عكة نقال
القال شعبة والذي قال لأدري هو شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم من رواه به زين أسد عن شعبة
أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث قال شعبة فسمعت بعد عشر سنين يقول عرفها عاموا أحدا
وقد بينه أوداد الطيالسي في مسنده أيضا فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقبت سلمة بذلك فقال
لأدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا أو غراب ابن بطال فقال الذي شذبه هو أي بن كعب والقال هو
سويد بن غفلة انتهى ولم يصب في ذلك وإن تيمم جماعة منهم المنذري بل الشذبه من أحد وأنه وهو
سلمة لما استنبه فيه شعبة وقد رواه غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شذجاعة وفيه هذه الزيادة
وأخبرها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحادين سلمة كاهم عن سلمة وقال قالوا
في حديثهم جميعا ثلاثة أحوال الإجماع سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجع بعضهم بين حديث أبي
هذا وحديث زيد بن خالد الآخر في الباب الذي يليه فإنه يختلف عليه في الإقصار على سنة واحدة
فقال يجعل حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في القطة والمبالغة في التعطف عنها
وحديث زيد على ما لا بد منه أو احتياج الأعرابي واستثناء أبي قال المنذري يقل أحد من أمة
الفقهاء أن القطة تعرف ثلاثة أعوام الأشياء جاء عن عمر انتهى وقد حكاه الماوردي عن شاذان
الفقهاء وحكي ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال يعرفها ثلاثة أحوال عاموا أحدا ثلاثة أشهر وجزء ابن
حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط قال والذي يظهر أن سلمة أخطأ في عام ثبت واستذكر
واستمر على عام واحد ولا يؤخذ بالإجماع بشذبه راويه وقال ابن الجوزي يتحمل أن يكون صلى الله
عليه وسلم عرف أن تعرفها لم يقع على الوجه الذي يفتى فامرأ بابا بادة التعريف كقول المصنف صلته
ارجع فصل فالتزم فصل انتهى ولا يخفى بعده على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصغابة وفضلائهم
وقد سكنى صاحب الهداية من الحنفية رواه عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمر الملقط فعليه
أن يعرفها إلى أن يغاب على ظنه أن صاحبها لا يطالبها بعد ذلك والله أعلم وسبأ بقية الكلام على
حديث أبي بن كعب في أو آخر أبواب القطة فربما شاء الله تعالى (قوله باب ضالة الأبل) أي هل
تلقط أم لا والاضال الضائع والاضال الحيوان كالقطة في غيره والجهو على القول بظاهر الحديث
في أنها لا تلقط وقال الحنفية الأولى أن تلقط وجل بعضهم النهي على من التقطها لتسلطها لا ليعفظها
فيوزله وهو قول الشافعية وكذا إذا وجدت بقرية فيبوزر لتسلط على الأصح عندهم والخلاف عند
المالكية أيضا قال العلماء حكمه النهي عن التقاط الأبل إن بقاء حاجت ضلت أقرب إلى وجودان
ماليهما لهما من طلبه لخاف رجال الناس وقالوا في معنى الأبل كل ما منع بقوته عن مغارة السباع (قوله
حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن
المعروف بالزأري يسكون الهمزة وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره أن ربيعة حدثهم أخرجه مسلم
(قوله مولوي المنبث) بضم الميم وسكون النون وفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثله وليس له في
الضاري سوى هذا الحديث وقد ذكره في العلم والشرع وثنائي مواضع يأتي في الطلاق والادب (قوله
جاء أعرابي) في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم ابن بشكوان وعزاه لإبي داود وتبعه بعض
المأثرين أن السائل المنذ كور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك وفيه

فلقينه بعد عكة نقال
لأدري ثلاثة أحوال
أو حولا واحدا (باب
ضالة الأبل) حديثي
عمر بن عباس حدثنا
عبد الرحمن حدثنا سفيان
عن ربيعة حدثني يزيد
مولي المنبث عن زيد
ابن خالد الجهني رضي الله
عنه قال جاء أعرابي إلى
النهى صلى الله عليه وسلم

بعد أيضا لانه لا يوصف بأنه اعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه ومستمع من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاستناد فقال فيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأن رجلا سأل على الشئ وأيضا فان في رواية ابن وهب الخ كورة عن زيد بن خالد أي رجل وأما هـ فدل هذا على انه غيره والله نسب السؤال الى نفسه لكونه كان مع السائل ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الجديدي والبخاري وابن السكن والباوردي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجعفي عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوتى وعاء فاخذ كرا الحديث وقد ذكر أبو داود طرفا منه تعليقا ولم يسنه غيره وكذلك البخاري في تاريخه وهو أولى بما يفسر به هذا المبهم لكونه من ربط زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخشسي قال قلت يا رسول الله الورق يوجب جده عند القرية قال عرفها حولا الحديث وفيه سؤال عن الشاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه أصه النسائي وروى الاسماعيلي في الصحابة من طريق مالك بن عبيد عن أبيه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال إن وجدت من يعرفها فادفعها اليه الحديث واحداه جدا وروى الطبراني من حديث الجارود العبدى قال قلت يا رسول الله اللقطة تجدها قال أنشدوا ولا تسكنم ولا تغيب الحديث (قوله فسأله عما يلتقطه) في أكثر الروايات أنه سأل عن اللقطة زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعت الذهب والفضة وهو كالشال والافلاقرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلا وغير ذلك مما يستمع به غير الحيوان في سميتها لقطة وفي إعطائه الحكم المذكور ووقع لابي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه بلطف وسئل عن اللقطة (قوله عرفها سنة ثم اعرف عفاها هو وكاهها) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم اعرف وكاهها أو قال عفاها ولمسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد اعرف عفاها هو وعاء ما وعددها زاد فيه العدد كما في حديث أبي بن كعب ووقع في رواية مالك كما سياتي بعد باب اعرف عفاها هو وكاهها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر نعم وافي الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت بلطف عرفها حولا فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا اعرف وكاهها وعفاها ثم اقبضها في مالك الحديث وهو يقتضي ان التعريف يقع بعدمعرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضي ان التعريف يسق المعرفة وقال الثوري يجمع بينهما بأن يكون ما مور بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كاتقدم ثم بعد معرفة هاسنة اذا أراد ان يسجلها فيعرفها مرة أخرى تعرفا وافدا محققا يعلم قدرها وصفتها فيرد هالي صاحبها (قلت) ويحتمل أن تكون ثم في الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي ترتيبا ولا تقتضي تخالفا يحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج واحدا والقصة واحدة واختابحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيعمل على تعدد القصص وليس الغرض الا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما سبق واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ويستحب بعده والعقاص بكسر المهملة وتخفيف القامع بعد الالف المهملة الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل له العقاص أخذ من العنق وهو الشيء لان الوعاء يثنى على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الراعي عن سلمة في حديث أبي هريرة بدل عفاها والعقاص أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة وما الذي يدخل في القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة (قلت) فثبت ذكر العقاص مع الوعاء فالمراد الثاني حيث لم يذكر العقاص مع الوعاء فالمراد به الاول والغرض معرفة الآلات التي

فألهما باللقطة فقال
عرفها سنة ثم اعرف
عفاها هو وكاهها

تخفظ النفقة و يلتحق بمالك و يحفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فهنا بقال والوزن فهنا بوزن
والذرع فهنا بزرع وقال جماعة من الشافعية يستحب تقيد ما بالكتابة بخوف النسيان واختلافها فيما
اذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف الصفة قال ابن القمام لا بد
من ذكر جميعها وكذا قال أبو بصير لكن قال لا يستلزم معرفة العدد وقول ابن القمام أقوى لثبوت ذكر
العدد في الرواية الأخرى وبإدخالها بحجة وقوله عرفها بالشديد وكسر الراء أي إذا عرفها الناس
قال العلماء يحتمل ذلك المأخذ كإبواب المساجد والاسواق وتحوذ ذلك بقوله من ضاعته نفقة أو تحو ذلك
من العبارات ولا بد كرسيا من الصفات وقوله سنة أي متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كان
يعرفها في كل سنة شهر أو نصفه فهاسته في اثني عشر سنة وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين
ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ولا يستلزم أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله يعرفها في مكان
سقوطها وفي غيره (قوله فان جاء أحد يخبرك بها) جواب الشرط محذوف تقديره فادها إليه وفي رواية
محمد بن يوسف عن سفیان كاسيأتى في آخر أبواب اللطفة فان جاء أحد يخبرك بعقاصها و كانها وقد تقدم
البحث فيه (قوله والا فاستفقهها) سبأ في البحث فيه بعد أبواب واستدل به على أن الملتقط ينصرف
فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبي حنيفة أن كان غنيا تصدق بها وإن جاء صاحبها تخبر بين امضاء
الصدقة أو تفرغه قال صاحب الهداية إلا أن كان بأذن الامام فيجوز للفتى في دفعه أي بن كعب وهذا
قال عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله قال يا رسول الله فضالة الغنم
أو ما حكمها اخذت ذلك لعلمي قال العلماء فضالة لا تقع الا على الحيوان وما سواه يقال له لقطه
و يقال للضرال أيضا الحرفي والحرفي بالماء والفاء والحوامل (قوله لك أولأخيت أولأخيت) فيه إشارة إلى
جواز أخذها كما به قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت
أخذت أو المراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملته قط آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من
السباع وفيه حديث له على أخذها لانه إذا علم انه إن لم يأخذها بقيت الذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها
ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة كاسيأتى بعد أبواب فقال أخذها فاقها هي لك إلى آخره وهو
صريح في الأمر بالأخذ فبقية دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله يترك التقاط الشاة وتغلبه
مالك أن عليه كمالها لاخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها واحتج له بالنسبة بين الذئب والملقط والذئب
لا غرامة عليه فكذلك الملتقط واجب أن اللام ليست للتبذيل لأن الذئب لا يملك وأعماله كمالها الملتقط
على شرط ضمنها وقد أجروا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكل الملتقط لاخذها فدل على انها باقية
على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك أولأخيت أولأخيت وبين قوله في اللقطه شأنها بها أخذها
بل هو أشبه بالتملك لانها لم تترك معه ذئبا ولا غيره ومع ذلك فقالوا في النفقة يفرمها إذا تصرف فيها
ثم جاء صاحبها وقال الجهور يجب تعسر فيها فاذا انقضت مدة التعسر بها كأنها انشأ وغرم صاحبها
إلا ان الشافعي قال لا يجب تعسر فيها اذا وجدت في القسلة وأما في القرية فيجب في الأصح قال النووي
احتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى فان جاء صاحبها فاعطها اياه وأجوا عن رواية
مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نقاه فثبت حكمها بدليل آخر انتهى وهو وجه من الرواية الأولى من
روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملتقط ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في
حديث زيد بن خالد نعم عند أبي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني من حديث عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده في ضالة إناشة فاجعها حتى يأتيها بماغها (قوله فتعمر وجه النبي صلى الله عليه
وسلم) هو بالعين المهملة الثقيلة أي تغير وأصله في الشجر إذا قل مأؤه نضار قليل النضرة عديم الأشراق
في يقال للوادي المجدب أمعرو لو روى غفر بالغين المعجزة لكان له وجه أي صار بلون المفرة وهو جرة

فان جاء أحد يخبرك بها
والا فاستفقهها قال
يا رسول الله فضالة الغنم
قال لك أولأخيت أولأخيت
قال ضالة الغنم فتعمر وجه
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال

لما طالب فاستنفقها واستدل به على ان اللاقط علكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص
 الشافعي فان قوله شأنه بانقضاء مدة التعريف واختياره وقوله فاستنفقها الاخر فيه للاباحة والمشهور عند
 الشافعية اشتراط التلقظ بالتسليم وقيل نكفى النية وهو الارجح دليل وقيل تدخل في ملكه بمجرد
 الالتقاط وقدره الحديث سعيد بن منصور عن الدراوردي عن ربيعة بلقظ والافتسحع هما انصاع
 عاك (قوله شأنه بها) الشأن الحلال أي تصرف فيها وهو بالنصب أي الزم شأنه بها ويجوز الرفع
 الابتداء ونحوهما أي شأنه متعلق بها واختلاف العلماء فيه اذا تصرف في اللقظة بعد تعريفها حسنته ثم
 جاء صاحبها هل يضمها له أم لا فالجمهور على وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت
 استهلكته وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي ووافقه صاحب البخاري ودأود بن علي امام
 الظاهريه لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمه ومن جهة الجمهور في الرواية المأخوذة وان كان
 ربيعة عندك وقوله ايضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد اعرف عقاسها وركاها ثم
 كاهها فان جاء صاحبها فادها اليه فان ظاهر قوله فان جاء صاحبها الى آخره به دقوله كاهها بقضي وجوب
 ردها بعد كاهها فيعمل على رد البديل ويحتمل ان يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات
 والتعدي فاعرف عقاسها وركاها ثم كاهها ان لم يحن صاحبها فان جاء صاحبها فادها اليه واصرح من
 ذلك رواية أي داود من هذا الوجه بلقظ فان جاء باعيا فادها اليه والا فاعرف عقاسها وركاها ثم كاهها
 فان جاء باعيا فادها اليه فادها اليه قبل الاذن في كاهها بعده وهي أقوى جهة للجمهور وروى
 أبو داود ايضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنيع عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث فان جاء
 صاحبها فادعتها اليه والاعرفت وكاهها وعقاسها ثم اقضهاني مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه وانما اقرر
 هذا أمكن حمل قول المصنف في الترجه فهو لمن وجدها أي في اباحة التصرف فيها عندئذ وأما امر
 ضامها بعد ذلك فهو ما كتبه عنه قال النووي ان جاء صاحبها قبل ان يتملكها الملقظ أخذها
 بوائدها المتصلة والمتصله أو ما بعد التملك فان لم يحن صاحبها فمضى لمن وجدها ولا مطالبة عليه في
 الآخر وان جاء صاحبها فان كانت موجودة بعينها استعصها بوائدها المتصلة ومهما تلف منها الزم
 الملقظ غرامته للمالك وهو قول الجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار البخاري والله
 اعلم وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد اربعة ابواب ان شاء الله تعالى (قوله باب اذا وجد
 خشية في البر أو سوطا أو نحوه) أي ماذا يصنع به هل يأخذه أو يتركه وإذا أخذه هل يملكه أو يكون
 سبيلا سبيل اللقظة ٣ وقد اختلف العلماء في ذلك (قوله وقال الليث الى آخره) تقدم الكلام عليه
 مستوفى في الكفاة والواو رده هنا مختصرا وسبق وجه استنباط الترجه منه وانما من جهة ان شرع من
 قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا لمخالفة ولا سيما اذا ساقه الشارع مسايق البناء على فاعله فمضى
 التقدير ثم المرام من جواز اخذ الخشبة من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره واما السوط
 وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك واجيب بانه استنبطه بطريق اللحن ولعله
 اشار بالسوط الى اثره باق بعد ابواب في حديث ابن كعب او اشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر
 قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل واشباهه بلقظه الرجل يتنقع به
 وفي اسناده ضعف واختلف في رفعه ووقفه والاصح عند الشافعية انه لا فرق في اللقظة بين القليل والكثير
 في التعريف وغيره وفي وجه لا يجب التعريف اصلا وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة ايام وقيل زمانا ظن
 ان فاقده أعرض عنه وهذا كله في قليله قيمة أما ما لا قيمة له كالخشب الواحد فله الاستدابة على
 الاصح وفي الباب الذي يليه في حديث الثمرة جهة لذلك وعند الخشبة ان كل من يعلم ان صاحبها
 لا يطلبه كالتوافر أخذوا ولا تنقاع به من غير تعريف الا انه يبقى على ملك صاحبها وعند المالكية

شأنه بما قال فضالة الغفر
 قال هي لك أو لا خيسن
 أو لذيئب قال فصالة الابل
 قال مالك وطعامها سقاؤها
 وحذاؤها زوالها وما على
 الشجر حتى يلقاها ربا
 (باب اذا وجد خشية في
 البر أو سوطا أو نحوه) *
 وقال الليث حديث جعفر
 ابن ربيعة عن عبد الرحمن
 ابن هرم عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أنه ذكر رجلا من بني
 اسرائيل وسأله عن حديث
 يفرج بنظره هل يركبها
 فسدحها بجله فإذا هو
 بالخشبة فأخذها لاهله
 حطباً فلما نشرها وجد
 المال والأصيفة
 ٣ قوله وقد استنبط
 العلماء الخ في نسخة وقد
 اختلف الكلام في ذلك
 من ثبوت بعض المحدثين
 في بعض الروايات اهـ
 مصنفه

بالفاء والفتحة والثاني هو الصواب وقد تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم **(قوله ولا يحمل ساقطها إلا المنشد)**
 أي معرف وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنتدتها إذا عرفتها وأصل
 الانشاد والتشديد رفع الصوت والمعنى لا تحمل لقطتها إلا من يريد أن يعرفها فقط وأما من أراد أن يعرفها
 ثم يملكها فلا وقد تقدم الكلام على ما عاهد هذه الجله في الحج الآية ومن قتل له قاتل فاحمل عنه على
 كتاب الديان والآية أكتبوا لآي شاة تقدمم الكلام عليه في العلم والقائل قلت للأوزاعي هو الوليد
 ابن مسلم الرازي واستدل بحديث ابن عباس وأبي هريرة لمذ كورين في هذا الباب على أن لقطه مكة
 لا نقطة للتميز بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اختصت بذلك عندهم لا مكان أيضا لما
 ربه إلا أن كان له كمنى فظاهر وإن كانت لا في فليأخذوا في غالب ما ورد إليها فإذا عرفها وأبداها
 في علم سهل التوصل إلى معرفة صاحبها فإنه إن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي
 خير هامن البلاد وانما يخص مكة بالمباغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج
 الملتقط بها إلى المباغة في التعريف واحتج ابن المنبر بلده به بظاها الاستثناء لأنه في الحل واستثنى
 المنشد فدل على أن الحل ثابت للأشد لأن الاستثناء من التثنية إثبات قال وبلزم على هذا أن مكة وغيرها
 سواء والقياس يقتضي تخصيصها بالجواب إن القصص إذا وافق القالب لم يكن له مفهوم والقالب
 إن لقطه مكة يبيح من لقطه هامن صاحبها وصاحبها من وجد أنها التفرق الخلق إلى الاتفاق البعيدة فربما
 داخل الملتقط الطمع في غلبه هامن أول وهلة فلا يعرفه انتهى الشارع من ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من
 عرفها وفارق في ذلك نقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تعرفهم فاعمالا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف
 نقطة مكة فيسرع تعرف فيها لا مكان عود أهل أفي صاحب اللقطه إلى مكة فيفصل التوصل إلى معرفة
 صاحبها وقال اسحق بن راهب قوله بالمنشد أي لمن سمع ناشد يقول من رأى كذا فحينئذ يجوز لأحد
 اللقطه أن يعرفه البرهه على صاحبها وأضيق من قول الجمهور لأنه قد يجهل بحالة التعريف دون حالة وقيل
 المراد بالمنشد الطالب سكا أبو عبيد وتقيب ما لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشدا **(قلت)** ويكنى في
 وذلك قوله في حديث ابن عباس لا يلتقط لقطتها إلا المعروف والحديث يفسر بعضه بعضا وكان هذا هو
 النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس وأما اللغة فقد أثبت الحري جواز تسمية الطالب
 منشدا وسكا عياض أيضا واستدل به على أن لقطه عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لا خصوص
 مكة بذلك وحكي الماوردي في الحاوي وجه في عرفة أنها تلتحق بحكم مكة لأنها تجمع الحاج ككة
 ولم يرجع شيئا وليس الوجه المذكور في الروضة ولا أصلها واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد
 الحرام بخلاف غيره من المساجد وهو أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم **(قوله باب لا تلتقط**
ماشية أحد غيرك) هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من خصه أو قيده
(قوله عن نافع) في موطن محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع وفي رواية أبي قطن في الموطأ لا تلتقط في
 قلت مالكا أحد ثنائ نافع **(قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية يزيد بن الهاد عن مالك عند**
الدارقطني) أيضا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **(قوله لا يحمل)** كذا في البخاري وأكثر
 الموطأ تبصير الامام وفي رواية ابن الهاد المذكورة لا يحملن بكسر هاء زيادة المشاة قبلها **(قوله ماشية**
أمرئ) في رواية ابن الهاد وجامعة من رواية الموطأ ماشية رجس وهو كالتال والافلا اختصاص ذلك
 بالرجال وذكره بعض شراح الموطأ بلطف ماشية أخيه وقال هو القالب إذا لفرق في هذا الحكم بين المسلم
 والذمي وتعقب بأنه لا وجود لذلك في الموطأ وبأثبت الفرق عند كثير من أهل العلم كاسياني في فوائد هذا
 الحديث وقدره أحد من طريق عبيد الله بن عمر بن نافع بلطف نهي أن يحملن موأني الناس إلا
 بينهم والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية **(قوله مشر به)** بضم

ولا يحمل ساقطها إلا المنشد
 ومن قسله قيل فهو
 بخير النظر من أمان
 يفسد وأما أن يفسد
 وقال العباس إلا الأذن
 فأنصح به لقبورنا
 ويؤثرنا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا
 الأذن فقام أبو شاة
 وجلس من أهل اليمن
 فقال أكتبوا لي يا رسول
 الله فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أكتبوا
 لا في شاة قلت للأوزاعي
 ما قوله أكتبوا لي يا رسول
 الله قال هذه الخطبة التي
 بها من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم **(باب**
لا تلتقط ماشية أحد
غيرك) حدثنا عبيد
 الله بن يوسف أخبرنا مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يحملن أحد
 ماشية أمرئ بغير إذنه
 أحب أحدكم أن توفي
 مشر به فكبكم

أراه وقد قطع أي عرقه والمشرب مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر ماء الشرب (قوله خزائنه) الخزائنة المساكن والوعاء الذي يخزن فيه ما راح حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد في كسر باها (قوله فينقل) بالنون والقاف وضم أوله يقتعل من النقل أي تحول من مكان إلى آخر كذا في أكثر المواضع عن مالك ورواه بعضهم كحكاة ابن عبد البر وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ فينقل بثلاثة بدل القاف والنون التثنية واحدة بسرعة وقيل الاستخراج وهو أخص من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما نافع ورواه عن أبيه عن نافع بن أنفان وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثلاثة (قوله تخزن) بالخاء المعجمة الباء كنة والزاي المضجومة بعدها نون وفي رواية الكشميني بخور يضر أوله وإسما الحاء وكسر الراء بعدها زاي (قوله ضرور) الضرع للهاثم كالثدي الجرأة (قوله أطعمائهم) هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد به هنا الذين قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم المسلم شيئا إلا بأذنه وإنما يخص الذين بالذ كونهما سهل الناس فيه فنهى على ما هو أولى منه وبهذا أخذ الجمهور ولكن سواء كان بأذن خاص أو أذن عام واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وأن لم يقع منه أذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والجهة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن بن سبرة عن فروان أن أحدكم على ماشية فإن لم يكن صاحبها فليصوت ثلاثا فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له والأقليل جلب وليس شرب ولا يحمل أسناده صحيح إلى الحسن بن سعيد عن فروان أن أئيب بن رباح فناداه ثلاثا فإن أجابك والأقرب من غير أن نفسه وإذا أئيب بن حاطب بنان فذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو أولى بأن يعمل به وإن عارضه للقواعد القطعية في تحريم حمل المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع منها حمل الأذن على ما إذا علم بطيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن بابن السبيل دون غيره أو بالمضطر أو بحال الجماعة مطلقا وهي متقاربة وحكي ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الأذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أخرج من المار لحديث أبي هريرة ينهض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فإذا بنا بالامصرورة فثبنا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذه الأبل لاهل بيت من المسلمين فلو نتمسكهم ليسركم لو رجعت إلى من أودكم فوجدتم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له وفي حديث أحمد فابندوها انقوم لصلوها قالوا فاقبصل حديث الأذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ما إذا كان مستغنيا ومنهم من حمل الأذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهي على ما إذا كانت مصرورة لهذا الحديث لكن وقع عند أحمد في آخره فإن كنتم لابد فاعلمين فامضوا ولا تجمهوا فدل على عموم الأذن في المصرورة وغيره لكن بشيء عدم الحمل ولا بد منه واختار ابن العربي في الحمل على العادة قال وكانت عادة أهل النخار والشام وغيرهم المساجدة في ذلك يختلف بلدنا قال ورأى بعضهم أنهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جازلما لا الأخذ منه وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المحتاج وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في القسرو وأخروا إلى قصر الأذن على ما كان لاهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين واستوفى عاشره الفقه على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر وكرابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال لا يأخذ منه شيئا إلا بأذنه قبل له بالضيفة التي جعلت عليهم قال كانوا

خزائنه فينقل طعامه
فإنما يخزن لهم ضرور
مواشيهم أطعمائهم فلا
يصلح أحد ماشية أحد
الإبانه

يومئذ يخفف عنهم سببها وأما الآن فلا وجع بعضهم إلى نسخ الأذن وجعلوا على أنه كان قبل الجواب
 أن كذا قالوا وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين
 كانت الضيافة واجبة ثم نسخ فنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وسأني الكلام على حكم
 الضيافة في الظاهر بيان شاء الله تعالى وقال النووي في شرح المهذب اختلاف العلماء فيمن م
 يستأن أو زرع أو ماشية قال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذوا بغرم
 عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يؤمنه شيء وقال أحمد إذا لم يكن على البستان حائط جازاه
 الأكل من الفاكهة الطيبة في أصح الروايتين ولو لم يجمع ذلك وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه
 في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا إذا
 أحدكم بحائط فليأكل مما لا يتخذ خبيثه أخرجه الترمذي واستغفره قال البيهقي لم يصح وجاء من
 أوجه أخر غير قوية (قلت) والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير
 من الأحكام بما هو دونها وقد يثبت ذلك في كتاب المنفعة فيما علق الشافعي القول به على الصحة وفي
 الحديث ضرب الأمثال للثغر ببلال فهم وغنيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه واستعمال القياس في
 النظائر وفيه ذكر الحكم بعلمته وإعادته بعد ذكر العلة تأكيذا وتقريرا وإن القياس لا يشترط في
 صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا
 تيسر كافي أصل الصفة لأن الضرر لا يساوي الخزانة في الحرز كأن المصرا لا يساوي القتل فيه ومع ذلك
 فقد ألقى الشارع الضرر المصرو وفي الحكم بالخزانة المقتضية في تحريم تناول كل مناهجها من صاحبها
 أشار إلى ذلك ابن المنير وفيه إباحة خزن الطعام واحتكاكه في وقت الحاجة إليه خلافا لغيره المتزهدة
 المباهين من الأعداء مطلقا قاله القرطبي وفيه أن اللبن يسمى طعاما فيجوز به من حلف لا يتناول طعاما
 إلا أن يكون له نية في إخراج اللبن قاله النووي قال وفيه أن يسع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل
 وبقال الشافعي والجمهور وأجازوه الأرواح وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه فإنه يقط
 من الثمن قاله الخطابي وهو يؤيد خبر المصرا وتثبت حكمه في تقويم اللبن وفيه أن من حلب من ضرع
 ناقة أو غيرها ماصرة محرزة بغير ضرر ولا تأويل ما يبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع
 أن لا يأذن له صاحبها تهيئنا أو إيجالا لأن الحديث قد أفصح بأن ضرر ع الانعام خزان الطعام وحكي
 القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بضرر الضرر على وهو الذي يقتضيه
 ظاهر الحديث (قوله باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لاتها ودية عنده) أو رديته
 حديث زيد بن خالد عن طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة وليس فيه ذكر الودية فبكانه أشار إلى
 رجحان رفع رواية تسليم ابن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطال اشتراب
 البخاري بالشاة المذكورة فترجعه بالمعنى وقال ابن المنير أسقطها لفظا وضمانا لأن قوله فإن جاء
 صاحبها فإداها إليه يدل على بقاء ملك صاحبها خلافا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان (قوله ولو لم تكن
 ودية عندك) قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاذ وهو ظاهر السابق فتجوز
 بذكر الودية عن وجوب رد بدل لأن حقيقة الودية أنه تبقى عينها والحامس وجوب رد ما يجد المرء
 غيره ولا يأخذون في استنفاذه لا تبقى عينه ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولو لم تكن بمعنى رأى أمأى
 تستنفقها وتقرم بدلها وأما أن تتركها عندك على سبيل الودية حتى يبيح صاحبها فتحبها فهو مستفاد
 من نسجها ودية أنه لو تلفت لم يكن عليه ضمانا وهو اختيار البخاري تبع الجماعة من السلف وقال
 ابن المنير يستدل به لاحد الأقوال عند العلماء إذا أنلفها الملقط بعد التعريف واقضاء زمنه ثم
 أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية وإذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل

(باب) إذا جاء صاحب

اللقطة بعد سنة

ردها عليه لاتها ودية

عنده حدثنا قتيبة بن

سعيد حدثنا اسمعيل بن

جعفر عن ربيعة بن عبد

الرحمن عن يزيد بن

المنبث عن زيد بن خالد

الجهني رضى الله عنه أن

وجلسا لرسول الله صلى

الله عليه وسلم من اللقطة

قال جعفر فهاشمة ثم أخرج

وكاهما وعاصهما ثم استنق

بها فان جاء فإداها إليه

فقال يا رسول الله فضالة

الغنم قال خذها فاشمها

لك أولا خيث أو للذئب قال

يا رسول الله فضالة الأبل

قال فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى

أجرت وجنتها وأوحى

وجهه ثم قال مالك ولما

مها حذاوها وسقاها

حتى بلغا هارما

قوله أيضاً وهو الراجح من الأقوال وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب وقوله هنا حتى
أجرته وحنتها أو أوجرو وجهه شئ من الراوى والى جهة ما ارتفع من الخدين وفيها أو يسخ لغات بالواو
والهمزة والفتح فيه ما أو الكس (قوله) هل يأخذ القطة ولا يدها تصبغ حتى لا يأخذها من
لا يستحق (كذا) لا أكثر وسقطت لا بد حتى عند ابن شويه وأطن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى
لا يدها تصبغ ولا يدها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره القطة
ومن حجبتهم حديث الجار ودمر فوعاضلة المسلم حرف النار أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحمل
الجمهوز ذلك على من لا يعرفها وحجبتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم من رأى الضالة فتعوضها لم
يعرفها وأما أخذها من حديث الباب فن جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على أى أخذ الصرة فدل
على أنها غير شرعاً يستلزم اشتغالها على المصلحة والا كان نفعاً فى ملك الغير وتلك المصلحة تحصل
بحفظها وصانتها من الخونة ونحوها التصل الى صاحبها ومن ثم كان الارجح من مذاهب العلماء
أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فتى رجح أخذها واجب أو استحب ومتى رجح تركها
حرم أو كره والأفوه جائز (قوله) سوزيد بن غفلة) فتبع المعجمة واتفق أبو أمية الجعفي تباى كبير
مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان فى زمنه رجلاً أعطى الصدقة فى زمنه ولم يره على الصبيح
وقيل أنه صلى خلقه ولم يشتر وأما أقدم المدينية حين نقضوا أيديهم من ذنبه صلى الله عليه وسلم ثم شهد
الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين وأربعها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لا كان يقول أنا لله
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصغر منه يستعين وليس لى البخارى سوى هذا الحديث وأخرج
على فى كراخوارج (قوله) مع سلمان بن ربيعة) هو الباهلى يقال له محبة ويقال له سلمان الخليل
لخدمته ما كان أميراً على بعض المغازى فى فتوح العراق فى عهد عمر وعثمان وكان أول من ولّى قضاء
الكوفة واستشهد فى خلافة فى فتوح العراق وليس لى البخارى سوى هذا الموضوع (قوله) وزيد بن
صوحان) يضم المهملة وسكون الواو بعدها همزة أيضاً العبدى تباى كبير مخضرم أيضاً زعم ابن
لكيلى أن له محبة وروى أبو نعيم من حديث على بن مرة عن أنظراى من سبقه بعض أعضائه
الى الجنة فلم ينظر الى زيد بن صوحان وكان قدوم زيدى هدمه وشهد الفتوح وروى ابن مسعود من
أحمد بن يبريدة قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم ليلته فقال زيد بن الجار فبشئ عن ذلك فقال زيد بن
نسبه بده الى الجنة فقطعت زيد بن صوحان فى بعض الفتوح وقتل مع على يوم الجمل (قوله) فى غزاة)
زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة بن إذا كنا بالعذيب وهو المعجزة والموجدة مصغر موضع وله
من طريق يحيى القطان عن شعبه قلمار جعنا من غزائنا جعجت (قوله) مائة دينار) استعمل به لى
خليفة فى تفرقة بين قليل القطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقبيل أياماً وحداً القليل عنده مالا
يوجب القطع وهو مائة والعشرة وقد ذكرنا الخلاف فى مدة التعريف فى الباب الاول والخلاف فى القدر
المتقط لى أربعة أبواب (قوله) ثم أتيت الرابطة فقال أعرف عدتها) هى رابعة باعتبار رجحته الى النبي
صلى الله عليه وسلم وثالثة باعتبار التعريف ولها قال فى الرواية الماضية أول أبواب القطة ثلاثاً وقال
فيها فلا أدري ثلاثة أحوال أو حوالاً واحداً وقد تقدم اختلاف رواته فى ذلك بما يغنى عن عاذه
(قوله) باب من عرف القطة ولم يدها الى السلطان) فى رواية النكسمة من رفعها بالراء بدل الدال وكأنه
أشار بالترجمة الى رد قول الأرازمى فى التفرقة بين القليل والكثير فقال أن كان قد سلاعه عرفه وإن كان
مالا كثيراً رفعه الى بيت المال والجهوز على خلافه نعم فرقى بعضهم بين القطة والضوال وبعض المالكية
والشافعية بين المؤمن وغيره فقال يعرف المؤمن وأما غير المؤمن فيدفعها الى السلطان ليعطيه للمؤمن

سنة من كهل قال سمعت
سوزيد بن غفلة قال كنت
مع سلمان بن ربيعة
وزيد بن صوحان فى غزاة
فوجدت سوطاً فقال لى
ألقه قلت لا لى أنى
وجدت صاحبها ولا
أستمتع به فلما رجعنا
حجبتنا فخرجت بالدينه
فسألت ابن جبر بن كعب رضى
الله تعالى عنه فقال
وجدت صرة على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
فهما مائة دينار فأبى بها
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال عرفها حوالاً فعرفتها
حولاً ثم أبى فقال عرفها
حولاً فعرفتها حوالاً ثم
أبى فقال عرفها حوالاً
فعرفتها حوالاً ثم أبى
الرابعة فقال أعرف عدتها
ووكاهها وماها فان
جاء صاحبها إلا استمتع
بها وحدها فابعد أن قال
أخبرنى أبى عن شعبه عن
سلمة بن قال فلقبته
بعديكة فقال لا أدري
أصلته أحوال أو حوالاً
واحداً (باب) من عرف
القطة ولم يدها الى
السلطان * حدثنا محمد
ابن يوسف حدثنا سفيان
عن ربيعة بن يزيد عن
المنبخت عن زيد بن خالد
رضى الله عنه أن أمراً
سأل النبي صلى الله عليه
وسلم عن القطة قال عرفها

سنة فان جاء أحد خبرك بعضها أو كانها أو لا فاستفتى بها وسأله عن ضالة الأبل فتعوز وجهه
وقال مالك ولها معها سنة أو حوالاً إذا كان دالماً أو نال الشجر دها حتى يحيط بها من سألها عن ضالة الغنم فقال هى لك أو لا خيل أو الدواب

ليعرفها وقال بعض المالكية ان كانت اللفظة في قوم مأمونين والسلطان جائرا فلا فصل ان لا يلتصقها فان النقطه الايدقه الهوان كان عادلا فكذلك ويخبر في دفعه الهوان كانت بين قوم غير مأمونين والامام جائر يخبر المنقط وعمل بجائره ججع عنه ووان كان عادلا فكذلك ﴿قوله﴾ (باب) كذا يغبر وجهه وسقط من روابه أي ذرفه وامام من الباب أو كاف فصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الحالين فانه ساق فيه طوافان ورواية ليراعن عازب عن أبي بكر الصديق قصة الهجرة الى المدينة والخرض منه قرب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث النقطه لكن قال ابن المنير مناسبة هذا الحديث لآواب النقطه الاشارة الى أن المسيح اللين هنا في حكم الضائع اذ ليس مع الغنم في العدة وامر سوى راع واحد فانما ضل عن شربه بمسألة فلهذا كالمسوط الذي اغتفر التقاطه وعلى آحواله ان يكون كالشاة المنقطه في الضيعة وقد قال فيها هي لك ولا تخشأ ولا تلتذث اها ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك ظم نفعهم ومناسبة الترجمة بخصوصها وقوله هل في غنمنا من لبن يفتح الموحدة فلا تروى وحكي في بعض روايات بعض الامم وسكون الموحدة أي شاة ذات ابن وسكن ابن بطل عن بعض شيوخه ان ابا بكر استنجز اخذ ذلك اللبن لانه مال حرم في فكان حلالا له ونقصه المذهب بان الجهاد وحل الغنيمة اغناؤه عن هذه الهجرة بالمدينة ولو كان ابو بكر اخذ على انه مال حرم لم يستفهم الراعي هل يتحلب أم لا ولو كان ساق الغنم غنيمة وقد ل الراعي أو امره قال ولكنه كان بالعضى المتعارفين عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة وكان صاحب الغنم قد أخذ الراعي ان يسقي من حربه بوسيلة في بقية الحديث واستيفاء ثم حقه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ ساق المصنف حديث أبي بكر بطائعين عبد الله بن رجاء عن اسرائيل ونازل عن اسحق عن النضر عن اسرائيل تصريح أبي اسحق في الرواية الشاذة بان البراء اخبره وقد اورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر وعقل المزني ذكر طرقي في عهد الله بن رجاء في اللفظة ﴿ملاحظة﴾ اشتمل كتاب اللفظة من الاحاديث المرفوعة على أحد عشر من جسدنا المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها ماضى ثمانية عشر جسدنا والخاص ثلاثة وافقه مسلم على تحريمها وفيه من الاثار أثر واحد في دموى المنيب والله اعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ کتاب النظام ﴾

(في المظالم والغصب) كذا المستعمل وسط كتاب الغيرة ولأنه في كتاب الغصب باب في المظالم والمظالم جمع مظلمة مصدر ظلم وظلم وأصل أخذ بغير حق وأظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرع والمظالم الغصب أخذ بحق الغير بغير حق **(قوله)** وقول الله عز وجل ولا تتخذن الله آلاها جعل الظالمون لهن بوزن وانقياد كذا لا يذروا ساق غير الآلهة **(قوله)** فمقتضى رؤسهم رافعي رؤسهم المقنع والمقنع واحد سقط المستعمل والكشيمى بنى قوله رافعي رؤسهم وهو تفسير مجاهد آخرجه القريب من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عميرة في الحجاز واستشهد بقول الرازي

انخفض لحوراسه واقنع * كانما ابصر شيئا طمعا

وحكي عليه السلام أنه قال: أقنع إذا قنع رأسه وأقنع إذا طأ وطأ بحمائل أن يراد الوجهان أن يرفع رأسه بنظره يطأ طأه ولا يرضو قاله ابن التين وأما قوله المقتض والمصح واحد ذكر أبو عبيدة أيضاً في الجازي في تفسير سورة يس وزاد معناه أن يجذب الثمن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه وهذا إذا عاهد قول ابن التين لكنه غير ترتيب (قوله وقال بجاهد مهطعين مدعي النظر وقال غيره منه عين) ثبت هذا هنا فعلم أن ذروقه هو في ترجمة الباب الذي بعده وتفسير جاهد مدعي النظر أي أيضاً ما قبله بغيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً فكذلك قاله واستشهد عليه وهو قول قتادة والمعروف في اللغة وبجمل أن يكون

قال أخبرني البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما
حدثنا عبد الله بن رباح
حدثنا إسرائيل عن أبي
اصحق عن البراء عن أبي
بكر رضي الله عنهما قال
انطلقت فاذا بأبي عرقم
يسوق عنقه فقلت
من أنت قال رجل من
فرس فسماه عرقمه
فقلت هل في غنما من
أبن فقال نعم فقلت هل
أنت حالب قال نعم فانه ثم
فانقل شاة من عنقه ثم
أمره أن يفض ضرعها
من الغبار ثم أمره أن
يفض كبه فقال هكذا
فضب إحدى كبه
بالأخرى فحلب كبه من
أبن وقد جعلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم أداة
على فيها خرقة فصبت
على اللبن حتى برد أسقله
فأنتهت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت أعزب
يا رسول الله فشرب حتى
اضمت

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

﴿كتاب النظام﴾

في المظالم والبغصب وقول
الله تعالى ولا تحسبن الله
خافلا عما يعمل الظالمون
انما يؤخرهم ليوم تشخص
فيه الابصار مهطعين
مقتضى رؤسهم راغبي رؤسهم
المقنع والمقنع واحد وقال
سجادته مظهرين

النظر وقال غيره مسرعه عن لا يرتد اليهم طوقهم

ترك الانكار عليه فيما يشه ويسته ويحمل الامر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما اذا انكر عليه
 ونصحه فلم يفته عن قبيح فعله ثم جاهر بما كانه ما مور بان يستتر اذا وقع منه شيء فلو قيل جبه الى الحاكم
 واقر لم يتنع ذلك الذي يظهر ان الستر محله في معصية قد انقضت والانكار في معصية قد حصل التلبس
 بما يجب الانكار عليه والارفعه الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وفيه
 اشارات الى ترك الغيبة لان من أظهر ما سوى أخيه لم يستتر (قوله ستره الله يوم القيامة) في حديث أبي
 هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخر في الحديث حص على التعاون وحسن التعاضد
 والالفة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعات وان من حلف أن فلا يأخوه وأراد أخوة الاسلام
 يحث وفيه حديث عن سويد بن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر (قوله باب أعن
 أخاك ظالمًا أو مظلومًا) ترجم بلفظ الاعانة وأورد الحديث بلفظ النصرة فاشار الى ما ورد في بعض طرقه
 وذلك فيما رواه حديث عن معاوية وهو بالمهمل وأخرجه مصنف عن أبي الزبير عن جابر بن جوفاء عن
 أخاك ظالمًا أو مظلومًا الحديث أخرجه ابن عسدي وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي
 أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ (قوله أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا) كذا أورده مختصر عن عثمان
 وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك وسيأتي في الاكرام من طرق أخرى عن هشيم عن عبيد الله
 وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره اذا كان ظالمًا أو مظلومًا كيف أنصره
 قال تجبره عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه
 الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عن عبيد الله (قوله في الطريق الثانية قال يا رسول الله) في رواية
 أبي الوقت في البخاري قالوا في الرواية التي في الاكرام فقال رجل ولم أقض على نفسه (قوله فقال
 تأخذ فوق يديه) كني به عن كفنه عن الظلم بالفضل ان لم يكن بالقول وهو بالقوبة اشارة الى الاخذ
 بالاستعانة والقوة في رواية معاذ عن جده عند الاسماعيلي فقال وكفنه عن الظلم فذلك نصره اياه
 وسلم في حديث جابر بن جوفاء الحديث وفيه ان كان ظالمًا فلينبهه فانه نصره قال ابن بطال النصر عند العرب
 الاعانة وتفسيره لنصر الظالم عنه من الظلم من نسبة الشيء بما يؤل اليه وهو من وجب الملازمة قال
 البيهقي معناه ان الظالم يظلم في نفسه فيدخل فيه دفع المرء عن ظلمه انفسه حاد معني فلو رأى انسانا
 يريد أن يجيب نفسه لظمه ان ذلك يزيل نفسه طلبه ان لا يظلمه من ذلك وكان ذلك نصره والتمسك
 في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقاب ابن المنبر فيه اشارة الى أن الترك كالفضل في باب الضمان ونحوه
 فروع كثيرة (تنبيه) هذا ذكره في تفسير المناقبة ان شاء الله تعالى (الطيف) وذكر الفصل الثاني في كتابه
 الفخران أول من قال أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا جند بن العنبر بن عمرو بن عجم وأراد
 بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من جبهة الجاهلية لاهل مفسر الذي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك
 يقول شاعرهم

إذا أنام أنصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

(قوله باب أنصر المظلوم) هو قد كفاه وهو عام في المظلومين وكذلك في الناصر من بناء على أن فرض
 الكفاية يختص به الجنب وهو الراجح ويتعين احيانا على من له القدرة عليه وحده اذ لم يترتب على
 انكاره مقدرة اشد من مقدرة المذكر فليعلم أو غلب على ظنه أنه لا يقيد سقط الوجوب في أصل
 الاستحباب بالنسبة المذكورة فلو تساوت المفسدان تخير وشرط الناصر أن يكون ظالمًا يكون الفعل
 ظالمًا وقع النصي مع وقوع الظلم وهو جند بن عجم وقد يقع قبل وقوعه كن أنشد ابن ابي ايمان بن ابيان
 طال به جمال ظالمًا أو مظلومًا لم يمسكه وقد يقع بعد وقوعه كثر ثم أوردنا نصفه حديثين أحدهما حديث

ستره الله يوم القيامة
 (باب) * أن أخاك
 ظالمًا أو مظلومًا حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة
 حدثنا هشيم أخبرنا عبيد
 الله بن أبي بكر بن أنس
 وجند سمعنا أنس بن
 مالك رضى الله عنه يقول
 قال النبي صلى الله عليه
 وسلم أنصر أخاك ظالمًا
 أو مظلومًا حدثنا سعد
 حدثنا معمر بن جند
 عن أنس رضى الله عنه
 قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أنصر أخاك
 ظالمًا أو مظلومًا قالوا
 يا رسول الله هذا نصرة
 مظلومًا فكيف تنصره
 ظالمًا فقال تأخذ فوق يديه
 (باب أنصر المظلوم) *
 حدثنا سعيد بن أبي بوع
 حدثنا شعبة عن الأشعث
 ابن سالم قال سمعت معاوية
 ابن سويد قال سمعت
 البراء بن عازب رضى الله
 عنه قال أمرنا النبي صلى
 الله عليه وسلم بسبع وثمان
 عن سبع فذكر عبادة
 المرض وابنا الجنان
 وشميت العاطن وزد
 السلام ونصر المظلوم
 وأجابه الداهي وأبرار
 القسم حدثنا محمد بن العلاء
 حدثنا أبو أسامة عن يزيد
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 المؤمن المؤمن كالإيمان
 يشد بعضه بعضًا ويشلق
 بين أصابعه

أَسْلَمَ بِمِ الْبَغْيِ هـ
يَنْتَصِرُونَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ
كَأَنَّهُ يَكْفُرُونَ عَنْ
يَسْتَدْلُوا فَأَذْهَبُوا فَرَاغُوا
(بَابُ عَصَا الْمُطَلَّامِ)
لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ يَدْرَأْخِيْرَا
أَوْ تَخْضَرُوهُ أَوْ يُجْشَعُونَ
شِدَادَ يَدِيْهِ أَلِئِنَّكُمْ لَتَكْفُرْنَ
مِنْهَا لَئِنْ غَارَ أَصْلَحُ
فَاجِرُهُ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُجِبَ
الظَّالِمِينَ وَلَنْ أَتَنصُرَ
بِعَدْوِهِمْ فَأَنْزَلْنَا مَا لَكُمُ
مِنْ سَبِيلٍ أَمَّا السَّبِيلُ فَعَلَى
الَّذِينَ يَطَاعُونَ النَّاسِ
وَيُغْيَرُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ
الْأَخْيَارَ وَلِئِنَّكُمْ لَتَكْفُرْنَ
عَذَابَ
الْأَلِيمِ وَلَنْ يَصْبِرُوا عَذَابَ
فَالْأَلِيمِ حَزَمَ الْأُمُورِ
وَرَزَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا
الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا
مِنْ دَعْوَى سَبِيلٍ (بَابُ)
الظُّلْمِ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
الْمَاجَشُونُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ دِينَشَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ الظُّلْمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ (بَابُ الْإِقْدَاءِ)
وَالْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الظَّالِمِ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا
وَكَيْسَعُ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ
إِسْحَاقَ الْمَكِّيَّ عَنْ يَحْيَى بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْقِيٍّ عَنْ أَبِي
عَبْدِ مَوْسَى ابْنِ عَمَّاسٍ عَنْ
ابْنِ عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

البراء في الامم تتبع والنهي عن سبب فذكره مختصرا وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب
الادب واللباس ان شاء الله تعالى والمقصود منه هنا قوله ونصر المظالم فانها حديث أبي موسى المؤمن
المؤمن كالبنيان وسيأتي الكلام عليه في الادب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه في رواية
الكشيحي يشد بعضهم بصيغة الجمع ﴿قوله باب الانتصار من الظالم لقوله جلد ذكره لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والذين﴾ يعني وقوله والذين (اذا اسألهم البغي هم ينتصرون) أما
الآية الاولى في رواية الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم أي فاتصم عثر ما ظلم به فليس عليه
ملا من وجها لا من ظلم فاتصم فان له ان يجهر بالسوء وعنه زلت في رجل نزل يقوم فلم يصفوه
فرخص له ان يقول فيهم ﴿قلت اوزر وطافي واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها وعن ابن عباس المراد
بالجهر من القول الدماء فرخص للمظالم ان يدعوى عن ظلمه وأما الآية الثانية في رواية الطبري من
طريق السدي ايضاف قوله والذين اذا اسألهم البغي هم ينتصرون قال في معنى بغي عليهم من غير ان
يعتدوا وفي الباب حديث آخرجه النسي وابن ماجه باسناد حسن من طريق التميمي عن عروة عن
عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسكنتي فرددتها النبي صلى الله عليه وسلم فأبت فقال لي سبها
فسيبها حتى يجف ريقها في جهازك وبني وجهه يتهلل ﴿قوله وقال ابراهيم﴾ أي الضحى (كافوا) أي السلف
(يكرهون ان يسئلوا) اي قال المعجزة من القل وهو يضم أوله وفتح المثناة وهذا الاثر وسيله عديد
جيد وابن عسيرة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة ﴿قوله باب عفو المظالم لقوله تعالى ان
تدوا خيرا وتحفظوه أو تعفوا عن سوء فان الله كان عفوا غفور﴾ أي وقوله تعالى وجزاء
سبعة سيئة مثلهما لآخر كانه يشترى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله أو تعفوا عن سوء أي عن ظلم
وروي ابن أبي حاتم عن السدي في قوله وجزاء سيئة مثلهما قال اذا شتمت شتمته عثمنا من غير ان
تعتدى فن عفا وأصلح فافهم على الله وعن الحسن رخص له اذا سبه أحد ان يسبه وفي الباب حديث
آخرجه أحدوا ابو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يكره ان يسب عذلم مظلمة فتعاضها الا امر الله بها نصره ﴿قوله باب الظلم ظلمات يوم القيامة﴾
أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير من يروى عنه وأحد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر
وزاد في أوله يا أيها الناس اتقوا الظلم في رواية أيكم والظلم وأخرجه البيهقي في الشعب من هذا الوجه
وزاد فيه قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره وآخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث باللفظ اتقوا
الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح الحديث قال ابن الجوزي الظلم يستعمل على
معصيتين أحدهما الظلم بغير حق ومبارزة الباطل والخالف والمعصية فيه أشد من غير هالاله لا يقع غالباً
الا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار وانما يشاء الظلم عن ظلمة القلب لا نهوا استناد بنو الراسدي
لا اعتبار فاذا سعى المتقون بنوهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفتي
عنه ظلمه شيئاً ﴿قوله باب الاتقاها الحد من دعوة المظالم﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس في بحث
معاذي اليمن مختصرا مقتصر امته على المراد هنا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أو اخر ان كاة
﴿قوله باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحاله هل يبين مظلمته﴾ المظلمة بكسر الميم على
المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري قبحها وأتوا ابن القوطية وروايت بخط مغلاطى ان
القرآن حكى الضم أيضاً وقوله يبين فيه إشارة الى الخلاف في صحة الإبراء من الجهول واطلاق الحديث
يقوى قول من ذهب الى صحته وقد ترجم بعد باب اذا حله ولم يبين كم هو وفيه إشارة الى الإبراء من
المحمل أيضاً وزعم ابن طلال ان في حديث الباب جهة لا يشترط التعيين لان قوله مظلمة يقتضى أن تكون
معلومه القدر مشارا إليها اه ولا يخفى ما فيه قال ابن المنبر اتقاها وفي الحديث التقدر وبحث بقصر

(باب من كانت له مظلمة عند الرجل فجعله له في زين مظلمته) حدثنا آدم بن أبي إسحاق حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من

٦٣

أوثق فليست له مظلمة منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فعمل عليه

• قال أبو عبد الله قال اسمعيل بن أبي أويس انما سمى المقبري لأنه كان ينزل ناحية المقابر

• قال أبو عبد الله سعيد المقبري هو ولي بن ليث وهو سعيد بن أبي سعيد وأمه أبي سعيد كيسان

• باب إذا ضل من ظلمة فلا رجوع فيه) حدثنا محمد بن عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

• وان امرأه خافت من بعلها نشوزا أو أهواها قالت الرجل تكون عند المرأة ليس بمسئور ثم يبرود أن يفارقها فتقول لجلعت من شأني في حل فزلت هذه الآية في ذلك

(باب) إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

الظالم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا أسقط المظالم حقه في الدنيا هل بشرط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الاجماع على صحة التقليل من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت هبتها دون الابواب منها (قوله من كانت له مظلمة لآخيه) الام في قوله له بمعنى على أي من كانت عليه مظلمة لآخيه وسيأتي في الرقاق من رواية مالك عن المقبري يلفظ من كانت عنده مظلمة لآخيه ولا ترمي من طريق يزيد بن أبي أنيسة عن المقبري رحم الله عبدا كانت له آخيه مظلمة (قوله من عرضه أو وثق) أي من الاشياء وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باستناؤه والجراحات حتى الظلمة ونحوها وفي رواية الترمذي من عرض أموال (قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) أي يوم القيامة وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند الاسماعيلي (قوله أخذ من سيئات صاحبه) أي صاحب المظلمة فدخل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا لفظه الخلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة يأتي وقد شتم هذا وسفلت من هذا راعى مال هذا فعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قسيت حسناته قبل أن يبعث ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تعاوض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى لانهما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جناه منه بل بجنايته فقولت الحسنات بالسبب ات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وسيأتي في زيد في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى (قوله قال اسمعيل بن أبي أويس انما سمى المقبري الخ) ثبت هذا في رواية الكشي عن وحده واسمعيل المذكور من شيوخ البخاري (قوله باب إذا ضل من ظلمة فلا رجوع فيه) أي معلوما عند من يشترطه أو يحجبها عنه من يحجب وهو فيما مضى بأفان وأما فيما سأل في فيه الخلاف ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تخلف من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد شيبه هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقته لقرجته من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ولا يتحقق به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني وهو مرد الحديث والآية انما هو في حق من أسقط حقها من القسمة وليس من المخلع في شيء ثم وقع الاشكال فقال المداودي ليست الترتبة عطفة بل تعدية ونحوه ابن المنبر يان الترتبة تتناول اسقاط الحق من المظلمة الفائضة والآية مضمونها اسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه قال ابن المنبر لكن البخاري لطف في الاستدلال فكأنه يقول انما إذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسيأتي الكلام على حصة المرأة في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى (قوله باب إذا أذن له) أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية الكشي معنى أو أحله ولم يبين كم هو وأورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب وقد تقدم في أول كتاب الشرب وبأنى الكلام عليه في الاشارة ومطابقته ودخفيت على ابن التين فأنكرهما من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله لجاز أن ذلك هو فائدة استئذانه فلا وزن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشرب ولا قدر ما كان هو يشرب وسيأتي في كتاب الهبة مزيد لذلك (قوله باب اثم من ظلم شيئا من الارض) كأنه يشير الى توجيه تصوير غضب الارض خلافا لما قال لا يمكن ذلك (قوله حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف وكذا هو عند أحمد عن أبي اليمان زاذ الحبيدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله عبد الرحمن

عليه وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطي هؤلاء فقال الغلام لا والله يا رسول الله لا أؤثر شخصي مثلاً أحد أقال فتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده (باب اثم من ظلم شيئا من الارض) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شيبه عن الزهري قال حدثني طلحة بن عبد الله أن عبدا لله أن عبدا لرجل

ابن عمرو بن سهل) هو المسمى وقد نسب إلى جده وقد نسبته المزي أنصار بأولم أورد ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن اسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي وقد ذكرنا في القدي فيجن قتل بالحرية عبد المطلب بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبدود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولد هذا وكانت الحرية بعد هذه القصة بنحو من عشرين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنه هذا الحديث عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجده من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه في مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حديث الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أنقضى أروى بنت أبي يس في نقر من قرش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت ان سعيدا انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له وقد أحبت ان تأوّه فتكلموه قال فركبنا إليه وهو بأرضه بالعقيق فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الرويتين بان يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبت فيه عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل فلذلك كان رجعا أدخله في السنن وبعنا حقه والله أعلم (قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه طاهي مروان واسلم من هذا الوجه ادعت أروى بنت أبي يس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها فخاصمته إلى مروان ابن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصمته في بعض داره فقال دعوها وإياها ولزبير في كتاب النسب من طريق السلاطين عبد الرحمن عن أبيه والحسن بن يحيى من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استعدت أروى بنت أبي يس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت أنه أخذ مني وأدخل ضفيري في أرضه فذكره وفي رواية العلامة ترك سعيد ما ادعت ولابن حبان ما كم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لما مروان أسلحوها بينهما (قوله من الأرض شيئا) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شيئا من الأرض ظلما وفي حديث عائشة ثلثي أحاديث الباب بعيد شبر وهو بكسر القاف وسكون التختانية أي قدره كأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد (قوله طوفه) يضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية عروة فانه بطوقه ولا في حوانة والحوز في حديث أبي هريرة جاء به مقلده (قوله من سبع أرضين) ففتح الراء ويجوز أن كانها وزاد مسلم من طريق عروة ومن طريق محمد بن زيد أن سعيد قال اللهم ان كانت كاذبة فاهم بصرها واجعل قبرها في دارها وفي رواية العلامة أبي بكر بخومه زاد قال جاء سيل فادعى عن شفيرتها فاذا أحقها خارجا عن حق سعيد فاهم بصرها ومن طريق كعب معه والناس حتى نظر واليه اودكروا كلهم انما عمت فانها سقطت في بئرها فت قال الخطابي قوله طوفه له وجهان أحدهما ان معناه انه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المشرق ويكون كالطوف في عنقه لانه طوف حقيقة الثاني معناه انه يعاقب الخسف إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في ثلاث الحاله طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقا وبعض قد وعنه حتى ربح ذلك كأوردي غلط جلدنا لكاثر ويحذو ذلك وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مروفا أجمار جل ظلم شبرا من الأرض كلغة الله أن يحرقه حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم بطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ولا يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مروفا من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة بحمله من سبع أرضين وتظهر ذلك ما تقدم من أن كافي حديث أبي هريرة في حق من غل بغير جاء يوم القيامة بحمله ويحذل وهو الوجه الرابع ان يكون المراد بقوله بطوقه يكاف ان يجعله طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كجاءه في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد

ابن عمرو بن سهل
أخبره أن سعيد بن
زيد رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من
ظلم من الأرض شيئا طوقه
من سبع أرضين

حدثنا أبو عمر محمد بن عبد الوارث حدثنا حسين بن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن إبراهيم أن أباسلمة حدثه أنه كانت بينه وبين أناس خصومة فلذكروا أنه أشفه رضي الله عنهم فقال له يا أباسلمة اجنبت الأرض فإن ٦٥ النبي صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيسد شرب من الأرض

شبهة ويحتمل وهو الوجه الثاني من أن يكون التطويق تطويق الأثم والمراد به أن الظلم المذكور لا يتم له في عتقه لزوم الأثم ومنه قوله تعالى أن المؤمن ما طأ ثرة في عتقه وبالجسم الأول حزم أو الوقع القسري ويصح به البغوي ويحتمل أن تنتزع هذه الصفات أصحاب هذه الجنابة أو تفسر أصحاب هذه الجنابة فيذهب عنهم هذا أو بعضهم بهذا الحبس قوة المقدسة وقهرها وقد روي أن أي شبيهة بأسياد حسن من حديث أبي مالك الأشعري أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسير في رجل فيطوقه من سبع أرضين وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتلفظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وإنه من الكبار قاله القرطبي وكلمه فرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وأن من ملك أرضا مسلما أسفها إلى منتهى الأرض وله أن يمنع من حفر تحتها ممر بابا أو شرا غير رضاه وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملكا باطنا بما فيه من حجارة ثابتة وأشباهه وما دون وغير ذلك وإن أن ينزل الحفر ما شاء ما لم يضر من يحاوره وفيه أن الأرضين السبع مترجمة لم يترقى بعضها من بعض لا تملك الأرض في حق هذا الغاصب تطويق التي تصيبها إلا انصفا لها عما قصتها أشار إلى ذلك الهادي وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الأرض مثلهن مثلا فلان قال إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم أو لولا كان كذلك لم يطوق الغاصب شعرا من أقاليم أخرى قاله ابن التين وهو الذي قبله منه على أن القول بتمتلكها كان يسيرا أو الأمع قطع النظر عن ذلك لا يلزم من ماذر كرويه (تنبيه) ويصح الحزمة وسكون الزاد أو القصير باسم الطيوان الوحشي المشهور وفي المثل يقولون إذا دعوا كهمى الأروى قال الزبير في روايته كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا أجهما الله كهمى الأروى بدون هذه القصة قال ثم طال العهد فصار أهل الحبل يقولون كهمى الأروى بدون الوحش الذي بالجبل وتكونه أحمى شديد كهمى وليس كذلك (قوله حدثنا حسين) هو العلم ومحمد بن إبراهيم هو التميمي وأوسامة هو ابن عبد الرحمن وفي هذا الإسناد ما يشعر بقله تميم يحيى بن أبي كثير لأنه سمع الكثير من أي سلمة وحدث عنه هنا بواسطه محمد بن إبراهيم (قوله وبين أناس خصومة) لم ألق على أسمائهم ووقع مسلم من طريق حرب ابن شداد عن يحيى بلفظ وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض وفيه نوع تعيين المخصوصين وتعيين المتخاصم فيه (قوله فلذكروا أنه) حذف المفعول وسأني في بدء الخلق من وجه آخر بذلك فدخل على عائشة فلذكرها ذلك (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله قال القريري قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكر عنه القريري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي زرعة من مثابحه الثلاثة وسقطت لغيره قوله ليس بخراساني في كتاب ابن المبارك يعني ابن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان وحدث بها هناك وجاءه عنه أهلها وحدث في أسفاره وأما حديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها (قوله أملى عليهم بالصبر) كذا القسمة في الأمر يحيى بخديف المفعول وأتية التشبيه في فقال أسلمة عليهم وأعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان فإن نعم بن حماد المزوري ممن حل عنه بخراسان وقد حدث عنه بهذا الحديث وأخرج أبو عروانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعم أيضا إنما سمعه من ابن المبارك بالصبر وهو من غرائب الصحيح (قوله باب إذا أذن أنسان لا تخر شيئا حجاز) قال ابن التين نصب شيئا على نزع الخافض والتقدير في شيء كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وأو رد المصنف فيه حديثين * أحدهما لا يعرف في التميمي عن القرآن والمراد به أن لا يقرن مرة بشرة عند الأكل للابحجف برهقهه فإن أدق الله في ذلك جازلانه

(٩ - فتح الباري خا) أبو شعيب اصنع لي طعام خشيته لي أذعن النبي صلى الله عليه وسلم خمس خسة وأبصر وجهه النبي صلى الله عليه وسلم الجوع فذاع قبعهم رجل لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا قد ابتعنا تأذن له قال نعم

باب) رسول الله تعالى وهو الله الصالحون حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أغض الرجال إلى الله إلا الله الضامهم (باب) ثم من تاصم في باطل وهو بعلمه (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد بن صالح عن ٦٩ ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن زينت بنت أم سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة

حفظهم فلم أن يستطوره وهذا يقوى مذهب من يصحح هبة الجهول وسباني الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله إلا أن يستأن من قال أنه مذكور إن شاء الله تعالى فثانيهما حديث أبي مسعود قصة الجزار الذي عمل الطعام والجل الذي تبعهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أذل من سباني الكلام عليه في الأطعمة أيضاً وتول فيه وأصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم هي حلة حاله أي أنه قال فلامه أصم في حاله و تمة تلك وقوله فتبعهم حبل فقال إن هذا تبعنا بتشديد التاء قال إن الذين هم أفعال من تبعوه وعنا فخط الأودي هنا فظنه أنها همة قطع فقال معنى أتبعنا سار معنا وتبعهم أي طعمهم وأطال ابن التميمي في تعقب كلامه (قوله) باب قول الله تعالى وهو الله الضامهم (الضام) الالة الشدبة اللدداي الخلال مشق من اللددين وهما صفة العتق والمعنى أنه من أي جانب أخذني الضامومة قويه وقوله غير ذلك في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبض الرجال الالة الضامومة معتمدة تركم المهاداة الشدبة الضامومة وسباني مسندة في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى (قوله) باب ثم من تاصم في باطل هو بعلمه (أو) زوجه حديث أم سلمة قلعل بعضهم أن يكون أبلغ من ترضوفه فإغماي قطعة من النار وهو ظاهر فاما زعيمه وسباني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى (قوله) باب إذا ضامهم فحرم أي من إذا ضامهم فحرم أو أوجه أورد فيه حديث عبد الله بن عمر وفي صفة المنافقين وفيه إذا ضامهم فحرم وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان (قوله) باب فصاعدا المتبادر إذا وحدها ظالمه (أي) هل يأخذ منه بقدر الذي له ولو تغير حكمه حكم وهو المسئلة المعروفة بمسئلة الظفر وقد حرم المصنف على اختصاره وهذا إذا ورد أثران من غير من على ذاته في التراجع بالانكار (قوله) وقال ابن سيرين بقا صه هو بالتشديد وأصله بقا صه (وقرأ) أي ابن سيرين (وان) حافيتهم عاقبا) الآية وهذا أصله بعد من خفي في تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلفظ أن أخذ أحد منكم شيئا فخذ منه ثم أورد فيه المصنف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هند بنت عتبة وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسباني الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطال حدث هذا حديث علي بن جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جعده قد رجع (قوله) فيه رجل مسبل) بكسر الميم والتشديد لئلا كثر فله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاقناع الفتح والتخفيف وفيه بعضهم بالوجهين وقال ابن الاثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم (ثانيهما) حديث عقبة بن عامر (قوله) حدثني يزيد هو ابن أبي حبيب (قوله) عن أبي الخير) بالعجمة والتعنية ضد الشر وأسمه من ثبيل المشقة والاشد كذا مصر يون (قوله) لا بروننا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الاصيل وكريعا لا بقر ونايون واحد قومهم من شدوا ولا ترمذي فلامه يضيفوننا ولاهم يؤدون مالنا عليهم من الحق (قوله) ٣ فان أوفضوا منهم حتى الضيف) في رواية الكشيجهي فخذوا منه أي من مالهم وظاهر هذا الحديث أن قرى الضيف واجب وإن المنزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قسرا وقال به الحديث مطلقا ونصه أحد باهل البوادي دون القرى وقال الجمهور والضيافة مسنة

رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خضومة يباب حججته فخرس ج اليهم فقال اغما أنابشروانه يأتي في الضام فاعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه ملحق فأضفى له بذلك فنفسته به بق مسلة فإغماي قطعة من النار فليأخذها أو ليرتكها (باب) إذا ضامهم فحرم حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن هبسانة بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلة من أربع كانت فيه خصلة من المنافق حتى يدها إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدو وإذا ضامهم فحرم (باب) فصاعدا المتبادر إذا وحدها ظالمه وقال ابن سيرين بقا صه وقرأنا عاقبتهم فاعا بوجمل ما عوقبت

به حدثنا أبو اليان أخبرنا شعبة عن الزهري قال حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان ورجل مسبل فدل على ما عليه المنافق لا حرج عليك أن تطعمهم بالعراف (حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الثبت قال حدثني يزيد بن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم إننا نبعثنا فنزل يقوم لا يرونا فأبى فيه فقال لئان نزلتم قوم عامر يا بني يغني الضيف فأنابوا فان لم يفعلف فخذوا منهم حتى الضيف

مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة جديدة جعله على المضطربين ثم اختلفوا وهل يانزم
 المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيان في آخر أبواب اللقطة وأشار الترمذي إلى أنه مجهول على من طلب
 الشراحتنا جازاً مانع صاحب الطعام فله أن يأخذ منه كرها قال وروى نحوه ذلك في بعض الحديث
 مفسراً أنها إن ذلك كان في أول الإسلام وكانت المواصلة واجبة فلما فتحت القنوج نسخ ذلك وبدل
 على نسخه فوله في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حق الضيف وجازته يوم وليلة والجارزة تفضل لاراجبة
 وهذا ضعيف فلا احتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم والأيلة لا أصل الضيافة وفي حديث المصداق بن
 معد بكرب في قولنا عمار جل ضاف قوماً أصبح الضيف محروماً فان نصره حتى على كل مسلم حتى يأخذ
 بقري ليلته من زرعته وماله أخرجه أبو داود وهو مجهول على ما ذكرنا من نظر منه بشئ ثالثاً أنه مخصوص
 بالعمال المؤمنين لقض الصدقات من جهة الإمام فكان على المبعوث إليهم أنزاهم في مقابلة عملهم الذي
 يتولونه لأنه لا قيام لهم إلا بذلك حكاية الخطأ في قول وكان هذا في ذلك الزمان إذا لم يكن للعالمين بيت مال
 فأما اليوم فأرأى العمال من بيت المال قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أصل الجحزان
 خاصة قال ويدل قوله أنه يعتنا وتعقب بأن في رواية الترمذي أن يقوم رابعها أنه خاص بأهل القنعة
 وقد شرطهم حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه يخص من يحتاج إلى
 دليل خاص ولا حاجة لذلك فيما صنعه محمولاً من تأخر عن زمان سؤال عقبة أشار إلى ذلك النووي خامساً
 تأويل المأخوذ في الحديث المأزى عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن الماردان لكم أن تأخذوا من
 أهراضهم بالنسبكم ونزكروا للناس عبيهم وعقبه المأزى بأن الأئمة من العرض وكرا العيب ندب
 في الشرع إلى تركه لا إلى فعله وأقوى الأجوبة الأولى واستدل به على مشقة الظهور بها قال الشافعي بخزم
 بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن قصص الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكراً ولا يثبت له عتيد وجود
 الجنس فيجوز عنده أخذه أن ظفيرة أو أشد ظفيرة بقدره أن يحدده ويجهدي القوم ولا يعيق فإن أمكن
 قصص الحق بالقاضي فالأصح هذا أكثر الشافعية الجوازاً وضاع عند المالكية الخلاف وجوزوا الخفية في
 المثل دون المتقوم لما يحصى فيه من الخيف وانفقوا على أن محل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية
 لكثرة التوائف في ذلك ويحصل الجواز في الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائبة كسبته إلى المرقعة ونحو ذلك
 (قوله باب ما جاء في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الحافون بجانب الدار وكانه
 أشار إلى أن الجواز في الأمكنة العامة جاز وأن اتخاذ صاحب الدار سباطاً أو مستظلاً جازاً إذا لم يضراً
 المارة (قوله وجلس النبي صلى الله عليه وسلم في سقيفة بنى ساعدة) هو طرف من حديث سهل بن سعد
 أسنده المؤلف في الأثرين في أثناء حديثه عن ذلك على الإسراع على فقال ليس في الحديث بمعنى حديث
 همراً صلى الله عليه وسلم جلس في السقيفة انتهى في عقلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعنى الذي
 أقرت إليه واقترع على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم لجيوس النبي صلى الله
 عليه وسلم واختارهم عما جاء في السقائف ثم ذكر الحديث المصرح بجيوس النبي صلى الله عليه وسلم
 وأورد معلقاً بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورد موضوعاً فكان الإسراع على طن
 أن قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقيفة بنى ساعدة كانوا يجتمعون فيها وكانت
 مشتركة بينهم ووجلس النبي صلى الله عليه وسلم معهم فيها عندهم (قوله حدثني مالك وأخبرني يونس)
 أي ابن زبدي عن ابن شهاب يعني أن كلامهم جارواه لابن وهب عن ابن شهاب وكان ابن وهب
 هو يصح على التفرقة بين التحديث والأخبار إعادة للاستلحاح وقال أنه أول من أطلع على ذلك
 بمصر (قوله أن الانصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة) هو مختصر من قصة يبعة أبي بكر الصديق
 وسبأ في الهجرة وفي كتاب الحديث ويطوله ونسبوه في شرحه هناك أن شاء الله تعالى والغرض منه أن

(باب ما جاء في السقائف)

وجلس النبي صلى الله عليه

وسلم وأصحابه في سقيفة بنى

ساعدة حدثنا يحيى بن

سليمان قال حدثني ابن

وهب قال حدثني مالك

رح وأخبرني يونس عن

ابن شهاب قال أخبرني

عبد الله بن عبد الله بن

عنه أن ابن عباس أخبره

عن عمر رضي الله عنهم قال

حين توفي الله نبيه صلى الله

عليه وسلم أن الانصار

اجتمعوا في سقيفة بنى

ساعدة فجلسوا في سقيفة

بنى ساعدة

الصحابه استمدوا على الجلاس في السقيفة المذكورة وقال الكرماني مطابقة الحديث للترجمة ان
 الجلاس في السقيفة العلامة ليس ظلما * (قوله باب لا عن جار جاره ان يفر زخشة في جداره) كذا
 لا يذو بانحنين على افراد الخشبة وليس بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب قال ابن عبد
 البر روى اللفظان في الموطا والمعنى واحد لان المواد بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي يعين
 للجميع بن لى وابنه والا فلا معنى قد يختلف باعتبار ان امر الخشبة الواحدة اخف في مساحته الحار
 بخلاف الخشب الكثير وروى الطحاوي عن جماعة من المشايخ انهم روى بالادوارد وانكر ذلك عبد الغنى
 ابن سعيد فقال الناس كاهم يقولونه بالجمع الا الطحاوي وما ذكره من اختلاف الرواة في الصحيح يرد
 على عبد الغنى بن سعيد لان اراد خاصا من الناس كاذبن روى عنهم الطحاوي فله انحاء (قوله عن ابن
 شهاب) كذا في الموطا وقال خالدين بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد بدل الزهري وقال بشر بن عمر عن مالك
 عن الزهري عن أبي سامة بدل الاعرج ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعه عن الزهري ورواه
 الدارقطني في الثرايب وقال المحفوظ عن مالك الاول وقال في العلل واه هشام الدستوائي عن معمر عن
 الزهري عن سعيد بن المسيب بدل الاعرج وكذا قال عقيل عن الزهري وقال ابن أبي حنيفة عن الزهري
 عن جسد بن عبد الرحمن بدل الاعرج والمحفوظ عن الزهري عن الاعرج وبذلك جزم ابن عبد البر
 ايضا ثم اشار الى انه يحتمل ان يكون عند الزهري من الجميع (قوله لا يمنع) بالجزم على ان لانه لا يمنع ولا ي
 ذور ارفع على انه خبر بمعنى انتهى ولا جد لا يمنع من زيادة فون التوكيد وهي توكيد روية بالجزم (قوله جار
 جاره الخ) استدلل به على ان الجدار اذا كان لواحد له جار فأراد ان يضع جذعه عليه جاز سواء اذن المالك
 أم لا فان امتنع أجبر به وقال أحدوا سحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية
 في القديم وعنه في الجديد ولا شأنهما اشتراط اذن المالك فان امتنع لم يجبر وهو قول الخنيفة وجعلوا
 الامر في الحديث على التسديد والنهي على التزججه بانه بين الاحاديث الفاعلة على نهي مال المسلم
 الارضاء وقية نظر كما سيجيء ويزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعية بالقول القديم وهو نصه في
 البربطي قال البيهقي لم يفتي في السنن الصحيح ما يعارض هذا الحكم الا هو وما لا يستشكلان فخصها
 وقد حله الراي على ظاهره وهو أعلم بالمراد مما حدث به بشراي قول أبي هريرة مالى أرا كم عنهما معرضين
 (قوله ثم يقول أبو هريرة في رواية ابن عبيدة عند أبي داود وثقه وارزقههم ولا حد فلما حدثهم أبو هريرة
 بذلك ما أطوا رؤسهم) (قوله عنها) أي عن هذه السنة أو من هذه المقالة (قوله لا رغبة) أي
 في رواية أبي داود لا نفيها أي لا شيء من هذه المقالة فيكم ولا فرعنكم بها كما يضرب الانسان بالشئ
 بين كفيه ليستيقظ من غفلته (قوله بين أكتافكم) قال ابن عسك البر ورواه في الموطا بالمشكاة
 وبالنون والاكثاف التون جمع كنف بعضها هو الجاب قال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا
 به راخين لا يعلمنا أي الخشبة على رقابكم كارهين قاله أراد بذلك المبالغة وبهذا التأويل حرم عام
 اطهر من غيرها فغيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى امره المدينة وقد وقع عند ابن عسك
 من وجه آخر لا من بين يديه أعينكم وان كرهتم وهذا يرجح التأويل المتقدم فاستدل المهذب من
 المالكية بقول أبي هريرة مالى أرا كم عنهما معرضين بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب
 اليه أبو هريرة قال لا يمكن على الوجوب ما جعل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين
 حدثهم به فلو لا أن الحكم قد نذر وعندهم بخلافه ما جازعهم جعل هذه الفرضة فسدل على انهم جعلوا
 الامر في ذلك على الاصحاب انتهى وما أدري من أين له ان المعارضين كانوا معصية وانهم كانوا اعدا الا جعل
 مثلهما الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غيرهم فهاهنا في ذلك هو المعين والأفول
 كانوا معصية ما جازعهم بذلك وقد قوى البتة في القديم القول بان وجوبه بان عمر قضى به ولم يخالفه
 أحد من أهل عصره وكان اتفاقهم على ذلك انتهى ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المهلب لان

(باب) لا عن جار جاره
 أن يفر زخشة في جداره
 حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن ابن شهاب
 عن الاعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا عن جار جاره
 أن يفر زخشة في
 جداره ثم يقول أبو هريرة
 مالى أرا كم عنهما معرضين
 والله لا ريمنا بين أكتافكم

فقالوا ما لبثنا فيها من زمان فاستندعده فيها قال فاذا انتم الى المجالس فأعطوا الطريق فحفظوا ما حق الطريق قال غضب البصري وكتب
 الاذى وردا السلام وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر * (باب الامارة على الطريق اذا لم يتأذ بها) * حدثنا عبد الله بن مسleme
 عن مالك بن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينهما
 وجبل بطريق فاستندعده العطش فوجد بشرافين فيهما فاشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الشرى من العطش فقال الرجل
 لقد بلغ هذا الكلب من العطش ٢٠ مثل الذي كان بلغ منى فنزل البئر

حديث محمد بن عبد الطبري يروا في المتن وعائنه الملهوف (قوله قالوا ما لبثنا من مجالسنا) الفائل ذلك هو
 أبو طامعة وهو من روايته عند مسلم (قوله فاذا انتم الى المجالس) كذلك أكثر بالمشاهدة وبالي التي للغاية
 وفي رواية الكشي هي فاذا انتم بالموحدة وقال الابانثيدي وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالموحدة
 والالائي هي حرف استئنا وهو الصواب والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى المجلس وقد بين من
 سابق الحديث ان النهي عن ذلك لا يمتنع به لئلا يضعف المجلس عن أداء الحق الذي عليه وأشار بغض
 البصري الى السلامة من التعرض للفتنة بمنع من النساء وغيرهن ويكتف الاذى الى السلامة من
 الاحتقار والفتنة ونحوها ورد السلام الى كرام المارء بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى
 استعمال جميع ما يشروع وترك جميع ما لا يشروع وفيه جمل من يقول بأن سد الخرائج بطريق الاولى لا على
 الختم لانه نهى اولاهن المجلس حما للمادة فلما قالوا ما لبثنا من زمان فاستندعده فيها فاعطوا الطريق فحفظوا ما حق الطريق قال غضب البصري وكتب
 ان النهي الاول للارشاد الى الصلح وبؤذنه من ان دفع المفسدة اولي من جلب المصلحة فانه يابى الى
 ترك المجلس مع ما فيه من الاجر لمن حمل على الطريق وذلك ان الاحتياط لطلب السلامة آكد من
 الطمع في الزيادة وسبب بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة الى بقية
 اخصال التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله باب الامارة) بعدة وتخفيف الموحدة
 ويجوز غير مدون سكن الموحدة بعدها هامة وهو الاصل في هذا الجمع (قوله التي على الطريق
 اذا لم يتأذ بها) يضم أول ما تأذ على البناء المجهول أي ان حفرها جائز في طريق المسلمين لعدم الدفع
 بها الى يحصل بها تأذ لاحد منهم * وذكره حديث أبي هريرة الذي وجد بشراف في الطريق فنزل
 فيها فاشرب ثم سقى الكلب وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرع وقوله في هذه الرواية يلهث
 يأكل الشرى يجوز ان يكون خبرا ثانيا وان يكون خلا وقوله في كل ذات كبدى الى ارواء كل ذات كبد
 (قوله باب امارة الاذى) أي ازالته (قوله وقال همام الخ) هو طرف من حديث موصلة المصنف في الجهاد
 في باب من اخذ بالكتاب بلفظ وعيط الاذى عن الطريق صدقة وسبب الى الكلام عليه هناك ان شاء الله
 تعالى ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكره شعب اليمان اعلاها شهادة ان لا اله الا الله وأدناها
 امارة الاذى عن الطريق ومعنى كون الامارة صدقة أنه تنبى الى سلامة من يمر به من الاذى فكله
 تصدق عليه بذلك فحصل له اجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم الامارة عن الشر صدقة على
 النفس (قوله باب العرفة) يضم المعجزة وسكون الزاء أي المكاب المرتفع في البيت (والعلمية) يضم أوله
 وتكسر وتشديد اللام المكسورة وتشديد التنانية (المشرفة) بالمعجزة والفاو وتخفيف الزاء وغير
 المشرفة في السطوح وغيرها * ويحتمل بالتقسيم مما ذكره اربعة اشياء بالانسية الى الاعتراف وعدمه
 وبالنسبة الى كونه في السطوح وفي غيرها وحكم المشرفة الجواز اذا أمن من الاعتراف على عورات
 المنازل فان لم يؤمن لم يجز على سبيل بل يؤمر بعدم الاعتراف ولين هو أسفل منه ان يحفظ ثم ساق
 المصنف في الباب ثلاثة احاديث * الاول حديث اسامة بن زيد اشرف النبي صلى الله عليه وسلم على

غلاخه ما فنى الكلب
 فشكر الله ففعله قالوا
 بارسول الله وان لنا في
 اليه اثم لاجرا فقال في كل
 ذات كبد رطبة أجر
 * (باب امارة الاذى) *
 وقال همام عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم عيط
 الاذى عن الطريق صدقة
 * (باب العرفة والعلمية
 المشرفة وغير المشرفة في
 السطوح وغيرها) * حديث
 عبد الله بن محمد حدثنا
 ابن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن اسامة بن
 زيد رضى الله عنهما قال
 اشرف النبي صلى الله
 عليه وسلم على اطم من
 اطم المدينة ثم قال هل
 ترون ما أرى انى أرى
 مواقع الفتن خلال
 بيوتكم كواقع القطر *
 حديثنا يحيى بن بكير حدثنا
 الليث عقال أخبرني عبيد
 الله بن عبيد الله بن أبي
 جعفر عن عبد الله بن عباس
 رضى الله عنهما قال انزل
 جبرئيل على أن أسأل محمد

رضى الله عنه عن المراتب من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الذين قال الله لهما ان تنوبا الى الله فقد سفت
 يقولوا فحجبت معه فعدل وهدلت معه الاداة وتبرزتم جلد فسكت على يديه من الادوة فوضأ فقلت بأمر من المؤمنين من المراتب ان
 من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان قال الله عز وجل لهما ان تنوبا الى الله فقد سفت فلو كانا فقالوا عجايبك يا ابن عباس فائتة
 في قصة ثم استقبل خبر الحديث بسوقه فقال انى كنت وجار لي من الانصار في بني أمية بن زيد روى عنى من هو الى المدينة فكلنا نوابه

النزول على النبي صلى الله عليه وسلم في نزل هو يوموا نزل وماذا انزلت جنته من خبر ذلك اليوم من الامور وغيرها واذا نزل فعل مثله وكنا
معشر قريش نغلب النساء فلماذا منعنا في الانصار اذ هم قوم بغلهم نسائهم فطقت نسائنا ياخذن من ادب نساء الانصار فصحت على امرأتها
فراجعتني فانكرت ان تراجعتني فقلت ولم تنكر ان اراجعت فوان الله ان اراج النبي صلى الله عليه وسلم لراجعت وان احدها لنهجزة
اليوم حتى الليل فانزعني فقلت خابت من فعلت منهن عظيم ثم جعت على ثيابي فدخلت على حفصة فقلت اني قد فعلت ما يغضب احدكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل فقلت نعم فقلت خابت وخسرت افتأمن ان يغضب الله لغضب رسوله صلى الله عليه وسلم
فهل يكن لا تستكثري على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تراجعيني في شيء ٧١ ولا تهجر به وسليتي ما باله

ولا يغرنك ان كانت جاراتك
هي اوضا منك وانحب
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يريد عائشة
وتكفدتها ان غسان
تعمل النعال لغزونا فنزل
صاحبي يوم يوم بتمه فخرج
عشاء فضر بياني ضربا
شديدا وقال اتم هو
فضرعت فخرجت اليه
وقال حدث امر عظيم
قلت ما هو امات فغان
قال لابل اعظم منسه
واطول طلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه
قال فسد خابت حفصة
وخسرت كنت اظن ان
هكذا يوشك ان يكون
فجعت على ثيابي فقلت
صلاة العجور مع النبي صلى
الله عليه وسلم فدخل
مشر به له فاعتزل فيها
قدلت على حفصة
فاذا هي بيكي فقلت ما يبكيك
اولم اكن خذرك ان اطلقن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قالت لا أدري هذا
في المثير به فضرحت

اطم وهو بضمتين وقد سلم في او اخر الحج وسياتي الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى الثاني
حديث ابن عباس عن عمر في قصة المرائين الذين تظاهروا بآورد عطا ولا قدمه في العلم فخصموا وراى
الكلام على من حرمه مستوفى في النكاح ان شاء الله تعالى وقوله في السند هيد الله بن عبد الله بن ابي نهر هو
تابعي نفقة كرام المباحي عن الخطيب انه لم يرهن غير ابن عباس ولا حدث عنه الا الزهري ولم يعقبه
وقد اخرج ابوداود وصير من طريق محمد بن جعفر عن ابي الزبير عنه عن ابن عباس حديثا فاسلم له
الشي الثاني * الثالث حديث انس قال انا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهر الحديث
وسيا في الكلام عليه في النكاح ايضا وكانه او دة لقوله فجلس في عليه له فجاء عمر فقال اطلقت نساءك
فان في حديث عمر الذي قبله فدخل مشر به له فاعتزل قهاره فجئت المشر به التي هو فيه افقلت لغلام
اسود استاذن لي امر الحديث والمراد بالمشرة العرة العالية فارد ابارا حديث انس انها كانت حابة
واذا جازا فخذوا العرة العالية جازا فخذوا غير العالية من باب الاولى والامثلة ففحصها مستفاد من
حديث اسامة الذي صدر به الباب والله اعلم واطن البخاري ناسي به مبحث سابق الحديث كله وكان
يكتفي به في جواب سؤال ابن عباس ان يكتفي بقوله فاشته وحفصة كما كان يكتفي البخاري ان يكتفي بقوله
مثلا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشر به له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله اعلم وقوله في حديث
مروا بهما بالتورين واسلمه والى الذي لا بد به وجاء بعده عجبا لا كند في رواية الكشميهني وعجبي قال ابن
ملا في شاهد على استعمال وافي غير النذير وهو راي المبرور قبل ان يخرجه من ابن عباس كيف خفي
عليه هذا مع اشتهاره عنده معرفة التفسير وعجبي من حرصه على التفسير بجميع طرقه حتى
في نسبه من اهم فيه وهو حجة ظاهرة في السؤال من نسبه من اجم او اهل * وقوله كنت وحارلي
بالرفع لا كثر ويجوز ان نصب وقوله فيه تعمل النعال أي قصر بها وتوسها وهو متعدي الى مفعولين فحذف
أحدهما والاصل تعمل الدواب النعال وروي البخال بالموحدة والمعجمة وسيا في النكاح لا يفتقر
الطيل وقوله فانزعني أي القول وللكشميهني فانزعني بصيغة جمع المؤنث وقوله خابت من فعلت من في
رواية الكشميهني جاءت من فعلت منهن عظيم وقوله في زمال بكسر الراء ويجوز ضمها شال رمل الحصر
اذا نسجه والمراد بصلوه المتداخلة بمنزلة المظبوط في الثوب المنسوج وكانه يكن فوق الحصر فرائش
ولا غيره او كان بحيث لا يمنع ان يبر الحصر (قوله فقلت وان اقام استاس) أي اقول قولنا استكثف به ل
ينسب الى ام لا يكون اول كلامه يا رسول الله لو واتيت ويحتمل ان يكون استكثفها ما يحذرق الا اذا تاتي
استاس يا رسول الله ويكون اول الكلام الثاني لو رايتي ويكون جواب الاستفهام ما يحذرقوا كتن
فيما اراد بهر ينما الحال وقوله اعيه بفتح الحزنة والهاء ويجوز ضمها وقوله انا صبحنا تسع في رواية

فجئت المنبر فاذا حوله رط بيكي بعضهم فجاءت معهم قليلا ثم غلبني ما جد فجئت المشر به التي هو فيه افقلت لغلام اسود استاذن
اجم فدخل فكلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرج فقال ذكر ليله فصمت فاهصر فت حتى جلست مع الرط الذين عند المنبر فغلبني ما جد
فجئت فقلت للغلام قد كرمته فجلس مع الرط الذين عند المنبر ثم غلبني ما جد فجئت الغلام فقلت استاذن لعمره فذكر مثله فلما وليت
منهم فاذا الغلام يلذعني قال اذن للرسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت عليه فاذا هو مضطجع على رمال حصر ليس بينه وبينه قرآن
قد انزل الرمال يجنبه متكى على وسادة من ادم حشوها ليف فسلمت عليه ثم قلت وان اقام نساء فخرج بهر الى فقال لا ثم قلت وانا
قام استاس يا رسول الله لو رايتي ويكون جواب الاستفهام ما يحذرقوا كتن

وسلم ثم قلت لو رأيته رد حجابي على حفصة فقلت لا يغفرن أن كانت جازنة هي أو طامنا ثم أجاب النبي صلى الله عليه وسلم برأيه
عائشة فنبههم أخرى فحجابت جبين ربه يسلم ثم رفعت بصرى في ربه فوائته ما رأته فيه شيئا برد البصر فبرأه ثلاث فقلت ادع الله
فلم يسمع علي أمي قال فانصرف والزمه وسع عليهم وأعطوا الله بآدمهم لا يهدون الله وكان مسكنا فقالوا في شدة ذلك بان الخطاب أولئك
قوم صحت لهم بطلبهم في الحجة التي أقبلت بأمر رسول الله استغفر في فأعزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحادثة حين أقبلته
لحفصة التي عائشة وكان قد قال ما رأيت يدخلها من شهر من شدة موحدته هذه حين عابها الله فقامت تسع وعشرون فدخل على
عائشة فبدا بها فقلت لعائشة أنت أقمحت أن لا تدخل علينا شهر أو أنا أمه بعدنا تسع وعشرين لسهله أمه بعدنا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم الشهر تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسع وعشرون قالت عائشة فأنزلت آية التخيير في آي أول أمه أو فقال النبي صلى الله
أمه أو لا عليك أن لا تنجلي حتى ٧٣ تستأمرى أبو بكر فقلت قد أعلم أن أبوه لا يكون أباهم أي بقراة ثم قال ان

الكشميه في تسع * (قوله باب من عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي حجارة مفرقة
كانت عند باب المسجد قوله أو باب المسجد هو الاستنباط من ذلك وأشار به إلى ما ورد في بعض
طرقه وأورد فيه طرقا من حديث جابر في قصة حله الذي رآه النبي صلى الله عليه وسلم وسبب أي الكلام
عليه مستوفى في كتاب الشروط وغرضه هنا قوله فقلت الجبل في ناحية البلاط فإنه يستفاد منه جواز
ذلك إذا لم يحصل به ضرر * (قوله باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) وأورد فيه حديث حذيفة في ذلك
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة وحازا الدول في السباطة وإن كانت أقوم بأعباءهم لأنهم
أعدت لألقاء النجاسات والمستقذرات * (قوله باب من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى
به) في رواية الكشميه من آخر بتسديد المعجمة بعد هاء واو وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك
بلفظ فخصن شوكه في حديث أنس عند أحدان شجرة كانت في طريق الناس فؤذهم فأتى رجل ففزعها
وقد تقدم في آخر أبواب الأذان مع الكلام عليه وقوله ففزعها وقوله في حديث أنس المذكور ولقد رأيت
بتقلب في ظلمات الجنبه في نظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إحاطة الذي كان ذلك
أهم من هذه لعدم تقيدها بالطريق وإن تساوى في فضل عموم المزال وفيه أن قليل الخبر يحصل به كثير
الأحوال ابن المنير وإنما ترجم به ذلك لا يستعمل أن الرمي بالفصن وغيره مما يؤذى تصرف في عالم الغير غير
أذنه فيمنع فراوان بين أن ذلك لا يمنع لما فيه من الذنب إليه وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال
قلت يا رسول الله نسق على عمل أنتفع به قال عزل الذي عن طريق المسلمين * (تنبيه) * أبو عقيل
بفتح المهملة بعدها قاف اسمه بشر بفتح أوله والمعجمة ابن عقبة وسبب أي في الشهر قد روى بزار هرون
معبود كنيته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا * (قوله باب إذا اختلفوا في الطريق الميتة) يكسر الميم
وسكون التعنانية بعدها مثناة ومدبوز من ماله من الأنياب والميم زائدة قال أبو عمر والشيباني الميتة
أعظم الطريق وهي التي يكسرها الناس بها وقال غيره هي الطريق الواسعة وقيل العاصية * (قوله وهي
الرجعة تكون بين الطريقين ثم رددتها الشبان الخ) وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة
التي ذكرها وقد أفتى الطحاوي في ذلك فقال لم نجد هذا الحديث معنى أولي من حله في الطريق التي
براد بدورها إذا اختلفت من يبتدئها في قدرها كبلد يتبعها المسلمون وليس فيها طريق مسدودة
وكموان يعطيه الإمام من يحيطها إذا أراد أن يجعل فيها طريقا للمجاعة ونحو ذلك وقال غيره مراد

الله قال يا أيها النبي قد
لازواجنا إلى عظيم ما قلت
أفي هذا أسألم أي بوي
فأني أريد الله ورسوله
والدار الآخرة ثم خبرنا
فقلنا مثل ما قالت عائشة
* حديث ابن سلام أخبرنا
القزاري عن حماد الطويل
عن أنس رضي الله عنه
قال آتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أمائه
شهر ما كانت أكتفقه
فجلس في عليه فجهاد
هم فقال أطلقت نسائك
فقال لا ولكني آليت منهن
شهرًا فكنت تسع وعشرين ثم
نزل فدخل على نسائه
* (باب من عقل بعيره
على البلاط) أو باب
المسجد * حديثنا مسلم
حديثنا أبو عقيل حديثنا
أبو المنصور النجاشي قال
أبيت جابر بن عبد الله
رضي الله عنه ما قال دخل

التي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت إليه وعلمت الجبل في ناحية
البلاط فقلت هذا جبلنا فخرج فجعل يطعم الجبل قال الثمن والجبل لك * (باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) * حديثنا سليمان
ابن حرب عن شعبة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال لقد آتى النبي
صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فقال قائما * (باب من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) * حديثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن سمع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق وجد
خصن شوكه على الطريق فاخته ففزعها ففزعها * (باب) * إذا اختلفوا في الطريق الميتة وهي الرجعة تكون بين الطريقين ثم ردد
أهلها البنيان فترك منها الطريق شعبة أذرع * حديثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جابر بن حازم

الحديث ان اهل الطريق اذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك وان اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الارض التي تزرع مثلاً اذا جعل أصحابها فيها طريقاً كان باختيارهم وكذلك الطريق التي لا تسلك الا في الزناد برحمه في أقيمته الى ما تراضى عليه الجيران (قوله عن الزبير بن عريت) بكم الخاء المعجمة وتشديد الزاء المكسور وهذه باختصاصه كما كنه ثم شاة بصرى ماله في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخري الدعوات وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في أفراد جابر بن حازم رواه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكن شاهد في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس وعند الاسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير (قوله اذا تشاحروا) تشاحروا من المشاحة بالمعجمة والحيم أي تنازعوها ولا سماعيلى اذا اختلف الناس في الطريق وسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة اذا اختلفتم وأخرجوه أو عوانة في صحبته وأوردوا الترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالنسبة لغيره والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس (قوله في الطريق) زاد المستملى في روايته المبتدأ بـ يعاقب عليه وليست بمعروفة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشرباً الى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك أيضاً أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلفتم في الطريق بين المبتدأ فاجعلوا سبعة أذرع وروى عبد الله بن أحمد في زوائد المسند والطبري من حديث عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق المبتدأ فذكر في أثناء حديث طويل ولابن عدي من حديث أنس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق المبتدأ ان يؤتى من كل مكان فذكر كره في كل من الاسانيد الثلاثة فقال (قوله سبعة أذرع) الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الاذى فيعتبر ذلك بالمعدل وقيل المراد بالذراع ذراع الانسان المتعارف قال الطبري معناه ان يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبي بعد ذلك لكل واحد من الشراس في الارض قدر ما ينفع به ولا يضر غيره والطبري في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الاجال والافعال دخولاً واخر وجوب سبعة مالا بد لهم من طرحه عند الابواب ويأتى باهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فان كانت الطريق ازيد من سبعة أذرع لم يمنع من الفعود في الزائد وان كان أقل منع للناضيق الطريق هي غيره (قوله باب النهي بغير اذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنهوب والنهي بضم النون فـ الى من النهب وهو أخذ المرام ليس له جواراً ومن مال الغير فـ جاز ومفهوم الترجمة أنه اذا اذن جاز ويحمله في المنهوب المشاع كالطعام بقدم لقوم فكل منهم ان يأخذ ما يلبس ولا يحدب من غيره الا برضاه ويتجوز ذلك فسر النسخ وغيره وكرو مالا ر جماعة النهب في نثار العرم لانه اما ان يجعل على ان صاحبه اذن لغيره في أخذه فظاهره يقتضى التسوية والنهب يقتضى خلافه واما ان يجعل على انه على التملك على ما يحصل لكل أحد في محته اختلف في ذلك كرهه وسبأ في ذلك من يدين في أول كتاب الشريعة ان شاء الله تعالى (قوله وقال عبادة يا بعنا النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا نذهب) هذا طرف من حديث وسيله المؤلف في وفود الانصار وقد تقدمت الإشارة اليه في أوائل كتاب الايمان وكان من شأن الجاهلية اتهام ما يحصل لهم من الغارات فوكت البعثة على الزجر عن ذلك (قوله سمعت عبد الله بن زيد) كذلك كثر للكشمية وحده ابن زيد وهو صحيح (قوله وهو) يعني عبد الله (جده) أي جد عدي لانه وامم أمه فاطمة وتكنى أم عدي وعبد الله بن زيد هو الناطمي مفي ذكره في الاستسقاء وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري غير هذا الحديث وله فيه عن الصحابة غير هذا وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وروى هذا الحديث بغير ابن اسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه عن عدي عن عبد الله بن زيد عن أبي أيوب الانصاري أشار اليه الاسماعيلي وأخرجه الطبراني والمحققون شعبة ليس فيه أبو أيوب

عن الزبير بن عريت عن
عكرمة سمعت أبا هريرة
رضي الله عنه قال قضى
النبي صلى الله عليه وسلم
اذا تشاحروا في الطريق
المبتدأ سبعة أذرع (باب
النهي بغير اذن صاحبه)
وقال عبادة يا بعنا النبي
الله عليه وسلم على أن
لا نذهب حديثاً آدم بن
أبي أيوب حديثاً شعبة
حديثاً عن عدي بن ثابت
سمعت عبد الله بن زيد
الانصاري وهو جد أبو
أمة قال عن النبي صلى
الله عليه وسلم

والى شرح في طبور كسر فلم يفض فيه بشئ حدثنا ابو عامر الضعائى مغلد ٧٥ من يزيد بن ابي عبيد عن سامة بن الاكوع

الملاهي يعني فيكون من العام بعد الخاص قال ومحمد بن ابي بكر بن ابي حنيفة حتى اى كسر ما ذكر الى حشد
لا يتفق بحشبه او عطف على محذوف تقديره كسر كسر لا يتفق بحشبه ولا يتفق به بعد الكسر
(قلت) ولا يخفى تكلف هذا الاخير وبعد الفى قوله **(قوله)** واقى شرح في طبور كسر فلم يفض فيه بشئ
اى لم يضمن صاحبه وقد وصله ابن ابي شيبة من طريق ابي حصين بفتح اوله بلغنا ان رجلا كسر طبورا
لرجل فرفعه الى شرح فلم يضمنه شيئا ثم اورد المصنف في الباب ثلاثة احاديث احدها حديث سلمة
ابن الاكوع في غل القدر التى طابعت فيها المحمور وسياى الكلام عليه مستوفى في كتاب الغنائج ان شاء
الله تعالى وهو يساعدا ماشرت اليه في الترجمة من التفصيل قال ابن الجوزى اراد التخليط عليه من
طبعهم ما نرى من آكله فامار اذى فاهم اقتصر على غل الاراى وفيه ودعى من زعم ان دنان الحمر
لا سبل الى تطهيرها ليلاد اكلها من الحمر فان الذى داخل القدر من الماء الذى طابعت به الحمر يظهره
وفذ ان صلى الله عليه وسلم في غسله اقل على امكن تطهيرها **(قوله)** ابو عبد الله هو المصنف كان ابن
ابى اويس يعني شيخه اسمعيل **(قوله)** الانسية نصب الالف والنون يعني انها نسبت الى الانس
بالفتح ضد الوحشة تقول انسته وانسا باسكان النون وفتحها والمشهور في الروايات بكسر الهمزة
وسكون النون نسبة الى الانس اى بن آدم لانها تألفهم وهى ضد الوحشية (تبيين) ثبت هذا التفسير
لا يذروحه وتعبه عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين وان كان الاصطلاح
أثير اقدس انهم على خلافه فلا يبادر الى انكاره فانها حديث ابن مسعود في طعن الاصنام وسياى
الكلام عليه في غزوة الفتح **(قوله)** بطعنا فتح العين وبضمها قال الطبري في حديث ابن مسعود
جواز كسر لات الباطل وما يصلح الا فى المعصية حتى نزول ههنا بفتح رضاءها وثالثها حديث
عائشة في هلك السرة الذى فيه التحايل وسياى الكلام عليه في القياس وتذكر فيه وجه الجمع بين قولها
هنا كان صلى الله عليه وسلم يتكى عليها وبين قولها في الطريق الاخرى ما بال هذه النمرة قلت اشتر بها
لنوسها قال ان البيت الذى فيه الصورة لا تدخله الملائكة والسهوة بفتح المهملة وسكون الهاء مسفة
وقيل خزائن ترقى رقب وقيل طاق موضع فيه الشئ قال ابن التين قولها فهتك اى شقه كذا قال والذى يظهر
انه نزع ثم هى بذلك قطعته كاسيا في توضحه ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب من قاتل دون ماله اى
ما حكره قال القرطبي دون في أصلها طرف مكان معنى قحت وتستعمل السبيبة على المازو وجهه ان
الذى يقابل من ماله غالبا اغما يجعله خلفه أو تحتة ثم يقابل عليه **(قوله)** حدثنا عبيد الله بن يزيد هو
المقرئ وابو الاسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدى ووقع منسوب باهكذا عند الاسماعيلي **(قوله)**
من حكرمة في رواية الطبري عن ابي الاسود ان حكرمة اخبره وليس لحكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو
بن العاص بن صبيح البخاري غير هذا الحديث الواحد **(قوله)** من قتل دون ماله فهو شهيد قال
الاسماعيلي كذا أخرجه البخاري وكان كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاءه على
اللفظ المشهور والافتد رواه الجماعة عن المقرئ بلقظ من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة قال ومن اى
به على غير اللفظ الذى اعتد فهو اولى بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوما
فانه لا بد من هذا التقيد وساقه من طريق دحيم وابن ابي عمير عبد العزيز بن سلام (قلت) وكذلك
أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حميد بن مريح عن ابي الاسود هذا
اللفظ أخرجه الطبري ثم للحديث طريق اخرى عن حكرمة أخرجهما النسائي باللفظ المشهور
وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عبياس عن عبد الله بن عمرو في روايته قصة قال لما كان بين
عبد الله بن عمرو وبين عبيسة بن ابي سفيان ما كان شبرا لقتال فوكب خالد بن العاص الى عبد الله
ابن عمرو فوقعه فقال عبيد الله بن عمرو وأما علمت فذكر الحديث وأشار فيه ما كان الى ما بينه

ابو الاسود عن حكرمة عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد

حيوة في روايته المشار إليها فان أولها ان عاملا لمعاوية اجري عينان من ماء ليسقي بها أرضا فدنا من
حائط لآل عمرو بن العاص فاراد أن يخرقه ليجري العين منه إلى الأرض فاقبل عبد الله بن عمرو ومواليه
بالسلاح وقالوا والله لا نخرقون حائطنا حتى لا يبق منا أحد فذكر الحديث والعامل المذكور هو عبد الله بن
أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم وكان عاملا لا خبسه على مكة والطائفة والارض المذكورة كانت
باطائف وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك ما يدخل عليه من الضر فلا حجة فيه لمن عارض به حديث
أي هريرة فمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم وأخرجه النسائي من وجهين آخرين
وأبو داود والترمذي من وجه آخر كاهم من عبد الله بن عمرو باللفظ المشهور في رواية لآبي داود والترمذي
من أن يرماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ولا ين ماجه من حديث ابن عمر نحوه وكان البخاري أشار
إلى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ قاتل وروى الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه
وفيه ذكر الأهل والهم والهم والهم وفي حديث أي هريرة عند ابن ماجه من أن يرماله ظلما فقتل فهو شهيد قال
التورقي فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور وشذ
من أوجهه وقال بعض المالكية لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف قال القرطبي سبب الخلاف عندنا هل
الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضر فغير مختلف
الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أرماله أو نفسه أو ماله الاختيار أن يكسبه أو
يسقيته فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله ولا فقه أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه وليس عليه قتل
ولاديه ولا كفارة لكن ليس له محمته قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن لا رجل أن يدفع عمدا ذكر
إذا لم يدخلها بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ نفسه من علماء الحديث كالجميعين في استثناء السلطان
لأنه نارا لوردية لأمره بالصبر على جوده وترك القيام عليه وقرن الاو زاحي بين الحال التي قلنا فيها
جأعة وامام فعلى الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليستسرم ولا يقال أحد أو ورد
عليه ما وقع في حديث أي هريرة عند مسلم بلفظ أريت أن جاور رجل يريد أن يذمك قال فلا تعطه قال
أريت أن أقاتل قال فقلته قال أريت أن قتاني قال فأنت شهيد قال أريت أن تقتله قال فهو في المارق قال
ابن بطال إنما دخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليعين الإنسان أن يدفع عن نفسه وماله
ولا يئس عليه فانه إذا كان شهيدا فقتل في ذلك فلا قود عليه ولاديه إذا كان هو القاتل **(قوله باب إذا
كسر قصعة أو شيئا لغيره أي هل يضمن المثل أو القصة)** **(قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عند
بعض نسائه)** في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن جده عن أنس أهدت بعض أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما قصعة فصربت عائشة القصعة بيدها الحديث وأخرجه أحمد عن ابن أبي
عدي ويزيد بن هرون عن جده وقال أظنها عائشة قال الطبري إنما جهت عائشة بغير ما شأنها وأنه
لما لا يفي ولا يلبس أنها هي لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها **(قوله
فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم)** لم أفهم على اسم الخادم وأما المرسله فهي زينب بنت جحش
ذكر ابن حزم في المحلى من طريق ابن أبي شيبة عن جده عن جابر بن حازم عن جده سمعت أنس بن مالك
أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة ويوهى حاجته من حبس
الحديث واستقدنا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة فروي النسائي
من طريق جابر بن سلمة عن ثابت عن أبي المثل عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه فجاءت عائشة فمزت به بكاء ومعهان فرفقت به العصفه الحديث وقد اختلف في
هذا الحديث على ما يوضح فقبل عنه عن أنس وريح أبو زرعة الرازي فيجاءه كاهم ابن أبي حاتم في العلل
عنه رواية جابر بن سلمة وقال ابن خزيمة باطل في الاوسط لم يراني من طريق عبيد الله العمري عن

**(باب) إذا كسر قصعة
أو شيئا لغيره حدثنا
مسدد حدثنا يحيى بن
سعيد عن جده عن أنس
رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
عند بعض نسائه فأرسلت
إحدى أمهات المؤمنين
تقدم خادم**

ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة أذا أتى بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عاجلة فلما فرغوا نجاها به ووقعت بحجة أم سلمة فكبرتها الحديث وأخرجها الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقتهم آية هجران أو كثر طرائفها حفصة بصحفة فيها ثريد وضعتها ثم جئت عائشة وذلك قبل أن يتجنبن فضربت بها فانكسرت الحديث ولم يصحب عمران في طسه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم نعم وقعت القصة لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سودة غير سمى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحاب قصصت لها طعاما وصنعت له حفصة طعاما فبقيتي قلت لجارئة انطاني فألقني قصصتها فكانت ما فانكسرت وانتشر الطعام فجعلته على النضج فأكالوا ثم بعثتني إلى حفصة فقالت خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقيته رجالة فتأت وهي قصة أخرى بالرباب لأن في هذه القصة ان الجارية به التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم ان عائشة نفسها هي التي كسرتها وروي أبو داود والنسائي من طريق جسر بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت مارأيت ساعة طعاما مثل صفية أهلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فيه طعام فقامت نفسي ان كسره فقلت يا رسول الله ما قارونه قال انه كانا هو وطعام قطعاه استاده حسن ولا جد وأبي داود عنها فلما رأيت الجارية أخذتني وعدة فهذه قصة أخرى ايضا ونحو ومن ذلك ان المراءين اجمع في حديث الباب هي زينب بنت علي والحديث من محضره وهو جيد عن أنس وماعدا ذلك قصص أخرى لا يثبت عن يحيى بن عفيان ان يقول في مثل هذا قيل المرسل فلا نة وقيل فلا نة الخ من غير نص بر (قوله بقصة) بفتح القاف انه من خشب وفي رواية ابن عبد في النكاح عند المنصف بصحفة وهي قصة مسبوطة وتكون من غير الحشب (قوله فضربت ربها) فانكسرت القصعة زاد أحمد حنفين وفي رواية أم سلمة عند النسائي فجاءت عائشة وهما هو وفاتت به الصحفة وفي رواية ان عليا فضربت التي في بيتها بالخادم فسقطت الصحفة فانفلقتو لقى بالسكون الشق ودلت الرواية الاخرى على انها نشقت ثم انفصلت (ثم لم فضحها) في رواية ابن علي تجمعه التي صلى الله عليه وسلم فلق الصحفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة ويقول غارت أمكم ولا جد فاخذ الكسرين فضم احدهما الى الاخرى فجعل فيها الطعام ولا في داود والنسائي من طريق خالد بن الحرث عن حميد نحوه وزاد كلوا فاكلوا (قوله وحبس الرسول) زادا بن علي حتى أتى بصحفة من هند اتى هوف بيها (قوله فدفع القصعة للصبيحة) زاد ابن علي إلى التي كسرتها صحفتها وأمست المكسورة في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال انه كانا هو وطعام قطعاه قال ابن بطال احتجب به الشافعي والكوفيون فمن استهلك عرضا أو جودا فأنقلبه مثل ما استهلك فالاول باقضي بالقيمة إلا عند عدم المثل وذبح مالك إلى القيمة مطلقا وعنه في رواية كالاول وعنه ما صنعت الا تدعى للمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكبرا أو مورزا فالقيمة والا للمثل وهو المشهور عندهم بما أطلقه عن الشافعي فيه نظر وانما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء وأما القصعة ففي من المتقومات لاختلاف أحزائها وال جواب ما حكاه البيهقي بان القصعين كانا لابي صلى الله عليه وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسر فجعل القصعة المكسورة في بيتها رجلى الصبيحة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين ويحصل على تقدير أن تكون القصعتان لهما انعم رأى ذلك سداد ادبيتها فرضينا بذلك ويحصل أن يكون ذلك في زمان الذي كانت العقوبة فيه بالمبالغة قد قدم قربا فعاقب الكاسرة بإعطائه قصصتها للآخرى (قلت) او يعد هذا التصريح بقوله انه كانا هو وأما التوجيه الاول فيعكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابى أبي حاتم عن كسر شافعية وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني قصاص قضية وذلك

بقصعة فيها طعام فضربت
بيدها فكسرت القصعة
فضدها وجعل فيها الطعام
وقال واوجس الرسول
والقصعة حتى فرغوا
فادفع القصعة الصبيضة
وحسب المكسورة *

يقضي ان يكون حكا عاما لكل من وقع له مثل ذلك ويبقى دعوى من اعتذر عن القول بها بانها واقعة عين
 لا محرم فيها لكن محلي ذلك ما اذا افسد المكسور فاما اذا كان الكسر خفيفا يمكن اصلاحه فعلى الحائز
 ارشده والله اعلم واما مسألة الطعام فهي محتملة لان يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بيت الحكم
 بموجب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم في طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعام من كانا مختلفين
 والله اعلم واحتج به الحقيقة لقولهم اذا تغيرت العين المغصوبة بقضيل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
 منافعها زال ملك المغصوب بها عنها وملكها الغاصب وضمها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى
 قال الطيبي وانما وصفت المرسلة بانها ام المؤمنين ايدانا بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة وشارة الى
 غير الاخرى حيث اهدت الى بيت خمر ثم اوقوله غارت امكم اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لئلا يحصل
 صنعها على ما يدعى بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فانها هي كفة النفس بحيث لا يقدر على دفعها
 وسيأتي مزيد على ما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وفي الحديث حسن
 خلقه صلى الله عليه وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي وكان في الغالب يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما
 وقع منها من التعدي لمفهوم من ان التي اهدت ارادت بذلك اذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها
 فاقصرت على تخر بهما للقصعة قل وانما لم يقر بها الطعام لان كان به دى فانها لم تقبله قبول اوفى حكم
 القبول ونفعل رحمه الله هو وفي الطرق الاخرى والله المستعان (قوله وقال ابن ابي مريم) هو سعيد
 شيخ البخاري و اراد بذلك بيان التصريح بتحديث انس لحجده وقد وقع تصريحه بالسماع منه لهذا
 الحديث في رواية جابر بن حازم المذكورة و الامن عند ابن حزم (قوله باب اذا هدم حائط فليبن
 مثله) أي خلا فلن قال تلزمه القيمة من المالكية وغيرهم وورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة
 جبريل الراهب محتصر واساقه في احاديث الانبياء من هذا الوجه مطولا وبقي الكلام عليه هناك
 مستوفى ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا نبي سومة مثل من ذهب قال لا الامن طين
 وقال قبل ذلك فكسر واسومعته وتوجه الاحتجاج به ان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك اذ لم يأت
 شرعنا بخلافه كما تقدم في غيره لكن في الاستدلال بقصة جبريل فيما ترجم به نظر قال ابن المنبر الاستدلال
 بذلك غير ظاهر فيما ترجم له لانهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم انشاؤه و بناؤه ما من ذهب وما اناهم جبريل
 الا بقوله من طين وأشار بذلك الى الصفة التي كانت عليها قال ولا خلاف ان الهادم لو التزم الاعداد
 ورضي صاحبه في جواز ذلك قال ويحتمل على أصل مالك ان لا يجوز لانه يفسخ لما وجب ناجزا وهو القيمة
 الى ما بناه آخره والبيان قال ابن مالك في قوله لا الامن طين شاهد على حذف الجزوم بلا فان التقدير
 لا يتبناها الا من طين (خاتمة) استحل كتاب المغازم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية واربعين حديثا
 المعاني منها ستة المذكورة منها فيسب وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثا واقعة مسلم على تحريجها سوى
 حديث أبي سعيد اذا خلص المؤمنون وحديث انس انصر أخاك وحديث أبي هريرة من كانت له مظلمة
 وحديث ابن عمر من اخذ شيئا من الارض وحديث عبيد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثله وحديث
 انس في القصعة المكسورة وفيه من الاثار سبعة آثار والله سبحانه وتعالى اعلم

(قوله كتاب الشركة)

كذا التفتي وان شوبه ولا كثر باب ولا يذرى الشركة وقد عموما المسجلة وأخرها والشركة بفتح
 المعجمة وكسر الراء وبكسر الواو وقد تحذف الراء وقد يفتح أوله مع ذلك فتقول أربع لغات
 وهي شرعا ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاف لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد
 كالأثر (قوله الشركة في الطعام والتهند) أما الطعام فسياق القول فيه في باب مفرد وأما التهند فهو

وقال ابن ابي مريم أخبرنا
 يحيى بن أيوب حدثنا
 حيد حدثنا أنس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (باب) اذا هدم حائط
 فليبن مثله وحديثنا
 ابن ابراهيم حدثنا جابر
 هو ابن حازم عن محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان رجل في بني اسرائيل
 يقال له جرجير يصلي
 فجاءته أمه فقدهت فأبى
 أن يجيبها فقال آجيبها
 أو أرسلي ثم أتته فقالت
 اللهم لا تقه حتى تربه
 وجسده الموتى وكان
 جرجير يصوم معه فقالت
 امرأه لا تفنن جرجيرا
 فقهرته فكلته فأبى
 فأنت را حيا فمكته من
 نفسها فولدت غلاما قالت
 هو من جرجير فأثمه
 وكسر واسومعته واتزله
 وسيرة قنوصا وصلى ثم
 أتى الغلام فقال من أبوك
 يا غلام قال ارحمى قالوا
 يحيى صومعتك من ذهب
 قال لا الامن طين

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 (كتاب الشركة في
 الطعام والتهند)

والعروض وكيف قسمه ما يكال ويوزن بما زفة وأفضه فبجدة ما بال المسلمون في الهدايا سألنا بأهل هذا بعضا وهذا بعضا وكذا
بما زفة الذهب والقضه والقران في التمر) وحدهما عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنهما أن قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأهل الساحل فأمر عليهم بأبي عبيدة بن الجراح وهم ثلثمائة وألفهم فخرجنا
حي إذا كنا بعض الطريق في الزاد فأمر أبا عبيدة بأزاد ذلك الجيش فجمع
٧٩ ذلك كله فكان هن روى عن فكان

يهرتناه كل يوم قليلا
قليلا حتى فسق قلبه
يصيبنا الأغمرة فقلقت
وما نفي غمرة فقال لقد
وجدنا فقد هاجن فبيت
قال ثم انتهى إلى البحر
فأذا حوت مثل الطرب
فأكل منه ذلك الجيش غاني
عشرة ليلة ثم أمر أوعيدة
بضلعين من أشدله
فضمبا ثم أمر برحلة
فرحلت ثم مرت ففتحها
فلم يصبها حدثنا بشر بن
مرحوم حدثنا حاتم بن
اسماعيل عن يزيد بن أبي
عبيد عن سلمة رضى الله
عنه قال خفت أزواد القوم
وأملقوا فأوفى النوى صلى
الله عليه وسلم في حجر إلهام
أذن لهم ففتحهم عرفا فخرجوه
قال ما بقاؤكم بعد إيلسكم
ودخل على النوى صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول
الله ما بأزواهم بعد إيلهم
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم نادى الناس
بأذن فغضل أزوادهم
فقط لذلك نطق وجهه
على المنطق فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فاطربوا له عليه ثم دعاهم
بعثهم فاحتس الناس

بكسر النون وبفتحها اخراج القوم نقطاتهم على قدر عدد الرقعة قال تهاهوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى وقال الطوهرى نحوه لكن قال على قدر نقعة صاحبه ونحوه لا بن فارس وقال ابن سبويه التهادى والعون وطرح خدهم مع القوم أعانهم وخارج جسمه وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل قد كقول الازهرى وقال عياض مثل قول الازهرى الا انه قد به بالسفر والخلط ولم يقبه بالعدو وقال ابن التين قال جاسعة والنفقة بالسوية في السفرو وغيره والذى يظهر ان أصله في السفرو وقد تنفق رقعة فضعوه في الخضر كإساقى في آخر الباب من فعل الأشعر بين وانه لا يتقيد بالسوية الا في القسمة وأما في الاسك فلا تسوية باختلاف حال الأساكين وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الأثير هو ما خرجه الرقعة عند التهادى الى الغزو وهو ان يقسموا وانفقهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحد منهم على الآخر فضل فزاده قيدا آخر وهو سفر الغزو والمعرف ان خط الزناد في السفر مطلقا وقد أشار الى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال بآكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القاسى هو طعام الصالح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فعله أصله وذكر محمد بن عبد الملك التارمى ان أول من أحدث التهادى حين هبطت معجبة صفرا راقى (ثلث) وهو عبد الله بن قيس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحين لا يحجة له فان ثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في نقعة مخصوصة (قوله والعرش) يضم أوله جمع عرض يسكون الراء مقابل النقد وأما بقية التهادى فجميع أصناف المال وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العلم ويدخل فيه الرقيات ولكنه اغترق في النهد لثبوت الدليل على جوازه واختاف العلماء في صحة التهادى كإساقى (قوله وكيف قدمه ما كمال ووزن) أى هل يجوز قسمته بمجازفة أولا لا ومن الكيل في المكيل والوزن في الموزن وأشار الى ذلك بقوله بمجازفة أو قبضة قبضة أى متساوية (قوله لما لم يمسلموا بالتهدى) هو كسر اللام وتخفيف الميم وكانه أشار الى أحاديث الباب وقد ورد الترغيب في ذلك وروى أبو عبيد بن الغريب عن الحسن قال آخر جوامعهم ذلك انه أعظم ما لم يكنوا أحسن لاخلقكم (قوله وكذلك بمجازفة الذهب والفضة) كانه الحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية لكن اتفاهم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة أما قسمة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستعانة فلجوابه راجعا قاله ابن بطال وقال ابن المنير شرط ما كان منفعته ان يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدو على هذا يجوز ويسع ما عداه جزافا ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخارى جوازه ويمكن ان يحتاج له حديث جابر بن مالك البحرى والجواب عن ذلك ان قسمة الطعام ليست على حقيقة القسمة لانه غير مملوك للآخرين قبل التمييز والله أعلم وقوله والفران في التمر يشير الى حديث ابن عمر المخاضى في الغطاء يسميان أيضا بعد تعيين ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أماديث * أحدها حديث جابر بن عبد الله بن عبيد بن الجراح الى جهة الساحل وسياق الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازى وشاهد الترجمة منه قوله فامر أبو عبيدة بأزاد ذلك الجيش فجمع الحديث وقال الداودى ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذى بعده ذكر المجازفة لانهم لم يردوا المباحة ولا البذل وانما يفضل بعضهم بعضا أو أخذ الامام من أحدهم لا غير وأجاب ابن التين باننا اراد ان حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم يتنازلوا بمجازفة كاجرت العادة ثانيا حديث سلمة بن الاكوع في ارادة تخريبهم في

هن إبراهيم عن أبي يوفى قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأشقرين إذا رماوا في الغزاة قتل طعام عيالهم بالمدينة
 نفعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في أمان واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم * (باب) * ما كان من خيل بين فأنهما
 يتراجعا من بينهما بالسوية في الصدقة * حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى قال حدثني أبي قال حدثني غامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا
 حدثه أن أبانكر الصدوق رضي الله عنه كتب في ربيعة الصدقة التي قرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان من خيل بين
 فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية * (باب قسمة الغنم) * ٨٠ حدثنا علي بن الحسن الناصري حدثنا أبو عروانة

عن سعيد بن مسروق
 عن حبان بن رفاع بن
 رافع بن خديج عن جده
 قال كنا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم بدى الحليفة
 فأصاب الناس جوع
 فأصابوا بالودع فما قال
 وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم في آخريات
 القوم فخرجوا وذهبوا
 ونصبوا القسود وفاض
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بالقدور فأقمت ثم
 قسم فعدل عشرة من
 الغنم بغير فندمها بغير
 فطلبوه فأعياهم وكان في
 القوم خيل يسيرة
 فأهوى رجل منهم بهم
 فعهسه الله ثم قال إن هذه
 البهائم أو أبادكوا بدو الحش
 فاعلمكم منها فاصنعوا
 به هكذا قال جدى أنا فرجو
 أو تخافوا القسود غدا
 ويست معنا مدى أفنديج
 بالقصب قال ما أثر لهم
 وكراهم الله عليه فكلوه
 ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أما لن
 قطع وأما الظفر فدى
 الحيشة * (باب القران

القرآن أشاد منه جميع آله أدهم ودعا إلى صلى الله عليه وسلم بالبركة وهو ظاهر فاجتمعوا من به من
 كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية ربياني الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله
 تعالى وقوله فيه أو وادى رواية المستملى أو ودة وقوله وأملقوا أى افتقر وأوقوله وبرك بتشديد الراء
 أى دعا بالبركة وقوله فاحتسب يكون المهمل بعد هاء متناهة مفتوحة ثم مثلثة افتعل من الحشى وهو الأخذ
 بالكين * ثانياً حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر وهو من الأحاديث المذكورة في غير
 مظنها وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه من رافع تعجيل المغرب في هذا تعجيل العصر
 والغرض منه هنا قوله فتمنع جز ورافقه هم شمر قسم قال ابن التين في حديث رافع الشمر كفى الأصل
 وجمع الحظوظ في القسم وغرابل المغنم بالحجوة على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشئ مثليه
 وقوله فخرجوا بالجمعة بالحليم أى استوى ما بينه * رابعها حديث أبي موسى (قوله عن يرد) هو
 بالموحدة والراء صغراً (قوله إذا رماوا) أى في زادهم وأصله من الرمل كأنهم أصفوا بالرمل من القلة كما
 قيل في ذمته (قوله فهم مني وأنا منهم) أى هم متصليون بي ونسبي من هذه التصالية كقوله لست
 من دود قيل المراد فعلوا على في هذه المواضع وقال النووي معناه المبالغة في اتحاد طريقه ما واتفقوا في
 طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشقرين بقية أبي موسى وتحرير الـ جل بانه جواز
 هبة المهمل وفضيلة الأيتام والمواصلة واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الأقامة أيضاً والله أعلم
 * (قوله باب ما كان من خيل بين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة) أو ردفه حديث أنس عن
 أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه الطويل في زكاة وتقدم فيه وقدمه المصنف في الترجمة بالصدقة
 لو ردفه إلا أن التراجع لا يصح بين الشمر يكين في الرقاب وقال ابن بطال فقه الباب إن الشمر يكين إذا
 خطأ رأس مالهما قال رجع بينهما من أبق من مال الشمر كذا كثر ما أتفق صاحبه نواجعا عند القسمة
 بقدر ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وما شمر يكين فكان ذلك على
 أن كل شمر يكين في معناه عاود تعقبه ابن المنبر إن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب
 قسمة الرجع وإنما أصله عدم مسئلة لا تافه دران من لم يعط استعمل ما من أعطى إذا أعطى عن حق
 وجب على غيره وقد قيل أن بقدر مسئلة ما من صاحبه واستدل به على أن من قام عن غيره بواجبه
 الرجوع عليه وإن لم يكن إذن في القيام عنه فإنه إن المنبر أيضاً وفيه نظران أحدهما تنوق على عدم
 الإذن وهو ما احتمل لا يلائم الاستدلال بقيام الاحتمال * (قوله باب تسمية الغنم) أى بالعدد أو ردفه
 حديث رافع بن خديج ردفه ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير ربياني الكلام عليه مستوفى في الذابغ إن
 شاء الله تعالى * (قوله باب القران في التمر بين الشمر كذا حتى يستأذن أصحابه) كذا في جميع التبشع وأصل
 حتى كانت حين فحرفت أو سقط من الترجمة معنى الما لفظ النهى من أولها ولا يجوز زيل حتى ذكره فيه
 حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم وأبى الكلام عليه في الإطعمة إن شاء الله تعالى قال
 ابن بطال النهى عن القران من حسن الأدب في الأكل عند الجوع ولا على التحريم كإل التاهر

عن سعيد بن مسروق
 عن حبان بن رفاع بن
 رافع بن خديج عن جده
 قال كنا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم بدى الحليفة
 فأصاب الناس جوع
 فأصابوا بالودع فما قال
 وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم في آخريات
 القوم فخرجوا وذهبوا
 ونصبوا القسود وفاض
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بالقدور فأقمت ثم
 قسم فعدل عشرة من
 الغنم بغير فندمها بغير
 فطلبوه فأعياهم وكان في
 القوم خيل يسيرة
 فأهوى رجل منهم بهم
 فعهسه الله ثم قال إن هذه
 البهائم أو أبادكوا بدو الحش
 فاعلمكم منها فاصنعوا
 به هكذا قال جدى أنا فرجو
 أو تخافوا القسود غدا
 ويست معنا مدى أفنديج
 بالقصب قال ما أثر لهم
 وكراهم الله عليه فكلوه
 ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أما لن
 قطع وأما الظفر فدى
 الحيشة * (باب القران

في التمر بين الشمر كذا حتى يستأذن أصحابه * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جله بن سعد قال سمعت ابن عمر
 رضي الله عنهما يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم إن يقرن الرجل بين التمرين جميعاً حتى يستأذن أصحابه * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة
 عن جله قال كتاب المدينة فاصابنا سنة فكان ابن عمر يري رزقنا التمر وكان ابن عمر يري ما يقول لا تفرغوا فإن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الأقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أناه

﴿باب تقويم الاشياء بين الشر كاه بقيمة عدل﴾ حديثنا من ابن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا ايوب بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق رقبة صالحة من عبداً أو شراً أو قال نصيباً وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق ولا فقد عتق منه ما عتق قال لا أدري قوله عتق منه ما عتق قول من نافع وأبو الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا بشير بن محمد أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن أبي حنيفة عن حماد بن عمار عن قتادة عن أنس بن مالك عن بشير بن خباب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقيصاً من عبيد كره قلبه خلاصه في سبيله قال لم يكن له مال قوم المولى قيمة عدل ثم استسقى غيره شقوة عليه ﴿باب﴾ هل يقرع في القسمة والاستهمام فيه حديثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامراً يقول سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء من أوعلى من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤد من فوقنا فأن ينزلوا بهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً ﴿باب شر كة التيمم وأهل الميراث﴾ حديثنا الأوبى حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح بن ابن شهاب قال أخبرني حمزة أنه سأل عائشة رضي الله عنها وقال الليث حدثني يونس بن ابن شهاب قال أخبرني حمزة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى فإن خفتم أن لا تقسطوا إلى قوله وربع فقالت يا ابن أخي هي التيممة تكون في حجر وليها إن شأرك في ماله فيعجبوه ما هو حالها غير ذلك ولها أن تزوجه بأبشر

لأن الذي يوضع للأكل سبيله سبيل الحكرمة لا التشاح لا اختلاف الناس في الأكل لكن إذا استأثر بعضهم أكثر من بعض لم يحل له ذلك ﴿قوله باب تقويم الاشياء بين الشر كاه بقيمة عدل﴾ قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الأمتعة بعد التقويم جائز وإنما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم فاجازة الا كذا إذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعي وحجته حديثان بن عمر فممن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق والحق الباقى هو أبو رد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة وسأيت الكلام عليهم ما جيعاً في كتاب العتق مستوفى إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب هل يقرع في القسمة والاستهمام فيه﴾ الاستهمام الاقتراع والمراد به هنا بيان الانصب في القسم والضيم يعود على القسم بدلالة القسمة فذكره لانهم جامعى أو ردقيه حديث النعمان بن بشير وسأيت الكلام عليهم مستوفى في آخر كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب شر كة التيمم وأهل الميراث الواو﴾ معنى مع قال ابن طلال أنفقوا على أنه لا يجوز المشاركة في مال التيمم إلا أن كان للتيمم في ذلك مصلحة راجحة وأرد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في الشئ وسأيت الكلام عليهم مستوفى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى والأوبى المذكور في الاسناد هو عبد العزيز و إبراهيم و ابن سعد و صالح و ابن كيسان و الاسناد كله مذكور وقوله وقال الليث حدثني يونس ووصله الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقرر وناظر بن ابن وهب عن يونس وقوله فيه رغبة أحدكم بيمينته وفي رواية الكشيحي عن يمينته ولعله أصوب ﴿قوله باب الشر كة في الأرضين وغيرها﴾ أو ردقيه حديث جابر الشفاعة في كل مال يقسم وقدم في الكلام عليه في كتاب الشفاعة وأراد هنا الإشارة إلى جواز قسمة الأرض والدار وإلى جواز ذهاب الجهور وصغر الدار أو كبرها واستثنى بعضهم التي لا تستغنى بها أو قسمت فتمتعت قسمتها وحشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني ﴿قوله باب إذا قسم الشر كة الدار وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفاعة﴾ أو ردقيه حديث جابر المذکور قال ابن المنبر جزم بالزوم القسمة وليس في الحديث إلا نفي الشفاعة لكن لسكونه يلزم من نفيها نفي الرجوع إذ لو كان للشر كة أن يرجع لأحدث مشاحة فعبادت الشفاعة

﴿١١ - فتح الباري﴾ أن يقسط في صداقاتها عظيم ما مثل ما يعطيا غيره فهو أن يتكحروا إلا أن يقسطوا لهم من الصدقات وأمر وأن يتكحروا ما طاب لهم من النساء سواءن ﴿قال حمزة عروة قالت عائشة ثمن الناس استقنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فأنزل﴾ ويستفتون في النساء إلى قوله وتزوجون أن يتكحروا والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها وإن خفتم أن لا تقسطوا في الشئ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول النبي لا آية الأخرى وتزوجون أن يتكحروا هي ورغبة أحدكم بيمينته التي تكون في حجره حتى تكون قليلة المال والجدال فهو أن يتكحروا ما يرغبوا في ماله أو جالها من بنات النساء إلا بالنكاح من أجل رغبتهن هنهن ﴿باب الشر كة في الأرضين وغيرها﴾ حديثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معاوية بن الزهري عن أبي سلمة بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أنما أحل النبي صلى الله عليه وسلم الشفاعة في كل ما يقسم فإذا وقت الحد وصرفت الطرق فلا شفاعة ﴿باب إذا قسم الشر كة الدار وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفاعة﴾ حديثنا مسدد حدثنا عبد الوالي حدثنا معاوية بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفاعة

يكون فيه العرف) *
 حدثني حماد بن عيسى
 حدثنا أبو حمزة عن عثمان
 يعني ابن الأسود قال
 أخبرني سليمان بن أبي
 مسلم قال سألت أبا المنهال
 عن العرف يد بيد فقال
 اشترت أنا وشركتي شيئا
 يد بيد ونسبة فباعنا
 البراء بن عازب فسالناه
 فقال فعلت أنا وشركتي
 زيد بن أرقم وسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال ما كان يد بيد
 فخصمه وما كان نسبة
 فردوه * (باب مشاركة
 الذئبي والمشر كين في
 المزارعة) * حدثنا حماد
 بن اسمعيل حدثنا
 جويرية بن أسماء عن نافع
 بن عبد الله رضي الله عنه
 قال أعطى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خيبر
 اليهود أن يعملوا ويزرعوها
 وله سطر ما يخرج
 منها * (باب قسم الغنم
 والعدل فيها) * حدثنا
 قتية بن سعيد حدثنا الليث
 بن يزيد بن أبي حبيب عن
 أبي بصير عن عقبة بن
 عامر رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعطاه غنما يقسمها
 معها فبعضها ياتي في غنمه
 فذكر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ضح

﴿قوله باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه العرف﴾ قال ابن بطال أجمعوا على أن الشر كة
 الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم تخاط ذلك حتى لا يتميز ثم ينصرف فاجعوا إلا أن يقيم
 كل واحد منهما إلا - خر مقام نفسه وأجمعوا على أن الشر كة بالدرهم والدينار جائزة لكن اختلفوا
 إذا كانت الدينارين أحدهما والدرهم من الآخر فرفعنا الشافعي ومالك في المشهور وعنه والكوفيون
 الأثوري انتهى وزاد الشافعي أن لا يختلف المصنف أيضا كالصالح والمكسرة وإطلاق البخاري
 الترجمة يشعر بجنوحه إلى قول الأثوري وقوله وما يكون فيه العرف أي كالدرهم المخشوشة والبر وغير
 ذلك وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الأكثر يصح في كل مثل وهو الأصح عند الشافعية وقيل يخص
 بالنقد المضروب وأورد المصنف في الباب حديث البراء في العرف وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع
 الورق بالذهب نسبة وتقدم بعض الكلام عليه هناك ﴿قوله حدثنا أبو عامر﴾ هو التبريل شيخ البخاري
 وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة ﴿قوله اشترت أنا وشركتي﴾ لم أقف على اسمه ﴿قوله شيئا يد بيد﴾
 يد ونسبة (تقدم في أوائل البيوع بلفظ كنت أخرج في العرف) قوله ما كان يد بيد أخذوه وما كان نسبة
 فردوه في رواية كريمة فذكره بتقديم الدال المعجمة وتخفيف الراء أي تركوه وفي رواية النسق فردوه بدون
 الفاء وحذفها في مثل هذا وأثبتها جائز واستدل به على جواز تفريق الصفقة فيصح الصحيح منها وبطل
 ما لا يصح وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين ويؤيد هذا الاحتمال ما سأتى في باب
 الهجرة إلى المدينة من وجه آخر عن أبي المنهال قال باع ثوب بدينارين من السوق نسبة إلى الموسم
 فذكر الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يد بيد
 فليس به بأس وما كان نسبة فلا يصلح فعلى هذا معنى قوله ما كان يد بيد فخصمه أي ما وقع لكم فيه
 التقاضي في المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقاضي فليس بصحيح فاطر كره ولا يلزم من
 ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد والله أعلم ﴿قوله باب مشاركة الذئبي والمشر كين في المزارعة﴾ الخوافي
 وقوله والمشر كين طائفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم للذئبي ومشاركة المسلم للمشر كين وقد
 ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها فخصموا وقد تقدم في المزارعة وهو
 الذي وأحق المشر كين به لأنه إذا استأمن من سار في معنى الذي وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز
 كالثوري والليث وأحمد واسحق وبه قال مالك إلا أنه أجاز ما إذا كان يتصرف بخضرة المسلم وحجته
 خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يصلح كالبايعين الخمر والخنزير واحتج الجيهوم بمعاملة النبي صلى الله
 عليه وسلم ووخبره وإذا جاز في المزارعة جاز في غيره وبشر وعبة أخذ الجزية منهم مع أن أموالهم
 ما فيها ﴿قوله باب قسم الغنم والعدل فيها﴾ ذكر فيه حديث عقبة بن عامر وقد مضى في جبهه إيراد في
 الشر كة في أوائل الكتب وبأنى الكلام على بقية تشرحه في الإضاحي شاء الله تعالى ﴿قوله باب الشر كة في
 الطعام وغيره﴾ أي من الشراكات والجهوم على صحة الشر كة في كل ما يملكه إلا ما عدا ما اختصصها
 بالملك وسبيل من أراد الشر كة بالعروض عندهم أن يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض العرض الآخر المعلوم
 وبأن له في التصرف وفي وجه لا يصح إلا في النقد المضروب كالتقدم وعن المالكية تركه الشر كة
 في الطعام والراحع عندهما الجواز ﴿قوله وبذكر أن رجلا﴾ لم أقف على اسمه ﴿قوله فرأى حمرا﴾ كذا
 لا كثر في رواية ابن شبيب في رأي ابن عمر وعليها شرح ابن بطال والاول أصح فقد رواه سعد بن منصور
 من طريق أبي إسحاق بن معاوية أن عمر أبصر رجلا سوام سلعة وعنده رجل فبعضه حتى اشتراها فرأى حمرا
 أنها شر كة وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشر كة تسبيغها ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت القربة
 وهو قول مالك وقال مالك أيضا في السلعة أمرض البيع فيقف من يشتريها للتجارة فاذا اشتراها

بأنه * (باب الشر كة في الطعام وغيره) * وبذكر أن رجلا سوام شيئا فغمزه آخر فرأى حمرا له
 شر كة * حدثنا أصح بن الربيع قال أخبرني عبد الله بن وهب قال

أخبرني سعيد بن وهز بن عبد الله بن هشام وكان قد أول النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينت بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله بابه فقال هو صغير فسخ رأسه ودعا له وهز بن عبد الله كان يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير فيولان له ٨٣ أشركنا فان النبي صلى الله عليه

فألقى أقدم النبي صلى الله عليه وسلم سحر رابعة من ذى الحجة مهلين بالحج ليلخطبهم من قبله فقدمنا أمرنا فاجعلنا هاجرة وأن نحصل إلى
نساءنا فاشتت في ذلك القاتل عطا فقال جابر بن رويح أحد النائي من يذكره بنظم منبا فقال يا رب بكفه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه
وسلم فقام خطيبا فقال بلغني أن أقواما يقولون كذا وكذا والله لا أنا بروائي لله منهم ولو أني استقبلت من أمره ما استدبرت ما أحدثت
بهم شيئا ولا أن منى الهدى لأحلت فقام سراقه من مالك بن حشم فقال يا رسول الله هي لنا ولأبنا فقال لا بل لأبنا

طرقه كما دونه وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن درعاه بالدينه عند يهودى وعرف بذلك الدرعى من اعترض بانه ليس في الاية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حدثنا مسلم بن ابراهيم) تقدم في أوائل البيوع مقررنا باستناد آخر وساقه هنالك على لفظه وهنالك على لفظ مسلم بن ابراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شئ يحذف بيته أحد من طريق أبيان العطار عن قتادة عن أنس ان يهودى ادا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه والدرع بكسر المهملة وذكر ويؤتى (قوله بشعين) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاه بالدينه عند يهودى واخذ عنه شعير الالهة وهذا اليهودى هو ابوالشهم بيته المشافى ثم البيهقى من طريق جعفر بن محمد عن عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعاه عند ابي الشهم اليهودى رجل من بني ظفر في شعير اتيه رأوا الشهم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمة كنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الاس وكن حلقا لم وضبطه بعض المتأخرين بمزة موحدة مجدودة ومكسورة تام الفاعل من الابداء وكنه التبس عليه باقي الاعم الصحابي وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كسائيا للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذى والنسائي من هذا الوجه فقالا بعشرين ولعله كان دون الثلاثين فيجب الكسر تارة والفتح أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيبان الاية في آخره فاجادنا في كتابه حتى مات (قوله ومشيبت الى النبي صلى الله عليه وسلم خبز شعير واهالة سنخه) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهمزة ما اذ ب من الشخم والاهالة وقيل هو كل دسم جامد وقيل ما يؤدمه من الادهان وقوله سنخه بفتح السين مخفف من التزويد بعد هاء المعجمة مفتوحة أى المتغير الى بخير يقال فيها بالزاي ايضا ووقع لأحمد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس لقد دعى نبي الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير واهالة سنخه فكان اليهودى دعى النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا قال مشيبت اليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك اليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والشعير لثني صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول وجزم الكرماني بانه أنس وفاعل سمعت قتادة وقد أشرت الى الدرعى في أوائل البيوع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكورة بلفظ ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والذى نفس محمد بيده فذكر الحديث الفاظ ابن ماجه وساقه أحمد تمامه (قوله ما أصبح لآل محمد الا صاع ولا أمسى) كذا للجمع ومع كذا ذكره الحميدى في الجمع وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الكجى عن مسلم بن ابراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ ما أصبح لآل محمد ولا أمسى الا صاع وخولف مسلم بن ابراهيم في ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والاسماعيلى من طريقه و الترمذى من طريق ابن أبي عدى ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ ما أمسى آل محمد صاع من غرولاصاع من حب وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ بل قد قرئ (قوله وانهم لتسعة آيات) في رواية المذكورين وان عنده يومئذ تسعة نسوة وسيأتى سياق أسمائهن في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة الى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وانهم بلفظه متضجرا ولاشاكيا معاذ الله من ذلك وانما قاله معتذرا عن احسانه دعوة اليهودى وزنه عند درعه ولعل هذا هو الحاصل للذى زعم بان قائل ذلك هو أنس فورا من أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك بمعنى التضجر والله أعلم وفي الحديث جواز معاملته الكفار فيما لم يتحقق تخريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستنبط منه جواز معاملته من أكثر ما له حرام رفيه جواز بيع السلاح

حدثنا مسلم بن ابراهيم
حدثنا هشام حدثنا قتادة
عن أنس رضي الله عنه
قال ولقد رهن رسول الله
صلى الله عليه وسلم درعه
بشعير ومشيبت الى النبي
صلى الله عليه وسلم خبز
شعير واهالة سنخه ولقد
سمعته يقول ما أصبح
لآل محمد صلى الله عليه
وسلم الا صاع ولا أمسى
وانهم لتسعة آيات

﴿باب من رهن درعه﴾

حدثنا مسدد حدثنا عبد
الواحد حدثنا الأعمش
قال تذاكرنا عندنا إبراهيم
الرهن والقبيل في السلف
فقال إبراهيم حدثنا
الأسود عن عائشة رضى
الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم اشترى من
يهودى طعاما إلى أجل
ورهنه درعه ﴿باب رهن
السلاح﴾ حدثنا على
ابن عبد الله حدثنا سفيان
قال هو وسعت جابر بن
عبد الله رضى الله عنه
يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من لكعب بن
الاشرف فانه قد أذى
الله ورسوله صلى الله عليه
وسلم فقال محمد بن مسلمة
أنا فانا فقال أردنان
يسلفنا وسقا وأوسقين
فقال أوهنوق تساوكم
قالوا كيف ترهننا نساءنا
وأنت أجل العرب قال
فأرهنوق أبناءكم قالوا
يكيف ترهننا أبناءنا
فسيب أحدكم فيقال
وهن قوسق وأوسقين هذا
جاء علينا ولكننا ترهننا
الأمم قال سفيان بن
السلاح فوعدان بأنه
فقتلوه ثم أتوا النبي صلى
الله عليه وسلم فاخبروه

ورهنه وأجارته وغير ذلك من الكفار ما لم يكن حربيا وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم وجواز
الشرا ما لم يكن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرهما من آلات الحرب وأنه غير قاذح في التوصل وأن قبضة
آلة الحرب لا تدل على تحميمها قاله ابن المنير وأن أكثر توثيق ذلك العصر الشهير قاله الداودى وأن القول
قول المرثى في قيمة الموهون مع يمينه سكاة ابن التين وفيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من
التواضع والزهدي في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم الذى أفضى به إلى عدم الادخار حتى
احتاج إلى رهن درعه والصبر على شيق العيش والقناعة بالسير برفضية لازواجه لصبرهن معه على
ذلك وفيه غير ذلك مما مضى وبأن قال العلماء الحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسير
الصعابة إلى معاملة اليهود أماليان الجواز ولا نهم لم يكن عندهم اذ ذلك الطعام فاضل عن حاجة غيرهم
أو خشى أنهم لا يأخذون منه شيئا أو هو خافهم برد التصديق عليهم فانه لا بعد أن يكون فيهم اذ ذلك من
يقدر على ذلك وأكثر منه فلهذا لم يطلعهم على ذلك وأغماطاع عليه من لم يكن موسرا به ممن نقل ذلك
والله أعلم ﴿قوله باب من رهن درعه﴾ ذكر في حديث الأعمش (قال تذاكرنا عندنا إبراهيم) هو
النخعي (الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزنا ومعنى ﴿قوله اشترى من يهودى﴾
تقدم التعريف به في الباب الذى قبله ﴿قوله طعاما إلى أجل﴾ تقدم جنسه في الباب الذى قبله وأما الأجل
ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سئل ﴿قوله ورهنه درعه﴾ تقدم في
أرائيل البيهقي من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ ورهنه درعا من حديثه واستدل به على جواز
بيع السلاح من الكفار وسيذكر في الذى بعده ووقع في آخر المغازى من طريق الثوري عن الأعمش
بلفظ فوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه مرهونة وفي حديث أنس عند أحمد قبا وحديثها
به وفيه دليل على أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة نفس المؤمن معلقة بدينه
حتى يقضى عنه قبل هذا مع أنه في غير نفس الأنبياء فانها لا تكون معلقة بدين ففى خصوصية وهو حديث
صحيح ابن حبان وغيره من لم يترك عند أصحاب الدين ما يحصل له به أو ما لا يتجنىح المبادر ويذكر ابن
الطلاح في الإقضية النبوية أن أبا بكر أقتل الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن سعد عن جابر
أن أبا بكر قضى عدات النبي صلى الله عليه وسلم وأن عليا قضى دينه وروى أحمد بن زاهر وفيه مسنده عن
الشعبي مرسلان أبا بكر أقتل الدرع وسلمه على بن أبي طالب وأما عن جواب بأنه صلى الله عليه وسلم
أفكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضى الله عنها ﴿قوله باب رهن السلاح﴾ قال ابن المنير أغما
ترجم رهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وأغماهى آلة تنفع به السلاح
ولهذا قال بعضهم لا يجوز تحميمها وإن قلنا يجوز تحميمها السلاح كالسيف (الأمم) بلام شديدة ومهززة
ساكنة قد مرها في بيان الروى بالسلاح وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن
الاشرف من المغازى قال ابن بطال ليس في قولهم ترهننا الأمم دالة على جواز رهن السلاح وإنما كان
ذلك من معارض الكلام المباهجة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له أنهم لم يقصدوا إلا
الخدمة وأغما يؤخذ بجواز رهن السلاح من الحديث الذى قبله قال وإنما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون
له ذمة أو عهدا اتفاقا وكان لكعب عهدا ولكنه نكث ما عاهد عليه من أهل اليمن على النبي صلى الله عليه
وسلم فانقض عهد بذلك وقد أعلن على الله عليه وسلم بأنه أذى الله ورسوله وأوجب بأنه لو لم يكن معتادا
عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه أذوا عرضوا عليه ما لم يتجر به عاداتهم لاستراجه
وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا يصدون المخادعة له أو مجموعاً بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فقله
روافقهم على ذلك كما عهد من صدقهم فثبت المكيدة بذلك وأما كون عهدها انقض فهو في نفس الأمر
لكنه ما أعلن ذلك لئلا أعلنوا له به وإنما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في

المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الانمر في جواز قل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذاهدا خلا لا في حقيقته كذا قال وليس ذلك متفقاً عليه عند الحنفية والله اعلم **(قوله باب الزهني كوبي ومحبوب)** هذا الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق أبي العجم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الحاكم بن جهم جاءه لادن سفيان وغيره ووقفوه على العجم انتهى وقد ذكرناه اذ قلنا في الاختلاف على العجم وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو ما لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب بزيادة **(قوله وقال مغيرة)** أي ابن مقسم (عن ابراهيم) أي النخعي تركب الضالة بعد عرفها ومحب بقدر عرفها وقع في رواية الكشميهني بقدر عرفها والاول اسو ب وهذا الاثر وصله سيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة **(قوله والزهني)** أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة اذا كانت من هنية تركب بقدر عرفها واذا كان لها لبن يشرب منه بقدر عرفها ورواه جادين سلمة في جامعه عن جادين أبي سليمان عن ابراهيم بأوضح من هذا لفظه اذا ارث من شاة ثم بالمرث من لبنها بقدر عرفها فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو بلا **(قوله حديثنا كروبا)** هو ابن أبي زائدة **(قوله من عامي)** هو الشعبي ولا جد عن يحيى القطان عن زكريا حدثني عامي ليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمري وعنه في الثاني السكاح **(قوله الزهني تركب بنفقته)** كذا الجمع يضم أول تركب على البناء المجهول وكذلك شرب وهو خير معنى الامر لكن لم يتعين فيه المأمور والمراد بالزهني المهرمون وقد وضعه في الطريق الثانية حيث قال لظهر تركب بنفقته اذا كان من هونا **(قوله الدر)** بفتح الهمزة وتشديد الدال مصدر يعني الدارة أي ان الصرع وقوله ابن الدروهم ان ضافة الشئ الى نفسه (٣) وهو قوله تعالى وحسب الحصيد **(قوله في رواية الثانية)** وعلى الذي تركب ويشرب النفقة أي كائنات كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة على لا يجوز للمرث ان الانتفاع بالزاد اقام بصلته ولو لم يأذن له المالك وهو قول احمد واسحق وطائفة او لا ينتفع المرث من الزهني بالزكوب والحب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المفهوم الحديث وما سوى الاجال فسه قد سدل عنطوقه على ايامه الانتفاع في مقابلة الانتاق وهذا يخص بالمرث لان الحديث وان كان مجملا لكنه يخص بالمرث لان انتفاع الزهني بالمرث ما لم يكن له رقبته لا لكونه نفقا عليه بخلاف المرث وذهب الجمهور الى أن المرث لا ينتفع من المهرمون شيئا ولو ائلف الحديث كونه رد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز بغير المسالك أن تركب ويشرب بغير اذنه الثاني تخصيصه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء برده أصول مع عليها وآثارا شبيهة لا يختلف في صحته او يدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم لم يلح عليه امرئ بغير اذنه انتهى وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من زهني ذات در وظهر لم يمنع من در وها وظهر هافعي محمول بزم كونه كما كانت قبل الزهني واعترضه الطحاوي بما رواه عنهم من ذكره في هذا الحديث ولفظه اذا كانت الدابة من هنية فعلى المرث عرفها الحديث قال فقنعين أن اذا المرث لا الزهني ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الزهني المهرمون بالمرث اشكاله يسع اللين في الصرع وفرض على منقعه تجوز بالقال فان رفع تجزيم الزهني بالمال يسع في هذا المرث ونعقب النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا منعذروا بالجسج بين الاحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور ممن حرم أن اسعيل بن سالم المصانغ تفرد عن هشيم بالزيادة وانها من تخليطه ونعقب ابن احمد رواها عنه من هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أبو بعن هشيم وقد ذهب الارزاعي ثم وأبو ثور الى حله على ماذا الممتنع الزهني من الاضاق على المهرمون فيباح حينئذ للمرث الانتفاع بالحيوان حفظا لحياته ولو لبقاء المالية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالزكوب ويشرب

﴿بَابُ﴾ الزَّهْنُ مَرْكُوبٌ
 وَمُحَلَّبٌ وَقَالَ مَغْبِيزَةٌ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ تَرْكِبُ الضَّالَّةِ
 بِقَدْرِ عِلْمِهَا وَتُحَلَّبُ بِقَدْرِ
 عِلْمِهَا وَالزَّهْنُ مِثْلُهُ
 ﴿حَدَّثَنَا﴾ أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا
 زُكْرِيَّانُ طَامِرٌ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الزَّهْنُ يَرْكَبُ
 بِتَفَقُّهِهُ وَيَشْرَبُ لَيْلَ الدَّرِ
 إِذَا كَانَ مِنْ هَوَانٍ ﴿حَدَّثَنَا﴾
 مُحَمَّدُ بْنُ عَفَّانَ أَخْبَرَنَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا
 زُكْرِيَّانُ عَنْ الشَّيْخِ عَنْ أَبِي
 بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِتَفَقُّهِهِ
 إِذَا كَانَ مِنْ هَوَانٍ وَلَيْلُ الدَّرِ
 يَشْرَبُ بِتَفَقُّهِهِ إِذَا كَانَ
 مِنْ هَوَانٍ وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ
 وَيَشْرَبُ النِّقْفَةُ
 (٣) قَوْلُهُ مِنْ أَضَافَةٍ
 الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ تَعْبِيرُهُ
 الْعَبْرِيَّةُ بِهِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ
 بِالْإِثْرَةِ أَثَرُهُ فَلَا يَكُونُ مِنْ
 أَضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ
 لِأَنَّ اللَّيْلَ غَيْرَ الْإِثْرَةِ هـ

﴿باب الزهن عند اليهود وغيرهم﴾ • حديثنا قبيحة حدثنا جابر بن الزهر عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٨ من يهودى طعاما وورهنه درعه • ﴿باب﴾ • اذا اختلف الراهن والمسرطن وشوه

فالبينة على المدعى والمعين على المدعى عليه • حديثنا خلافاً من يحيى • حديثنا لا يفر من يهر من ابن أبي مليكة قال كتبت الى ابن عباس فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن البسبين على المدعى عليه • حديثنا قبيحة ابن سبيل حدثنا جابر بن منصور عن أبي وائل قال قال عبد الله رضي الله عنه من حلف على عين يستحق بها مالا وهو قها فاجرائ الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تنصيق ذلك ان الذين يسترون بعد الله وأيمانهم فثنا قليلا لافرا الى عذاب ألم ثم أن الأشعث بن قيس خرج الإنفاق ما يحدنكم اوهذ الرحمن قال فحدثنا قال فقال صدق في نزلت كانت بيني وبين جليل خصومة في بشر فاختمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدنا أو عينه قلت انه اذا يحلف ولا يبياني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين يستحق بها مالا وهو قها فاجرائ الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تنصيق ذلك ان الذين يسترون بعد الله وأيمانهم فثنا قليلا لافرا الى عذاب ألم ثم أن الأشعث بن قيس خرج الإنفاق ما يحدنكم اوهذ الرحمن قال فحدثنا قال فقال صدق في نزلت كانت بيني وبين جليل خصومة في بشر فاختمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدنا أو عينه قلت انه اذا يحلف ولا يبياني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على بين يستحق بها مالا وهو قها فاجرائ الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تنصيق ذلك ان الذين يسترون بعد الله وأيمانهم فثنا قليلا لافرا الى عذاب ألم ثم أن الأشعث بن قيس خرج الإنفاق ما يحدنكم اوهذ الرحمن قال فحدثنا قال فقال صدق في نزلت كانت بيني وبين جليل خصومة في بشر فاختمنا

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿في العتق وفضله﴾

كذا لا كثر زاد ابن شبيب بعد البسلة باب وزاد المستمل قبل البسلة كتاب العتق ولم يقل باب أو ثبناها التسنى والعتق بكسر الميم إزالة الملته قال عتق عتقا بكسر أو له يفتح وعتا فواو عتاقه قال الأزهرى وهو مشق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرس اذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء ﴿قوله﴾ وقال الله تعالى فثا رقية ساق الى قوله مفر به ووقع في رواية أبي ذر وأطعم وأغسره أو اطعمهم ما قرأه من مشهور بان والمراء بقول رقية يتخلص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالثا كراشارة الى ان حكم السيد عليه كالعقل في رقبته فاذا اعتق فثا العقل من عتقه وجاء في حديث صحيح ان قول رقية تخلص عن امان في عتقها حتى تعتق واه احد وابن حبان واحا كم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعنتق النسيئة وذلك الرقية قيل يا رسول الله اليسا واحدة قال لان عتق النسيئة ان تفردها عتقها وذلك الرقية ان تعين في عتقها وروى اثناء حديث طويل أخرج الترمذي بعضه وصححه واذا ثبت الفضل في الاطاعة على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الاولى ﴿قوله﴾ حدثنا واقد بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو

بشرون بعد الله وأيمانهم فثنا قليلا لافرا الى عذاب ألم • ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴿في العتق وفضله﴾ عاصم وقوله تعالى فثا رقية أو اطعمهم في يومى مسغبة بينهما امرية • حدثنا جابر بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثنى واقد بن محمد

حاصم الذي روى عنه و بذلك صرح الاسماعيلي من طريق معاذ العنبري عن حاصم بن محمد عن أخيه
 وأخيه **(قوله)** حدثني سعيد بن مر جانه بفتح الميم وسكون الراء بهذا جيم وهي أمه واسم أبيه عبد الله
 وبني سعيد أباه شمان وقوله صاحب علي بن الحسين أي بن العابد بن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب
 وكان منقطعاً إليه يعرف بصحبته وهم من زعم أنه سعيد بن سيار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور
 وليس لسعيد بن مر جانه في البخاري غير هذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته
 عن أبي هريرة ثم غفل فذكره في اتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة أهو قد قال هنا قال أبو
 هريرة وقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فأتى ما ذكره ابن حبان **(قوله)** أما
 رجل في رواية الاسماعيلي من طريق حاصم بن علي عن حاصم بن محمد أما مسلم ووقع بقبيده بذلك في
 رواية مسلم والنسائي من طريق سعيد بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جانه **(قوله)** عضوا من النار في
 رواية مسلم عضوا منه من النار وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مر جانه ورستان في مختصره
 للمصنف في كفارات الإيمان أعتق الله لكل عضواً عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفروجه
 والنسائي من حديث كعب بن مر وأما امرئ مسلم أعتق امرئ من مسلمين كانا كافراً من النار عظمين
 منهما عظم وأما امرئ مسلم أعتق امرئ مسلمة كانت ذكاتها من النار اسناداً صحيحاً ومثله
 للترمذي من حديث أبي أمامة والقطيب أن من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات **(قوله)** قال سعيد
 ابن مر جانه هو موصول بالسناد المذكور **(قوله)** فأنطلقت به أي بالحديث وفي رواية مسلم فأنطلقت حين
 سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته على زاد أحد أو بوجهائه من طريق سعيد بن علي حكيم عن
 سعيد بن مر جانه فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم **(قوله)** فمضى علي بن
 الحسين إلى عياله أمه هذا الجمل مطوف وقع للمصنف في رواية سعيد بن علي حكيم المذكورة عند أحد أو
 عوانه في أبي نعيم في مستخرجيه ما على مسلم وقوله عبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد
 علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مر جانه سنة سبع وتسعين ومات
 علي بن الحسين قبله ثلاث أو أربعين سنة عن عهده من رواية الأقران وقوله عشرة آلاف درهم وألف
 دينار شلت من الزاد وفيه إشارة إلى أن الدينار إذا ذاك كان عشرة دراهم وقد رواه الاسماعيلي من رواية
 حاصم بن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شلت **(قوله)** فاعتقه في رواية اسماعيل المذكور فقال
 أذهب أنت حر وجه الله في الحديث فضل العتق وإن عتق الذي كره أفضل من عتق الذي شئت فلا تلم
 فضل عتق الأنثى محجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولا تهاجر أسوأ من وجهها وأعيد بخلاف ذلك
 ومقابلته في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في
 الأنثى كصلاحيتها للضواء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث وفي قوله أعتق الله لكل عضواً منه عضواً
 إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يقتصر
 النقص المحبوس في شعبة كالحصى مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع به بالفعل وما فيه مقام المنع
 وقد استغفركه الزور وغيره وقال لا شلت أن في عتق الحصى وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن
 المنير فيه إشارة إلى أنه ينبغي في الرقة التي تكون بالكفارة أن تكون مؤمنة لأن الكفارة
 منقذة من النار فينبغي أن لا تقع الاعتقذة من النار واستشكل ابن العربي قوله حتى فرجه بفروجه لأن
 الفرج لا يتعلق به ذنب وجبه النار إلا إذا خان حمل على ما يتعاطاه من الصفات كلفاخذة إلى شكل
 عتقه من النار بالعتق والأقارنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ثم قال فيجتمه أن يكون المرادان العتق
 يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجع الحسنات المعقود ترجيحاً يوازي سببته الزناه والاختصاص
 لذلك الفرج بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغيب مثلاً والله أعلم **(قوله)**

قال حدثني سعيد بن
 مر جانه صاحب علي بن
 الحسين قال قال أبو
 هريرة رضي الله عنه قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أبا رجل أعتق امرأ
 مسلماً استغفركه الله بكل
 عضواً منه عضواً من
 النار قال سعيد بن مر جانه
 فأنطلقت به إلى علي بن
 الحسين فمضى علي بن
 الحسين رضي الله عنهما
 إلى عياله قد أعطاه به عبد
 الله بن جعفر عشرة آلاف
 درهم وألف دينار فأعتقه

باب أي الرقاب أفضل) أي لعنتي (قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة) هشام من أهل
 حديث وقفي البخاري وهو في حكم الثلاثيات لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا
 روى عن تابعي آخر وهو أبو وقدة الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال أخبرنا هشام بن
 عروة أخبرني أبو نعيم في المستخرج (قوله عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن
 هشام حدثني أبي (قوله عن أبي مرواح) ضم الميم بعدها رأ خفيفة وكسر الواو بعدها مهمل زاد مسلم
 من طريق جلد بن زيد عن هشام اللبني ويقال له أيضا القفاري وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف
 اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم أبو أحمد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (قلت) وماله في
 البخاري سوى هذا الحديث ووجهه أنهم مدنيون الأشيخه وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد
 أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن عروة عن عروة فصار في الإسناد أربعة من التابعين وفي
 الضعفاء أبو مرواح اللبني غير هذا سواه ابن منده وأبو داود وعروة في رواية الأسامي عن من
 طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره ذلك الأسامي على عدد أكثر من نحو
 العشرين نفسا روى عن هشام هذا الإسناد وخالفهم مالك فارقته في المشهور عنه عن هشام عن
 أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن
 عائشة ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسلة عن مالك
 أصح والمحملة عن هشام كمال الجماعة (قوله عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة أن أبا
 ذر أخبره (قوله قال أعلاه) بالعين المهملة للذكر وهو رواية النسائي أيضا ولكن يسميها بالعين
 المعجمة وكذا النسائي قال ابن قزوين معناها متقلب (قلت) وقم لمسلم من طريق جلد بن زيد
 عن هشام أكثر مما نحتاج إليه من الإسناد قال النووي رحمه الله أعلم فيمن أراد أن يثبت رتبة واحدة
 أمالو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فإراد أن يشتري بها رتبة عتقها فوجد رتبة نفسه أوفى من
 مفضولتين فارقته أن أفضل قال وهذا بخلاف الآية حيث أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب
 المطوب ثمانية الرتبة وهناك طيب اللحم الذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب
 شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به استعاف ما يحصل من النفع بعق أكثر عدد منه ورب
 محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على الخواص الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع به طيب اللحم فالضابط
 أن مهما كان أكثر ثمنه كان أفضل - وادقل أو أكثر واحتج بما دلل في أن عتق الرتبة الكافرة إذا كانت
 أغلى ثمنها من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقال المراد بقوله أغلى ثمنها من المسلمة وقد تقدم
 نفيه بذلك في الحديث الأول (قوله وأنفسها عتق أهلها) أي ما اغتباطهم بها أشد فإن عتق مثل ذلك
 ما يقع غالباً إلا الصا وهو كقوله تعالى لن تناوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (قوله قلت فإن لم أفضل) في
 رواية الأسامي على أن ما أفاضل أي أن لا أقدر على ذلك فاطلق الفعل وأراد أن يقدّر والدارقطني في
 الغرائب باللفظ فإن لم استظم (قوله تعين ضائعا) بالضاد المعجمة وبعد الالف تحذف الهمزة لجمع الرواية
 البخاري كحزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم إلا في رواية السمرقندي كقوله عياض أيضا وحزم
 الدارقطني وغيره بأن هشام رآه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي الصديقي ونقله من خطه
 روى هشام بن عروة بالضاد المعجمة والتحذائي والصواب بالمهملة والنون كل قال الزهري وإذا انفرد
 هذا فقط خط من قال من شراح البخاري أنه روى بالضاد المهملة والنون فإن هذه الرواية لم تقع في شيء من
 طرقه وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالضاد المعجمة قال معمر كان الزهري
 يقول تصح هشام وأما هو بالضاد المهملة والنون قال الدارقطني وهو الصواب لمقا بله بالآخر وهو
 الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل وقال علي بن عبد الله بن يقطين أن هشام صحف فيه وهو رواية معمر عن

(باب أي الرقاب أفضل) *
 حدثنا عبيد الله بن
 موسى عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن أبي
 مرواح عن أبي ذر رضي
 الله عنه قال سألت النبي
 صلى الله عليه وسلم أي
 العمل أفضل قال إيمان
 بالله وجهاد في سبيله قلت
 فأى الرقاب أفضل قال
 أفضلها ثمنها وأفضلها
 ثمنها أهلها قلت فإن لم
 أفضل قال تعين ضائعا أو
 تصح لا خرق

الزهرى عند مسلم كما تقدم وهي بالمهمة والنون وعكس السمرقندى فيها أيضا كما نقله عياض وقد
وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائع والضائع من فقر أو عيال فيرجع إلى معنى الأول قال أهل اللغة
ورجل آخر لا صفة له والجمع خرق يضم ثم سكون و امرأه خرقاء كذلك ورجل صائم وضع بفتح
واو أو صناع بن بادة ألف (قوله فان لم أقبل) أى من الصنعة أو الأمانة وقمى رواية الدارقطني في
الغرائب رأيت أن ضعفت وهو يشعربان قوله أن لم أقبل أى العجز عن ذلك لا كسلا مثلا (قوله تدع
الناس من الشر) فيه دليل على أن الكف من الشر داخل في فعل الإنسان وكسبه حتى يؤجر عليه
وبما قبله غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع التوبة والقصد لا مع الغفلة والغفول قاله القرطبي
ملخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح المثناة والصاد المهملة الحقيقية على حذف إحدى التاءين
والاصل تصدق ويجوز تشديد ها على الإدغام وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان قال ابن
حبان الأو في حديث أبي ذر وهذا بمعنى ثم هو كذلك في حديث أبي هريرة أى المتقدم في باب من قال أن
الإيمان هو العمل وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلف من الروايات في أفضل الأعمال
هناك وقيل قرن الجهاد بالإيمان هنا لأنه كان اذذاك أفضل الأعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في
حال تعبته وفضل بر الوالد لمن يكون له أو أن فلا يجاهد إلا بذنبا حاصلة إن الاجابة اختلفت
باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المجاهدة في السؤال وصبر المقتي والمعلم على التلميذ ورفقه
به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي إدريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حدثنا حديثنا
طريقا بلفظه أسئلة كثيرة وأجوبتها شملت على فوائد كثيرة منها سأل الله عن أى المؤمنين أكل وأى
المسلمين أسلم رأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر الاتيما وعددهم وما أنزل
عليهم وآداب ثمة من أوامر ونواهي وغير ذلك قال ابن المنبر في الحديث إشارة إلى أن أمانة الصانع
أفضل من أمانه غير الصانع لأن غير الصانع منظمة الأمانة فكل أحديعنه فالبخلاف الصانع فانه لشهرته
بصنعة يغفل عن أمانته فهي من جنس الصدقة على المستور (قوله باب ما سئبت من العاقبة) بفتح
العين ووههم من كسر ها يقال عتق عتق عتقا فوعا فوعا فوعا والمراد الاضيق وهو مزوم العاقبة (قوله في
الكسوف والآيات) كذا الأبي ذر وابن شيبة وأبو الوقت والباقي والآيات بغير ألف وألف وتنبوع
لا الشئ وقال الكرماني في معنى الواو ومعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على
الخاص وليس في حديث الباب سوى الكسوف وكأنه أشار إلى قوله في بعض طرقه أن الشمس والقمر آيتان
من آيات الله يخوف الله بهما عباده أو كثيرا يقع التحريف بالناو فناسب وقوع العتق الذي يعق من
النار لكن يختص الكسوف بالصلاة المشرقة وبغيره بخلاف آيات (قوله حدثنا موسى بن مسعود)
وهو أبو جديفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن
راود آخر عن شيبعة زائدة (قوله تابعه على) يعنى ابن المنبر وهو شيخ البخاري ووههم من قال المراد به ابن
حجر والراوردي هو عبد العزيز بن محمد (قوله حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المحدثي وهما بفتح المهملة
وتشد بالمشة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام
هو ابن عمرو وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين برواية زائدة أن أحمر رواية عثمان هو النبي صلى الله عليه
وسلم وهو مما يقوى أن قول الصحابي كنا نؤم بكذا في حكم المرفوع (قوله باب إذا اعتق عبدا
بين اثنين أو أمية بين الشركاء) قال ابن التين أراد أن العبد كلاما لا شرا كهما في الرق قال وقد
بين في حديث ابن عمر في آ خر الباب أنه كان يفتي فيهما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق
ابن راهوبه أن هذا الحديث مختص بالذكور وهو خطأ وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول

قال فان لم أقبل قال تدع
الناس من الشرفا
صدقة تصدق بها على نفسك
*(باب ما سئبت من
العاقبة في الكسوف أو
الآيات)* حدثنا موسى
ابن مسعود حدثنا زائدة
ابن قدامة عن هشام بن
عمرو عن فاطمة بنت
المنذر عن أسماء بنت
أبي بكر رضي الله عنها
قالت أرى النبي صلى الله
عليه وسلم بالعاقبة في
كسوف الشمس تابعه
على عن الدراوردي عن
هشام حدثنا محمد بن أبي
بكر حدثنا هشام حدثنا
هشام عن فاطمة بنت
المنذر عن أسماء بنت أبي
بكر رضي الله عنها قالت
كنا نؤم عند الكسوف
بالعاقبة *(باب إذا اعتق
عبدا بين اثنين أو أمية بين
الشركاء)* حدثنا علي
عبد الله حدثنا سفيان

الامة وفيه نظروا لعله أراد الماحول وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذي كبر باصل وضعه والامة اسم لمؤنته بخير لفظه ومن ثم قال اسحق ان هذا الحكم لا يتناول الاثنى وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذي كبروا الاثنى ام لان لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى الا آف الرحمن عبداته يتناول الذي كبروا الاثنى قطعا وما على طريق الالتفات لعدم التفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه انه كان يفتي في العبد والامة بكونه بين الشر كالحديث وقد قال في آخره يخبر بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قطاهره ان الجيس مرفوع وقد رواه الدارقطني عن طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له شرك في عبداً وأمة الحديث وهذا أصح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي عن طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه هل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله وقد قال امام الحرم ادرالك كون الامة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق والله أعلم (قلت وقد فرقت بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال ينفذ عتق الشر في جميعه ولا شيء عليه بشرى بانه الا أن تكون الامة جملة تراد للوطاء فيضمن ما أدخل على شيء بكم فيها من الضر قال النووي قول اسحق شاذ وقول عثمان فاسد اه وانما قيد المصنف العبد اثنين والامة بالشر كاه انما لفظ الحديث الوارد فيها ما والا لحكم في الجميع سواء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله عمرو وقم في رواية الحمدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمرو ولنسائي عن طريق اسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو بن سميع عن سالم بن عبد الله بن عمرو (قوله من اعتق) ظاهره العموم لكنه مخصوص بالانفاق فلا يصح من المخون ولا من المحجور وعليه لنفسه وفي المحجور وعليه بفاس والعبد والمرضى من مرض الموت والكافر تفاصيل لعدم الجلاء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية الا اذا وسعه الثلث قال أحمد لا يقوم في المرض مطبقاً وسياً في البعث في عتق السكافر بربا وخرج بقوله اعتق ما لا ذمت عليه بان ورث بعض من يعتق عليه بقراءة الاسراية عند الجمهور وعن أحمد رواية وكذلك لو عجز المالك بعد ان اشترى شخصاً يعتق على سيده فان المالك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالآل ولا يدخل في الاختيار ما اذا أكره بحق ولو أوصى يعتق نصيبه من المشترك أو يعتق جزءه من له كله ليس عند الجمهور وأيضاً لان المال ينتقل للوارث ويصير الميراث ميسر او هن المالكية رواية ووجه الجمهور مع مفهوم الخبر ان السراية على خلاف القياس فيخص عود النص ولان التفويض سبيله سبيل غرامة المتلفات فيقتضي التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافه ظاهر قوله من اعتق وقوع العتق منه جزوا أجرى الجمهور والمعلق بصفة اذا وجدت مجرى المنجز (قوله عبد ابن اثنين) هو كالشمال والافراق بين ان يكون بين اثنين أو أكثر وفي رواية مالك وغيره في الباب شر كاهو بكسر المعجمة وسكون الراء وفي رواية اجوب المناضية في الشر كة تشعباً معجمه وقاب ومهملتين الاولى وفي رواية في الباب نصيبا والسكلى بمعنى الا ان ابن دريد قال هو القليل والكثير وقال القرزاي لا يكون الشغب الا كذلك والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في السياق من اضمار جزء أو ما شبهه لان المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها وظاهر العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف والاصح في الرهن والخناية منع الاسراية لان فيها ابطال حق المرتن والمجني عليه فلما اعتق مشتر كاعداً كاناها فان كان لفظ العبد يتناول المسكاتب وقعت السراية بالافلا ولا يفتي ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما يورد براه لكن تناول لفظ العبد لانه من المسكاتب فيسرى هناعلى الاصح فلما اعتق من أمه ثبت كونه أم ولد لشرى بكم فلا سراية لانه تستلزم النقل من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو اصح

عن عمرو بن سالم عن أبيه
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
من اعتق عبد ابن اثنين

قولي العلماء **(قوله فان كان موسرا قوم)** ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسرا ثم أسير بعد ذلك لم يتغير الحكم ومفهومه انه ان كان معسرا لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها والافق عتق منه ما عتق ويبي ما لم يعتق على حكمه الاول هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو السكون عن الحكم بعد هذا الايقام وسببنا في البحث في ذلك في السلك على حديث الباب الذي يليه **(قوله قوم عليه)** يضم اوله زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه في ماله قيمة عدل لا ركن ولا شطط واوكس يفتح الواو ويسكون الكاف بعدها هاء ملة النقص والشطط بمعنى جمعة ثم مهمة مكررة والفتح الجوز واتفق من قال من العلماء على انه يباع عليه في حصه ثم يركه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عدهم في ذلك ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قولي العلماء وهو كخلافي في ان الدين هل يمنع الزكاة أم لا ووقع في رواية الشافعي والحنبلي فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل وهو شك من سفيان وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب **(قوله ثم يعتق)** في رواية مسلم ثم أعتق عليه من ماله ان كان موسرا وهو يشعر بأن التناهي حديث الباب مفتوحة ضم ضم أوله **(نبيه)** وروى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا أخرجه مسلم بلفظ من أعتق ثم كاله في عتقه عتق ما بقي من ماله اذا كان له مال يبلغ عن العبد وذكر الخطيب قوله اذا كان له مال يبلغ ثمن العبد في المدرج وقد نعتت هذه الزيادة في رواية نافع كسبائي **(قوله في طريق مالك بن نافع)** وكان له ما يبلغ أي شيء يبلغ وعند الشافعي مال يبلغ وهي رواية الروما والتقييد بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب وظاهره انه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن الاصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به تنبيه الله تعالى بحسب الامكان **(قوله ثمن العبد)** أي ثمن بقية العبد لا موسر محصنه وقد أروى عن ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عيسى بن عيسى بن عمار بن نافع ومحمد بن جحلان بن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة انصاء ثم كانه فانه يضمن لشر كانه انصاءهم ويعتق العبد والمروا بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما اشترت به العين والملازم هو القيمة لا الثمن وقد نبت المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة وبأني في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ قيمته بقية عدل **(قوله فأعطى ثم كاه)** كذلك كثر على البناء المفضل وشر كاهه بالنصب وليعصمهم فأعطى على البناء المفضل وشر كاهه بالضم وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم أي ان كان له شر كاهان كان له شر بل أن أعطاه جميع الباقي وهذا الاختلاف فيه قالوا مشتركين الثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصب بالسوية أم على قدر الحصص الجوهري على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلافي كخلافي في الشفعة اذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر المثلث **(قوله عتق منه ما عتق)** قال الدردري هو يفتح العين من الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعبه ابن النجاشي بأنه لم يقله غيره واعيا يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهجمة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل لازم غير متعد **(قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله)** هو ابن عمر العمري **(قوله عتقه كله)** بجر اللام تأكيد للتضمير المضاف أي عتق العبد كله **(قوله فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على العتق)** هكذا في هذا الرواية وظاهره ان التقوم يشترع في حق من لم يكن له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس جوابا للشرط بل هو صفة من له المال والمعنى ان من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقوم فان العتق يقع في نصيبه خاصة وجواب الشرط هو قوله فأعتق منه ما أعتق والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شعبة عن أبي أسامة عند الاسماعيلي بلفظ فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق وأوضح

فان كان موسرا قوم عليه
ثم عتق من جده نافع عليه
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال من أعتق ثم كاه في
عبد فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم العبد عليه
قيمة عدل فأعطى ثم كاهه
حصصهم وغن عليه
العبد والافق عتق منه
ما عتق من جده نافع بن
اسماعيل عن أبي أسامة
عن عبيد الله بن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أعتق
ثم كاه في جده فله
عتقه كله ان كان له مال
يلزم منه فان لم يكن له
مال يقوم عليه قيمة عدل
على المعتق فأعتق منه
ما أعتق

قوله فلو أعتق أي أحده
الشر بكن كاهوا هرا

مصححه

قوله واتفق من قال من
العلماء على أن يباع هكذا
في النسخ المأول عليها
ببد ناولعل هنا سقط من
النسخ والاصل واتفق
من قال بذلك من العلماء
الخ اه مصححه

• حدثنا مسدد حدثنا
 بشر عن عبيد الله
 اختصره • حدثنا أبو
 النعمان حدثنا حماد بن
 أيوب عن نافع عن ابن عمر
 رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 من أعتق نصيبه في مملوك
 أو شركاه في عبد فكان له
 من المال ما يبلغ قيمته
 بقية العدل فهو حقيق
 قال نافع والأفضل عتق منه
 ما عتق قال أبو بلاء أدري
 أمي قال نافع أو شيء في
 الحديث • حدثنا أحمد بن
 محمد حدثنا الفضيل
 ابن سليمان حدثنا
 هو عن من عتبة أخبرني
 نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما أنه كان يفتي في
 العبد أو الأمة بكر بن
 الشمر كاه يفتق أحدهم
 نصيبه منه يقول قدوجب
 عليه عتقه كله إذا كان
 للذي أعتق من المال ما
 يبلغ قيمته من ماله فجمعة
 العدل ويدفع إلى الشركاه
 أنصباؤه ويخصل سبيل
 المعتق بخبر ذلك ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ورواه الليث وابن
 أبي ذئب وابن اسحق
 وجويبرية ويحيى بن سعيد
 واسماعيل ابن أمية عن
 نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم مختصرا

من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي يلفظ فان كان له مال قوم عليه فجمعة عدل
 في ماله فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق (قوله حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد
 الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي بالاستناد المذكور وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن
 المنفي عنه بهذا الاستناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركاه في مملوك فقد عتق كله
 وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولا وأخرجه النسائي عن عمر بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عتق منه ما عتق في عتق أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر وقد فهم الاسماء على ذلك فقال عامة
 الكوفيين ورواه عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم المومر والمعسر معا والبصريون لم يذكروا
 الأحكام المومر فقط (قلت) فمن الكوفيين أو اسماء كاتري وابن عمر عند مسلم وزهير عند النسائي
 وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن
 الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى في معاذ كرا اسماء على لكن رواه النسائي من طريق
 زائدة عن عبيد الله وقال في آخره فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين
 (قوله أو شركاه في عبد) الشك فيه من أبو بوقد سبق في الشر كة من وجه آخر عنه فقال في نفسه أو قال
 نصيبا (قوله فهو حقيق) أي عتق يضم أوله ورفع المشقة (قوله قال أبو بلاء أدري أمي قال نافع أو شيء في
 الحديث) هذا شك من أبو بوقد سبق في آخره ورواه قال ابن عمر رضي الله عنهما قال نافع أو شيء في
 مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أبو بوقد سبق في آخره ورواه قال ابن عمر رضي الله عنهما قال نافع أو شيء في
 برعالم بقوله أو شيء في نفسه بقوله نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أبو بوقد سبق في الشك في رفع
 هذا في يادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي وكان نافع يقول قال يحيى
 لا أدري أمي كل من قبله بقوله أم شيء في الحديث فان لم يكن عنده فقد جاز واستعروا ما من وجه
 آخر عن يحيى فيجزم بانها عن نافع وأدري جهاني الموقوف من وجه آخر وجزم مسلم بأن أبو بوقد سبق
 قال لا أدري أمي الحديث أو شيء قال نافع من قبله لم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر
 لكن اختلف عليه في اثباتها وحذفها كما تقدم والذين أنتوا حافظا فاثباتها عن عبيد الله مقدم
 واثباتها أيضا جابر بن حازم كما ساق في حديثي عشر بابا واسمعي ابن أمية عند الدارقطني وقد رجح
 الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة في موهبة قال الشافعي لا أحسب مالنا الحديث بشك في أن مالكا أحفظ
 لحديث نافع من لم يشك وبذلك قول عثمان الدارقي قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أبو بوقد
 قاله مالك سأؤد كرثرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب
 الذي يليه ان شاء الله تعالى (قوله أنه كان يفتي الخ) كان البخاري وأورد هذه الطور يفتي بشر بها إلى ان
 ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق المومر ليرد بذلك على من لم يقل به ولم يفرق مومر
 ابن عتبة عن نافع بهذا الاستناد ولفظه صغير بن جويرية عن نافع أخرجه أبو هريرة والطحاوي
 والدارقطني من طريقه (قوله ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجويبرية ويحيى بن سعيد
 واسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا) يعني ولم يذكروا الجملة الأخيرة
 في حق المعسر وهي قوله فقد عتق منه ما عتق فامروا باليث فقد وصلها مسلم ولم يبق لفظه والنسائي
 ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعامل مملوك كان بين شركاه فاعتق أحدهم نصيبه فانه يقام
 في مال الذي أعتق بقية عدل فيعتق ان بلغ ذلك ماله وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يبق لفظها
 وصلها أبو يوسف في مختصره عليه ولفظه من أعتق شركاه في مملوك وكان للذي يعتق مبلغ فانه قد
 عتق كله وأما رواية ابن اسحق فوصلها أبو هريرة ولفظه من أعتق شركاه في عبد مملوك فعليه نفاذه منه

وأما رواية جويرية وهو ابن اسمعيل فوصلها المؤلف في الشرع كما مضى وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه وأما رواية اسمعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وهي عند عبد الرزاق غروراً به بن أبي ذئب وفي هذا الحديث دليل على أن الموسر إذا اعتق نصيبه من ماله اعتق كله قال ابن عبد البر لا خلاف في أن التقويم لا يكون إلا على الموسر ثم اختلفوا في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الأصح وبعض المالكية أنه يعتق في الحال وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريف نصيبه بالتقويم كان له وأو يقرم المعتق حصصه نصيبه بالتقويم وحجته رواية أبو في الباب حديث قال من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبداً له فيه شركاء له وفاء فهو حر وبعضهم نصيب بشر كأنه بقيته ولطعاوى من طريق ابن أبي ذئب عن نافع فكان الذي يعتق نصيبه ما يبلغ غنسه فهو عتق كله حتى لو أعتق الموسر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبني ذلك دينار في ذمته ولو مات أحد من تركته فإن لم يختلف شيئاً لم يكن للشر في العتق واستمر العتق والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشر بذلك قيل أخذ القيمة فذاعته وهو أحد أقوال الشافعي وحجته رواية سالم أول الباب حيث قال فإن كان موسم أقوم عليه ثم يعتق والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فإن التقويم بعد معرفة القيمة وأما دفعه فقد رآه في ذلك وأما رواية مالك التي فيها فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد فلا يقتضي ترتيباً لبقاها بالوارد وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق كله أو يكون نصيب من لم يعتق في بيت المال التصريح بالحديث بالتقويم على العتق وعلى ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجز من موسر ولا يفسد وكأنه لم يثبت عند الحديث وعلى بكير بن الأشج حيث قال إن التقويم يكون عند إرادة العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة حيث قال يخبر المشرى بك بن أن يقوم نصيبه على المعتق أو يعتق نصيبه أو يستسي العبد في نصيب الشر بل هو يقال أنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا صاحباً وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبداً فالجور قالوا يعتق كله وقال هو يستسي العبد في قيمة نفسه لم يلا واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشر بل فقال لشر بكمه أعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل به على أن من أنفك شيئاً من الحيوان فعليه قيمته لا مثلهو يلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطال قيل الحكمة في التقويم على الموسر أن تكمل حريته العبد لتم شهادته وحدوده قال والصواب أنها لا تستكمال أنفذ المعتق من النار (قلت) وليس القول المذكور محمداً وبال هو محتمل أيضاً وذلك أيضاً والحكمة في مشروعية الاستعاء **في قوله** باب إذا أعتق نصيباً في عتق وليس له مال استسي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتاب (أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر والأفقد عتق منه ما عتق أي والأفان كان المعتق لماله يبلغ قيمة بقية العبد فقد تنجز عتق الجز الذي كان عليه وبني الجزء الذي لشر بكمه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسي العبد في شخصه لا القدر الذي يخلص به باقيه من الرق أن قوى على ذلك فإن عجز نفسه استمرت حصص الشر بل هو وقوفة وهو مصبر منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزايتين معا وهو ما قوله في حديث ابن عمر والأفقد عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان من جزم بأنها من جملة الحديثين بيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة استسي به غير مشقوق عليه وسأبين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة وقد بينت ذلك في كتابي الإلحاح بابطس مما هنا وقد استبعد الاستيعاب على إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم بصحة أحدهما جزم بأنهما متقدمان فاعتق غيره بينهما بأوجه أخر يأتي بيانهما في أو آخر الباب إن شاء الله تعالى **في قوله** حر

(باب إذا أعتق نصيباً في عبداً ليس له مال استسي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتاب) • جدتي أحمد بن أبي رباح حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جبر

ابن أبي حازم) سمعت قتادة سياتي بعد أبواب من ذواية جبر بن حازم عن نافع فله خبره طريقان وقد حفظ
 الزيادة التي في كل منهما وجزم رفع كل منهما (قوله عن بشير بن خيثم) بفتح الواوحدة وكسر المعجمة
 وفتح النون وكسر الهاء وناواحدا (قوله من أعتق شقصة صاع من عبد) كذا أورده مختصرا وظن
 عليه طريق سعيد بن قتادة وقد تقدم في الشرح من وجه آخر جبر بن حازم وبقيته أعتق كاه
 أن كان له مال والأبستغنى غير مشقوق عليه وأخرجه الأسعادي عن طريق بشير بن السمري وبقي
 ابن بكر جمعاهن جبر بن حازم بلفظ من أعتق شقصة صاع من غلام وكان الذي أعتقه من المال ما يبلغ
 قيمة العبد أعتق في ماله وإن لم يكن له مال استعفى العبد غير مشقوق عليه (قوله حدثنا سعيد) هو
 ابن أبي عروبة (قوله عن النضر) في رواية جبر بن أبي قتادة حدثني النضر (قوله والاقوم
 عليه فاستعفى به) في رواية عيسى بن نونس عن سعيد بن مسدد عن أبي بصير عن نعيم بن
 الحذيث وفي رواية هذه عند النسائي ويحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد بن قتادة لم يكن له مال أقوم
 ذلك العبد قيمة تعدل واستعفى في قيمته لصاحبه الحديث (قوله غير مشقوق عليه) تقدم في وجهه
 وقال ابن التين معناه لا يستعفى عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب وهو بعد جدا في ثبوت الاستعفاء
 حجة على ابن سيرين حيث قال أعتق نصيب النضر بن الذي لم يعتق من بيت المال (قوله تابعه حجاج
 ابن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبه) أراد البخاري بهذا الردعي من زعم
 أن الاستعفاء في هذا الحديث غير محفوظ وإن سعيد بن أبي عروبة تفرد به فاستظهره رواية جبر بن
 حازم ووافقه حمز بن كزاة تابعوهما على ذكرهما فأما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن
 قتادة من رواية أحمد بن حنبل أحسن شرح البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج فيها
 ذكر السعادي ثم وادع قتادة أيضا حجاج بن أوطاة أخرجه الطحاوي وأما رواية أبيان فأخرجه
 أبو داود والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه فإن غلبه أن يعتق فبنيه
 أن كان له مال والأستعفى العبد الحديث ولابي داود فعله أن يعتق كاه والباقي سواء وأما رواية
 موسى بن خلف فقصها الخطيب في كتاب الفصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مطهر عنه
 عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقصة في مملوك فغلبه خلاصه أن كان له مال فإن لم يكن له مال
 استعفى غير مشقوق عليه وأما رواية شعبه فأخرجه مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة
 بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما عتقه قال يضمن
 ومن طريق معاذ بن شعبه بلفظ من أعتق شقصة من مملوك فهو حر من ماله وكذا أخرجه أبو عروبة
 من طريق الطيالسي عن شعبه وأبو داود من طريق روح بن شعبة بلفظ من أعتق مملوك كاتبه وتبين
 آخر فعله خلاصه وقد اختصره كرام السعابة أيضا هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في
 أسناده فهم من ذكره في النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره أخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين
 ولفظ أبي داود والنسائي جميعا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه من أعتق نصيبه في مملوك عتق من ماله
 أن كان له مال ولم يختلف على هشام في هذا المقدر من المتن وغفل عبد الحق فزعم أن هشام وشعبه ذكر
 الأسعادي وقوسلا وذهب ذلك عليه ابن الملق فاجادوا بالغ ابن العربي فقال انفقر على أن ذكر
 الاستعفاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من قول قتادة ونقل الخلال في العمال عن
 أحمد أنه ضعف رواية سعيد بن الاستعفاء وضعفها أيضا الأثر عن سليمان بن حرب واستدل أن
 فائدة الاستعفاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال فلو كان الاستعفاء مشروعا لكان له أو أعطاه
 مثلا كل شهيد ورهين أنه يجوز ذلك في ذلك غاية الضرر على الشريك اه ومثل هذا لا تراها في الأحاديث
 الصحيحة قال النسائي بلفظ أن هما ماراه ففعل هذا الكلام أي الاستعفاء من قول قتادة وقال
 الأصمعي قوله ثم استعفى العبد ليس في الخبر مستندا وانما هو قول قتادة مدرج في الخبر على كراه

ابن أبي حازم قال سمعت
 قتادة قال حدثني
 النضر بن أنس بن مالك
 عن بشير بن خيثم
 عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 من أعتق شقصة من
 عبد * وحدنا مسدد
 حدثنا يزيد بن زريع
 حدثنا سعيد بن قتادة
 عن النضر بن أنس عن
 بشير بن خيثم عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من أعتق نصيبا أو
 شقصة من مملوك فغلبه
 عليه في ماله أن كان له
 مال والا أقوم عليه
 فاستعفى غير مشقوق
 عليه * تابعه حجاج
 ابن حجاج وأبان وموسى
 ابن خلف عن قتادة
 واختصره شعبه

همام وقال ابن المنذر والطحاوي هذا الكلام الأخير من فتاى قتادة ليس في المتن (قلت) ورواه همام
 قد آخر جهابذة ورواه محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلاً ولفظه أن رجلاً
 اعتق شقة صام غلام فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغرمه بقبعة نهم ورواه عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن همام فذكر فيه السعاية وقصلاهما من الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر
 والدارقطني والطحاوي والحاكم في علوم الحديث والبيهقي والطحاوي في الفصل والواصل كاهم من طريقه
 ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء زاد قال فكان قتادة يقول إن لم يكن له مال استسعى العبد قال
 الدارقطني سمعت أبا بكر النساوي يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وقصّل بين قول النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين قول قتادة هكذا أجزم هو لا يأنه مدرج وأبى ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصحها
 كون الجميع من نفعها هو الذي رجعه ابن دقيق العيد وجماه لان سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث
 قتادة لكثرة ملازمته له وأخذ عنه من همام وغيره هشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم
 ينافيا ما رواه وأما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس متعدياً حتى يتوقف في زيادة سعيد
 فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله لا انفرد سعيد به
 وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المصنف في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة
 هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو يفرده به مردولان في
 الصحيحين وغيرهما من روايته من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع وواقفه عليه أربعة
 تقدم ذكرهم وآخر من معهم لا تطيل بذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع
 في القدر المتفق على رفعه فانه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً ما قبل على أنه لم يضبطه كما ينبغي
 والعجب من طعن في رفع الاستسعاء ~~بكون~~ همام جعله من قول قتادة ولم يطن فيما يدل على ترك
 الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي والافتد عتق منه ما عتق يكون أي بوجه من
 قول نافع كما تقدم شرحه فقصّل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء في جعله مدرجاً كما جعلوا
 حديث همام مدرجاً جامع كون يحيى بن سعيد وأبو في ذلك وهمام لم يروا في أحد وقد جزم بكون
 حديث نافع مدرجاً محمد بن زراح وآخرون والذي يظهر أن الحديثين صحيحان من نفعان وفقاً لعمل
 صاحب الصحيح وقال ابن المواقف والانصاف إن لافهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون
 سمع قتادة فقي به فليس بين محمد بن شعبة به مرة وفتياه أخرى مناقاة (قلت) ويؤيد ذلك ابن البيهقي
 أخرجه من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة يمكن بخلاف
 ما جزم به الاسماعيلي قال ابن دقيق العيد حسبت بما اتفق عليه الشيخان فانه أعل درجات الصحيحين
 والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعالوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء عتله في المواضع التي يحتاجون إلى
 الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات وكأب البمارى خشى من الطعن في رواية سعيد
 ابن أبي عروبة فأنشأ في بيوتها إشارات خفية كما أدته فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو
 من أثبت الناس فيه وسع منه قبل الاختلاط ثم استظهره برواية جبر بن حازم عتاه عنه ليعني عنه
 انفرد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصره شعبة وكان جواب عن سؤال مقدور وهو أن شعبة
 أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده
 مختصراً وغيره ساقه بنجامه والعدد الكثير أولى بالخط من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في
 غير حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابه عن
 رجل من بني هذيل ومحمد بن شعيب حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله والفتد عتق منه ما عتق
 وقد تقدم أنه في حق العسر وإن الله مهوم من ذلك أن الجزء الذي لشر يك المعتقد بأن على حكمه الأول وليس

فيه التصريح بان يستمر رقيقا ولا فيه التصريح بان يعق كله وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستسعاء
بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسمعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره
ورق منه ما بقي وفي استناد اسمعيل بن عمر زرق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم
وعلى تقدير صحة ما قيل فيها أنه يستمر رقيقا بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء
فيه بيان الحكم بذلك فلا بد من صحة رفعه أن يقول معنى الحديثين ان المعسر اذا اعتق حصته لم يسر
العقوى حصته ثم يركب بل تبقى حصته ثم يركب على حالها وهي الرق ثم يستحق في عقوبته فيحصل عن
الجزء الذي ليس له سيدة ويدفعه اليه ويعتق وجهه وفي ذلك كالمسكين هو الذي جزم به البخاري والذي
يظهر انه في ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل الاكراه بان يكف العبد الاكتساب
والطلب حتى يحصل ذلك لمحصل له بذلك غايه المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لانها غير
واجبة فهذه مثلها والى هذا الجمهور مال البيهقي وقال لا يبيح ابن الخديشين معارضة أصلا وهو كآل ان لا يلزم
منه ان يبقى الرق في حصته الشرع بل اذا لم يخر العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي الملقح عن أبيه ان
رجلا اعتق شقهالة من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لله شر لك ورواية فاجاز
عنه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ان رجلا اعتق
شقهالة في مملوك فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو كله فليس لله شر بل لو عكن حمله على ما اذا كان المعتق
ضمنا أو على ما اذا كان جعيه له فأعتق بعضه فقد روى أبو داود من طريق ملقح عن التلب عن أبيه ان رجلا
أعتق نهيبة من مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم واستاده حسن وهو محمول على المعسر والا
لتعارض وجع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستمر في حصته
التي لم يعتق رقيقا فبقي في خدمته بقدر ما له فيه من الرق قالوا وعنه قوله غير مشقوق عليه أي من جهة
سيده المذكور فلا يكفه من الخدمة فوق حصته الرق لكن رد على هذا الجمع قوله في رواية المقدمة
واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عنده مسلم ان رجلا
أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم قد عاهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزهم أم أتلان ثم
أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء لو كان مشرا وانجز من كل
واحد منهم عتق لنفسه وأخرى بالاستسعاء في قيمة قيمته لو رثة الميت وأجاب من أثبت الاستسعاء بانها
واقعة حين قيمته محتمل ان يكون قبل مشروعية الاستسعاء ويعتدل ان يكون الاستسعاء مشرا والافق
هذه الصورة وهي ما اذا أعتق جميع ماله ان يعتقه وقد أخرجه عبد الرزاق بإسناد رواه ثقات عن
أبي قلابة عن رجل من بني هذيلة ان رجلا منهم أعتق ماله كله عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلثه وأخرى ان يسمى في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما ممكن
واحتجوا أيضا بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبدا
وله فيه شر كله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شر كانه بقسمته لما أساءه من مشاركتهم وليس على العبد شيء
والجواب مع تسليم صحة انه مختص بصورة السارق وله فيه وفاء والاستسعاء انما هو في صورة الاعسار
كما تقدم فلا جرم فيه وقد ذهب الى الاختلاف بالاستسعاء اذا كان المعتق معسرا أو خفيفا وصاحبا واوزاعي
والثوري واسحق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد
في تحصيل قيمة نصيب الشر بل وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول عما أدا له الشر بل
وقال أبو حنيفة وحده يتخير الشر بل بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده
ابتداء الا النصيب الاول فقط وهو موافق لما جرح اليه البخاري من انه يصير كالنكاتب وقد تقدم
توجيه وعن عطاء يتخير الشر بل بين ذلك وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجمهور مع زفر فقال يعتق كله

وتقوم حصه الشر بلثاقه وخذان كان المعنى موسراً وترتب في ذمته ان كان معسراً ﴿قوله﴾ باب الخطا والنسيان في العتاق والطلاق وقصوه أى من التعليقات لا يقع شئ منها إلا بالقصد وكونه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق ما عدا ما كان أو محظناً إذا كرا كان أو ناسياً وقد أنكره كثير من أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشئ غيرهما فيسبق لسانه المجهول أو النسيان فيجاء إذا حلف ونسى ﴿قوله﴾ ولا عتاقه إلا لوجه الله سبأ في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس مر فوالا طلاقاً لا لعدة ولا عتاقاً إلا لوجه الله وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية لأنه لا يظهر كون لوجه الله إلا مع القصد وأشار إلى الرد على من قال من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عنق لو جود ركن الاعتاق وإن زيادة على ذلك لا تختل بالعتق ﴿قوله﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل امرئ ماؤى هو طرف من حديث حماد بن زيد كره في الباب بلفظ وأما لا مرئى ماؤى اللفظ المعنى أو رده في أول الكتاب حيث قال فيه وأما لكل امرئ ماؤى ماؤى أو رده في آخر الأيمان بلفظ ولكل امرئ ماؤى وأما نفسه مقدرة ﴿قوله﴾ ولا ليه للناسي والمخطئ وقص في رواية القاسبي الخطأ ببل المخطئ قالوا المخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطأ من نهى عما لا ينبغي وأما المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث الأعمال بالنيات ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيراً بلفظ رفع الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس إلا أنه بلفظ وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن جعفر التميمي في فوائده بالاستناد الذي أخرجه بإبان ماجه بلفظ رفع ووجه ثبات الإياه أعسل بعله غير فادحة فإنه من رواية الواسع من الأوزاعي عن عطاء عنه وقد روى بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد عيسى بن عمير بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني وأما كم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي أن يعد نصف الإسلام لأن الفعل إما من قصد واختيار أو لا الثاني ما يقع من خطأ ونسيان أو أكرهه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وأما اختلاف العلماء هل المعفو عنه الأثم أو الحكم أو هما معا ظاهر الحديث الأخير وما خرج عنه كالفعل فله دليل منفصل وسبق في بطل القول في ذلك في كتاب الأيمان والتذران شاء الله تعالى وقد ربه قوله ولكل امرئ ماؤى بعد لكل امرئ ماؤى وهو محتمل أن يكون في الدنيا أو الآخرة أو في الأخره فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم ﴿قوله﴾ من زارة بن أوفى) يأتي في الأيمان والتذور بلفظ حسد تنازروا وهو من نقلت التباين كان قاضى البصم وليس له في البخاري الأحاديث بنسبة ﴿قوله﴾ ماؤى وسوسه بصدوره) يأتي في الطلاق بلفظ ما حدثت به نفسها وهو المشهور وصدورها في كثر الروايات بالضم ولا يصحى بالفتح على أن وسوسه مضمين معنى حدثت وحكى الطبري هذا الاختلاف في حدثت به أنفسها والضم كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه ﴿قوله﴾ ما لم تعمل أو تكلّم) وبأقنى التذور بلفظ ما لم تعمل به والمراد في الخرج مما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح أو القول باللسان على وفق ذلك والمراد بالسوسة ترود الشئ في النفس من غير أن يطمئن إليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهم والغم كما سمي في الكلام عليه في حديث من هم بحسنه ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث لترجمة لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك المخطئ والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره وما استكروها عليه وأظنها مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس وأجاب الكرمانى بأنه أشار إلى الحقائق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار بالوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما أو يحتمل أن يقال إن شغل البال بحديث النفس

﴿باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق وقصوه﴾
ولا عتاقه إلا لوجه الله تعالى وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل امرئ ماؤى ولا يسه للناسي والمخطئ * حسد ثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا سعد بن قتادة عن زارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لي عن أمتي ماؤى وسوسه به صدورها ما لم تخرج من أكفكم * حدثنا محمد بن كثير

عن سفیان حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن ١٥٠ إبراهيم التيمي علقمة بن وقاص الليثي قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله

عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الأعمال
بالتوبة ولا امرئ ما يؤتى من
كانت هجرته إلى الله
ورسوله فبغيره إلى الله
ورسوله ومن كانت هجرته
إلى دنياه صيبها أضرارها
يتز وجها فبغيره إلى
ما حاجر إليه * (باب إذا
قال لعبد هولته وفؤى
العتق والشهاد بالعتق) *
حدثنا محمد بن عبد الله بن
نعمان عن محمد بن بشر عن
اسماعيل عن قيس عن
أبي هريرة رضي الله عنه
أنه لما أقبل يريد الإسلام
ومعه غلامه ضل كل
واحد منهم من صاحبه
فأقبل بهذا أبو هريرة
جالس مع النبي صلى الله
عليه وسلم فقال أنبي
صلى الله عليه وسلم بأبأ
هريرة هذا غلامك قد أتاك
فقال أما في أشهد أنه
حر قال فهو حسين يقول
بأبيلة من طولها ههنا أنا *
على أنها من دارة الكفر
نحب حدثنا عبيد الله
ابن سعيد حدثنا أبو أسامة
حدثنا اسمعيل عن قيس
عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال لما قدمت على
النبي صلى الله عليه وسلم
قلت في الطريق بأبيلة
من طولها ههنا أنا * على
أنها من دارة الكفر رقت
قال وأبى منى غلام لي في

بنشأ عنه الخطأ والنسيان ومن ثم لم يزل من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في
كتاب الطهارة من العتق * (في نه) ذ كرت في الأطراف أن البخاري أخرج هذا الحديث في
العتق عن محمد بن عمرو عن شعبة عن قتادة ولم يذ كره أبو مسعود ولا الطوسي ولا ابن عساکر
ولا استخبر به الاسماعيل ولا أبو ذرهم وسيأتي الكلام هذا الحديث مستوفى في كتاب الإجماع والتدور
إن شاء الله تعالى (قوله عن سفیان) هو الثوري (قوله الأعمال بالتوبة ولا امرئ ما يؤتى من
كانت هجرته إلى الله ورسله) كذا أخرجه
بعضه أغاني الموضوعين وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال أغنا الأعمال
بالتوبة وأغنا لا امرئ ما يؤتى (قوله إلى دنياه) رواية الكشميهني لأبي وهري وأبى داود المذ كره
وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب و يأتي بقية منه في ترك الحبل وغيره إن شاء الله
تعالى * (قوله باب إذا قال) أي الشخص (لعبد) وفي رواية الأصلية وكريمة إذا قال رجل لعبد (هولته
وفؤى العتق) أي صح (قوله والشهاد في العتق) قيل هو بغير الشهادة أي باب الشهادة في العتق وهو
مشكل لأنه أن قدر منونا الاحتاج إلى خبره لا الزم حذف النون من الأول ليصح العطف عليه وهو بعيد
والذي يظهر أن يقرأ والشهاد بالضم فيكون معطوفا على باب لا على ما بعده وباب بالنون ويجوز
أن يكون التقدير بحكم الشهادة في العتق قال المذهب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعبد هولته وفؤى
العتق أنه عتق وأما الشهادة في العتق فهو من حقوق العتق ولا يفصد العتق وإن لم يشهد (قلت) وكان
المصنف أشار إلى تقييده ما رواه هشيم عن مغيرة أن رجلا قال لعبد أ أنت لله فسل الشعي إبراهيم
وغيرهما فقالوا هو حر أخرجه ابن أبي شيبة فكانه قال يحل ذلك إذا فؤى العتق والألف مفصلة لله بمعنى
غير العتق بل عتق (قوله عن اسمعيل) هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم ورجاله كوفيون إلا الصعالي
(قوله لما أقبل يريد الإسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد (قوله ومعه غلامه) لم أقص على اسمه (قوله ضل
كل واحد) أي ضاع (قوله فهو حين يقول) أي أوفت الذي وصل فيه إلى المدينة وقوله في الطريق الثانية
قلت في الطريق أي عند انتهائه وظاهره أن الشعر من نظم أبي هريرة وقد نسب به بعضهم إلى غلامه حكاه
ابن التين وحكي ألفا كهي في كتاب مكة عن مقدم بن حجاج السوائي أن البيت المذ كوروا لي مرند
الغثوى في قصته له فعله أفيكون أبو هريرة قد قتل به (قوله الشعر بالبسة) كذا في جميع الروايات
قال الكرمانى ولا بد من إثبات فاء أو وافي أو له ليصير موزونا وفيه نظر لأن هذا يسمى في الغرض الحرم
بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حرف المعاني وما جاز حذفه
لا يقال لا بد من إثباته وذلك أمر معروف عند أهل (قوله وعناها) فتبع العين والنون والمذ أي تعها
ودارة الكفر والدارة أخص من الدار وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس
* ولا سيما يوم إدارة جليل * (قوله في الطريق الثانية) حدثنا عبيد الله بن سعيد (هو أبو قدامة
السرخسي) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا عبيد الله بالتصغير وفي مستخرج أبي نعيم أخرجه
البخاري عن أبي سعيد الأشج وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر هذا المحتمل وذ كره أبو مسعود وخلفه أنه
أخرجه هناعن عبيد بن اسمعيل وعبيد بغير إضافة عن يروي في البخاري عن أبي أسامة إلا أن الذي
وقفت عليه هو الذي قدم تذ كره والله أعلم (قوله وأبى) بفتح الواو وحكى ابن القطاع كسرهما
(قوله قلت هو حر لوجه الله فاعتقه) أي باللفظ المذ كره وليس المراد أنه اعتقه بعد ذلك وهذا اللقاء
هو التفسير به (قوله بقل أبو كرب عن أبي أسامة) وصلوني أو آخر المغازي فقال حدثنا محمد
ابن الصلاح هو أبو كرب حدثنا أبو أسامة وساق الحديث وقال في آخره هو لوجه الله فاعتقه وكذا
أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه الاسماعيل من وجهين عن أبي

الطريق قال فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فباعته فبنا أنا عنه إذ طلع الغلام فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأبأ هريرة هذا غلامك فقلت هو حر لوجه الله فاعتقه قال أبو عبد الله بقل أبو كرب عن أبي أسامة حر حدثني

اسمه اميس فيه سرور كذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أنبت قوله سرى أحد هما وقع
 في بعض النسخ من البخاري وهو قوله الله وهو خطأ من ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصرحه
 بنفسه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الأخيرة فضل أحد هما صاحبه) بالنصب على نزح الحافض
 وأصله من صاحبه كافي الطريق الأولى ولو كانت أصل معدة بالهمز لم يمتنع الی تغدير وقد ثبت كذلك
 في بعض الروايات وفي الحديث استعجاب العتق عند بلوغ الغرض والتجاء من الخاف وفيه جواز قول
 الشعر وأنشاده أو التل به والتألم من النصب والسرور غير ذلك (قوله باب أم الولد) أي هل يحكم بعقها
 أم لا وأورده حديثين وليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده واطن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف
 وإن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع حتى وافي في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على
 عدم جوازيه من ولبيق الأشوذ (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقرط الساعة
 أن تلدا لأمه رهما) تقدم موصلا مطوفا في كتاب الإيمان بعناه وتقدم شرحه هناك مستوفى وإن المراد
 بالرب السيد أو المالكة وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه قال النووي استدل به
 أمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والاخر على منعه فأما من استدل به على الجواز
 فقال ظاهر قوله رهما إن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها ليس يرمل الإنسان إلى
 ولده فأبوا وأما من استدل به على المنع فقال لا شأن الأولاد من الأماء كانوا موحدين في عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثيرا والحديث موقوف للعلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قد
 رزأ تدعى مجرود السرى قال المراد أن الجهل يغفل حتى آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد فيكثر زواد
 الأمه في الأبدى حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري فيكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد لا يمتنع
 تكلف الاستدلال من الطرفين والله أعلم ثم ورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسباني
 شرحه في كتاب الفرائض وأما حديثه فول عبد بن زمعة أخى ولده على فراش أبي وحكمه صلى الله عليه
 وسلم لابن زمعة بأنه أخوه فإن فيه ثبوت أمية أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحريتها أو لا فإنها الآن
 ابن المتبرأ يجب أن فيه إشارة إلى حرية أم الولد لا بد جعلها أفراس قسوى بينا وبين الزوجة في ذلك وأما
 الكرماني أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه فسعى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمية
 ووليدة فدل على أنها لم تكن حرة حتى انتهى فعلى هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تعتق بموت السيد وكانه اختار
 أحد التأويلين في الحديث الأول وقد تقدم ما فيه قال الكرماني وبقية كلامه لم تكن حرة حتى من هذا
 الحديث لم يكن من يمتنع بعقها في هذه الآية إلا ما ملكت أيمانكم يكون له ذلك حجة قال الكرماني
 كأنه أشار إلى أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عبد بن زمعة على قوله أمية أبي ينزل منزلة القول منه صلى
 الله عليه وسلم وجه الدلالة مما قال أن الخطاب في الآية للمؤمنين وزمعة لم يكن مؤمنا فلم يكن له مثل يمين
 فيكون ما في يده في حكم الإحراق ولعل غرض البخاري أن بعض الحنفية لا يقولون أن الولد في الأمه
 للفراش فلا يلحقونه بالسيد إلا أن أقر به ويخصون الفرائض بالحرة فإذا احتج عليهم على هذا الحديث
 أن الولد للفراش قالوا كانت أمية بل كانت حرة فأشار البخاري إلى رد حججهم هذه بذكره وتعلق الآية
 بالحديث أصحها حديثان أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كسأني في شرحه في كتاب النكاح
 ومن تعلق به النسائي في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد فسأني حديث أبي سعيد ثم
 ساق حديث عمر بن الخطاب في الخبر الخراسي كسأني في الوصايا قال معاوية رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا
 ولا أمه الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا أنا نصيب سبانيا فحبب الإيمان فكيف ترى في
 العزل وهذا انظر البخاري كأمضى في باب بيع الرقيق من كتاب البيوع قال البيهقي لو أن الاستيلاء عن
 من نقل الملك لا يمكن لعزلهم لأجل محبة الإيمان فائدة والنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد فكان

شهاب بن عباد حدثنا
 إبراهيم بن حديد عن
 اسمعيل بن قيس قال
 لما أقبل أبو هريرة رضي
 الله عنه ومعه غلامه وهو
 يطلب الإسلام ففضل
 أحدهما صاحبه بهذا وقال
 أما أني أشهدك أنه لله
 (باب أم الولد) قال أبو هريرة
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم من أقرط الساعة
 أن تلدا لأمه رهما حدثنا
 أبو أيمن أخبرنا شعيب
 عن الزهري قال حدثني
 عروة بن الزبير أن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان
 عتبة بن أبي وقاص عهد
 إلى أخيه سعد بن أبي
 وقاص أن يقبض إليه ابن
 وليدة زمعة قال عتبة أنه
 ابنى فلما قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زمن
 الفتح

فأقبل به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل معه بعد بن زمة فقال سعد بن رسول الله هذا بن أخي عهد إلى أنه ابنه فقال عبيد بن زمة يا رسول الله هذا أخي ابن زمة ولد لي فواشيه فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن وليدة زمة فإذا هو أشبه الناس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبيد بن زمة من أجل أنه ولد لي فواشيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحججي منه بأسودة بنت زمة مما رأيته من شبهة بعثته وكانت سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (باب بيع المذنب) حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل مننا عبد الله بن زريق فباعه صلى الله عليه وسلم فباعه قال جابر مات

قوله فاشترأه نعيم لم يرد في نسخ الشارح وليست هذه الزادة في نسخ الصحيح التي أوردنا ولعلها أوعت في نسخة التي كتب عليها

منهم من يرد أن يخذلوا ومنهم من يبيع فراجعنا في القول الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العربنة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستفتح ونعزل وفي الاستدلال به نظرا لأننا لم نر جلهن وبين استعثار امتناع البيوع فاعلمهم أجوابا يجيب الفداء أو أخذ الثمن فلو جعلت المسببة لتأخر بيعه إلى وضعها ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن ما زيه أم ولد له إبراهيم كانت قد عاشت بعده فلو أنها أخرجت عن الوصف إلى ما صح قوله أنه لم يترك أمه وقدر الحديث عن عائشة أيضا عند ابن حبان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الأمه وفي صحة الاستدلال بذلك وقفه لاحتمال أن يكون نزع عنها أو ما بقية أحاديث الباب فضعيةه وباعها حديث جابر كنا نبيع سرار بن أم هانئ الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا وفي لفظ بعض أمهات الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمر بن الخطاب قاتبا تينا يقول الصحابي كنا نعمل بمحلول على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهم ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى ما قال قلته تقليد العجوة قال بعض أصحابه لا نحرر لما نرى عنه فأنه صار أصارا يعني فلا عبرة بتدوير الخائف بعد ذلك ولا نعين معرفة سند الإجماع (قوله أخذ سعد بن وليدة) سعد بن أرفع والنون بن منصور بن علي المفعول به يكتب بالالف وقوله هو لك يا عبيد بن زمة برفع عبيد ويجوز نصه وكذلك ابن زريق وقوله بأسودة بنت زمة (تبيين) أحدهما وقع في نسخة الصغاني هنا أبو عبد الله يعني المصنف سمي النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمة أمه ووليدة فلم تكن حقيقته لهذا الحديث ولكن من يحتاج بعقبتها في هذه الآية لا ما ملكت أمتكم يكون له ذلك بحجة الشافعي في المزمري في الأطراف ابن البخاري قال عقب طريق شيب بن الزهري هذو وقال الألبان عن يونس عن الزهري ولم أرفق في شيء من نسخ البخاري نعهذ كره هذا التعليق في باب غزوة الفتح من كتاب المغازي ومقر وناظر في ما لك عن الزهري والله أعلم (قوله باب بيع المذنب) أي جوازها أو ما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع وأوردنا حديث جابر مختصرا جدا وقد تقدم شرحه مستوفى هناك (قوله أعتق رجل مننا عبد الله) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أبي بن أوفى أن الزبير بن جابر أن رجلا من الأنصار يقال له أومد كور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ففيه الثعلبي بكل منهما له من رواية الألبان عن أبي الزبير أن رجلا كان من بني عذرة وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر فله كان من بني عذرة وحالف الأنصار (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) حذف المفعول وفي رواية أنوب المذ كور فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتري به أي الغلام (قوله فاشترأه نعيم بن هذو الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعيم بن النحام وهو نعيم بن عبد الله المذ كور والنحام النون والحاء المهملة الثقيلة عند الجهم وروضة ابن الكلبي بضم النون وتضعف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال الثوري وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم النبي وكذا قال ابن العربي وبعض وغير واحد لكن الحديث المذ كور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا ترد إلى باب الصحيح عثمل هذا فاعل أباه أيضا كان يقال له النحام والنعمة يفتح النون واسكان المهملة الصوت وقيل السهلة وقيل النعمة ونعيم المذ كور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبيد بن عوف بن عبيد بن عويص بن عبد بن كعب بن لؤي وأسيد وعبيد وعويص في نسبه مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم فديما قبل عمر فكنتم أسلاما وأراد الهجرة فضله بنو عدى أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان ينطق على أرامهم وأيتامهم ففعل ثم هاجر طام الحديبية ومعه أربعون من أهل يثرب واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر وأمر وروى الطبري في مسنده بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم ساء صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما (قوله قال جابر مات

الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمر وسمعت جابر يقول عبد القبطامات عام أول
 زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن حمرو في إمارة ابن الزبير وقد تقدم في باب يسع المدي من الميوع نقل
 مذاهب الشافعية في بيع المديروان الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة
 عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور وقابلوه عن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع
 بمن دبره براطقا أما إذا قيد كان يقول أن من من مرضى هذا فقلنا حرفه يجوز بيعه لأننا كالمصية
 فيجوز أن لا يوجع فيها وعن أحمد بمنع بيع المدبرة دون المديبر وعن الليث يجوز بيعه أن شرط على
 المشتري عتقه وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه ومال ابن دقيق العيد إلى تقييد الجواز بالحاجة
 فقال من منع بيعه مطلقا كان الحديث بطلان عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز في
 بعض الصور فله أن يقول قلت بالحديث في الصور ما التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور
 وأجاب من أجاز مطلقا بأن قوله كان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما إذا كرم ليان السبب في المبادرة
 لبيعه لبيته السيد جواز البيع ولو لا الحاجة لتكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه انما باع خدمته
 كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو أنه لا تعارض بين الحديثين وبأن
 المتخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المديبر وقد انفقت طرق رواية حمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن
 الميسع وقع في حياة السيد لا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ أن رجلا من الانصار
 دبر ضلاله فمات ولم يترك ما لاغيره الحديث وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عبيدة مرار البرد كرفوله
 فمات وكذلك واه الأئمة أحمد واسحق وابن المديني والحمدى وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه
 البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها أن رجلا من الانصار أعنت مملوكه أن يحدث به فمات فمات فدعا به
 النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعم كذلك واه مطر والوراق عن حمرو وقال البيهقي فمات من
 بقية الشرط أي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن أن المديبر مات فعذ في من رواية ابن عيينة قوله
 أن حدث به حدث وقوع الغلط بسبب ذلك والله أعلم اه وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في
 رواية عطاء عن جابر عن طريق شريك عن ساجدة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم ﴿قوله باب يسع
 الولاء رهيشة﴾ أي حكمه والولاء الفتح والمخرج ميراث المعنى من المعنى بالفتح أو رديفه حديث ابن
 حمرو المشهور وسياق شرحه في كتاب الفرائض أن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة
 النهي المذكور وحديث عائشة في قصة برة وسياق بعد عشرة أبواب وجه دخوله في الترجمة من
 قوله في أصل الحديث فاعبا الولاء لمن أعنت وهو أن كل من يسقه هنا بهذا اللفظ فكانه أشار إليه كعادته
 ووجه الدلالة منه حمرة في المعنى فلا يكون لغیره معه شيء قال الخطابي لما كان الولاء كالنسيب كان
 من أعنت ثبت له الولاء كن ولده ولدت له نسيبه فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسيبه عن والده وكذا إذا أراد
 نقل ولاته عن محله لم ينتقل ﴿قوله باب إذا أمر أخو الرجل أو جده هل يقادى﴾ بضم أوله وفتح الدال
 ﴿قوله إذا كان مشركا﴾ قيل أنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الوارد فيمن ملة إذا حرم فهو حر
 وهو حديث آخر جه أصحاب السنن من حديث الحسن عن سمرة واستنكره ابن المديني ورجح الترمذي
 إرساله وقال البخاري لا يصح وقال أبو داود وفرد به حماد وكان يثنى في وصلة وغيره وبه عن قتادة عن
 الحسن قوله وعن قتادة عن حمرو قوله منقطع أخرجه ذلك النسائي وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن
 أيضا إلا بأبواب من طريق حمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن حمرو قال النسائي منكر وقال
 الترمذي خطأ وقال جيع من الحفاظ دخل ضمنه حديث في حديث وأما روى الثوري بهذا الاسناد
 حديث النهي عن بيع الولاء وعن هيشة وجرى إلحاقهم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد
 فصححوه وقد أخذ بعجمه الحنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال داود لا يعتق أحد على أحد

الغلام عام أول) (باب يسع

الولاء رهيشة) حدثنا

أبو الوليد حدثنا شعبه

قال أخبرني عبد الله بن

دينار قال سمعت ابن عمر

رضي الله عنهما يقول نهى

النبي صلى الله عليه وسلم

عن بيع الولاء وعن

هيشة * حدثنا عثمان

ابن أبي شيبة حدثنا جابر

عن منصور عن إبراهيم

عن الأسود عن عائشة

رضي الله عنها قالت

اشترت برة فاشتريت

أهلها ولأهها فذكرت

ذلك للنبي صلى الله عليه

وسلم فقال أعنتها فإن

الولاء لمن أعطى الورق

فأعنتها فدعاها النبي

صلى الله عليه وسلم

فخيرها من زوجهما قالت

لوا أعطاني كذا وكذا

مائت عسدة فاختارت

نفسها (باب إذا أمر

أخو رجل أو جده هل

يقادى اذ كان مشركا)

فِي ذَلِكَ الْغَنِيمَةِ الَّتِي
أَسَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ
وَمَعَهُ عَبَّاسٌ * حَدَّثَنَا
اسْمَعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
حَدَّثَنَا اسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
ابْنُ عَقِيلَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ
عَقِيلَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ
حَدَّثَنِي أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ
اسْتَفَازَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا
إِذْنًا لَنَا فَانْتَرَكْنَا لَابْنَ
اِخْتِنَانِ عَبَّاسٍ فَدَاَهُ فَقَالَ
لَا تَذْهَبُونَ مِنْهُ دَرَاهِمًا
﴿بَابُ حَقِّ الْمَشْرُكِ﴾
حَدَّثَنَا اسْمَعِيلُ بْنُ اسْمَعِيلَ
حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ
هَاشِمٍ أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّ حَكِيمَ بْنَ
حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ وَجَلَّ
عَلَى مَائَةِ بَعِيرٍ فَلَمَّا أَسْلَمَ
جَلَّ عَلَى مَائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ
مِائَةَ رَقَبَةٍ قَالَ فَصَلَّتْ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ
أَعْمَلُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ
أَتَحَنَّنُ بِهَا بَعْضَ أَتْرَابِيهَا
قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْلَمْتُ
عَنْ مِائَةِ مِسْلِكٍ مِنْ خَيْرِ
﴿بَابُ مَنْ مَلَكَ مِنْ
الْعَرَبِ بِرَقَبَةٍ فَاصْطَفَى
وَبَاعَ وَجَاعَهُ وَفَدَى وَسَبَى
الَّذِي بِهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى
عَبْدًا مِثْلَكَ لَا يَنْفَعُكَ عَلَى
مَتْنٍ وَمِنْ رِقْنَاءِ مِثْرَاقَا
يَسِينَا فَمَنْ يَتَّقِ مِنْهُ عَرُوجًا رَاهِلًا يَسْتَوِيَنَّ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَقُّ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا أَسْوَأَهُ وَفَرَّغَهُ لَا هَذَا الدَّلِيلُ بَلْ لَدَلَةُ أُخْرَى وَهِيَ مَذْهَبُ
مَالِكٍ وَزَادَ الْأَخُوهُ حَتَّى مِنْ الْأُمِّ وَزَعَمَ ابْنُ طَالَانَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حُجَّةً عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا حَذَّرَ
﴿قَوْلُهُ وَقَالَ أَنَسُ قَالَ الْعَبَّاسُ قَادِمَتْ نَفْسِي وَفَادَيْتَ عَقِيلًا﴾ هَرُطُ مِنْ حَدِيثِ أُولَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَلُّ مِنَ الْبَحْرِ يَنْقَالُ أَتْرُوفِي الْمَسْجِدَ وَدَقْدَقُ مَقْدَمِي فِي بَابِ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيْقُ الْقَتْنِ فِي الْمَسْجِدِ
مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ﴿قَوْلُهُ وَكَانَ عَلَى﴾ أَيُّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ (لَهُ نَصَبٌ فِي ذَلِكَ الْغَنِيمَةِ الَّتِي أُسَابَ مِنْ أَخِيهِ
عَقِيلٍ وَمِنْ مَعَهُ الْعَبَّاسُ) هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ سَأَلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَقُّ بِذَلِكَ أَيُّ فُلُوكَانَ الْأَخِ وَخُفُوهُ
يَعْتَقُ عَجْرَدَ الْمَلِكِ أَعْتَقَ الْعَبَّاسُ وَعَقِيلُ عَلَى عَلَى فِي حَصَصَتِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ
السَّكَافِرَ لَا يَمْلِكُ بِالْغَنِيمَةِ أَشْدَاءَ بَلْ يَتَغَيَّرُ الْأَمَامُ بِالنَّظَرِ أَوِ الْإِسْتِرْقَاقِ أَوِ الْقَدَاءِ أَوِ الْمَنِّ فَالْغَنِيمَةُ سَبَبٌ إِلَى
الْمَلِكِ بِشَرَطِ اخْتِيَارِ الْأَرْقَانِ فَلَا يُلْزَمُ الْعَقْدُ بِعَجْرَدِ الْغَنِيمَةِ وَلَوْلَا هَذَا هُوَ السَّكَنَةُ فِي الْإِطْلَاقِ الْمُصَنَّفُ التَّرْجُمَةُ
وَلَدَهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَتَعَقُّ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا لَا يَتَعَقُّ إِذَا كَانَ مُشْرِكًا وَقَدْ فَعَلْنَا وَدَيْهِ الْخَبَرُ ﴿قَوْلُهُ حَدَّثَنَا
اسْمَعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ﴾ هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ﴿قَوْلُهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ﴾ لَمْ أَعْرِفْ أَسْمَاءَهُمْ إِلَّا -
﴿قَوْلُهُ لَابْنِ اخْتِنَانَ﴾ بِالْمِثْلَةِ (عَبَّاسٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْمَرَادُ أَنَّهُمْ أَخْوَالُ أَبِيهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَانْ
أُمُّ الْعَبَّاسِ هِيَ نَسَبُهُ إِلَى النَّوْنِ وَالْمِثْلَةِ مَصْغُورَةٌ بِنْتُ جَنَابِ الْجَلِيلِ وَالنَّوْنُ وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ وَاعْمَا أَوْدَارُ
بِذَلِكَ أَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنْهُمْ لَأَنْهَا سَلَجِي بِنْتُ عَمْرِو بْنِ أَسْبَعَةٍ مَعْمُورَتَيْنِ مَصْغُورَتَيْنِ وَهِيَ مِنْ بَنِي التَّجَارِ
وَمِثْلَهُ مَا وَفَّقَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ عَلَى أَخُوهِ ابْنِ التَّجَارِ وَأَخُوهُ حَقِيقَةٌ تَعْمَاهُ
بِشَوْغَرَةٍ وَبَنُو التَّجَارِ أَخْوَالُ حَلْدَةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ يَحْفَ بِبَعْضِ الْمُهَذَّبِينَ لِحُجَّتِهِ بِالنَّسَبِ فَقَالَ
ابْنُ أَخِيْنَا بَكْسَرُ الْخَاءِ بَعْدَ مَا حَقَّقْتَنِيهِ وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ أَخِيْنَا إِذَا نَسَبَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ قَالَ وَاعْمَا قَالُوا
ابْنُ أَخِيْنَا لَتَكُونَ الْمُنَّةُ عَلَيْهِمْ فِي الْإِطْلَاقِ بِخِلَافِ مَا قَالُوا أَوْ عَمِلُوا لَكَائِتِ الْمُنَّةُ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا
مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ وَحَسَنُ الْأَدَبِ فِي الْخُطْبِ وَاعْمَا مَنَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَحِبَّتِهِمْ لِثَلَاثِينَ فِي الدَّرَنِ
نُوعٌ مَجَابَّةٌ وَسَيَأْتِي فِي خُرَيْفِ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى غَرِّ وَبَدْرَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِإِيرَادِهِ
هَذَا الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْقَرَابَةِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فِي هَذَا يَخْتَلِفُ مِنْ حُكْمِ الْقَرَابَةِ مِنَ الْعَصَمَاتِ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ﴿قَوْلُهُ بِأَبِ حَقِّ الْمَشْرُكِ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَعَلَى الثَّانِي جَرَى
ابْنُ طَالَانَ لَخِلَافٍ فِي جَوَازِ حَقِّ الْمَشْرُكِ تَطَوُّعًا وَاعْمَا اخْتَلَفُوا فِي عَقْدِهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَحَدِيثِ الْبَابِ فِي
قِصَّةِ حَكِيمٍ مِنْ حِزَامٍ حُجَّةٌ فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّ حَكِيمًا لَمَّا أَعْتَقَ وَهُوَ كُفَّرَ لَمْ يَحْمَسْ لَهُ الْإِجْرَاءُ إِلَّا بِاسْلَامِهِ فَمَنْ فَعَلَ
ذَلِكَ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ يَكُنْ بِدُونِهِ بَلْ أُولَى أَهْ وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مِرَادَ الْبَغَارِيِّ أَنَّ الْمَشْرُكَ إِذَا
أَعْتَقَ مُسْلِمًا نَفَذَ عَقْدَهُ وَكَذَا إِذَا أَعْتَقَ كَافِرًا فَاسْمُ الْعَبْدِ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَسْلَمْتُ عَلَى مِائَةِ مِسْلِكٍ مِنْ خَيْرِ
فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حُجَّةُ التَّقَرُّبِ مِنْهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَاعْمَا تَأْوِيلُهُ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ انْتَفَعَ بِهِ إِذَا أَسْلَمَ لَمَّا
حَصَلَ لَهُ مِنَ التَّدْوِيرِ عَلَى فَعْلِ الْخَيْرِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مِجَاهِدَةِ حُدُودِ قِيَابِ بِفَضْلِ اللَّهِ عَمَّا قَدَّمَ بِوَاسِطَةِ
انْتِفَاعِهِ بِذَلِكَ بَعْدَ اسْلَامِهِ أَنْتَهَى وَقَدْ قَدِمْتُ ذَلِكَ أَجْرُهُ أُخْرَى فِي كِتَابِ الرَّكَعَةِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ
فَوَائِدِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ﴿قَوْلُهُ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَعْتَقَ﴾ ظَاهِرُ سِيَاقِهِ الْإِسْرَافُ لِأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَدْرِكْ زَمَنَ
ذَلِكَ لَكِنْ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ أَوْضَحَتْ الْوَسْطَى وَهِيَ قَوْلُهُ قَالَ نَسَأْتُ فَعَالَ قَالَهُ حَكِيمٌ فَكَانَ عُرْوَةُ قَالَ قَالَ
حَكِيمٌ فَيَكُونُ عِزْلَةً قَوْلُهُ عَنْ حَكِيمٍ وَقَدْ أَخَّرَ جِهَ مَسْلَمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ هَاشِمٍ فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
حَكِيمٍ ﴿قَوْلُهُ أَتَبَرَّجًا﴾ بِالْمُوحَدَةِ وَرَأَيْتُ الْأَوَّلِيَّةَ نَقِيلَةً أَيْ أَطْلَبُهَا بِالرُّبُوعِ وَطَرَحَ الْحَدِيثَ وَقَدْ نَقَدْتُ فَقُلْتُ
الْخِلَافُ فِي ضَبْطِهِ فِي الزَّكَوَّةِ قَوْلُهُ يَفْنَى أَتَبَرَّجُهُمْ مِنْ تَقْسِيرِ هَاشِمٍ مِنْ عُرْوَةَ وَهُوَ يَكُونُ كَيْدًا عِنْدَ مَسْلَمٍ
وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَقَصَّرَ مِنْ زَعْمِهِ أَنَّهُ تَفْسِيرُ الْبَغَارِيِّ ﴿قَوْلُهُ يَأْتِي مِنْ مَلِكٍ مِنَ الْعَرَبِ بِرَقَبَةٍ فَهُوَ يَبَاعُ
وَجَاعَهُ وَفَدَى وَسَبَى الذَّيْبُ﴾ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِيَبَيِّنَ الْخِلَافَ فِي اسْتِرْقَاقِ الْغَنِيمَةِ وَهِيَ مُسْتَلْهَةٌ

وجه آخر من ابن عرون وبين فيه ان نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الامر بالجهاد الى الاسلام قبل القتال وسيأتي البحث في ذلك في باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وأما حديث أبي سعيد قسياً الكلام عليه في كتاب النكاح مستوفى ان شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تأمل قوله هنا بن سبان هو يفتح أوله والموحدة الثقيلة وابن حجر بن الموحدة وراوى مصفر وقوله نسمة يفتح النون والموحدة أى نفس وأما حديث أبي هريرة فآو رده المصنف عن شيخه بن كل منسأه حدثه به عن جرير لكنه فرقهما لان أحدهما زاد فيه عن جرير اسناداً آخر وساقه هنا على لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام وسيأتي في المغازى على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ومغيرة هوان بن مقسم الضبي والحرث هوان بن زيدوا العكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخارى الا هذا الحديث وقد اغفله الكلاباذى من رجال البخارى وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوى عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة ولا سناد كاله كوفيون غير طريقه الصحابى وشيخ البخارى (قوله ما رأت احب بنى تميم) أى القبيلة الكبيرة المشهورة بنسبتهم الى تميم بن مر بضم الميم بلاها هان أدبهم أوله وتشديد الدال ابن ماجه بنحوه مكسورة ومعجمة ابن الياس بن مضر (قوله منذ ثلاث) أى من حين سمعت الخصال الثلاث زاد أحد من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة وما كان قوم من الاحباء ابغض الى منهم فأحببتهم اه وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة (قوله هم أشد أمتى على الدجال) فى رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم هم أشد الناس قتالاً فى الملاحم وهى أهم من رواية أبي زرعة ويمكن ان يحصل العلم فى ذلك على الخاص فيكون المراد بالدجال أكرم هوان وقيل الدجال ليدخل غيره طريق الاول (قوله هذه صدقات قومنا) انما نسبهم اليه لاجتماع نسبتهم بنسبه صلى الله عليه وسلم فى الياس بن مضر ووقع هذا الطبرانى فى الاوسط من طريق الشعبي عن أبي هريرة فى هذا الحديث وأتى السبي صلى الله عليه وسلم بنهم من صدقة بنى سعد فلما راعه حسناً قال هذه صدقة قومى اه وبني سعد بن كبر شهمير بن تميم بنسبون الى سعد بن زيد مناة بن تميم من أشهرهم فى الصحابة قيس بن حاصم بن سنان بن خالد السعدى قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل الوبر (قوله وكانت سبية منهم هذ عاتشة) أى من بنى تميم والمراد بنى منهم أيضاً وقد وقع عند الاسماعلى بن طر بن أبي معمر عن جرير وكانت على عاتشة نسمة بن تميم بنى اسمعيل فقدم سبي خولاً فقاتلت عاتشة بنار رسول الله أتباع منهم قال فلما قدم سبي بنى العنبر قال أتباعى فاهم ولد اسمعيل ووقع عند أبي هوان بن تميم عن أبي هريرة أيضاً وحى بسبي بنى العنبر اه وبني العنبر بن شهر أيضاً من بنى تميم بنسبون الى العنبر وهو يلفظ الطبيب المعروف ابن عمرو بن تميم (نبيه) وقع فى نسخة الصحاح بن سبويه بنون فميلة مفتوح الاول من السبي أو من السبوا لم أقف على اسمها لكن عند الاسماعلى بن طر بن هرون بن معروى عن جرير نسمة يفتح النون والمهملة أى نفس وله من رواية أبي معمر المذكورة وكانت على عاتشة نسمة من بنى اسمعيل وفى رواية الشعبي المذكورة عند أبي هوان بن تميم عن عاتشة بن سبي بنى العنبر فى الاوسط فى رواية الشعبي المذكورة المراد بالذى كان عليها وانه كان نذراً ولفظه نذرت عاتشة ان نعتى عمرار من بنى اسمعيل وله فى الكبير من حديث جرير وهو عمارات مصفر ابن ذؤيب بن شعيب بضم المعجمة والثلاثة بينهم ما بين مهلة العنبرى ان عاتشة قالت يا بنى الله اني نذرت عتيقاً من ولد اسمعيل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبرى حتى يبعى منى بنى العنبر غداً فجاهد بنى العنبر فقال لها اخذى منهم أربعة فأخذت رجلاً وزيياً وخياوسمة اه فأما ربيع فهو المذكور وأما ربيب فهو بالزاي والموحدة مصفر أيضاً وشبطه العسكرى بنون ثم موحدة وهوان بن تميم بنى العنبر بنى الزاي والغاء المعجمة مصفر أيضاً وشبطه ابن عون بالراء أوله وسورة وهوان بن عمرو بن قريط بضم القاف وسكون الراء قال فى

لانفعوا ايماناً نسمة كائنه الى يوم القيامة الا وحى كائنه • حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن همارة بن الققاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال لا زال أحب بنى تميم وحدتى ابن سلام أخبرنا جرير بن عبيد الخيد عن المغيرة عن الحرث عن أبي زرعة عن أبي هريرة ومن حمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال ما رأت أحب بنى تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم سمعته يقول هم أشد أمتى على الدجال قال وجاهات صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا وكانت سبية منهم هذ عاتشة فقال اعتقها فانهم ولد اسمعيل

خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فان اليه في أخرجه من وجه آخر من آدم كذلك
 ويحتمل ان يكون شعبة اختصره لهذا حديثه به الخول فنبه المعجزة والواهم الخدم سما
 بذلك لانهم يتحولون الامور أي يصلحونها ومنه الخول لمن يقوم باصلاح البستان ويقال الخول
 جمع خائل وهو الراعي وقيل الخول التحويل التحويل قول خولك الله كذا أي ملكك إياه وقوله عبرته
 أي نسبته الى العار وفي قوله بأمه ودعي من زعم انه لا يتعدى بالباء وانما يقال عبرته أمه وه
 قول الشاعر
 * أيا الشامت المعسر ياله شر

والعار العيب وفي تقديم لفظ اخوانكم على خولكم إشارة الى الاهتمام بالاخوة وقوله تحت أيديكم مجاز عن
 القدرة او الملك (قوله فليطعمه مما ياكل) أي من جنس ما ياكل للتبويض الذي دلت عليه من ربه وذلك
 حديث أبي هريرة لا ياكل عبد باين فان لم يجلسه معه فليأكله ولقمة فليأكله والمساواة من كل جهة
 لكن من أخذ بالاكل كابي ذر فعلى المساواة وهو الأفضل فلا يستأثر المرء على عبائه من ذلك وان كان جازنا
 وفي الموطأ وسلم عن أبي هريرة في فوالعمولك طعامه وكسوته بالمعروف ولا تكلف من العمل ما لا يطيق
 وهو يقتضي الرضى في ذلك الى العرف فمن زاد عليه كان منطوقا وما لم يحاكم ابن بطال من مالك انه سئل
 عن حديث أبي ذر فقال كفى أبو مثذلس لهم هذا القوت واسكنه فقيه نظر لا يخفى لان ذلك لا يمنع حل
 الامر على عموه في حق كل أحد محبة (قوله ولا تكلفوهم ما يغلبهم) أي عمل ما يصبر قدرتهم فيه
 مغلوبه أي ما يعجزون عنه اعظمه أو سعيه والتكليف تحميل النفس شيئا معه كلفة وقيل هو الامر
 بما يشق (قوله فان كلفتموهم) أي ما يغلبهم وحذف الفعل وهو المراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه
 فان كان يستطيع وحده والا فليعنه بغيره وفي الحديث انتهى عن سب الرقيق وتغييرهم من ولدهم
 والحث على الاجسان اليهم والرفق بهم والحق بالرق من في معناهم من أجبر وغيره وفيه عدم الزرع
 على المسلم والاجتهاد وفيه المحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطلاق الاخ على
 الرقيق فان أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة السكك الى آدم والمراد اخوة الاسلام ويكون
 العبد الكافر بطريق التبوع أو يختص الحكم بالمؤمن (قوله باب العبد اذا أحسن عبادة ربه ونصح
 سيده) أي بيان فضله أو نوابه أو رذقيه أربعة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر المصريح بان لمن فصل
 ذلك أجرين * ثانيها حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جار به فعملها وأعنفها
 فزوجهما ووطرف من حديث تقدم في الايمان بلفظ ثلاثة يؤقن أجرهم من نين فذكر فيه أيضا مؤمن
 أهل الكتاب * ثالثها حديث أبي هريرة لعبد المولك الصالح أجرا من الصلاح يشمل ما تقدم
 من الشرائط وهما احسان العبادة والنصح للسيد وتبعية السيد وتشمل اداء ماله من الخدمة وغيرها
 وسأقي في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ ويؤدى الى سيده الذي له عليه من الحق
 والتبعية والطاعة * رابعها حديث أبي هريرة أيضا نعم ملاء حده يحسن عبادة ربه وينصح
 لسيده وهو مفسر للعبد الذي قبله موافق للعديتين الآخرين (ثانيه) وقيل لابن بطال
 عز وحديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لا في موسى وهو غلط فاحش (قوله والذي نفسى بيده
 لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لا حببت ان أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه
 الجمل الى آخرها وعلى ذلك جرى الخطأ في فقال الله ان يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما نحن يوسف
 ١١ وحرم الداودي وابن بطال وغير واحد بان ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويبدل عليه من حيث
 المعنى قوله وبراى فانه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حبس أو مبرها ووجهه السكر ما في فقال أراد
 بذلك تعليم أمته أو أورده على سبيل فرض خياها المراد أمه التي أرضعته ١٢ وقانه التخصيص

فليطعمه مما ياكل
 وليلبسه مما يلبس
 ولا تكلفوهم ما يغلبهم
 فان كلفتموهم ما يغلبهم
 فأعينوهم (باب العبد
 اذا أحسن عبادة ربه
 رضى سيده) * حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال العبد اذا نصح سيده
 وأحسن عبادة ربه كان له
 أجرهم من نين وحدثنا محمد
 ابن كثير أخبرنا سفيان
 عن صالح عن الشعبي عن
 أبي بردة عن أبي موسى
 الأشعري رضى الله عنه
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم أعمارجل كانت
 له جارية آدم فأحسن
 تعليمها وأعتقها وتزوجها
 فله أجران وإما عبد
 أدى حق الله وحق مواليه
 فله أجران وحدثنا بشر بن
 محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا
 يونس عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب يقول قال
 أبو هريرة رضى الله عنه قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم للعبد المولك الصالح
 أجران والذي نفسى بيده
 لولا الجهاد في سبيل الله
 والحج وبرأى لا حببت ان
 أموت وأنا مملوك

على ادراج ذلك فقد فصله الاسماعيلى من طريق أخرى من ابن المبارك ولفظه والذى نفس أى هريرة
يسنده الخ وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزى فى كتاب البر والصلة عن ابن المبارك وكذلك
أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبو يعقوب الأصبغى والمصنف فى الأدب المفرد من
طريق سديد بن جابر بن سلال والاسماعيلى من طريق سعيد بن يحيى القضى وأبو عاتق من طريق
عثمان بن محمد بن كنانة عن يونس زاد مسلم فى آخر طريق ابن وهب قال يعنى الزهرى وبلغنا أن أبا
هريرة لم يكن يصح حتى ماتت أمه لصحبته وأبو يعقوب سديد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة
أنه كان يسمعه يقول لولا أمر أن لا حيت أن أكون عبداً وذلك أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ما خلق الله عبداً يؤدى حتى الله عليه وحق سيدة الأوفاء الله أجره من ينفع بذلك
أن الكلام المذكور من استنباط أى هريرة ثم استدلل به بالمرفوع وانما استثنى أوه هريرة هذه الأشياء
لأن الجهاد والجميع بشرط فهم ما أذن السيد وكذلك باللام فقد يحتاج فيه إلى اذن السيد فى بعض وجوهه
بخصلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية أما لكونه كان أذناً لم يكن له مال يزيد على
قد حاجته فيمكنه صرفه فى القربى بغير اذن السيد وأما أنه كان يرى أن للعباد أن ينفروا فى ماله
بغير اذن السيد (قائدة) اسم أم أبي هريرة أمية بالصغير وقيل ميمونة وهى بحجة ذكر اسلامها
فى صحيح مسلم وبيان اسمها فى ذيل المعرفة لأبى موسى قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث هذى أن
العباد لما اجتمع عليه أمر أن واجب طاعة ربه فى العبادات وطاعة سيده فى المعروف فقام بها جميعاً
كان له ضعف آخر الحار المطيع لطاعته لأنه قد ساء له طاعة الله بفضل عليه طاعته من أمر الله بطاعته
قال ومن هنا أقول أن من اجتمع عليه فروض أدامها أفضل ممن ليس عليه الا فرض واحد فأدامه
كن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بها فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ومقتضاه أن من
اجتهد عليه فروض فلم يؤد منها شيئاً كان مصابه أكثر من مصاب من لم يجب عليه الا بعضها اه
ملخصاً والذى يظهر أن من يترك الفضل للعباد الموسوف بالصفة لم يدخل عليه من شقة الرق والافوا كان
الضعف بسبب اختلاف جهة العمل لم يقتضى العبد بذلك وقال ابن التين المراد أن كل عمل يسلمه
بضعافه قال وقيل سبب الضعف أنه زاد لسيدة نصها فى عبادة ربه احساناً فكان له اجر الى ايتين
وأجر الى يادة عليه ما قالوا انظار خلاف هذا وأنه يبر ذلك للثلاثين طان انه غير مأجور على العبادة اه
وما ادعى انه الظاهر لا ينافى ما تقدمه قبل ذلك فان قيل سلمنا ان يكون أجزاها السبب ضعف اجر
السادات أحباب الكرماتى بأن لا يحدروا فى ذلك أو يكون اجراء مضاعفاً من هذه الجهة وقد يكون للسيد
جهات أخرى يستحقها اجراء العبد أو المراد ترجيح العبد المؤدى للعبقن على العبد المؤدى
لاحداهما اه ويحتمل أن يكون تضعيف الاجر مختصاً بالعمل الذى يقضيه طاعة الله وطاعة السيد
فيعمل عملوا حداداً وجره عليه اجرين بالاعتبارين وأما العمل المختلف لجهة فلا اختصاص به بتضعيف
الاجر فيه على غيره من الاحرار والله اعلم واستدل به على أن العبد لا يجاهد عليه ولا يجزى حال العبودية
وان صرح ذلك منه (قوله فى حديث ابى هريرة الاخير حدثنا اسحق بن نصر) هو اسحق بن ابراهيم بن
نصر نسب الى جده (قوله نعم لا احدثهم) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم فى الاخرى ويجوز كسر
النون وتكسر النون وتفتح أيضاً مع اسكان العين وتخفيف الميم فتلك اربع لغات قال الزجاج ما يعنى
الشيء فالتقدير نعم الشئ ووقع لبعض رواة مسلم نعم ضم النون وسكون العين مقصورة للنون وغيره
وهو متجه المعنى ان يشتبه الى راية وقال ابن التين وقع فى نسخة الشيخ أبى الحسن أى القاسم نعم
ما يشبه بد الميم الاولى وفتحها ولا وجه له وانما صوابه ادغامها فى ما وهى كقوله تعالى ان الله نعمنا بكم
به (قوله بحسن) هو مبين للمخصوص بالمدح فى قوله نعمنا من طريق همام عن ابى هريرة نعمنا

حدثنا اسحق بن نصر
حدثنا أبو اسامة عن
الاعشى حدثنا ابوصالح
عن ابى هريرة روى الله
عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم نعمنا
لاحدكم بحسن عبادة
ربه وينصح لسيدة

للمعقول أن يتوفى بحسن عبادة الله أي يموت على ذلك وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالخوانيم **قوله**
باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدى
التعزية **قوله** عبدى أو أختى أى وكراهية ذلك من غير تحريم ولفظ استشهد بالجواز وقوله تعالى
والصالحين من عبادكم وأما نكم وبغيرها من الآيات والإحداث بالله على الجوارم أورد فيها الحديث
الوارد في النهي عن ذلك وأنه في العلماء على أن النهي الوارد في ذلك للتعزية حتى أهل الظاهر إلا
سند كره عن ابن بطال في لفظ الرب **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيدكم وهو طرف
من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة وسبأ في تأماني المغازي مع الكلام
عليه **قوله** ومن سيدكم سقط هذا من رواية النسفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت الباقي وهو طرف
من حديث آخر حجه المؤلف في الأدب المفرد من طريق خجاج الصواف عن أبي الزبير قال حدثنا جابر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدكم يا بني سلمة قلنا الجدين قيس على أنائبه
قال وأى داء أدوى من البخل بل سيدكم همرون الجوح وكان همرون عرض على أنسابهم في الجاهلية
وكان يولم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تزوج وأخبره الجاهلهم من طريق محمد بن عمرو عن
أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ورواه ابن عائشة في نواذره من طريق الشعبي ثم سلا وزاد قال فقال
بعض الأنصار في ذلك

وقال رسول الله والقول قوله * لمن قال منامن نسمون سيدا
فقالوا له جدين قيس على التي * نبخله فيها وإن كان أسودا
فسود همرون الجوح لجوده * وحق لعمرو بالندى أن يسودا

اتهم والجذب فتح الجبر وتشديد الحال هو ابن قيس بن صفير بن خنساء من سادات ابن عبيد بن عبدى بن غنم
يسكنون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة
العقبة قال ابن عبد البر كان يرى بالتفاق ويقال أنه تاب وحسن نفسه وعاش إلى أن مات في خلافة عثمان
وأما همرون الجوح ففتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهسلة ابن زيد بن حرام ومحمد بن ابن كعب بن
غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة وذكر له قصة في منمنه وسبب إسلامه
وقوله قيسه ثأله لو كنت الهانكن أنت ركبت وسط بشرى في قرن وروى أحمد وحمزة بن شبة في أخبار المدينة
باستناد حسن عن أبي قتادة أن همرون الجوح أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل أأيت إن قالت
حتى أقتل في سبيل الله تواتر أمشي برجلي هذه صحيفه في الجنة فقال نعم وكانت عمر جازاد همز فقتل
يوم أحد رجه الله وقد روى ابن منده وأبو الشيخ في الأمثال والوليد بن أبيان في كتاب الجلوده من حديث
كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سيدكم يا بني سلمة قالوا جدين قيس فذكرنا الحديث
فقال سيدكم بشر بن البراء بن معرور وهو يسكنون الصين المهلهة أن صحبه مجتمع مع همرون الجوح في
صغور ورجال هذا الأسناد ثقات إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري ويمكن الجمع بأن تحمل قصة
بشر على أنها كانت بعد قتل عمر وبين الجوح جمع بين الحديثين ومات بشر المذكور بعد خيبر أكل مع النبي
صلى الله عليه وسلم من الشاة التي دم فيها وكان قد شهد العقبة وبرد ذكره ابن اسحق وغيره وما ذكره
المصنف يحتاج إلى تأويل الحديث الوارد في النهي عن إطلاق السيد على الخلق وهو في حديث مطرف بن
عبد الله بن الأشعر عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد ورواه ثقات وقد صححه غير
واحد ويمكن الجمع بأن يحمل النهي من ذلك على إطلاقه على غير المالك والأذن باطلا على المالك وقد
كان بعض أكابر العلماء يأخذون ما ذكره ابن جني في أن يخطب أحدا بالفظه أو كتابته بالسيد ويتأكل هذا إذا كان
المخطوب غير نقي فنهى أبي داود والمصنف في الأدب من حديث يزيد بن زريع وهو عالة والله تافق سيدا

باب كراهية التطاول
على الرقيق وقوله عبدى
أو أختى **قوله** وقال الله تعالى
والصالحين من عبادكم
وأما نكم وقال عبد الجوك
والفماسد له في الباب
وقال من قيتانكم المؤمنين
وقال النبي صلى الله عليه
وسلم قوموا إلى سيدكم
واذ كرى في سند ريث محمد
صيدكم ومن سيدكم حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن
عبيد الله قال حدثني نافع
عن عبد الله رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا تصبغ العبد
سيدا أو أحسن عبادته به
كان له أجره من دينه حدثنا
محمد بن العلاء حدثنا أبو
أسامة عن حماد بن عمار
أبي بسرة عن أبي
موسى رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للمعول الذي
يحسن عبادة ربه ويؤدى
إلى سيده الذي له عليه من
الحق والتضيعة والطاعة
أجران **قوله** حدثنا محمد
حدثنا عبد الزان أخبرنا
معمر عن همام بن منبه أنه
سمع أبا هريرة رضى الله
عنه يحدث عن النبي صلى
الله عليه وسلم

الحديث ونحوه عند الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث حديث ابن عمر وأبي موسى في العدد الذي له أجران وقد تقدمان وجهين آخرين في الباب الذي قبله والغرض منهما ما قولني حديث ابن عمر إذا أصبح سيده وفي حديث أبي موسى ويؤدى إلى سيده ثالثها حديث أبي هريرة ومحمد شيخ المؤلف فيه لم أراه منسوقاً في شيء من الروايات التي رواه أبي علي بن شويه فقال حدثنا محمد بن سلام وكذا حكاه الجاني عن رواية أبي علي بن السكن وحكي عن الحاكم أنه الذي (قلت) وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الله بن زاذان فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضاً وكلام الطريقي بشير إليه (قله لا يقل أحدكم أظعم من الخ) هي أمثلة وأمثال كرت دون غيرها لغلبة استعمالها في الخطابات ويجوز في ألسنة الوصل والقطع وفيه معنى العبد أن يقول سيده ربي وكذلك في غيره فلا يقول له أحد ربي ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبيده اسقروا هذا فضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التظيم لنفسه والسبب في التمسك بالربوبية تعالى لأن الرب هو المال والقيام بالشئ فلا توجد حقيقة ذلك الله تعالى قال الخطابي سبب التمسك بالإنسان مريب متعب باخلاص التوحيد لله وترك الأسرار المعصية فمكره المضاهاة في الاسم لا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فأما ما لا يعبد عليه من سائر المخلوقات والجمادات فلا يكرمه إلا في ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطال لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب كما لا يجوز أن يقال له اله ١١ والذي يخص بالله تعالى إطلاق الرب بلاضافة أمانه الإضافة فيجوز إطلاقه كقوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام أذكرني عند ربك فوفقه أرجع إلى ربك فوفقه عليه الصلاة والسلام في أعراف الساعة أن تلد الأمة رها فدل على أن النهي في ذلك يحول على الإطلاق ويحتمل أن يكون النهي للتنزيه وما ورد من ذلك فبيان الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد في القرآن أو المراد النهي عن الأكتاف من ذلك واتخاذ استعمال هذه الملقبة عادة وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة (قله لا يقل سيدي مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على مالكه سيدي قال القرطبي وغيره وأما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى أضافاً واختلاف في السيد ولم يرد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى فإن قلنا أنه ليس من أسماء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا أنه من أسمائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضاً وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الأدب المفرد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد لله وقال الخطابي إنما أطلقه لأن مخرج السيادة إلى معنى الرباسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لا مخرج ولا يقال سيدي مولاي وأما الكوفي فيكثر التصرف في الوجود المختلفة من ولئى وناصه وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضاً وأما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزادوا يقل أحدكم مولاي فإن مولاي كما لله ولكن يقل سيدي فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وإن منهم من ذكره أنه لا يبادر ومنهم من حدثها وقال عياض حدثها أصح وقال القرطبي المشهور رخصها قال وأما صرنا إلى الترتيب مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى وهو خلاف المتعارف فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى والسيد لا يطلق إلا على الأعلى فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم القراهة والله أعلم ودرواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض لفظ المولى ابتداء ولا نفي أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد باللفظ لا يقول أحدكم عبيدي ولا أمي ولا يقل

قال لا يقل أحدكم أظعم
ربك ونفى ذلك أسق وربك
ولا يقل سيدي مولاي

ولا يقل أحدكم عبدى أمتى ويلقل فتأى وقتائى وغلاى • حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة عبد را عتق من ماله والا فقدر اعتق منه ما عتق

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه فالأمر الذى على الناس فهو راع عليهم وهو مسؤول عنهم والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهى مسئولة عنهم والعبد راع على ماله سيده وهو مسؤول عنه إلا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيتيه • حدثنا مالك بن اسمعيل حدثنا سفيان عن الزهري حدثني عبيد الله سمعت أبا هريرة رضى الله عنه وزيد بن خالد بن الزنات الأمة فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها فى الثالثة أو الرابعة فبمعروها ولو بغيره (باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه) • حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني محمد ابن زياد قال سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم خادمه فليأكل معه فليأكله لقمته • حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة عبد را عتق من ماله والا فقدر اعتق منه ما عتق

لقيمته أو أكله أو أكلتين فإنه على عهده • (باب) العبد راع فى ماله سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى المال إلى السيد • حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه فالأمر راع ومسؤول عن رعيتيه والرجل فى أهله راع وهو مسؤول عن رعيتيه والمرأة فى بيت زوجها راعية ومسؤولة عن رعيتها والخادم فى ماله سيده راع وهو مسؤول عن رعيتيه قال فبمعروها ولو بغيره

الى ما سواه قال الباقون خاص وشما في بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الاحكام ان شاماته تعالى
 ﴿ قوله باب اذا ضرب العبد قلبه جنب الوجه ﴾ العبد بالنصب على المفعولية والفعل محذوف العلم به
 وذكر العبد ليس قيد ابل هو من جهة الافراد المخلصين في ذلك وانما خاص بالذكر لان المقصود هنا بيان
 حكم الرقيق كذا اقرره بعض الشراح واطن المصنف اشار الى ما اخرجه في الادب المفرد من طريق محمد بن
 عجلان اخبرني سعيد عن أبي هريرة قال حدثنا ابي عبد الله قال حدثنا ابي عبد الله قال حدثنا ابي عبد الله
 حدثني محمد بن عبد الله قال حدثني محمد بن خالد بن جابر الاسدي قال حدثنا ابي عبد الله قال حدثنا ابي عبد الله
 وجب فاني لم ادر في شيء من المصنفات الا من طريقه ﴿ قوله قال و اخبرني ابن فلان ﴾ فاني ذلك هو ابو ثابت فهو
 موصول وليس عملق وقيل قال هو ابن وهب وكما سمعته من لفظ مالك والقرائة على الاخرى وان ابن
 وهب يصح على غير ذلك واما ابن فلان فقال المزي قال هو ابن سمعان يعني عبد الله بن زباد بن سليمان
 ابن سمعان المدني وهو يرويهم تضعيف ذلك وليس كذلك فقد جزم بذلك ابو نصر الكلبي وغيره وقاله
 في بعض القدماء ايضا وقد وقع في رواية ابي ذر الهروي في رواية ابنه عن المستمل قال ابو حبيب الذي قال ابن
 فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان ﴿ قلت ﴾ و ابو حبيب هذا هو بيان (٣) وقد اخرجناه الا واطنى
 في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا ابو ثابت محمد بن
 سعيد الله المدني قد ذكرنا حديث لكن قال بذلك ابو ابن فلان ابن سمعان فقال البخاري نفي عنه في
 الصحيح هذا الضعيف ولما حدث به خارج الصحيح نسبته وقد بين ذلك ابو نعيم في المستخرج عما خرج
 من طريق ابن عباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده اخرجته البخاري عن أبي
 ثابت فقال ابن فلان واخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف
 متروك الحديث كذبه مالك واحد وغيرهما واما في البخاري شيء الا في هذا الموضوع ثم ان البخاري لم يرد
 المن من طريقه مع كونه مقرونا بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الاخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة
 وقد اخرجته مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فليقتل بدل فليجنب وهي رواية أبي نعيم
 المذكورة واخرجه مسلم ايضا من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب وشبهه الحسنائي من
 طريق عجلان ولا يدرى من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يقيدان قوله في رواية همام
 قال يعني قتل وان المعاقبة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند
 دفع الصائل مثلا في هي دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي على من ضرب في حد أو
 تعزير أو نأديب وقد وقع في حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي صلى
 الله عليه وسلم برجمها وقال امرؤاوتقوا الوجه و اذا كان ذلك في حق من تعين اهلاكه فنه عنه أو في قال
 النزوي قال العلماء انما نهى عن ضرب الوجه لانه لطيف يجمع المحاسن واكثر ما يقع الادراك باعضائه
 فيضيق من ضربه أن يبطل أو تشوه كلها وبعضها والشين فيها فاحش لظهورها وروى زهاب لا يسلم اذا
 ضرب بها غالباً من شين انتهى والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر فانه اخرج الحديث
 المذكور من طريق أبي أيوب المرغاء عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في الضمير
 على من يعود فالأكثر على انه يعود على المضروب بل تقدم من الاكرام وجهه ولو لأن المراد التعليل
 بذلك يمكن لهذه الجهة ارتباطا بما قبله وقال القرطبي امد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض
 طرقه ان الله خلق آدم على صورة الزرع قال وكان من رداء أو رده بالمعنى متمسكا بما رده فلفظ في ذلك
 وقد انكرنا لزوي ومن تبعه صحة هذا زيادة ثم قال وعلى تقدير سحافتها جعل على ما يليق بالباري
 سبحانه وتعالى ﴿ قلت ﴾ ان زيادة اخرجها ابن أبي حاتم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر باسناد رجاله
 ثقات اخرجه ابن أبي حاتم ايضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ رد التاويل الاول قال من

النبي صلى الله عليه وسلم
 وأحسب النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الرجل في
 مال أبيه راع ومسؤول
 عن وعيته فكلكم راع
 وكلكم مسؤول عن وعيته
 ﴿ باب اذا ضرب العبد
 قلبه جنب الوجه ﴾ حدثني
 محمد بن عبد الله حدثنا
 ابن وهب قال حدثني مالك
 ابن أنس قال واخبرني ابن
 فلان عن سعيد المقبري
 عن أبيه عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ج
 وحدثني محمد بن عبد الله بن محمد
 حدثنا عبد الرزاق اخبرنا
 معمر عن همام عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا قال أحدكم
 فليجنب الوجه
 (٣) هو بيان لفظ بيان
 ساقط من بعض النسخ
 وموضعه ياض ومكتوب
 في بعض النسخ بالهامش
 ورمه علامة الصحة فتأمل
 وحرره المصنف

قال فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقر
 بن أهل السنة من امراره كاجاءه من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يلدق بالرحمن جل جلاله
 وسياق في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه خلق الله آدم على صورته الحديث
 وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم أي على سفته أي خلقه موسوفا بالعلم الذي فضل به الحيوان
 وهذا محتمل وقد قال المازري غلطاً في تقييده فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال صورة لا كصورة انتهى
 وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت اسحق بن راهويه يقول سمع ان الله خلق آدم على صورة الرحمن
 وقال اسحق الكوسج سمعت أحد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله
 ابن أحمد بن حنبل قال قال رجل لابي ان رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب
 هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الادب المفرد وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد
 عن أبي هريرة رفعه فوعلاً نقول قبح الله وجهه ووجه من أشبهه وجهه فان الله خلق آدم على صورته
 وهو ظاهر في هود الضمير على المقول له ذلك وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم في أضام من طريق أبي رافع عن
 أبي هريرة بلفظ إذا قال أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض للتوري
 لحكم هذا انتهى وظاهره التحريم ويؤيده حديث سعد بن مقرن الصعابي أنه رأى رجلاً طامع غلامه فقال

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
 باب في المكاتب

﴿باب أنهم من ذنن مملوك﴾

﴿باب﴾ المكاتب ونجومه

في كل سنة نجوم وقوله

والذين يبتغون الكتاب

مما ملكت أيمانكم

فكاتبوهم ان علمتم فيهم

خيراً أو فوهم من مال الله

الذي آتاكم

أو ما علمت ان الصورة محترمة أخرجه مسلم وغيره ﴿قوله باب في المكاتب﴾ كذا في ذي الواسعة كتاب
 المكاتب وأثبتوا تأم البسلة والمكاتب بالفتح من فعمله الكتاب به والكسر من فعمله منه وكافي الكتابة
 تسمى وقت فتح كسرين العاقبة قال الراغب اشتقاقها من كتب يعني أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم
 الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أو بمعنى جمع وضم ومنه كتبت الخطوط على الاول تكون
 مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً قال الروابي
 الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره بآياه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة
 متعارفة قبل الاسلام فأقرها صلى الله عليه وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة قبل ان
 بريرة أول مكاتبه في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالدينه وأول من كوتب من الرجال في الاسلام
 سلمان وقد تقدم ذكره في البيوع في باب البيع والشراء مع المشركين وحكى ابن التين ان أول من
 كوتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوه وأول من كوتب من النساء بريرة كاسبأت
 حديثها في هذه الابواب وأول من كوتب بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر بن مسعود مولى
 أنس واختلف في تعريف الكتاب وأحسنه تعلد عتق بصقة على معاوضة مخصوصة والكتابة خارجة
 عن القياس عند من من يقول ان العبد لا يملك وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجائزته له
 على الراجح من أقوال العلماء فيها ﴿قوله باب أنهم من ذنن مملوك﴾ كذا الجميع هنا الا النسفي وأياً
 ذو ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثاً ولا أعرف لأخولها في أبواب المكاتب معنى ثم وجدتها في
 رواية أبي علي بن شيبة به مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المتجه وعلى هذا فكان المصنف يرحمها
 وأثنى بيضا يكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها وقد ترجم في كتاب الحديث
 باب ذنن العبد وأورد فيه حديث من ذنن مملوك وهو بريرة ومما قال جلد يوم القيامة الحديث فلعنه
 أشار بذلك الى العبد خلق في هذه الابواب ﴿قوله باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجوم وقوله تعالى
 والذين يبتغون الكتاب﴾ الآية سأقوها الى قوله الذي آتاكم الا النسفي فقال يهد قوله في كل سنة فوهم من
 مال الله الذي آتاكم ونجم الكتابة هي انقدر المعين الذي يؤيده المكاتب في وقت معين وأصله ان العرب
 كانوا يبتغون أمورهم في الجاهلية على طوع النجوم والمنازل لكنهم لا يعرفون الحجاب فيقول أحدهم أقرا

وقال روح عن ابن جرير قلت لعطاء وأوجب علي إذا علمت له مالاً أن أكاتبه قال ما أراه ١١٥ الأوابد وقال حمزة بن دينار

قلت لعطاء أنأثره عن أحد قال لا ثم أخبرني أن موسى بن أسن أخبرني أن يبرين سأل أسام المكنية وكان كثير المال فأني فأنطلق إلى عمر رضي الله عنه فقال كاتبه فأني فأنظر به بالهرة وتلو عمر فكتبوا هم ان علمتم فيهم خبرا فكتبه * وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها إن بريرة دخلت عليها سعتني في كتابتها عليها خمس أواق فصبت عليها عاتشة ونصت فيها أرايت ان عددت لهم عدة واحدة أبيعك أهلك فاعتقت فبكون ولازلي فذهبت بريرة إلى أهلها فوضت ذلك عليهم فقالوا لا أن يكون لنا الولد قالت عائشة فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها فأعفها فأبى الأولاد لعنتي ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال رجال بشرطون شرطاً ليس في كتاب الله ممن

طاع انجم القلبي أدبت حقله فسميت الارقات نجوماً ذلك ثم سمي المؤذي في الوقت نجوماً وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة وهو قول الشافعي وقوفامع التسجبة بناء على ان الكتابة (٣) مشتقة من الضم وهو ضم بعض النجوم إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان وبأنه يمكن لتحصيل القدوة على الأداة مذهب المالكية والخنفية إلى جواز الكتابة الحلقية واختاره بعض الشافعية كالروابي وقال ابن التين لا نص لما لك في ذلك إلا ان محقق أصحابه شهروه بسمع العبد من نفسه واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي واحتج الطحاوي وغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فإذا قدر العبد على ذلك لا عتق منه وهذا قول الليث وبأن سلمان كاتب بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولابد كونا جليلاً وقد تقدم ذكر خبره وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة كاليوم في المجلس كمن اشترى ميساري درهما بثلاثة دراهم حاله هو لا يفدره شئداً الأعلى درهم فكذا يبيع مع عجزه عن أكثر الثمن وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يفقوا مع التسجبة مع أنها مشعرة بالتأجيل وأما قول المصنف في كل سنة فمأخذه من سورة الخبر الوارد في قصة بريرة كاسياني التمسح به بعذاب ولم يرد المصنف ان ذلك شرط فيه فان العلماء انفقوا على ان وقوع التسجيم بالاشهر جاز ولم يثبت فقط نجمة في آخره في رواية النسبي واختلف في المراد بالخبر في قوله ان علمتم فيهم خبرا كاسياني بأنه بعد ما بين وروى ابن اسحق عن خاله عبد الله بن صبيح بن قثم المولى عن أبيه قال كنت بمكة فخطب علي بن عبد العزيز فأسأله الكتاب فأني فتركت الذين يشتقون الكتاب الآية أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمه صبيح في أصحابه به (قوله) وقال روح عن ابن جرير قلت لعطاء وأوجب علي إذا علمت له مالاً أن أكاتبه قال ما أراه الأوابد ووصله اسمعيل القاضي في أحكام القرآن قال حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عبادة هذا وكذا أخرجه عبد الرزاق الشافعي من وجهين آخرين عن ابن جرير (قوله) وقال عمر بن دينار قلت لعطاء أنأثره من أحد قال لا هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا من الفرير وهو ظاهر في هذا الاثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية بغير لزوم منه الخطأ الذي وقع في رواية اسمعيل المذكورة وقاله في أيضا عمرو بن دينار والضمير يعود على القول بوجوبها وقائل ذلك هو ابن جرير وهو فاعل قلت لعطاء وقد صرح بذلك في رواية اسمعيل حيث قال فيها بالسند المذكور قال ابن جرير وأخبرني عطاء وكذلك أخرجه عبد الرزاق الشافعي ومن طريقه البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جرير وبقاؤه وقاله عمرو بن دينار والحاصل ان ابن جرير نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسبي عن البخاري على الصواب بزيادة الخاف في قوله وقال عمرو بن دينار وأفظه وقاله عمرو بن دينار رأى القول المذكور (قوله) ثم أخبرني أن موسى بن أسن أخبرني أن سير بن سأل أسام المكنية وكان كثير المال قال قلت له أخبرني هو ابن جرير أيضاً وخبره هو عطاء وقع مينا كذلك في رواية اسمعيل المذكورة ولفظه قال ابن جرير وأخبرني عطاء أن موسى بن أسن بن مالك أخبرني أن سير بن أبي محمد بن سير بن سأل فذكره ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جرير أخبرني بخبر أن موسى بن أسن أخبرني وقد عرف اسم الخبر من رواية روح وظاهر سياقه الأوسان فان موسى لم يذكر في سؤال ابن سير بن من أسن الكتابة وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصل من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أسن قال أرادني سير بن علي المكنية فأني فأتى فأنى هجرن الخطاب فذكره غيره وسير بن المغيرة كور بكى أباهرة وهو والله محمد بن سير بن الفقيه المشهور وأخوته وكان من سبي عيين التماسوا شراء أسن في خلافة أبي بكر وروى عن عمرو وغيره ذكره ابن جابر في نقات الناجين (قوله) فأنطلق إلى عمر زاد اسمعيل بن إسحق في روايته فاستعده عليه وزاد في آخر القصة وأكاتبه أسن وروى

بن سعد من طريق محمد بن سيرين قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروى البيهقي من طريق
 أنس بن سيرين عن أبيه قال كاتبني أنس على عشرين ألف درهم فإن كانا محفوظين جع بينهما بمحمل
 أحدهما على الوزن والاخر على العدد ولابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه
 كتابته أنس عندنا هاهنا كاتب أنس غلامه سير بن كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل
 عمله واستدل بعمل عمر على أنه كان يرى وجوب الكتابة إذا سألها البذلان عمر لما ضرب أساعلي الامتناع
 دل على ذلك وليس ذلك لازماً لاحتمال أنه آتبه على ترك المنسوب المؤكد وكذلك مار واه عبيد الزافي أن
 عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت فلا يدل أيضاً على أنه كان يرى الوجوب وقتل ابن
 حزم القول بوجوبها عن مسروق والضحاك زاد القرطبي وعكرمة وعن اسحق بن راهو به أن مكاتبة
 راجحة إذا طلبها ولكن لا يجبر إلّا حكم السيد على ذلك وللشافعي قول بالوجوب به وقال الظاهرية واختاره
 بن جرير الطبري قال ابن التصاوي عماراً سأل بالدرّة على وجه النصح لأنس ولو كانت الكتابة لزمت
 أنس ما أتى وإنما نذهب عن رأي الفضل وقال القرطبي لما ثبت أن رقية لعبد وكسبه ملك لسده دل على أن
 لأمر بكتابه غير واجب لأن قوله لخذ كسبي وأعتني يصير غزاة قوله أعفني لأشئ وذلك غير واجب اتفاقاً
 ومحل الوجوب عند من قال به أن كان العبد فادرا على ذلك ورضي السيد بالقدر الذي تنفعه المكاتبة وقال
 أبو سعيد الاصطخري القرينة الصارفة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله أن علمتم فم خيراً فإنه
 وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على أنه غير واجب وقال غيره
 الكتابة عند غدره وكان الأصل أن لا تجوز فلهما وقع الاذن فيها كمن أمر به بدفع والامر به المنع الإباحة
 ولا يرد على هذا كونهما متعبدان لاستصحابها ثبت بأدلة أخرى ثم أورد للمصنف قصة بريرة من عدة
 طرق في جميع أبواب الكتابة فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن
 عائشة تعليقاً واصله الذهلي في الزهر بات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث والمفوظ رواية لليث لحدث
 ابن شهاب نفسه بغير واسطة وسأني في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة
 وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس
 والليث كلهم عن ابن شهاب وهذا هو المفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا يخبره ووقع النصريح سماع
 الليث له من ابن شهاب عن أبي عروانة من طريق مروان بن محمد وعند النسائي من طريق ابن وهب
 كلاهما عن الليث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع نظر وهو
 قوله في المتن وعليها خمس أواق تحمت عليها في خمس سنين والمشهور ما في رواية هشام بن عروة والآية بعد
 ما بين عن أبيه أنها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم وقد
 جزم الاسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والنسج كانت بيت عليها وبهذا جزم
 القرطبي والمحب الطبري ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً ويحجب بأنها كانت
 حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يحجب بأن النسج
 هي التي كانت استعقت عليها بحلول نحو مهمان جلة التسع الأواق المذكورة في حديث هشام وبوقوله
 في رواية عمرة عن عائشة المخافة في أبواب المساجد قال أهلها إن شئت أعطيت ما بيني وذكر الاسماعيلي
 ما رأى في الأصل المسموع على القرطبي في هذه الطريق أنها كانت على خمسة أواق وقال أن مكان
 مضبوطاً فهو يدفع سائر الأخبار (قلت) لم يقع في شيء من النسخ المتعمدة التي وقفنا عليها إلا الأواق وكذا
 في نسخة النسائي عن البخاري وكان يمكن على تقدير محتمل أن يجمع بأن قيمة الأواق الخمسة تسع أواق لكن

كتاب الله فهو باطل شرط
 الله الحق وأوثق

يعكر عليه قوله في خمس سنين فيتمين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فضالت عائشة ونفست فيها هو بكسر الفاء جلة حاله أي رغبته (قوله باب ما يبيعو زمن شروط المكاتب ومن اشترط ثم طالس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكمين وكانه فسر الاول بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله وسياق في الشرط ان المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة وقال ابن خزيمة ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو جوبه لأن كل من شرط شرط طالم ينطبق به الكتاب يبطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط وبشرط في الخن شرط من أوصافه أو من نجوه ونحو ذلك فلا يبطل وقال النووي قال العلماء الشرط وفي البيع أقسام أحدها يقضي به اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالزمن وهما إذا كان اتفاقا الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عندنا الجهر ولحديث عائشة وقصة برة في الرابع ما روى عنه علي بن مفضل العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستئناء منفعة فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله أي ليس بشرط وعافى كتاب الله تأصيلًا ولا تفصيلاً ومعنى هذا ان الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيله دون تفصيله كالصلاة ومهما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع وكذلك الثبوت الصحيح فكل ما ينسب من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلًا (قوله فيه عن ابن عمر) كذا لا يذروا لغيره فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم كأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الاتي في الباب الذي يليه وقد مضى لمفظ الاشتراط في باب البيع والشراء مع النساء من كتاب البيوع (قوله ان برة) هي بفتح الموحدة وزن فبصلة مشتقة من البرير وهو غمرا دارك وقبل انهاء قوله من البرير بمعنى مقولة كبر ورة أو بمعنى فالة كرجله هكذا أو -هه القراطي والاول أولى لانه صلى الله عليه وسلم غير اسم جوري برة كان اسمها رة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت برة من البرير كما في ذلك وكاتب برة رة لناس من الأصهار كواقع عند أبي نعيم: قيل لناس بن بني هلال فلما بن عبد البر وبصكن الجمع وكانت تحبهم عائشة قبل ان تفتن بكسبا في حديث الألف وعاشت الى خلافة معاوية ثم فرست في عبد الله ابن مروان انه يلى الخلافه فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها (قوله فان أجروا أن أفضى عندك كاتبت ويكون ولاؤك لي ففعلت) كذا في هذه الرواية وقوي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة لا تبع في الشرط بلفظ ان أحب أهلك ان أعداهلم ويكون ولاؤك لي ففعل وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون لولاهما إذا بذلت جميع مال المكاتب ولم يتبع ذلك أدل وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أساءها غيرها وقد روى أبو أسامة عن هشام بلفظ بطل الإشكال فقال بعد قوله ان أعداهلم عدة واحدة وأعتقل ويكون ولاؤك لي ففعلت وكذلك روى وهيب عن هشام فصرف بذلك انها أرادت ان تشتريها ثم أعجبهم تعفها إذا العتق فرع ثبوت الملاك يؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب فقال صلى الله عليه وسلم إنما يباع فاعتق وهو بفسر قوله في رواية مالك عن هشام خذها ووضع ذلك أيضا قوله في طريق أبي نعيم التي دخلت على برة وروى مكاتبه فقالت اشتريني وأعتقني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت عائشة ان تشتري جارية فتعتقها وبهذا يتجه الانكار على مروان برة أدوا فتوا عائشة على بيعها ثم أرادوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم وبوجه قوله في رواية أبي نعيم المذكورة فأبى ليعتق حتى تشتطوا ولا في وفي رواية الاسود الآتية في الفرائض عن عائشة اشترت برة لاعتقها فاشترط أهلها ولأهها وسأني قريباي أطمع من طريق القاسم عن عائشة أنها أرادت ان تشتري برة وانهم اشترطوا لولاهما (قوله أرجى الى أهلك) المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الأصل الآل وفي الشرع من تازم نفقته على الأصح عند

باب ما يبيعو زمن شروط
المكاتب ومن اشترط
شرط ليس في كتاب الله
فيه عن ابن عمر
قضية حدثنا الليث عن
ابن شهاب عن عروة أن
عائشة رضي الله عنها
أخبرته أن برة جاءت
تسعين في كتابها ولم
تكن قضت من كتابها
شأ قالت لها عائشة أرجى
الى أهلك فان أحبوا أن
أفضى عندك كاتبت
ويكون ولاؤك لي ففعلت
فذكرت ذلك برة
لأهلها فأبوا وقالوا

صلى الله عليه وسلم اتاني فأعنتي فأبى الولاء لمن أعنتي قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرط ما نهى عنه شرط الله أخى وأوتق * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية لتعنيها فقال أهلها على أن ولدها نال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينعقد ذلك فأبى الولاء لمن أعنتي **باب استئانة المكاتب وسؤاله الناس** حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت بريرة فقالت اني كاتب أهلى على تسع أواقى كل عام أوقية فأعني فقالت عائشة ان أحب أهلنا أن أعدها لهم عدة واحدة وأعنتك فقلت فيكون ولاؤك في ذهبت اني أهلها فأبى ذلك عليها فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبى إلا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتها

الشامية **(قوله ان شامت أن تحسب)** هو من الحسبة بكسر المهملة اى تحسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولأه **(قوله فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم)** في رواية هشام فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتها **(قوله فأتاني فأعنتي)** وفي رواية مالك عن هشام بن غفاه من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت عليهم فأبوا فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبى التية فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه زاد في الشرط من هذا الوجه فقال ما شأن بريرة ومسلم من رواية أبى أسامة ولابن خزيمة من رواية جابر بن سلمة كلاهما عن هشام بن غفاه عن بريرة النبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت فيأبى وبينهما أراد أهلها فقلت لها الله اذ او رفعت صوتي وانتهرتما فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني فأعنتي لفظ ابن خزيمة **(قوله اتاني فاعتني)** هو كقولها في حديث ابن عمر لا ينعقد ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام إلا تية في الباب الذي يليه **(قوله وان شرط)** في رواية أبى ذر وان اشترط **(قوله مائة مائة)** في رواية المستطى مائة شرط وكذا هو في رواية هشام وأبى قال النووي معنى قوله ولو اشترط مائة شرط انه لو شرط مائة مائة مائة كيداهو باطل ويؤيده قوله في الرواية الاخيرة وان شرط مائة مائة مائة على التأكي لان العموم في قوله على شرط وفي قوله من اشترط شرطاً دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة الى تقييد هاهنا بالمائة فانها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليه الصيغة نعم الطريق الاخيرة من رواية أبى عن عائشة بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعنتي وان اشترط مائة شرط وان احتمل التأكي كذلك لكنه ظاهره ان المراد به التعدد وذكر المسألة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكثير يعني ان الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت يستفاد منه ان الشروط المشروعة صحيحة وشأ في التخصيص على ذلك في كتاب الشروط وان شاء الله تعالى **(قوله عن ابن عمر أرادت عائشة)** في رواية مسلم عن يحيى ابن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة قصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر الى تفرد عن مالك بذلك وليس كذلك فقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن الزبير بن عوف عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في المعرفه من طريق الربيع ويمكن أن يكون هنا عن لبرادها أداة الى رواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في ارادتها شراء بريرة وقدره قطب في ذلك في قصة بريرة في النسائي من طريق يزيد بن رومان عن عروة عن بريرة انها كان فيها ثلاث سنين قال النسائي هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة **(قلت)** واذا جلى على ما قررته لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الى رواية عنها نفسها وقد روت هذه المسئلة بنظائر هاهنا كتبه على ابن الصلاح **(قوله لا ينعقد)** في رواية أبى ذر لا ينعقد بنون التأكي كيدوا لا ولأه رواية مسلم **(قوله باب استئانة المكاتب وسؤاله الناس)** هو من عطف الخاص على العام لان الاستئانة تقع بالسؤال وبغيره وكانه يشير الى جواز ذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقبر بريرة على سؤالها عائشة في اغاتها على كتابها وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبى كثير يرفعه في هذه الآية ان علمت فيهم خيراً قال سرفه ولا ترسلوا هم كلاً على الناس فهو من سئل أو معضل فلا حاجة فيه **(قوله عن هشام)** زاد أبو ذر بن عمرو **(قوله فأعني)** كذلك أكثر بصيغة الامر للمؤنث من الاعانة وفي رواية الكشميهني فأعني بصيغة المذكر الماضي من الاعانة والضمير للآواقى وهو متجه المعنى اى أعزنتني عن تحصيلها وفي رواية جابر بن سلمة عن هشام عن ابن خزيمة وغيره فأعني بصيغة الامر للمؤنث بالتعني الا ان التأنيق طريق مالك وغيره عن هشام الاول **(قوله فأتاني إلا أن يكون لهم الولاء)** زاد مسلم من هذا الوجه فاشهرتها وكان عائشة كانت عرفت بالحكم في ذلك **(قوله خذها فأعنتها)**

واشترطى لهم الولاء قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور الالاف منه صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث قروي الخطابي في العالم بسنده إلى يحيى بن أنس أنه أنكر ذلك وعن الشافعي في الأم الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصريح بالاشتراط لكونه متأخراً دون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وأشار غيره إلى أنه روي بالمعنى الذي وقع له وليس كالمثل ونثبت إلى رواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه ثم اختلفوا في توجيهاه فزعم الطحاوي أن المزني حمله به عن الشافعي بلفظ وأشترطى بهزمة قطع بغيرناه مشناه ثم وجهه بأن معناه أظهرى لهم حكم الولاء والاشراط الأظهار قال أوس بن حجر * فاشترط فيها نفسه وهو معصم * أي أظهر نفسه انتهى وأنكر غيره هذه الرواية التي في مختصر المزني والام وغيرهما عن الشافعي كرواية الجوهري واشترطى بصيغة الأمر المؤث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضاً تأويل الرواية التي بلفظ اشترطى وإن اللام في قوله اشترطى لهم بمعنى على كقوله تعالى وإن أسأتم فلها وهذا هو المشهور عن المزني وبجزمه عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي أسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حمزة عنه وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أنس كتم غلط والتأويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكره إلا إرادة الاشتراط في أوّل الأمر فالجواب أن سياق الحديث يأتى بذلك وضعفه أيضاً ابن دقيق العيد وقال اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الأمر في قوله اشترطى للإباحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء وكأنه يقول اشترطى ولا اشترطى فذلك لا يفيد هيب ويقوى هذا التأويل قوله رواية يحيى بن أنس آتية آخر أبواب المكاتب اشترى بها ودعمهم بشرطون ما سأول قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل واشترى ذلك بحيث لا يمتنع على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مريد به التمهيد على ما لم الحلال كقوله وفي أفعالنا يرى الله محكمكم ورسوله وكقول موسى أفرا ما أنتم ملقون أي فليس ذلك بنا فحكمه كأنه يقول اشترطى لهم فسيعلمون أن ذلك لا ينفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال بشرطون شرطوا الخ فوجههم بهذا القول مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطله أنلوا لم تقدم بيان ذلك ليدل على بيان الحكم في الخطبة لا يتوهم في القائل لأنه كان يكون باقياً على البراءة الأصلية وقيل الأمر فيه معنى الوعد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي كقوله تعالى أعصوا ما أمروا ما شئتم الشافعي في الأم لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصياً كانت في المعاصي حلول أدب وادب وكان من أدب العاصين أن يعطل عليهم شرط وطعنهم لم يرتدعوا عن ذلك ورتدع بغيرهم كان ذلك من أيسر الأدب وقال غيره معنى اشترطى ارتضى مخالفتهم في شرطه ولا يظهرى نزاعهم فيادعوا إليه مراعاة لتعجز العنق لتشرف الشارع إليه وقد يعرض التزل بال فعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد إلا بأن الله أتى ربكم بغلول ذلك وليس المراد بالافان إباحة الأضرار بالسحر قال ابن دقيق العيد وهذا وإن كان محتملاً إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق وقال النووي أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وإن سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كقضى الجميع إلى العمرة كان خاصاً بتلك الحجة مبالغة في إزالتها فأنواعه من منع العمرة في أشهر الحج ويستغاد منه ارتكاب أخفها المفيد تبين ادخالها في إزالتها أشد مما هو نصيبه لأنه استدل بالاختلاف فيه على مختلف فيه

واشترطى لهم الولاء فان
الولاء لمن اعتنق قالت
عائشة فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الناس فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال أما بعد ما بال
رجال بشرطون شرطوا
ليست في كتاب الله فأبى
شرط كان ليس في كتاب
الله فهو باطل وإن كان
مائه شرط

وتعنه ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت بالأدليل ولان المشافعي نص على خلاف هذه المسألة وقال
 ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشترط الولاء والعتق كان مقارنا للعتق فيحصل على انه كان سابقا للعتق
 فيكون الامر بقوله اشترط مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به وتعقب يستبعد انه صلى الله عليه وسلم بأمر شخص
 أن يمدح علمه بأنه لا يفي بذلك لو عدو أو غريب ابن حزم قال كان الحكم ثانيا بعد اشراف الولاء لغیر المعق
 فوقع الامر باشرافه في الوقت الذي كان جائزا فيه ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه صلى الله عليه وسلم وبقوله انما
 لولا ملن أعقق ولا يخفى عدم مقال وسيأتي طريق هذا الحديث تدفع في ربه عبد الجواب والله المستعان وقال
 الخطابي وجه هذا الحديث ان الولاء لما كان كل جمعة لنسبوا الانسان اذا رد له ولد ثبت له نسبه ولا يتقبل نسبه
 عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا عتق عبد ثبت له ولأؤه ولو اراد نيل ولأئمه عنه أو اذن في قتله عنه لم يتقبل
 قتلها بأشراطهم الولاء وقيل اشترطى ودعيهم بشرطون ماشاءوا ونحو ذلك ان ذلك غير قاطع في العقد بل هو
 بمنزلة القوم من الكلام في أحوالهم بذلك ليكون رده وابطاله قولا شهيرا يحبط به على المنبر بظاهر اذ هو
 بائع في الشكر وأرد في التعبير اه وهو يدل الى أن الامر فيه معنى الاباء كما تقدم **(قوله)** قضاء الله
 أحق أي بالاتباع من الشرط والمخالفة له **(قوله)** وشرط الله أوثق أي بالاتباع حدوده التي حدوها وليست
 المنة على ما على حقيقتها الا لمشاركة بين الحق والباطل وقد وردت صيغة أفعل لغیر التفضيل كثيرا ويحتمل
 أن يقال ورد ذلك على ما هو مشهور من الجواز **(قوله)** ما بال رجال أي ما حالهم **(قوله)** انما لولا ملن أعقق
 يستفاد منه ان كلمة أعمال العصر وهو اثبات الحكم للذكور ونفيه عما عده ولولا ذلك لما لم من اثبات
 الولاء للمعتق نفيه عن غيره واستدل بغيره على انه لا لولا ملن أسلم على يد يرحل أو وقع بينه وبينه مخالفة
 خلافا للعتقية ولولا الخلط خلافه لا حق وسيأتي من يرد ذلك في كتاب القرآن ان شاء الله تعالى
 ويستفاد من منطوقه اثبات الولاء ملن أعقق سايه خلافا ملن قال بصير ولأؤه للمسلمين ويدخل فيمن أعقق
 عتق المسلم للعالم وللکافر وبالعكس ثبت الولاء للمعتق **(قوله)** زياد السائي من طريق جرير بن
 عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث غير ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زوجها وكان
 عبدا وهذه الزيادة متضمنة في النكاح من حديث ابن عباس وأبي الكلام عليها اهـ ان شاء الله تعالى مع
 ذكر الخلاف في زواجها هل كان حرا أو عبدا ونسبته وما تنق له بعد فراقها وفي حديث بريدة هذا من
 القوادس موسى ماسبق وسوى مسلي أي في النكاح جواز كتابة الامه كالعبد وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأن
 الزوج وان ليس له متعة من كتابها ولو كانت تودى الى فراقها منه كانه ليس للعبد المتزوج منع السيد من
 عتق أمه التي تحتها وان أدى ذلك الى بطلان نكاحها ويستنبط من تمكينها من العتق في مال الكتابة انه
 ليس عليها خدمته فيه جواز عتق المكاتبه وسوء الحالوا كتبها وتمكين السيد من ذلك ولا يخفى ان محمل
 الجواز اذا عرفت جهة دل كسها وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الامه محمول على من لا يعرف
 وجه كسها أو محمول على غير المكاتبه وفيه ان للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك جهزه
 خلافا لمن شرطه وفيه جواز السؤل لمن احتاج اليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وفيه انه لا بأس بتعجيل مال
 الكتابة وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلمه فيها وان المرأة الرشيدة تصرف لنفسها في
 البيع وغيره ولو كانت مخرقة خلافا لمن أي ذلك وفيه من يرد في كتاب الحبس وان من لا تصرف بنفسه
 فله أن يبيع بغيره وفيه جواز السؤل لمن احتاج اليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وفيه جواز رفع العتق عند
 انكار المسكر وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للمعتق أن يظهر ذلك للاعتناء بالرفقة ليسأله في الخلق ولا يبد
 ذلك من الزانية انكار السؤل لغيره لا يوافق الشرع وانهما الرسول وفيه أن الشيء اذا بيع بالنقد كمن

فقضاء الله أحق وشرط
 الله أوثق ما بال رجال منك
 يقول أحدهم أعقق
 بافلاقن ولي الولاء انما
 الولاء ملن أعقق

الرجعة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة وإن للمرء أن تفتى عنه دينه برضاه وفيه جواز الشراء بالنسيئة وإن
المكاتب لو عمل بعض كتابته قبل الحمل عن أن يضع عنه سيده الباقي لم يجز السيد على ذلك وجواز الكتابة
على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر لأن بين الثمن المنجز والمؤجل فرق مع ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل
ناجزاً فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كانت لو كانت بجاهل فكيف يكتبه بجاهل لئلا يكون من يقول إن العبد ملك لا يرد
في قوله تعالى إن علمتم فمهم خبر الله وعلى التمسك والوفاء بما وقعت الكتابة عليه وليس المراد به المال
و يومئذ ذلك أن المال الذي في يد المكاتب ليس به فكيف يكتبه بجاهل لئلا يكون من يقول إن العبد ملك لا يرد
عليه هذا وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالتأجيل المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك فليس بآل التناقص
والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين وأخرج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه ليس به فكيف
يكتبه بجاهل وقال آخرون لا يصح تفسير التأجيل بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال
له أو لا مال عنده فكذلك إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك وفي الحديث أيضاً جواز
كتابة من لا حرف له وقالوا لجمعهم ورواختلف عن مالك وأحمد ذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم
تكن قضت منها شيئاً فلو كان لها مال أو حرفة لما احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة وقد وقع عند
الطبري من طر بن أبي الزبير عن عائشة أنها عتبرت بريرة مكاتبته وهي لم تقض من كتابتها شيئاً
وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكتابة من مستأثر الناس والردي من حرمة ذلك وزعم أنه
أوساخ الناس وفيه مشروعية معرفة المكاتب بالصدقة وعند المالكية رواية أنه لا يجزئ عن الفرض
وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره وجواز التأجيل في الديون في كل شهر مثلاً كذا من غير بيان أوله
أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولاً لأنه يتبين باقتضاء الشهر الحلول كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لا احتمال أن
يكون قول بريرة في كل عام أو في غير مثله وعلى تقدير التسليم فيمكن التفريق بين الكتابة والديون
فإن المكاتب لو عجز حل ليس به ما أخذ منه بخلاف الأجنبية وقال ابن بطال لا فرق بين الديون وغيرها وقصة
بريرة محمولة على أن الراوي قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير إلا جمل مجهولاً وقد نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن السلف إلا أن أجل معلوم وفيه أن العدي المداخيم الصحاح المدلومة الوزن يكفي عن الوزن وإن
المعاملة في ذلك الوقت كانت بالآفاق والأوقية أو برون درهما كما تقدم في الزكاة وزعم الحب الطبري أن أهل
المدنية كانوا يتعاملون بالعدي إلى مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ثم أمر بالوزن وفيه نظر لأن
قصة بريرة متأخرة عن مقدمه ينحصر من عثمان بن مسعود لكن يحتمل قول عائشة أنها عتبت بريرة واحدة أي
أدفعها لهم وليس مرادها حقيقة العدو يؤيده قولها في طريق حمرة في الباب الذي يليه أن أصابهم ثم غنم
صبيها واحدة وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يبيعه مثلاً وإن من
الشرط في البيع مالا يطل ولا يضر البيع وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى وإن لم يكن عاجزاً عن أداء قيمته
قد حل عليه لأن بريرة لم تقل أنها عجزت ولا انفصلها النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بسط ذلك في الباب
الذي يليه وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها سر إذا كان المناجى من يؤمن وإن الرجل أحادى شاهد
الحال يقتضي السؤال عن ذلك سأل وأعان وأنه لا بأس للعالم أن يحكم لزوجته ويشهد وفيه قبول خبر
المرأة ولو كانت أميرة عند منته حكم العبد بطريق الأولى وفيه أن عقد الكتابة قبل الإدلاء لا يستلزم العتق
وإن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق وفيه البداءة في الخطبة بالحدوث أو قبلها أو بعدهما والقيام فيها
وجواز تردد الشروط لقوله ما شرط وإن البناء الذي أمر به السيد ساقط عنه إذا باع مكانه للعتق وفيه
أن لا كراهة في السجع في الكلام إذا لم يكن عن قصد ولا متكلفاً وفيه أن المكاتب حالة فارق فيها الأحرار

والعبد وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يظهر الأمر والمهمة من أمه والدين ويعلمها ويخطبها على المنبر
لا شاعتها ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه لأنه لم يعين أصحاب بريرة بل قال ما بال رجال ولا ندينه نحن من ذلك
نقر برشرع عالم للمذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته
بنيت أني جعل قائما كانت خاصة بقاطمة فلذلك عينا وفيه حكاية الواقع لغيره في الأحكام وإن اكتساب
المكاتب له للأسيد وجواز تصرف المرأة الرشيد في مالها بغير إذن زوجها وما سألها الأجانب في أمر البيع
واشراء كذلك وجواز شراء السلعة الراغب في شرائها بما كثر من مثلها لأن عائشة بذلت ما قدره رتبته
على جهة التقدم اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة وفيه جواز استدانه من لامل له عند حاجته إليه قال
ابن طحال أكثر الناس في تخرج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوا نحو مائة وجه وسأني الكثير منها في
كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط
القول منها فذكر الأشياء (قلت) ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة وقفت على كلام ابن جرير من كآبه
تهذيب الآثار ونصحت منه ما تيسر بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين القراء من حديث بريرة
إلى أربع مائة أكثرها مستبعد مكلف كواقع نظير ذلك الذي صنف في الكلام على حديث الجاهل في
رمضان فيأخيه أنه فائدة وفائدة ﴿قوله باب بيع المكاتب﴾ في رواية السرخسي والمستمل في المكاتب
والأول أصح لقوله أذا رضى وهذا الاختيار منه لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب أذا رضى بذلك ولولم يعجز
فقهوه و قول أحد ورعية والاد راي والليث وآني نور وأحد قول الشافعي ومالك واختار ما من جرير
وابن المنذر وغيرهما في تفاصيل لهم في ذلك ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القوانين وبعض المالكية
وأجابوا عن قصة بريرة بأنهم عزت نفسها واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك وليس في استعانتها
ما يستلزم العجز والأسامع القول بجواز كتابة من لامل عنده ولا حرفه قال ابن عبد البر ليس في شيء من
طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجوم ولا أخبرت بأنه قد سجل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه
استفصال النبي صلى الله عليه وسلم طاع عن شيء من ذلك ومنهم من أول قولها كآبته أهلى فقال معناه أودتهم
واقفقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ولذلك بيعت فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهذا خلاف
ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد
أداء جميع النجوم كالقول أن أشران دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها وأسيد به قبل دخولها
ومن المالكية من زعم أن الذي اشتريته عائشة كتابة بريرة لا رقيتها وقد تقدم رده وقيل أنهم باعوا بريرة
بشرط العتق وإذا وقع البيع شرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية وعن الحنفية
يبطل (قوله) وقالت عائشة هو عبد ماني عليه شيء وقال زيد بن ثابت ماني عليه درهم وقال ابن عمر هو عبد
إن عاش وإن مات وإن جنى ماني عليه شيء أما قول عائشة فوصفه ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو
ابن ميمون عن سلمان بن يسار قال استأذنت علي عائشة فرفقت صوفي فقالت سلمان فقلت سلمان فقات
أذيت ماني عليه من كتابا ثلث قلت نعم الأشياء يسيرا قالت أدخل فالث عبد ماني عليك شيء وروى الطحاوي
من طريق أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضر بن أنس قال لعائشة ما رأيت إلا
ستعجبين مني فقالت مالك قال كاتب فقالت ألك عبد ماني عليك شيء وأما قول زيد بن ثابت فوصفه الشافعي
وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ماني عليه
درهم وأما قول ابن عمر فوصفه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب هو عبد ماني عليه
شيء ووصفه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد ماني عليه درهم

باب بيع المكاتب إذا
رضي
وقالت عائشة هو عبد
ماني عليه شيء وقال زيد
ابن ثابت ماني عليه درهم
وقال ابن عمر هو عبد
عاش وإن مات وإن جنى
ماني عليه شيء * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن حمزة بن عبد الرحمن
أن بريرة جاءت تستعين
عائشة أم المؤمنين رضى
الله عنها فقالت طأن أحب
أهلك أن أصب لهم ثلث
صبية واحدة واعتق
فعلت فذكرت بريرة ذلك
لأهلها فضاوا لا إلا أن
يكون الولاء لنا قال مالك
قال يحيى فزمت حمزة أن
عائشة ذكرت ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال اشتر بها وأعتقها
فأما الولاء لمن أعتق

وقدرى ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمر بن شبيب عن أبيه عن جده وصححه
 الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمر وفي أثناء حديثه ورقل الجهم روى به
 قصة برة إلا أنهما اللاتمة لو كانت برة أدت من كتابها شيئاً فقد قرأنا أنها لم تكن أدت منها
 شيئاً وكان فيه خلاف عن السلف عن أبي إذا أدى الشطر فهو غيرهم وعنه يعقق منه بقدر ما أدى وعن ابن
 سعد لو كان عليه على مائتين ومئة مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباعاً صكتا به عتق
 وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعاً المكتاب يعقق منه بقدر ما أدى رجال أسنده فقاتل لكن اختلف
 في إرساله وصله وجه الجهم وحديث عائشة وهو أقوى وجه الدلالة منه أن برة بيعت بعد أن كانت
 ولو كان المكتاب يصير بنفس الكتابة حراً لا تمتع بها ثم ساق المصنف قصة برة من رواية يحيى بن
 سعد عن حمزة بنت عبد الرحمن أن برة رجاء تسعين عائشة فوصو وسياقه الإرسال ولم يختلف الرواة
 عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعد عن حمزة عن عائشة وفي
 رواية هناك عن حمزة سمعت عائشة قطهر أنه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك
 كذلك وقوله إلا أن يكون الولاء لنا في رواية الكشمي إلا أن يكون ولائك وقوله قال مالك يحيى هو
 ابن سعد وهو موصول بالأسناد المذكور **(قوله)** باب إذا قال المكتاب اشتري فأشترته (ذلك) أي
 جاز **(قوله)** عن أبيه هـ أي الحبشي المسكي نزيل المدينة والد عبد الواحد وهو غير ابن نابل الحبشي
 المسكي نزيل عجلان وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى نسخة أحاديث هذا
 وأخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلهما متابعين ولم ير عنه غير ولده عبد الواحد **(قوله)** وورثني (نوه)
 أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور وأبا خراش بن عتبة ذكره الفاكهي
 في كتاب مكة وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في تاريخ ابن عساكر عن أبي عمران ويزيد بن عتبة
 جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد بالمذكور عند الفاكهي أيضاً ولم أر لهم ذكر في كتاب أبي في النسب
 وعتبة بن أبي لهب له صحبة دون أخيه عتبة بالتصغير فإنه مات كافراً **(قوله)** من ابن أبي عمرو في رواية النسب
 والكشمي من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشمي عن عمر بن عبد الله الخزازي **(قوله)** فيه اشتريها
 فأعتقها ودعهم بشرطوا أمثالاً فأشترتها عائشة فأعتقتها في هذا دلالة على أن عقد الكتابة الذي كان
 عقدها هو إليها انقضى بآية إيعاء عائشة لها وقوله ردعي من زعم أن عائشة اشترت منهم الولاء واستبدل به
 الأولواي على أن المكتاب لا يباع بالعتق وبه قال أحمد وأصح وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك
 فربما والله أعلم **(حاشاه)** اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكتاب على ستة وستين حديثاً المعلق
 منها ثلاثة عشر والبقية موصولة بالمكر ومنها في وفاء مائة تسعة وأربعون حديثاً والخاص بسبعة عشر
 حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى ثلاثة حديث أبي هريرة عتق عبده وحديث أنس في قصة العباس
 وحديث من سبكم وفيه من الآثار من الصعبة وأما ما بين سبعة آثار والله أعلم

﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الهبة وفضلها والتحريم﴾

كتاب الهبة وفضلها
 والتحريم عليها
 حدثنا عاصم بن علي حدثنا
 ابن أبي ذئب

كذلك جميع الالكشمي عن ابن شبيب في قولها بدل عليها وآخر النسب البسملة والهبة بكسر الهمزة
 وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالهبة أي أنواع الأبرار وهو هبة الدين من هبة عليه والصدقة وهي
 هبة ما يتعوض به طلب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له ومن خصها بالهبة أخرج الوصية

وهي تكون أضيافاً لأنواع الثلاثة وتطلق اللمبة بالمعنى الاصح على ما لا يفصله بدل وعلمه بتطبيق قول من
عرف اللمبة بأنها تحليل بالأعوض وصنيع المصنف محمول على المعنى الأعم لأنه أدخل فيها الهدايا **(قوله عن**
المقبري عن أبيه عن أبي هريرة) كذلك أكثر وسقط عن أبيه من رواية الأصلي وكرهه وشبه عليه في
رواية النسفي والصواب أنبأه وكذلك أخرجه الأسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم من طريق أسعبل
القاضي وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي كلهم عن طاسم بن علي شيخ البخاري وفيه ومن طريق شبابة وعثمان
ابن عمرو بن المبارك عند الأسماعيلي وأخرجه البخاري في الأدب المفرد عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب
كذلك وكذلك رواه النيث عن سعيد كاسبياني في كتاب الأدب وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر
عن سعد بن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله أنها دواخان الهدية ثم ذهب وحال الحديث وقال
غير باب أو بمعشر يصف وقال الطريق أنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه كذلك قال وقد تابعه محمد بن
عجلان عن سعد بن أبي هريرة عن أبيه أحفظ وأضبط فروايتهم أولى والله أعلم **(قوله**
عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عثمان بن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **(قوله بأنساء**
المسلمات) قال عياض الأصم الأشهر نصب النساء وجر المسلمات على الإضافة وهي رواية المشاركة من
إضافة الشيء إلى صفته كسجد الجميع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين بقدره وفيه محذوف
وقال السهلي وغيره جاء برغ الهجزة على أنه منادى مفرد ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على
معنى يأبها النساء المسلمات والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء علامة النصب وروى نصب المرأة
على أنه منادى مضاف وكسرة التاء المخفض بالإضافة كقولهم مسجد الجميع وهما أنضيف فيه الموصوف
إلى الصفة في اللفظ بالبصريين بتأويله على حذف الموصوف وإقامة صفة مقامه نحو بأنساء النفس
المسلمات أو بأنساء الطوائف المؤمنات أي الكافرات وقيل بقره بإضافات المسلمات كما قال هو لاء
رجال التوم أي أضافهم والكافرون يدعون أن لا حسد فيه ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة
وقال أبو رشيد فوجه أنه خاطب نساء أعيانهم فأقبل بنداها عليهن فصحت الإضافة على معنى المدح لمن
فالمعنى بأنسرات المؤمنات كما يقال رجال القوم وتعقب بأنه لم يخصهم به لأن خبرهن بشار كهن في الحكم
وأجيب بأنهن بشار كهن بطريق الخلق وذكر ابن عبد البر رواية الإضافة وردت في السيد بأنها قد
صححت فقلوا سعدتها اللغة فلا معنى للإكثار وقال ابن بطال يمكن تحريك نساء المسلمات على تقدير بعد
وهو أن يجعل نساء الشيء محذوف كأنه قال بأنساء النفس المسلمات والمراد بالنفس الرجال ووجه بعده أنه
يصير مدحاً للرجال وهو صلى الله عليه وسلم إنما خاطب النساء قال الآن برادياً بالنفس الرجال والنساء معاً
وأطال في ذلك وتعقبه ابن المني وقدره الطبراني من حديث عائشة بلفظ بأنساء المؤمنين الحديث **(قوله**
جاءه لجانها) كذلك أكثر ولا يذبح لجانها والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة **(قوله فرس)** بكسر
الفاء والمهلة بينهما راساً كنهة وأخره نون هو عظيم قليل العظم وهو لا يبيع مرموع الحافر للفرس ويطاق
على الشاة بجواز نونه زائدة وقيل أصلية وأنشئ بذلك إلى المبالغة في الهداء الشيء اليسير وقوله لا إلى حقيقة
الفرس لأنه لم يجر العادة بها أنه لا يمتنع جارة من الهدية لجاراتها الموجود عندها للاستقلاله بل ينبغي أن
يجوز لها ما تيسر وإن كان قليلاً فهو خير من العدم وذكر الفرسان على سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون
الهي أنما وقع للمهدي إليها وأنه لا يقتصر على الهدى البهال ولو كان قليلاً لوجه على الأعم من ذلك أولى وفي
حديث عائشة المذكور بأنساء المؤمنين أنها دواخان لو فرس شاة فإنه يثبت المودع بذهب الضغائن وفي
الحديث الحظ على التهادي ولو باليسير لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت وإذا واصل اليسير صار كثيراً وفيه

عن المقبري عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال بأنساء المسلمات
لا تحفرن حارة لجاراتها
ولو فرس شاة * حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
الأويسى

استجاب المودة واسقاط التكلف **(قوله ابن أبي حازم)** هو عبد العزيز **(قوله يزيد بن رومان)** بضم
 الزاي ورجال الاسناد كلهم مديون وفيه ثلاثة من الثابتين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار **(قوله)**
ابن أخني بالنصب على التذام وأداة التذام محذوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز
 وألفه يابن أخني **(قوله ابن كمال النظر)** هي الخففة من الثقبلة وضمة هاستر ولهذا دخلت اللام في الخبر
(قوله ثلاثة أهلة) يجوز في ثلاثة الخبر والنصب **(قوله في شهرين)** هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر
 ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثاً في أول الشهر الثالث فالثلاثة سنون وبما والمر في ثلاثة أهلة
 وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما نؤد فيه نارا وفي رواية
 يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلمة عن عائشة
 بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان **(قوله ما يعشكم)** بضم أوله يقال
 عاشه الله عشوة وضبطه النروي بتشديد الياء الحاتية وفي بعض النسخ ما يعشكم سكن المعجمة بعدها
 نون مكسورة ثم تحتها ياء ساكنة وفي رواية أبي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم **(قوله الاسودان)**
 الثمر والماء هو على التثنية والاولاه لالون له وذلك قالوا الابيضان الابن والماء واغما أطلقت على الثمر
 أسود لانه غالب ثمر المدينة وزعم صاحب المحكم وارتضاء بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الاسودين
 بالتمر والماء مدرج وانما أرادت الحرة واللبل واستدل بأن وجود الثمر والماء يقتضي وصفهما باله وسبقها
 يقتضي وصفهم بالضيق وكانها بالفتى في وصف حالهما باله حتى انه لم يكن عندهم الا اللبل والحرة اه وما
 ادعاء ليس بطائل والادراج لا يثبت بالترههم وقد أشار إلى أن مسنده في ذلك ان بعضهم دعا قوما وقال لهم
 ما عدى الا الاسودان فرضوا بذلك فقال ما أردت الا الحرة واللبل وهذا وجه عليه لان القوم فهموا بالتمر
 والماء وهو الاصل وأرادوا المزج معهم فالترههم بذلك وقد تظاهرت الاخبار بالتفسير المذكور ولاشك
 ان أمر العيش نسي ومن لا يجد الا التمر أضيق حالاً من يجد التمر مثلاً ومن لا يجد الا التمر أضيق حالاً من يجد
 التمر مثلاً وهذا أمر لا يدفعه الحس وهو الذي أردت عائشة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة
 عن أبيه عنها بلفظ وما هو الا التمر والماء هو أصح في التصود لا قبل الحل على الادراج **(قوله جيران)**
 بكسر الجيم زاد الاسماعيل من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز نعم الجيران كانوا وفي رواية أبي سلمة
 جيران صدق وسيأتي بعده آيات أبواب الاشارة إلى اسمائهم **(قوله منافع)** بثون ومهولة جمع منيعة وهي
 كطية لفظاً ومعنى وأصلها عطية الناقة أو الشاة وقال لا يقال منيعة الا لنافقة وتستعار لنساء كاتفقن في
 الفرس سواء قال ابراهيم الحارفي وغيره يقولون منيعة الناقة وأعر ثلث النخلة وأعر ثلث الدار وأخذ من
 العبد وكل ذلك هبة منافع وقد تطلق المنيعة على هبة الرقبة ويأتي من يلدنك بعد أبواب وقوله يعنحون
 بفتح أوله وثالثه ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أي يعنحون بها منيعة **(قوله فيسقيناه)** في رواية الاسماعيل
 فيسقيناه وفي هذا الحديث ما كان فيه الصعابة من الثقل من الدنيا في أول الامر وفيه فضل الهدايا شار
 أن أجد للمعدوم الاشتراك في أي الأيدي وفيه جواز ذكر المرمما كل من فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه
 ثم كبراً بنعمه ولتأتي به غيره **(قوله باب القليل من الهبة)** ذكر فيه حديث أبي هريرة لو دعيت إلى
 ذراع أو كراع وسيأتي شرحه في باب الولية من كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ومناسبتة للترجمة بطريق الأولى
 لانه اذا كان يجب من دعاه على ذلك التقدير البسيط فلا ينبغي له أن يحضر اليه أولى والكراع من الدابة
 مادون الكعب وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرد حديث أنس عندنا ترمذي بلفظ لو أهدى إلى كراع
 لتبليت والطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت يا رسول الله تكبره وذ القليل قال ما ألقعه لو أهدى إلى

حدثنا ابن أبي حازم عن
 أبيه عن يزيد بن رومان
 عن عروة عن عائشة
 رضي الله عنها أنها قالت
 لعروة ابن أخني ان كنا
 لننظر إلى الهلال ثم الهلال
 ثم الهلال ثلاثة أهلة في
 شهرين وما أوقدت في
 أيام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نأرقلت بأهلة
 ما كان يشككم قالت
 الاسودان التمر والماء الا
 انه قد كان لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم خيران من
 الانصار كانت لهم منافع
 وكانوا يمنحون رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 ألبانهم فيسقينا

باب القليل من الهبة
 حدثنا محمد بن بشر حدثنا
 ابن أبي عدي عن شعبة
 عن سليمان عن أبي حازم
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لو دعيت
 إلى ذراع أو كراع لأجبت
 ولو أهدى إلى ذراع أد
 كراع لقبلت

باب من استوهب من أصحابه شيئا **وقال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم** أضر بوالى معكم نسهما * حدثنا ابن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى امرأة من المهاجرين وكان لها غلام يتجار قال لها مري عبدك فليعمل لنا أعواد المتبر فأمرت عبدها فذهب قطع من الطرفاء فصنع له متبرا فلما أقضاه أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد أقضاه قال صلى الله عليه وسلم **١٢٦** أرسلني به إلى تجارها فاحتله النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه حيث ترون

كراع لقبيل الحديث وخص الذراع والكرع بالذكري لجمع بين الحفير والخصير لأن الزراع كانت أحب إليه من غيرها والكرع لا قيمة له وفي المثل أعط العبد كراعا يطلب منك ذراعا وقوله هنا عن سليمان هو ابن مهران الأعمش وأبو حازم هو سليمان مولى عزة وهو أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطال أشار عليه الصلاة والسلام بالكرع والقرس إلى الخبز على قبول الهدية ولوقلت للإمام عنتع الباعث من الهدية لا اختار الشيء خضع على ذلك لما فيه من التألف **(قوله باب من استوهب من أصحابه شيئا)** أى سواء كان عينا أو منفعة جاز أى بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طبيب أنفسهم **(قوله وقال أبو سعيد)** هو الخدرى **(قوله أضر بوالى معكم نسهما)** هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم تمامه مشروحا في كتاب الإجارة **(قوله حدثنا أبو غسان)** هو محمد بن مطرف وسهل هو ابن سعد وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب الجعة وفيه استنباه من المرأة منقصة غلاما وقد سبق ما نقل في تسمية كل منهما وأغرب السكر ما في هنا فزعم أن اسم المرأة ميتا وهو وهم وانما قيل ذلك في اسم التجار كما تقدم وأن قول أبي غسان في هذه الرواية أن المرأة من المهاجرين وهم ويحتمل أن تكون أنصارا به خالفت مهاجرا يوترز تحت أو بالعكس وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلطف امرأة من الانصار والذى في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته **(قوله حدثنا عبد العزيز بن عبد الله)** هو الاويسى والاسناد كله مدنيون وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه مناوئته رجه وانما تمتعوا بالكرع كما كانوا محرمين وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم هل معكم منه شيء وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه كوا وأطلعوه ونزل المصنف أشار إلى هذا الزيادة وقوله لحدثني به زيد بن أسلم قال ذلك محمد بن جعفر راويه عن أبي حازم وهو ابن أبي كثير أغوا سمعيل وقوله فيه أخصفت نعلي بعجمه ثم هملته مكسورة أى جعل لها طاقا كأنها كانت أخفرت فأبدط أو أغرب الداودي فقال أعمل لها شعرا وقوله حتى نقدها بقشيد القاء المتقوحة أى فرغ من أكملها كلها وروى بكسر الصاد والتخفيف ورواه ابن التين قال ابن بطال استنباه الصدوق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به وانما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما ليو نسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك وقوله في السند عبد الله بن أبي قتادة السلسي هو يفتح اللام وهذا مشهور في الانصار وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لم يحن وليس كقال بل بكسر اللام لغة معروفة وهى الأصل ويتعجب من خفاء ذلك عليه **(قوله باب من استسقى)** ماء أولينا أو غير ذلك مما أنطبه به نفس المطلوب منه **(قوله وقال سهل قال النبي صلى الله عليه وسلم استسقى)** هو طرف من حديث أوله ذكر لثني صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم استسقى يا سهل ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسياق شرحه في الأمرية أو رده هنا من طريق أبي طولة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو واسمه عبد الله

* حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد ابن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمى عن أبيه رضى الله عنه قال كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا في اليوم محرمون وأنا وغيرهم فأبصرنا حجرا وحشيا وأنا متسفلون أخصفت نعلي فزادوني به وأخبروا لواتى أنصرتة فالتفت فأصرتة فالتفت إلى القرس فأصرتة فالتفت إلى القرس فأصرتة ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعطيك عليه بشي فغضبت فزادت فأخذتهما ثم ركبت فشدت على الحمار فقصرتة ثم حثت به وقد ملت فوق رقبته بأكلونه ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فصرخنا

وشبأت العضمى فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأننا عن ذلك فقال معكم منه شيء فقلت نعم فتناولته العضمى ابن فأكلها حتى نقدها وهو محرم لحدثني به زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم **(باب من استسقى)** وقال سهل قال النبي صلى الله عليه وسلم استسقى * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني أبو طولة قال سمعت أنصارا رضي الله عنه يقول أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار ناهدة فاستسقى فخلبت له شاة لنا ثم شتبه من ماء بئر ناهدة فأعطيت به وأبو بكر عن يساره وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح قال أبو بكر فاعطى الاعراب فضلهم ثم قال

الاعنون الا فيمنوا قال انس ففى سنة ففى سنة ثلاث مرات **باب قبول هدية الصديق** وقيل النبي صلى الله عليه وسلم
من ابي قتادة عضد الصديق * حدثنا اسامان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن انس بن مالك عن انس رضى الله عنه قال انفعنا
ارثا من الظهران ففى القوم فلقبوا فاذركمها فاذنوها فاذنبت ما اباطحة فاذنبحوا بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بوركها او فخذنها قال فخذنها الا شئ فيه قبله قلت واكل منه قال واكل منه ثم قال ١٢٧ بعد قوله **باب قبول الهدية**

حدثنا اسمعيل قال حدثني

مالك عن ابن شهاب عن
عبد الله بن عبد الله بن
عنه بن مسعود عن عبد
الله بن عباس عن الصبي
ابن جثامة رضى الله عنهم
انه اهدى رسول الله صلى
الله عليه وسلم جارا وحشا
وهو بالابواء ابو ذان فرد
عليه فلما راي ما في وجهه
قال اما انما زوده عليك الا
ان اكرم

باب قبول الهدية

حدثنا ابراهيم بن موسى

حدثنا عبيدة حدثنا هشام

عن ابيه عن عائشة رضى

الله عنها ان الناس كانوا

يهرعون بهداياهم يوم

عائشة يتفقون بها ويتفقون

بذلك امر رضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

* حدثنا آدم حدثنا شعبة

حدثنا جعفر بن ابان

قال سمعت سعد بن جب

عن ابن عباس رضى الله

عنهما قال اهدت ام

حفيدة خالة ابن عباس الى

النبي صلى الله عليه وسلم

اقطارا وسبوا افسافا كل

ابن عبد الرحمن والغرض منه قول انس ففى سنة ففى سنة ثلاث مرات **(قوله الاعنون الاعنون)** فيه تقدير مبتدأ مضمر اى
المقدم الاعنون والثانية لتأكيد وقوله الاعنونوا كذا وقع بصيغة الاستفتاح والامر بالتأني من وقد
اخرجه مسلم من الوجه الذى اخرجه منه البخارى الا انه قال فى الثالثة ايضا الاعنون ذكر اللفظة ثلاث
مرات كذا فى قول انس ففى سنة ثلاث مرار وعلى ذلك شرح ابن التين كانه وقع كذلك فى نسخة ولم اراه
فى شئ من النسخ الا كما وصفت او لا فوجهه انه لما بين ان الاعين يقدم ثم اكد باعادته اكل ذلك يصح
الامر به ويستفاد من حذف المفعول التهمة فى جميع الاشياء لقول عائشة كان بعجه الثمين فى شأنه كله
واشار الاسماعلى الى ان سليمان بن بلال يفرغ من اى طائلة بقوله ففى سنة ففى سنة ثلاث مرار من طريق اسمعيل
ابن جعفر وخالفه الاسماعلى عن اى طائلة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة وقد ثبتت هذه
اللفظة فى حديث جابر من طريق الاعشى عن ابي صالح عنه فى حديث سيبا فى الاثر بوقفه جواز طلب
الاعلى من الادنى ما يريده من ما كقول ومشر وب اذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا يصح ذلك من
السؤال المذموم **(قوله باب قبول هدية الصديق)** وقيل النبي صلى الله عليه وسلم من ابي قتادة عضد
الصديق تقدم حديثه فى ذلك قبل باب وقوله فى حديث انس انفعنا بالاباء والجميع اى ارثا (وقوله فلقبوا)
بالمعجزة والمرحمة اى بمواو وقع كذلك فى رواية الكشيتهى واغرب الداودى فقال معناه عطشوا
ونعقبه ابن التين وقال ضبطوا لغويا بكسر الغين والفتح اعرف وسبأ فى شرحه ان شاء الله تعالى فى كتاب
الصديق والذباغ ومر الظهران وادمعرو فى خمسة اميال من مكة الى جهة المدينة وقد ذكر الواقدي انه
من مكة على خمسة اميال وزعم ابن وضاح ان بينهما احد وعشرين ميلا وقيل سنة عشر وبه جزم
البكرى قال النووي والاول غلط وانكاره لم يحسوس ومرقبة ذات نخيل وزرع ورياء والظهران اسم
الوادى وتقول العامة بطن مرو (قلت) وقول البكرى هو المعتمد والله اعلم وابو طلحة هو زوج ام سليم
والدة انس وقوله فخذنها الا شئ فيه بشير الى انه يشك فى الوركين خاصة وان الشك فى قوله فخذنها او وركيها
ليس على السواء او كان يشك فى الفخذين ثم استيقن وكذلك شك فى الاكل ثم استيقن القبول فجزم به آخر
(قوله باب قبول الهدية) كذا ثبت لا ذرى وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب او ورد وقفه
حديث الصبي بن جثامة فى اهدائه الحار او حشى وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله لم زوده عليك الا ان اكرم
فان مفهومه انه لو لم يكن محرما لقبه منه وقد تقدم شرحه فى كتاب الحج وفيه انه لا يجوز قبوله الا بحصل
من الهدية **(قوله باب قبول الهدية)** كذا فى ذرو وهو تكرر بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى
ترجمة قبول هدية الصديق العام بعد الخاص وقع عند التين باب من قبل الهدية وذكره فى هتة اخذت
* الا ل حديث عائشة كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وسبأ فى شرحه فى الباب الذى بعده وقوله
فيه مرضاة هو مصدر بمعنى انرضا وقوله فيه يتفقون بالموحدة والمعجزة من البقية وروى يعقوب بتقديم
مشاة مثقلة وكسر الموحدة بالمهمة * فانها حديث ابن عباس اهدت ام حفيدة وهى بالمهمة والغاء مصغر

النبي صلى الله عليه وسلم من الاقط والسمن وترك الاضبط فاحسن قال ابن عباس قال كل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما
ما اكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا ابراهيم بن المذخر حدثنا معن قال حدثني ابراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد
عن ابي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا آتى بطعام سأل عنه اهدية ام صدقة فان قبل صدقة قال لا يحلها به
كلوا بل اكلوا كل وان قبل هدية

الله عنه قال أتى النبي صلى الله علیه وسلم بأحم قليل فصدق علي بره قال هو طاه صدقة ولنا هدية * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري برة وانهم اشترطوا ولاها فذكر للنبي صلى الله علیه وسلم فقال النبي صلى الله علیه وسلم اشتريها فاعتقها فأعياها لولاسن أعتق وأهدى طاهم فقال النبي صلى الله علیه وسلم ما هذا قلت تصدق علي برة فقال هو طاه صدقة ولنا هدية وخبرني برة قال عبد الرحمن بن زو حهاو أو عبد قال شعبة سألت عبد الرحمن بن زو حهاو قال لا أدري أم أم عبد * حدثنا محمد بن عثمان أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت دخل النبي صلى الله علیه وسلم علي عائشة رضي الله عنها فقال لها عند كم شيء قالت لا إلا شيء بنت أم عطية من الشاة التي

وسأني الكلام عليه في الاطعمة في الكلام على الضب وقوله فيه وتركوا الضب كذا لا في ذر بصيغة الجمع ولغيره الضب والاضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكفوكف وقوله تغذوا بالقاف والمعجمة تقول قدزت الشيء وتغذره إذا كرمته وقول ابن عباس لو كان سواما ما علم على مائة النبي صلى الله علیه وسلم استدلال صحيح من جهة التقرير * ثالثا حديث أبي هريرة في قبوله صلى الله علیه وسلم الهدية ورواه الصدقة وقوله فيه إذا أتى طعام زادا جدوا بن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد من غير أهله **قوله** ضرب يده أي شمر في الأرض إذا أسرع السير فيها * رابعا حديث عائشة في قصة برة من طريق القاسم عن عائشة وسأني شمره في كتاب التكاثر وقد مضى ما يتعلق بشراء برة في كتاب العتق فربما شاهد الترجمة منه قوله هو طاه صدقة ولنا هدية فيؤخذ منه أن التحريم أعماه على الصفة لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الطرمي قبل النبي صلى الله علیه وسلم هذا تصدق به علي برة فقال النبي صلى الله علیه وسلم هو طاه صدقة ولنا هدية ووقع غيره في ذرنا فقال النبي صلى الله علیه وسلم هذا تصدق به علي برة هو طاه صدقة ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله علیه وسلم والاول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضا * خامسا حديث أنس في ذلك **قوله** عن أنس في رواية الاسماعيلي عن طريق معاذ بن شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك * سادسا حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها **قوله** فيه الذي بعث اليها كذا الاكثر بصيغة الخطاب وللكتشبه في بعث بعث أي أزال عنها حكم الصدقة الهرمة علي وصارت في حلالا محلها بكسر الميم فمعه على المكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة الهرمة علي وصارت في حلالا **في تنبيه** أم عطية اسمها نسيبة بنون ومهله وموحدة مصغرا كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أوائل الزكاة ووقع عند الاسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسيبة بنع الخثول ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسيبة بالتصغير وهو الصواب ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت بعثت إلى نسيبة الأنصاريه بشاة فأرسلت إلى عائشة عنها فقال رسول الله صلى الله علیه وسلم عند كم شيء قالت لا إلا ما أرسلت به نسيبة الحديث قال الاسماعيلي هذا يدل على أن نسيبة غير أم عطية **قلت** سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله بعث والصواب بعثت على البناء المجهول وفيه نوع التحريف يدل أن أم عطية أخبرته عن نفسها بما أوجبهم الذي تخبر عنه غيرها قال ابن بطال أعما كان النبي صلى الله علیه وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ولأن أخذ الصدقة نزلة ضمة والانياء منزوه عن ذلك لأنه صلى الله علیه وسلم كان كروصفه الله تعالى ويحسد كالأفاغني والصدقة لا تحل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالانابة عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيا بالبيع والهدية وغير ذلك وفيه إشارة إلى أن أرواح النبي صلى الله علیه وسلم لا تحرم عهده الصدقة كما حرمت عليه لأن عائشة قبلت هدية برة ورواه عطية مع عليها بأنها كانت صدقة عليها ما نزلت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدم الذي صلى الله علیه وسلم لعلمها أنه لا تحل له الصدقة وأقرها صلى الله علیه وسلم على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله علیه وسلم أيضا ويعتبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وإن للبر أن تعطى زكاتها لوجهاء ولو كان يشق عليها منوها وهذا كله فيما لا شرط فيه والله أعلم **في تنبيه** استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة برة لأن شأنها واحد وقد أعلمها النبي صلى الله علیه وسلم في كل منهما بما أحاسله أن الصدقة إذا قبضها من محل لم أخذها ثم

بشارة عليه وسلم فاعلم مهم ۱۲۸ * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله علیه وسلم بأحم قليل فصدق علي بره قال هو طاه صدقة ولنا هدية * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري برة وانهم اشترطوا ولاها فذكر للنبي صلى الله علیه وسلم فقال النبي صلى الله علیه وسلم اشتريها فاعتقها فأعياها لولاسن أعتق وأهدى طاهم فقال النبي صلى الله علیه وسلم ما هذا قلت تصدق علي برة فقال هو طاه صدقة ولنا هدية وخبرني برة قال عبد الرحمن بن زو حهاو أو عبد قال شعبة سألت عبد الرحمن بن زو حهاو قال لا أدري أم أم عبد * حدثنا محمد بن عثمان أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت دخل النبي صلى الله علیه وسلم علي عائشة رضي الله عنها فقال لها عند كم شيء قالت لا إلا شيء بنت أم عطية من الشاة التي

باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض **حديثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتحرون هداياهم يومى وقالت أم سلمة أن صواحبى **١٢٩** اجتمعن فذكرتله فأعرض عنها

* حدثنا اسمعيل قال

حدثني أخى عن سليمان

عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة رضي الله

عنها أن ساء رسول الله

صلى الله عليه وسلم كن

حزين فخر به عائشة

وصفة وصية وسودة

والحزب الآخر أم سلمة

وسائر ساء رسول الله

صلى الله عليه وسلم وكان

المسلمون قد علموا حب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عائشة فإذا كانت

عند أحدهم هدية يريد

أن يهديها إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم أخرها

حتى إذا كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

بيت عائشة بعث صاحب

الهدية إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم في بيت

عائشة فكلهم حزب أم سلمة

قتلن كل كلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم يكلم

الناس فيقول من أراد أن

يهدى إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم هدية

فليهد هادجيت كان من

نسائه فكلته أم سلمة

بما قلن فلم يقل هاشياً

فأنا قلت ما قال لي

تصرف فيها زال عنها نسك الصدقة وجاهل من حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهديت له أو بعثت فلو تقدمت
أحدى القمتين على الأخرى لاغى ذلك عن عادته كالحكم وبعد أن شفع القستان دفعة واحدة **قوله**
باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض **قوله** يقال تحرى الشيء إذا قصده دون غيره **قوله**
حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يتحرون
هداياهم يومى وقالت أم سلمة أن صواحبى اجتمعن فذكرتله فأعرض عنها هكذا أو رده مختصراً جداً
وقد أخرجه أبو عروبة وأبو نعيم والاسماعيلي من طريق محمد بن عيسى زاد الاسماعيلي وخلف بن هشام
كلامهما عن حماد بن زيد بهذا الاسناد بلغة كان الناس يتحرون هداياهم يومى عائشة فاجتمعن صواحبى
إلى أم سلمة فقتلن لها خبرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان قالت فذكرت
ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم قالت فأعرض عني قالت فلما عاد إلى ذلك فذكرت ذلك فأعرض عني
الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال عن
هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكرت به ثم هم سراً وزوى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم
سلمة قالت كن الانصار يكثر ان اطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن عباد وسعد بن معاذ وعماره
ابن حزم وأبو أيوب وذلك تقرب جوارهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** حدثنا اسمعيل **قوله** هو ابن
أبي أويس **قوله** حديثي أخى هو أبو بكر عبد الحميد **قوله** عن سليمان هو ابن بلال وقد تابع البخاري حماد بن
زنجير به عند أبي نعيم واسمعيل القاضي عند أبي عروبة فإيه عن اسمعيل بن أبي أويس كما قال وخالفهم محمد
بن يحيى الذهلي فرأه عن اسمعيل حديث سليمان بن بلال حذف الواسطة بين اسمعيل وسلمان وهو أخو
اسمعيل **قوله** عن هشام بن عروة زاد فيه على رواية حماد بن زيد آخره فقالت أي أم سلمة أي أيوب إلى
الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضاً الراسلين فاطمة ثم اسألن زينب بنت جحش وقد تصرفت الرواية في
هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الأخير قصة فاطمة أي
إرسال أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم إليه يذكر عن هشام بن عروة
عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعني أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرأه سليمان بن
بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الأول ورواه عنه غيره هذا الاسناد الأخير **قوله** والحزب
الآخر أم سلمة وسائر ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم أي يقينن وهي زينب بنت جحش الأسدية وأم
حبيبة الاموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الملالسة دون زينب بنت خزاعة أم
المسكين ورواه ابن سعد من طريق ميمونة المذكورة وهي ميمونة بنت الحارث ميمونة عن أم سلمة قالت
كلنى صواحبى وهن فذكرتهن وكنت في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الآخر فقتلن كلنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الناس يهدون إليه في بيت عائشة ونحن نجعل ما هب الحديث قال ابن
سعد ماتت زينب بنت خزاعة قبل أن يزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها
دخل بها **قوله** قتلن كل كلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس بالجزم والميم مكنورة لانتقام
السالكين ويجوز الزم **قوله** فلم يدها في رواية الكشمهني فلم يدها الضمير **قوله** فإن الواسطة
يأتى وأما في جواب امرأة الاعاشة **قوله** يأتى شرحه في مناقب عائشة أن شاء الله تعالى **قوله** ثم إنهم دعون فاطمة

١٧ - فتح الباري خامس **قوله** قتلن كل كلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس بالجزم والميم مكنورة لانتقام السالكين ويجوز الزم **قوله** فلم يدها في رواية الكشمهني فلم يدها الضمير **قوله** فإن الواسطة يأتى وأما في جواب امرأة الاعاشة **قوله** يأتى شرحه في مناقب عائشة أن شاء الله تعالى **قوله** ثم إنهم دعون فاطمة

في رواية التكمي عن دعين وروى ابن سعد عن منسب على بن الحسين ان التي خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أمي التي وليت ذلك قالت نعم **(قوله)** ان نسائك ينشدك العدل في بنت أبي بكر أي يطالبك منك العدل وفي رواية الاصيلي ينشدك الله العدل أي يسألك بالله العدل والمراد به التسوية بينهم في كل شيء من المحبة وغيرها زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فأطعمه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سأنت عليه وهو مضطجع معي في مرضي فقالت يا رسول الله ان أزواجك أرسلتك يسألك العدل في بنت ابن أبي خافة وأبو خافة هو والد أبي بكر **(قوله)** فقال يا بنيتي ألا تحبين ما أحب قالت بلى زاد مسلم في الرواية المذكورة قال فاجبي هذه فقامت فأطعمه حين سمعت ذلك **(قوله)** فرجعت اليهن فآخبرتهن زاد مسلم قتلن هلمنا ما رأيت أغويت عنامن مني **(قوله)** فأبأت أن ترجع في رواية مسلم فقالت والله لا أكله فيها أبدا **(قوله)** فأرسلن زينب بنت جحش زاد مسلم وهي التي كانت تسمي منهن في المنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدق وذكرها لها بالحب والحنان تسرع منها الرجعة **(قوله)** فأتته في مرض على بن الحسين فذهبت زينب حتى استأذنت فقال اندنو لهما فقالت حسبك اذا برقت لك بنت ابن أبي خافة ذراعهما وفي رواية مسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة في مرضها على الحال التي دخلت فأطعمه وهو بها **(قوله)** فأغلظت في رواية مسلم ثم روقت في فاستطالت وفي مرض على بن الحسين فوقع بعائشة ونالت منها **(قوله)** فبنتها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليطرأ على عائشة هل تكلم في رواية مسلم وأنا أقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرب طرفه هل بأذن لي فيها قالت فلم ترح زينب حتى عرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن اتصر وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرائن لكن روى النسائي وابن ماجه مختصر من طريق عبد الله أبي عن عروة عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فبنتي فرددتها النبي صلى الله عليه وسلم فأبت فقال سبها فبنتها حتى جفرت بها في قها وقد كرت في باب انتصار الظالم من كتاب المظالم فيمكن أن يحصل على التعداد **(قوله)** فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتها في رواية مسلم فلما وقعت مالم أنشأها أن تختمها غلبة ولا بن سعد فلم أنشأها أن أقمتها **(قوله)** فقال انها بنت أبي بكر أي انها من بني عاتكة عارفة كابها وكذا في رواية مسلم وفي رواية النسائي المذكورة فرأيت وجهه يهلل وكأنه صلى الله عليه وسلم أشار إلى ان أبي بكر كان عالما بما قبض من ومثاليها فلا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه * ومن يشابهه عاتكة فاعظم وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة وانه لا يخرج على المرفق أشار بعض شائعه بالنحف وانما اللازم العدل في المبدأ والتفقه ونحو ذلك من الامور لا لازمه كذا قرر ابن بطال عن انه لم يعقبه ابن المنذر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك وانما فعله الذين اهدوا له وهم باختيارهم في ذلك واعلم انهم هم النبي صلى الله عليه وسلم لانه ليس من كمال الاخلاق أن يتعرض الرجل الى الناس بعد ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهوى وايضا فالداعي يهدي لاجل عائشة كانه لك الهدية بشرط التحليل يتبع فيه تحجير المالك مع ان الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كان يشر كهن في ذلك وانما وقعت المناقصة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة وفيه قصد الناس بالهدايا اوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك في سرور والمهدي اليه وفيه تنافس الضرائر وتقديرهن على الرجل وان الرجل يسعه السكوت اذا تقاولن ولا يعمل مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والتوسل في ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من مهابة والحياء منه حتى رسلته بأعز الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهن وجوعهن الى الحق والوقوف عنده وفيه ادلال زينب بنت جحش

ان نسائك ينشدك العدل في بنت أبي بكر فكلمته فقال يا بنيتي ألا تحبين ما أحب قالت بلى فرجعت اليهن فآخبرتهن قتلن هلمنا ما رأيت أغويت عنامن مني **(قوله)** فأبأت أن ترجع فأرسلن زينب بنت جحش فأتته فأغلظت وقالت ان نسائك ينشدك الله العدل في بنت ابن أبي خافة فرقت صرته حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فبنتها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليطرأ على عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه وسلم الى عائشة فقال انها بنت أبي بكر قال البعاري الكلام الاخيرة قصة فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن

على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت بنت عمته كانت أمها أميمة بالنصير بنت عبد المطلب قال
 الداودي وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن بن قال ابن التين ولا أدري من أين أخذه (قلت) كأنه أخذه
 من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وسلم لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس لكن غلبت عليها الغيرة فلم
 يأخذها النبي صلى الله عليه وسلم بإطلاق ذلك وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة
 رسالة خاصة بخلاف زينب فأنشأ بكتن في ذلك بل رأسهن لأنها هي التي تولت إرسال فاطمة وأولاهم سارت
 بنفسها واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه وسيأتي البحث في ذلك في النكاح إن شاء الله تعالى (قوله)
 وقال أبو مروان الأنصاري كذا لا أكثر بعين معجزة وسين معجزة ثقيلة ووقع في رواية القاسمي عن أبي
 زبدي في غير غيره العثماني حكاه أبو علي الجبائي وقال أنه خطأ وقد تقدمت لأبي مروان هذا رواية موصولة
 في كتاب الحج ووقع للقاسمي فيه نص صحيح غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخبيعي إن أبا مروان فصل بين
 الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول وهو التحري كما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة
 فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن
 عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهور من غير هذا الوجه أن ترجمها
 مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن
 الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أبي ذر الكوفي وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن
 الزهري عن عروة عن عائشة وخالفه إسحق الكلبي فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد
 الرحمن قال الذهبي والداوودي وغيرهما المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة
 وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي ذر الكوفي وهو شاذ زل واسط واسم أبي ذر كريب يحيى أيضاً وهم من
 زعم أنه محمد بن عثمان العثماني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لكانه لم يدرك هشام عن عروة وإنما روى عنه
 بواسطة وطريقه هذه وصلها الذهبي في الزهريات وقد اختلف على هشام فيه اختلافاً خفياً وأما حماد بن
 سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلمة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم قلن طان
 الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة الحديث أخرجه أحد ويحتمل أن يكون هشام فيه طريقان فإن
 عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الأول كما مضى في الباب الذي
 قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعاً لحامد بن سلمة والله أعلم (قوله) باب ما لا يرد من الهدية
 إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً ثلاث لا يردن الوسايد والدفن واللبن قال الترمذي يعني
 بالهدن الطب واستاده حسن إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه وأتى بحديث أنس أنه صلى الله
 عليه وسلم كان لا يرد الطبيب قال ابن بطال أعاكم لا يرد الطبيب من أجل أنه ملازم لمنجاة الملائكة ولذلك
 كان لا يأكل الثوم ويحويه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فإن أنسا
 اقتدى به في ذلك وقد ورد النهي عن رده مرفوعاً بيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود
 والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً من عرض
 عليه طبيب فلا يرد فانه خفيف الخلق طبيب الرأفة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال ربحان بدل طبيب
 ورواية الجباجة أثبت فإن أجدد وسبعة أنفس معه ورواه عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي
 أيوب بلطف الطبيب وافته ابن وهب عن سعيد عن داود بن جابر والعدد السكير أولى بالحفظ من الواحد وقد
 قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمرو في الباب عن أبي هريرة فأشار إلى هذا الحديث (قوله) عزرة
 هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء (قوله) حدثني عمارة بن عبد الله قال دخلت عليه فخالني طبيباً

وقال أبو مروان عن هشام
 عن عروة كان الناس
 يتحرون هداياهم يوم
 عائشة وعن هشام عن
 رجل من قريش ورجل
 من الموالي عن الزهري
 عن محمد بن عبد الرحمن
 ابن الحارث بن هشام قالت
 عائشة كنت عند النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فاستأذنت فاطمة

باب ما لا يرد من الهدية
 حدثنا أبو معمر حدثنا
 عبد الوارث حدثنا عروة
 ابن ثابت الأنصاري قال
 حدثني عمارة بن عبد الله
 قال دخلت عليه فخالني
 طبيباً

قال كان أنس لا يرد الطيب فاعل حال هو عزة والصبر لثامه وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزة بن ثابت قال دخلت على ثمامة فناولني طيبا قلت قد نطيت فقال كان أنس لا يرد الطيب **(قوله وزعم)** أي قال والزعم يطلق على القول كثيرا **(قوله باب من رأى الهبة الغائبة جائزة)** ذكر فيه طرفا من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ومرواه منه قوله صلى الله عليه وسلم وإنى رأيت أن أرد عليهم سيدهم فن أحببهم منكم أن يطيب ذلك فليفعل فإن في بقية الحديث طيننا لك وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقبا ثم من هذا بهذا الاستناد بعينه فقيه أنهم وهو ما غنموا ومن السبي من قبل أن يسمي ذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهو فليفعل وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال في بيان السلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف وتعقيب ابن المنذر وقال ليس كقَالَ بل في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين **(قوله باب المكافأة في الهبة)** المكافأة بالهمزة مقابلة بمعنى المكافحة والمراد بالهبة هنا المعنى العام كقوله في أول كتاب الهبة **(قوله عن هشام)** في رواية الأمام علي من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن عيسى ابن يونس حدثنا هشام **(قوله يمل الهبة ويثيب عليها)** أي يعطي الذي يهدي له بدله والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوي قيمة الهبة **(قوله يمل كروكيع)** وكروكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصوله عن هشام وقد قال الترمذي والبخاري لا تعرفه موصولا لا من حديث عيسى بن يونس وقال الأجرى سألت أبا داود عنه فقال تفرد بوصوله عيسى بن يونس وهو عند الناس من رسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويثيبها هو خير منهار واية محاضر لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب وكان ممن يطيب مثله الثواب كالفقير للفقير بخلاف ما يجهل الأعلى لا دفع وجه الدلالة منه مروا به صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى أن الذي أهدى قصده أن يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعطى بنظر هديته وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالخفية الهبة للثواب طيلة لا تعتقد لها بيع بشئ مجهول ولا من موضوع الهبة التبرع فلو أظنناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرح والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تنقص الثواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذي يهدي أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيرا والله أعلم **(قوله باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدهل بينهم يعطى إلا تخيرته)** في رواية الشافعي يعطى ويعطى الآخر **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم)** اعطوا ابن أولادكم في العطية سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرجه الطحاوي من طريق معوية عن الشافعي عن الثمان فذكر هذه الرواية وقطعه سو وابن أولادكم في العطية كما تصحون أن يسقوا بينكم في الرواية حديث ابن عباس أيضا في أوائل الباب **(قوله وهل للوالدان يرجع في عطية)** يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام * الأول الهبة للولد وإنما ترجمه لم يرفع اشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور وأنت ومالك لابن مال الولد إذا كان لايه فلو وهب الأب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه في الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور وأولى تأويله وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال أدارقني غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف بن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنذر وقال ابن القطان استاده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق

رأى الهبة الغائبة جائزة **(قوله)** حدثنا سعيد بن أبي حمير حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ومروان أخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه وقد هوازن قام في الناس فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم جاءوا ثنائين وإنى رأيت أن أرد الله سيدهم فن أحببهم منكم أن يطيب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على خطه حتى نعطيها إياه من أول ما يديه الله علينا فقال الناس طيننا لك **(باب المكافأة في الهبة)** حدثنا مسدد حدثنا عيسى ابن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهبة ويثيب عليها لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة **(باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدهل بينهم يعطى إلا آخر مثله ولا يشهد عليه)** وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا ابن أولادكم في العطية وهل للوالدان يرجع في عطية وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى

أخرى عن جابر عند الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة في الباب عن عائشة في صحيح ابن
 حبان وعن سبرة وعن عمر كلاهما عند البزار وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى
 في مجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به فتعين تأويله * الحكم الثاني العدل بين الأولاد في
 المهر وهي من مسائل الخلاف كإسباني وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجه * الثالث رجوع الوالد
 في ما وهب للولد وهي خلافية أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والمهر فلا يرجع في الصدقة لأنه يراهم أبواب
 الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كإسباني أيضا وإنه أشار إلى حديث لا يحمل لرجل يعطى عطية أو
 مهبية فيرجع فيها إلا الوالد فيأبى ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس
 وابن عمر ورجاله ثقات * الرابع أكل الولد من مال الولد المعروف قال ابن المنذر وفي انتزاعه من حديث
 الباب نفعه وجهه أنه لما جاز للاب بالانفاق أن يأكل من ماله إذا احتاج إليه فلا ينسحب ما وهبه له
 بطريق الأولى (قوله واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بعير ثم أعطاه ابن عمر وعمر أصنع به
 ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع ويأتي أيضا موصولا بعد الثاني عشر بابا قال ابن
 بطال مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر أن يهب العير لابنه عبد الله لبادر إلى
 ذلك لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر فذلك اشتراء صلى الله عليه وسلم ثم وهبه لعبد الله قال المهلب
 وفي ذلك دلالة على أنه لا تنهزم المعدلة في ماله غير الولد غيره وهو كإسباني (قوله عن النعمان بن بشير) كذا
 لا كثر أصحاب الزهري وأخرجه الثاني من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب عن محمد بن النعمان وحديث
 عبد الرحمن حدثنا عن بشير بن سعد جله من مسند بشير فثبت ذلك والحفظ أنه عنهما عن النعمان وبشير
 والدة النعمان هو ابن سعد بن علقمة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام الخزر روى عنه في شهر من أهل بدر
 وشهد غيرها ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار وقيل عاش
 إلى خلافة عمر وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين، منهم عمر وبن الزبير عنده مسلم
 والنسائي وأبي داود وأبو الضمحي عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد
 وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشعبي في
 الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا
 وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطرق مفضلان شاء الله تعالى (قوله أن أبا أيوب
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه أعطاني أبي عطية قتلت عمرة بنت
 رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتني أعطيت
 ابنتي من عمرة بنت رواحة عطية وسألتني في الشهادات من طريق أبي حبان عن الشعبي بسبب ما شاهدته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ألقه عن النعمان قال سألت أبا أيوب بعض المؤهبة التي من ماله زاد مسلم
 والنسائي من هذا الوجه فالتوى به أسنة أي مطلقا وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين ويجمع
 بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئا غير الكسرة زاره أو أفي أخرى قال ثم بدله فوهبها فقالت لا أرضى حتى
 تشهد النبي صلى الله عليه وسلم قال فأخذ بيدي وأنا غلام ومسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن
 النعمان أنطلقني أبي يجملي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما أنه أخذ بيده فشمي معه بعض
 الطريق وجه في بعضها الصغر سنة أو صبر عن استنباذه إياه بالحل وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت
 غلاما وكذا في رواية ابن حبان المذكرة وكذا في رواية داود من طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي ومسلم
 في رواية عمرو وحديث جابر معا ووقع في رواية أبي هريرة بمعملة زراء ثم زاي وزن عظيم عند ابن حبان

واشترى النبي صلى الله
 عليه وسلم من عمر بعير ثم
 أعطاه ابن عمر وعمر
 أصنع به ما شئت حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 محمد بن عبد الرحمن
 ومحمد بن النعمان بن بشير
 أنهم ما حدثنا عن النعمان
 ابن بشير أن أبا أيوب إلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم

والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي بشير بن سعد آتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة قتلت بغلام وانى سميت النعمان وانها آتت ان ترى به حتى جعلت له حديثة من أفضل مال هوى وانها قالت اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهد على جو ر وجع ابن حبان بن الر وابتين بالجل على واقعتين احداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديثة والاخرى بعد ان كبر النعمان وكانت العطية عبدا وهو جع لا بأس به الا انه يعكرو عليه انه بعد ان ينسب بشير ابن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد به على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولى لا تشهد على جو ر وجع ابن حبان أن يكون بشير بن نسيح الحكم وقال غيره يحتمل أن يكون حمل الامر الاول على كراهة التنزيه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديثة الامتناع في العبد لان عن الحديثة في الاغلب أكثر من عن العبد ثم ظهر لوجه آخر من الجمع وسلم من هذا الخلدش ولا يحتاج الى جواب وهو ان عمرة لما امتنع من تر يته الا ان بماله شأ محض به وبه الحديثة المذكورة تطيبا لخاطرهما ثم بدله فارتجعهما لانه لم يقضهما منه أحد غيره فعاودته عمرة في ذلك فظلمها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن بماله بدل الحديثة غلاما ورضيت عمرة بذلك الا انها خشيت أن يرتجعه أيضا فقال له اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ويكفون بحجة الى النبي صلى الله عليه وسلم للاشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة ونهاية ما فاسده ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كل النعمان به من بعض القصص تارة ويقص بعضها أخرى فسمع كل مارواه فاقصر عليه والله أعلم وعمرة المذكورة هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور ووقع هند آى عاتق من طر بق عون بن عبد الله انما بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الاصل وبذلك ذكره ابن سعد وغيره وقالوا كانت من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من النساء وفيها بقول قيس بن الخطيم بقع المعجبة وعمرة من سراوات النساء * تنفع بالمسك أردانها

فقال اني نعلت ابني هذا غلاما فقال كل ولدك نعلت مثله قال لا قال فارجه
باب الاشهاد في الهبة
حدثنا حامد بن عمر حدثنا أبو عوانة عن حصين عن عامر قال سمعت النعمان ابن بشير رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول اعطاني أبي عطية فقلت عمرة بنت رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية فامرته ان يشهدك يا رسول الله قال أعطيت سائر ولدك مثل هذا قال لا قال فانتم والله واحدوا بين أولادكم قال فرجع فرعطيته

(قوله اني نعلت) بفتح النون والمهمله والحة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض (قوله فقال كل ولدك نعلت) زاد في رواية أبي حبان فقال ألك ولد سواء قال نعم وقال مسلم لما رواه من طر بق الزهري اما بنو مسعود ومعه فقالوا كل بنيتك واما ألسن وابن عيينة فقالا كل ولدك (قلت) ولا منافاة بينهما لان لفظ الولد يشمل مالوكا واذكورا أو انا واذكورا واما لفظ البنين فان كانوا ذكورا فظلموا وان كانوا إنا وذكورا فعلى سبيل التغليب وليذكر ابن سعد لبشير والد النعمان ولدا غير النعمان وذكره بنتا اسمها ابنة بالوحدة تصغير أبي (قوله نعلت مثله) في رواية أبي حبان عند مسلم فقال أكلهم ودهت مثل هذا قال لا وله من طر بق اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي فقال ألك بنون سواء قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي رواية ابن القاسم في الموطأ لدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجه) ولمسلم من طر بق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله ولتسائي من طر بق عروة مثله وفي رواية الشعبي في الباب الذي يلبسه قال فرجع فرعطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حبان في الشهادات قال لا تشهدني على جو ر ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي وفي رواية أبي حنيفة المذكورة لا تشهد على جو ر وقد علق منها البخاري هذا القدري في الشهادات ومثله لمسلم من طر بق اسمعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حبان فقال فلا تشهدني اذا فاني لا تشهد على جو ر وله في رواية المعمرية عن الشعبي فاني لا تشهد على جو ر لبشير هذا غيري وله ولتسائي في رواية داود بن أبي هند قال فاشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وانى لا تشهد الا على حق ولعبد الر زان من طر بق طراوس مرسل لا تشهد

الاعلى الحق لآئمه بهذه وفي رواية غيره وعند السائق فكره أن يشهد له وفي رواية المقيرة عن الشعبي
 عند مسلم اعدوا بين أولادكم في النحل كيتحبون أن يعدلوا يشكم في البر وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند
 أجدان لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشدني على جو رأسك أن يكونوا البني البراء قال
 بلى قال فلا إذا ولا بد ومن هذا الوجه أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كان لك عليهم من الحق أن
 يروك وللشائق من طريق أبي الصمعي الأسويث بينهم وله ولابن حبان من هذا الوجه سوي بينهم واختلاف
 الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد وقد عرفت به من أوجب التسوية في عطية الأولاد وبه
 صرح البخاري وهو قول طاووس والثوري وأحمد وإسحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء
 أنها باطلة وعن أحمد تصح ويحب أن يرجع عنه يجوز التفاضل أن كان له سبب كأن يحتاج الولد زانته ودينه
 أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية إن قصد بالفضل الأضرار وذهب الجهر إلى أن
 التسوية مستحبة فإن فضل بعضا صرح بركه واستحب المبادرة إلى التسوية وألجوع غفلاوا الأمر على
 التذب والتهسي على التنزيه ومن جهة من أوجه أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما
 يؤدي إليهما يكون محرما والفضل مما يؤدي إليهما ثم اختلفوا في صفته التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد
 وإسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل أن يعطى الذي كرهت كالميراث واحتجوا بأنه حظهم من ذلك
 المال لو أضافوا له ما يذهب يده حتى مات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى وظاهر الأمر بالتسوية يشهد
 لهم وأسانو أبجد بن عباس رفعه سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء
 أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وإسناده حسن وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على التذب
 عن حديث النعمان بأجوبة * أحدها أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منه فليس فيه جهة
 على منع الفضل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعبه أن كثيرا من طرق حديث النعمان صرح بالعضية
 وقال للقرطبي ومن أبعده التأويلات أن التهسي إنما تناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كاذبه إليه
 سبعون وكأنه لم يسم في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاما وأنه وهبه له لمساكنة الأم المبهمة من
 بعض ماله قال وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره * ثانيها أن العطية المذكورة لم تنجز وانما جاء
 بشر يستشير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل فترك حكاها الطحاوي وفي أكثر طرق
 حديث الباب ما ينابذه * ثالثها أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب بخلاف لايه الرجوع ذكره
 الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله أرجعه فإنه يدل على تقديم وقوع القبض
 والذي تظاهرت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أهوه قابضه لصغره فأمره رد العطية المذكورة بعد
 ما كانت في حكم المقبوض * رابعها أن قوله أرجعه دليل على الصحة ولو لم تصح المبهمة لم يصح الرجوع وانما
 أمره بالرجوع لأن الولد أن يرجع فيها وهبه لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية
 رجع على ذلك فلذلك أمره به في الاحتجاج بذلك نظر والتهسي يظهر أن معنى قوله أرجعه أي انقضت المبهمة
 المذكورة ولا يلزم من ذلك تقديم محبة المبهمة * خامسها أن قوله أشهد على هذا غيري إذن بالشهاد على ذلك
 وانما امتنع من ذلك لكونه الإمام وكأنه قال لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن
 يحكم حكاها الطحاوي أيضا وأرضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد
 أن يمتنع من تحمل الشهادة ولأنه إذا أئتمنت عليه وقد صرح المخبر بهذا أن الإمام إذا شهد عند بعض
 نوابه جاز وأما قوله أن قوله أشهد صبغة إذن فليس كذلك بل هو التوريخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث
 وبذلك صرح الجهر وفي هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صبغة أمره بالمراد به في الجواز وهو كقوله

دائمة اشترط لهم الولاء انتهى * سادسها التمسك بقوله الاسويث بينهم على ان المراد بالامر الاستتباب
 وبالنسبة التزويج وهذا جديلا ولا ردت تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولاسيما ان تلك الرواية عنها اورثت
 بصيغة الامر ايضا حيث قال سويث بينهم * سابعها وقع عند ابن مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان الحفظ في
 حديث النعمان قال يوايمن اولادكم لاسقوا وتعقب بان المخالفين لا يوجيئون للمقارنة كالاويجئون التسمية
 * ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في الرأى الذين قرينة تدل على ان الامر للندب لكن
 طلاق الجوز على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا تشهد الا على حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها
 التشبيه قال فلا اذا * ثامنها عمل الخافقين أي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية
 فريضة ظاهرة في ان الامر للندب فاما أبو بكر فراه المرطابا سناد صحيح عن عائشة ان ابا بكر قال لما في مرض
 موته ما كنت تخلصك فخلصك كنت اخترتني لكان لك وانعاهوا اليوم للوارث وأما عمر فذكره الطحاوي
 وغيره انه نحل ابنه عاصمادون سائر ولده وقد أجاب عمر وعن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك
 ويحجب بعمل ذلك عن قصة عمر * ثامنها الاجابة بان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل له لغير ولده
 فاذا جازله أن يخرج جميع ولده من ماله جازله أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا يخفى ضعفه
 لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم ان معنى قوله لا تشهد على جو رأي لا تشهد على ميل الاب لبعض
 الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويرده قوله في الرواية لا تشهد الا على الحق وحسب ابن التين عن
 الدودي ان بعض المالكية اخبر بالاجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا
 على ان الاب ان يرجع فيما ربه لانه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب
 والام فقالوا للام ان ترجع ان كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب عما اذا كان الاب الموهوب
 له لم يستعد ثدينا أو ينكح وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا وقال أحمد لا يحل لو اهب
 أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا
 وقبضها قالوا وان كانت اهبته تزوج من زوجته أو بالعكس أو ولد في رحم المبيح الرجوع في شيء من ذلك
 ووافقهم اسحق في ذي الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول
 وجه الجهور وفي استثناء الاب ان الولد ماله لا يسه فليس في الحقيقة رجوعا على تقدير كونه رجوعا فرعا
 اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك وسأني الكلام على هبة الزوجين في الباب الذي بعده وفي الحديث
 أيضا التدب الى التألف بين الاخوة وترك ما وقع بينهم الشقاق أو يورث العقوق لآل أبيه وان عطية الاب
 لابنه الصغير في حجره لا تحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت اهبته ذهابا أو قرضه فلا
 دمن عزها واغراضها وفيه كراهة تحتمل الشهادة فيما ليس بمباح وان الاشهاد في اهبته مشر وع وليس بواجب
 فيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزواج دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان الامام
 لأعلم أن يحتمل الشهادة وتظهر قائدها اما ليحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤيدها عند بعض نوابه
 فيه مشروعية استفعال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال لقوله ألك ولغيره فلما قال نعم قال أمكهم
 أعطيت مثله فلما قال لا قال لا تشهد فيهم منه أنه لو قال نعم لشهد وفيه جواز تسمية اهبته صدقة وان الامام
 كلاما في مصلحة لولود المبادرة الى قبول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال وفيه إشارة الى
 سوء عاقبة الحرص والتشنع لان عمرة لورثت بما وهبه زوجها ولده لم يرجع فيه فلما استدرصها في ثبوت
 تلك الناقص الى بطلانه وقال المهلب فيه ان الامام أن يرد الهبة والوصية ممن يعيد منه هو باع من بعض
 الورثة والله أعلم (قوله باب هبة الرجل لامرأته والمرأة تزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع

باب هبة الرجل لامرأته
 والمرأة تزوجها

قوله لكن اطلاق الجوز
 الى قوله فلا اذا هكذا
 في جميع النسخ التي يدينها
 ولعل فيها سقط من النسخ
 والاصل لكن اطلاق
 الجوز على عدم التسوية
 والمفهوم من قوله لا تشهد
 الا على حق يدل على ان
 الامر للوجوب أو يدل
 على خلافه أو نحو ذلك
 فتأمل وسرراه

قال ابراهيم جائرة وقال عمر بن عبدالعزيز يزل ابراهيم واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم نسائه أن يعرض في بيت عائشة * وقال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في هبته كالكلب يعود في قبته * وقال الزهري ذم من قال ١٣٧ لأمراة هي لي بضع صدقات أو كره

ثم لم يترك الا يسيرا حتى طلقها فرجعت فسه قال رد اليها ان كان خلعها وان كانت اعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خدعه جاز قال الله تعالى فان طعن لكم عن شيء منه نفسا فخذوا بغيره ابراهيم ابن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله قال عائشة رضي الله عنها لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد وجعه استأذن أن يواجمه أن يعرض في بيتي فأذن له فخرج بين رجلين فخط رجلاه في الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة فقال لي وهل تدرى من الرجل الذي لم يسم عائشة قلت لا قال هو علي بن أبي طالب حدثنا مسلم ابن ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في هبته كالكلب يقر في هبته يعود في قبته

فيها (قوله قال ابراهيم) هو التخي (قوله جائرة) أي تلاحر حو فيها وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم قال اذا وهبت له أو وهب لها فكل واحد منهما عطية وهو وصله الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال قال ابراهيم اذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لأمراة فانه فاجبة جائرة وليس لها أحد منهما أن يرجع في هبته ومن طريق أبي خنيفة عن حماد عن ابراهيم الزوج والمرأة بمنزلة ذي الرحم اذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع (قوله وقال عمر بن عبدالعزيز يزل ابراهيم) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن عبد الرحمن بن زيدان عن عمر بن عبدالعزيز بن قال مثل قول ابراهيم (قوله واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم نسائه أن يعرض في بيت عائشة) قال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في هبته كالكلب يعود في قبته (أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة وسأني الكلام عليه في آخر المغازي ووجه دخوله في الترجمة أن أجاز النبي صلى الله عليه وسلم وهن طامات المستحقين من الأيام لم يكن من ذلك رجوع أي فيما مضى وإن كان من الرجوع في المستقبل (أما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ووجه دخوله في الترجمة أنه قد تقدم العائذ في هبته على الإطلاق فدخل فيه الزوج والزوجة عسكيا معومه (قوله وقال الزهري فيمن قال لأمراة هي لي بضع صدقات الخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه وقوله فيه خلعها بفتح المعجمة والألف والموحدة أي خدعها وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال رأيت القضاة يقيسون المرأة فهاهت زوجهها ولا يقيون الزوج فيها وهب لأمراة أنه والجمع بينهما رواية معمر عنه منقولة ورواية يونس عنه اختياره وهو التفصيل المذكور وبين أن يكون خدعها فأنها أن يرجع أو لا فلا وهو قول المالكية أن أقامت البيعة على ذلك وقيل وقيل قولها في ذلك مطلقا إلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجهور وإلى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب بشر بن فرج في عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين أن امرأته وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها فخاصها إلى شرع فقيل للزوج شاهد ذلك أم وهبت لك من غيرك ولا هو أن ولا قيمتها لقد وهبت لك من كره وهو أن وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب أن النساء يعطين زوجه ورهبة فأعما امرأته أعطت زوجها فاشاعت أن يرجع رجعت قال الشافعي لا رد شيئا إذا خلعها ولو كان مضرا بها فلو نه تعالى فلا جناح عليهما فاقدمت به وسأني من يملك في كتاب النكاح أن شاء الله تعالى (قوله باب هبة المرأة لغير زوجها وعقبتها إذا كان لها زوج) أي لو كان لها زوج (فهو جائز إذا لم تكن سفهية فإذا كانت سفهية لم يجز وقال الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) وهذا الحكم قال الجهور وروى الطحاوي خضع مطلقا ومن مالك لا يجوز زها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة لا من الثلث وعن البت لا يجوز مطلقا إلا في الشيء النافعة وادلة الجهور ومن الكتب والسنة كثيرة وأخرج طاووس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا يجوز زعطيه امرأته ما لها إلا بدين زوجها أخرجه أبو داود والنسائي وقال ابن بطال وأما حديث الباب أمع وجهه ما لك على الشيء اليسير وجعل هذه الثلث فادونه وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث * الأول حديث أسماء (قوله عن ابن أبي مليكة) في رواية ججاج عن ابن جرجم أخبرني ابن أبي مليكة وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأما الذي روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لابنه وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير يعود في قبته

باب هبة المرأة لغير زوجها وعقبتها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفهية فإذا كانت سفهية لم يجز وقال الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم حدثنا أبو عاصم عن ابن جرجم عن ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله

غير حدثنا هشام بن عروة
عن فاطمة عن أسماء أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال أشقى ولا تصحى
فبعضى الله عليك ولا
توى فوى الله عليك
* حدثنا يحيى بن بكير عن
الليث عن يزيد عن بكير
عن كريب مولى ابن
عباس أن أم ميمونة بنت
الحارث رضى الله عنها
أخبرته أنها أعتقت ولدة
ولم تستأنف النبي صلى الله
عليه وسلم فلما كان يومها
الذى يدور عليها فيه قالت
أشعرت يا رسول الله أفى
أعتقت وليسنى قال أو
فعلت قالت نعم قال أما نأث
لو أعطيتها أخوالك كان
أعظم لاجر وقال بكير
عن حمير وعن بكير عن
كريب أن ميمونة أعتقت
* حدثنا حبان بن موسى
أخبرنا عبد الله أخبرنا
يونس عن الزهري عن
عروة عن عائشة رضى
الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا
أراد سفرا أقربع بين
نساءه فابن خرج سهمها
خرج بها معه وكان يقسم
لكل امرأة منهن يوما
وليلتها غير أن سودة بنت
زمنة وهبت يومها
وليلتها عائشة فزوج النبي

صلى الله عليه وسلم بنتي بذلك رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

واسطة أخرجه أبو داود والترمذى وصححه النسائى وصرح أبو ب عن ابن أبى مليكة بتحديث عائشة له
بذلك فيحمل على أنه سمعه من عبادتها * حدثنا به (قوله مال المال الأما أدخل على) بالتشديد واليز
هو ابن العوام كان زوجها (قوله فأنصدق) كذا الأثر كثر بحذف أداة الاستفهام وللمستعمل باتباعها (قوله
ولا توى فوى الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهى وكذا قوله فى الرواية الثانية في بعضى الله عليك
والمعنى لا تصحى فى العوام وتخطى بالنفقة فتجازى عثا ذلك وقد تقدم شرحه مسبوفاً فى أوائل كتاب الزكاة
(قوله عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت ميمونة بنت عروة الراوى عنها وزوجته
أسماء هي بنت أبى بكر جدتها جميعاً لأبويهما * الثانى حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبى حبيب و أكبر
هو ابن عبد الله بن الأثيم وهذا الإسناد انصفه الأول مصر يون ونصفه الآخر مدينون وفيه ثلاثة من
التابعين فى نسق يزيد و أكبر وكرب (قوله أنها أعتقت ولدة) أى جارية فى رواية النسائى من طريق عطاء
ابن يسار عن ميمونة أنها كانت تلجأ به يسوداً ولم أقف على اسم هذا الجارية يتو بين النسائى من طريق
أخرى عن الهذلي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ميمونة فى أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي
صلى الله عليه وسلم خادماً فاعطاها خادماً فاعتقها (قوله أما) بتخفيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (لو أعطتها
أخوالك) أخوالها كانوا من بنى هلال أيضاً واسم أمها هذند بن عوف بن زهير بن الحارث ذكرها ابن سعد
(قوله لو أعطيتها أخوالك) كان أعظم لاجر قال ابن بطال فيه أن هبة ذى الرحم أفضل من العتق ويؤيده
ما رواه الترمذى والنسائى وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبى مرفوعاً
الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم
أفضل مطلقاً لاجل أن يكون المسكين محتاجاً ونفعه بذلك متعبداً بالآخر بالعكس وقد وقع فى رواية النسائى
المذكورة فقال أقل قد تبهايات أخيل من رعاية الغنم فى الوجه فى الأولوية المذكورة وهو احتياج
قرباتها إلى من يخدمها وليس فى الحديث أيضاً حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين واطق
أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قررته وجه حديث دخول ميمونة فى الترجة أنها كانت رشيده وأما
أعتقت قبل أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشد ها إلى ما هو الأولى فلو كان
لا ينفذها تصرف فى مالها لا بطبقه والله أعلم * الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة الألف وسبأى
شرحها مستوفى فى تفسير سورة التور وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ حديث مستوفى
وقد ترجم له فى الشكاح وأورد مفراداً بآى الكلام عليه مستوفى هناك أن شاء الله تعالى وقد تبين فوجهه
هناك فى شرح الباب الذى قبله قال ابن بطال ليس فى أحاديث الباب ما يدعى مالك لا نجعلها على ما زاد
على الثالث انتهى وهو محل سائغ أن ثبت المدعى هو أنه لا يجوز لها تصرف فبازدعى الثالث الإبان زوجها
لمضى ذلك من الجمع بين الأدلة والله أعلم (قوله وقال بكير) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن
بكير) هو ابن الأثيم (عن كريب) ميمونة أعتقت (وقع فى رواية المستمل على أعتقته وهو غلط فاحش فقد
ذكره المصنف فى الباب الذى يليه بهذا الإسناد وقال فيه أعتقت ولدة لها وأراد المصنف بهذا التعليق
شئين أحدهما واقفة عمرو بن الحارث يزيد بن أبى حبيب على قوله عن كريب وقد خالفه ما محمد بن إسحق
فرواه عن بكير فقال عن سليمان بن يسار يدل بكير أخرجه أبو داود والنسائى من طريقه قال البارقي
ورواية يزيد وعمرو وأصح ثانيهما أنه عند بكير بن مضر عن عمرو وبصورة الأرسال قال فيه عن كريب أن
ميمونة أعتقت فذكره قصة ما أذكر كماله قدر وأما ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب
عن ميمونة أخرجه مسلم والنسائى من طريقه وطريق بكير بن مضر المتعلقة وصلها البخارى فى كتاب

باب من بدأ بالهدية **وقال** بكر عن عمر وعن جعفر عن كريب بن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم **أعفت** ولادة لطفقال لها ولو وصلت بعض أخواتك كان أعظم لأجر ***** حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم عن مرة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله **١٣٩** إن لنا جارين فإلى أيهما أهدي قال

إلى أقرهم ما مثلبا

باب من لم يقبل الهدية لهية

وقال عمر بن عبد العزيز

كانت الهدية في زمن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

هدية والسوم رشوة

حدثنا أبو الجان أخبرنا

شعب عن الزهري قال

أخبرني عبيد الله بن عبد

الله بن عتبة أن عبد الله

ابن عباس رضي الله عنهما

أخبره أن سمع الصعب

ابن جهممة الشبي وكان

من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم يخبر أنه أهدي

لرسول الله صلى الله عليه

وسلم حمار وحش وهو

بالأواء أو بؤذان وهو

محرم فرده فقال صبغ

فلما عرف في وجهي رده

هديثي قال ليس بشار

عليك ولكنا كرم ***** حدثني

عبد الله بن محمد حدثنا

سفيان عن الزهري عن

عروة بن الزبير عن أبي

جيد الساعدى رضي الله

عنه قال استعمل النبي

صلى الله عليه وسلم رجلا

من الأزد يقال له ابن

الأنية على الصدقة فلما

راوا الدين له وهو مفرد وسعناه من طريق أبي بكر بن دلو به عنه قال حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب
اللبث عن بكر بن مضر عنه **﴿ قوله ﴾** باب من بدأ بالهدية أي عند التعارض في أصل الاستحقاق **﴿ قوله ﴾**
وقال بكر **﴿ قوله ﴾** وهو ابن الحرب وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله وحديث
ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم الغريب على الغريب وحديث عائشة المذكور
بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأقرب في الذات **﴿ قوله ﴾** عن أبي عمران الجوني هو عبد الملك
والأسناد كله بصريون الأئمة وقد دخلت البصرة **﴿ قوله ﴾** عن أبي عمران الجوني هو عبد الملك
مرة في رواية حجاج بن منهل عن شعبة كاسي في الأدب سمعت طلحة لكنه لم ينسبه وقد أزلت هذه
الرواية البليغ الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة ووقع عند الأساطيع من بني تميم الرباب بفتح الراء
والموحدة الخفيفة وآخره مرحدة أخرى وهو وهم والصواب تميم بن مرة وهو رطه أبي بكر الصديق وقد
وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هر عن شعبة كالحاكم الأساطيع وسبأ في شرح هذا الحديث في
كتاب الأدب ان شاء الله تعالى وقوله بابه منصوب على التخيير **﴿ قوله ﴾** باب من لم يقبل الهدية لعلة أي
سبب ينشأ عنه الريبة كالقرض ونحوه **﴿ قوله ﴾** وقال عمر بن عبد العزيز (يخرج) وصله ابن سعد بقصة فيه
فروى من طريق فروات بن مسلم قال اشتهى عمر بن عبد العزيز التفاح فلم يجد في بيته شيئا يشتري به فركبنا
معه فقلناه غلمان الذين بطابق تفاح فتناولوا واحدة فشمها ثم ردوا ليطابق فقلت في ذلك فقال لاحد لي
فيه فقلت ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يقولون الهدية فقال إنها لا والله هدية وهي
للعامل بعدهم رشوة وصله أبو تميم في الحلية من طريق عمر بن مهاب عن عمر بن عبد العزيز في قصة
أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسر هاء ويجوز الفتح وهي ما يؤخذ بغير عوض وبإباحة أخذه وقال ابن
العري الرشوة كل مال دفع لبتاع به من ذي جاه عوان على ما لا يحل والمرثى فابضه والمرثى معطيه
والرائش الواسطة وقديت حديث عبد الله بن عمر وفي لعن الراشي والمرثى أخرجه الترمذي وصححه
وفي رواية والرائش والمرثى ثم قال الذي سدى لا يخولان فصدود الهدى إليه أو صوره أو ماله فأفضلهما
الأول والثالث جائز لأنه توقع بذلك الإفادة على وجهه جليل وقد استحب ابن كان حجاجا والمهدي لا يتكلم
والأفكره وقد تكون سببا للمودة وعكسها وأما الثاني فإن كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة وإن كان لطاعة
فيستحب وإن كان جائزا فغائز لكن إن لم يكن المهدي له حاكما إلا لاعة بدفع مظلمة أو إصلاح حق فهو جائز
ولكن يستحب ترك الأخذ وإن كان حاكما كاهو حرام اه مخلصا في معنى ما ذكره عمر حديثه من وقوع
أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي جهمر فرواهما إيا العمل غلول وفي استادامه جميل بن عباس
ورأيت عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا مهال وقيل أنه رواه بالمعنى من قصة ابن التنبية المذكورة ثاني
حديث الباب وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاث في الطبراني الأساطيع بأسانيد ضعيفة ثم
ذكر المصنف في الباب حديثين **﴿ قوله ﴾** أحدهما حديث الصعب بن جهممة في قصة الحمار الوحشي وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في الحج **﴿ قوله ﴾** الثاني حديث أبي جهمر في قصة ابن التنبية وسأف الكلام عليه مستوفى في
كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى وسبق في أوخرائز كآه تسميته وضبط التنبيه وجهه دخوله في الترجمة ظاهر

فقد قال هذا الحكم وهذا أهدي لي قال فهل جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أم دى له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد عنه شيئا إلا جاء
به يوم القيامة فيحمله على رقبته إن كان عبدا أمرا أو برة هاخر أو أرواة تبع ثم وقع بيده حتى رأينا غمرة أبطله اللهم هل بلغ اللهم هل
بلغت ثلاثا

لورثته وان لم تكن فصلت فهي لورثة الذي أهدي وقال الحسن أهما مات قبل فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن المنكر سمعت جابر بن رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو جاء مال البعيرين أعطيتك هكذا ثلاثا فلم يقدم حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم فأسرسل أبو بكر مناديا فنادى من مكان مكان عبد الله صلى الله عليه وسلم حدة أودين فليأتنا فتيته فقامت ان النبي صلى الله عليه وسلم وعدني غنمى لى ثلاثا **باب كيف يقبض العبد والمتاع** * وقال ابن عمر كنت على بكر صعب فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو لك يا عبد الله * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما أنه قال قيم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيسة ولم يطمع مخرمة منها شيئا فقال مخرمه باني أنطلق بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأما حديث الصعب فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن القلة في عدم قبوله هديته لسكونه كان يحرم ما أوامره لا يأكل ما سجد لاجله واستنبط منه المذهب هدية من كان ماله حراما أو عرف بالظلم وأما حديث أبي جند فلا نه صلى الله عليه وسلم جاب على ابن التينة قبوله الهدية التي أهديت اليه لسكونه كان عاملا أو أفاذ بقوله فهلا جلس في بيت أمه ان لو أهدي اليه في تلك الحال لم تكروه لانها كانت لغير ربة قال ابن بطال فيه ان هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام وفيه كراهة قبول هدية طالب العناية رقبته في حديث أبي جند حتى نظرت عشرة بضم المهمله وفتحها وسكون الفاء وقد تفتح وهى بياض ليس بالناصع **قوله** باب اذا ذهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل اليه أى الهدية وفي رواية السكشمه بنى أو وعد عدة قال الاسماعيلي هذه الترجمة لا تدخل في الهدية بحال (قلت) قال ذلك بناء على ان الهدية لا تصح الا بالقبض والا فليست هبة وهذا مقتضى مذهبه لكن من يقول انها تصح بدون القبض يصحها هبة وكان البخاري يخفى ان ذلك وساد كقول الخلاف فيه في الباب الذي يليه وقال ابن بطال لم ير عن أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أى مطلقا وانما تقتل عن مالك ان يجب منه ما كان بسبب اتهمى وغسل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعما نقله هو عن أسيد بن عمار سبأ في البخاري الذي تصدى لشرحه في باب من أمر بالجزاء الصدق وأما الشهادات وسبأ في نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه ان شاء الله تعالى **قوله** وقال عبيدة (فتح) أوله وهو ابن عمر والسلماني بفتح المهمله وسكون اللام **قوله** ان ماتا أى المهدي والمهدي اليه الخ ونقصه بين ان يكون انفصلت أم لا مصير منه ان الى قبض الرسول بقرم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها أو وكيله **قوله** وقال الحسن أهما مات قبل فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول قال ابن بطال قال مالك كقول الحسن وقال أحمد واسحق ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول المهدي اليه فهي لورثته وفي معنى قول عبيدة ونقصه به حديث رواه أحمد والطبراني عن أم كثر م بنت أبي سلمة وهي بنت أم سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها اني قد أهديت الي النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي الا قد مات ولا أرى هديتي أرى هديتي الا قد دودت على فان ردت على فهي لك قال وكان كإقال الحديث واسناد حسن ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة أبي بكر الصديق لما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم وسبأ في بسط شرحه في كتاب فرض النجس ان شاء الله تعالى قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم الجارية هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم ليجوز ان يخلف نزول وعدة منزلة الضمان في الصفحة فراقبته وبين غيره من الامم من يجوز زان بنى وان لا بنى (قلت) وجه ايراده انه نزل الهدية اذا لم يقبض منزلة الوعد بها وقد أمر الله بالجزاء الوعد ولكن جهة الجهور وعلى النسخ كاسبأ في **قوله** باب كيف يقبض العبد والمتاع أى الموهوب قال ابن بطال كيفية القبض عند العلماء باسلام لواعب طائى الموهوب وبجائزة الموهوب لذلك قال واختلفوا أهل من شرط صحة الهدية الجبازة أم لا يخفى الخلاف ونحوه قول الجهور رانها لا تتم الا بالقبض وعن القديم وبه قال أبو ثور وداود تصح بنفس العقد وان لم يقبض وعن أحمد تصح بدون القبض في العين العينة دون الشاة وعن مالك كالقديم لكن قال ان مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر الى اجازة الوارث ثم ان الترجمة في كيفية لافى أصل القبض وكأنه أشار الى قول من قال يشترط في الهدية حقيقة القبض دون التخلية وسأشير اليه بعد ثلاثة أبواب **قوله** وقال ابن عمر كنت على بكر صعب الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة أبيه في القيامة وسبأ في الكلام عليه في كتاب لباس وقوله فقال خبانا هذا

باب اذا وهب هبة قبضها الا سخر ولم يقل قيات **حدثنا محمد بن محبوب** حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جابر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت فقال وماذا قال وقعت بأهلى في رمضان قال انجد رقبته قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال **١٤١** فتستطيع ان تطعم مائة مسكينا

قال لا قال بخارجل من الانصار يعرف والعرق المسك كل فيه غرقال اذهب بهذا قصدت به قال على اخرج من ايا رسول الله والذي يمشى بالحق ما بين لانيها اهدل بيت اخرج من ايا قال اذهب فاطمعه اهلك

باب اذا وهب ديناً على رجل **حدثنا** وقال شعبة عن الحكم هو جازر وهب الحسن بن علي عليهما السلام دينه لرجل وقال النبي صلى الله عليه وسلم كان له عليه حق فاعطاه او ليحلله منه وقال جابر قتل أبي وعليه دين فقال النبي صلى الله عليه وسلم غرماءه ان يمسكوا غمر حاطي ويحلوا أي **حدثنا** عبدان احبيرا عبد الله اخيرا يوس وقال الثالث حدثني يونس عن ابن سهاب اهل حديثي بن لعين صاحب ابن جابر بن عبد الله روى الله عنهما احبيرة ابن اياه فسل يوم احد شهيدا فاستد

قال فظفر اليه فقال رضى محرمه قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام أي هل رضى وقال ابن التين يحتمل أن يكون من قول محرمه (قلت) وهو المتبادر للذهن **(قوله)** باب اذا وهب هبة قبضها الا سخر ولم يقل قبلت أي جازت ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء وان القبض في الهبة هو غاية القبول وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهبة الا ان كانت الهبة ضمنه كما لو قال اعطني عبدك عني فتعقه عنه فانه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ومقابل اطلاق ابن بطال قول الماوردي قال الحسن البصري لا يعتبر القبول في الهبة كالعتق قال وهو قول شاذ به عن الجماعة وخالف فيه الكافة الا أن يزيد الهبة فيعتل اه على ان في اشتراط القبول في الهبة وجهان عند الشافعية ثم أورده حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام والغرض منه انه صلى الله عليه وسلم اعطى الرجل التفرقة قبضه ولم يقل قبلت ثم قال له اذهب فاطمعه اهك ولن اشترط القبول أن يجوب عن هذا بانها واقعة عن فلاحه فها لم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه وقدا عرض الاسماعيلى بانه ليس في الحديث ان ذلك كان هبة بل اعله كان من الصدقة فيكون قابلاً لا وهباً اه وقد تقدم في الصوم التصريح بان ذلك كان من الصدقة وكان المستحب بيعه الى أنه لا فرق في ذلك **(قوله)** باب اذا وهب ديناً على رجل أي صح ولو لم يتبعه منه وبقيض له قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء في صحة الاراء من الدين اذا قبل البراءة قال واما اختلفوا اذا وهب ديناً على رجل لرجل آخر فن اشترط في صحة الهبة القبض لم يصح هذه ولم يشترط صحبها لكن شرط مالك ان تسلم اليه الوثيقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك وبعته ان لم يكن به وثيقة اه وعند الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي بالطلان وصحة الغزالي ومن تبعه وصح العمراني وغيره الصصح قبل والخلاف مرتب على البيع ان صححنا بيع الدين من غير من عليه فالحبة أولى وان منعناه في الهبة وجهان والله أعلم **(قوله)** وقال شعبة عن الحكم هو جازر (قوله) ان أبي شعبة عن أبي داود عن شعبة قال قال لي الحكم أنابي أي يعني محمد بن عبد الرحمن فسأني عن رجل كان له على رجل دين فوجه له أنه ان يرجم فيه قلت لا قال شعبة فسأنت حمادا فقال بلى له أن يرجع فيه **(قوله)** وهب الحسن بن علي دينه لرجل لم أنفق على من وصله **(قوله)** وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عليه حق فليعطه أو ليحلله منه أي من صاحبه وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة من فروا من كان لاحد عليه حق فليعطه اياه أو ليحلله منه الحديث وقد تقدم موصلاً لاجتماعه في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه لجوازيه الدين ان صلى الله عليه وسلم سوي بن ان يعطيه اياه او يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبضا **(قوله)** وفان جابر قتل أبي الخ ووصله في الباب باسمه ونحوه الترجمة من قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم غرماءه والديا جبران يضاق عمر حاطه وان يحلوه فوفواوا ان في ذمت براده دعتهم من يقيه الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جازر لما طلبه النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** احبيرا عبد الله هو ابن المباركة **(قوله)** وقال الثالث حدثني يوس (قوله) واصله الذهبي في الزهري يات عن عبد الله بن صالح عن

الغصاء في حقوقهم فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمته فسلمها لهم أن يقبلوا أعر حاطي ويحلوا أي فابوا فلم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حاطي ولم يكسر لهم ولكن قال سأعدو عليا نساء الله تعالى فعدا علينا حين أصبح فطاف في النخل فداها في ثمره بالبركة فجددتها فقضيتهم حقهم وبق لنا من ثمرها بقية ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فأخبرته بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرا سمع وهو جالس يا عمر فقال عمر ان يكون قد غلبنا أن نل رسول الله والله ان نل رسول الله

باب هبة الواحد للجماعة ﴿وقالت أمية القاسم بن محمد وابن أبي عتيق ورثت عن أختي عائشة بالغاية وقد أعطاني به مائة ألف فهو لك﴾ حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرّب وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ ١٤٢ فقال للعلام إن أذن لي أعطيت هؤلاء فقال ما كنت لأؤثر بصبي منك

بارسول الله أحدا قتله في يده

باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة

وغير المقسومة وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهوازن ماغنموا منهم وهو خير مقسوم

حدثني ثابت بن محمد حدثنا مسعود عن محارب عن جابر رضي الله عنه قال

أبى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قضائي وزادني ﴿حدثنا محمد بن

بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محارب سمعت جابر بن عبد الله رضي

الله عنهم يقول بصمت من النبي صلى الله عليه وسلم بعثني أسفر فلما أتينا

المدينة قال أنت المسجد فصل ركعتين فوزن

﴿قال شعبة أراه فوزن لي فأرجح فما زال مناهني حتى أصابها أهل الشام

يوم الحرة﴾ حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن

سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى

بشراب وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ فقال للعلام أن أذن لي أن أعطى هؤلاء فقال للعلام لا والله لا أؤثر بصبي منك

في يده ﴿حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين ففهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مالا وقال اشترها واستفادها طواها باه

تقالوا لا لا تجدسنا الأسناهي أفضل من سنه قال فاشترها فاعطوها يا أبا فان من خيركم أحسنكم قضاء

بشراب وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ فقال للعلام أن أذن لي أن أعطى هؤلاء فقال للعلام لا والله لا أؤثر بصبي منك

في يده ﴿حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين ففهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مالا وقال اشترها واستفادها طواها باه

تقالوا لا لا تجدسنا الأسناهي أفضل من سنه قال فاشترها فاعطوها يا أبا فان من خيركم أحسنكم قضاء

الثبت وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض وبأى الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب هبة الواحد للجماعة﴾ أي يجوز ولو كان شيئا مشاعا قال ابن بطال غرض المصنف إثبات

هبة المشاع وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة كذا أطلق وتعب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما قبل القسمة وما لا قبلها والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد ﴿قوله وقالت أمية﴾ هي بنت

أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخي أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء بنت أبي بكر ﴿قوله﴾ ذكر ابن التين أنه وقع عنده في

رواية القاسم أسفاط الواسم بن أبي عتيق قصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة ﴿قوله ورثت عن أختي عائشة﴾ لما ماتت عائشة رضي الله عنها ورثها

أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أختها عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد لأنها لم يكن شقيقها وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأمسكت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثاً له جوداً أي ثم أورده المصنف حديث

سهل بن سعد في قصة تريب الأيمن فالأيمن وقد تقدم في المطال وبأى الكلام عليه مستوفى في الأشربة وقد اعترض الأسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وأما هو من طريق الأرقاء وأطال في ذلك الحق

كما قال ابن بطال أنه صلى الله عليه وسلم سأل الغلام أن يهب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز فدل على صحة هبة المشاع والله أعلم ﴿قوله باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة وغير

المقسومة﴾ أما المقبوضة فتقدم حكمها وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي وأما القبض التقديري فلا بد منه لأن الذي ذكره من هبة الغانم لو فذه هو وزن ماغنموه قبل أن يقسم فيهم ويقضوه فلا حجة فيه

على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم أيا موقع تقدير باب اعتبار حيازتهم على الشيوع نعم قال بعض العلماء بشرط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري بخلاف البيع وهو وجه للأشاعفة وأما الهبة

المقسومة فحكمها واضح وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة وهي مسألة هبة المشاع والجمهور على صحة هبة المشاع للشرائط وغيره سواء انقسم أو لا وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما ينقسم مشاعاً إلا من

الشرائط ولا من غيره ﴿قوله وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهوازن ماغنموا منهم وهو خير مقسوم﴾ سألني موصولاً في الباب الذي يليه بأنهم من هذا وقوله وهو غير مقسوم من تفقه المصنف ﴿قوله

حدثني ثابت﴾ هو ابن محمد العابد وثبت كذلك فعند أبي علي بن السكن كذا لا أكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وفي رواية أبي زيد المرزوقي وقال ثابت ذكره بصورة التعليق وهو موصول عند الأسماعيلي

وغيره وفي رواية أبي أحمد الجرجاني قال البخاري حدثنا محمد بن ثابت فزاد في الإسناد محمد ولم يتابع على ذلك والذي أنشأه أن المراد محمد هو البخاري المصنف ويقع ذلك كثير فاعمل الجرجاني ظنه غير والله

أعلم وسألني الكلام على حديث جابر في الشر وطعم أورده المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله وقد قدمت ترجمته ثم أورده حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين

فقال اشترها والسوا قد تقدم شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر أيضاً وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف

بشراب وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ فقال للعلام أن أذن لي أن أعطى هؤلاء فقال للعلام لا والله لا أؤثر بصبي منك

في يده ﴿حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين ففهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مالا وقال اشترها واستفادها طواها باه

تقالوا لا لا تجدسنا الأسناهي أفضل من سنه قال فاشترها فاعطوها يا أبا فان من خيركم أحسنكم قضاء

باب اذا وهب جماعة قومه ﴿ قوله باب اذا وهب جماعة قومه ﴾ حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن مروان بن الحكم والمسور بن حمزة أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمة بن قنينة فقبلهم فقال لهم معي من ترون وأجاب الحديث إلى أصدق فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأثيت وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرهم بضع عشرة ليلة حين قبل من الطائف فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فأتنا بخيار سبينا فقام في المسلمة من فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن آخر أنكم هؤلاء جاؤنا بآبسين وإنى رأيت أن أرد إليهم سبهم فمن أحب منكم أن يطيّب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما نبي الله علينا ١٤٣ فليفعل فقال الناس طيبنا يا رسول الله فلم يقل أنا لا أدري

فيه هو المعروف بعدان ﴿ قوله باب اذا وهب جماعة قوم ﴾ زاد الكشي مهني في روايته أو وهب رجل جماعة جاز وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل باب وقد أورد فيه حديث المسور في قصة هوازن وسبأ في مستوفى في غزوة حنين في المغازي ووجه الدلالة منه لاصل الترجمة ظاهر لأن الغائبين وهم جماعة وهبوا بعض المغنمة لمن غنموا هاهنهم وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكشي مهني في جهته أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم سبهم معين وهو سبهم الصقي فوهب لهم أو من جهته أنه صلى الله عليه وسلم استروهم من الغائبين سبهاهم فوهبهم له فوهبهم ﴿ قوله باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فوآحق بها ﴾ أي منهم ﴿ قوله ويدكر عن ابن عباس أن جلساءه ٣ شركاؤه ولم يصح ﴾ هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعا ومرفوعا والمرفوع أصح أسنادا من المرفوع فأما المرفوع فوجهه بدني جسد من طريق ابن جريج عن عمر بن دينار عن ابن عباس مرفوعا من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها وفي أسناده مثله بن علي وهو ضعيف ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمر وكذلك واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه والمشهور عنه الوقت وهو أحقر وأثبت عنه وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مستند إسحاق بن راهويه وآخر عن عائشة عند العقيلي وأسنادهما ضعيف أيضا قال العقيلي لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال ابن بطال لومص حديث ابن عباس لحل هلي الذئب فيناخف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة وقبالة نظر لأنه لومص لكاتب العبرة بعموم اللفظ فلا يتخصص القليل من الكثير بالإبدل وأما حله على الذئب فواضح ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين فقال اشتروا له سنا الحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم وهب لأصحاب السنن النبوي الزائد على حقبة ولم يشاركه فيه غيره وهذا ماصبر من المصنف إلى اتحاد حكم إلهيه وألديه وقد تقدم ما فيه * ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي صلى الله عليه وسلم له البكر الذي كان رآكبه وقد تقدم شرحه في البيوع ووجه الدلالة منه للترجمة ظاهر كما ذكره من حديث أبي هريرة وقد نازعه الأساعلي فيه والذي يظهر أن المصنف أراد إلحاق المشاة في ذلك بتبرع المشاة وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق ﴿ قوله باب اذا وهب بعير الرجل وهو رآكبه فهو جائز ﴾ أي وتبرع التخلية منزلة النقل فيكون ذلك قبضا فصاح الهبة وقد تقدم توجيه ذلك ﴿ قوله وقال الجدي إلى آخره ﴾ وصله أبو نعيم في صاحبه بقضاء فقالوا له فقال ان لصاحب الحق مقال ثم قضاء أفضل من سته وقال أفضلكم أحسنكم قضاء * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمر وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وكان على بكر صعب لعمر فكان يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فيقول لأبوه يا عبد الله لا يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم أحق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بعني فقال عمر رآك فاشتره ثم قال هو لك يا عبد الله فاصنع به ما شئت ﴿ باب اذا وهب بعير الرجل وهو رآكبه فهو جائز ﴾ وقال الجدي حدثنا أسفيان حدثنا عمر وعنه ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت على بكر صعب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعني فأتبعه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد الله

الله فلم يقل أنا لا أدري من أذن منكم فيه من لم يأذن فارجعوا حتى يرفع اليها صرقا فذكر أمرهم فرجع الناس فكلمهم عرفا فذهبهم ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا فهذا الذي بلغنا من سبي هوازن هذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا ﴿ باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو آحق بها ﴾ ويدكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح * حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذنا سنا بغيره

ورأى عمر بن الخطاب حلة سبيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريتها فلبستها يوم الجمعة ولله فداي لعمري لبسها من لأخلاقه في الآخرة ثم جاءت حلة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرتها حلة فقال أكرهتها وقلت في حلة عطار ما قلت فقال لي لم أكرهها لبسها فكساها عمر أخاه عكة مشركا * حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها وجاء على قدر ذلك فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم قال لي رأيت على بابها ستراموشيا فقال مالي وللدينا فأتاها على قدر ذلك ما قالت لي عمر في نفسه عياض فقال ترسلي به إلى فلان أهل بيت بهم حاجة * حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني عبد الملك بن مسيرة قال سمعت زيد بن جهم عن علي رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبيرة فلبستها فرأيت الغضب في وجهه فشققتها بين نسائي

المستخرج من مسند الحديث هذا السند وقد تقدم في باب إذا اشترى شيئا فوهب من سباحتها من كتاب البيوع **قوله** باب هدية ما يكره لبسها كذا لا ذكر وما يصلح للمذكر والمؤنث فأنشأنا باعتبار الجملة وتوقع في رواية النسائي ما يكره لبسه وبه ترجم الإسماعيلي وابن بطال والمرواد بالكره ما هو أعم من التحريم والتزويج وعدة ما لا يجوز لبسه جائزة فإن لصاحبه التصرف فيه البيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء ويستفاد من الترجمة الإشارة إلى منع ما لا يستعمل أسلار لجال والنساء كآتيه الأكل والشرب من ذهب وفضة ثم أو رد المصنف فيه ثلاثة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر في حلة عطار دوسيتي شرحه في كتاب البابا ومناسبة للترجمة ظاهرة * ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة **قوله** حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر حرم الكلا بإذني القيد نسبة إلى قيد بقض الفاعل وسكون التعانية بلدين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء كان زلفا قسب إليها ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور وقد أخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في المغازي وأما جواز ذلك لأن المشهور في كنية القسدي أبو عبد الله بخلاف القومسي فكنته أبو جعفر بلا خلاف **قوله** حدثنا ابن فضيل عن أبيه هو محمد بن فضيل ابن غزوان الكوفي وليس أفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث **قوله** أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عند أبي داود والإسماعيلي وابن حبان قال وقيل ما كان يدخل الأبدانها **قوله** فذكرت ذلك له زاد في رواية ابن عمر خفاء على فقرأها مهمة **قوله** فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم في رواية الأصلية فذكره وفي رواية بن عمر فقال يا رسول الله إن فاطمة أشتد عليها ألتجت فلم تدخل عليها **قوله** ستراموشيا بضم الميم وسكون الواو بعد ما معجمه ثم تحتانية قال ابن التين أصله موشى يأتى في حرقاة وتسمى الأزل بالسكون فقلت الواو بأو ادخمت في الأخرى وكسرت الأولى لأجل التي بعدها فصارت على وزن مرضى ومطلى ويجوز فيه موشى بوزن موسى وقال المطر زى الوشى خلط لون بلون ومنه وشى الثوب إذا رقه وقشه وقال ابن الجوزي الموشى المخطط بألوان شتى **قوله** مالي وللدينا زاد ابن عمر مالي وللرقم أى المرقوم والرقم النقش **قوله** قال ترسلي به كذا لا يذر ترسلي بخذف النون وهي لغة أو قد دران فحذف لالة السباق وفي رواية لا ذكر ترسل بضم اللام بخيراء **قوله** أهل بيت بهم حاجة يجوز أهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفي الحديث كراهة دخول البيت الذي فيه ما يكره وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيانة فقال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل بيتا من قوافل ترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه صلى الله عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها وفما قاله ظاهر الآن جلنا التزويع على ما هو أعم مما يصنع في نفس الجدار أو يعلق عليه قال المذهب وغيره قرأ النبي صلى الله عليه وسلم لآبنته ما كرهه لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا لأن ستر الباب حرام وهو نظير قوله لما سأله خداما ألا ادخل على خير من ذلك فعلمها ذلك عند النوم * ثالثها حديث علي في الحلة وفيه قوله فشققها بين نسائي وسبأتني شرحه في كتاب البابا ومناسبة ظاهرة من قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على أنه كرهه لبسها مع كونه أهداها له **قوله** باب قبول الهدية من المشركين أى جواز ذلك وإنه أشار إلى ضعف الحديث أو ردى في هدية المشرك وهو ما أخرجه موسى بن عبيدة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم أن عمر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسماء قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى له فقال لي لا قبل هدية مشرك الحديث رجلاه تحت الأمانة مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود الترمذى وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبيرة فلبستها فرأيت الغضب في وجهه فشققتها بين نسائي

اعطوها آجر وأهديت

لاني صلى الله عليه وسلم

سارة فيهم

وقال أبو جبار أهدى ملك

أبلة للنبي صلى الله عليه

وسلم بخلعة بضاء فكساه

يرادو كتب إليه يعهرهم

حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا يونس بن محمد

حدثنا شيبان عن قتادة

حدثنا أنس رضي الله

عنه قال أهدى للنبي صلى

الله عليه وسلم جبة سندس

وكان ينهى عن الحرير

فغضب الناس منها فقال

صلى الله عليه وسلم والنبي

نفس محمد يده لمسا بيل

سعد بن معاذ في الجنة

أحسن من هذا

سعيد بن قتادة عن أنس

أن أكل دومة أهدى

إلى النبي صلى الله عليه

وسلم حدثنا عبد الله

ابن عبد الوهاب حدثنا

خالد بن الحارث حدثنا

شعبة عن هشام بن زيد

عن أنس بن مالك رضي

الله عنه أن يهودية أمت

النبي صلى الله عليه وسلم

بشارة مسجومة فاكل منها

بخی بها فقبل الاقتلها

قال لقال فما زالت أعرفها

وسلم ناقة فقال أسلمت قلت لقال أني نمت عن زبنا المشركين والى بدفتح الزاي وسكون الموحدة الرد
صححه الترمذي وأبو خزيمة وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الامتناع
في أهدى له خاصة والقبول فيها أهدى للمسلمين وفيه نظر لأن من جله أدلة الجواز ما وقت الهدية فيه له
خاصة وجع غيره بأن الامتناع في حق من ير بدبهديته التودد والموالة والقبول في حق من ير بجي بذلك
تأنيبه وتأليفه إلى الاسلام وهذا أقوى من الأثر وقبل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب وارتد
على من كان من أهل الاوثان وقبل يتمتع ذلك لغيره من الامراء وان ذلك من خصائصهم ومنهم من ادعى نسخ
المنع بأحاديث النبول ومنهم من عكس وهذه الاجابة الثلاثة ضعيفة فالتسليم لا يثبت بالاحتمال ولا
التخصيص **(قوله)** وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة
الحديث أو دعه مختصرا وسياق موصول الكلام عليه في أحاديث الانبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو
مبنى على ان شرع من قبلنا شرع لنا لم ير بدفع شرعنا ما يتخالفه ولا سيما اذا لم ير بدمن شرعنا انكاره **(قوله)**
وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيهم **(قوله)** وقال أبو جبار أهدى
ملك أبلة بفتح الحزة وسكون التعتاية بلدمعرو فبأساحل البحر في طريق الممر بين الى مكة وهي الآن
خراب وقد تقدم الحديث مطول في الزكاة وقوله وكتب اليه يعهرهم أي بلدمعرو وجه الدلالة على ظاهره
فوه تم وأورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أنس في الجنة السندس وسياق في شرحه
كتاب لباس ان شاء الله تعالى **(قوله)** أهدى يضم أوله على البناء المجهول **(قوله)** وكان ينهى أي النبي
صلى الله عليه وسلم عن الحرير وهي جلة خالية **(قوله)** وقال سعيد بن أبي عروبة (الخ) وصله أحمد عن
روح بن سعيد وهو ابن أبي عروبة وقال فيه جبة سندس أو ديباج شلت سعيد وسياق بان ما فيه من
التخالف مع بقية شرحه في كتاب لباس ان شاء الله تعالى وأراد البخاري منه بيان النبي أهدى لظهور
مطابقته للترجمة وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن قنادة فقال فيه ان أكل دومة الجندل
وأكل دومة هواكيد تصغير أكل دومة بضم المهمل وسكون الواو بلد بن الجاز والشام
وهي دومة الجندل مدينة قرب نول بها تفضل وزرع حصن على عشرين ميل من المدينة وثمان من
دمشق وكان أكل دومة ملكها وهو أكل دومة بن عبد الملك بن عبد الجان بالجيم والتون ابن اعباس بن الحرث بن
معاوية بن يسب إلى كندة وكان نصرانيا وكان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه خالد بن الوليد في سنة فأمسه
وقتل أخاه مسدحان وقدم به المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه ذكر ابن اسحق
نصته مطول في المغازي وروى أبو يعلى بإسناد قوي من حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباه
من ديباج منسوخا بالذهب فردده النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم انه وجد في نفسه من رده دينة فرجع به
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادفعه إلى عمر الحديث وفي حديث علي عند مسلم ان أكل دومة أهدى
لنبي صلى الله عليه وسلم ثوب حريرا فاعطاه عليا فقال شققة خبر ابن القوام فيستفاد منه ان الحلة التي
ذكرها علي في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أكل دومة وسياق المراد بالقوام في لباس ان شاء الله
تعالى * ثانيها حديث أنس أيضا ان يهودية أمت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسجومة فاكل منها
الحديث وسياق في شرحه في غزوة خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكورة زنب وقد اختلف في اسلامها
كسباي **(قوله)** فاكل منها بخی بها زاد مسلم وأجدر وايتيه من الوجه المذكور هنا فاكل منه فقال
انها جعلت فيه مبار زاد مسلم بعد قوله بخی بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطاعه ذلك فقالت
أردت لاقول قال ما كان الله ليهيئ لسلطان علي **(قوله)** فقبل الاقتلها في رواية أحمد وسلم فقالوا يا رسول الله

في طوات رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا أبو النعمان حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كتابع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فأذام رجل صاع من طعام أو نحوه فصجن مجاز رجل ١٤٦ مشرك مشعان طوبى لبعث بسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم يبعأه عطفة

(قوله في طوات) بفتح اللام جمع طوات وهي سقف القم أو اللجمة المشرفة على الحلق وقيل هي أقصى الحلق وقيل ما يبدو من القم عند التبسم * ثالثها حديث عبد الرحمن بن أبي الصديق وقد تقدم بعضه بهذا الاسناد في البيوع **(قوله عن أبيه)** هو سليمان بن طرخان التيمي والاسناد كله بصريون إلا الصحابي **(قوله)** صاع من طعام أو نحوه بالرفع والضمير للصاع **(قوله ثم جاء رجل مشرك)** لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور **(قوله مشعان)** يضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخروه فون ثقيلة فسره المصنف في آخر الحديث في رواية المسجلة إلى أنه الطويل جدًا فوق الطويل وزاد غيره مع افراط الطول شعث الرأس وقد تقدم وكأنه أقوى لانه سيأتي في الأطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ويحتمل أن يكون قوله طويل تفسير المشعان وقال القزاز المشعان الحافي الثائر الرأس **(قوله يبعأه عطفة)** انتصب على فعل مقدر **(قوله فاشترى منه شاة)** في رواية الكشميهني فاشترى منها أي من الغنم **(قوله بسواد البطن)** هو الكبد أو قل ماني البطن من كبدها **(قوله وآيم الله)** هو قسم وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك **(قوله أعطاها إياه)** هو من القلب وأصله أعطاها إياها **(قوله فأكلوا أجون)** يحتمل أن يكونوا أجمعوا على القصعين فيكون فيه معجزة أخرى لكونها وسعنا أيدي القوم ويحتمل أن يراد أنهم أكلوا كلهم في الجلة أعم من الاجتماع والافتراق **(قوله فضلت القصعتان غملناه)** أي الطعام ولو أراد القصعين لقال غملناهما وقم في رواية المصنف في الأطعمة وفضل في القصعين وكذلك أخرجه مسلم والضمير على هذا التقدير الذي فضل **(قوله أو كقال)** شئ من الراوي في هذا الحديث قول هدية المشرك لانه سأله هل يبيع أو يهدي وفيه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثني دون الكفاي لان هذا الأعرابي كان وثنيًا وفيه المخاولة عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع على الطعام والقسم تأكيد الخبر وان كان المخبر صادقًا ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجع المذكور وفضل منه ولم أرهذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد تكثير الطعام في الجلة من حديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وسألت أن شاء الله تعالى **(قوله باب الهدية للمشركين)** وقول الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المتقسطين * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني عبيد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأى جسر حذرة على رجل يتبع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتبع هذه الحذرة تلبيها يوم الجمعة وإذا جاءك الوغد فقال أيما بليس هذه من لا خلق له في الآخرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بحللى فأرسل إلى عمر بن الخطاب فقال عمر كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت قال لي لم ألكسها لتلبها تبيها أو تكسوها فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة

حدثنا أبو أسامة

أخوأخيه زبمن أمه * ثانيها حديث أسماء بنت أبي بكر (قوله عن هشام) هو ابن عروة وفي رواية ابن عيينة الثانية في الأدب أخبرني أبي (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) في رواية ابن عيينة المذكورة أخبرني أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن عيينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدارقطني وهو خطأ (قلت) حتى أبو نعيم أن عمر بن علي المقدسي يعقوب القاري رواية عن هشام كذلك فيجوز أن يكونا محفوظين ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام والأول أشهر قال البرقي وهو أثبت اه ولا يعد أن يكون عند عروة عن أمه وخاتمه فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال قدمت قبيلة بالقاء المنة مصفرة بنت عبد العزيز بن سعد بن بني مالك بن حسل بكسر الحاء وسكون السين المهملتين على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الحدة وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية بهدايا زبيب وسمن وقرظ فأبى أسماء أن تقبل هديتها وأتدخلها بيتها وأولست إلى عائشة سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتدخلها الحديث وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة وإن من قال أنها أمهم الرضاة فقد وهم ووقع عندنا زبير بن بكار أن اسمها قبله ورأيت في نسخة مجردة منه يسكون الثانية وضبطه ابن مأكولا يسكون المثناة في هذا فن قال قبيلة سفر قال الزبير أم أسماء وعبد الله بن أبي بكر قبيلة بنت عبد العزيز وساق تسميتها إلى حسل بن عامر بن لؤي وأم قول الدارقطني أن اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كتبتها (قوله قدمت علي أبي) زاد الليث عن هشام كلسيا في الأدب مع ابنها وكذا في رواية حاتم بن اسمعيل عن هشام كلسيا في أوائل الجزية وذكر الزبير أن اسمها المذكور انحرب من مدر بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أر له ذكر في الصحابة فكانه مات مشركا وذكر بعض شيوخنا أنه وقع في بعض النسخ مع أبيها بموحدة ثم تحتانية وهو تصحيف (قوله وهي مشرك) ساذكر ما قبل في أسلامها (قوله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاتم في عهد قريش أضعافا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك ما بين الحديث والفتح وساق في يانه في المغازي (قوله فاستقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أن أبي قدمت وهي راغبة) في رواية حاتم فقالت يا رسول الله أن أبي قدمت علي وهي راغبة ولمسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام راغبة أو راهبة بالشك والطلب من طريق عبد الله بن إدريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاءتها تتي راغبة وراهبة وهو يؤيد رواية الطبراني والمعنى أنها قدمت طالبة في برائتها لها حاجة من ردها إليها خائفة هكذا أسفره الجمهور ونقل المستقرى أن بعضهم أوله فقال وهي راغبة في الإسلام فذكره الثالث في الصحابة ورده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على إسلامها وقولها راغبة أي في شيء تأخذه وهي على شركها ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلوا ولو كانت راغبة في الإسلام لم تجز إلى إذن اه وقبل معناه راغبة عن ديني أو راغبة في التقرب مني ومجاورتي والتودد لي لأنها ابتدأت أسماء بالحديث التي أحضرتها ورغبت منها في المكافأة ولو حل قوله راغبة أي في الإسلام لم يستأزم إسلامها ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاماعيل راغبة بالميم أي كارهة للإسلام ولم تقدم مهاجرة وقال ابن طحال قيل معناه هاربه من قومها ورده بأنه لو كان كذلك لكان مراغبة قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله مراغب بالخرج عن العدو على رغم أنه فيجوز أن يكون هذا كذلك قال وراغبة بالموحدة أظهر في معنى الحديث (قوله صلى الله عليه وسلم) زاد في الأدب عقب حديثه عن الجندی عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لأنها أم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى

عن هشام عن أبيه عن
أسماء بنت أبي بكر رضي
الله عنها قلت قدمت
علي أبي وهي مشرك في
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاستقيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قلت أن أبي قدمت
وهي راغبة أفاضل أبي
قال نعم صلى الله

ابن أبي حاتم عن السدي أنها زلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانباً للمسلمين وأحسنه أحد الألقاب (قلت) ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام في تنازل كل من كان في معنى والدة أسماء وقيل نسخ ذلك آية الأحرار يقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابي فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً اه وفيه موادعة اه الحارب ومعاملة هم في زمن الهدنة والسفر في زيارة القريب ويحرم أسماء في أمر دينها وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزر برضى الله عنهم ﴿قوله باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته﴾ كذا ثبت الحكم في هذه المسئلة لقوة الدليل عنده فيها وأنه علم في باب الهبة للولد أنه أشار في الترجمة إلى أن الولد الرجوع فيها وحبسه للولد فيمكن أنه يرى محبة الرجوع له وإن كان حراماً بغير عذر واختلف السلف في أصل المسئلة وقد أمرنا إلى تفاصيل مذاهم في باب الهبة للولد ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة وأما الصدقة فاتفقوا على أن لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث ابن عباس عن طريقين * أحدهما ﴿قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام﴾ هو الدستوائي (وشبهه) كذا أخرجه واتباعه أبو قتادة عند أبي حنيفة عند إسماعيل وعلى بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ورواه أبو داود عن مسلم المذكو وقال حدثنا شعبة وأبان وهما واتباعه اسمعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة ﴿قوله عن سعد بن المسيب عن أبي عباس﴾ في رواية شهر عن شعبة أخبرني قتادة سمعت سعد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحد ﴿قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم﴾ في رواية بكير بن الأشج عن سعد بن المسيب سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أخرجه مسلم ﴿قوله العائد في هبته كالعائد في قبته﴾ زاد أبو داود في آخره قال همام قال قتادة ولا أعلم في إلقاء الأحرار * الطريق الثانية ﴿قوله وحدثني عبد الرحمن بن المبارك﴾ هو العيشي بتحسينه ومعجمه بصري يكتبني أبي بكر وليس أنا عبد الله بن المبارك المشهور والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكتاهما مدة ﴿قوله ليس لنا مثل السوء﴾ أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نصف بصفة ذميمة شأنا فيها أخس الحيوانات أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى ولعل هذا يبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال من لا لا تعودوا في الهبة وإلى القول بتجريم الرجوع في الهبة بعد أن تنقبض ذهب جمهور العلماء الأهلية والدولة جعلوا بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي وقال الطحاوي قوله لا يحل لاستمرار التحريم وهو كقوله لا تحل الصدقة لغني وأنما معناه لا تحل له من حيث تحل لغیره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التغليب في الكراهة قال وقوله كالعائد في قبته وإن اقتضى التحريم لكونه التي وحراماً لكن الزيادة في إلزامه آية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فإني لم أيسر حراماً عليه والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستيعاد ما أتاه ومنافرة سياق الأحاديث له وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء بزيادة المبالغة في الزجر كقوله من لعب بالترديد فمكأنه شمس يده في لحم خنزير ﴿قوله الذي يعود في هبته﴾ أي العائد في هبته إلى الموهوب وهو كقوله تعالى أولئك الذين يعودون في ملتنا ﴿قوله كالكلب يرجع في قبته﴾ هذا التمثيل وقع في طريق سعد بن المسيب أيضاً عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب بقي ثم يرجع في قبته فيأكله وفي رواية بكير المذكو مرة أنما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب بقي ثم يأكل في قبته * الحديث الثاني حديث عمر ﴿قوله حدثنا يحيى بن قزعة﴾ بفتح الفاء والزاي

﴿باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته﴾ * حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام وشعبة قال حدثنا قتادة عن سعد بن المسيب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبته * وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا أبووب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك

والهزيمة مكي قديم لم يخرج له غير البخاري (قوله عن زيد بن أسلم) سبأ في آخر حديث في الهبة عن الجعدي
 حدثنا سفيان سمعت مالك بن أسلم قال سمعت أبي فذكره مختصراً والمالك فيه اسناد آخر سبأ
 في الجهاد عن نافع عن ابن عمر وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحنف عن ابن عمر أخرجه
 ابن عبد البر (قوله سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفيان على المنبر وهي في الموطأ
 للدارقطني (قوله جلت على فارس) زاد القعني في الموطأ عتيق والعتيق الكرمي الفائق من كل شيء وهذا
 القرس أخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسميته خيل النبي صلى الله عليه وسلم قال
 وأهدى تم الدار إلى فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجد يباع الحديث
 فعرف به هذا تسميته وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجهم
 طر بن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمل على فارس في سبيل الله فأعطاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلاً لا نه جعل على ابن عمر ما أراد أن يصدق به فوض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار
 من يصدق به عليه أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت إليه العطية لتكون أمراً بها (قوله
 في سبيل الله) ظاهر أنه جعله عليه حمل تليق ليجاهده إذ لو كان حمل تحيس لم يجز بيعه وقيل بلغ إلى حالة
 لا يمكن الانتفاع به فباحس فيه وهو مقتضى الثبوت ذلك وبدل على أنه تعليق قوله المأخوذ في هبته ولو كان
 حياً لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف فلا حاجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف
 المذموم إذا بلغ غايته لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له (قوله فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته
 وخدمته وقيل أي لم يعرف مقدارها فأراد بيعه بدون حقته وقيل معناه استعجه في غير ما جعل له ولا ازل أظهر
 ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجد فاضاعه وكان قليل المال فأشار
 إلى علة ذلك وإلى العذر المذكور في إرادته بيعه (قوله لا تشتره) سمي الشراء عوداً في الصدقة لأن العادة
 جرت بالمساخعة من البائع في مثل ذلك لا المشتري فأطلق على القدر الذي يباع به رجوعاً وإشاراً إلى النص
 بقوله وان أعطاك بدهم ويستفاد من قوله وان أعطاك بدهم أن البائع كان قد ملكه ولو كان محبساً كما
 ادعاه من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا يتفق به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الوافرة ولا
 كان له أن يباع منه بآشئ ولو كان المشتري هو المحبس والله أعلم وقد استشكله الإمام عياشي وقال إذا كان
 شرط الواقف ما عتمد ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع
 القرس المر هو بوكيف لا ينهي بآشئ أو يمنع من بيعه قال فعل معناه أن عمر جعله صدقة يعطيها من يري
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم الرجل المذكور فخرى منه ما ذكر
 ويستفاد من التعليق المذكور أيضاً أنه لو وجد مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يشأ له التهي (قوله فان العائد
 في صدقته الخ) جل الجهد وهذا التهي في صورة الشراء على التزويج وجهه قوم على التحريم قال القرطبي
 وغيره وهو الظاهر ثم إن الجواز المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها لا ما زاد له الميراث مثلاً
 قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد أو الموهر بولده والهبة التي
 لم تبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عدا ذلك كالغني ثياب القمير
 ونحوه من يصل رحمه فلا رجوع له ولا وقال ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها أبواب الآخرة وقد
 استشكل ذكر عمر مع ما فيه من إضاعه عمل البر وكأنه أخرج وأجيب بأنه تعارض عنده المصلحتان الكتمان
 وتبليغ الحكم الشرعي فوجب لثاني فعله به وتعب بأنه كان يمكنه أن يقول حمل رجل على فارس مثلاً ولا
 يقول حملت فيجمع بين المصالحين والظاهر أن محل رجحان الكتمان أعماه قيل الفحل وعنده وأما بعد

عن زيد بن أسلم عن أبيه
 قال سمعت عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه يقول
 جلت على فارس في سبيل
 الله فاضاعه الذي كان
 عنده فأردت أن أشتريه
 منه وظننت أنه يباعه
 برخص فأسألت عن ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لا تشتره وان أعطاك
 بدهم واحذفان العائد
 في صدقته كالكلب يعود
 في فيه

وقوعه فاعل الذي أعظمه أذاع ذلك فأتى الكتبان و يضاف اليه ان في اضافته ذلك الى نفسه تأكيد الصحة
الحكم المذكور لان الذي تقع له القصة أجدر بضبطها من ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما أمن
ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح بإضافه الحكم الى نفسه ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتبان لمن
يخشى على نفسه من الاعلان العجب والراء امان آمن من ذلك كهمز فلا ﴿قوله باب﴾ كذا للجمع
بغير رجه وهو كالفصل من الباب الذي قبله ومناسبه لها أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك لصهيب لم يستقصوا هل يرجع أم لا فدل على أن لا أثر لرجوع في الهبة ﴿قوله ان﴾ في صهيب هو
ابن سنان الرومي وقد تقدم أصله في العرب في باب شراء المأول من الحربى من كتاب البيوع وقوله مولى
بني جدعان كذا في رواية الكشي في ولد ابي مولى ابن جدعان وهى رواية الامعاء على من طريق ابي
حاتم عن ابراهيم بن موسى شيخ البخارى فيه وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن
سعد بن مرتب مرة وأما صهيب فكان له من الولد من روى عنه حزة وسعد و صالح وصبي وعبد وعثمان
ومحمد وجيب ﴿قوله فقال مروان﴾ هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لما وى وكان موت صهيب بالمدينة
في أواخر خلافة على ﴿قوله من شهد لك﴾ كذا في الثانية وبقية القصة بصيغة الجمع فيجعل على أن
المتولى للدعوى بذلك منهم كانوا اثنين ورضى بالقبول بذلك قسب اليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثانية
على أن في رواية الامعاء على فقال مروان من شهد لكم ولاشكال فيه وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع
اثنان عند بعضهم ﴿قوله لا عطى﴾ بفتح اللام هى لام القسم كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أوفيه قسم
مقدر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكده القسم كثيرا وان كان السامع غير منكرب يؤيد كونه خبرا
مروان قضى لهم بشهادة ابن عمر وحده ولو كانت شهادة قديمة لاحتاج الى شاهد آخر ودعى ابن بطال
انه قضى لهم بشهادته وعينهم فيه نظرا لانه لم يذكر في الحديث وقد استدل به بعض المتأخرين لقول بعض
السلف كثر حججه ان يكتفى بالشاهد الواحد اذا انقضت اليه قوة تدل على صدقه وترجم أبو داود في السنن
باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته
ذالشهادتين وهى مشهورة واجهو وعلى أن ذلك خاص بخزيمة والله أعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون
مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله فان كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان
تنفيذ الله وان لم يكن كان هو المنشى للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له
بدعواه وشهادة من كان عنده السلب ﴿قوله يثين وحجرة﴾ ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن بيت
صهيب كان لام سلمة فوهبته لصهيب فلعلها نزلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أو نسب إليها بطريق
الجاز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لصهيب أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى
المذكورة ﴿قوله باب ما قيل في العمري والرقبي﴾ أى ما روى ذلك من الاحكام ثبت لاصلى وكرمة
بسملة قبل الباب والعمري بضم المهملة وسكون الميم مع القصر وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله
مع السكون مأخوذ من العمر والرقبي بوزنها مأخوذ من المراقبة لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية
فيعطى الرجل الدار ويقول له أعمرتك ياها أى أجمعتك لمدة عمرك فقبل لما عمرى لذلك وكذا قيل لما رقى
لان كلا منهما ياربى متى يموت الآخر ترجع اليه وكذا ورثه فيقومون مقامه في ذلك هذا أصلها لغة وأما
شرعا فاجهو رعى أن العمري اذا وقعت كانت ملكا لاخذ ولا يرجع الى الاول لان صرح باشتراط ذلك
وذهب الجهم والى صحة العمري الاما حكاها أبو الطيب الطبري عن بعض الناس والمأوردى عن داود
وطائفة لكن ابن خزم قال بصحة ما هو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا الى ما يتوجه التعليل فالجهم وإنه يتوجه

باب

حدثني ابراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف
أن ابن جريح أخبرهم قال
أخبرني عبد الله بن عبيد
الله بن أبي مليحة أن ابن
صهيب مولى بني جدعان
أدعوا يثين وحجرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى ذلك صهيبا
فقال مروان من شهد
لك على ذلك قالوا ابن
عمر فدعاه فشهد لا عطى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صهيبا يثين وحجرة
فقضى مروان بشهادته
لهم

باب ما قيل في العمري

والرقبي

أعمرتك الدار فقضى عمرى
جعلناها استعمركم فيها
جعلكم عمارا * حدثنا
أبو نعيم حدثنا شيبان

الى الرقية كسائر المليات حتى لو كان المعمر عبدا فأعنته الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقية وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلك به مسلك العار به أو الوهب وإيان عند المالكية وعن الخنيفة التقليد في العمري يتوجه الى الرقية وفي الرقية الى المنفعة وعنهم أنها باطله وتقول المصنف أعرته الدار فهي عمري جعلتها له أشار بذلك الى أصلها وأطلق الجعل لانه يرى أنها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور ولا يرى أنها عارية كماله سألني تصريحه بذلك في آخر أبواب العبرة وقوله استعمركم فيها جعلكم عمارا هر نفسير أبي عبيدة في المحار وعليه يمتد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال أعماركم وقيل معناه أذن لكم في محاربتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى حدثني أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله أخبره مسلم وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري أنها لمن وهبته له) هو بفتح أنها أي قضى بأنها وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عنده مسلم إمارجل أعر عمري له ولقبه فأنها الذي أعطياها لانه جمع الى الذي أعطياها لانه أعطى عطاء وقت فيه المواريث هذا لفظه من طريق مالك عن الزهري وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهري وله من طريق الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعر ولقبه ولم يذكرا التعديل الذي في آخره وله من طريق معمر عنه أنهما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولقبك فأما الذي قال هي لك ما عشت فأنها ترجع الى صاحبها قال معمر كان الزهري يفتي به ولم يذكرا التعديل أيضا وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أن التعديل من قول أبي سلمة وقد أوضحت في كتاب المدرج وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال جعل الانصار بعمر ون المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا عليكم أموالكم ولا تشدوها فانه من أعر عمري فهي للذي أعرها حيا وميتا ولقبه فيجتمع من هذا روايات ثلاثة أحوال أحدها أن يقول هي لك ولقبك فهذا يصح في أنها الموهوب له ولقبه ثانيا أن يقول هي لك ما عشت فإذا مات رجعت الى نفسه عارية مؤقته وهي صحيحة فإذا مات رجعت الى الذي أعطى وقد يثبت هذه والتي قبلها ورواية الزهري به قال أكثر العلماء ووجه جماعة من الشافعية والأصح عند أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فلفي وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب ثالثا أن يقول أعرتكها وطلق فر واية أي الزبير هذه يدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعي في الجديد والجمهور وروى في القديم العقد باطل من أصله وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعي في الجديد وقد روى النسائي أن قتادة سأل عن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسئلة أعني صورة الاطلاق فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة وقد ذكره حديث أبي هريرة بذلك قال وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك فقال الزهري أعيا العمري أي الجائزة إذا أعر له ولقبه من بعده فإذا جعل عقبه من بعده كان للذي يجعل شرطه قتادة وأخرج الزهري بأن الخلق لا يقضون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان (قوله عن بشير) المعجزة وزن عظيم (ابن نمير) بالنون رزن ولده (قوله العمري جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الاطلاق ما حكته عنه ووجه الزهري على التخصيص الماضي واطلاق الجواز في هذه الرواية لا يشهد منه غير الحل أو الصحة وأما وجهه على الماضي الذي ساطها وهو الذي جعله عليه قتادة فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد أخرج النسائي من طريق محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا لا عمري فن أعر شيا فهو له وهو يشهد لما فهمه قتادة (قوله وقال عطاء حدثني جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله) في رواية غير أبي ذر نحوه يدل مثله وطريق عطاء موصولة بالاسناد

عن يحيى عن أبي سلمة
عن جابر رضى الله عنه
قال قضى النبي صلى الله
عليه وسلم بالعمري أنها
لمن وهبته له * حدثنا
حفص بن عمر حدثنا عمار
حدثنا قتادة قال حدثني
النضر بن أنس عن بشير
ابن نعيم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
العمري جائزة * وقال
عطاء حدثني جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله

المذكور عن قتادة عنه فتقاده هو القائل وقال عطاء وهو من سواه معلقا وقد بين ذلك أبي الوليد عن همام
 أخرجه أبو نعيم في مستخرج به من طريقه بالاسنادين جميعا ولفظهما واحد وهو يروي ربه أبي ذر وقد
 رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ العمري ميرا في لاهلها في تبيينه في ترجم المصنف
 بالرقبي ولم يذكر الا الحديثين الواردين في العمري وكأنه يرى انهما متحد المعنى وهو قول الجمهور ومنع
 الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف الجمهور وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس
 موقفا للعمري والرقبي سوا موله من طريق اسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن العمري والرقبي قلت وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فان فعلت فهو جائز
 هكذا أخرجه مسرلا وأخرجه من طريق ابن جرير عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا
 لا عمري ولا رقي فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومما نرجاه لثقات لكن اختلف في سماع عيب له من
 ابن عمر فصرح به النسائي من طريق ومثناه في طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا الى ما ذاب عنه النهي
 والظاهر انه يتوجه الى الحكم وقيل يتوجه الى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ وقيل النهي انما يمنع صحة
 ما يفيد المنهي عنه فائدة أما إذا كان صحة المنهي عنه ضررا على تركه فلا يمنع صحته كاطلاق زمن
 الخيض وصحة العمري ضرر على المعمر فان لم يكن ذلك فغير عرض هذا كله أذاجل النهي على التعريم
 فان جل على الكراهة أو الاشارة لم يتجوز الى ذلك والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه
 ويصرح بذلك قوله العمري جائز ولا ترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه العمري جائز لاهلها
 والرقبي جائز لاهلها والله أعلم قال بعض الحفاظ اجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الاصول ولكن
 الحديث مقدم ولو قيل يتوجه بهما للنهي وصحتهما للحديث لم يعد وصكان النهي لاهلها خارج وهو حفظ
 الاموال ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم ينسعهما والظاهر انه ما كان مقصودا لربهما الا
 تحريك الرقة بالشرط المذكور فجاء الشرع عبرة عنهم فصح العقد على نفع الهبة المحمودة وأبطال الشرط
 المضاد لذلك فانه يشبه الرجوع في الهبة وقد صح النهي عنه وشبه بالكلب يهود في نفسه وقد روى النسائي
 من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه العمري ان أعمرها والرقبي لمن أرقبها والعامة في هبة كالعامة في
 قبضه فشرط الرجوع المقارن للعقد مشل الرجوع الطارئ بعده فتنبه عن ذلك وأمر أن يبقها مطلقا أو
 يخرجهام مطلقا فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد من غير انفسه له وهو نحو ابطال شرط الولاء
 لمن باع عبدا كما تقدم في قصة بريدة **(قوله باب من استعار من الناس الفرس)** زاد أبو ذر عن مشايخه
 والداة وزاد عن الكشي عن غيره هاو ثبت مثله لابن شبر به لكن قال وغيرهما بالثنية وذكر بعض
 الشراح ممن أدر كناه قبل الباب كتاب العارية ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح والبخاري أضاف العارية
 الى الهبة لانها هبة المنافع والعارية تمدد بالثنية ويجوز تخفيفها وحكي عارة براع حفيضة بغير ثنية
 قال الازهرى مأخوذة من عارة اذهب رجاء منه سمى العيار لانه يكثر الازهاج والحيي وقال البطليوسي
 هي من التعاور وهو التناوب وقال الجوهري منسوبة الى العار لان طلبها عار وتعب بوقعها من الشارع
 ولا عار في فعله وهذا التعب وان كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك
 لبيان الجواز وهي في الشرع هبة المنافع دون الرقة ويجوز زوقيتها وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير
 ان يضمنها الا فيما كان ذلك من الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وعن المالكية والحنفية ان لم تعد
 لم يضمن وفي الباب عدة احاديث ليس فيها شيء على شرط البخاري أشهرها حديث أبي امامة انه سمع النبي
 صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول العارية مؤداة والزعيم غارم أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي

باب من استعار من
 الناس الفرس
 حدثنا آدم حدثنا شعبة
 عن قتادة قال سمعت أنسا
 يقول

وصحبه ابن حبان (قلت) في الاستدلال به نظر وليس فيه دلالة على التضمن لان الله تعالى قال ان الله
 يا مكرم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا خلقت الامانة لم يلزم رد هاتم وى الاربعة وصحبه الحما كمن
 حديث الحسن عن سمرة رفعه على الدماء اخذت حتى تؤديه وسماع الحسن من سمرة عن خلفائه فان ثبت
 ففيه حجة لقول الجوهري والله اعلم (قوله) كان فرع بالمدينة (قوله) من أى طلحة)
 زيد بن سهل زوج أم أنس (قوله) قال له المندوب) قيل سمي بذلك من التذب وهو الرهن عند السابق
 وقيل لتذب كان في جسمه وهو أتر الجرح زاد في الجهاد من طربق سعيد عن قتادة كان يطفف أو كان فيه
 قطاف كذا فيه بالشئ والمراد انه كان بطي المشى (قوله) وان وجدناه البحر) في رواية المستملى وان وجدناه
 بحذف الضمة يقال الخطابي ان هي الناقية واللام في البحر اعني الاى ما وجدناه البحر الا قال ابن التين هذا
 من ذهب السكوفين وعند البصريين ان مخففة من التهمة واللام زائدة كذا قال قال الاصمعي قال للفرس
 بحر اذا كان واسع الجرى أو لان جريه لا ينفذ كالانفد البحر ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة وكان بعد
 ذلك لا جارى سوى أن في الجهاد وى الكلام عليه مستوفى بهذا ان شاء الله تعالى (قوله) باب الاستعارة
 للعروس عند البناء) أى لزاف وقيل له بناء لانهم يبنون لمن يتزوج فيه يتزوجهم المرأثم أطلق ذلك على
 التزويج (قوله) حدثنا عبد الواحد) تقدم هذا الاسناد في آخر الفتق حديثه ونيه شرح حال ابن عبد
 الواحد (قوله) وعلمها درع قطر) الدرع قص المرأه وهو مذكر قال الجوهري وردع الحليد مؤنثة
 وعنى أبو عبيدة انه أيضا يذكور ويؤنث والقطر بكسر القاف وسكون الميم من المهلة بعد هاء واو رواية
 المستملى والسرخرسي يضم القاف وآخره فون والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره وقيل من القطن خاصة
 وحسبى ابن قرقول ان في رواية ابن السكن والقاسم بالفاء المكسورة آخره واو وهو ضرب من ثياب اليمن
 يعرف بالقطر به فيها جسرة قال البياضي والصواب بالقاف وقال الازهرى الثياب القطرية منسوبة الى
 طرقرية في البحر ين فكسروا والقاف للنسبة وخففوا (قوله) عن خمسة دراهم) ينصب عن تقدير فعل
 وخمسة بالخفض على الاضافة أو رفع الثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة وروى بضم أوله
 ونشد ابهم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم ووقع في رواية ابن
 شويبه وحدثه خمسة الدراهم (قوله) الى الجارى) لم أعرف اسمها (قوله) زهى) يضم أوله أى تأتبه أو تكبر
 يقال زهى زهى اذا دخله الزهو وهو الكبر ومنه ما زهاه وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء المفعول
 وان كانت بمعنى الفاعل مثل عنى بالامر ونجحت الناقة (قلت) ورايته في رواية أخرى زهى فتح أوله وقد
 حكاهما في دريد وقال الاصمعي لا يقال بالفتح (قوله) تعين) بالقاف أى زين من قال الشيء قناعة أى أصلحه
 والقبلة تعال للمأشطة والمغنية والامة مطلقا وحكى ابن التين انه روى تعين بالفاء أى ترض وتجلى على
 زوجها (قلت) ولم يضط ما بعد الفاء ورأته بخط بعض الحفاظ بعنة فوقانية قال ابن الجوزي أرادت
 عائشة رضى الله عنها انهم كانوا أولافى حال ضيق وكان الشيء المحترق عندهم اذا ذل عظيم القدر وفى الحديث
 ان عارية الثياب للعرس أمر معمول به مرغ فيه وانه لا يعد من الشئ فوه توضع عائشة وأمرها في ذلك
 مشهور وفيه نظم عائشة عن خدامها ورفقها بالمعاتبة اثارها بما عند هاتم الحاجة اليه وتواضعها باخذها
 السلطة في حال اليسار مع ما كان مشهورا عن ابن الجوزي رضى الله عنها (قوله) باب فضل المنجية) حذف
 باب من رواية أبي ذر والمنجية بالنون والمهمة وزن عظيمة هي فى الاصل العطية قال أبو عبيد المنجية
 عند العرب بمعنى وجهين أحدهما ان يعطى الرجل صاحبه صلة تكون له والآخر ان يعطى مناعة أو شاة
 ينفع بحيلها وورها زمانهم بردها والمراد بها في أول حديث الباب هنا عارية ذوات الالبان لئلا يؤخذ ليلها

كان فرع بالمدينة فاستعار
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فرسان أى طلحة وقال
 له المنسوبة فركبه فلما
 رجع قال عارأ يثام من شئ
 وان وجدناه البحر
 باب الاستعارة للعروس
 عند البناء

حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد
 الواحد بن أيمن حدثنى
 أى قال دخلت على عائشة
 رضى الله عنها وعليها
 درع قطر من خمسة دراهم
 فقالت ارفع بصرك الى
 جارى اقلس اليها فاقامها
 زهى أن تلسه فى البيت
 وقد كان فى منهن درع
 على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فما كانت
 امرأه تعين بالمدينة الا
 أرسلت الى تسعيره

باب فضل المنجية
 حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
 مالك بن أبى الزناد عن
 الأعرج عن أبى هريرة
 رضى الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

ثم ردهي لصاحبها وقال القزاقيل لا تكون المنحة الا ناقة أو شاة والاول اعرف ثم ذكر المصنف فيه ستة احاديث * الاول حديث أبي هريرة (قوله نعم المنحة اللقحة الصقي منحة) اللقحة الناقة ذات اللبن القرية العهد بالولادة وهي مكسورة اللام ويجوز زحجها والمعروف ان اللقحة بقض اللام المرة الواحدة من الحلب والصقي يفتح الصاد وكسر الفاء أي الكريمة القزيرة اللبن ويقال لها الصقية أيضا كذا رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعده ان عبد الله بن يوسف واسماعيل يعني ابن أبي أويس رواه بالفظ نعم الصدقة اللقحة الصقي منحة وهذا هو المشهور عن مالك وكذا رواه شعيب عن أبي الزناد كجاسيا في الأثرية قال ابن التين من روى نعم الصدقة روى أحمد بن حنبل يعني لأن المنحة العطية والصدقة أيضا عطية (قلت) لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق الصدقة على المنحة مجاز ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس الهبة والهبة وقوله منحة منصوب على التمييز قال ابن مالك فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهر أو قد منعه سبويه الأعمع الانصار مثل يس لظالمين بدلا وجوزوا البرود وهو الصحيح وقال أبو البقاء اللقحة هي المخصوصة بالمدح ومنحة منصوب على التمييز فكيد وهو كقول الشاعر * فتم الزناد زاد أيلنا زادا * (قوله تغدو بانه وتروح بانه) أي من اللبن أي تحلب بانه بالقدادة وانه بالعشي ووقع هذا الحديث في رواية مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ الارجل يجمع أهل بيت ناقة تغدو بانه وتروح بانه ان أجرها العظيم * الحديث الثاني حديث أنس (قوله وليس بأيديهم) كذا للجمع وفي رواية الأصل ٣ وكريمة يعني شيء وثبت لفظ شيء في رواية مسلم عن حمزة وأبي الطاهر عن ابن وهب (قوله فقا سهم الانصار الخ) ظاهره مغاير لقوله في حديث أبي هريرة الماضي في المزارعة قالت الانصار للبي صلى الله عليه وسلم انقسم بيننا وبين اخواننا التخييل قال لا والجمع بينهما ان المراد بالقسمة هنا القسمة المعنوية وهي التي أجابهم اليها في حديث أبي هريرة حيث قال قالوا فيكوننا المؤنة ونشركهم في الثمر فكان المراد هنا مقاسمة الخمار والمنني هناك مقاسمة الأصول وزعم الهادوي وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا فقا سهم الانصار أي حاقوهم جعله من القسم ففتح القاف والمهمل لا من القسم يسكون المهمة وقد تقدم تعقب ما زعمه في كتاب المزارعة (قوله وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير في أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه وكذا مسلم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس ابن مالك وهي تدعى أم سليم وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة كان أم أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن أنس لكن بقية السياق يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيعمل على التجرد بد (قوله فكانت أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت (قوله عذاقا) بكسر المهملة وبذل معجبة خفيفة جمع عذق يفتح ثم سكون كحل وحبال والعذق النخلة وقيل أعنا يقال لما ذل إذا كان جلهامو جودا والمراد أنها وهبته عمرها (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور وكذا هو عند مسلم (قوله إلى أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم (قوله فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن مكانهن) أي بدلهن (قوله من حاطه) أي بستانه (قوله وقال أجد بن شبيب أخبرنا عن ابن شهاب) أي بالاسناد والمتن (قوله وقال مكانهن من خالصة) يعني أنه وافق ابن وهب في السياق الذي قبله من حاطه فقال من خالصة أي من خالصة ماله قال ابن التين المعنى وأخذ ابن حنبله صار له خالصة (قلت) لكن لفظ خالصة أمرح في الاختصاص من حاطه وطريق أجد بن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصاحفة من طريق محمد بن علي الصائغ عن أجد بن شبيب المذكور ومنه زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أيمن

عن مالك قال نعم الصدقة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب * حدثنا يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم وكانت الانصار أهل الارض والعفار فقا سهم الانصار على أن يعطوهم بخمار أو ما لهم كل عامو يكفونهم العمل والمؤنة وكانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة فكانت أعطت أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذاقا فاعطاهن النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن مولاته أم أسامة ابن زيد قال ابن شهاب فأخبرني أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قتل أهل شيبان فأنصرف إلى المدينة ودل المهاجرون إلى الانصار مناصحهم التي كانوا منعواهم من بخمارهم فرد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمه عذاقها فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن مكانهن من حاطه * وقال أجد بن شبيب أخبرنا عن يونس بهذا وقال مكانهن من خالصة * حدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا أبو زاعي (قوله يعني شيبان) كذا في جميع النسخ بالرفع والرواية التي شرحها البصطاني يعني شيبان النصب اه

عن حسان بن عطية عن أبي كشيبة السولي قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون خصلة أعلاهن منيعة العزيمان عامل يعمل بخصلة منها رجاء أو ما تصديق ١٥٥ موعدها الأذلة لها الجنة قال

حسان فصدنا ما دون منيعة العزيمان رد السلام وتثبيت العاطس واماطة الأذى عن الطريق ونحوه ما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثني عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كانت لرجل منا فضول أرضين فقالوا نؤجرها بالثلث والربع وال نصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرعها وليتبعها أمهه فان أبي فليمسك أرضه * وقال محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثني حنن الزهري حدثني عطاء بن يذ بد حدثني أبو سعيد قال جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساله عن الهجرة فقال وبجنا إن الهجرة شأن أشد بديل لك من إبل قال نعم قال فتعطى مسدقها قال نعم قال فهل تنزع منها شيئا قال نعم قال تعطينا يوم وردها قال نعم قال فاعمل من وراء التجار فان الله نزل من عملك شيئا * حدثنا محمد

أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب وكانت من الخشية قلبا ولدت أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما توفي أمه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر عتقه هاهم أنكحها زيد بن حارثة وتوفيت بعده صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر وسأني في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن بدل العذاق وقبه زيادة على رواية الزهري فانه أخرجه من طريق سليمان التيمي عن أنس قال كان الرجل يجعل النبي صلى الله عليه وسلم الخلات الحديث وفيه وان أهلي أمروني أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانوا أعطوه وكان قد أعطاه أم أيمن فجات أم أيمن فجعلت الثوب في عنق تقول لا تعطيكم وقد أعطانيه قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو كقائل * الحديث الثالث (قوله عن حسان ابن عطية) في رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية (قوله عن أبي كشيبة) في رواية أحمد المذكورة حدثني أبو كشيبة وهو بفتح الكاف وسكون الموحدة بعده ما معجبه (السولي) بفتح المهملة المحلة وتحفيف اللام المضمومة بعده هاو اسما كنه ثم لام لا يعرف اسمه وزعم الحارث بن اسمعيل البراء بن قيس وروحه عبد الله بن سعيد بن أبي كشيبة وليس لأبي كشيبة ولا لرواي عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث وأخرى في أحاديث الأنبياء (قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أحمد عن حنن (قوله العز) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهي واحدة المعز (قوله قال حسان) هو ابن عطية راوي الحديث وهو موصول بالاستناد المذكور قال ابن بطال ما ملخصه ليس في قول حسان ما يمنع من رجحان ذلك وقد حض صلى الله عليه وسلم على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى ثم تروى ما علم أنه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالآراء المذكورة وأعمالها كره ما يعني هو أنفع لنا من ذلك كرهوا ذلك خشية أن يكون التعيين لها من هذا في غيرها من أبواب البر قال وقد بلغني أن بعضهم يطلبها فوجدوها في الأربعة في ما زادها طاعة الصانع والصفحة لا تخفى وعطاء شيع النعل والشرعى المسلم والنب عن عرضه وادخال السرور عليه والتفصيح في المجلس واللالة على الخير والكلام الطيب والغرس والزرع والشفاعة وعبادة المربض والمصاحفة والمحبة لله والبغض لاجله والمجاهدة لله والنزول والصبح والجمعة وكما في الأحاديث الصحيحة وفيها ما قد ينازع في كونه دون منيعة العز وحذف مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال الأولى أن لا يعنى بعدها لما تستخدم وقال الكرماني جميع ما ذكره رحمه الغيب ثم أي عرفنا ما أدنى من المنيعة (قلت) وإنما أردت بما ذكرته منها تفرقا بين الخمس عشرة التي بعدها حسان بن عطية وهي أن شاء الله تعالى لا يخرج مما ذكرته ومع ذلك فأما ما وافق لابن بطال في إمكان تتبع أو بعين خصلة من خصال الخير أداها منيعة العز وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهر انه فوق المنيعة والله أعلم * الحديث الرابع حدث جابر كانت لرجل منا فضول أرضين تقدم في المزارعة مع الكلام عليه والقرض منه فاقوله أرتبعتها أمهه * الحديث الخامس (قوله قال محمد بن يوسف) يستعمل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا لكن صرح الأصمعي وأبو نعجم بأنه لم يذكر فيه الخبر ويؤيده أنه أو رده في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال وقال محمد بن يوسف كلاما عن الأوزاعي فلما أراد هنا أن يقطع فقال هناك حدثنا محمد بن يوسف كعادته نعم زعم المزي أنه أخرجه في الهبة عن محمد بن

ابن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عمرو بن طارس قال حدثني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أرض تهنت زرع فقال لمن هذه فقالوا أكرها فلان فقال أما لو لم تمنعها أباه كان خبره من أن يأخذ عليها أجرا معلوما

هذا الثوب فهذه هبة
 * حدثنا أبو النعمان أخبرنا
 شعيب حدثنا أبو الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال جابر ابراهيم
 بسارة فاعطوها اجر
 فرجعت فقالت اشعرت
 ان لله كبت الكافر
 واخدم وليدة * وقال
 ابن سيرين عن أبي
 هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فاخذها
 جابر

باب

اذا جمل رجل على فرس
 فهو كالعمري والصدقة
 وقال بعض الناس له ان
 يرجع فيها * حدثنا
 الحميدي أخبرنا سفيان
 قال سمعت مالك بن سبال
 زبدين أسلم فقال سمعت
 أبي يقول قال عمر رضي
 الله عنه جملت على فرس
 في سبيل الله فرائته يباع
 فسات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال لا تشتره
 ولا تدفع صدقتك

كتاب الشهادات

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 باب ما جاء في البينة على
 المدعي

٣ (قوله وقد قال تعالى الخ)

كذا في جميع النسخ التي

يأيدونها الثلاثة بعد قوله عشر مائة كين من أوسط ما تطعمون أهليكم

على

يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف فأنه أعلم وقد وصله الاسماعيلي تروا نعيم من طار بق محمد بن
 يوسف المذكور وسيأتي شرحه في الهجرة ان شاء الله تعالى والغرض منه قوله فهل تخفى منها شيئا قال نعم فأن
 فيه اثبات فضيلة المنفعة وقوله لن يترك أي لن ينقص * الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم
 في المراجعة أيضا والمراد منه هذا ما دل من قوله لو منحها ياءه كان خبر الله على فضل المنفعة (قوله باب
 اذا قال اخذتمك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز قال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك
 هذا الثوب فهذه هبة) أو رده في طرف من حديث أبي هريرة في قصة ابراهيم وجابر وقال قبيصة واخدم
 وليدة قال ابن سيرين عن أبي هريرة فاخذها جابر وسيأتي موصول في حديث الانبياء مع الكلام
 عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافا من قال اخذتمك هذه الجارية أنه قد وهبها لخدمة خاصة فان
 الاستخدام لا يقتضي تعليق الرقبة كأن الاسكان لا يقتضي تعليق الدار قال واستدل به بقوله فاخذها جابر على
 الطبسة الباصح وانما تحتمل الطبسة في هذه القصة من قوله فاعطوها جابر قال ولم يختلف العلماء فيمن قال
 كسوتك هذا الثوب لمدة معينة ان له شرطه وان لم يذكرها جلا فهو هبة وقد قال تعالى فكفارته اطعام ٣
 عشرة مساكين أو كسوتهم ولم تختلف الامة أن ذلك تعليق للطعام والكسوة انتهى والذي يظهر أن
 البخاري لا يخالف ما ذكره عند الاطلاق وانما مراده انه ان وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها
 والا فهو على الوضع في الموضعين فان كان حري بين قوم عرف في تنزيل الاستخدام منزلة الهبة فاطلقت شخص
 وقصد التملك نقد ومن قال هي عارية في كل حال فقد خافه والله أعلم (قوله باب اذا جمل رجلا على
 فرس فهو كالعمري والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها) أو رده في حديث جمر جملت على فرس
 مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قبل ابواب قال ابن بطال ما كان من الحمل على التملك كالمحمول عليه
 بقوله هو لك فهو كالصدقة فاذا قبضها بالجزال جوع فيها ما كان منه تحييسا في سبيل الله فهو كالزحف لا يجوز
 الرجوع فيه عند الجهر ووعن أبي حنيفة ان الحسن باطل في كل شيء انتهى والذي يظهر أن البخاري
 أراد الاشارة الى الردعي من قال يجوز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والا فصدقنا من يرى ان الحمل
 المذكور في قصة جمر كان تملكيا وكان قول من قال كان تحييسا احتمال بعيد والله أعلم وسيأتي مزيد بسط لذلك
 قريبا في كتاب الوقت ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الطبسة ومما معها من احاديث الصحري
 والعارية على تسعة وتسعين حديثا مائة الاوحد المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة المبكر ومنها
 فيه وقباض ثمانية وستون حديثا والخالص أحد وثلاثون واهقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي
 هريرة لودعيت الى كراع وحديث أم سلمة في الهدية وحديث أنس في الطبيب وحديث عائشة كان يقبل
 الهدية وحديث ابن عباس من أهدت له هدية فجلسوا وشروا وحديث ابن عمر في قصة قاطمة في سترها
 وحديث ابن عمر في قصة صهيب وحديث عائشة في الدرع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الاربعين
 خصلة وفيه من الآثار ناعن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر تراو الله أعلم

قوله كتاب الشهادات

هي جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاهادة المعاينة مأخوذة من
 الشهود أي الحضور ولان الشاهد شاهد اعاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله باب ما جاء في البينة على المدعي) كذا لاكثر وسقط لبعضهم لفظ باب وقدم النفي وابن شبر به بالسمة

وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا

كونوا قوامين بالقسط
شهادة الله إلى قوله بما
تعملون شيئا

باب

إذا عدل رجل ورجلا فقال
لا تعلم الأخير أو ما علمت
الأخير * وساق حديث
الألف فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا سامة حين
استشاره فقال أهك ولا
تعلم الأخير حدثنا حجاج
حدثنا عبد الله بن عمر
الهميري حدثنا ثوبان
وقال الليث حدثني بنس
عن ابن شهاب قال أخبرني
بهرقة بن أبي برة وابن
المسيب وعاقبة بن قاص
وعبيد الله بن عبد الله
عن حديث عائشة رضي
الله عنها وبعض حديثهم
يصدق بعضها بن قال لما
أهل الألف ما قالوا فدا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عينا أو سامة حين
استئبلت الوحى ستأمرهما
في فرق أهله فأما سامة
فقال أهك ولا تعلم الأخير
وقالت برة إن رأيت
عليها أمر أنخصه أكرم
من أم حارثة قد حشدة
السن تمام عن عيين أهلها
فتأتى الداجن فتأكله
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من بعذر نافي
باب شهاة الخبي

على كتاب **(قوله)** لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بين الدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية **(قوله)** كذا لا ين
شبهه ولا يذرى بعد قوله فاكتبوه إلى قوله وانتم الله وبعلمكم الله والله بكل شيء عليم وساق في رواية
الاصلي وزعمه الآية كلها وكذا التي بعدها **(قوله)** وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين
بالقسط شهادة الله إلى قوله بما تعملون شيئا **(قوله)** كذا لا يذرى وابن شيويه ووقع للسنن بعد قوله في الآية الأولى
فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب أن يكتب كاعلمه الله إلى قوله بما تعملون شيئا وهو غلط
لما حلة وكأنه سقط منه شيء وأصحته رواية غيره كآري ولم يسبق في الباب حديثا لما كسفا بالابتين واما إشارة
إلى الحديث الماضي فربما في ذلك في آخر باب الرهن وسنأتي ترجمته لثق الآخر وهي لم يمين على المدعى
عليه قريبا قال ابن المنير وجه الاستدلال بالآية للترجى أن المدعى لو كان القرض قوله لم يحنج إلى الشهادة ولا
إلى كتابة الحقوق وأما لما في الأمر بذلك على الحاجة إليه ويتضمن أن البيعة على المدعى ولأن الله حين أمر
الذي عليه الحق بالاملاء أقتضى تصديقه فيما أقر به أو إذا كان مصدقا فالبينة على من ادعى تكذيبه **(قوله)**
باب إذا عدل رجل ورجلا فقال لا تعلم الأخير أو ما علمت الأخير وفي رواية الكشميني أحد بدل رجل
قال ابن بطل حكي الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال إذا قال ذلك قلت شهادة لم يذ كر خلاص الكوفيين
في ذلك استجوابا لحدث الألف وقال مالك لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضا أبي القصر وقال الشافعي
حتى يقول عدل وفي قول عدل على وتولى ولا بد من معرفة المذكرى حاله الباطنة والوجه لذلك أنه لا يلزم من أنه
لا يعلم منه الأخير أن لا يكون فيه شر وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المذهب بأن ذلك وقع في العصر
الذي روى الله أهله وكاتب الجرحه فهم شاذة فتكفي في تعديلهم أن يقال لا أعلم الأخير أو ما أعلم اليوم فطرحة في
الناس أغلب فلا بد من التمسك على العدالة (قلت) لم يمت البخاري الحكم في الترجمة بل أورد هامو رد
السؤال لقوة الخلاف فيها **(قوله)** وساق حديث الألف فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة حين استشاره
فقال أهك ولا تعلم الأخير **(قوله)** كذا لا يذرى ولم يقع هذا كله عند الباقر وهو الدائق لأن حديث الألف قد ذكر
في الباب موصولا وان كان اختصه وسبأى مطلقا أيضا بعد أبواب وبأى الكلام عليه في تفسير سورة
النور وقوله فيه وقال الليث حدثني بنس وصلة هناك أيضا وقوله أهك ولا تعلم الأخير انصب أهك
للا كثر على الأغراء أو على فعل محذوف تقديره أمست أهك ولبعضهم بالرفع أى هم أهك قال ابن المنير
التعديل أمها هو تنقيس الشهادة وعائشة رضي الله عنها لم تكن شهدة ولا كانت محتاجة إلى التعديل لأن
الاصل البراءة وإنما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبه
فيكفي في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه ملأ كفى في التعديل قوله لا أعلم الأخير أجمعه **(قوله)** باب
شهادة الخبي **(قوله)** بإجماع المعجزة أى الذى يخفى عند العمل **(قوله)** وأجازه أى الاختفاء عند العمل الشهادة
(قوله) عمرو بن حريث **(قوله)** بالمسئلة والمثناة مصخر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم
الخنز وسمى صفار الصحابة ولا يهتجبه وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع **(قوله)** قال وكذلك يفعل
بالكاذب الفاجر كما أنه أشار إلى السبب في قبول شهادته وقدرى ابن أبي شيبة من طريق الشيعى عن
شرح أنه كان لا يجرى بشهادة الخبي قال وقال عمرو بن حريث كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر وروى
سعيد بن منصور من طريق محمد بن عبد الله التقي أن عمرو بن حريث كان يحذر شهادته ويقول كذلك
يفعل بالخائن الفاجر وروى من طرق عن شرح أنه كان يرد شهادة الخبي وكذلك الشيعى وهو قول أبى
حنيفة والشافعى في التسليم وأجازها في الجديدا دأبنا المشهر عليه **(قوله)** وقال الشعبي وابن سيرين

ورجل بلغنى إذا ذم أهل بيتي فوالله ما علمت من أهلى الأخير أو لقد ذكر واصل ما علمت عليه الأخير
وأجازه عمرو بن حريث قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر وقال الشعبي

وعطاء، وقادة السمع شهادة وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا * حدثنا أبو الحان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سألنا سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول أنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب الأضاري يؤمان النخل التي فيها ابن صياد حتى إذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم طفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقي بجذوع النخل وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه وابن صياد مضطجع على فراشه في قطعة له فيها رمية أو زفرة فقرأت أم ابن صياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتقي بجذوع النخل فقالت لابن صياد أي صافى هذا محمد فتأهى ابن صياد قال النبي صلى الله عليه وسلم لو تركته بين * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري ١٥٨ عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأَةٌ رافعة القرظي إلى النبي صلى

الله عليه وسلم فقالت وعطاء وقادة السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا وروياته في الجمعيات قال حدثنا ثوري عن الأشعث بن عمار وهو الشعبي قال تجوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهد به وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة الخبيء ويحتمل أن يفرق بانه أعاد شهادة الخبيء لما قبله من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصده وهو قول مالك وأحمد وأبي حنيفة وعن مالك أيضاً المحرص على تحمل الشهادة فادح فإذا اختفى لم يشهد فهو محرص وأما قول ابن سيرين وقادة نسبائي في باب شهادة الأعمى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله السكران بسبي في أدب القضاء من رواية ابن عمر عن عطاء السمع شهادة (قوله وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا) وصله ابن أبي شيبة عن طريق يونس بن عبيد عنه قال لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتي القاضي فيقول لم يشهدوني ولكن سمعت كذا وكذا وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال ولا تكتموا ولم يقل إلا الشهاد فيفتقر الحال عند الأداء فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الأداء أشهدني لم يقبل وإن قال أشهد أنه قال كذب قيل نعم أو رد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسبائي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن والغرض منه قوله فيه وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه وقوله في آخره لو تركته بين فإنه يقتضي الاعتداء على سماع الكلام وإن كان السامع محتجباً عن المنكلم إذا عرف الصوت وقوله يحتل بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أي يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ثانيهما حديث عائشة في قصة امرأَة رافعة نسبائي الكلام عليه في الطلاق والغرض منه إنكار خاله ابن سعيد على امرأَة رافعة ما كانت تكلم به عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه محجوباً عنها خارج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ذلك فاعتمادنا على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع (قوله باب إذا شهد شاهد أو شهد وشئ) وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الجدي هذا كما أخبر بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وقال الفضل لم يصل فأخذ الناس بشهادة بلال كذلك أن شهد شاهدان

الله عليه وسلم فقالت كتبت عند رافعة فطقتي فأبت طلاقاً فتركت عبيد الرحمن بن الزبير أعمامه مثل هذه الثوب فقال أنريدن أن نرجعي إلى رافعة لا حتى تنوفي صبيته وينوفي عبيته وأبو بكر جالس عنده وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذنه فقال يا أبا بكر ألتصم إلى هذه المتجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم

باب

إذا شهد شاهد أو شهد وشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الجدي هذا كما أخبر بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وقال الفضل لم يصل فأخذ الناس بشهادة بلال كذلك أن شهد شاهدان

والجوي

أن لفلان على فلان ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة يقضى بالزيادة * حدثنا حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لاي أهاب بن عزيز فأتته امرأَةٌ فقالت قد أرضعت عتبة والتي تزوج فقال لها عتبة ما أعلم أنك أرضعتي ولا أخبرتي فأرسل إلى آل أبي أهاب يسألهم فقالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فركب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قبل ففارقتها ونكحت زوجاً غيره

باب الشهداء العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذى عدل منكم ومن ترضون من الشهداء حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني جدي بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عتبة قال سمعت عمر

١٥٩

بشول ان اناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحي قد انقطع وانما نأخذكم الا آن بما ظهر لنا من اعمالكم فن أظهر لنا خبرا أمناه وقرئناه وليس اليان من سر برته شيء الله بحاسب في سر برته ومن أظهر لنا سر برته من تصدقه وان قال ان سر برته حسنة باب تعديل كم يجوز حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم جنازة فأنشروا عليه خيرا فقال فأتوا عليه خيرا فأنشروا فقال وجبت ثم أخبرني فأنشروا فقال وجبت فقبل يارسول الله فقلت لهذا وجبت ولهذا وجبت قال شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الارض * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا داود ابن أبي القرات حدثنا عبد الله بن يزيد عن أبي الاسود قال أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وهم يموتون موثرا بما

والجوى عز بر برى أو آخره ماء مصغر والأول أصوب ﴿قوله﴾ باب الشهداء العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذى عدل منكم ومن ترضون من الشهداء أي وقوله تعالى من ترضون فالواو عاطفة من كلام المصنف لامن التلاوة والعدل الرضا عند الجمهور ومن يكون مسلما مكافرا غير متكبر كبيرة ولا صغر على صفة زاد الشافعي وان يكون ذاهية وبشرط في قبول شهادته ان لا يكون عدو للشهم وود عليه ولا منه جاذبا بجر نفع ولا دفع ضرر ولا أصلا للشهم وولاه لأقرعائه واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ان عبد الله بن عتبة (أي ابن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رؤى وفوحشه هذا عن عمر أغفله المزني في الاطراف والمرفوع منه ما أشار اليه كما كان الناس عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾ وان الوحي قد انقطع أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد انقطاع اخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في القطعة وفي رواية أي فراس عن عمر عندنا كما كنا نأمر فكم اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ الوحي ينزل واذ باننا من اخباركم وأراد ان النبي قد انطلق ورض الوحي ﴿قوله﴾ فن أظهر لنا خبرا أمناه بوجهه بغير مد وبهم مكسورة وفون مشددة من الامن أي صبرنا عندنا أمينا وفي رواية أي فراس الامن يظهر منكم خيرا فأنشروا خيرا أو حينئذ عليه ﴿قوله﴾ الله بحاسب كذا في ذرع الجوى يصدق المفعول والباقيين الله بحاسب عيم آله وهما آخرون ﴿قوله﴾ سوأ في رواية الكشمي شرا وفي رواية أي فراس ومن أظهر لنا شرا فأنشروا بغيره أو بغيره عليه سرائركم فبنايتكم وبينكم قال الملهب هذا الخبر من عمر ما كان الناس عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما صار بعده يؤخذ منه ان العدل من يؤخذ منه الرية وهو قول أحدوا سحقي كذا قال وهذا إنما هو في المعروفين لامن لا يعرف حاله أصلا ﴿قوله﴾ باب بالتونين (تعديل كم يجوز) أي هل يشترط في قبول التعديل عدد معين أو دفيه حديثي أنس وعمر في أثناء الناس بالبر والشر على المتين وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مسة وفي كتاب الجنائز وحكيت عن ابن المنبر انه قال في حاشيته قال ابن بطال فيه اشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد كتران فيه فمخوضا وكان وجهه ان قوله ثم لم نسأله عن الواحد اشعارا باميدانهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسألي للمصنف بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في التزكية بواحد وكان لم يصرح به هنا فيه من الاختال ﴿قوله﴾ شهادة القوم هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في رواية الاسيبي شهادة بالنصب بتقدير فعل ناسب ﴿قوله﴾ المؤمنون شهداء الله في الارض كذا لا كثر والمؤمنون مبتدأ وخبره شهداء وفي رواية المستعلى والرخي شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الارض وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء وقال السهيلي رواه بعضهم برفع القوم فان كانت ال رواية بتونين شهادة فهي على اخبارا المبتدأ أي هذه شهادة ثم استأنف فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الارض فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر قالوا كثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت لان الحكم يدق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخر من فهمنا كتابك ولم يقع في شيء من الروايات بالتونين ولا بجمع رواية من رواه بنصب المؤمنين ﴿قوله﴾ باب الشهادة على الانساب

فجاست الى عمر رضي الله عنه فرت جنازة فأنشروا خيرا فقال عمر وجبت ثم أخبرني فأنشروا فقال وجبت ثم مر بالثالث فأنشروا فقال وجبت فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين قال قلت قال النبي صلى الله عليه وسلم انما مسلم شهده اربعة بخبر أدخله الله الجنة فقلنا ثلاثة قال وثلاثة قلنا واثنان قال واثنان لم نسأله عن الواحد باب الشهادة على الانساب

والرضاع المستفيض والموت القديم **وقال النبي صلى الله عليه وسلم** أرضعتي وأبأسلمه ثوبه والثيب فيه * حدثنا آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عمار بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي - أن يطلع فم أذن له فقال أنتعجبين مني وأنا محمل فقلت وكيف ذلك فقال أرضعتك أمي أنتي باني فقلت سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق أنفع لثدي له * حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا حاتم ١٦٥

والرضاع المستفيض والموت القديم هذه الترجمة معقودة شهادة الاستفاضة وذ كرمها النسب والرضاع والموت القديم فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة قاله من لازمه وقد نقل فيه الإجماع وأما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب فانه كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفصا عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالإنحاط قاله ابن المنير واحتج بالقديم عن الحديث والمراد بالقديم ما تامل الزمان عليه وحده بعض المالكية يمتحنين سنة وقيل بأربعين **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتي وأبأسلمه ثوبه هو طرف من حديث وصل في الرضاع من حديث أم حبيسة بنت أبي سفيان وسبأ في الكلام عليه هنالك وثوبه بالثلاث ثم الموحدة مصغرة يأتي هنالك ذكر من خبرها وخبرنا في سلامة ابن عبد الاسد ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فنقص عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعنف والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والشرد والسفه والملاهي في الرضاع في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين من موضوعات مستوفاة في قواعد العلائق وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول ان يكونه فافضنا زاد أبو يوسف والولاء زاد محمد والوقف قال صاحب الهداية وأما أجز استحصاناً والافاضل ان الشهادة لا يفيها من المشاهدة وشرط قبولها ان يسمعها من جمع يؤمن توأطؤهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنف وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه **قوله** والثيب فيه هو بقية الترجمة وكانه أشاوا في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سبأ في الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح ان شاء الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون الا الصنعاني وقد سكتها * والثالث كله مديوني الاشيعه وقد دخلها * والرابع كله كوفيون الا عائشة **قوله** في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان أي ابن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان باسناده كزاره ومحمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى وسبأ في الخلاف في أقل هل كان هم عائشة من الرضاعة أو كان أباه **قوله** باب شهادة القاذف والسارق والزاني أي هل تقبل بعد ثبوتهم أم لا **قوله** وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ولتكنهم القاسقون الا الذين تابوا وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته إذا تاب وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً قال الا الذين تابوا فمن تاب فتم شهادته في كتاب الله تقبل وبهذا قال الجمهور ان شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويروى عنه اسم القسق سواء كان بعد أقامه الحد أو قبله وتأولوا قوله تعالى أبداً هل أن المراد مادام مصر على ذنبه لان أبداً كل شيء على ما يليق به كما قيل لا تقبل شهادة الكفار أبداً فان المراد مادام كافراً وبالغ الشيء فقال ان تاب القاذف قيل أقامه الحد سقط عنه ذهب الحنفية الى ان الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فإذا تاب سقط عنه اسم القسق وأما شهادته فلا تقبل أبداً وقال بذلك بعض التابعين وفيه

صلى الله عليه وسلم في ثبوت حجة لا يخل إلى يحرم من الرضاعة متلبصوم من النسب هي أبنة أخي من الرضاعة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بن عبد الرحمن ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة رضي الله عنها فقالت يا رسول الله أراء قبلنا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أراء فلانا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة لو كان فلان حياً لعلمها من الرضاعة دخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة

* حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندى رجل فقال يا عائشة من هذا قلت أخي من الرضاعة قال يا عائشة انظر من اخوانك فانما الرضاعة من المحاجة * تابعه ابن مهدي عن سفيان **باب** شهادة القاذف والسارق والزاني وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ولتكنهم القاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو

مذهب آخر قبل هذا الحد لقبه وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يحدوثه عقبه الشافعي بان الحدود كفارة
 لا هلهافهو بعد الحد ينبر منه قبله فكيف رد في خير حاله و يقبل في شرهما **(قوله)** وجد عمر أبابكر وشبل
 ابن معبد ونافعا بقذف المغيرة ثم استأجروهم وقال من تاب قبلت شهادته وصله الشافعي في الام قال سمعت
 الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحد ولا تجوز فاشهد لا تجوز فلان أن عمر بن الخطاب قال لا ي
 بكرة تب أو قبل شهادته قال سفيان سمى الزهري الذي أخبره حفظته ثم نسبته إلى أبي عمر بن نفيس هو ابن
 المسيب **(قلت)** ورواه ابن جرير بن وجه آخر عن سفيان فهاه ابن المسيب وكذلك ورواه ابن جرير
 طريق الزعفراني عن سفيان ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن اسحق عن الزهري عن سعيد
 ابن المسيب أنهم من هذا لفظه ان عمر بن الخطاب ضرب أبابكر وشبل بن معبد ونافع بن الحرث بن كلفة
 الحد وقال لهم من أكتب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم يفعل لم أجر شهادته فأكذب شبل نفسه
 ونافع وأبى بكرة أن يفعل قال الزهري هو والله نفسه فاحفظوه ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب أن عمر حيث شهد أبو بكرة ونافع وشبل على المغيرة وشهدوا بأدعي خلاف شهادتهم فخلدهم
 عمر واستأجروهم وقال من رجع مشكك من شهادته قبلت شهادته فأبى أبو بكرة أن يرجع أخرجه عمر بن شبة
 في أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلة ان المغيرة بن شعبة كان
 أمير البصرة له بر فاتهمه أبو بكرة وهو نفع الثقفي الصحابي المشهور وكان أبو بكرة ونافع بن الحرث بن
 كلفة الثقفي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة بن الحرث
 البجلي وهو معدود في النخضر ميين ورواه ابن جرير عن الذي كان بعد ذلك يقال له زباد بن أي سفيان أخوه من
 أم أمهم سمية مولاة الحرث بن كلفة فاتحوا جميعا فرأوا المغيرة مسطرب المرأة وكان يقال لها اللفاء أم
 جبل بنت عمر وبن الاقح الملاية وزوجها الطاج بن عتيك بن الحرث بن عوف الجشمي فرحوا إلى عمر
 فشكلوه فغزله ولى أبو موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة فلما أجاز باذنه في الشهادته
 وقال رأيت منظر أقيجا وما أدرى أنا طها أم لا فاحمر عمر مجلد الثلاثة حد القذف وقال ماذل وأخرج القصة
 الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر وأسناده صحيح
 ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة مطولة وفيها قال زباد رأيت عاتق لحاف
 وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراء ذلك وقد حكى الاسماعيلي في المدخل ان بعضهم استشكل أحوال
 البخاري هذه القصة واحتجاجة جامع كونه احتج بحديث أبي بكرة في هذه مواضع وأجاب الاسماعيلي
 بالفرق بين الشهادة والرواية وان الشهادة بطلب فيها برهنت لا يطلب في الرواية كالحدود والحر وغير ذلك
 واستدعى المذهب من هذا ان كذاب القاذف نفسه ليس شرط في قبول قوله لان أبابكر لا يكتب نفسه
 ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملا بها **(قوله)** وأجازه عبد الله بن عتبة أي ابن مسعود وصله
 الطبري من طريق عمران بن عمار قال كان عبد الله بن عتبة يجبر شهادة القاذف اذا تاب **(قوله)** وعمر بن عبد
 العزيز أي الخليفة المشهور وصله الطبري والحدود من طريق ابن جرير عن عمران بن موسى سمعت
 عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل ورواه عبد الرزاق عن ابن جرير فزاد مع عمر بن
 عبد العزيز أبابكر بن محمد بن عمر وبن حزم **(قوله)** وسعيد بن جبیر وصله الطبري من طريقه بلفظ قبل
 شهادة القاذف اذا تاب وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا قبل لكن أسناده ضعيف **(قوله)** وطائوس
 ومجاهد وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجيع قال القاذف اذا تاب قبل
 شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطائوس ومجاهد **(قوله)** والشعبي وصله الطبري من طريق ابن أبي خالد عنه

وجد عمر أبابكر وشبل
 ابن معبد ونافعا بقذف
 المغيرة ثم استأجروهم وقال
 من تاب قبلت شهادته
 وأجازه عبد الله بن عتبة
 وعمر بن عبد العزيز
 وسعيد بن جبیر وطائوس
 ومجاهد والشعبي

أنه كان يقول يقبل الله توبته ويردون شهادته وكان يقبل شهادته أذا تاب وزوبناه في الجعديات عن شعبة
عن الحكم في شهادة القاذف أن أبا رهم قال لا تجوز مكان الشعبي يقول أذا تاب قبلت **(قوله وعكرمة)** أي
مولي ابن عباس وصله البخوي في الجعديات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال أذا تاب
القاذف قبلت شهادته **(قوله والزهرى)** قد تقدم قوله في قصة المغيرة هوسقور وأما ابن جرير من وجه آخر
عن الزهرى قال أذا أحد القاذف فانه ينبغي للإمام أن يستبينه فإن تاب قبلت شهادته وإلا لم يقبل وفي الموطأ
عن الزهرى عن صفوة قصة **(قوله ومجارب بن دثار وشرح)** أي القاضي (ومعوية بن قرة) هؤلاء الثلاثة
من أهل الكوفة فدل على أن مراد الزهرى الماضي في قصة المغيرة عسانس إلى السكونية من عدم قبولهم
شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول نعم الشعبي من
أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جرير بإسناد صحيح عن شرح أنه كان يقول في
القاذف يقبل الله توبته ولا أقبل شهادته وروى ابن أبي خالب بإسناد ضعيف عن شرح أنه كان لا يقبل
شهادته **(قوله وقال أبو الزناد)** هو المديني المشهور **(قوله الأمر عندنا)** وصله سعيد بن منصور ومن
طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت رجلا جليلا جليلا في قذف بالزنا فلما فرغ من ضربه أحدث ثوبه فقلت
أبو الزناد فقال لي الأمر عندنا ذكركه **(قوله وقال الشعبي وقائدة)** وصله الطبري عنهم مقرفا وروى ابن أبي
حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال إذا أسكت القاذف نفسه قبلت شهادته **(قوله وقال)**
(الثوري الخ) هو في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه **(قوله وقال)** بعض الناس لا تجوز شهادة
القاذف وإن تاب هذا منقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحد ثاب قال الحفاظ لا يصح منها
شيء وأشهر ما حدثت به عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مر فوالا لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدودي
الاسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذي من حديث عائشة فقوله وقال لا يصح وقال أبو زرعة
منكر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف توبته فها بينه
وبين الله قال الثوري ونحن على ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه
وهو منقطع ولم يصح من قال أنه سند قوي **(قوله ثم قال)** أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز) زنا كساح
بغير شاهدين فإن تزوج بشهادة محدودين (جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتدوا بأن القرض
شهره الكساح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل **(قوله وأجاز)**
شهادة العبد والمحدود والامة لزوم خلافه (ومضان) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتدوا بأن ما جاز به
مجرى الخبر لا الشهادة **(قوله وكيف تعرف توبته)** أي القاذف وهذا من كلام المصنف وهو من تمام
الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك فمن أكثر السلف لا بد أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم
التصريح به عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي شيبة عن طلوس مثله وعن مالك إذا زاد أخيرا فكفا ولا
يتوقف على تكذيب نفسه بل هو أزان يكون صادقا في نفس الامر وإلى هذا مال المصنف **(قوله ونفي النبي)**
صلى الله عليه وسلم الزاني سنة ونهى عن كلام مكذب بن مالك وصاحبه حتى مضى خسوف ليلة) أماني الزاني
فوصول آخر الباب وأما قصة مكذب فسأني بطولها في آخر تفسير راءه في غرة وتول زوجة الدلائل أنه
لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم كلفها بعد التوبة بقدر زان على النبي والهجران ثم أورد المصنف حديث
عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة والمراد منه قول عائشة خفنت توبتها الحديث وكأنه أراد الحاق
القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسم جليل شيخه فيه هو ابن أبي إس وقوله وقال الليث حدثني

عن قوله فاستغفر ربه
قبلت شهادته وقال
الشعبي وقائدة أنا أكذب
نفسه جلد وقبلت شهادته
وقال الثوري إذا جلد
العبد ثم أعتق جازت
شهادته وإن استغفر
المحدود فقتضاه جازة
وقال بعض الناس لا تجوز
شهادة القاذف وإن تاب
ثم قال لا يجوز زنا كساح غير
شاهدين فإن تزوج
بشهادة محدودين جاز
وإن تزوج بشهادة عيدين
لا يجوز وأجاز شهادة العبد
والمحدود والامة لزوم
هلال رمضان وكيف
تعرف توبته ونفي النبي
صلى الله عليه وسلم الزاني
سنة ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن كلام مكذب
ابن مالك وصاحبه حتى
مضى خسوف ليلة حدثنا
أسمعيل قال حدثني ابن
وهب عن يونس وقال
الليث حدثني يونس عن
ابن شهاب أخبرني عروة
ابن الزبير أن امرأة سرقت
في غصن وفي الفتح فأتى بها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم أمر بها فقطعت
يدها قالت عائشة خفنت
توبتها وتزوجت وكانت
ثاني بعد ذلك فأرفع حاجتها

باب

يونس وصله أو دأود من طرقة لكن بغير هذا اللفظ وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فيشترط مضي مدة يظن فيها صحة قوله وقدرها ألا ترون بسنة ويجهو بأن الفصول الأربعة في النفس تأثرا فإنما مضت أشعر ذلك بحسن السيرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني والمختار أن هذان في العالب والافني قول عمر لابن بكرة نبأ أقبل شهادتان لدلالة للجمهور قال ابن المنبر اشتراط قوة القائد إذا كان عند نفسه محققا غاية الاشكال بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح ويمكن أن يقال إن المعائن للقاحشة مأثور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من العصية في الإعلان لا من الصدق في علمه (قلت) وبكر عليه أن أبأكرة لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كالتقدم ومع ذلك فاهمه عمر بالتوبة لتقبل شهادته ويحاجب عن ذلك بأن عمر لم يطلع على ذلك فاهمه بالتوبة والتوبه فالتوبه لم يقبل منه أبو بكر ما أمر به لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد بن تغريب الزاني واستشكل الداودي إيراد هذا الباب وجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم (تنبية) جع البخاري في الترجمة بين السارق والقاتل الإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما والافتقار لنقل الطحاوي الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخمر لا تقبل شهادته وإن تاب واتفق الحسن بن صالح وخالف في ذلك جميع فقهاء الأمصار (قوله باب لا يشهد على شهادة جو راذأ أشهد) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة قبه أبيه له وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهد في علي جو ر وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الجسدية وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ قتال لا تشهد على جو ر وقوله في الترجمة إذا أشهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جو ر إذا لم يستشهد بطريق الأولى وقوله وقال أبو حنيفة يرفع الموهلة وكسر الزا وآخره زاي عن الشعبي لا تشهد على جو ر أي في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث وقد تقدم في الجلية الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حنيفة وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خير الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما ما يذهب إلى ما في الآخر وورد الحديث عن آخرين من الصحابة ساءل كرماني رواياتهم من القوائد والزائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصعابة إن شاء الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم) هو موصول بالاسناد المذکور وهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك (قوله إن بعدكم قوما) كذا لاكثر وفي رواية النسائي وابن شيبة إن بعدكم قوم قال الكرماني لعنه كتب بغير ألف على اللغة العربية وأخذ منه خير الشأن (قوله يخفون) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالعلماء المعجمة والواو مشتق من الخباثة وزعم ابن خزم أنه وقع في نسخة بحر بون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة قال فإن كان محظوظا من طوعه سر به يحرم به إذا خضع له وتركه ثلاثين ورجل محروب أي مسلوب المال (تنبية) قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم ولا يثبتون بقصد المنة قال غيره هو نظير قوله نعم يترمز موضع قوله يأتز وراعي أنه مشا ذل وكن قد قرأ ابن عيصم فليؤد ذلك أي ثمن أمانته وجهه أن ما لك بانه شبه بما فاؤوا أو أوتحتنا قال وهو مقصود على السماع (قوله ولا يؤمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمهات بان تكون خباثتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم (قوله) ويشهدون ولا يستشهدون) يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحصيل أو الأداة بدون طلب الثاني أقرب وأجهر ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مر فوفا ألا أخبركم بخبر الشهادتين الذي يأتي بالشهادة قبل

لا يشهد على شهادة جو ر
إذا أشهد حدثنا عبدان
حدثنا عبد الله أخبرنا أبو
حيان التميمي عن الشعبي
عن النعمان بن بشير رضي
الله عنهما قال سألت أبا
أي بعض الموهبة في من
ماله ثم بدله فوهبها في
فقال لا أرى حتى تشهد
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخذ يدي وأنا غلام
فأبى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال إن أمه بنت
رواحنة سألتني بعض
الموهبة لهذا قال لك ولد
سواء قال نعم قال فإراد قال
لا تشهد في علي جو ر
وقال أبو حنيفة عن الشعبي
لا تشهد على جو ر حدثنا
آدم حدثنا شعبة حدثنا
أبو جرة قال سمعت زهدم
ابن مضر يقول سمعت
عمران بن حصين رضي
الله عنهما قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم خيركم
قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم قال عمران
لا أدري أذكر النبي صلى
الله عليه وسلم بعد قرنين
أو ثلاث قال النبي صلى
الله عليه وسلم إن بعدكم
قوم يخفون ولا يؤمنون
ويشهدون ولا يستشهدون

أن يسألوا واشتلت العلماء في ترجيحهما فخرج ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد السكوني من رواية أهل المدينة فقد مره على رواية أهل العراق وبأنه فزع من حديث عمران هذا الأصل له وخرج غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبه الصحيح عليه وأقراد مسلم بأخراج حديث زيد بن خالد وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فاجابوا بوجه * أحداهن المراد بحديث زيد بن خالد شهادة لانسان بحق لا يعلمها صاحبها فيأتي إليه فيخبر بها أو يموت صاحبها العالم بها ويخلفه رفقة يأتي الشاهد اليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك وهذا أحسن الأوجه وهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما * ثانيها أن المراد به شهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله أوفيه شأبة منه العناق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الآدميين والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله * ثالثها أنه يجوز على المبالغة في الإجابة إلى الاداء فيكون لشدة استعداده لها كالذي أداها قبل أن يسألها كما يقال في وصف الجواد أنه يعطي قبل الطلب أي يعطي من غير ما عقب السؤال من غير توقف وهذه الأوجه مبنية على أن الأصل في اداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق في خص ذم من يشهد قبل أن يستشهد من ذم عن تجبر شهادة عدله لا يعلم صاحبها أو شهادة الحسبة وذهب بعضهم إلى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد وتأويل حديث عمران بتأويلات أحدها أنه يجوز على شهادة الزور وأرى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تعلمها وهذا حكم الترمذي من بعض أهل العلم * ثانيها المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود كذا ينسب وتنا على الشهادة أي قول الزور لجل أشهد بالله ما كان الكاذب على معنى الحلف فذكر ذلك كما كره الأكر من الحلف وأما من قد نسي شهادة كمال تعالى فشهادة أحدهم وهذا جواب الطحاوي * ثالثها المراد بها الشهادة على المنقب من أمر الناس فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بعير دليل كما يصنع ذلك أهل الاوهام حكمه الخطائي * رابعها المراد به من يشتبب شأبه وليس من أهل الشهادة * خامسها المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن يسأله والله أعلم وقرئ يشهدون ولا يستشهدون استدلال به على أن من سمع رجلاً يقول فلان عددي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك إلا أن استشهد به وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً وبغضه ماله فإنه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهد الجاني (قوله وينذرون) بفتح أوله وبكسر الف واللام المعجمة وبضمها (ولا يفون) يأتي الكلام عليه في كتاب الذنور وقوله يظهر فيهم السم ينسب المهمة وتوقع الميم بعدها ون أي يحصون التوسع في الما على المشارب وهي أسباب السم بالتشديد قال ابن التين المراد ذم محبته وناطية لا من تخلف بذلك وقيل المراد يظهر فيهم ثمة المال وقيل المراد أنهم يستحقون أي ينكرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الثرى ويحتفل أن يكون جميع ذلك مراداً وقد روى الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظ يهيج قوم يستمنون ويحبون السم وهو ظاهر في تعاطي السم على حقيقته فهو أولى ما جمل عليه خبر الباب وأما كان مذكراً ومالان لسمين غالباً ليد الفهم تحيل عن العبادة كاهو مشهور (قوله عن منصور) هو ابن المنصور وإبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو السلمي وعبد الله هو ابن مسعود وهذا الاستدراك كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله تسبق شهادة أحد هيمينه وعينه شهادة) أي في حالين وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لا تدور كالذي يحصر على ترجيح شهادة فيحلف على سمته اليقوتاً فاستأثر بحلف قبل يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ويحتفل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يحلف الحلف في الشهادة

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
قُلْ أَظْهَرُ لَهُمْ السَّبِيلُ
الَّذِي تُدْعَى عَلَيْهِمْ أَنْ
يَخْرُجُوا مِنْ دِينِهِمْ
أَمْ أَسْأَلُكُمْ عَنِ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى قُلْ أَظْهَرُ
لَهُمُ الْبَيِّنَاتُ الَّتِي
يُحْكَمُ بِهَا عَلَى الْبَشَرِ
أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِمَّا يَشْكُرُونَ

فريد أن يشهد ويحلف وقال ابن الجوزي المراد أنهم لا يتورعون ويستهنون بأمر الشهادة والعين
وقال ابن بطال يستدل به على أن الحلف في الشهادة يطلها قال وحكي ابن شعبان في الزاوي من قال أشهد
بأنه أن فلان على فلان كذا لم تقبل شهادته لأنه حلف وليس بشهادة قال ابن بطال والمعروف عن مالك
خلافه **(قوله قال إبراهيم الخ)** هو موصول بالاسناد المذكور وهم من زعم أنهم معلق وأبراهيم هو
النخعي **(قوله)** كانوا يضرعوننا على الشهادة والعهد زاد المصنف هذا الاستناد في أول الفضائل ونحن
صغار وكذلك أخرجه مسلم بلفظ كانوا يضرعوننا ونحن علمان عن العهد والشهادات وسألت في كتاب الإيمان
والنذور نحوه وكان أصحابنا يضرعوننا ونحن علمان عن الشهادة وقال أبو عمر بن عبد البر معناه عندهم
التهنى عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضرعونهم على
ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيعطفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح **(قلت)** ويحتمل أن يكون الأمر في الشهادة
على ما قال ويحتمل أن يكون المراد التهنى عن تعطى الشهادات والتصدي لما لم يفي بحملها من الحرج ولا
سيأخذونها لأن الإنسان معرض للتسبب والسهو ولا سيواهم أذ لا غالباً لا يكبرون ويحتمل أن يكون
المراد بالتهنى عن العهد المدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفساد والوصية تسمى العهد قال الله تعالى
لأننا لعهدى الظالمين وسألت من يدين بالهنا في كتاب الإيمان والنذور أن شاء الله تعالى **(قوله باب)**
ما قبل في شهادة الزور أي من التغليب والوعيد **(قوله)** لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور
أشار إلى أن الآية شقيقت في ذم متعطى شهادة الزور وهو اختيار ما منه لأجل ما قبل في تفسيرها وقبل المراد
بالزور هنا الشرك وقبل الغناء وقبل غير ذلك قال الطبري أصل الزور تحسين الشيء وصفه بخلاف صفته
حتى يحيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به قال وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شياً من
الباطل والله أعلم **(قوله)** وكان الشهادة هو معطوف على شهادة الزور وأرى ما قبل في بيان الشهادة بالحق
من الوعيد **(قوله)** لقوله تعالى لا تكتتموا الشهادة التي قوله عليهم والمراد منها قوله فأنه آثم عليه **(قوله)** تلوا
الاستنك بالشهادة هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله وإن تلوا
أو تعرضوا أي تلوا أو الاستنك بالشهادة أو تعرضوا عنها ومن طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية
قال تلوا أي سألنا بغير الحق وهي اللجعة فلا تنيم الشهادة على وجهها والأعراض عنها التردد ومن يجاهد من
طرق حاصلها أنه فسر الله بالتحريض والأعراض بالترك وكان المصنف أشار بنظم كتابان الشهادة مع شهادة
الزور وإلى هذا الأمر وإلى أن يحصرهم شهادة الزور ولكنهما سببا لإبطال الحق فكذلك الشهادة أيضاً سبب
لإبطال الحق وإلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود عن فرعان بن يدي الساعية
فذكر أشياء ثم قال وظهور شهادة الزور وكان شهادة الحق ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما **(قوله)** عن
عبد الله بن أبي بكر بن أسس عن أسس **(قوله)** رواية محمد بن جعفر الآتية في الأدب عن محمد بن جعفر عن
سعيد بن جعفر عن عبيد الله بن أبي بكر سمعت أسس بن مالك **(قوله)** سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الكبائر زاد به عن شعبه عند أحمد وأبو داود كراهي في رواية محمد بن جعفر ذكر الكبائر وسئل عنها وكان المراد
بالكبائر أكبرها كما في حديث أبي بكر الذي يليه وكذا وقع في بعض الطرق عن شعبه كما سألته وليس المقصد
حصص الكبائر فبادر وسألت في الكلام إن شاء الله تعالى في تعريفها والإشارة إلى تعنيها في الكلام على
حديث أبي هريرة أجبني السبع الموقفات وهو في آخر كتاب الوصايا **(قوله)** وشهادة الزور في رواية
محمد بن جعفر قول الزور وأقال شهادة الزور وقال شعبه وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور **(قوله)** تابعه عند
هو محمد بن جعفر المذكور **(قوله)** وأبو عامر وهو عبد الصمد **(قوله)** أما رواية أبي عامر وهو القتيدي فوصلها

قال إبراهيم وكانوا
يضرعوننا على الشهادة
والعهد

باب ما قبل في شهادة الزور
لقول الله عز وجل والذين
لا يشهدون الزور وكان
الشهادة أقوله تعالى ولا
تكتتموا الشهادة التي قوله
عليهم

تلوا الاستنك بالشهادة
حدثنا عبد الله بن منير
سمع وهب بن جرير
وعبد الملك بن إبراهيم
قالا حدثنا شعبه عن
عبد الله بن أبي بكر بن
أسس عن أسس رضي الله
عنه قال سئل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الكبائر
قال الأشهر بالله وعقوق
والوالدين وقتل النفس
وشهادة الزور **(قوله)** تابعه
عند أبو عامر وهو
وعبد الصمد من شعبه
حدثنا مسدد حدثنا
بشر بن الفضل

أبو سعيد النقاش في كتاب الشهود وابن منده في كتاب الإيمان من طرقهم عن شعبة بلقب أ كبر الكبار
 الأشتر بالله الحديث وكذلك أخرجه المصنف في الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلقب أ كبر الكبار
 وأمر رواية بهزفه وابن أسد المذكور فخرجها أحمد عنه وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها
 المؤلف في الديات **(قوله حدثنا الجري)** بضم الجيم وهو سعيد بن أبيس وسماه في رواية خالد الحذاء عنه في
 أوائل الأدب وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجري لكنه إذا أخرجه عنه سماه **(قوله عن عبد
 الرحمن بن أبي بكر)** في رواية اسمعيل بن عليه عن الجري حدثنا عبد الرحمن وقد علقها المصنف آخر
 الباب **(قوله ألا ينسكم بكبر الكبار)** هذاية يروي أن كان المجلس متحداً أحد الوجهين مما شئت فيه شعبة هل
 قال ذلك ابتداء أو لما سئل وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور بالشرك في آيتين أحداً ما قوله تعالى وقضى
 ربك ألا نعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ثانياً ما قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور
(قوله ثلاثاً) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرهنا كيد الينبئ السامع على احضار فقهه وهم من قال المراد
 بذلك عدد الكبار وقد ترجم البخاري في العلم من أعاد الحديث ثلاثاً لفهمه عنه وذكره طرفاً من هذا الحديث
 نظيفاً **(قوله الأشتر بالله)** يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالكفر لغيره في الوجود ولا يفي بلاد
 العرب فذكره تنبيهاً على غيره ويحتمل أن يراد به خصوصيته ألا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم فبعضه من
 الأشتر وهو التعطيل لأنه في مطلق الأشتر أثبت مقيد في ترجيح الإخلاق الأولى **(قوله وعقوق
 الوالدين)** يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبار وضابطها بيان ما قبل في عدد هان شاء الله
 تعالى **(قوله وجلس وكان متكئاً)** يشعر بأنه أهتم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً فيسب ذلك تأكيده
 تحريمه وعظم قبضه وسبب الإهتمام بذلك كون قول الزور وشهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والتهاون
 بها أكثر فإن الأشتر لا ينبوعه قلب المسلم والعقوق يصرف عنه الطبع وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة
 كالعداوة والحسد وغيرهما فخرج إلى الإهتمام بتعظيمه وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكره معهما من
 الأشتر قطعاً بل لكون مفسدة الزور ومتعدية إلى غير الشاهد بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالباً
(قوله الأوقول الزور) في رواية خالد عن الجري يرى الأوقول الزور وشهادة الزور وفي رواية ابن عليه
 شهادة الزور أو قول الزور وكذا وقع في العدة بالواو قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد
 العام لكن ينبغي أن يجعل على التاكيد فالأول جملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً
 كبيرة وليس كذلك قال ولا شأن عظم الكذب وحرانيه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ومنه قوله تعالى
 ومن يكسب خطيئة أو أعثم بروعهم يرثها فقد أحتمل ثم تانا وأما ما سئنا **(قوله فما زال يكررها حتى قلنا ليته
 سكت)** أي شفقة عليه وكرامته لما برع فيه وما كانوا عليه من كثرة الأدب معه صلى الله عليه وسلم والحجة
 له والشفقة عليه **(قوله وقال اسمعيل بن إبراهيم)** أي ابن عليه وروايته موصولة في كتاب استقامة المتردين
 وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر وبؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها
 والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهوراً أكثر ما سئل به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظراً إلى عظم
 الخاتفة لأمر الله ونهيه فإنها خلفه بالنسبة إلى سلال الله كبيرة لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول وهي بالنسبة
 لما فوقها صغيرة كإدال عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع وسبق في
 أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كباثرتين به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها ما لا يكفر وذلك
 هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي إنكار الفرق بين الصغيرة والصغيرة لا يليق بالفتية ثم إن مما تب كل من
 الصغائر والكبار يختلف بحسب تفاوت مفسدتها وفي الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان

حدثنا الجري يرى عن
 عبد الرحمن بن أبي بكر
 عن أبيه رضي الله عنه
 قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ألا ينسكم بأكبر
 الكبائر ثلاثاً قالوا بلى
 يا رسول الله قال الأشتر
 بالله وعقوق الوالدين
 وجلس وكان متكئاً ألا
 وقول الزور قال فما زال
 يكررها حتى قلنا ليته
 سكت وقال اسمعيل
 ابن إبراهيم حدثنا
 الجري يرى حدثنا عبد
 الرحمن

القاسم والحسن وابن
سبرين والزهرى وعطاء
وقال الشيعي بخور شهادته
إذا كان قلا وقال الحكم
وبشيء تجوز زفقه وقال
الزهرى أو أت ابن عباس
لو شهد علي شهادة
أ كنت تردده وكان ابن
عباس يبعثر جلا إذا
غابت الشمس أفطن
ويألف عن الفجر فإذا
قبل طلع مني تركته
وقال سليمان بن يسار
استأذنت علي عائشة
رضي الله عنها فخرقت
صوفي فقال سليمان أدخل
فإنك ملول ما بقي علي شيء
وأجاز سمرة بن جندب
شهادة امرأة متقبسة
حدثنا محمد بن يزيد بن
ميمون أخبرنا يحيى بن
يونس عن هشام عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها
قالت سمع النبي صلى الله
عليه وسلم جلا يقرأ في
المسجد فقال رحمه الله
لقد أذكر في كذا آية
أسقطهن من سورة
كذا وكذا وزاد عباد بن
عبد الله عن عائشة تهجد
النبي صلى الله عليه وسلم
في بيتي فضع صوت عباد
يصل في المسجد قال
يأئنه أصوت عباد هذا
قلت نعم قال اللهم ارحم

زوراً من تعاطى المرام ليس له أهلاً ﴿قوله﴾ باب شهادة الأعمى ونكاحه وأمره وانكاحه ومبايعته
 وتبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات) مثل المصنف إلى أجازة شهادة الأعمى فأشار إلى الاستدلال
 لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبول تأديته وهو قول مالك والليث سواء علم ذلك قبل العمى أو
 بعده وفصل الجهو ورفأجاز وأما فصله قبل العمى لأبعده وكذا ما ينقله من مئة البصر كان يشهده شخص
 بشئ ويتعلق به أو إلى أن يشهده عليه وعن الحكم يجوز في الشئ البسردون الكثير وقال أبو حنيفة
 ومحمد لا يجوز زهادته بحال الأفاطر بقه الاستقاضة وليس في جميع ما سئل به المصنف دفع المذهب
 المفصل إلا ما منع من حل المطلق على المقيّد ﴿قوله﴾ وأجاز شهادته القاسم وابن الحسن وابن سيرين والزهري
 وعطاء) أما القاسم فأثنته أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة وقدر وسعيدين منصور عن
 هنيئ بن يحيى بن سعيد هو الأضاري قال سمعت الحكم بن عتيبة هو بالمشاة والموحدة مصغر يسأل
 القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال جائز قوماً قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طر يق
 أشد عنهما قال الشهادة الأعمى جائزة وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة من طر يق ابن جريح عنه قال
 أنه كان يجيز شهادة الأعمى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طر يق ابن جريح عنه قال
 يجوز شهادة الأعمى ﴿قوله﴾ وقال الشعبي يجوز زهادته إذا كان عاقلاً وصله ابن أبي شيبة عنه بعناه وليس
 المراد بقوله عاقلاً الاحتراز من الجنون لأن ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أغى أو بصير وأما
 مراده أن يكون فطناً مدركاً لا ولا والفقهاء بالقرائن ولا شئ في تفاوت الأشخاص في ذلك ﴿قوله﴾ وقال الحكم
 بن بشير يجوز زيفه وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا وأنه توسط بين مذهبي الجواز والمنع ﴿قوله﴾ وقال الزهري
 أ رأيت ابن عباس وشهدني شهادة كنت ترده وصله الكرايسي في أدب القضاء من طر يق ابن أبي
 ذئب عنه ﴿قوله﴾ وكان ابن عباس يبعث رجلاً الخ وصله عبد الرزاق بعناه من طر يق أبي رباح عنه ووجه
 نقله به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته قال ابن المنير على البخاري
 يشير بحدث ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على التعريف أي إذا عرف أن هذا فلان فإذا عرف شهد
 قال وشهادة التعريف تختلف فيها عند مالك وغيره وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتفي برؤيه الشمس
 لأنها توارى بها الجبال والسحاب ويكتفي بظلمة الظلمة على الأفق الذي من جهة المشرق وأوجه سعيدين
 منصور عنه ﴿قوله﴾ وقال سليمان بن يسار أسألت عن عاتشة فقرفت صوتي فقالت سليمان أدخل الخ
 تقدم الكلام عليه في آخره العتق وفيه دليل على أن عاتشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان
 في مسكها أو في ملك غيرها لأنه كان مكاتباً ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأما من قال يحتمل أنه
 كان مكاتباً عاتشة فعارضه للصحيح من الأخبار بعض الاحتال وهو مردود وأبعد من قال يحصل قوله
 على عاتشة بمعنى من عاتشة أي أسألت عاتشة في الدخول على ميمونة ﴿قوله﴾ وأجاز سمرة بن جندب شهادة
 امرأة متنتقة) كذا في رواية أبي ذر بالشد بدولغيره يسكون النون وتقدمها على المثناة ثم ذكر المصنف
 في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث عاتشة سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في المسجد الحديث
 والغرض منه اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم على صوته من غير أن يرى شخصه ﴿قوله﴾ وزاد عبد بن عبد
 الله) أي ابن الزبير عن أبيه عن عاتشة وصله أبو يعنى من طر يق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد
 الله بن الزبير عن أبيه عن عاتشة ثم جد الذي صلى الله عليه وسلم في بيتي ثم جد عبد بن شرف في المسجد فسمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته فقال يا عاتشة هذا عبد بن شرف قلت نعم فقال اللهم ارحم عبداً ﴿قوله﴾
 فسمع صوت عبداً وقوله أصوت عبداً) هذا في رواية أبي يعلى المذكو ر عبد بن شرف في الموضعين كما تته

عبداد بن اسمعيل حدثنا عبد العزيز بن ابي سلمة اخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

وسلم ان بالايؤذن بديل
فكسروا واشرىوا حتى
يؤذن أو قال حتى
تسمعوها أو ان ابن أم
مكتوم وكان ابن أم مكتوم
رجلا أعمى لا يروى حتى
يقول له الناس أصبحت
* حدثنا يزيد بن يحيى
حدثنا حاتم بن وردان
حدثنا أيوب بن عبد الله
ابن أي ملكة عن المسور
ابن مخزومة رضى الله عنهما
قال قدمت على النبي صلى
الله عليه وسلم فبقيت فقال
لي أي عسرمة أطلق بنا
اليه عسى أن يعطينا منها
شيئا فقام أي على الباب
فحككم فعرف النبي صلى
الله عليه وسلم صوته فخرج
النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه قباء وهو يرى به
عجاسه وهو يقول خبايا
هذا لك خبايا هذا لك
باب شهادة النساء وقول
الله تعالى فإن لم يكن راجلين
فرجل واحد أو أنان

وبهذا قول المأبوس عن بطن اتحاد المسور ع صوته والراوى عن عائشة وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة
فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين وظاهر الحال ان المهرم في
الرواية التي قبل هذه والمرس في هذه الرواية لأن مقتضى قوله زاد ان يكون المراد فيه والمراد بدعيه حدثا
واحدا فتعد القصص لكن يرمي عبد الغني بن سعد في المجهات أن المهرم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة
هو عبد الله بن زيد الانصاري فروى من طريق يقي عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت
قاري يقرأ فقال صوت من هذا قالوا عبد الله بن زيد قال لقد ذكرني آية ترجعه الله كنت أنسيتها ويؤيد
ما ذهب اليه مشابهة قصة عروة عن عائشة بقصة عرو وعنها بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه
عرض لنسيان الآية ويحتل التعدد من جهة غير الجهة التي اعتدت وهو ان يقال سمع صوت رجلين
فصرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي ذكر بقرائه
الآية التي نسبها وسأيت بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن ان شاء الله تعالى * نأيهما حديث
ابن عمر في تأذين: الال وابن أم مكتوم وقد مضى بناه وشرحه في الاذان والغرض منه ما تقدم من الاعتناء
على صوت الأعمى * الثاها حديث المسور في اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم له القبايا والغرض منه قوله فيه
فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء وهو يرى به عجاسه ويقول خبايا هذا فان قباياه
اعتمد على صوته قبل ان يرى شخصه وسأيت شرحه في لباس ان شاء الله تعالى واحتج من يجهز شهادة
الأعمى بان القبول لا يجوز الشهادة عليها الا باليقين والأعمى لا يتيقن الصوت بل واز شبيهه بصوت ضربه
وأجاب المميزون بان محل القبول عندهم اذا تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك وأما عند الاشتباه
فلا يقول به أحد من ذلك يجوز انكاح الأعمى زوجته وهو لا يعرفها الا بصوتها السكنه يشكر رجليه سماع
صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي والفقهاء احتدل عند احتمالاتها لا يوافقون في جوازها بل يفترون عليها وقال
الاصحاب على ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا لانكاح الأعمى يتعلق بنفسه لانه في زوجته
وأتمه وليس لغيره فيه مدخل وأما قصة عباد وعروة ففي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد
قال في بقية الحديث كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت فلا يعتد على الجمع الذين يجزونه بالوقت قال وأما
ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل لا تقوم به حجة لأن ابن عباس كان أقفه من أن يشهد فيها
لا يجوز زيفه شهادته فانه لو شهد لآيه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته وقد أعاده الله من ذلك * قوله
باب شهادة النساء وقول الله تعالى فإن لم يكن راجلين فرجل واحد أو أنان قال ابن المنذر أجمع العلماء على
القول بظاهر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ونخص الجاهل وذلك بالردون والاموال وقالوا
لا يجوز شهادتهن في الحدود والقصاص واختلوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء فقنهن الجاهل وهو أجازها
لكوفيون قالوا ونقصوا على قبول شهادتهن مقررات فيما لا يطالع عليه الرجال كالحض والولادة
والاستهلال وعيوب النساء واختلوا في الرضاع كإسباقي في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفاقهم
على جواز شهادتهن في الاموال فلاذية المذكورة وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله
تعالى فإن لم يأتوا بأربعة شهداء أو ما اختلفوا في النكاح ونحوه فنألقها بالاموال فذلك لما فيها من المهور
والنفقات ونحو ذلك ومن ألقها بالحدود فلا تكون استحلالا للفرج ونحو غيرها قال وهذا هو المختار
ويؤيد ذلك قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ثم سماها حدة وقال تلك حدود الله والنساء لا يقبلن في
الحدود قال وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولاحل انتهى وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة
لأنها معقودة لا ثابتة شهادتهن في الجملة وقد اختلفوا فيما لا يطالع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها

ابن أبي مليكة وتسم النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فيه فتعجبت فذكرت ذلك له في رواية الشكاح فأعرض عني فأبتنه من قبل وجهه فقلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سأله فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة **(قوله)** باب شهادة المرضعة ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن أبي عاصم **لكن** هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريح كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابي عاصم فيه شيخين فقد وجدت له فيه ثالثا واربعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سالم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا وأخرج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أبا جندب يسأل عن شهادة المرأة لوحدة في الرضاع قال تجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن وسأحيق وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأته سوداء انها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم وأخاره أبو عبيد الله قال أن شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج أضافته صلى الله عليه وسلم بالزم عقبة بفراق امرأته بل قال له دعها عني وفي رواية ابن جريح كيف وقد زعمت فأشار إلى أن ذلك على التنزيه وذهب الجمهور إلى أنه لا يكتفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شاهدة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفارقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما إن جاءت بيته والانفيل بين الرجل وامرأته إلا أن ينزها ولو قبح هذا الباب لم ينشأ امرأه أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض نسوة لطلب أجرة وقيل لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجرة طاعلى ذلك وقال مالك تقبل مع أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتعمهات وعكسه الاصطخري من الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بمحمل النهي في قوله فيها دعها على التنزيه وبمحمل الأمر في قوله دعها عني على الارشاد وفي الحديث جواز إعراض المفتي لاتبه المستفتي على أن الحكم فيما سأله الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقضى لرفع الشكاح وقوله في الاسناد الذي قبله حديث عقبة بن الحارث أو سمعته منه فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد سلكه ابن عبد البر ولعل ذلك أخذ من الرواية الثانية في الشكاح من طريق ابن عيسى عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقبة بن الحارث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكن حديث شيبه أحفظ وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب ولفظه عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال وجدتني صاحبلى عن عنه وأما حديث صاحبي أحفظ ولم يسمعه وفيه إشارة إلى التفارقة في شيخ الاداء بين الأفراد واجمع أو بين القصد إلى التحدث وعدمه فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديده بذلك حديثي بالأفراد وفيما عد ذلك حديثنا بالجمع أو سمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حديثي عقبة بن الحارث ثم قال لم يحدثني ولكن سمعته يحدث وهذا ابن أحد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ولا يقول حديثي ولا أخبرت لانه لم يقصده بالتحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشر به **(قوله)** فيه أني قد أرضعتك زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قد دخلت علينا امرأة سوداء فبألت فأبأنا عليها فقالت تصدقوا على قواني الله لقد أرضعتكاجع زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن

قال فتعجبت فذكرت ذلك له قال وكيف وقد زعمت انها قد أرضعتكاجع فيها دعها

باب شهادة لمرضة حدثنا أبو عاصم عن عمر ابن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال تزوجت امرأة فجاءت امرأته فقالت اني قد أرضعتك فأبتن النبي صلى الله عليه وسلم فقال وكيف وقد قيل

سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة فقال لما عقيب ما أُرُضعتي ولا أخبرتي أي بذلك قبل التزويج زاد في باب إذا شهده شاهد بشئ فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم قربك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله وترجم عليه الرحلة في المسئلة التارخو زاذي التكاخ فقال لي قد أُرُضعتك بكمي كاذبة **(قوله)** دعها عنك أو نحوها في رواية التكاخ دعها عنك حسب زاد الدارقطني في رواية أبي بن قتيبة آخره لا خير لك فيها وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار إليه من الشهادات فصار قولها ونكحت زوجا غيره **(قوله)** باب تعديل النساء بعضهن بعضا هو الزهري العتيق فتح المهمة والمثناة المصرية زل بعد اتفاق البخاري ومسلم على الرواية عنه ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه وفي طبقة اثنين كل منهما أيضا أبو اليعسب سليمان بن داود أحدهما الخليلي بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بهذا الذي أنكره مسلم بالرواية عنه والرشدي بكسر الراء وسكون المعجمة مصري لم يخرج له وروى عنه أبو داود والنسائي **(قوله)** وأفهمني بعضه أحد قال حدثنا فاجح يحتمل أن يكون أحد رفيقا لي إلى أبي يعسب في الرواية عن فليج وأن يكون البخاري حله عنهما جيعا على الكيفية المذكورة ويحتمل أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي اليعسب وهو الأقرب إذ لو كان المرسدا لأزل لكن يقول فالا أحد ثنا فاجح بالثنية ولم أذكر في شيء من الأصول يؤيد الأول أيضا صنيع البرقي فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي اليعسب عن فليج لكن وقع في أطراف خلق حدثنا أبو اليعسب وأفهمني بعضه أحد بن يونس فإن كان محققا فامل لفظ فالاستطقت من الأصل كما جرت العادة بأسقاطها كبراني الأسانيد فالتب بعضهم به لما قال بالافراد بما قال خلف جزم المياطي وأما جزم المزني بأن الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الحزم وبأصح وزعم ابن خفون أن أحدهما هو ابن حنبل بناء على القول الثاني وجوز غيره أن يكون أحد بن النضر النيسابوري به جزم الذهبي في طبقات القراء وقد تحدث به عن أبي اليعسب الزهري فمن يسمى أحدا أيضا أبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحد بن علي بن المنفي وغيرهما وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليج فمن نسي أحدهم وكذلك من رواه عن أبي اليعسب فمن نسي أحدا أيضا فإنه أعلم من ساق المصنف حديث الألف بطوله من رواية فليج عن الزهري عن مشايخه ثم من رواية فليج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليج عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال مثله وسبأ في شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبين ما زاد من رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها وقد أخرجه الأسامعي عن جماعة أخبروه به عن أبي اليعسب وزاد في آخره عن فليج قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الألف جلدوا الحد **(قلت)** وسبأ في ذلك استناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا سؤاله صلى الله عليه وسلم بيرة عن حال عائشة وجوابها براءها واعتاد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي وقيل ذلك سؤاله من زين بنت جحش عن حال عائشة وجوابها براءها أيضا قول عائشة في حق زين هي التي كانت تسمي فقصها الله بالروح في مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطال فيه حجة لا في حقيقة في جواز تعديل النساء به قال أبو يوسف وافق محمد الجهم وقال الطحاوي الترجمة خبر وليست شهادة فلا مانع من القبول وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن قبل تزويجهم لبعضهن للرجال لأن من منع ذلك اعتل بتقصان المرأة عن معرفة وجوه الترجمة لاسيما في حق الرجال وقال ابن بطال لو قيل أنه قبل تزويجهم بقول حسن وثناه على جليل يكون إبراء

دعها عنك أو نحوها

باب تعديل النساء

بعضهن بعضا

حدثنا أبو اليعسب سليمان

ابن داود وأفهمني بعضه

أحمد قال حدثنا فاجح بن

سليمان عن ابن شهاب

الزهري عن عروة بن

الزبير وسعيد بن المسيب

وعلقمة بن وقاص الليثي

وعيسى بن عبد الله بن عبد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن

عائشة رضي الله عنها زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

حين قال لها أهل الألف

مما قالوا فإياها الله منه قال

الزهري وكلهم حدثني

طائفة من حديثها وبعضهم

أخرى من بعض وأثبت له

اقتصاصا وقد وعيت عن

كل واحد منهم الحديث

الذي حدثني عن عائشة

وبعض حديثهم بصديق

بعضا زعموا أن عائشة

قالت كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم إذا أراد أن

يخرج سفر أقرع بين

أزواجه

فأتين خرج سهما أخرجهما معه فأفرع بيننا في غزاة غزاها نخرج سهمي نخرجت معه بعدما أنزل الجباب فأنزل في هودج وأرسل فيه فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوته ثلاثاً وقفل ودنوا من المدينة أذن ليلة بالرحيل فقامت حنيناً ذنوباً بالرحيل فشميت حتى جاو زنت الجيش فلما قضيت شأني أقبلت إلى الرحيل فقامت صدري فإذا عسدي من جرح أظفاراً قد انقطع فرجعت فالتفت عقدتي فخبسني ابتغوا فاقبل الذين يرادون لي فأحتملوا هودجي فرددوه علي بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون أنني فيه وكان النساء إذا ذاك خفاً فلم يتقلن ولم يذهبن اللحم وأما يا كائن العطف من الطعام فلم يستذكر القوم حين رفعوه ونقل الهودج فأحتملوه وكنتم جارية حديثة السن فبعثوا الجمل وساروا فرجعت عقدتي بعدما استمر الجيش فحنت منزلهم وليس فيه أحد فأجبت منزلي الذي كنت فيه فظننت أنهم سيقفوني فيرجعون إلى قيننا أنا جالسة غلبتني عينا فتمت وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش فأصبح عند منزلي فرأى سواداً من ناعم فأتاني وكان يراني قبل الجباب فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحته فوطئ به دهاقاً كتمها فأنطلق به قودي الراحلة حتى أتيتنا الجيش بعد ما نزلوا مع سمن في بحر الظهرة فهكاه من هلك وكان الذي تولى الألف عبد الله بن أبي ابن ساهول فقدمت المدينة فاشتكت بها شهر أو الناس يفوضون من قول أصحاب الألف ويريني في وجبي أنني لا أرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف الذي كنت أرى منه حين أمرض أنما يدخل فيسلم ثم يقول كيف ليكم لا أشعر بشئ من ذلك حتى نهت فخرجت أنا ولم أسمع من مطمح قبل المناصع من رنا لأخرج الاله إلى الاله وذلك قبل أن نتخذ الكسفي قريمان من يوتنا وأمرنا أمر العرب الأول في البرية أو في التزعة فأقبلت أنا وأوم مطمح بنت أبي رهم غشي ففترت في مرطها فالتفت نعل مطمح فقلت لها بش ما قلت أنسبين رجلاً شهد بدراً فالتفت يا هتاء ألم سمعي ما قالوا فأخبرتني بقول الألف فارتدت مر ضاع لي مرضي فاما رجعت إلى بيتي دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقلت كيف ليكم فقلت أذن لي إلى أبي رهم قالت وأما حينئذ أراد أن أسيقن ١٧٢ الخبر من قبلها فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبلت أبي رهم فقلت لا شيء ما يحدث به

الناس فقالت يا بنة هوق على من سوء لكان حسناً كأي قصة الألف ولا يلزم منه قبول تركهن في شهادة توجب أخذ مال وألجهم وورعاً جواز قبولهن مع الرجال فيما يجوز شهادةهن فيه **(قوله فأتين خرج سهما أخرجهما معه)** كذا للسنن ولا يذرع غير الكشميه وفي رواية الكشميه والباقي خرج وهو الصواب ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء المجهول **(قوله من جرح أظفار)** كذا لاكثر وفي رواية الكشميه فظفار وهو أصوب وسأني توضيحه عند شرحه **(قوله فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحته)** كذا لاكثر وفي رواية الكشميه والسني حين أناخ راحته **(قوله وقد بكيت ليلتي ويوما)** في رواية الكشميه في ليلتي ويوما

يحدث الناس بهذا قالت فبت ثلاثة الليالي حتى أصبحت لا يراني فدمع ولا أكتمل بنوم ثم أصبحت فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأسماء بن زيد بن يسار استلبت الوحى يستشيرهما في فراق أهله فأما أسماء فأنشأ راعية بالذي يعلم في نفسه من الودهم فقال أسماء أهلك يا رسول الله ولا تعلم والله لا أخبر وأما علي بن أبي طالب فقال يا رسول الله لم يضيقت الله عليك والنساء مساها كثير ورسول الجارية تصدقك فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمره فقال يا برة هل رأيت فيها شيئاً بربك فقالت برة لا والذي بعثك بالحق إن رأيت منها أمراً أعظمه عليها قط أكثر من أنها جارية حديثة السن تمام عن العجين فأتى المدائن فتأكله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه فاستعذرن عبد الله بن أبي ابن ساهول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعد ذنبي من رجل بلغني أنه في أهلي فوالله ما علمت على أهلي إلا الخبر وأود ذكر وأرجل ما علمت عليه إلا الخبر وأما كان يدخل على أهلي الأمي فقام سعد بن معاذ فقال يا رسول الله والله أنا أعذر لك منه إن كان من الأوس ضي بناعته وإن كان من أخواننا من الخزرج أمرتنا فاعلفنا فيه أمرنا فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً وكان احتمله الحجة فقال كذبت لعمر الله والله لا تقتله ولا تقدر على ذلك فقام أسيد بن الحضير فقال كذبت لعمر الله والله لنقتله فالتفت منافي فثار الحيان الأوس والخزرج حتى هموا ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر قتل فغضهم حتى سكتوا وسكت وبكيت يرمي لا يراني فدمع ولا أكتمل بنوم فاصبح عتدي أبواي وقد بكيت ليلتي ويوما حتى أظن أن البكاء فاق كبدى قالت فينمناهما جالساً عندي وأنا أبكي إذا سادت أمراً من الأوصاف فاذنت لها فجلست تبكي معي فينمنا نحن كذلك أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مجلساً ولم يجلس عندي من يوم قبل في مقابلي قبلها وقد مكث شهر الأيوحي إليه في شأني فأتته فقلت قد شقته دم قال يا عائته فانه بلغني عنك كذا وكذا فإني كنت برة فيه فبذل الله وإن كنت ألمت بنبذ فيه فاستغفرني الله فو في اليه فان العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمعي حتى ما أحس منه قطرة وقلت لا يعب عني رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال والله ما أدري ما أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لأبي جبري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال
 قالت والله ما أدري ما أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت أو أناجر به حديثه السن لا أقر أكثر من القرآن فقلت أتينا الله لقد
 علمت أنكم سمعتم ما نبهت به الناس وقرئ أن تقسم وصدقتم به ولئن قلت لكم أتينا برشة والله يعلم أني برشة لا تصدقوني بذلك ولئن اعترفت
 لكم بأمر والله يعلم أني برشة لصدقني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف فقال فصر جبريل والله المستعان على ما تصفون ثم تحزات على
 رأيي وأنا أرجو أن يرتي الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل في شأني وحيا ولا أنا أحقر في نفسي من أن يتكلم بالقرآن في أمري ولكني كنت
 أرو أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم وقد أتاني برشة والله ما رام **١٧٣** مجلسه ولا خرج أحدا من أهل البيت

حتى أنزل عليه الوحي
 فأخذه ما كان يأخذه من
 البراء حتى أنه ليحدر
 منه مثل الجمان من
 العرق في يوم شات فلما
 سري عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو بضحك
 فكان أول كلمة تكلم بها
 أن قال يا عاتشة أبعدي
 الله فقدير الله قالت لي
 أي قوي لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلت
 لا والله لا أقوم إليه ولا
 أجد الله فأزول الله
 تعالى أن الذين جاؤا بالآفة
 عصية منكم إلا تات فلما
 أنزل الله هذا في براني
 قال أبو بكر الصديق
 رضي الله عنه وكان ينشق
 على مسطح أن آتاه لقرائه
 منه والله لا أتق على
 مسطح شيء أبدا بعد ما قال
 لعائشة فأزول الله تعالى
 ولا يأكل أولوا فضل منكم
 والسعة أن يؤثروا إلى قوله

وفي رواية النسقي وأبي الوقت ليلي وبوي رستاني بقية الأفاطه عند شرحه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب
 إذا ذكر رجل رجلا ككفاء ﴾ ترجم في أوائل الشهادات تعديله كم يجوز زقوتك هناك وجزم هناك لا ككفاء
 بالواحد وقد زمت توجيهه هناك واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية فالمرج عند الشافعية
 والمالكية وهو قول مجرب من الحسن اشتراط اثنين كافي الشهادة واختاره الطحاوي واستثنى كثير منهم طائفة
 الحكم لأنه نأيه فينزل قوله منزلة الحكم وأجاز لا أكثر فيقول الجرح والتعديل من واحد لأنه ينزل منزلة الحكم
 والحكم لا يشترط فيه العدد وقال أبو عبيد لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة واحتج بحديث قبيصة الذي
 أخرجه مسلم فمن يحل له المسئلة حتى تقوم ثلاثة من ذوي الجاه فيشهدون له قال وإذا كان هذا في حق الحاجة
 فغيرها أولى وهذا كله في الشهادة أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح لأنه ان كان ناقلا عن غيره
 فهو من جلة الأخبار ولا يشترط العدد فيها وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدى أيضا ﴿ قوله
 وقال أبو جيلة ﴾ بغض الجلم وكسر الميم واسمه سنين عملة ثوبين مصغر وهم من شدة التحنن كاللواوي
 وقيل أنهار راية الأصمبي قبل اسم أبيه فرود قال ابن سعد وهو مسلمي وقال غيره وهو شمري وقيل مسلمي
 وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين وسيأتي في غزوة الفتح ما يدل على محبته وقد ذكره آخرون في
 الصحابة بوقع سابق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جيلة قال أخبرنا نحن مع ابن المسيب أنه
 أدرك النبي صلى الله عليه وسلم خرج معه الفتح فذكر أبو عمر أنه جاءني رواية أخرى أنه خرج معه الفتح
 وهو وارد على من لم يعرفه فقال أنه مجهول كائن المندرد ونقل البيهقي عن الشافعي تحري ذلك وفي الرواة أبو
 جيلة آخر اسمه مبصرة الطهوي بضم الطاء المهمله وقع الحكم وهو كوفي روى عن عثمان وعلي وليست له
 محبة اتفاقا وهم من جلة صاحب هذه القصة كالكرمانى ﴿ قوله وجدت منبوا ﴾ يقع الميم وسكون النون
 وضم الموحدة وسكون الواو بعد هاء معجمة أي شخصاً منبواً أي لقيطاً ﴿ قوله قال عسى الغوير أبو سوا ﴾
 كذا للأصمبي ولا يدرى السكهمي وحده وسطه الباقي والغوير بالمعجمة تصغير غار وأبو سوا جمع
 يؤس وهو الشدة والتصغير على أنه خبر عسى عندهم من بجزه أو بأه ماشي تقديره عسى أن يكون الغوير
 أبو سوا جزمه صاحب المغني وهو مثل مشهور يقال فباطأه السلامة وبخشي منه العطب وروى
 إخلال في علله عن الزهري أن أهل المدينة يتحاملون به في ذلك كثيرا وأصله كما قال الأصمبي ان سادخلوا
 غارا يبيتون فيه فأنار عليهم قتلهم وقيل وجدوا فيه عدوا لهم قتلهم فقبيل ذلك لكل من دخل في أمر
 لا يعرف عاقبته وقال ابن السككي الغوير مكان معروفي فيه ما لم يكن كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق
 وكان من يمر يتواسون بالحراسة وقال ابن الأعرابي ضرب عمر هذا المثل للرجل لعرضه بانه في الأصل والله

غفور رجم فقال أبو بكر الصديق علي والله أني لأحب أن يغفر الله لي فرجع إلى مسطح الذي كان يجري عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش عن أمي فقال يا زينت ما علمت ما رأيت فقامت تارسل الله أمي سمعي وبصري والله ما علمت عليها إلا
 خيرا قالت وهي التي كانت تسميني فقصها لها الليث بن عرج قال وحدنا فخرج عن هشام بن عروة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله
 * قال وحدنا فخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مثله في باب إذا ذكر رجل رجلا ككفاء
 وقال أبو جيلة وجدت منبوا فلما رأيت عمر قال عسى الغوير أبو سوا

وهو يريد نفسه عنه بدعواه أنه التقطه فهذا معنى قوله كأنه يهمنى وقبل أول من تكلم به الزباء بفتح الزاي وتشديد الواو الموحدة والمداق قلت جذبة الأبرش وأراد قصير بفتح القاف وكسر المهملة أن ينقص منها اقنوطاً قصير وعمر و ابن أخت جذبة على أن قطع عمر وأتف قصير فأظهر أنه هرب منه إلى الزباء فامتن إليه ثم أرسلته فأجافو جمع البهار ربح كثير مراراً ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الأعدال معهم السلاح فظفرت إلى الجمال تشيروا بد النفل من عليها فقالت عسى الغور أو بساً على لعل الشرب بأنكم من قبل الغور وكان قصيراً أعلمها أنه سلك في هذه المسرة طريق الغور فلما دخلت الاحجال قصرها خرجت الرجال من الأعدال فهلكت **(قوله كأنه يهمنى)** أي بأن يكون الولد وانما أرادني نسبة عنه لعمى من المعاني وأراد مع ذلك أن يتولى هو تر بيته وقيل تهمة بأنه زنى بامه ثم ادعاه وهو بعد وما تقدم أولى وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد متبذوا في خلافة عمر فأخذوه قال قد كرك ذلك عني لعمر فلما رأي عمر قال قد كركو زاماداحك على أخذ هذه النسمة قلت وجدت لها ضائعة وقد خرج مالك في المطا هذه الزيادة عن الزهري أيضاً وصدر هذا الخبر سائياً موصولاً في أو آخر المغازي من وجه آخر عن الزهري وفي ذلك زعم على من زعم أن أباجيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا عمر وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه به الذمة متبذوا ذكر القصة ولم أر ذلك في شيء من النسخ **(قوله فقال له عني)** انه رجل صالح لم أقف على اسم هذا العربي إلا أن الشيخ أباجيلد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان وفي الصحابة لابن عبد الله سنان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة فيعتدل أن يكون هوذا فقد قيل أن أباجيلة ضمرى والله أعلم بالبن بطال كان عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عرب فيأمنظرو عليهم (قلت) فإن كان أبوجيلة سلميياً فينظر من كان عربياً فيسلم في عهد عمر **(قوله قال كذلك)** زاد مالك في روايته قال نعم **(قوله أذهب وعلينا نفقته)** في رواية مالك فقال عمر أذهب فهو روك ولواؤه وعلينا نفقته وكذلك في رواية البيهقي قال ابن بطال في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره عن أحد فإنه يجتزئ بقول الواحد كمنع عمر فأما إذا كلف المشهود له أن يعدل شهوده فلا يقبل أقل من اثنين (قلت) غايته أنه حل القصة على بعض محتملاتها وقصة التكليف يحتاج إلى دليل من خارج وفيها جواز الانقضاء وإن لم يشهد وإن نفقته إذا لم يعرف في بيت المال وإن ولاءه لمنقطعه وذلك مما اختلف فيه وسألي الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرق ان شاء الله تعالى وقد وجه بعضهم معنى قوله لك ولواؤه بكونه حين التقطه كأنه اعتقه من الموت أو اعتقه من أن يلتقطه غيره يدعي أنه ملكه **(قوله)** وفي المطالع عمر لما اتهم أباجيلة شهده جماعة بالسر أه وليس في قصته أن الذي شهد ليس الآخر بفه وحده وفيه ثبت عمر في الأحكام وإن الحاكما إذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادحاً فيه ورجوع الحاكما إلى قولهما ثم عوفيه إن التناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره وانما يكره لاطناب في ذلك ولهذا النسكة ترجم البخاري عقب هذا حديث أبي موسى الذي ساقه بمعنى حديث أبي بكر الذي أورده في هذا الباب فقال ما يكره من الاطناب في المدح ووجه احتجاجة بهذا الحديث أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركية الرجل إذا قصد لأنه لم يعجب عليه إلا الأسراف والتغالي في المدح واعترضه ابن المنير بأن هذا القدر كاف في قبول تركيته وأما اعتبار النصاب فسكوت عنه وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بأن النصاب لو كان شرطاً لذكره لا يوضحه البيان عن وقت الحاجة **(قوله)** أني رجل على رجل) يحتمل أن يقسم المثنى معجمين ابن الأدرع الأسلمي وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمد واسحق وعند اسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر

كأنه يهمنى قال عني انه رجل صالح قال كذلك اذهب وعلينا نفقته * حدثني محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد الحذاء عن عبيد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال أتني رجل على رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ويك قطعت عنك صاحبك قطعت عنك صاحبك مراراً ثم قال من كان منك ماحلأناه لالحالة فيقل أحسب فلانا والله حسبه ولا أذكرني على الله أحدا أحسبه كذا وكذا إن كان يعلم ذلك منه

باب ما يكره من الاطناب

في المدخ وليقل ما علم

حدثنا محمد بن الصباح

حدثنا اسمعيل بن زكريا

حدثني يزيد بن عبد

الله عن أبي ردة عن

أبي موسى رضي الله

عنه قال سمع النبي صلى

الله عليه وسلم رجلا يشي

على رجل ويطر به في

مدحه فقال أهلكم أو

قطعتم ظهر الرجل

باب بلوغ الصبيان

وشهادتهم وقول الله تعالى

وإذا بلغ الأطفال منكم

العلم فليست أذنوا

وقال مقبرة أحملت وأنا

ابن ثني عشرة سنة وبلوغ

النساء إلى الحيض لقوله

عن رجل وبوالذي يشن

من الحيض من نسائك

إلى قوله أن يضع حملهن

وقال الحسن بن صالح

أدركت جارة لنا بعد ثنت

أحدى وعشرين حدثنا

عبد الله بن سعيد حدثنا

أبو أسامة قال حدثني

عميد الله قال حدثني

نافع قال حدثني ابن

عمرو رضي الله عنهما أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عرضه يوم أحد وهو

ابن أربع عشرة سنة

فلم يجزئ

منه المأني عليه بأنه عبد الله ذو النجدين وسأني بيان ذلك في كتاب الادب مع تمام الكلام على حديث أبي بكر أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب ما يكره من الاطناب في المدخ وليقل ما علم أو ردفه حديث أبي موسى سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يشي على رجل يمكن أن يفسر عن فسر في حديث أبي بكر بناء على اتحاد التهمة وقوله بطر به بضم أوله والاطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه ﴿قوله﴾ أهلكم أو قطعتم شأن من الراوي وليس في الحديث ما زاد في الترجمة من قوله وليقل ما علم وكأنه ذهب إلى اتحاد حديثي أبي بكر وأبي موسى وقد قال أبي بكر أن كان يعلم ذلك منه والله أعلم ﴿قوله﴾ باب بلوغ الصبيان وشهادتهم أي حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك فاما حد البلوغ فساد كره واما شهادة الصبيان ففردوا الجمهور واعتبر هاملت في جراحهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفوقوا وقبل الجمهور وأخبارهم إذا انضمت البهار ينفر وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح بها وأجيب بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم بلوغه قبلت شهادته إذا انصبت بشرط القبول ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز أنه لم يبين الصغير والكبير ﴿قوله﴾ وقرن الله عز وجل وابلغ الأطفال منكم العلم فليست أذنوا في هذه الآية تملق الحكم بلوغ العلم وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء بزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام وهو انزال الماء الفاق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في البقرة أو المنام وأجمروا على أن لا أثر للجماع في المنام الأمع الانزال ﴿قوله﴾ وقال مقبرة هوان بن مقسم الضبي الكوفي ﴿قوله﴾ وأنا ابن ثني عشرة سنة جاء مثله عن عمرو بن العاص فانهم ذكره وإنه لم يكن يشهده وبين أنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثني عشرة سنة ﴿قوله﴾ وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله عن رجل وبوالذي يشن من الحيض من نسائك إلى قوله أن يضع حملهن هو بقبعة من الترجفة وجه الاترا من الآية للترجمة تملق الحكم في العدة بالاقراء على حصول الحيض وأما قبله وبعده فالأشهر فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء ﴿قوله﴾ وقال الحسن بن صالح هوان بن أبي الهيثم في الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب وأثره هار وبنه موصول في المحالسة للدنو ري من طر يق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل أوقات الحمل تسعين وقد ذكر الشافعي أيضا أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع وضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع لبنتها مثل ذلك واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ولم يعلم فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن الذي إذا جاوزته الغلام ولم يعلم والمرأة ولم تحض يحكم جنته بل بالبلوغ فاعتبر مالك واليث وأحمد واسحق وأبو ثور الانبات إلا أن مالكا لا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وتسع عشرة للجانبة وقال أكرمالكية حده فيهما سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور وحده فيها استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب ﴿قوله﴾ حدثنا عبد الله بن سعيد كذا في جميع الأصول عبد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي وقيل بخط ابن العكلى الحافظ عبيد بن اسمعيل وبذلك جزم اليه في الخلافيات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسمعيل ثم قال أخرجه البخاري عن عبيد بن اسمعيل (قلت) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن عبد القطان بدل أبي أسامة فهذا خبر مخالف لليهقي ﴿قوله﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزئ فيه التفات أو تحجر يدا كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه ولكنه التفات أو جرد من نفسه أو لأشخاصا فعبر عنه

بالمأخض ثم التفت فقال عرضي وقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كسباني في المغازي فلم يحزه
وفرواية مسلم عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد
في القتال فلم يحزه وقوله فلم يحزه يعني بضم أوله من الأجازة وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند
مسلم فاستغفرني **(قوله)** ثم عرضي يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني لم يختلف إلّا واه عن
عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحدوا الخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن
نافع وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هريرة عن أبي موشع عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر
بدر ولفظه عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردي وعرضت عليه
يوم أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن هريرة بن نبي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة اه وهو
أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا وأما عناه على قول ابن اسحق وأما أهل السير ان الخندق كانت
في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا في تعيين شهرها كسباني في المغازي واتفقوا على أن أحدًا كانت في
شوال سنة ثلاث وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة لكن البخاري جرح
إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق كانت في شوال سنة أربع وقدرى بعقوب بن سفيان في
تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة بن قحول موسى بن عقبة عن مالك الجزي بذلك وعلى هذا الاشكال
لكن اتفق أهل المغازي على أن المشرقين لم يأتوا بهرواني أحد نادوا والمسلمين موعدكم العام المقبل بدر وانه
صلى الله عليه وسلم خرج إليهم من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحدًا وهذه هي التي تسمى بدر الموعد
ولم يبق بها قال فتعين ما قال ابن اسحق أن الخندق كانت في سنة خمس فحتاج حينئذ إلى الجواب عن
الاشكال وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة أي دخلت
فيما وان قوله عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة أي تجاوزتها فأنتي الكسرى الأولى وبين في الثانية
وعرضت مع عروة في كلامهم وبه يرفع الاشكال المذكور وهو أولى من الترجيح والله أعلم **فتبينان**
*** الاول** زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان بسدر فلم يحزه ثم بأحد فأجاز
قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يحزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة
فأجاز ولا وجود لذلك وأما وجد ما أثرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي موشع
وأبو موشع مع ضعفه لا يثبت ما زاد من ذكر بدر وما واه الثقات بل واتفقهم *** الثاني** زعم ابن ناصر
أنه وقع في الجميع للعبيدي هنا يوم الفتح بدل يوم الخندق قال ابن ناصر والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو
خلف قبته شيخنا لم تدبره والاصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتلق ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر
والغ في التنبع على من وهم في ذلك وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط لا سلم منه كثير أحد **(قوله)** قال نافع
فقدمت على عمر هو موصول بالاسناد المذكور **(قوله)** ان هذا الحديث الصغير والكبير في رواية ابن
عبينه عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا حديث ابن التين في المقاتلة **(قوله)** وكتب إلى عماله أن
يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة زاد مسلم في روايته ومن كان دون ذلك فأجابه في العيال وقوله أن يفرضوا
أي يقدروا ولهم زفاف ديوان الجند وكانوا يفرضون بين المقاتلة وغيرهم في العطا وهو الرزق الذي يجمع
في بيت المال ويفرق على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت
عليه أحكام البالغين وإن لم يحتم فكيف بالعبادات وأقامة الحد ودستحق سهم الفريضة ويقتل إن كان
حربيًا وثلث ثمنه الجاني أو نس رشفه وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه
راو نافع وأجاب الحدادى وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بان الأجازة المذكورة جاء النص صريحًا بها

ثم عرضي يوم الخندق
وأنا ابن خمس عشرة
فأجازني قال نافع قدمت
على عمر بن عبد العزيز
وهو خليفة لعمته هذا
الحديث فقال ان هذا الحديث
بين الصغير والكبير وكتب
إلى عماله أن يفرضوا لمن
بلغ خمس عشرة حديثنا
على ابن عبد الله حديثنا
سفيان حدثنا صفوان بن
سليم عن عطاء بن يسار

واشهدوا شهيد من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرب رجل واحد من الشهاد أن فصل احدهما فذكر احدهما الاخرى قلت اذا كان يكنى بشهادة شاهد وعين المدي في يحتاج أن تذكر احدهما الاخرى ما كان يصنع بذكر هذه الاخرى ✽ حدثنا ابو نعيم حدثنا ناظم بن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتب ابن عباس رضي الله عنهما الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدي عليه

باب ✽

حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور بن أبي وائل قال قال عبد الله بن حلف على عين يستحق بها ما لا في الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله عز وجل تعد بق ذلك إن الذين يشترون به شهدائهم ما هم إلى عذاب آثم ثم إن الأشعث ابن قيس خرج بنا فقال ما حدثكم أبو عبيد الرحمن غدا ثم قال فقال صدقني أنزلت كان يئس وبين رجل خصومة في شيء فاختصمتا

فأعبر عرابه فارفع وحذف الخبر العلم به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وأنه روى بالرفع والنصب وتقدم توجيهه (قوله وقال قتبية حدثنا سفيان) هو ابن عينة ورايت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حدثنا قتبية ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يضمنه بن شبرمة وهو عيب فانه أخرجه في الشواهد كما سياتي في كتاب الادب وهذا من الشواهد فانه حكاه واقعة انفتحت له مع ابن عينة ليس فيها حديث مرفوع صحيح به (قوله عن ابن شبرمة) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة وهو عبد الله بن شبرمة بن الطغل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور ومات سنة أربع واربعين ومائة (قوله كلني أبو الزناد) هو قاضي المدينة (قوله في شهادة الشاهد وعين المدي) أي في القول بجواز احوال من مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل يده ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل يده فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر اورد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وانما تم له الجح بل على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر اذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل اذا ثبت سند وجوب القول به والازل مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا ينتهض وجه ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى اذكرا احدهما الاخرى كما هو في اذا شهدنا وان لم تشهدا قامت مقامهما عين الطالب ببيان السنة الثابتة والعين من هي عليه ولا توردت فملت عمل البينة في الاداء والبراء فكذلك حلت العين هنا محل المراءتين في الاستحقاق بما مضى للشاهد الواحد قال ولولزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن لازم اسقاط الشاهد والمرأين لانهما ليسا في السنة لانه صلى الله عليه وسلم قال شاهدك أو يمينه اه وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء ثبته عينا عاده لكن مقتضى ما به أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق جرير بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الاحاد لا تنسخ المتواتر ولا يقبل الزيادة من الاحاد الا اذا كان الخبر بها مشهوراً وأوجب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وفيما عاينه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كافي قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وامثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالبيد والوضوء من التهففة ومن التوء والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبحة وترك قطع من سرق ما يسرع اليه القصد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قودا بالسيف والوجه الا في مصر جامع ولا تقطع الايدى في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يولى على الطافي من السجدة ويحرم كل ذي ناب من السباع ويحجب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث الصغار من القتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عجم الكتاب واجابوا بأنها أحاديث مشهورة فوجب العمل بها الشهر ما يقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فقام ما أخرجه مسلم من حديث ابن

عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى يمين وشاهد وقال في اليمين أنه حديث صحيح لا يرتأى في صحته
وقال ابن عبد البر لا مطمئن لاحد في صحته ولا استاده وأما قول الطحاوي أن قيس بن سعد لا تعرف له رواية
عن عمر وبن دينار لا يقدح في صحة الحديث لأنها ما تباعان ثقتان مكان وقد سمع قيس من أقدم عمر و
ومثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجالها مدينون ثقات ولا يضره أن سهل بن أبي صالح نسب بعد أن حدث
بمر بيعة لأنه كان بعد ذلك وير به عن ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود
 وغيره وأما حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو
عروانة وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيهم الحسان والضعاف وبدون ذلك ثبت الشهرة
ودعوى نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في المطالب بأن اليمين توجه على المدعى
عند التناول ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحلف بغير خلاف فيكون حلف المدعى معه شاهد آخر
أولى فهو متعقب ولا رد على الخفية لأنهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي القضاء بشاهد وعين لا يخالف
ظاهر القرآن لأنهم لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم
العدد والله أعلم وقال ابن العربي أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران * أحدهما أن المراد
قضى بيمين المتكسر مع شاهد الطالب والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحلف فيجب اليمين على
المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللقبة لأن المعية تقتضي أن
تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين * ثانيهما ما جله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى
من آخر عبدا مثلا فأدعى المشتري أن يبعها وأقام شاهدا واحدا فاقبل البائع بعته بالبراءة فيحلف المشتري
أنها اشترى بالبراءة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم ولا ضرورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت) وفي
كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم * ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة
أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه هكذا أخرجه
في الزهرن وهذا مختصر من طريق نافع بن عمر الجمعي عن ابن أبي مليكة وأخرجه في تفسير آل عمران
من طريق ابن أبي جريح عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعتا أحداهما على الأخرى
أنها جرحتها وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ البيئته على المدعى واليمين
على المدعى عليه وقال لم يروه عن سفيان إلا الفرابي وأخرجه الأساعلي من رواية ابن جريح بلفظ
ولكن البيئته على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي من طريق سعد الله بن إدريس عن ابن
جريح وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال كنت غاضبا لابن الزبير على الطالب فذكر قصة المرأتين
فكتبت إلى ابن عباس فكتبني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى
رجال أموال قوم ودعاهم ولكن البيئته على المدعى واليمين على من أنكروا وهذا إن بادة ليست في الصحيحين
بإسنادها حسن وقد بين صلى الله عليه وسلم الحكمة في كون البيئته على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله
صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دعاء رجال وأموالهم وسبق في تفسير آل عمران
وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكأن الجلبة القوية وهي
البيئته لأنها لا تجلب لنفسها شعوا لا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لأن
الأصل فراغ ذمته فأكفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن المخالف يعجل بنفسه النفع ويدفع الضرر فكان
ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء في تصرف المدعى والمدعى عليه والمشهور في نفيها * الأول

هشام عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما
ان هلال بن أمية قذف
امرأته عند النبي صلى الله
عليه وسلم بشر يثا بن
سحبا فقال النبي صلى
الله عليه وسلم البينة
أو حداث في ظهورك فقال
يا رسول الله أذاري أحدنا
على امرأته رجل يطلق
يلمس البينة فجعل
يقول البينة والاحدي
ظهورك قد رخص حديث
اللعان

باب البيين بعد العصر

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا جابر بن عبد

الحديد عن الأعمش عن

أبي صالح عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله

ولا ينظر إليهم ولا يزكهم

ولهم عذاب أليم رجل

على فضل ماله بطريق

يجمع منه ابن السيل

ورجل يبيع رجلا لا يابيه

الا للدينان أعطاه ما يريد

وفيه والام ينفه ورجل

ساوم رجلا بسلعة بعد

العصر خالف بالله لقد

أعطى بها كذا وكذا

فاخذها

باب يحلف المدعي عليه

حيثما وجبت عليه البينة ولا يصرف من موضع الى غيره

أحلف له مكاني فجعل زيد يحلف وأبي أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب منه

المدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه بخلافه * والثاني من اذا سكت ترك وسكوته والمدعي عليه
من لا يخفى اذا سكت والاول أشهر * والثاني أسلم وقد ورد على الاول بان المودع اذا ادعى الرد والتلف
فان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريضهما غير ذلك واستدل بقوله البيهقي عن المدعي
عليه الجمهور ورجحه على عموم في حق كل واحد سواء كان بين المدعي والمدعي عليه اختلاط أم لا وعن
مالك لا تتوجه البيهقي الا من بينه وبين المدعي اختلاط ثلاثين ذل أهل السنة أهل الفضل بتعريضهم مرارا
وقر بب من مذهب مالك قول الاصطخري من الشافعية ان قرائن الحال اذا شهدت بكذب المدعي لم يثبت
الى دعواه واستدل بقوله لا ادعى ناس دعاء ناس وأموا لهم على ابطال قول المالكية في التقدمة ووجه الدلالة
نسويته صلى الله عليه وسلم بين الدماء والاموال وأجيب بأنهم لم يستدوا القصاص مشلا في قول المدعي بل
للقصاص فيكون قوله لا ادعى لولا بقوى جانب المدعي في بداهة الايمان * الحديث الثاني والثالث حديث
لا شعث وعد الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى ان الذين يشرون بالله الآيات وقد مضت الاشارة
اليه قبل باب الموارد منه قوله شاهدك أو عينه وقد روي نحوه هذه القصصه وابن حجر وزاد فيه ليس
لأن الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الخبر على رد القضاة بين وبين الشاهد وأجيب بأن
المراد بقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أي يتنصرون أو كذبت رجلين أو رجلا واحد أو اثنين أو رجلا
والطالب باليمين خص الشاهدين بالذكر لانه لا كثر الاغلب فالحق شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولو زعم من
ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذكر الزعم والشاهد والمراد أن يكون له يد ذكر فوضع التأويل المذکور
والمعجزة اليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما
يقوم مقامه ﴿ قوله باب اذا ادعى أوقف فله أن يلمس البينة و يطلق لطلب البينة ﴾ أو رديه طرفا من
حديث ابن عباس في قصة الثلاثة عن سبأ الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين الذاذف من
إقامة البينة على زنا المقدوف دفع الحذنه ولا ريد عليه ان الحديث ورد في الزوجين والزوجة فخرج عن
الحديث لللعان ان يحضر من البينة بخلاف الاجنبى لانه قال انما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج
والاجنبى سواء اذا ثبت ذلك للفاذ في كل مدعى من باب الاولى ﴿ قوله باب البيين بعد العصر ﴾ ذكر
فيه حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله الحديث وفيه ورجل ساوم سلعة بعد العصر خالف الحديث
وسبأ الكلام عليه في الاحكام ونذكر ما يتعلق به من تغليظ البيين بالزمان في الباب الذي بعده ان شاء الله
تعالى قال المهلب انما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوقت بتعظيم الائم على من حلف فيه كاذبا مشهود
لثلاثة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى وفيه نظران بعد صلاة الصبح شاركة في شهر الملائكة لم يأت فيه
ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال ﴿ قوله باب يحلف
المدعي عليه حيثما وجبت عليه البينة ولا يصرف من موضع الى غيره ﴾ أي وجوبها وقول الحنفية والخنا بة
وبذهب الجمهور والى وجوب التغليظ في المدينة عند المنبر وبكة بين الركن والمقام وغيرهما بالبعد الجامع
واختصوا على ان ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل واختصوا في حد القليل والكثير في ذلك ﴿ قوله قضى
مروان ﴾ أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال أحلف له مكاني اخ) وصله مالك في الموطأ
عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بنع المعجزة ثم الموهلة ثم الفاء المزى بضم الميم ويشهد لزي قال
اختصم زيد بن ثابت وابن مطعم يعني عبد الله الى مروان في دار قضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال
أحلف له مكاني قال مروان لا والله الا عند مقاطع الحق فقبل زيد يحلف ان حقه لحق وأبي أن يحلف

باب يحلف المدعي عليه حيثما وجبت عليه البينة ولا يصرف من موضع الى غيره

قضى مروان باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال

أحلف له مكاني فجعل زيد يحلف وأبي أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب منه

على

على المنبر وكان البخاري احتج بان امتناع زيد بن ثابت عن المنبر يدل على انه لا يراه واجبا
والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمر وان قد جاء عن ابن عمر نحو ذلك فزوى أبو عبيد بن
كتاب القضاء بالسناد صحيح عن نافع ان ابن عمر كان وصى رجل فأتاه رجل بصلى قد درست أمها مشهود
فقال ابن عمر يا نافع أذهب به الى المنبر فاستحلقه فقال الرجل يا ابن عمر أتر بدأن تسمع في الذي يسمعي ثم
يسمعي هنا فقال ابن عمر صدق فاستحلقه مكانه وقد وجدت لمر وان سلفا في ذلك فأخرج الكرايس في
أدب القضاء يستدقوى الى سبعة بن المسيب قال ادعى مدعى على آخراته اغتصبه بعيرا انحصاه الى عثمان
فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن
لا يحلف الا عند المنبر فقرمه بعيرا مثل بعيره ولم يحلف **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو
عينه)** تقدم موصولا قريبا **(قوله ولم يخص مكانا دون مكان)** هو من نفعه المصنف وقد اعترض عليه بأنه
ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليب بالزمان ونفي هذا التغليب بالمكان فان صح احتجاجة بان قوله شاهدك
أو عينه لم يخص مكانا دون مكان فليخرج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان قال ورد التغليب في اليمين
بعد العصر قيل له ورد التغليب في اليمين على المنبر في حديثين * أحدهما حديث جابر مرفوعا لا يحلف أحد
عند منبري هذا على عين آفته ولو على سواك أنخضرات أبو مقعد من النار أخرجه مالك أبو داود والنسائي
وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لا يكره في أبي شيبة
* ثانيهما حديث أبي امامة بن عتبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل به مال امرئ
مسلم عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرطا ولا عدلا أخرجه النسائي ورجاله ثقات
ويحاج عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يجب تغليب اليمين بالمكان بل لكان قلب المسئلة
فيقول ان لزم من ذكر تغليب اليمين بالمكان انها تغلب على كل حالف فيجب التغليب عليه بالزمان أيضا
لثبوت الخبر بذلك ثم أورد حديث ابن مسعود من حلف على عين وقد تقدم قريبا بأن منه مضموم الى
حديث الأشعث وبأى الكلام عليه في الأيمان والتذوق ان شاء الله تعالى **(قوله باب اذا سارع قوم
في اليمين)** أي حيث يحب عليهم جميعا بأيمهم يبدأ **(قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين
فأمر عوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيمهم يحلف)** أي قبل الا تخرجه اللفظ أنوجه النسائي أيضا عن
محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فأمر ع الفرغان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري
فيه بلفظ اذا كره الاثنان على اليمين واستجباها فاستجبا عليها وأخرجه أبو نعيم في مسند اسحق بن
راهوبه عن عبد الرزاق مثل رواية البخاري وتعبه بانه في أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي
رواه أحمد قال وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى (قلت) وهكذا أخرجه الامام علي من طريق اسحق
ابن أبي اسرائيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال
فاستجباها وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ أو استجباها قال الاسماعيلي
هذا رواه الصحيح أي انه بلفظ أو لا بالقول ولا بالواو (قلت) ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو وأما رواية
القاء فيمكن توجيهها بإتيانها كراهي اليمين في ابتداء الدعوى قلما عرفا فأنهما لا بد لها منها أياها أو العا وهو المعبر
عنه بالاستعجاب ثم تنازعا هما يدا فأرشد الى القرعة وقال الخطابي وغيره الا كراههنا لا يراد به حقيقة
لان الانسان لا يكره على اليمين وأما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سوا كانا كارهين لذلك
بظلمة ما هو معنى الا كراه أو مختارين لذلك قبلهما ما هو معنى الاستعجاب وتنازعا أيمهما يبدأ فلا يتم
أحدهما على الآخر بالتشبي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهما أي فليقرعوا قيل سورة الاشراف في اليمين

وقال النبي صلى الله عليه
وسلم شاهدك أو عينه ولم
يخص مكانا دون مكان
* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد الواحد عن
الاعمش عن أبي رزائل عن
ابن مسعود رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من حلف على
عين لم يقطع به مالا لاني الله
وهو عليه غضبان

**باب اذا سارع قوم في
اليمين**

حدثني اسحق بن نصر
حدثنا عبد الرزاق أخبرنا
معمر عن همام عن أبي
هريرة رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم
عرض على قوم اليمين
فأمر عوا فأمر أن يسهم
بينهم في اليمين أيمهم يحلف

باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون بعهد الله واعيانتهم ثمنًا قليلا أو لئلا نخلق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم حدثني اسحق أخبرنا يزيد بن هريرة أخبرنا العوام حدثني ابراهيم أبو اسمعيل السكسكي سمع عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول أقام رجل سلعته خلف بالله لقد أعطى بهامال يعطها فزلت ان الذين يشترن بعهد الله واعيانتهم ثمنًا قليلا قال ابن أبي أوفى الناجش آشكر رباحن ١٨٢ * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل

عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين كاذب ليقطع مال الرجل أو قال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن ان الذين يشترن بعهد الله واعيانتهم ثمنًا قليلا إلى قوله عذاب أليم فلقيني الأشعث فقال ما حدثكم عبد الله اليوم قلت كذا وكذا قال في أنزل

باب كيف يستهلف في قال تعالى يحلفون بالله وقول الله عز وجل ثم جاؤا يحلفون بالله ان أردنا إلا إحسانا وتوفيقا فقال بالله وتالله والله وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ولا يحلف بغير الله * حدثنا اسمعيل ابن عبد الله قال حدثني مالك عن عمه أبي سهيل ان مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي

أن ينزع اثنتان عينا ليست في يد واحد منهما ولا يئنه لو احدهما فغير ع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها وبذلك ملأ روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طرق أبي رافع عن أبي هريرة عن رجلين اختصما في منافع ليس لواحد منهما يئنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما على الخمين ما كان أجاب ذلك أو كره أو أيا الملقط الذي ذكره البخاري فيحتمل ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور وروى به راية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها وبمحتمل أن تكون قصه أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم أي يدينهم مثلا أو نكر أو لا يئنه للمدعى عليهم فتوجهت عليهم الخمين فتسارعوا إلى الحلف والحلف لا يقع معتبرا إلا بتلقين المحلف قطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له بداهة في ذلك والله أعلم ﴿قوله باب قول الله عز وجل ان الذين يشترن بعهد الله واعيانتهم ثمنًا قليلا﴾ ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزوله وأوحى حديث ابن مسعود والأشعث في نزوله أيضا ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين وسبب نزولها في ذلك في التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حدثنا اسحق حدثنا يزيد بن هريرة عن جزم أو على القسائي بأنه اسحق بن منصور وجرم أبو نعيم الأصماني بأنه اسحق بن راهر به وقوله أخبرنا العوام هو ابن حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش آشكر رباحن هو موصول بالاسناد المذكور إليه وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع ﴿قوله باب كيف يستهلف﴾ هو بضم أوله وقمع اللام على البناء المجهول ﴿قوله وقول الله عز وجل ثم جاؤا يحلفون بالله﴾ إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها وخرجه بذلك أنه لا يجب تليظ الحلف بالقول قال ابن المنذر اختلفوا قال طائفة من يحلفه بالله من غير زيادة وقال مالك يحلفه بالله لا اله الا هو وكذا قال الكوفيون والشافعي قال فان اتهمه القاضي غلطه عليه فيز يدعاهم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وتجو ذلك قال ابن المنذر وبأي ذلك استهلفه اجزا والأصل في ذلك انه اذا حلف بالله صدق عليه انه حلف العين ﴿قوله يقال بالله﴾ أي بالوحدة (وتالله) أي بالثنائية (والله) أي بالواو وكلها ورد بها القرآن قال الله تعالى قالوا تفاقموا بالله وقال تعالى والله بشما كننا مشركين وقال تعالى تالله لقد آثر الله علينا ﴿قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر﴾ هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبه موصول في باب الممين بعد العصر لكن بالمعنى وسبب في الأحكام بلفظ حلف لقد أعطى بها كذا قصدت رجل ولم يعط بها ﴿قوله ولا يحلف بغير الله﴾ هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجيح وذلك مستفاد من حديث ابن عمر تاني حديثي الباب حيث قال من كان حالفا فلحق بالله أولي صمت ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث طلحة في قصة الزجل الذي سأل عن الاسلام وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان والغرض منه قوله فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة ثانياها حديث ابن عمر من كان

الله عنه يقول باء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو سأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حالفا خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على خيرها قال لا الا أن تطوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان فقال هل على خيرها قال لا الا أن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذكره قال هل على غيره قال لا الا أن تطوع قال فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعل ما صلتك * حدثنا ومضى بن اسمعيل حدثنا جويرية قال ذكرنا مع عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفا فلا يحلف بالله أولي صمت

حالفه حلف بالله وسبأ في شرحه في كتاب الإيمان والتذو ومستوفى ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب من أقام البيعة بعد اليمين﴾ أي عين المدي عليه سوا مرضى المدي يمين المدي عليه أم لا وقد ذهب الجمهور إلى قول البيعة وقال مالك في المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبيعة ثم علمها قبلت وقضى له بها وإن علمها فتركها فلا حلق له وقال ابن أبي ليلى لا تسمع البيعة بعد اليمين وأحج بأنه إذا حلف بقدرى أو إذا رأى فلا سبيل عليه وتعقب بأنه إنما عاين في الصورة الظاهرة لا في نفس الامر ﴿قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض﴾ هو طرف من حديث أم سلمة الموصول في الباب المذكور وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى وفيه الإشارة إلى الرد على ابن أبي ليلى وإن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الامر ولا الباطل حقا ﴿قوله وقال طاوس وبرايم﴾ أي النخعي (وشرح البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة) أما قول طاوس وبرايم فلم أقف عليه بما موصولين وأما قول شرح فوسله البغوي في الجهد بات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي بيته الحق أحق من قضائي الحق أحق من عيين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواضحة باستداله عن عمر قال البيعة العادلة خير من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد أعاقيد اليمين الفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الحالف بأنه أقر بخلاف ما حلف عليه فحين أن عينه حينئذ فاجرة والأقصد يوفى الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البيعة التي شهدت بأصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا أنكم تختصمون إلى وأصل بعضكم ألحن بحجته من بعض الحديث قال الاسماعيلي ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البيعة بعد يمين المنكر وأجاب ابن المنير فقال لموضع الاستمهاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة مقبولة حلا ولا قطعاً على الحق بل نهى بعد يمينه من القبض وسأوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم فيؤذن ذلك بقاء حتى صاحب الحق على ما كان عليه فإذا ظفر في حقه بيعة فهو باق على القيام به لم يسقط كالم يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين وسبأ في الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب من أمر بالتجاوز الوعد﴾ وجه تعلق هذا الباب بابوا البيعة الشهاديات أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله السكرماني وقال المهلب التجاوز الوعد مأثور به مندوب إليه عند الجميع وليس يفرض لانتقامه على أن الموعد لا يضارب عاوده مع الغرما اه ونقل الاجماع في ذلك مرفود فان الخلاف مشهور ولكن القائل بقليل وقال ابن عبد البر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد العزيز وعن بعض المالكية أن ارتبط الوعد بسبب وجب الوفاءه والا فلا فخر لا تخترز وج ولك كذا فترزج لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل يملكه بالقبض أو قبله وقرأت بخط أبي رحة الله في اشكالات على الأذكار للنووي ولم يذكر جوابا عن الآية يعني قوله تعالى كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تعلمون وحديث آية المنافق قال والله لا لأرجو من هنا في فكيف جادوه على كراهة التنزيه مع الوعيد الشديدو ينظر هل يمكن أن يقال بحرم الخلاف ولا يجب الوفاء أي بأنهم بالخلاف وإن كان لا يلزم فوفاء ذلك ﴿قوله وفعله الحسن﴾ أي الامر بالتجاوز الوعد ﴿قوله واذكر في الكتاب اسمعيل أنه كان صادق الوعد﴾ في رواية النسقي وذكر اسمعيل أنه كان صادق الوعد وروى ابن أبي حاتم عن طريق الزوري أنه بلغه أن اسمعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له إنه ينتظره فأقام حولاً في انتظاره ومن طريق ابن شاذان أنه اتخذ ذلك الموضع منكافيه من يومئذ صادق الوعد ﴿قوله وقضى ابن الأشوع بالوعد وذكر ذلك عن سمرة بن جندب﴾ هو سعيد بن عمرو بن الأشوع كان فاضلي الكوفة في زمان اماره

باب من أقام البيعة بعد اليمين
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض وقال
طاوس وبرايم وشريح
البيعة العادلة أحق من
اليمين الفاجرة * حدثنا
عبد الله بن مسلمة عن
مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن زبيب عن
أم سلمة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أنكم
تختصمون إلى وأصل
بعضكم ألحن بحجته من
بعض فن قضيت له بحق
أخيه شيأ بقوله فأما
أقلم له قطعة من النار
فلا يأخذها
باب من أمر بالتجاوز
الوعد
وقوله الحسن واذكر في
الكتاب اسمعيل أنه كان
صادق الوعد وقضى ابن
الأشوع بالوعد وذكر
ذلك عن سمرة بن جندب
وقال المسور بن مخرمة
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم وذكر صهره فقال
وعدي فوقاني

قال أبو عبد الله رأيت اسحق بن إبراهيم يحج بحديث ابن أشوع * حدثني إبراهيم بن حنيفة حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أخبره قال أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له سألتك ما ذا يأمركم فزعمت أنه يأمر بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء ١٨٤ بالهدوء أداء الأمانة قال وهذه صفة نبي **باب** حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا اسمعيل بن جعفر خالد القسرى على العراق ذلك بعد المائة وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير اسحق ابن راهويه **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف **(رأيت اسحق بن إبراهيم)** هو ابن راهويه **(يحتاج)** بحديث ابن أشوع أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب والمراد أنه كان يحتاج به في القول بوجوب النجاء الوعد **(تنبه)** وقع ذكر اسمعيل بن العلق في ابن الأشوع وبين نقل المصنف عن اسحق في أكثر النسخ والذي أورده أولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث * أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل وأوردمته طرفاً وقد تقدم موصولاً في بدء الوحي مع الإشارة إلى كثير من شرحه * ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان * ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فباوعده به النبي صلى الله عليه وسلم من مال البعير وبين سائر الكلام عليه في باب فرض الخس ومضى شيء من ذلك في الكفالة وأشار غير واحد إلى أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطال لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بحكم الإخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ولم يسأل جابر البينة على ما دعه لأنه لم يذم شيئاً في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وإنما دعي شيئاً في بيت المال وذلك موكل إلى اجتهاد الإمام * رابعها حديث ابن عباس في أي الأجلين قضى موسى **(قوله عن سالم الأفطس)** هو ابن جحان الجزري شافئ ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وأخر في الطب وكذا الراوي عنه مروان بن شجاع وقد تابع سالم على روايته لهذا الحديث حكى بن جبير عن سعيد بن جبير تابع سعيداً عن حمزة عن ابن عباس ورواه أيضاً أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النضر بضم النون وتشديد الدال المفجعة المفتوحة بعدها رواج أبو سعيد ورفعه عنهم وجعلها عند ابن جرير وفي التفسير وحديث عتبة وأبي ذر عند الزبيري أيضاً وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ورواه عن حمزة في مسند الحمصي **(قوله سأني يهودي)** لم أقف على اسمه والخبر يكسر المهمة بعدها محتاجة سائكة بل مدعوف بالعراق **(قوله أي الأجلين)** أي المشار إليهما في قوله تعالى نغني حججاً فأن أعمت عشرين عندك **(قوله جبر العرب)** يفض المهمة ويكسر هاء روجه أبو عبيد ورجح أن قتيبة الفرض وسكون الموحدة والمراد به العالم المشهور وإنما عبر به بعد لكونها مستعملة عند الذي خاطبه وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مروفاً أن جبريل شابه بذلك ومراده بالتقدم على ابن عباس أي بمكة **(قوله قضى أكرمها وأطيبهما)** كذا رواه سعيد بن جبير موقوفاً وهو في حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يفتدج على أهل الكتاب كسائني بيانه في الباب الذي يليه وذكر ابن ديد في المشهور أن عبد الله بن سعد بن أبي مسطح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس يرجعاً فلكمه فقال ما ينبغي لهذا الآن يكون جبر العرب وقد سرخ برفعه عن حمزة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل أي الأجلين قضى موسى قال أجمعهما وأكلهما أخرجه الحاكم في حديث جابر وأفاهما أخرجه الطبراني في الأوسط وفي حديث أبي سعيد أجمعهما وأطيبهما عشر سنين والمراد بالاطيب أي في نفس شيع **(قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال فعل)** المراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنصف بذلك ولم يرد شخصاً بعينه وفي رواية بحكم بن جبريل الذي إذا وعد لم يخلف زاد اسماعيل في الطريق التي أخرجه البخاري قال سعيد قلقيبي اليهودي فاعلمته بذلك فقال صاحبنا والله عالم الغرض

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا ذاكرن كان وإذا وعد أخلف * حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن ابن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاءه أبي بكر مال من قبل الصلاة بن الحضرمي فقال أبو بكر من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كانت له قبضه عدة فليأتنا قال جابر قلت وعدني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا فليأتني ثلاث مرات قال جابر فعدني فليأتني خمساً ثم خمساً ثم خمساً * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا

مروان بن شجاع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير قال سأني يهودي من أهل الحيرة أي الأجلين قضى موسى قلت لا أدري حتى أقدم على جبر العرب فأعلمه فقدمت فمألت ابن عباس فقال قضى أكرمها وأطيبهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال فعل

من ذكر هذا الحديث في هذا الباب بيان تركيد الوفاة بالعدل أن موسى صلى الله عليه وسلم لم يجرم بوفاء العشر ومع ذلك فهاهنا فكيف لم يجرم قال ابن الجوزي لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزبادة لم يتشكركم أخلاقه أن يحب ظنه فيه ﴿قوله﴾ باب لا يثبت أهل الشرك عن الشهادة وغيرها هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار وقنا تختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور وإلى رد هاهنا مطلقا وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا لأهل المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا بقبول شهادة بعضهم على بعض وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما كسرها بعض أصحابه واستثنى أحمد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب كسبأني بيانه في أوامير الوصايا إن شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث وأصحابه لا يقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأخرجنا من بينهم العدوة والغفلة إلى يوم القيامة وهذا عدل لا قول لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى من تعرض من الشهادة وغير ذلك من الآيات والأحاديث ﴿قوله﴾ وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل الخ وصله سعيد بن منصور وحدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة على أخرى إلا للمسلمين فإن شهداهما جاز على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يحسب شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني وروى ابن أبي شيبة عن طريق أخرى أشعث عن الشعبي قال تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض قلت فأختلف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجوزي مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجوزي مطلقا ﴿قوله﴾ وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب الخ وصله في تفسيره البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة وسأني الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا التبيين عند صدق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيره فبدل على ردشأدهم وعدم قبولها كما قبلوا الجمهور ﴿قوله﴾ في حديث ابن عباس يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتبكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وأحدث الأخبار بالله فتمروا به لم يشك بصدقهم وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب يذبحوا ما كتب الله وغيره بأيديهم الكتاب فقالوا هذا من عند الله يشكروا به عنا قليلا فقلنا كم بما جاءكم من العلم عن مسألتهم ولا والله ما رأينا رجلا منهم فقلنا لكم عن الذي أنزل عليكم ﴿باب﴾ القرفة في المشكلات

الخلافه اذا استبرأ في صفة الامامة وكذا في الامعة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تفصيل الموتى والصلوة عليهم والخاصات اذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق الى الصف الاول وفي احياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الاسواق والتقسيم بالمعدى عند الحياكم والتراحم على أخذ اللقط والتزول في الخان المسبل ونحوه في السر بعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء الشكاح وفي الاقراع بين العبيد اذا اوصى بعقبتهم ولم يسعهم الثلث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني ايضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القصة في القسمة **(قوله وقوله عز وجبل اذ يقولون اقلامهم ايهم يكفل مريم)** أشار بذلك الى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا ساء اذا ورد في شرعنا تقرير وساقفة مساكن الاستعسان والثناء على فاعله وهذا منه **(قوله وقال ابن عباس الخ)** وصله ابن جرير عنه وقوله وقال قلم ذكر باي ارتفع على الماء وفي رواية الكشيحي وعلا في نسخة وعدا باله والجرية بـ **كسر** الجيم والمعنى انهم اقترعوا على كفالة مريم ايهم يكفلها فأخرج كل واحد منهم قلماً واقتوها كلها في الماء فخرجت اقلام الجميع مع الجرية الى أسفل وارتفع قلم ذكر فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده الى شبيب بن اسحق ان النهر الذي القوا فيه الاقلام هو نهر فوق النهر المشهور بجلب **(قوله وقوله)** أي وقول الله عز وجل **(قوله فاسم اقرع)** هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير بن طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه وروى عن السدي قال قوله فاسم أي قارعه وهو أوضح **(قوله فكان من المدحضين من المسهومين)** هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاستناد المذكور بلفظ فكان من المقروعين ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ فكان من المسهومين والاحتجاج بهذه الآية في اثبات القرعة يتوقف على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك الما يرد في شرعنا ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لانه كان في شرعهم جواز القاء البعض سلامة البعض وليس ذلك في شرعنا لانهم مستوطنون في عصبة الاخص فلا يجوز القاءهم بقرعة ولا بغيرها **(قوله وقال ابو هريرة عرض النبي صلى الله عليه وسلم الخ)** وصله قبل بابواب وتقدم الكلام عليه في باب اذا تأسر قوم في الحرب وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة احاديث * الاول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنازات وبقي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ان شاء الله تعالى والغرض منه قولنا فيه ان عثمان بن مظعون طار لهم في السكنى ومعنى ذلك ان المهاجرين لم يخالوا المدنه لم يكن لهم مساكن فاقترع الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء قتل فيهم * الثاني حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفر اقرع بين نسائه وهو طرف من أول حديث الاقل وباقية يتعلق بالقسم وقد تقدم في باب هبة المرأة تغير زوجها وسبقت الاشارة الى محل شرحه هنالك * الثالث حديث أبي هريرة لو يعلم الناس ما في النداء والعصف الاوّل ثم لم يجدوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا وقد تقدم مشروحات في ابواب الاذان من كتاب الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لان المواد بالاستهام هنا الاقراع وقد تقدم بيانه هنالك * الرابع حديث الثعنان بن بشير **(قوله مثل المدخن)** بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء فأن أي الهامى بالمهمل والموحدة والمدخن والمداهن واحد والمراد به من برأى ويضيق الحقوق ولا بغير المنكر **(قوله والواقع فيها)** كذا وقع هذا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشيء مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهو أصوب لان المدخن والواقع أي من تكلم في الحكم واحد والقائم مقابله ووقع عند الاسماعيلي في الشركة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهذا

وقوله عز وجل اذ يقولون اقلامهم ايهم يكفل مريم وقال ابن عباس اقترعوا فخرجت الاقلام مع الجرية وقال قلم ذكر با الجرية فكفلها ذكرى ا وقوله فاسم اقرع فكان من المدحضين من المسهومين وقال ابو هريرة عرض النبي صلى الله عليه وسلم على قوم الجين فامرهم ان يسهم بينهم في الجين ايهم يحلف * حدثنا حماد بن حفص بن غياث حدثنا ابي حدثنا الاعشى قال حدثني الشعبي انهم سمع الثعنان بن بشير رضي الله عنه يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المدخن في حدود الله والواقع فيها مثل قوم

استهوا أسقية قصار بعضهم في أسفلها وأصار بعضهم في أعلاها فكان الذين في أسفلها يعمرون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به فأخذ
 فألسا جمل ينقر أسفل السقية فتأذوا فقالوا مالك قال تأذيتي ولا يئلك من الماء فان أخذوا على يديه اتجرو ونجوا أنفسهم وان تركوه
 أهلكتهم وأهلكوا أنفسهم * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد الأصراني أن أم السلاء امرأة من
 نسائهم قد باعت النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في السكة حين اقترعت الانصار على المهاجرين قالت
 أم السلاء فسكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكي فرضناه حتى اذا توفي وجدناه في ١٨٧ ثيابه دخل علينا رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقلت ترجمه الله
 عليك يا أبا السائب فشهدا
 عليهما لقد أكرمت الله
 فقال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يدري أن
 الله أكرمه فقلت لا أدري
 بأبي أنت وأمي يا رسول
 الله فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أما عاتان
 فقد جاءه والله البقيين
 وأني لا رجوة لغيره والله
 ما أدري وأنا رسول الله
 ما يغفل به قالت فوالله
 لا أراكي أبدا بعد ما
 فخرتني ذلك قالت فتمت
 فأريت لعمري عاتان يجري
 فجيئت إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأخبرته
 فقال ذلك علي * حدثنا
 محمد بن مقاتل أخبرنا
 عبد الله أخبرنا يونس
 عن الزهري قال أخبرني
 عروة عن عائشة رضي
 الله عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا
 أراد سفرا أقرع ع بين
 نسائه فأتتهن خرج سهمها
 خرج جامعها وكان يقسم
 يشمل الفرق الثلاثة وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمرأي في ذلك وقع عند الأسما عيلي أيضا هنا
 مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهي عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط
 لكن اذا كان المداخن مشتركة في النعم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في المثل
 المضروب ان الذين أرادوا خرق السقية بمنزلة الواقع في حدود الله من عداهم امامنكر وهو القاسم وما
 ساكت وهو المدهن وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيها على ان المراد به القاسم فيها واستشهد بقوله تعالى اذا
 وقعت الواقعة أي قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكان يغفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقاسم وقد
 رآه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش لفظ مثل القاسم على حدود الله والمدهن فيها وهو مستقيم
 وقال الكرمانى قال في الشركة مثل القاسم وهما تقيضان فان القاسم هو الآخر بالمعروف
 والمدهن هو التارك له ثم أجاب بأنه حيث قال القاسم نظرا إلى جهة النجاة وحيث قال المدهن نظرا إلى جهة
 الهلاك ولا شك ان التشبيه مستقيم على الحالين (قلت) كيف يستقيم هنا الاقتصاري على ذكر المدهن وهو
 التارك للآخر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك فلان يظهر ان الصواب ما تقدم
 والحاصل ان بعض الرواة ذكر المدهن والقاسم وبعضهم ذكر الواقع والقاسم وبعضهم جمع الثلاثة وما اجمع
 بين المدهن والواقع دون القاسم فلا يستقيم (قوله استهوا أسقية) أي اقترعوا بها فأخذ كل واحد منهم سهمها
 أي نصيبا من السقية بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك واما تقع القرعة بعد التعديل
 ثم يقع الشاح في الانصبه فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن تين واعني وقع ذلك في السقية ونحوها
 فيما اذا نزحوا معا ما سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضع (قلت) وهذا إذا كانت مسجلة مثلا أما
 لو كانت لمجملهم مثلا فالقرعة مشروعة اذا تنازعوا والله أعلم (قوله تأذوا به) أي بالماء علىهم بالماء
 حالة السقي (قوله فأخذوا) أي همزة كنه معروفة يؤث (قوله ينقر) بفح أذله وسكون النون وضم
 القاف أي يضرب ليعرقها (قوله فان أخذوا على يديه) أي منعوه من الحفر (التجرو ونجوا أنفسهم) هو
 تفسير للرواية الماضية في الشركة كحديث قال بنجر أو تجرو أي كل من اتخذ ذين والمأخوذين وهكذا إقامة
 الحدود ويحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالمعصية والسالك بالرضاها قال
 المهلب وغيره في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة وقية نظرا لان التعذيب المذكور اذا وقع في الدنيا
 على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته وفيه استحقاق العقوبة بترك الامر
 بالمعروف وتبيين العالم الحكم ضرب المثل وجوب الصبر على أذى الجار اذا خشى وقوع ماله أو شذرها
 وأنه ليس لصاحب السفل أن يتحدث على صاحب العلو بالصبر به وإنه ان أحدث عليه ضررا لزمه اصلاحه
 وان صاحب العلو منعه من الضرر وفيه جواز قسمة العفار المتفاوت بالقرعة وان كان فيه علو وسفل
 فليتبع به وقع حديث العمان هذا في بعض النسخ مقدم على حديث أم السلاء وفي رواية أبي ذر وطائف

لكل امرأة منهن يومها وليتها غير ان سودة بن زمعة زوجت يومها وليتها عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فبني بذلك رضار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا سفيان قال حدثني مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير
 لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو نجوا

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿كتاب الصلوة﴾ ما جاء في الإصلاح بين الناس و قول الله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من امر
بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ومن فعل ذلك ابتغاهم رضاه الله سوف نؤتيه اجرا عظيما و خروج الامام الى الموضع لصلح بين
الناس بأصحابه * حدثنا سعيد بن أبي مرهم حدثنا أبو عسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد رضی الله عنه أن أناسا من بني عمرو بن
عوف كان بينهم شيء فخرج اليهم ١٨٨ النبي صلى الله عليه وسلم في أناس من أصحابه يصلح بينهم فخسرت الصلاة ولم يأت

كما وردته * فنعلمه * اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الاحاديث المرفوعة
على سنة وسبعين حديثا للعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة للمصكر ومنها فيه وفيما مضى مما ياتي
وأربعون حديثا والخالص ثمانية وعشرون واقفه مسلم على فقر بجهاشوى خمسة أحاديث وهي حديث
عمر كان الناس يؤخذون بالوجي وحديث عبد الله بن الزبير قصة الأفلح وحديث القاسم بن محمد فيه وهو
مرسل وحديث أبي هريرة في الاستهام في العيين وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل
الكتاب وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أمرا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الصلوة﴾

كذا للسنن والاصلي وأبي الوقت ولغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ما جاء وحذف هذا كله
في رواية أبي ذر واقتصر على قوله ما جاء في الإصلاح بين الناس وزاد عن الكشيبي إذا انفاسدا * والصلح
أقسام صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعدالة والصلح بين المتغاضبين
كان وجين والصلح في الجراح كالحق على مال والصلح قطع الخصومة إذا وقعت المراجعة أماني الاملاك أوفى
المشركت كالشراوع وهذا الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحاب الفرق واما المصنف فترجم هنا كل ما
أقوله وقول الله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف الى آخر الآية * التقدير
الا يتخوى من الخ فان في ذلك الخير ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً أي لكن من امر بصدقة الخ فان في
نجواهم الخير وهو ظاهر في فضل الإصلاح ﴿قوله وخروج الامام الخ﴾ بقية الترجمة ثم أورد المصنف حديثين
أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه صلى الله عليه وسلم الى الإصلاح بين بني عمر وبن عوف وقد تقدم
نسخه مستوفى في كتاب الامامة وهو ظاهر في ما ترجم له * ثانيهما حديث أنس في المعنى ﴿قوله حدثنا معتبر﴾
هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون ووقع في نسخة الصغاني في آخر الحديث ما نصه قال أبو عبد الله
وهو المصنف هذا ما استخبره من حديث مسدد قبل أن يجلس ويحدث ﴿قوله ان أسألك﴾ كذا في جميع
الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي وأعله الاسماعيل بان سليمان لم ينسجه من أنس
واعتمد على رواية القدي عن معتبر عن أبيه أنه بلغه عن أنس من مالك ﴿قوله قيل النبي صلى الله عليه
وسلم﴾ لم أقف على اسم القائل ﴿قوله لو أتيت عبد الله بن أبي﴾ أي ابن ساول الخزرجي المشهور بالنفاق
﴿قوله وهي أرض سبخة﴾ يقع المهمل وكسر الموحدة بعدهما معجمة أي ذات سبخاخ وهي الأرض التي
لا تثبت وكانت تلك سفة الأرض التي مر بها صلى الله عليه وسلم إذ ذاك وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن
أبي ذنادب بالغبار ﴿قوله فقال رجل من الانصار منهم الخ﴾ لم أقف على اسمه أيضا وزعم بعض الشراح أنه

التي صلى الله عليه وسلم
فأذن بلال بالصلوة ولم
يأت النبي صلى الله عليه
وسلم فجاء الى أبي بكر فقال
ان الذي صلى الله عليه وسلم
حبس وقد حضرت الصلاة
فهل لك أن تؤم الناس
فقال نعم ان شئت فأقام
الصلاة فتقدم أبو بكر ثم
جاء النبي صلى الله عليه
وسلم بعشي في الصفوف
حتى قام في الصف الأول
فأخذ الناس في التصفيح
حتى أكثر وكان أبو
بكر لا يكاد ياتفت
في الصلاة فالتفت فأداه
بالنبي صلى الله عليه وسلم
وراه فأشار اليه بيده
فأمره أن يصلي كما هو
فرقع أبو بكر يده فحمد
الله ثم رجع القهقري
وزاده حتى دخل في
الصف فتقدم النبي صلى
الله عليه وسلم فمضى
بالناس فلما فرغ أقبل
على الناس فقال يا أيها
الناس اذا بناكم شيء في

صلاتكم أخذتم بالتصفيح اغما التصفيح النساء من باب شيء في صلاته فليقل سبحانه الله فانه لا يسعه أحد الا انفت
يا أيها من آمن من أسرت البذل تصل بالناس فقال ما كان ينبغي لأن أبي خافة أن يصلي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا مسدد
حدثنا معتبر قال سمعت أبي أن أنس رضی الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو أتيت عبد الله بن أبي فأنطق اليه النبي صلى الله عليه
وسلم وركب حمارا فأنطق المسلمون يشعرون معه وهي أرض سبخة فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليبلغني والله لقد آذاني بن
جارك قال قال رجل من الانصار منهم والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب مما حنث

عبد الله بن رواحة ورايت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الدماطي ولم يذكر مستنده في ذلك فثبت ذلك
 فوجدت حديث أسامة بن زيد بالآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس وفيه أنه وقت بين عبد الله بن
 رواحة وبين عبد الله بن أبي مرجمه لكتفها في غير ما يتعلق بالذي ذكره فان كانت القصة متخذة احتل ذلك
 لكن سياقها ظاهر في المغايرة لأن في حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم أراد عيادة سعد بن عباد فمر بعبد
 الله بن أبي رفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى أبيان عبد الله بن أبي ويحمل اتحادهما بأن
 الباعث على توجه العيادة فأتى في مروره بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لوليت به فأتاه ويدل على اتحادهما
 أن في حديث أسامة فلما غشيت المجلس عجا حجة الدابة فخرج عبد الله بن أبي أنه برأه (قوله فغضب لعبد
 الله) أي ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه (قوله فغضب) كذا لا كثر أي شتم كل واحد منهما
 الآخر وفي رواية الكشميني فشمه (قوله ضرب بالجر يد) كذا لا كثر أي بالجرم والراء وفي رواية
 الكشميني بالحدب بالهملة والدال والأول أصوب ووقع في حديث أسامة فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم
 يحضهم حتى سكتوا (قوله فبلغنا) القائل ذلك هو أنس بن مالك يشبه الاسماعيلي في روايته المذكرة من
 طريق المقدسي فقال في آخره قال أنس فأنشأتها نزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أنشأ بذلك ولم يقع
 ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب
 كما أمرهم الله ويصبرون على الآتي إلى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكرة وهي
 قوله وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا في هذه القصة لأن الخاصصة وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه
 وسلم من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا آنذاك كفارا فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين
 ولا سيما كانت قصة أنس وأسامة متخذة فان في رواية أسامة فاستب المسلمون والمشركون (قلت)
 يمكن أن يحمل على التغليب مع أن فيها الشك لالان جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك
 كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه بالآية المذكرة في الجرات ونزلت ولما تأخر
 جدوا وقت مجيء الوفود ولكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديما فندفع الإشكال (في تنبيهه)
 النصبة التي في حديث أنس مغايرة للنصبة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لأن قصة سهل في بني عمر و
 ابن عوف وهم من الأوس وكانت منازلة من ضياء قصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من
 الخزرج وكانت منازلة بالعالية ولم أقف على سبب الخاصصة بين بني عمر وبين عوف في حديث سهل والله أعلم
 وفي الحديث بيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصلح والحلم والصبر على الآتي في الله والله أعلى
 الله وتأليف القلوب على ذلك وفيه أن ركوب الجار لأخص فيه عن الكبار وفيه ما كان الصعابة عليه من
 تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأدب معه والمحبة الشديدة وإن الذي يشير على الكبير بشئ يورده
 بصورة العرض عليه لا الجزم وفيه جواز المبالغة في المدح لأن الصالح أبلغ من ربح الجار أطيب من
 ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله باب ليس الكذاب الذي يصلح بين
 الناس) ترجم بلفظ الكذاب وساق الحديث بلفظ الكذاب اللفظ الذي ترجمه بلفظ معمر عن ابن شهاب
 وهو عند مسلم وكان حق السابق أن يقول ليس من يصلح بين الناس كاذبا لكنه ودعه بطريق القلب وهو
 سائق (قوله عن صالح) هو ابن كيسان والاسناد كله مدنيون وفيه ثلاثون من التابعين في نسق وأما كلثوم
 بنت عتبة أي ابن أبي معيط الأموية (قوله فيمنى) فتح أذله وكسر الميم أي يبلغ قول ثبت الحديث
 أنه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخيرة فإذا بلغته على وجه الإفساد والمهينة قلت غيبته بالشديد كذا
 قاله الجوهري وادعى الحر في أنه لا يقال إلا بغيره قال ولو كان ينبغي بالتخفيف لزم أن يقول خير

فغضب لعبد الله رجل
 من قومه فغضب
 لكل واحد منهما أصحابه
 فكان بينهما ضرب
 بالجر يد والنعال والابدي
 فبلغنا أنها نزلت وان
 طائفتان من المؤمنين
 اختلفتا فاصلحا
 بينهما (باب ليس الكذاب الذي
 يصلح بين الناس)
 حدثنا عبد العزيز بن
 عبد الله حدثنا إبراهيم
 ابن سعد عن صالح عن
 ابن شهاب أن جسد بن
 عبد الرحمن أخبره أن
 أمه أم كلثوم بنت عتبة
 أخبرته أنها سمعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول ليس الكذاب
 الذي يصلح بين الناس
 فيمنى خيرا

أو يقول خيرا **باب قول الامام** لا يخبره اذ هو باننا نصلح **حدثنا محمد بن عبد الله** حدثنا **عبد العزيز بن عبد الله** الاويسى واسحق ابن محمد القروى قالوا **حدثنا محمد بن جعفر** عن **ابي حازم** عن **سهل بن سعد** رضى الله عنه ان اهل قباة اقتتلوا حتى

بالرفع وتغيبه ابن الاثير بان خبره ان تصيب بدمى كالتصيب بدمى قال وهو واضح جدا يتقرب من خفاء مثله على الحربى ووقع فى رواية الموطا بنسب بضم اوله وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم اوله وابطاه بدل الميم قال وهو تصحيف ويمكن تحريكه على معنى بوسل تقول انهمت اليه كذا اذا اوصلته **(قوله)** أو يقول خيرا هو شغل من الراوى قال العلماء المراد هنا انه يصير بما علمه من الخبر ويسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لان الكذب الاخبار بالشئ على خلاف ما هو به وهذا ساكت ولا ينسب الساكت قول ولا جهة فيه لمن قال بشرطه فى الكذب القصد اليه لان هذا ساكت وما زاده مسلم والنساقى من رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن ابيه فى آخره ولم أسمعه يرخص فى شئ مما يقول الناس انه كذب الا فى ثلاث فذكرها وهى الحرب وحدث الرجل لاهر آتاه والاصلاح بين الناس واد التماسى ايضا هذه الزيادة من طريق الزيدى عن ابن شهاب وهذه الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم فى روايته من طريق يونس عن الزهرى فذكر الحديث قال وقال الزهرى وكذا اخرجها النساقى مفردة من رواية يونس وقال يونس اثبت فى الزهرى من غيره وجرم موسى بن هر وبن وغيره بادراجها وبناه فى فوائد ابن ابي مسرة من طريق عبد الوهاب بن ربيع عن ابن شهاب فساهه بسنده مختصرا على الزيادة وهو وهم شديد قال الطبري ذهبت طائفة الى جواز الكذب لقصد الاصلاح وقالوا ان الثلاث المذكورة ككتمان وقالوا الكذب المذموم انما هو قباة مضرة أو ما ليس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب فى شئ مطلقا وحدثوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كقول للظالم دعوتك افس وهو يريد قوله اللهم اغفر للمسلمين وبعده امر انه بطهية شئ و يريد ان قدر الله ذلك وان يظهر من نفسه قوة **(قلت)** وبالازل جرم الخطا بى وغيره والثانى جرم الملبس والاصبى وغيرهما وساقى فى باب الكذب فى الحرب فى اواخر الجهاد فذكره بطهية ان شاء الله تعالى وانفقوا على ان المراد بالكذب فى حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه او عليها او اخذ ما ليس له او اخلوا كذا فى الحرب فى غير التأمين وانفقوا على جواز الكذب عند الاضرار كالمقصود ظالم قتل رجل وهو مخفف عنده فله ان ينق كونه عنده ويحلف على ذلك لا يأم الله اعلم **(قوله)** باب قول الامام لا يخبره اذ هو باننا نصلح ذكر فيه طرفا من حديث سهل بن سعد الماضى فى اوائل كتاب الصلح وهو ظاهر فيما ترجم له وقوله فى آثر الاسناد **حدثنا محمد بن عبد الله** كذا لا كثر ووقع فى رواية النساقى وبنى احمد الجرجاني باسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخارى عن عبد العزيز واسحق وعبد العزيز الاويسى من مشايخ البخارى وهو الذى اخرج عنه الحديث الذى فى الباب قبله وروى عنه هذا بواسطة وكذلك اسحق بن محمد القروى حدث عنه بواسطة وغيره واسطة ومحمد بن جعفر شيوخهم هو ابن ابي كثير الاسناد كله مدينون واما محمد بن عبد الله المذكور فجزم الحاکم بانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلى نسبة الى جدوه والله اعلم **(قوله)** باب قول الله عز وجل ان يصلحوا بينكم فاصلا معا والصلح خير أو رد فيه حديث عائشة فى تفسيره الى به وساقى شرحه فى تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب اذا اصطلموا على صلح جو فالصلح مردود يجوز فى صلح جو مردود يجوز فى صلح جو والاضافة وان يكون صلح ويكون جو رصقه له **ذكر** فيه حديث ابي هريرة وزيد بن خالد قصة الصيف وساقى شرحها مستوفى فى كتاب الحدود وان شاء الله تعالى والغرض منه هنا قوله فى الحديث الوليدة والغنم رد على لانه فى معنى الصلح مما يجب على

تراموا بالبخارة فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم **باب** قول الله عز وجل ان يصلحوا بينكم فاصلا معا والصلح خير **حدثنا** ثقاته بن سعيد **حدثنا** سفيان عن هشام بن هرو عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا قالت هو الرجل يرى من امرأته مالا يجبه كبرا أو غيره فيريد فرافها فتقول امسكنى واقسمى ما شئت قالت ولا بأس اذا تراخيا **باب** اذا اصطلموا على صلح جو فالصلح مردود **حدثنا** آدم **حدثنا** ابن ابي ذئب **حدثنا** الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهنى رضى الله عنهما قالوا اجأ اعرأى فقال يا رسول الله اقص ينشأ بكتاب الله فقام خصمه فقال صدق اقص ينشأ بكتاب الله فقال الا هرا جى ان ابني كان عسيفا على هذا فزنى

بامرأته فقالوا على ان ابنا لريم فقد ثبت ابني منه بمائة من الفم ووليدة خمسأت أهل العلم فقالوا انما على السيف جلدماثة وتقرى بعام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا قضين ينشأ بكتاب الله اما الوليدة والفم فرد عليهن وعلى ابن جلدماثة وتقرى بعام اما بنت ابني ليس لرجل فاعذ على امرأته هذا فارجها فاعذ اعلمها انيس فرجها

الصدق من الحديث وما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جواراً (قوله حديث يعقوب) كذلك لا كثير
منسوب وانما قد رابن السكن بقوله يعقوب بن محمد وقع نظير هذا في المغازي في باب فضل من شهد بدراً قال
البخاري حديث يعقوب حدثنا ابراهيم بن سعد وقع عندنا بن السكن يعقوب بن محمد أي الزهري وعند
الاكثر غير منسوب لكن قال أبو ذر في روايته في المغازي يعقوب بن ابراهيم أي الدورقي وقدرى البخاري
في الطهارة عن يعقوب بن ابراهيم عن اسمعيل بن عتبة حديثاً نفسه أبو ذر في روايته فقال الدورقي وجرم
الحاكم بان يعقوب المذکور هنا هو ابن محمد كافي رواية ابن السكن وجرم أبو أحمد الحاكم بان منده والحبال
وأخرون بأنه يعقوب بن حديد بن كلس ورد ذلك البرقي بان يعقوب بن حديد بن كلس من شرطه وجوز أبو
مسعود أنه يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورد عليه بان البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يدخل وأجاب البرقي
عنه بجواز سقوط الوساطة وهو بعد الذي يرجع عندي انه الدورقي جلالاً أطلقه على ما قبله وهذه عادة
البخاري لا يهمل نسبة الراوي الا اذا ذكره في مكان آخر فيهملها استغناء عما سبق والله أعلم وقدر جرم أبو
على الصدق بأنه الدورقي وكذا جرم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه هذا الحديث الذي في الأصل
عن يعقوب بن ابراهيم (قوله عن أبيه) هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وقع منسوباً كذلك
في مسلم وقال في روايته حديثاً في قوله عن القاسم في رواية الاسما على من طريق محمد بن خالد الواسطي
عن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلاً من آل أبي جهل أوصى وصيهاً فيها أثره في ماله فذهب إلى القاسم بن
محمد أسنويه فقال القاسم سمعت عائشة قد ذكره وسألتني بيان الأثر المذکور في رواية الخزرجي المعلقة عن
الغلاء بن عبد الجبار (قوله رواه عبد الله بن جعفر الخزرجي) يقتضيه الميم وسكون المعجمة وقع الزائدة
إلى المسور بن مخزومة فجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة وروايته هذه وصلها مسلم من
طريق أبي عامر العقدي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن ابراهيم سألت
القاسم بن محمد عن رجل له مسأكن فأوصى بثلث كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد قد ذكر
المن يلفظ من عمل عمار ليس عليه أمر ناهو رد وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع
(قوله وعبد الواحد بن أبي عون) وصله الفاروق من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر
ليس عليه أمر ناهو رد وليس لعبد الواحد أيضاً في البخاري سوى هذا الموضع وقدر وناه في كتاب السنة
لأبي الحسين بن حام من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن ابراهيم قال كان
الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي طالب أوصى بوصية فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثاً وخطب فيها وأما
يومئذ على القضاء فادريت كيف أقضى فيها فليتجنب القاسم بن محمد فأله فقال أنه جرم من ماله الثلث
وصيه ورد سائر ذلك ميراثاً عائشة حدثتني فذكره بلفظ ابراهيم بن سعد في هذا الرواية دلالة على أن
قوله في رواية الاسما على المقدمة من آل أبي جهل وهم وأعمامهم من آل أبي طالب وعلى أن قوله في رواية
مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو
عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد وهو به شكل جداً الذي أوصى بثلث كل مسكن أوصى بأمر جائز
أخاف وأما الزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد فنه نظر لا خيال أن يكون بعض المساكن أغنى قيمة من
بعض لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متتالية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاث
فلهذا كان في الوصية ثلثي زائد على ذلك يوجب انكارها كما شاعرت إليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم
وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته وأجاب عنه بالجل على ما إذا أراد أحد الفرضين القندية أو
الموصى لهم القسمة وتعيين حقه وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة فيقتد بقوم المساكن

حدثنا يعقوب حدثنا

ابراهيم بن سعد عن أبيه

عن القاسم بن محمد عن

عائشة رضي الله عنها

قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من أحدث

في أمرنا هذا ما ليس فيه

فهو رد رواه عبد الله بن

جعفر الخزرجي وعبد الواحد

ابن أبي عون عن سعد بن

ابراهيم

باب كيف يكتب هذا المصاحف فلان بن فلان وامن بن مينة الى قبيلته اونسية **ع** حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن ابي اسحق قال سمعت ابرايم بن عازب يرضي الله عنه قال قال المصاحف رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الخديجة كتب علي بن ابي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا كتب محمد بن رسول الله فقال المشركون لا يكتب محمد رسول الله لو كتب رسول الله لقال فقال لي اخي قال قال الله صلى الله عليه وسلم وصالحهم علي بن ابي طالب هو واحبها ثلاثة ايام ولا

علي ما بالذي اعلمه فقام رسول ١٩٢

علي ما أناب اليه أئمة فقهاء رسول

192

قيمة التعديل ويجمع نصب المرمى لهم في موضع واحد ويقي نصب الورثة فباعد ذلك والله أعلم وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وتاعده من قواعد فقه معناه ما اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت اليه قال النزيل في هذا الحديث: مما ينبغي أن يعتني بحفظه واستعماله في ابطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطبري في هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لأن الدليل يتركب من مقدمة ومطلوب بالدليل أمثالات الحكم وأتبعه وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لأن منطق مقدمة كلية في كل دليل نافي لحكم مثل أن يقال في الوضوء بقاء نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود لأنه مقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وأما بقية النزاع في الأولى ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح مثل أن يقال في الوضوء بالنية هذا عليه أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالقضية الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع فلما اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقلال الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم بقوله رد معناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق وتخلق ونسخ ومنسوخ وركا فقال فهو باطل غير معتد به واللفظ الثاني وهو قوله من عمل أعم من اللفظ الأول وهو قوله من أحدث فتجيب به في إبطال جميع العقود المنتهية وعدم وجود غيرها المرتبة عليها وفي رد المحدثات وإن النهي يقتضي الفساد لأن النهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب رد ما هو يستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين وفيه أن الصلح الفاسد مستقضى والمأخوذ عليه مستحق الرد ﴿ قوله باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وان لم ينسبه إلى أبيه قبلته أن ينسبه ﴾ أي إذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن بالصلح نفسه فيكتفي في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدة والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول الفقهاء يكتب في الوثائق اسمه وأبيه وجده ونسبه فهو حيث يقتضي اللبس والاحتياط يؤمن بالصلح فهو على الاستحباب واختلف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله ونسبه فقيل بالجر عطفا على قبلته وعلى هذا الفرع بين القبيلة والنسب وقيل بالنصب فعل ماض معطوف على المنى أي سواه ينسبه أول ينسبه والأول أولى وبهزم الصغاني ﴿ قوله لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي ﴾ سباني في الشرط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطوق لا وقد ذكر المصنف هنا من طرق ابن ابراهيم عن ابن اسحق هذا الحديث أنهم سبوا قاضيا من بني شعبة وبأني شرحه في باب عمرة القضاء من المغازي إن شاء الله تعالى ونذكر هنا بيان الخلاف في مناشرة صلى الله عليه وسلم الكتابة والغرض منه هنا إقصاء الكتاب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه إلى أب ولا جد أو قرء صلى الله عليه وسلم واقتصر على محمد بن عبد الله بغير زاد وذلك كله لا من الاتباس ﴿ قوله باب الصلح مع المشركين ﴾ أي حكمه أو كفيته أو جواز وسباني شرحه وسأناه في كتاب الجوزة والمودعة مع المشركين بالمبال وغيره ﴿ قوله

يدخلوها الا يجلبان
السلاح فسالوه ما جلبان
السلاح فقال القرباب بما
فيه **هـ** حدثنا عبيد الله بن
موسى عن اسحاق بن
أبي اسحق عن البراء بن
الله عنه قال اعتمر النبي
صلى الله عليه وسلم في ذي
القعدة فأتى أهل مكة أن
يدعوه يدخل مكة حتى
قاضاهم على أن يقيم بها
ثلاثة أيام فلما كتبوا
الكتاب **كـ** وهاذا
ما قاضى عليه محمد رسول
الله فقالوا لا تقربوا فلو علم
أننا رسول الله ما منعناك
لكن أنت محمد بن عبد
الله قال أنا رسول الله وأنا
محمد بن عبد الله ثم قال
لصلى الله عليه وسلم
قال لا والله لا أجوزك أبدا
فاخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم الكتاب فكتب
هذا ما قاضى محمد بن عبد
الله لا يدخل مكة سلاح
الافى القرباب وأن لا يخرج
من أهلها بأحد أن أراد
أن يبعه وأن لا يجمع أسدا
من أصحابه أراد أن يقيم

[illegible]

فيه عن أبي سفيان وقال عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة بينكم وبين بني الأصغر وفيه سهل بن حنيف لقدر أثنى يوم أبي جندل وأما والمسور عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعد عن أبي إسحق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء على أن من أتاه من المشركين رده إليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعلى أن يدخلها من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها ١٩٣

ويحوي فجاء أبو جندل ويحصل في قيوده فرده إليهم * وقال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أباجندل وقال أباجلب السلاح * حدثنا محمد بن رافع حدثنا سريج بن النعمان قال حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معمر أخا لثقات ففرش يشه وبين البيت ففزع هديه وحلق رأسه بالحديبية وفأضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم الأسبوعا ولا يقيم بها إلا ما أحبوا فأعتمرهم العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما آتاهم أثلاثا أمره أن يخرج فخرج فخرج * حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا يحيى عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال ألقى عبد الله ابن سهل وعجينة بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ ملج

(وه) أي يدخل في هذا الباب (قوله عن أبي سفيان) يشير إلى حديث أبي سفيان يحضر بن حرب في شأن هرقل وقد تقدم بطوله في أول الكتاب والغرض منه قوله في أوله أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فثأر قريش الحديث وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها (قوله وقال عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم تكون هدنة بينكم وبين بني الأصغر) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه في الجزية من طر بق أبي ادريس الخولاني عنه وسأيت شرحه هناك إن شاء الله تعالى وقوله وفيه سهل بن حنيف لقدر أثنى يوم أبي جندل هو اضطراب من حديث وصله أيضا في آخر الجزية ولم يبق في رواية غير أبي ذر والأصل في لقدر أثنى يوم أبي جندل (قوله وأما المسور) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانت يشير إلى حديثها الماضي في الحجة قالت قدمت على أبي ربيعة في عيد قريش الحديث وأما حديث المسور فسأيت موصولا في الشروط (قوله وقال موسى بن مسعود) هو أبو جندل الذي يهدى وطريقه هذه وصلها أبو نوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه وصلها أيضا الأسماعيلى واليهي وغيرهما وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمرة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى وقوله فيه يحصل بغير أوله وسكون المهلة وضم الجيم أي عشي مثل الجيلة الطير المعروف برفع رجلا ويضع أخرى وقيل هو كتابة عن تقارب الخطأ (قوله قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أباجندل وقال أباجلب السلاح) يعني أن مؤملا هو ابن اسمعيل تابع أباحذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال يجلب بدل قوله يجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة ودكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبية وأما جلبان فمضبطه ابن حنيفة وابن دريد وجاعة بضمين وتشديد الموحدة ومضبطه ثابت في اللائل وأبو عبيد الله وسكون اللام مع التخفيف ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد بدو كما تجمع جوابا لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام ووقع في نسخة مشقة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية لا تفر بذلك وطريق مؤمل هذه وصلها أحاديث مستندة عنه ورويناها بطريق الحلية وغيرها ومن قوائدها نص سفيان بتحديث أبي إسحق لهو بتحديث البراء إلى أبي إسحق ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر وسأيت شرحه في عمرة القضاء أيضا وحديث سهل بن أبي حنيفة في قتل عبد الله بن سهل يغير والغرض منه قوله هو يومئذ ملج والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين وسأيت شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود (قوله باب الصلح في المدينة) أي أن يجب القصاص بدمع الصلح على مال معين ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التثنية المكسورة وهي عمه أنس وقوله زاذ الفزاري يعني مروان بن معاوية (قوله فرضى القوم بقبول الارش) أي زاد على رواية الانصارى ذكر قبولهم الارش والذي وقع في رواية الانصارى فرضى القوم وعفوا وظاهر أنهم تركوا القصاص والارش مطلقا فاشار المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله تعالى

﴿ ٢٥ ﴾ فتح الباري - خامس ﴿ باب الصلح في المدينة ﴾ حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثني جندل أن أسا حذتهم أن الربيع وهي ابنة النضر كسرت ثنية جارية فطلبوا الارش وطلبوا العفو فأوفاهما النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالقصاص فقال أنس بن النضر أتكمس ثنية أبي ربيع رسول الله والذي بعثك بالحق أتكمس ثنتها فقال أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم وعفوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره زاد الفزاري عن جندل عن أنس في قصة القوم وقيل الارش

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي الله عنه أن ابني هذا سيده ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين وقوله جل ذكره فاصلحوا بينهما * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن بن علي يقول استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال فقال عمرو بن العاص إني لأرى كاتب لا قولي حتى تقتل أقرانها فقال له معاوية وكان والله خير الجبلين أي عمرو وان قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء ١٩٤ من لي بأمر الناس من لي بنسأهم من لي بضيقهم فيعت اليه رجلين من قريش من

بن عبد شمس عبد الرحمن ابن سمرة وعبد الله بن عامر بن كز بن فقال أذهبوا إلى هذا الرجل فأعرضا عليه وقولاه واطلبا إليه فأثاء فدخل عليه فتكلمما وقالاه وطلبا إليه فقال لهما الحسن بن علي أنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائنا قال فإنه يعرض علينا كذا وكذا وطلب اليك وبأ لك قال فني بهذا قال الحسن لك به فأسألهما شيئا الإقالة فمن لك فصالحه فقال الحسن ولقد سمعت أبا بكره يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقول على الناس مرة وعليه أخرى ويقول إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين * قال أبو عبد الله قال لي علي بن عبد الله أعماثت لئاسع الحسن من أبي بكره هذا الحديث

الحديث **باب هل يشير الإمام بالصلح** حدثنا اسمعيل بن أبي أوس قال حدثني أبي عن سلمان عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا أحدهما يستوضح الآخر ويسترقه في شيء وهو يقول والله لا أقبل خيبر عليم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

أبنت

أين المتأني على الله لا يضل المعروف فقال أنبا رسول الله صلى الله عليه وآله أي ذلك أحب حديثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن
الأعرج قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد ١٩٥ الله بن أبي حنيفة الأسلمي مال

أثبت أنا وأبني من فلان عمراً فأحسناه لا والذي أكرمك بلحق ما أحسنا منه إلا ما نأكله في بطوننا أو
نطعمه مسكيناً وجننا نسترضه ما نقصنا الحديث فظهر بهذا ترجيحنا في الأخلاء للمذكورين قبل وان
الخاصة وقعت بين البائع وبين المشتري ولم أقبل على تسمة واحد منهم وأما غيره من بعض الشراح أن
المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بعدلتنا في تعريف هذه الزيادة أصل القصة
(قوله ابن المتأني) بضم الميم وقض المشتاة والمهزاة وتشديد اللام المكسورة أي الخالف المبالغ في البسيتين
ما أخذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التثنية وهي البسيتين وفي رواية ابن حبان فقال أتى
أن لا يصنع خيراً ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب النمر (قوله أي ذلك أحب) أي من الوضع أو الرقي وفي
رواية ابن حبان فقال إن شئت وضعت ما نسقوا وإن شئت من رأس المال فوضع ما نسقوا وهو بثع بأن
المراد بالوضع الحط من رأس المال وبالرقي الاقتصاص عليه وترك الزيادة لا كجزء بعض الشراح أنه يريد
بالرقي الإسهال وفي هذا الحديث الحضيض على الرقي بالغيرهم والاحسان إليه بالوضع عنه والرجوع الخلف
على ترك فعل الخير قال الدوادوي إنما كره ذلك لكونه حلق على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله
وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف لمن حلق ليفعل خيراً وأبليس
كذلك بل الذي يظهر أنه كرهه لقطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم
للاعرابي الذي قال والله لا أترك يدعي هذا ولا أقص أي من صدق ولم ينكرو عليه حلقه على ترك الزيادة وهي
من فعل الخير ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستبابة إلى الدخول فيه
فكان يحصر على ترك تحريمهم على ما فيه نوع مشقة مهمسا أمكن بخلافه من تمكن في الإسلام فيحضره
على الأزدباد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصواب لم يراد الشارع وطواعيتهم لما يشيرونه وهم على
فعل الخير وفيه الصلح مما يهيج بين المتخاصمين من القطر ورفع الصوت عند احكام وفيه جواز سؤال
المدين الحليطة من صاحب الدين خلاف ما نكره من المالكية واعتل بما فيه من تعبد المنفعة وقال القرطبي
لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى وفيه شبه المجهول كذا قال ابن التين وفيه نظير لما قدمنا من
رواية ابن حبان والله أعلم (قوله حديثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كسب هذا الأسناد في أول الملازمة
وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملازمة في المسجدم كتاب الصلاة وأفاد ابن أبي شيبة
في روايته أن الدين المذكور كان أوفيتين قال ابن بطال هذا الحديث أصل لقول الناس خير الصلح على
النظر (قوله باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم) أو ردفه حديث أبي هريرة تعدل بين
الناس صدقة وهو طرف من حديث طو بل يأتي في الجهاد وقع هنا في أول الأسناد حدثنا اسحق بن
منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال اسحق بن منصور روي في الجهاد في موضعين أحدهما اسحق
ابن نصر والآخر اسحق بن منصور وسبق اسحق بن منصور في مناقب اسحق بن اسحق في موضعين أنه ابن
منصور والله أعلم وقوله سلاي بضم السين وتخفيف اللام مع القصص أي مفصل وقوع عند مسلم من
حديث أي ذر تفسيره بذلك وإن في الإنسان ثلثاً وثلاثين مفصلاً قال ابن المنذر جمع على الإصلاح والعدل
ولو روي في هذا الحديث إلا العدل لكن لما خاطب الناس كأهم بالعدل وقد علم أن فهم الحكم وغيرهم كان
عدل الحاكم إذا حكم وعدل غيره إذا صلح وقال غيره الإصلاح نوع من العدل فطوبى للعدل عليه من
عطف العام إلى الخاص (قوله باب إذا أشار الإمام بالصلح إلى أي من عليه الحق) حكم عليه بالحكم الذين

الله كان ابن عثمة صلوات وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسحق بن منصور يحيى بن الجدر فاستمر يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حيثئذ حقه لير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير بن العاص أن يرضى عنه الزبير بن العاص فلما أحفظ الانصاري رسول الله

صلى الله عليه وسلم استوى لئلا يرحفه في صريح الحكم * قال عمر وقال الزبير والله ما أحب هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا ورن
لا يؤمنون حتى يحكموا فيها شجر بينهم الآية * باب الصلح بين الغرماو أصحاب الميراث والمجازفة في ذلك * وقال ابن عباس لا بأس
أن يتخارج الشرى كان قيا خذ هذا دينا وهذا عينا فان لوى لاحد هالمير جمع على صاحبه * حدثني محمد بن بشار حديثا عن عبد الوهاب
حديثا عن عبد الله بن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال توفى أبى وعليه دين فعرضت على غرماه أن يأخذوا الثمر
بما عليه فأبوا ولم يروا أن فيه فاه ١٩٦ فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال اذا جدته فوضته في المربد

أذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لخادمه
الله عليه وسلم لخادمه
أبو بكر وعمر جلس عليه
ودعا بالبركة ثم قال ادع
غرماء فأوفهم فأتوا
أحدهما على أبى دين الا
قضيته وفضل ثلاثة عشر
وسقا سبعة بحوة وستة
لون أو ستة بحوة وسبعة
لون فواقبت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
المغرب فذكرت له ذلك
فصحت فقال أنت أبا بكر
وعمر فأخبرهما فقالا لقد
علمنا اذ صنع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما صنع
أن سيكون ذلك وقال
هشام عن وهب عن جابر
صلاة العصر ولم يذكر أبا
بكر ولا صلح وقال وترك
أبى عليه ثلاثين وسقادينا
فقال ابن اسحق عن
وهب عن جابر صلاة
الظهر
باب الصلح بالدين
والعين
حدثنا عبد الله بن محمد

أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الانصارى الذى خاصمه في سقي النخل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في
كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه بالهام الملهمة والقاء والطاء المعجمة أى أغضبه وزعم الخطاى أن هذا
من قول الزهرى أورد في الخبر * (قوله باب الصلح بين الغرماو أصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) أى
عند المعارضه وقد قدمت فوجبه ذلك في كتاب الاستقراض ومراعاة ان المجازفة في الاعتياض عن الدين
حائثة وان كانت من جنس حقه وأقل وانه لا يتناولها النهى اذا مقابلة من الطرفين (قوله وقال ابن عباس
الخ) وصله ابن أبى نبيشة وقد تقدم شرحه في أول الحواويج حديث جابر بأبى الكلام عليه في علامات
النبوته ان شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بفتح المعجمة وتوسط عند أبى ذر بكسرها قال سيبويه وهو نادر
قوله وقال هشام أى ابن عروة (عن وهب) أى ابن كيسان ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في
الاستقراض وقوله وقال ابن اسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر أى ابن اسحق روى الحديث
عن وهب بن كيسان كإراء هشام بن عروة الاتهامه اختلاف في تعيين الصلاة التى حضرها جابر مع النبي
صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته فقال ابن اسحق الظهر وقال هشام العصر وقال عبيد الله بن عمر
المغرب والثلثة وروى عن وهب بن كيسان عن جابر وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل
الحديث لان المقصود منه ما وقع من تركته صلى الله عليه وسلم في الثمر وقد حصل توافقه معهم عليه ولا يترتب
على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم وقوله وستة لون اللون ما عدا العجوة وقيل هو الدقل وهو
لردي وقيل اللون اللين واللينة وقيل الاختلاط من الثمر وستأى اللينة في تفسيره سورة الحشر وانه اسم
للخلة * (قوله باب الصلح بالدين والعين) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبى حذر وقد
تقدم قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجمه وأوجب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكان
الحق به الصلح فيما يتعلق بالدين بطريق الأولى قال ابن بطال اتفق العلماء على انه ان صالح غريمه عن دراهم
سراهم أقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجز أن يحط عنه شيأ قبل أن يقبضه مكانه وان صالحه
بعد حلول الاجل عن دراهم بدنا نذر أو عن دنائير بدراهم جاز واشترط القبض اهـ (قوله وقال الليث حدثني
يونس) وصله الذهبي في الزهر ياتى وتولى فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب * خاتمة * اشتمل كتاب
الصلح من الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة بالمكرر
منها هبة وفيها ماضى تسعة عشر حديثا والخالص اثنا عشر حديثا واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث أبى
بكرة في فضل الحسن وحديث عوف والمسيور المعلقين وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشرب

باب

حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس وهاب الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك
أخبره انه تخاض ابن أبى حذر دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما حتى كشف سيف حجرته فنادى كعب بن مالك فسأل يا كعب
فقال ليلى يا رسول الله فأشار بيده أن ضع الشطر فقال كعب قد قبلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فاقضه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشرب

باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعه حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني
 عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمسرور بن مخزومه رضي الله عنهما يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما كاتب سهيل
 ابن عمرو يومئذ كان فيما شترط سهيل بن عمرو وعلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يأبئ منا أحد وإن كان على دينك لا أردته البنا وخليت
 بيننا وبينه ففكر المؤمنون ذلك واستعضوا منه وأبى سهيل إلا ذلك فكانت النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فرد يومئذ أبى سهيل إلى أبيه
 سهيل بن عمرو ولم يأتمه أحد من الرجال إلا ردته في تلك المدة وإن كان مسلماً وجاءت لمؤمنات مہاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي
 معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهي عاتق فجاء أهلها ١٩٧ بسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن

يرجعها إليهم فلم يرجعها
 إليهم لها أنزل الله فيهن
 إذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتنعوهن
 الله أعلم بآمرهن إلى قوله
 ولا هي يحلون لهن قال
 عروة فأخبرتني عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يمتحنهن بهذه
 الآية يا أيها الذين آمنوا
 إذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتنعوهن
 إلى غفور رجب قال عروة
 قالت عائشة فن أقرمنا
 الشرط منهن قال لها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قلوبنا بعقل كلاما
 يكلمها به والله ما سمت
 يده ولا امرأة قط في المبايعه
 وما يابيهن إلا بقوله
 * حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان عن زبائن علاقة
 قال سمعت جريراً رضي
 الله عنه يقول يا بنت

(باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعه) كذا لا في ذرو سقط كتاب الشر وط لغيره
 والشر وط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم تقيده في أمر آخر غير السبب والمراده هنا بيان
 ما يصح منها مما لا يصح وقوله في الاسلام أي عند الدخول فيه فيجوز من ملأنا بشرط الكفر أنه إذا أسلم
 لا يكلف بالسفر من بلاد بلده مثلاً ولا يجوز أن لا يصلي مثلاً وقوله والاحكام أي العقود
 والمعاملات وقوله والمبايعه من عطف الخاص على العام (قوله يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) هكذا قال عقيل عن الزهري وأقصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخزومه ومروان
 ابن الحكم وقد ثبتين رواية عقيل أنه عنهما سئل وهو كذلك لأنهم لم يحضرا القصه وعلى هذا فهو من
 مسند من ليس من الصحابه فلم يصحب من أخرجه من أصحاب الأطراف في مسند المسور وأومروا أن
 مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبه وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع
 أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصه قبل ذلك بستين (قوله لما كاتب سهيل بن عمرو) هكذا انقلب
 هذه القصه من الحديث الطويل وسأيت بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب وبأبي الكلام عليه
 مستوفى هناك وقوله فامتنعوا بهن مہمله وضاد معجمه أي نفوا وشق عليهم قال الخليل معسر الدين
 المہمله والضاد المعجمه من الشيء وأمتنع فوجع منه وقال ابن القطاع شق عليه وأمت منه وقع من
 الرواء اختلاف في ضبط هذه اللفظه فالجهو رعى ما هنا والاصبى والمهداني نظام مشاعه وعند القابسي
 امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسى وعن النسي انفضوا بنون وغين معجمه وضاد غير مشاعه قال عياض
 وكلها تغيرات حتى وقع عنده بعضهم انفضوا بقاء وتشديد بعضهم أعظموا من القبط وقوله قال عروة
 فأخبرتني عائشه هو متصل بالاسناد المذكور وأولاً وسأيت في شرحه مستوفى في أواخر التكميل ومضى الكلام
 على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان (قوله باب إذا باع غنلاً قد أبرت) زاد أبو ذر عن الكشمي
 ولم بشرط الثمر أرى المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع ولم يذكر جواب
 الشرط أكفاء بما في الخبر (قوله باب الشر وط في البيوع) ذكر فيه حديث عائشه في قصه برة وقد
 تقدم الكلام عليه في كتاب التتق وأما أطلق الترجه لتفصيل في اعتباره بين الفقهاء (قوله
 باب إذا اشترط البائع ظهراً الدابة إلى مكان مسمى حاز) هكذا أخرج هذا الحكم لصحة دلسه عنده وهو ما

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح لكل مسلم * حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن اسمعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير
 ابن عبد الله رضي الله عنه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقام الصلاة وآتاه الزكاة والنصح لكل مسلم
 * باب إذا باع غنلاً قد أبرت * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من باع غنلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * باب الشر وط في البيوع * حدثنا عبد الله بن مسعود حدثنا
 الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشه رضي الله عنها أخبرته أن برة جاءت عائشه تستعجنها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً
 قالت لها عائشه أخرجي إلى أهل قال أجواب أن أقضي عنك كتابتها ويكره لأولئك في ضلت قد كرت ذلك برة إلى أهلها فأولوا قالوا
 شامت أن تصيب حديقاً فتفعل ويكره لنا ولأولئك كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها يا بني فاعطى فأبى الأول ما نحن
 * باب إذا اشترط البائع ظهراً الدابة إلى مكان مسمى حاز *

أن يبعه وفي رواية مغيرة المذكو رة قال أئيبه فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره فقلت نعم وللنساء من هذا الوجه وكانت إلى الله حاجة شديدة ولا حدم من رواية نعيم وهو بالنون والموحدة والمهملة معصفر وفي رواية عطاء قال بعينه قلت بل هو لك يا رسول الله قال بعينه زاد للنساء من طريق أبي الزبير قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا ين مباحه من طريق أبي نضرة عن جابر فقال أئيب عننا نحن هذا والله يغفر لك زاد للنساء من هذا الوجه وكانت كلمة تقولها العرب فأقبل كذا والله يغفر لك ولا أحد قال سليمان يعني بعض رواه فلا أدري كم من مرة يعني قال له والله يغفر لك وللنساء من طريق أبي الزبير عن جابر استغفر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمس وعشرين مرة وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند أحد أئيبه يعني جارك هذا جابر قلت بل أئيبه لك قال لا ولا يمكن بعينه وفي كل ذلك رد قول ابن التين أن قوله لا ليس بحرف وفي هذه القصص (قوله بعينه بأوقية) في رواية سالم عن جابر عند أحد فقال بعينه قلت هو لك قال قد أخذته بأوقية ولا ين سعد وأبي عوانة من هذا الوجه فلما أكره على قلت أن لرجل علي أوقية من ذهب هو لك قال نعم وألوقية من القصص كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسأني بيان الاختلاف في قدر الخن في آخر الكلام على هذا الحديث (قوله فاستحييت جلالة أبي أهلي) الجملان بضم المهمل والجل والمفعول محذوف أي استحييت جلالي أي قد ر واه الأسامي على بلفظ واستحييت ظهره إلى أن تقدم ولا حدم من طريق أبي نضرة عن مغيرة الشري عن جابر على أن يغفر في ظهره سفري ذلك وذكر المصنف الاختلاف في القاطعة على جابر وسأني بيانه (قوله فلما قدمنا) زاد مغيرة عن الشعبي كأمضي في الاستقراض فلما دوننا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكر أم نبيا وسأني الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى وزاد فيه تقدمت المدينة فأنبرت خالي يبيع الجمل فلما في وقوع عند أحد من رواية نعيم المذكو رة فأئيب عمتي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أني بنتنا نحننا نأمر أئيبها أئيبها ذلك وسأني القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى وحزم ابن لقطه بأنه جدي بفتح الجيم وتشديد الال إلى بن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمر ويحتمل أن اسمها جلعلم يعجبها معه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره وأخرج من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ نعم قال أت أهلك تقدمت الناس إلى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبلي وقدمت بالغداة فغبت إلى المسجد فوجدته فقال لا أن قدمت قلت نعم قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لأن في أحدهما أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم قبله فمحتمل في الجمع بينهما أن يقال أنه لا يلزم من قوله تقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لا احتمال أن يكونوا الحقوه بعد أن تقدمهم أما تزولوا أو نوم أو غير ذلك ولعله امتثل أمره صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخل لبلاقيات دون المدينة واستمر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى (قوله أئيبه بالجمل) في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت إليه بالبعير ولا في المتوكل عن جابر كإسائي في الجهاد فدخلت بعني المسجد اليوم وقلت الجمل فقلت هذا جمل فخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول جملنا قيت إلى أو أن من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم (قوله وتشدني بمخه ثم انصرفت) في رواية مغيرة الماضية في الاستبراض فأعطاني ثمن الجمل والجمل وهسي مع القوم وفي روايته إلا تبه في الجهاد فأعطاني بمخه ورده على وهي كلها بطريق الحجاز لأن العطية إنما وقعت بواسطة بلال كرواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال بلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله

ثم قال بعينه بأوقية فدعته
فاستحييت جلالة أبي أهلي
فلما قدمنا أئيبه بالجمل
وتقدني بمخه ثم انصرفت
فأرسل علي أئيبه

صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتهدم نحوه في الوكالة المصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولا جدواي عوانة من طريق وهب بن كيسان قال قلت لأبي بصير يد عندنا ونرى مكانه من يتناحى أصيب أمس فبأصيب الناس يوم الحرة وفي رواية أبي بصير عن جابر عند النسائي فقال بإبلا لا أعطه غنمه فلما أدبرت دعائي تخفت أن برده علي فقال هولك وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلال أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأخرجني في الميزان فأناطقت حتى وليت فقال ادع جابر أقتل الآن بردي الجمل ولم يكن شيء أنقض إلى منه فقال خذ جاك ولك غنمه وهذه الرواية مشكلة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناضح غيره وقوله وكانت لي إليه حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ومع تدميخه له على يبعه ويمكن الجمع بأن ذلك كان في أول الحال وكان الثمن أو فر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه ولا جرم من طريق أبي بصير عن جابر فلما أتته دفع إلى البعير وقال هولك فرت برجل من اليهود فأخبرته فجعل يعجب ويقول اشترى منك البعير ودفع إليك الثمن ثم هو لك قلت نعم **(قوله ما كنت لا خذ جاك خذ جاك ذلك فهو ملك)** كذا وقع هنا وقد رآه علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ أن أرى أنما كنت لا خذ جاك خذ جاك ودراهم حمالك أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن غيره عن زكريا بن كنان قال في آخره فهو لك وعليها اقصر صاحب العمدة ووقع لأجد عن يحيى النبطان عن زكريا بلفظ قال أنظنت حين ما كنت لا أذهب بجلك خذ جاك وغنمه فهو لك وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا خذ جاك لتعليل وبعدها مرة ممدودة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لا بصيغة التي خذ بصيغة الأمر ويلزم عليه التكرار في قوله خذ جاك وقوله ما كنت لا خذ جاك من المماكة أي المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرم لأن من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لمنه فإذا تعوض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كاقبل

وقد خرج الحافظ بإمام مالك * نقاس من ريب من ضنين

فأذا رده على المبيع مع غنمه ذهب ألم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن **(قوله وقال شعبة عن مغيرة)** أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر أنقرفي ظهره) بتقديم القاء على الفاء أي جلتي على فقاره والقار عظام الظهر ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه **(قوله وقال اسحق)** أي ابن إبراهيم (عن جابر عن مغيرة قبضته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد وهي دلت على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فلما لا تدل عليه وقد رآه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي لفظ بمحمل قال فيه قال بعته ولك ظهره حتى تقدم ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه بإسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ فأشترى مني بعير أي لي ظهره حتى أقدم المدينة **(قوله وقال عطاء وغيره)** أي عن جابر (وكذا ظهره إلى المدينة) تقدم موصولا مطولا في الوكالة ولفظه قال بعته قلت هولك قال قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة وليس فيها بضاعة لالة على الاشتراط **(قوله وقال محمد بن المنكدر)** عن جابر شرط لي ظهره إلى المدينة وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به وصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الاختنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ قبضته أياه وشرطته أي ركو به إلى المدينة **(قوله وقال زيد بن أسلم)** عن جابر ولك ظهره حتى ترجع وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن

قال ما كنت لا خذ جاك فخذ جاك ذلك فهو مالك وقال شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر أنقرفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره إلى المدينة وقال أسحق عن جابر عن مغيرة قبضته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة وقال عطاء وغيره ولك ظهره إلى المدينة وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط ظهره إلى المدينة وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع

أسلم عن أبيه بنامه **(قوله وقال أبو الزبير عن جابر أقفرتك ظهره الى المدينة)** وصله البيهقي من طريق جابر بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فيه منه بمحض أو أوفى قلت على أن ظهره الى المدينة قال ذلك ظهره الى المدينة وللتأني من طريق ابن عيينة عن أيوب قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهره الى المدينة **(قوله وقال الأعمش عن سالم)** هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلغ به الى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن جريد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا اللفظ عديد بن جريد ولفظ ابن سعد والبيهقي تبلغ عليه الى أهلك ولفظ مسلم فتبلغ عليه الى المدينة ولفظ أحمد قد أخذته بوقية أركبه فإذا قدمت فانتباهه وهي متفاربة **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف (الاشتراط أكثر وأصح عندى) أى أكثر طرقاً وأصح مخرجاً وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمال بعد بيعه أباحه من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شرائه على طريق بن العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة لكن اختلف فيها جابر بن زيد وسفيان بن عيينة وجابر أعرف بحدوث أيوب بن سفيان والحاصل أن الذين ذكره وبصيغة الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوه وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ويترجح أيضاً بأن الذين روه وبصيغة الاشتراط معهم زيادتهم حفاظ فتكون صحة وليس رواية من لم يذكر الاشتراط مناقضة لروايته من ذكره لأن قوله لك ظهره وأقفرتك ظهره وتبلغ عليه لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضاً أبو الزبير عند أحمد ولفظه فعني ذلك ظهره الى المدينة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي التوكل فلم يتعرض للشرط أباناً ولا نفياً ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتيهني جلك قلت نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشترى منى بعيرا فجعل في ظهره حتى أقدم المدينة ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نصر عن جابر بلفظ قلت يا رسول الله هو ياخي إذا أتيت المدينة ورواه أيضاً عن جابر نبيح العزري عند أحمد بذكر الشرط ولفظه قد أخذته بوقية قال فترت الى الأرض فقال مالك قلت جلك قال أركب فركبت حتى أتيت المدينة ورواه أيضاً من طريق وهب ابن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى بلغ أوفيه قلت قد رويت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تروى الحديث وما يخبر اليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر وهو مقفود هتاعاً إمكان الترجيح قال ابن دقيق العيد إذا اختلفت الروايات وكانت البغية ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً أو أتم حفظاً فيعين العمل بالأرجح إذا اضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى والمرجوح لا يمنع المسلم بالرجح وقد يخضع الطحاوي الى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذكور لا يمكن على الحقيقة لقولني آخره أني ما استثنى الخ قال فإنه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتفسيره لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله به مثلك بأوفى بعد المساومة وقوله قد أخذته غير ذلك من الالفاظ المتبوعة في ذلك وأخرج بعضهم بأن الركب أن كان من الماشري فالبائع فسد لانه شرط لنفسه ما فعله الماشري وإن كان من ماله ففساد لأن الماشري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وأعمالها كلها لا تملكه وتغيب بان المنفعة المذكورة قد قدرت بقدر من مخرم البيع ووقع البيع بمعاذ الله وتغيره من باع ففقد ما أبرت واستثنى عمرها والمحتج انما هو استثناء شيء مجهول للبائع والماشري أما لو علمه معافلاً مانع فيحمل ما وقع في هذه

وقال أبو الزبير عن جابر
أقفرتك ظهره الى المدينة
وقال الأعمش عن سالم
عن جابر تبلغ به الى أهلك
قال أبو عبد الله الاشتراط
أكثر وأصح عندى

القصة على ذلك وأغرب ابن حزم فزعهم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لان البائع بعد عقد البيع غير قبل الترقق فلما قال في آخره أن تراهما كنت قد دل على أنه كان اختاره لك الأخذ وانما اشترط لجابر ركوب جلي نفسه فليس فيه جحمة أن أجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهوره وعدها مقام الشرط لان وعده لا خلف فيه وهبته لارجوع فيها لتسوية الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساءل بعض الرواة أن يعرضه بالشرط ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقا أو لاحقا فخرج عنه فقهه أو لا كما تبين عن رقبته آخر ما وقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر قلما نقضى في الثمن شرطت جلا في المدينة وأستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد لكن لم أقف على الرواية المذكورة وإن ثبتت فيعين تأويلها على أن معنى نقضى في الثمن أي فرزه وإتقنا على تعيينه لان الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن انما كان بالدينه وكذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي أن يبيع جلا هذا اذا قدما المدينة بدينار الحديث فالمعنى أن يبيع بدينار أو يفكه اذا قدما المدينة وقال المهلب يبيع تأويل موقوف في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تفضل لشرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى أقصر نال ظهوره وأعرضت ظهوره وغير ذلك مما تقدم قال ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرق في جابر ويؤيده أيضا قول جابر هو لك قال لا بل بعينه فلم يجل منه الا بضمن رقبته وسبق الاسماعيلي الى نحو هذا وزعم أن النكته في ذكر البيع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يبر جابر على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في حله على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائما على ملكه فيكون ذلك أمنا لغيره وقوله قال يبيع هذا المعنى أمره بالان يرضه على الثمن زيادة مبهمة في الطاهر فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظيره ذلك وتعب بأنه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقيا في التأميل المذكور عذرده عليه البعير المذكور والتمن معا وأجيب بأن حالة البعير غالبا تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة البعير فلا مبالاة عند الترسعه من طمع الامل وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد على محل الشرط وأبدى السهلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي ملخصها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر جابر بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياه وقال ما تشتهي فأز يدك أكده صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشبهه فاشترى منه الجملة وهو مطبته بضمن معلوم ثم وفر عليه الجملة والثمن وزاده على الثمن كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بضمن هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة (قوله وقال عبيد الله) أي ابن عمر العمري (وابن اسحق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (اشترى النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية) وطريق ابن اسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبراز مطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم قلت اذا تبعتني يا رسول الله قال فقدر همن قلت لا فزى بل يرفع حتى بلغ أوقية الحديث ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ونقله قال أن يبيع جلا قلت نعم فاشترى مني بأوقية (قوله وتابعه زيد بن اسلم عن جابر) أي في ذكر الأوقية وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي (قوله وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنائير) تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما قال شاء على أن المراد بالأوقية أي من الفضة وهي أربعون درهما وقوله الدينار مندأ وقوله بعشرة خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام الى رواية عطاء ولم أر ذلك في شيء من الطرق لاني البخاري ولا في غيره وانما هو من كلام البخاري (قوله ولم يبين الثمن مغيرة

وقال عبيد الله وابن اسحق عن وهب عن جابر اشترى النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية وتابعه زيد بن اسلم عن جابر وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنائير وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دراهم ولم يبين الثمن مغيرة

عن الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر ابن المنكدر معطوف على مفردة وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يعينوا الثمن في روايتهم فأما رواية مفردة فقد تمت موصولة في الاستقراض وتأتي مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ورواه أحمد من طريق يسار قال عن أبي هبيرة عن جابر ولم يعين الثمن في روايته أيضاً وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه التعيين أيضاً وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه فبعت منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهره إلى المدينة وكذلك أخرجه ابن سعد ورويناه في فوائد عام من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير قال فيه أخذته مثله بأربعين درهماً **(قوله وقال الأعشى عن سالم)** أي ابن أبي الجعد (عن جابر أوقيه ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة **(قوله وقال أبو اسحق عن سالم)** أي ابن أبي الجعد (عن جابر بعائتي درهم وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق ثوبك أحسبه قال بأربع أواق أما رواية أبي اسحق فلم أفت على من وصلها ولم تختلف نسخ البخاري أنه قال فيها بعائتي درهم ووقع الثوب في بعض روايات البخاري ثمانية درهم وليس ذلك فيه أصلاً ولعله أراد هذه الرواية فصحت وأما رواية داود بن قيس فخرم بزمان القصة وشئت أن مقدار الثمن فأما خرجه بأن القصة وقعت في طريق ثوبك فواقعه على ذلك على بن زياد بن جده عن أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بجابر في غزوة ثوبك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي المتوكل فقال في بعض أسفاره ولم يفته وكذا أحسبه أكثر الروايات عن جابر ومنهم من قال كنت في سفر ومنهم من قال كنت في غزوة ثوبك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد لا أدري غزوة أو حمرة يؤيد كونه كان في غزوة وقوله في آخر رواية أبي عوانة عن مفردة فأعطاني الجمل ونخه وسهمي مع القوم لكن خرجه ابن اسحق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من فحل وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أبيس عن جابر وهي الرابضة في ظري لأن أهل المغازي أحبط لذلك من غيرهم وأيضاً قد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة وليس بطريق ثوبك ملائمة لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضاً فإن في كثير من طرقه أنه صلى الله عليه وسلم سأل في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال أتزوجت بكذا أم نيتي الحديدي وفيه اعتذاره بتزوجه النبي بأن أباه استشهد بها حلوت ترك أخواته فتزوج نيتي المشطهن وتقوم عليهن فاشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في ثوبك لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد سنته واحدة على الصحيح وثوبك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم لاخرم بخرم البيهقي في الدلائل مما قال ابن اسحق **(قوله وقال أبو نصره عن جابر اشتراه بشر بن دينار)** وصله ابن ماجه من طريق الجري يرى عنه بلفظ خازل ينفذ ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نصره فأجه الثمن **(قوله وقول الشعبي بأوقيه أكثر)** أي موافقة لغيره من الأقوال والأحاصل من الروايات أوقيه وهي رواية أكثر وأرواه عنه دينار وهي لا تتألفها لا تقدم وأوقيه ذهب بأربع أواق وخمس أواق وما تدرهم وعشرين ديناراً هذا ذكر المصنف ووقع عند أحمد والبخاري من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع عباس وغيره بين هذه الروايات فقال سبب الاختلاف أنهم ذروا بالمعنى والمراد أوقيه الذهب والأربع أواق والخميس يقدر من الأوقية الذهب الأربعة ديناراً مع العشر بن ديناراً مجمولة على اختلاف الوزن والعدد

عن الشعبي عن جابر ابن
المنكدر وأبو الزبير عن
جابر وقال الأعشى عن
سالم عن جابر أوقيه ذهب
وقال أبو اسحق عن سالم
عن جابر بعائتي درهم
وقال داود بن قيس عن
عبيد الله بن مقسم عن
جابر اشتراه بطريق ثوبك
أحسبه قال بأربع أواق
وقال أبو نصره عن جابر
اشتراه بعشرين ديناراً
وقوله الشعبي بأوقيه أكثر
الاشتراط أكثر وأصح
عندي قاله أبو عبد الله

وكذلك رواية لا بد بين درهما مع المائتي درهم قال وكان الاخبار بالفضة مما وقع عليه العقود بالذهب مما حصل به الوفاء أو بالعكس اه ملخصا وقال الداودي المراد أوقية ذهب وبمحمل علمه قال من أطلق ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها ومثلا أوقية ذهب قال ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ولا يخفى ما فيه من النقص قال القرطبي اختلافوا في ثمن الجمل اختلاف لا قبيل التفيق وتكلف ذلك بعد عن التحقيق وهو مبنى على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك الحكم وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باع البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء بزيادة معلومة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك قال الاسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار لأن الغرض الذي سبق الحديث لإجله بيان كرمه صلى الله عليه وسلم وفوضه وحسنه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ولا ينزهم من وهم بعضهم في قدر الثمن فوهنه لاصل الحديث (قلت) وما صح إليه البخاري من الترجيح أقعد وبالرجوع إلى التحقيق أسعد فليتمد ذلك بالله التوفيق وفي الحديث جواز المسامحة لمن عرض سلته للبيع والمعاكسة في المبيع قبل استقرار العقد وابتداء المشتري بذلك كالثمن وإن القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن إجابة الكبير بقول لا حائز في الأحرار جائز والتحدث بالعمل الصالح للآبائين بالقصة على وجهها الأعلى وجه تركيبة النفس وإرادة الغرض وقية تقفد الامام والكبير لأصحابه وسؤاها مما ينزل بهم وأعاتهم بما يتيسر من حال أو مال أو دعاء فوضه صلى الله عليه وسلم وقية جواز ضرب الغاية للسير وإن كانت غير مكلفة ومحلها ما لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء وقية قولنا بيع لنفسه وقية الوكالة في وفاة الدين والوزن على المشتري والشراء بالسبب وقية رد العطيبة قبيل القبض لقول جابر هو لك قال لا بل بعينه وقية جواز إدخال السوابب والأشتملة إلى رحاب المسجد وحوا اليه واستدل من ذلك على طهارة أبواب الأبل ولا حجة فيه وقية المحافظة على ما يتبرع به لقول جابر لا تشارك في الزيادة في ثمن الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن لكن يرضاه المالك وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت السلعة بعين مثلاً لم يجب ردها وهي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال وقية فضلة الجار بحيث ترك حظ نفسه ومثمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم له ببيع جملته مع احتياجه إليه رفيعه معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالكه قبل ذلك باعتبار ما كان واستدل به على صحة البيع غير نصريح بأيجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فضته ولم يذكر مسبعة ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية طهارة الماضية في الوكالة قال بعينه قال قد أخذت بغيره بعدد ثمنه فذا فيه العبرول ولا يوجب فيه وفي رواية تحرير الآتية في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فلو كان ما قال قد أخذته فذا فيه الإيجاب والقبول معا وأين منهار وإية أين اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قدر ضمت قال نعم قلت فهو لك ما قال قد أخذته فستدل بها على الاكتفاء في صوغ العقود بالكتابات **تكميل** آل أمر جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم إلى آل حسن فوأتيت في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساكر بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال فاقام الجمل عندى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ففجز فأتيت به عمر فعرف قصته فقال أجهل في البلى الصدقة في أطيب المزايا ففعل بذلك إلى أن مات **قوله** باب الشر وط في المعاملة **أخ** من مزارة وغيره أذكر فيه حديثين **أحد** ما حدث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الانصار المؤمنة والعمل بشر كوههم في الثمرة مزارة وقد تقدم الكلام عليه في فضل المنفعة في أواخر الحلية والشرط المذكور لغرض اعتباره الشارح فصار شرعياً لأن تخديره ان تكفوا ما تقسم ينسبكم **تانيه** ما حدثت ابن عمر في قصة مزارة أهل خير فذكره مختصراً وقد تقدم الكلام عليه في المزارة

باب الشر وط في

المعاملة

حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقم بيننا وبين اخواننا النخيل قال لا فقال الانصار تكفوننا المؤمنة ونشركم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا **حدثنا** موسى بن اسمعيل حدثنا جارية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليهودان يعملوها ويزرعوها لهم شرط ما يخرج منها

باب الشر وطى المهر عند عقد النكاح وقال عمران بن قاطم الحنفى عنه الشر وطى له ما شرط **وقال المسور** سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر مهره فأنشأ عليه في ماصره فأنشأ عليه في ماصره فأنشأ عليه في ماصره **قال حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشر وطى أن يوفى به ما استأتم به الفروج **باب الشر وطى في المزارعة** **حدثنا** مالك بن اسمعيل **حدثنا** ابن عينة **حدثنا** يحيى بن سعيد **قال** سمعت حنظلة الزرقى قال سمعت رافع بن خديج رضى الله عنه يقول كنا أكثر الانصار خلافا فكانرى الأرض فرما أخرجه هذه ولم يخرج زه قتيبا من ذلك ولم تنه عن الورق **باب ما لا يجوز زمن الشر وطى في النكاح** **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** معمر بن الزهرى عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ولا تاجشوا ولا يزن على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته ولا نساء المرأة تطلق أختها تستكفى إناها **باب الشر وطى التي لا تحمل في الحدود** ٣٥٥ **حدثنا** قتيبة بن سعد **حدثنا**

ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضى الله عنهما أنهما قالان رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله الأفضيتى بكتاب الله فقال الخضم الآخر وهو أفقه منهم فافضى بينهما بكتاب الله وأثنى على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل إن ابنى كان عسيفا على هذا الغزى بأمر أمهاتى أخبرت أنى على ابنى أرحم فافضيت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فاجرونى أعاضلى ابنى مائة جلدة

قوله باب الشر وطى المهر عند عدة النكاح **بضم** العين المهملة من عدة والمرأى وق العمد **قوله** وقال عمر **أى** ابن الخطاب **(أن مقاطع الحقوق الخ)** وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور ومن طريق اسمعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم **فتح** المعجمة وسكون الزن عنه وسأى ساقه في النكاح وكذلك حديث المسور والمعلق وحديث عتبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى **قوله** باب الشر وطى في المزارعة **هذه الترجمة** أخص من الماضية قبل بباب ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصا **وقد تقدم** الكلام عليه مستوفى في المزارعة **قوله** باب ما لا يجوز زمن الشر وطى في النكاح **ذكر** فيه حديث أبي هريرة وفيه ولا يخطب على خطبه وسأى الكلام عليه في كتاب النكاح وقد تقدم ما يتعلق به من البيوع مكانه **وقوله** تطلق أختها أى بالنسبة إلى كونها صيران ضربتين أو المراد أخوة الاسلام لأنها الغالب **قوله** باب الشر وطى التي لا تحمل في الحدود **ذكر** فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وقد ترجم له في الصلح إذا اضلعوا على جور فهو مردود ويستفاد من الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل وكل صلح وقع فيه فهو مردود وسأى الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى **قوله** باب ما لا يجوز زمن شر وطى المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق **ذكر** فيه حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق **قوله** باب الشر وطى في الطلاق **أى** تعليق الطلاق **قوله** وقال ابن المسيب والحسن وعطاء بن بذا **أى** همزة (أو آخره أو حتى بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعبد عمر أن لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق فالأذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جريح عن عطاء مثله زاد قلت له فإن ناسا يقولون هي تطلقه حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يخلع بالطلاق فيسأله ما قاله فتأيد أو وصله بكلامه وأشار قتادة بذلك إلى قول شرح وبازهم النسخى إذا بدأ بالطلاق قبل عتقه وقع الطلاق بخلاف ما إذا أخره وقد نالهم الجمهور في ذلك **قوله** عن أبي حازم **هو** سليمان

وتغر ببعام وإن عني امرأه هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يفن بسنك بكتاب الله الوليدة والغيردة عليهما على ابنك جلعانة تغرب ببعام اغديا ليس إلى امرأه هذا فإن اعترف فأرجهما قال فعدا عليهما فافتقر فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت **باب ما لا يجوز زمن شر وطى المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق** **حدثنا** خلاد بن يحيى **حدثنا** عبد الواحد بن أيمن السكي عن أبيه قال دخلت على عائشة رضى الله عنها قالت دخلت عني برة وهي مكانة فقالت يا أم المؤمنين اشتريني فإن أهلى يبيعونى فاعتقبنى قالت نعم قالت أن أهلى لا يبيعونى حتى يشتروا ولائى قالت لا حاجة لي فإسمع ذلك النبى صلى الله عليه وسلم أو بلغه فقال ما شأن برة فقال اشتريها فاعتقها وبشترطوا ما شاءوا قالت فاشترتها فاعتقها واشترط أهلها ولا ما فقال النبى صلى الله عليه وسلم والاولان أعنتى وإن اشتروا مائة شرط **باب الشر وطى في الطلاق** **وقال** ابن المسيب والحسن وعطاء بن بذا بالطلاق أو آخره أو حتى بشرطه **حدثنا** محمد بن عيسى عن عبد بن عدى بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي

وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق ﴿قوله﴾ باب اذا اشترط في المزاوعة اذا اشئت
 آخر جئت كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة وترجم الحديث الباب في المزاوعة باوضح من هذا فقال اذا قال
 رب الارض اقر لك ما اقر لك الله ولم يذكر كرا معلوما فاعلى تراضهما واخرج هناك حديث ابن عمر
 قصة يهود خيبر بلفظ نفركم على ذلك ما شئنا واورد هنا بلفظ نفركم ما اقركم الله فالحال في كل ترجمة على لفظ
 المتن الذي في الاخرى وينتأخذى الى واثنين مراد الاخرى وان المراد بقوله ما اقركم الله ما اقر الله انا بتركم
 فيها فاذا اشئنا فخرجنا كتم بين ان الله قد اقرنا بغيرنا اجماعا والله اعلم وقد تقدم في المزاوعة توجيه الاستدلال به على
 جواز المزاوعة وفيه جواز الخبر في المسافة المالك الى امدوا جاب من لم يجزه باحتمال ان اللذة كانت مذكورة
 ولم تنقل اولم تذكر لكن عنت كل سنة بكذا وان اهل خير صاروا عبيد المسلمين ومعاملة السيد لعبد
 لا يشترط فيها يشترط في الاجنبى والله اعلم ﴿قوله﴾ حدثنا ابو احمد كذا اللاد كثر غير مسمى ولا منسوب ولا ين
 السكن في روايته عن القري برى واقفه ابو احمد مرار بن جو به وهو بفتح الميم وتشديد الراء
 وابو يفتح الحاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح اهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو وفتح
 التحتانية وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وتحرها ما عندنا جميع ومن قاله من الهذليين بالياء المشددة
 الفوقانية بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجر يزك ذلك وهو قوله
 * ان كان نطو ية من نسي * وهو هذا بفتح الميم ثقة مشهور وليس له في البخاري غيره هذا الحديث
 وكذا شيخه وهو من فوقه مديون وقال الحاكم اهل بخاري يزعمون انه ابو احمد محمد بن يوسف اليكسدي
 ويحتمل ان يكون المراد ابو احمد محمد بن عبد الوهاب القراء فان اباهر والمستمل رواء عنه عن ابي عوان
 انتهى والمستخدم وقع في ذلك عند ابن السكن ومن واقفه وجرم ابونعيم انه مرار المذکور وقال ليس به
 البخاري والحديث حديثه ثم اخرج به من طريق موسى بن هرون عن مرار (قلت) وكذلك اخرج به
 الفارغاني في القرائين من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بن سير اسنادا وخرجه من شبه في اخبار
 المدينة ﴿قوله﴾ حدثنا محمد بن يحيى اى ابن على الكاتب ﴿قوله﴾ فذع بفتح الفاء والمهمتين الفذع بفتح
 زوال المفصل فذعت يده اذا ازيلت من مفاصلهما وقال الخليل الفذع عوج في المفاصل وفي خلق الانسان
 الثابت اذا زاغت القدم من اصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفذع وقال الاصمعي هو زبيغ في
 السكب ينهوا بين الساعد وفي الرجل ينهوا بين الساق هذا الذي في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو
 الواقع في هذه القصص وقع في رواية ابن السكن بالعين المعجمة اى فذع وجرم به الكرماني وهو وهم لان
 الفذع بالمعجمة كسر الشئ الخوف قاله الجوهري ولم يقع ذلك لابن عمر في هذه القصة ﴿قوله﴾ فذع عليه
 من الليل قال الخطابي كان الهودسعر واعبد الله بن عمر فالتوت يدها ورجلاه كذا قال ويحتمل ان
 يكونوا ضرر يود يؤذنه تشبده بالليل في هذه الرواية ووقع في رواية جاد بن سلمة التي علق المصنف
 اسنادها آخر الباب بلفظ فلما كان زمان عمر غشو المسلمين والقوا ابن عمر من فوق يث فصدعوا يده
 الحديث ﴿قوله﴾ تهمتا بضم المثناة وقع الهاء ويجوز اسكانها اى الذين تهتمهم بذلك ﴿قوله﴾ وقد رايت
 اجلاهم فلما اجمع اى عزم وقال ابو الهيثم اجمع على كذا اى جمع امره جميعا بعد ان كان مفقوا وهذا
 لا يقتضى حصر السبب في اجلاهم عمر اياهم وقد وقع في قيس بن اخران احمد مرار والزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة قال مازال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع
 جزيه العرب دينان فقال من كان له من اهل الكتاب عهد فليأت به ائذله والا فليجئكم فاجلاهم
 اخرج به ابن ابي شيبة وغيره فانهم اجماعا وعمر بن شبة في اخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخشي

أحق ونسب الله أوثق

وأما الولاد أن عتق

باب اذا اشترط في

المزاوعة اذا شئت

أخرجنا

حدثنا أبو أحمد حدثنا

محمد بن يحيى أبو عوان

الكافي أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر رضى

الله عنهما قال لما فذع

أهل خير عبد الله بن عمر

قام عمر خطيبا فقال ان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان حامل يهود خيبر

على أمر الله وقال نفركم

ما اقركم الله وان عبد الله

ابن عمر خرج الى ماله

هناك فذع عليه من

الليل فذعت يدها ورجلاه

وليس لنا هناك عدو

غيرهم هم عدونا وتهمتنا

وقد رايت اجلاهم فلما

اجمع عمر على ذلك اتاه

أحدني أي الحقير فقال
يا أمير المؤمنين أنكر جنبا
وقد أنكرنا محمد صلى الله
عليه وسلم وعاملنا على
الأموال وشرطنا ذلك لنا
فقال عمر أفكنت أي
نسيت قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم كيف
بنا إذا أخرجت من خير
تعدو بك فلو سلمنا ليدلنا
فقال كان ذلك هبة من
أي القاصم فقال كذبت
يا عبد الله فاجلهم عمر
وأعطاهم قيمة ما كان لهم
من الثمر مالا وبلا وعرضا
من أقطاب ورجال وغير
ذلك روى جادين سلمة
عن عبيد الله أحسبه عن
نافع عن ابن عمر عن عمر
التي صلى الله عليه وسلم
انتصره

باب الشر وطى في الجهاد
والمصالحاة مع أهل الحرب
وكتابة الشر وطى

حدثني عبد الله بن محمد
حدثنا عبد الرزاق أخبرنا
معمر قال أخبرني الزهري
قال أخبرني عروة بن
الزبير عن المسور بن
مخرمة ومروان بن الصديق
كل واحد منهما حدث
صاحبه قال أخرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم

قال لما كثرت العيال أي الخدم في أيدي المسلمين وقوا على العمل في الأرض أجلاهم عمر ويحتمل أن يكون
كلهم هذه الأشياء جزءا على إخراجهم والاجلاء الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزاح والكره
(قوله أحدني أي الحقير) بمهمله وقافين مصغر وهو رأس هو دخير ولم أقف على اسمه ووقع في رواية
البرقي قال رئيسهم لآخر جناوبان أي الحقير الإخروا الذي زوج سقيمة بنت حنيفة أم المؤمنين فقتل
بجيرة بن أخوه إلى هذه الغاية (قوله تعدو بك فلو سلمنا) بفتح القاف وبالصاد المهملة النافذة الصابرة على
السير وقيل الشابة وقيل أول مايركب من اثاث الأبل وقيل الطويلة القوائم وأشار صلى الله عليه وسلم إلى
إخراجهم من خير وكان ذلك من إخباره بالمغنيات قبل وقوعها (قوله كان ذلك) في رواية الكشميهني
كانت هذه (قوله هبة) تصغير المزل وهو ضال الجدة (قوله مالا) تمييز للقيمة وعطف الأبل عليه وكذلك
العر وض من عطف الخاص على العام أول الراد بالمال التقديس خاصة والعرض ماعدا النقد وقيل مالا بدخله
الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا (قوله روى جادين سلمة عن عبيد الله) بالتصغير هو العمري (قوله
أحسبه عن نافع) أي أن جادا شاك في وصلة صرح بذلك أبو يعلى في رواية أبيه الأتية وزعم الكرماني أن
في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قرينة تدل على أن جادا أو صفري روى عنه على مناسبه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم في هذه القصة من قول أو فعل دون مناسبه إلى عمر (قلت) وليس كما قال وإنما المراد أنه انقصر
من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس الأمر فقد روى في مسند أبي يعلى وقوائيد البغوي كلاهما
عن عبد الله بن جادين سلمة بن سلمة ولفظه قال عمر من كان له سهم بخير فليحضر حتى تقسمها فقال
رئيسهم لآخر جناودنا كما أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر فقال له عمر أتراه سقط على قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف بنا إذا وقعت بنا حلتك نحو الشام أو ما ثم يوم ما ثم يوم فاقسمها عمر بين
من كان شهد بخير من أهل المدينة قال البغوي هكذا روى جادين سلمة واحد عن جادين سلمة واحد عن جادين سلمة
جادين سلمة (قلت) وكذا روى جادين سلمة عن جادين سلمة عن جادين سلمة عن جادين سلمة عن جادين سلمة
رقت بنا أي أسرع في السير وقوله نحو الشام تقدم في المزارعة أن عمر أجلاهم أي تباها وروى جادين سلمة
وقع للحميد بن نسيبة روى جادين سلمة مطولة جدا إلى البغاري وكانه نقل السياق من مستخرج البرقي
كما تدعو ذهل عن عزوه إليه وقد نبه الأماهيلي على أن جادا كان بطوله تارة وروى به تارة مختصرا وقد
أشرت إلى بعض ما في روايته قبل قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضع المطالبة بالجنابة كطالب
عمر اليهود بدفع ابنه ورجع فلان قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وأعمال طلب
القبض لانه دفع وهو نافع فم يعرف أشغالهم وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله محمولة على
الخفية حتى يعرف دليل الجاهز (قوله باب الشر وطى في الجهاد والمصالحاة مع أهل الحرب وكتابة الشر وطى)
كذا اللد كثر زاد المستطلى مع الناس بالقول وهي زيادة مستغنى عنها لانها تقدمت في ترجمته مستقلة الآن
تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا (قوله عن المسور بن
مخرمة ومروان) أي ابن الحكم (فلا يخرج) هذا البر وأية بالنسبة إلى مروان مرسلة لانه لا يحبها وأما
المسور فهي بالنسبة إليه أيضا مرسلة لانه لم يحضر القصة وقد تقدم في قول الشر وطى من طريق أخرى عن
الزهري عن عروة أنه أسمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان
وعلى والمغيرة وأم سلمة وسهل بن خنيس وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما
سبأ في التنبيه عليه في مكانه وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن

أرسلها وهي كذلك في مغازي عروة بن الزبير آخر جهال عائد في المغازي له بطولها وآخر جهالها كفي
 الا كليل من طريق أبي الأسود عن عروة أيضا قطعة (قول له زمن الحديبية) تخدم ضبط الحديبية في الحج
 وهي بنى سمي المسكان بها وقيل شجرة حديبية صقرت وسمى المكان بها قال الحبشي الحديبية قرية قريبة
 من مكة أكثرها في الحرم ووقع فيه وأبان اسحق في المغازي عن الزهري خرج عام الحديبية في بدر بارة
 البيت لا يرى بدقا لا وقع عند ابن سعد أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين لئلا يذ التعدة زاد
 سفيان عن الزهري في الرواية الثانية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الله بن زاذ في بضع عشرة مائة
 فلما أتى ذا الحليفة قلدا لهدى وأشعره وأحرم منها بعمرة وبعث عيناه من خزاعة وروى عبد العزيز
 الأمامي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة خرج صلى الله عليه وسلم في ألف وثمانمائة وبعث
 عيناه من خزاعة يعني ناجية بأبيه بجبر قرش كذا ساء ناجية والمعروف ناجية اسم الذي بعث معه الهدى
 كما صرح به ابن اسحق وغيره وأما الذي بعثه عيناه لقرش فاسمه بسر بن سفيان كذا ساء ابن اسحق
 وهو بنو الموحدة وسكون المهمل على الصحيح وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء
 الله تعالى (قول له حتى إذا كانوا ببعض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسه
 بطوله إلا في هذا الموضوع وبقية عند في المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال وبنائه
 مع جعر عن الزهري يسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان بقدر الاشطاط أتاه منه فقال إن قرشاً جعدوا
 جوعاً وقد جئنا لك الأحابيش وهم منا نلوك وصادوك عن البيت ومانعوك قال أنسب وأما الناس على
 أنرون أن أمس إلى عيالهم وذرائي هؤلاء الذين يردون أن يصدونا عن البيت فإن يأتونا كان الله
 عز وجل قد قطع عيائنا المشرعين والآخر كناههم جعر وبن قال أبو بكر بأمر الله خرجت عامدا لهذا
 البيت لا نرى بدقا لا أحب أحد فوجه له من صدنا عنه فالتنا قال امضوا على اسم الله إلى ههنا ساق
 البخاري في المغازي من هذا الوجه وزاد أحمد عن عبد الله بن زاذ وساقه ابن جبان من طريقه قال قال معمر
 قال الزهري وكان أبو هريرة يقول ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هو هذا القدر صدقه البخاري لأرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة وفي رواية أحمد المذكورة حتى
 إذا كانوا بقدر الاشطاط قرى بياض عسقاناه وغدير بفض الفين المعجمة والاشطاط بشن معجمة وطاء بن
 مهملتين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المشرق ووقع في بعض نسخ أبي ذر بالطاء المعجمة
 فيها وفي رواية أحمد أيضاً أنرون أن يجمل إلى ذرائي هؤلاء الذين أهاؤهم فنيهم فإن قصدوا قدوا
 موثور بن جعر وبين وان يجيؤا تكن عنقا قطعها الله ونحوه لأن اسحق في روايته في المغازي عن الزهري
 والمراد أنه صلى الله عليه وسلم استشار أصحابه هل يخالف الذين نصر وأقر بشأالي مواضعهم فبني أهلهم
 فإن جاز إلى نصرهم اشتغلوا باسم وأقردهو وأصحابه بقرش وذلك المراد قوله تكن عنقا قطعها الله فأشار
 عليه أبو بكر الصديق بترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم فرجع
 إلى رأييه وزاد أحمد في روايته فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم يأتي الله أنما جئناهم من الخواشيش
 بالهاء المهمل والموحدة وآخره معجمة واحد هاء أجروش بضمين وهم يتوالون بن خزاعة من بدركة
 وبنو الحارث بن عبد مناف بن كنانة بنو المصطلق من خزاعة كانوا ألقوا مع قرش قيل تمت جليل يقال
 له الحبشي أسفل مكة وقيل سمو بذلك لحيشهم أي تجمعهم والحبش التجمع والحباش جماعة وروى
 القاسمي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن أبا عبد الله جهم مع قرش كان على يدق من كلاب
 واتفق الرواة على قوله فإن يأتونا من الأتيان إلا ابن السكيت فقدمه فإن يأتونا بوحدة ثم مشادة والاول

زمن الحديبية حتى إذا
 كانوا ببعض الطريق

أولى ويقدر رواية أجد بلفظ الحبي مو وقع عند ابن سعد بلغ المشركين نحو وجه فاجع رأيتهم على صيده
 عن مكة وعسكر وأبدا بل بالموحدة والمهمة فيها الامساكنة ثم حاصمهم له موضع خارج مكة **(قوله قال)**
 النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن الوليد بالغيم في خيل لقر يش طليعة **(قوله قال)** في رواية الامي فقال لعنه هذا
 خالد بن الوليد بالغيم والغيم يقع المعجمة وسكن عياض فيها التصغير قال الحب الطبري يظهر ان المراد
 كراخ الغيم وهو موضع بين مكة والمدنية اه وسبق الحديث ظاهر في انه كان قريبان من المدينة فهو
 غير كراخ الغيم الذي وقع ذكره في الصيام وهو الذي بين مكة والمدنية واما الغيم هذا فقال ابن حبيب هو
 قريب من مكان بين رايخ والحفة وقد وقع في شعر جرير والشاخ صبغة التصغير والله أعلم وابن سعد
 ان خالد كان في معاني فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل والطليعة مقدمة الجيش **(قوله)** فخذوا ذات اليمين
 أي الطريق التي فيها خالد وأصحابه **(قوله)** حتى اذا هم بقترة الجيش فاطلق برقص نذيرا **(قوله)** فتح القاف
 والمنشاة القبار الاسود **(قوله)** وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية **(قوله)** في رواية ابن اسحق فقال
 صلى الله عليه وسلم من يجر جنا على طريق غير طريقهم التي هم قال فخذني عبد الله بن أبي بكر بن حزم
 ان رجلا من أسلم قال انابا رسول الله فسلهم طريقا فاعترضوا منها بعد ان شق عليهم وأفضوا الى ارض
 سهلة فقال لهم استقروا والله ففعلوا فقال والذي نفسي بيده انها الحطة التي عرضت على بني اسرائيل فامتنوا
 قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحفص في طريق قصر جهه على
 ثنية المرأهميط الحديبية اه وثنية المرأهميط بكسر الميم وتخفيف الراء هي طريق في الجبل تشرف على
 الحديبية وزعم الداودي الشارح انها الثنية التي أسفل مكة وهو وهم وسعى ابن سعد الذي سلك بهم حرة
 ابن عمر والاسلمي وفي رواية أبي الاسود عن عروة فقال من رجل يأخذنا عن عين الهجة فهو سيوف
 البحر لعنا نفوى مسلحة القوم وذلك من الليل قتل رجل عن دابته فذكر القصة **(قوله)** ركت به راحلته
 فقال الناس حل حل **(قوله)** يقع المهمة وسكون اللام كلمة يقال للثافة اذا تركت السير وقال الخطابي ان قلت
 حل واحدة فالسكون وان أعدتها زوت في الاولى وسكنت في الثانية وسكني غيره السكون فهما والتونين
 كظنيره في يقع يخ يقال حلحلت فلانا اذا أزيجته عن موضعه **(قوله)** فالت **(قوله)** بشدة بالمهمة أي عادت
 على عدم القيام وهو من الالتحاق **(قوله)** خلاص القصواء **(قوله)** الخلاء بالمعجمة والمدلل بالحران للخيول
 وقال ابن قتبية لا يكون الخلاء الا للثوق خاصة وقال ابن فارس لا يقال للجدل خللا لكن الخ والقصواء بفتح
 القاف بعدها مهمة ومداس ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كان طرفا ذاهما مقطوعا والقصو
 قطع طرف الاذن يقال بغير أقصى وناقه قصوى وكان القياس ان يكون بالقصر وقد وقع ذلك في بعض نسخ
 أبي ذر وزعم الداودي انها كانت لا تسبق فقيل لها القصواء لانها بلغت من السبق أقصاه **(قوله)** وماذا لك
 بخناق أي عبادة قال ابن طال وغيره في هذا الفصل جواز الاستئذان عن طلائع المشركين ومنفاجاتهم
 بالجيش طلبا لغيرهم وجواز السفر وحده للحاجه وجواز التنكيب عن الطريق السهلة الى الوعة للصلاة
 وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وان جاز أن يطرأ عليه غيره فاذا وقع من شخص حقوة لا يعهد
 منه مثلها لا ينسب الهاو رد على من نسبه اليها ومعذرة من نسبه اليها من لا يعرف صور حاله لان خلاد
 القصواء لا يخرق العادة لكان ما ظنه الصعابة محيولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم
 في ظنهم قال وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح اذا كان سبق منه ما يدل على الرضا
 بذلك لانهم قالوا حل حل فجزوها بغير إذن ولم يعاتبهم عليه **(قوله)** حبسها حابس الفيل زاد اسحق في
 روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كحبس الفيل عن دخولها وقصة الفيل مشهورة

قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خالد بن الوليد
 بالغيم في خيل لقر يش
 طليعة فخذوا ذات اليمين
 قوله ما شعر بهم خالد
 حتى اذا هم بقترة الجيش
 فاطلق برقص نذيرا
 لقر يش وسار النبي صلى
 الله عليه وسلم حتى اذا
 كان بالثنية التي هميط عليهم
 منها بركت به راحلته
 فقال الناس حل حل
 فألت ففعلوا خلاص
 القصواء خلاص القصواء
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما خلاص القصواء
 وماذا لك بخناق ولكن
 حبسها حابس الفيل ثم قال

سأنى الإشارة البهائي مكانها ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدهم قرش
عن ذلك لوقع فيهم قتال قديضى الى سفل الله ما نهب الاموال كمال وقد دخل القبل وأحجابه مكة لكن
سبق في علم الله تعالى في الموضعين أنه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويستخرج من أصلهم ناس يسلمون
ويجاهدون وكان عكة في الحديديسة جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلا
طرق الصحابة مكة لأن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار اليه تعالى في قوله ولو لرجال مؤمنون
الا فهو وقع المهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي جاس القبل على الله تعالى فقال المراد حبسها أمر الله
هر وجل وتعقب بانه يجوز زاطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله جاس القبل وانما الذي يمكن أن يمنع
تسميته سبحانه وتعالى جاس القبل ونحوه كذا أجاب ابن المنير وهو مبني على الصحيح من أن الاسماء
توقيفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا لعل المنع مالم يرد نص بما يشق منه بشرط أن لا يكون ذلك الاسم
المشتق مشعرا ينقص ديجو زسميته الواقي لقوله تعالى ومن تق السيات يومئذ فقد رجته ولا يجوز زسميته
البناء وان ورد قوله تعالى والسما بيناها بأيد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وان اختلفت
الجهة الخاصة لان احجاب القبل كذا على باطل محض واحجاب هذه النافذة كذا على حق محض لكن جاء
التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا امامن أهل الباطل فواضع وامان أهل الحق فلمعنى الذي
تقدم ذكره وقوفه ضرب المثل واعتبار من يقضى قال الخطابي معنى تعظيم حرمة الله في هذه القصة
ترك القتال في الحرم والجنوح الى المسألة والكشف عن ارامة الماء واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال
من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وقية نظر (قوله والذي نفسى بيده) فيه كيدا قول باليهين
فيكون آدمى الى القول وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلف في أكثر من مكان موضعاً قاله ابن
القيمى الهمدى (قوله لا بأس فتي خطه) بضم الخاء المعجمة أى خصلة (يعظمون فيها حرمة الله) أى
من ترك القتال في الحرم وقع في رواية ابن اسحق يسألونى فيها صلة الحرم وهى من جهة حرمة الله وقيل
المراد بالحرمة حرمة الحرم والشهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عظموا الاحرام ماسدوه (قوله
الا عطيتمهم اياها) أى أحببتم اليها قال السهيلي لم يقع شيء من طرق الحديث أنه قال ان شاء الله مع بأنه
مأمور بهافي كل حالة والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال وتعقب بانه
تعالى قال في هذه القصة لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله تعالى آمنين فقال ان شاء الله مع تحقق وقوع ذلك
تعلموا وارشادا فالاولى أن يحصل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك
ولا يعارضه كون الكهف مكة اذ لا مانع أن يتأخرو نزول بعض السورة (قوله ثم جرها) أى النافذة
(فوثبت) أى قامت (قوله فعدل عنهم) في رواية ابن سعد وفي رواية ابن اسحق فقال للناس
انزلوا قالوا يا رسول الله ما بال وادى من ماء تنزل عليه (قوله على محمد) بفتح المثلثة والميم أى حفرة فيها ماء
منجود أى قليل وقوله قليل الماء كيد لقع توهم أن يراد لفة من يقول ان التمد الماء الكثير وقيل التمد
ما يظهر من الماء في الشتاء يذهب في الصيف (قوله يترضه الناس) بالموحدة والتشديد والاضداد المعجمة
هو الاخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين مرجع الماء بالكيفين
وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة وسبقت قرش الى الماء فتزاول عليه ونزل النبي صلى الله عليه وسلم
الحديديسة في حرسه بدوليس بها الاثر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) بضم زله وسكون اللام من
الالباث وقال ابن التين بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركه يلبث أى يقيم (قوله وشكى) بضم
أزله على البناء المجهول (قوله فاتخرج سهما من كنانته) أى أخرج سهما من جيبته (قوله ثم أمرهم)

والذى نفسى بيده
لا بأس فتي خطه يعظمون
فيها حرمة الله الا عطيتم
ايها ثم جرها فوثبت قال
فعدل عنهم حتى نزل
بأقصى الحديديسة على محمد
قليل الماء يترضه الناس
يترضا فلم يلبثه الناس حتى
نزجوه وشكى الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الطش فاتخرج سهما من
كنانته ثم أمرهم أن
يحموه فيه فوالله ما زال

في رواية ابن اسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن حنبل الذي ساق إلى البندن هو الذي
 نزل بالسهم وأخرجه ابن سعد عن طريق سلمة بن الأكوع وفي رواية ناجية بن الإجم قال ابن اسحق
 وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغفاري قال أنا الذي
 نزلت بالسهم ويمكن الجمع بينهم تعاقبوا على ذلك بالحفر وغيره وسبأني في المغازي من حديث البراء بن عازب
 في قصة الحديبية أنه صلى الله عليه وسلم جلس على البئر ثم دعا بأبناءه فمضض وضوءاً ثم صبه فيها ثم قال دعوها
 ساعة ثم انهم ارتقوا وبعد ذلك يمكن الجمع بأن يكون الأمران معاوقعا وقد روى الواقدي من طريق
 أوس بن خولى أنه صلى الله عليه وسلم قوضاً في الدلو ثم أفرغه فيها وانزع السهم فوضعه فيها وهكذا كرر أبو
 الاسود في روايته عن عروة أنه صلى الله عليه وسلم تمضمض في دلو وصبه في البئر ونزع سهمها من كنانته
 قائلاً فيها ودعا فقارت وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضاً من حديث جابر قال عطف الناس
 بالحديبية وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة قوضاً منها فوضع يده فيها فجعل الماء يور من
 بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم في هذا الفصل معجزات ظاهرة وفيه بركة
 سلاحه وما ينسب إليه وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه وسبأني في أول غزوة
 الحديبية حديث زيد بن خالد أنهم أهداهم مطر بالحديبية الحديث وكان ذلك وقع بعد الفتنين المذكورتين
 والله أعلم **(قوله يبعث)** بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجزة أي يغور وقوله بالري بكسر الراء ويجوز
 فتحها وقوله بسدر وأعنه أي رجعوا واء بعد ردهم زاد ابن سعد حتى اغترفوا باباً بينهم جالس على شفير
 البئر وكذا في رواية أبي الاسود عن عروة **(قوله فييناهاهم)** في رواية الكشي فييناهاهم **(كذلك إذا)**
 جاء بديل **(بلوحدته)** الصغير أي ابن ورقاء بالفاء والمدمج مشهور **(قوله في نفر من قومه)** سمي
 الواقدي منهم عمر بن سالم وخراش بن أمية وفي رواية أبي الاسود عن عروة منهم خارجة بن كرز
 ويزيد بن أمية **(قوله وكانوا عبية نصع)** العيبة بفتح المهملة وسكون الحاتية بعدها موحدة ما وضع
 فيه الثياب لحفظها أي أنهم موضع النصح لهو الأمانة على سره ونصح ضم التون وحكي ابن السني فتحها
 كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان
 الجنس لأن خزاعة كانوا من جهة أهل تهامة وتهامة بكسر المثناة هي مكة ومحاولا أهلها من التهم وهو
 الحر وركود الرح زاد ابن اسحق في روايته وكانت خزاعة عبية رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمها
 ومشركها لا يخفون عليه شيئاً كان بمكة ووقع عند الواقدي أن بديلاً قال للتي صلى الله عليه وسلم لقد غرت
 ولا سلاح معك فقال ليحني لقتال فتكلم أبو بكر فقال له بديل أنا لا أنهم ولا قومي اه وكان الأصل في موالاته
 خزاعة للتي صلى الله عليه وسلم أن بني هاشم في الجاهلية كانوا ألقوا مع خزاعة فاستمر وأعلى ذلك في
 الإسلام وفيه جواز استنصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على نصحتهم وشهدت التجربة
 بإثارتهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو
 استظهاراً على غيرهم ولا بعد ذلك من هو الالة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قيل استخداهم وتقبل
 شوكتهم وأستاء بعضهم ببعض ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الإطلاق **(قوله فقال)**
 أي تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي انما أقصر على ذكر هذين لكون قر يش الذين كانوا عبياً أجمع
 ترجع أسماهم إلى هماوي من قر يش بنو أسامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي ولم يكن بمكة منهم أحد وكذلك
 قر يش الطواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومجارب بن فهر قال هشام بن الكلبي بنو عامر بن لؤي وكعب بن
 لؤي هما الصريحان لاشتباه فيهما بخلاف أسامة وعوف أي قضيهما الخلف قال وهب قر يش البطاح أي

يبعث لهم بالري حتى
 بسدر وأعنه فييناهاهم
 كذلك أقجاء بديل بن
 ورقاء الخراشي في نفر من
 قومه من خزاعة وكانوا
 عبية نصع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من أهل
 تهامة فقال في تركت
 كعب بن لؤي وعامر بن
 لؤي

بخلاف قرش الطواهر ووقع في رواية أبي الملق وجعلوا الكالا حيا يش بها مهلة وموحدة شمن معجبة
وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع **(قوله)** نزلوا أدماء الحديبية) الأعداد بالفتح جمع عبد بالكسر
والتشديد وهو الماء الذي لا ينقطع له وعقل الداودي قتال هو موضع بمكة وقول بديل هذا يشعر بأنه كان
بالحديبية معاه كثيرة وإن قرش ساسقوا إلى النزول عليها فلهذا عطش المسلمون حيث نزلوا على المسجد
المذكور **(قوله)** ومعهم العوذ المطايل) العوذ ضم المهلة وسكون الواو بعدها معجبة جمع عاذ وهي
الناقة ذات اللبن والمطايل الأمهات اللاتي معها أطفاها يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الألبان من الأبل
ليزودوا بالبنها ولا يرجعوا حتى ينعموه أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال والمراد أنهم خرجوا معهم
بنسائهم وأولادهم لأرادة طول المقام وليكون أدعى إلى عدم الفرار ويحتمل أرادة المعنى الأعم قال ابن
فارس كل أثنى إذا وضعت فهي إلى سبعة أيام ثم انزلوا جمع عوذ كأنها سميت بذلك لأنها توفد ولدها وتزمن
الشغل به وقال السهيلي سميت بذلك وإن كان أولاده الذي يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والخنكة
قالو التجارة راحة وإن كانت مربوحا فهي وقع عند ابن سعد معهم العوذ المطايل والنساء الصبيان **(قوله)**
نكمتهم) بفتح أوله وكسر الهاء أي أبلغت فيهم حتى أضعتهم أما أضعفت قوتهم وأما أضعفت أموالهم **(قوله)**
مادتهم) أي جعلت يديهم وبينهم مديرتك الحرب بيننا وبينهم فيها **(قوله)** ويختار يني وبين الناس) أي
من كفار العرب وغيرهم **(قوله)** فإن أظهر فإن شائنا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر غيرهم على
كفاهم المدة وإن أظهرنا على غيرهم فإن شائنا أطاعوا في الأفلا تقضى مدة الصلح إلا وقد جوا أي
استراحوا وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضومة أي قوا ووقع في رواية ابن اسحق وإن يشهوا فاقنا
وهم قوة وأغارتد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى ينصره ويظهره لو عبد الله تعالى به بذلك على طريق
النزول مع الحميم وفرض الأمر على حازم الحميم وهذه السكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور
غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ونقطة فان أصابني كان الذي أرادوا ولا يغاندن
وجه آخر من الزهرى فإن ظهر الناس على ذلك الذي يتقون فالتظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأدبا
(قوله) حتى تنفرد سالفني) السالفة بالهملزة وكسر اللام بعدها فاصفحة العنق وكنى بذلك عن القتل لأن
القتيل تنفرد مقدمة عنقه وقال الداودي المراد الموت أي حتى أموت وأبني منفردا في قبري ويحتمل أن
يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنير لعله صلى الله عليه وسلم نه بالادنى على
الأعلى أي أن من القوة بالله والحول بهما يقتضي أن أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل عن دينه
مع وجود المسلمين وكثرتهم وقادريتهم في نصر دين الله تعالى **(قوله)** ولينفدن) بضم أوله وكسر الفاء
أي لنمضن الله أمره في نصر دينه وحسن الأيمان بهذا الجزم بعد ذلك التردد لتبنيه على أنه لم يردده الأعلى
سبيل الفرض وفي هذا الفصل التنبؤ إلى صلة الرحم والأبقاء على من كان من أهلها وبذل النصيحة للقرابة
وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والنيات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره **(قوله)** فقال بديل
سأبلغهم ما تقول أي فاذن له **(قوله)** قتال سفهازم) سبى الواقدى منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن
أبي العاص **(قوله)** فذمتهم عقال) زاد ابن اسحق في روايته فقال لهم بديل أنكم تعجلون على مجادلتهم بأن
لقتال أنما جاء معتبرا فأنتم هم أي أنهم وبديل لا لهم كانوا يعرفون ميته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا إن
كان يقاتل فلا يدخلها علينا عترة **(قوله)** فقام عروة) في رواية أبي الأسود عن عروة عن جد الحكم في
الأكيل واليه في الدلائل وقد كثر ذلك ابن اسحق أيضا من وجه آخر قالوا لما نزل صلى الله عليه وسلم
بالحديبية أحب أن يعث رجلا من أصحابه إلى قرش يعلمهم بأنه أعمأ أقدم معتبرا فذا نعر فاعتذر بأنه

نزلوا أدماء الحديبية
ومعهم العوذ المطايل
وهم مقاتلوه وصادوه
عن البيت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنا
لم ينجي لقتال أحد ولكنا
بشنا معشرين وإن قرشا
قدم بكنهم الحرب
وأصرت بهم فان شائنا
مادتهم مدة ويختار يني
وبين الناس فان أظهر
فان شائنا أن يدسوا فيها
فدخل فيه الناس فماتوا
والأفقد جمعوا وإن هم
أبوا فوالذي نفسي بيده
لأقاتلنهم على أمرى هذا
حتى تنفرد سالفني
ولينفدن الله أمره قتال
بديل سأبلغهم ما تقول
قال فاطلق حتى أتى قرشا
قال ناقضتنا كم من هذا
الرجل وسمناء يقول
قولا فان شئت أن نعرضه
عليكم بعنا هال سفهازم
لاحابه لنا أن يحصنا عنه
بشيء وقال دواي منهم
هات ما سمعته يقول قال
سمعته يقول كذا وكذا
فخذهم عقالا إليي صلى
الله عليه وسلم

فقام عروة بن مسعود فقال أي قوم أستم بالولد وأستم بالوالد قالوا بلى قال فهل تسموني قالوا لا قال أستم تعلمون أي استنقروا أهل عكاظ فلما بلغوا على جنتكم باهلي وولدي ومن أطاعني قالوا بلى قال فإن هذا قد عرض عليكم خطبة ترشد أقبولها ودعوني أتة قالوا أنه فأنه فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا من قوله لبيد لبيد فقال عروة عند ذلك أي محمد أرى أن استأصنت أمر قومك هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت أهل قبلك وأن تكمن الأخرى فاني والله لا أرى وجوها واني لا أرى أشوابا من الناس خليفاء أن يفروا ويدعوك فقال له أبو بكر رضي الله عنه امصص بظفر اللات

(٣) قوله وألا وباش الاخلاط الخ كذا بالاصل فسر هذه اللفظة ولم يصرح بانها واية وقد صرح التفسيراني بذلك اه

مصمودة

لا عشرة له بمكة فذا عاثنان فارس له بذلك وأمره أن يعلم من يمكمن المؤمنين بان الفرج قر ببا فاعلمهم عثمان بذلك فجعله أبان بن سعد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون هنيأ فنهان خصل الى البيت فطاف به دوننا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان طغي به أن لا يطوف حتى نطوف معا فكان كذلك قال نجا عروة بن مسعود فذكر القصة وقر واية ابن اسحق ان يحيى عروة كان قبل ذلك وذكره هاموسي ابن عتبة في المغازي عن الزهري وكذا أبو الاسود عن عروة قبل قصة يحيى سهيل بن عمرو وقاله أعلم (قوله) فقام عروة بن مسعود أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المشاة المكسورة بعدها موحدة الثقي ووقع رواية ابن اسحق عند أحمد وعروة بن عمرو بن مسعود والصواب الاثر وهو الذي وقع في السيرة (قوله) أستم بالولد أستم بالوالد قالوا بلى كذا في خبر ولغيره بالعكس أستم بالوالد أستم بالولد وهو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن اسحق وغيرهما وزاد ابن اسحق عن الزهري ان أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فأراد بقوله أستم بالوالد انكم حتى قد ولدوني في الجلبة لكون أي منكم وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال أراد بقوله أستم بالولد أي أستم عندني في الشفقة والنصح غزلة الولد قال له كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم (قوله) استنقروا أهل عكاظ بضم المهملة وتحتقيق الكاف وآخيه معجمة أي دعوهم الى نصركم (قوله) فلما بلغوا بالموحدة وتشديد اللام المفتوحتين ثم مهمة مضمومة أي امتنعوا والجمع التمعن من الاجابة وبلغ الغريم اذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدقت ما أنت عندنا بجمتهم (قوله) قد عرض عليكم في رواية الكشميني لكم (خطبة) (رشد) بضم اتمام المعجمة وتشديد المهملة والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وفتح هجاء أي خصلة خبير وصلاح وانصاف وبين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروة هذا الكلام عند قرش ما رآه من ردهم الغنيب على من يحيى من عند المسلمين (قوله) ودعوني أتة بالمدح ويجوز وم على جواب الامر وأصله أنه أي أتني اليه (قالوا أنه) بالفتح وصل بعدها حمزة ساكنة ثم مشاة مكسورة ثم هاء ساكنة ويحوز كسرهما (قوله) فقام عروة لبيد لبيد زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت يدعوبا (قوله) فقال عروة عند ذلك أي عند قوله لا فالتهم (قوله) اجتاحت أي هلك أصله بالكسبية وحذف الحزاء من قوله وان تكمن الأخرى تأديبا مع النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى وان تكمن الغلبة لقرش لا آمنهم عليك مثلاً وقوله فاني والله لا أرى وجوها الخ كالتعليل لهذا القدر المحذوف والحاصل أن عروة قد رأى بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه ان غلب وذهب أصحابه ان غلب ولكن كل من الامرين مستحسن شرعا كما قال تعالى قل هل تر بصون بنا الا احدي الحسنين (قوله) أشوابا بتقديم المعجمة على الواو كذا اللاد كثير وعليها انقصر صاحب المشارق ووقع لابي ذر عن الكشميني أشوابا بتقديم الواو والأشوابا الاخلاط من أنواع شتى (٣) والواو باش الاخلاط من السقاة فالواو باش انحص من الأشوابا (قوله) خليفاء بتمام المعجمة والفاء أي حقيقا وزنا ومعنى ويقال خليف الواحد والجمع وفتلك وقع صفة لأشوابا (قوله) ويدعوك بفتح الدال أي يتركوك في رواية أبي الملق عن الزهري عند من سمعته وكذا فيهم لو قد لقيت قريشا قد أسلموك فتؤخذ أسيرا فأي شيء أسد علمين هذا وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم بأنفوس الفراري العادة ما يدري عروة أن مردة الاسلام أعظم من مودة القرباة وقد ظهره ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم كسباني (قوله) فقال له أبو بكر الصديق زاد ابن اسحق وأبو بكر الصديق خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعاد فقال (قوله) امصص بظفر اللات زاد ابن عازم من وجه آخر عن الزهري وهي أي اللات طاغية التي يعبد أي طاغية

عروة وقوله امصص بالف وصل ومهملتين الاولى مفتوحة بصيغة الامر وسكنى ابن التين عن ربيعة القابسي
 ضم الصاد الاولى وخطاها والظير يفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعه تبقى بعد الختان في فرج المرأة
 واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قرش وثقيف يعبدونها وكانت عادة العرب التسم بذلك لكن بلفظ الام
 فاذا دأبوا بكر المبالغة في سب عروة وباقامة من كان يعبد مقام أمه ووجهه على ذلك ما أغضب به من نسبه
 المسلمين الى الفرار وفيه جواز النطق بما يستشع من الالفاظ لارادة جر من بداعته ما يستحق به ذلك قال
 ابن المنزني قول أبي بكر تخسيس العدو وتكذيبهم وتعر يض بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله
 عن ذلك علواً كبيراً بالهاو كانت بنت الكنانة لما يكون للاناث **(قوله أمحن نفر)** استفهام انكار **(قوله من)**
 ذاقوا أبو بكر في رواية ابن اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبي خافه **(قوله أما)** هو حرف
 استفتاح وقوله والذي نفسي بيده يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب **(قوله لولايد)** أي نعمة وقوله
 لم أجزل بها أي لم أفككتها زاد ابن اسحق ولكن هذه بها أي جازاه بعد ما جانيه عن شتمه بيده التي كان
 أحسن اليه بها بن عبد العزيز الامامي عن الزهري في هذا الحديث أن البداءة كورة ان عروة كان يحمل
 بيده فأنه أبو بكر فباعون حسن وفي رواية الواقدى عشر قلائص **(قوله قائم على رأس النبي صلى الله)**
عليه وسلم بالسيف فيه جواز القيام على رأس الامير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من ترهيب العدو
 ولا عارضة النهي عن القيام على رأس الحارس لان محله ما اذا كان على وجه العظمة والكبر **(قوله فكلما)**
تكلم في رواية السرخسي والسكسهي فكلما كله أخذ بجمته وفي رواية ابن اسحق فجعل يتناول
 لحية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه **(قوله والمغيرة بن شعبة قائم)** في مغازي عروة بن الزبير رواية أبي
 الاسود عنه ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلاً ليس لا مته وجعل على رأسه المغفر ليستغنى عن عروة
 معه **(قوله بتغل السيف)** هو ما يكون أسفل القراب من فضه أو غيرها **(قوله آخر)** فعل آخر من التأخير
 زاد ابن اسحق في روايته قبل أن اتصل اليك زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشر أن يسه وفي رواية
 ابن اسحق فيقول عروة ويحكم ما أظن وأغلظ وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحية من يكلمه ولا
 سيما عند الملاطحة وفي الغالب انما يصنع ذلك النضير بالنظر لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يتنصى لعروة
 عن ذلك استماله لهواً بالها والمغيرة يمتعه اجلالاً للنبي صلى الله عليه وسلم ونهطاً **(قوله فقال من هذا قال)**
المغيرة) وفي رواية أبي الاسود عن عروة فلما كثر المغيرة بما يقرع يده غضب وقال ليس شعري من هذا
 الذي قد آذاني من بني أصحابك والله لا أحب فيكم إلا من منته ولا أسر منزلة وفي رواية ابن اسحق فتبسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لعروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة وكذا أخرجه
 ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح وأخرجه ابن حبان **(قوله أي غلب)** بالمعجمة
 بوزن عمر معدول عن غلب مبالغة في وصفه بالفرد **(قوله ألت أسعى في غدرتك)** أي ألت أسعى في دفع
 شر غدرتك في مغازي عروة وقال الله ما غلبت يدي من غدرتك لقد أورتنا العداوة في ثقيف وفي رواية ابن
 اسحق وهل غلبت سؤا ألبالاس قال ابن هشام في السيرة أشار عروة بهذا الى ما وقع للمغيرة قبل
 اسلامه وذلك انه خرج مع ثلاثة عشر نفر من ثقيف من بني مالك فتصد بهم وقتلهم وأخذ أموالهم فنهاج
 الفر يقان بنو مالك والاحلاف رط المغيرة فسمى عروة بن مسعودهم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر
 قصداً واصلحوا وفي القصص طول وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصص وحاصلها انهم كانوا اخرجوا
 زائرين من الموقوس عصر فاحسن اليهم وأعطاهم وخصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كانوا بالظريق
 شربوا الخمر فلما سكروا وناموا وب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم **(قوله أما الاسلام فأقبل)** بلفظ

أفحن تفرغته ونده
 فقال من ذاقوا أبو بكر
 قال أما الذي نفسي بيده
 لولايد كانت لك غسدي
 لم أجزل بها لا حبسنا قال
 وجل يكلم النبي صلى الله
 عليه وسلم فكلما تكلم
 كله أخذ بجمته والمغيرة
 ابن شعبة قائم على رأس
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ومعه السيف وعليه
 المغفر فكلما أهوى عروة
 بيده الى لحية النبي صلى
 الله عليه وسلم ضرب بيده
 بتغل السيف وقال له آخر
 بذلك من لحية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فرفع
 عروة رأسه فقال من
 هذا قال المغيرة بن شعبة
 فقال أي غدرتك وكان
 أسى في غدرتك وكان
 المغيرة محب قوماني
 الجاهلية فقتلهم وأخذ
 أموالهم ثم جاء فأسلم فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أما الاسلام فأقبل

وأما المال فليست منه في شيء ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوالله ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وسلم
تخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابتدروا أمره وإذا قوضا كادوا يقتلون على وضوئه وإذا تكلموا
نفضوا أصواتهم عنده وما يحدثونك

٢١٦

المال لو وفدت على قصر
و كسر ي والتجاشي والله
إن رأيت ملكا قد يعظمه
أصحابه ما يعظم أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم
محمد أو لئن انتخم تخامة
الأوقفت في كف رجل
منهم فذلك بها وجهه
وجلده وإذا أمرهم ابتدروا
أمره وإذا قوضا كادوا
يقتلون على وضوئه وإذا
تكلموا خفضوا أصواتهم
عنده وما يحدثونك النظر
إليه تعظيما له وأنه قد عرض
عليكم خطبة رشدا فإقبلوها
فقال رجل من بني كنانة
دعوني آتية فقالوا آتية
فلما أشرف على النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذا فلان وهو
من قوم يعظمون البدن
فأبشروا له فبشروه
واستقبلوه الناس يلبون
فلما رأى ذلك قال سبحان
الله ما ينبغي لبدن إلا أن
يصدقوا عن البيت فلما
رجع إلى أصحابه قال
رأيت البدن قد ظلت
وأشعرت فما أرى أن
يصدقوا عن البيت فقام

المتكلم أي أقبله (قوله وأما المال فليست منه في شيء) أي لا تعرض له لكونه أخذ غدا ويستفاد منه أنه
لا يجل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدا لأن رزقنا يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدى إلى أهلها
مسلمًا كان أو كافرا وإن أموال الكفار إنما تجل بالحاربة والمغالبة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك المال
في يده لا يمكن أن يسلم قومه فريد إليهم أموالهم ويستفاد من القصص أن الحرف إذا أتلغ مال الحرف لم يكن
عليه ضمان وهذا أحد الوجهين للشافعية (قوله ٣) جعل يرمق بضم الميم أي يلحظ (قوله فذلك بها وجهه
وجلده) زاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذوه وقوله وما يحدثون بضم آلؤه وكسر المهملة أي
يدعون وفيه طهارة التخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة تعافوا ذلك
بحضرة عروءه بالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرارهم بركائهم قالوا بلسان الحال من يجب
أما هذه الحجة ويعظمه هذا التعظيم كيف ظن أنه يقرعته ويسلمه لعدوه بل هم أشد اغتباطا به بدينه
وبنصره من القبائل التي يراعى بعضها مجرد الدالح من فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل
طريق سائغ (قوله وفدت على قصر) هو من الخاص بعد العام وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك
ذلك الزمان وفيه رجل على بن زيد عن ابن أبي شبة فقال عروة أي قوم أي قد رأيت الملوك ما رأيت مثل
محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهذلي معكوا فوأمرا أكرم الاستصباح فإدعاء تصرفه ومن اتبعه إلى
الطائف في قصة حمز ومن مسعود من القوا لم يلد على جودة عقله ونطقه وما كان عليه الصعابة من
المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره ومراعاة أموره ورجوع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك
بآثاره (قوله فقال رجل من بني كنانة) في رواية الأمامي فقام الحليس عهدة من مبصر وسمن ابن اسحق
والزبير بن بكار أباه علفه وهو من بني الحارث بن عبدمناة بن كنانة وكان من رؤس الأحياء وهم بنو
الحارث بن عبدمناة بن كنانة بنو المصطلق بن خزاعة والقارة وهم بنو الهذيل بن خزاعة وفي رواية الزبير
ابن بكار أن الله أن تعجب لهم وجزاءه وكنة وحير ويمنع من عبد المطلب (قوله فأبشروا له) أي أنبئوها
دفعه وأخذوه زاد ابن اسحق فلما رأى الهذلي يسيل عليه من عرض الوادي بقلادة قد جس من محله
وحمل به نصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصكر في مغازي عروءه عند الحاحكم فصاح الحليس فقال
هلمت فربشر ورب الكعبة أن التوم إنما أتوا بما أقال النبي صلى الله عليه وسلم أجل بأخا بن كنانة
فأعلمهم بذلك فيجئ أن يكون خاطبه على بعد (قوله فما أرى أن يصدقوا عن البيت) زاد ابن اسحق
وغضب وقال يا معشر قريش ما على هذا عاقدا أنكم يا صدق نيت الله من جاء معظما له فقالوا كفف عنا
يا حليس حتى تأخذنا لقسمنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز الحادعة في الحرب وأظهار إرادة الشيء والمقصود
غيره وفيه إن كثير من المشركين كانوا يطمون خرمات الأحرار والحرم ويشكرون على من يصدق عن ذلك
شمسك منهم يبقا من دين إبراهيم عليه السلام (قوله فقام رجل منهم فقال له مكرز) بكسر الميم وسكون
الكاف وقم الراء بعد هذا زاي ابن حفص زاد ابن اسحق بن الأخيخ وهو بالمعجزة ثم التحاينة ثم الفاء
وهو من بني جابر بن لؤي ووقع بخط ابن عسدة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها
وكسر الراء والأول المعتمد (قوله وهو رجل فاجر) في رواية ابن اسحق غادر وهو أخرج فاني مازلت تعجبا

من

رجل منهم يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتية فقالوا آتية فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم

هذا مكرز وهو رجل فاجر فجعل ينكم النبي صلى الله عليه وسلم فينأى به بكلمة

٣ (قوله فجعل يرمق) هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي المتن الذي بأيدينا كترى بالهامش قلل ما في الشرح رواية له

اصححه

هذه ما فاضى عليه محمد
رسول الله فقال سهيل
والله لو كُنا علم أنك
رسول الله ما صدقنا لك
البيت ولا فائناك ولكن
اكتب محمد بن عبد الله
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم والله أني رسول الله
وان كذبتموني أكتب
محمد بن عبد الله قال
الزهري وذلك لقوله
لا بأس ألقى خطه يعظمون
فيها حرمان الله إلا أعطيتهم
أيها فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم هل أني تخافون
بيننا وبين البيت فتطوف
به فقال سهيل والله
لا تتحدث العرب أنا
أخذنا ضفطة ولكن ذلك
من العام المقبل فكتب
فقال سهيل وعلى أنه
لا يأتيك منا رجل وان
كان علي دينك الأردني
الينا قال المسلمون سيعان
الله كيف يراد إلى المشركين
وقد جاء مسلما

فريش لما حصر وأبى هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السيرة النبوية فتوهم
عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية وليس كذلك بل بينهما نحو عشر
سنين وأما كُتبت ذلك هنا خشي أن يفتقر بذلك من لا معرفة له فتمتددا اختلافا في اسم كتاب القصة بالحديبية
وبالله التوفيق **(قوله هذا ما فاضى)** وزن فاعل من قضيت الشيء فصلت الحكم فيه وفيه جواز كتابة مثل
ذلك في المعاقبات والرد على من منعه متلا بخشية أن يظن فيها أنها فاضية به عليه الخطابي **(قوله لا تتحدث)**
العرب أنا أخذنا ضفطة بضم الصاد وسكون الغين المعجمتين ثم طاء مهمله أي قهرا وفي رواية ابن اسحق
أنه دخل علينا عنوة **(قوله قال سهيل وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وان كان علي دينك الأردني)** في
رواية ابن اسحق على أنه من أبي محمد من فريش بغير أن وفيه رده عليهم ومن جاء فريشاً بمن يبيع محمد لم
يردوه عليه وهذه الرواية تميم الرجال والنساء وكذا اتخذه من أول الشر وط من رواية عتيقل عن الزهري
بلفظ ولا يأتيك منا أحد وسأني البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل دخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم
فيكون أول ما يدخل الأبطريق الجموع فخصه من زاد ابن اسحق في قصة الصلح هذا الإسناد وعلى أن
يشنعية مكشوفة أي أمر مطوي بأفي صدور رسلية وهو إشارة إلى ترك المواخضة عما تقدم بينهم من أسباب
الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم وقال ابن اسحق في حديثه وأنه لا أسلال ولا غلال أي
لا سرقة ولا خيانة قال الأسلال من السرقة والغلال الخيانة تقول أغل الرجل أي خان أغاني
الغنيمة فيقال غل بغير ألف والمراد أن يأمن بعضهم من بعض في نفوسهم وأموالهم سرا وجهرا وقيل
الأسلال من سل السيف والغلل من لبس الدروع وهما أبو عبيد قال ابن اسحق في حديثه وأنه من
أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد فريش وعهدهم دخل فيه
فتوالت نزاعة فتوالوا نحن في عقد محمد وعهده وتوالت بنو بكر فقالوا نحن في عقد فريش وعهدهم وأنه
ترجع عنا عامل هذا فلا تدخل مكة علينا وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلنا بأصحابك فأنت بها لانا
من سلاح الركب السيوف في التريب لا تدخلها بغيره وهذه القصة سيأتي مثلها في حديث البراء بن عازب
في المغازي قال ابن اسحق في حديثه فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو
أذناه أبو جندل بن سهيل فذكر القصة **(قوله قال المسلمون سيعان الله كيف يراد إلى المشركين)** في رواية عتيقل
المناخية أول الشر وط وكان فيها اشترط سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يأتيك منا أحد وان
كان علي دينك الأردني والينا وعليت بيننا وبينه ففكره المؤمنون ذلك واحتضوا منه وأبى سهيل إلا ذلك
فكتابه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فرددوا منه إلى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأنه أحد من
الرجال في تلك المدة الأردية وقال ذلك يشبهه أن يكون هو عمر لمسيات في وصي الواقدي من قال ذلك أيضا
أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسيا في المغازي أن سهيل بن خيف كان ممن أنكروا ذلك أيضا ولمسلم من
حديث أنس بن مالك أن فريشاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم على أنه من جاء منهم لم يرد عليكم ومن جاءكم
من أرادكموه إلا فاقوا بما رسول الله أن كتب هذا قال نعم أنه من ذهب منا إليهم فابعده الله ومن جاء منهم الينا
فسيجعل الله قلوبنا فخرجا وزاد أبو الأسود عن عروة هنا ولا بن عائذ من حديث ابن عباس نحوه فلما
لان بعضهم بعض في الصلح وهم على ذلك أفرى رجل من القرية رجلا من القرية لا تعرفنا في
القرية بقاء وارتعن كل من القرية بقين من عندهم فارتعن المشركون عثمان ومن آتاهم من المسلمين وارتعن
المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على
أن لا يفر وأو بلغ ذلك المشركين فأرهبهم الله فأرسلوا من كان منهم وأدعوا إلى المواعدة وأرسل الله تعالى

وهو الذي كتب أيديهم عنكم الآية وسأني في غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وقضية
 البعة عند الشجرة والاختلاف في عدد من يبيع وفي سبب البعة أن شاء الله تعالى **(قوله فيناهم كذلك)** إذا
 دخل أبو جندل) بالجمل والتون وزن جعفر وكان اسمه العاصي فتر كمل أسلم وله أخ اسمه عبد الله أسلم
 أيضا قد عاوا وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم إلى المسلمين ثم كان معهم بالحديبية ووهب من جعله ما واحدا
 وقد استشهد عبد الله بالجماعة قبل أن يجلد عدة وأما أبو جندل فكان حزين بمكة ومنع من الهجرة وعذب
 بسبب الإسلام كما في حديث الباب وفي رواية ابن اسحق قال الصحيفة لتكتب أذطلع أبو جندل بن سهيل
 وكان أبو جحسه فأقلت وفي رواية أبي الاسود عن عروة وكان سهيل أوقفه وسجنه حين أسلم فخرج من
 السجن وتكتب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه **(قوله يرسف)**
 يفتح أوله وضم المهملة وبالفاء أي عشى مشيا بطيئا بسبب القيد **(قوله فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيت)**
 عليه أن ترده إلى زاد ابن اسحق في روايته فقام سهيل بن عمرو إلى أبي جندل ففرض وجهه وأخذ يديه
(قوله أنالتم نقض الكتاب) أي لم تفرغ من كتابته **(قوله فاجزله)** بصيغة فعل الأمر من الإجازة أي
 امض في فعله فيه فلا أروده إليك وأستنيه من القضية وقع في الجمع الحميدي فاجزه بالاء وروح ابن الجوزي
 الزاوي وفيه أن الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والأشهاد ولاجل ذلك أمضى النبي صلى الله
 عليه وسلم سهيل الأمر في ردائه إليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم تطلق معه بقوله لم نقض الكتاب بعد
 رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده فلما أصر على الامتناع تركه له **(قوله قال مكرز)**
(بل) كذا قال أكثر بلغة الأضراب وللكشمي في بل ولم يذكره ما أجاب به سهيل مكرز في ذلك قبل في
 الذي وقع من مكرز في هذه القصة أشكال لأنه خلاف ما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم من الفجور
 وكان من الظاهر أن يساعده سهيل على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك وأجيب بأن الفجور حقيقة
 ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البراءة وأقول ذلك شافيا في باطنه خلافاً لو كان سمع قول النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جهة غوره وزعم بعض الشراح أن سهيل لم يحب
 سؤاله لأن مكرز لم يكن ممن جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل وفيه نظر فإن الواقدي روى أن مكرزاً
 كان ممن جاء في الصلح مع سهيل وكان معهما حوطين بن عبد العزى لكن ذكر في روايته ما يدل على أن
 إجازة مكرز لم تكن في أن لا يرده إلى سهيل بل في تأمينه من التعذيب ونحو ذلك وأن مكرزاً وهو بطبا أخذ
 أباجندل فأدخله فسطاطاً وكفاه أهله وفي مغازي ابن عاتق نحو ذلك كله من رواية أبي الاسود عن
 عروة ونظفه فقال مكرز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو في الخامس الصلح أنه جاز وأخذ يديه
 فأدخله فسطاطاً وهذا الوثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأولى فإنه لم يجزه بأن يقره عند المسلمين بل ليكن
 العذاب عنه ليسمع إلى طواعية أي سه فخرج بذلك عن الفجور لكن يعكر عليه قوله في رواية الصحيح
 فقال مكرز قد أجرتك لك خطيب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك **(قوله قال أبو جندل)** أي معشر المسلمين
 أرد إلى المشركين الخ) زاد ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أباجندل اصبر واحتسب فإننا
 لا نفكر وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً وفي رواية أبي الملاج فأوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوثب
 عمر مع أبي جندل يمشي إلى جنبه ويقول اصبر فإنما هم مشركون وأنما هم أحدكم كدم كلب قال يودني قائمة
 السيف منه يقول عمر رجوت أن يأخذني ففرض به أباه ففرض الرجل أي يخطأ بآية وتقدت القضية
 قال الخطابي تأول العلماء بما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما أن الله قد أباح التقية للمسلم إذا خاف
 الحلاك ورضح أن لا يتكلم بالكفر مع أضرار الإيمان إن لم يمكنه التوبة فلم يكن رده إليهم أسلاماً لا

فيناهم كذلك

أبو جندل بن سهيل بن

عمرو يورث في يده

وقد خرج من أسفل مكة

حتى رى بنفسه بن أظهر

المسلمين فقال سهيل هذا

يا محمد أول من أقاضيت

عليه أن ترده إلى فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

أنالتم نقض الكتاب بعد

قال فوالله ذالم أساطلت

على شيء أبداً قال النبي صلى

الله عليه وسلم فاجزله

قال ما أنا بجبر ذلك لك

قال لي فأفعل قال سأفعل

فأفعل قال مكرز بل قد

أجزأه لك قال أبو جندل

أي معشر المسلمين أرد

إلى المشركين وقد جئت

مسلماً إلا أن روى ما قد

لصحت وكان قد عذب عذاباً

شديداً في الله

جندل الى الهلاك مع وجوده السيل الى الخلاص من الموت بالثبته والوجه الثاني انه اعادته الى ابيه
والفالح ان اياه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه اوسجنه فله مندوحة بالثبته ايضا واما ما يخاف عليه من الفتنة
فان ذلك امتحان من الله يتلى به صبر عباده المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على ان
يرد اليهم من جاء مسلحا من عذهم الى بلاد المسلمين أم لا فقليل نعم على ما دللت عليه قصة أي جندل وأي
بصير وقيل لا وان الذي وقع في القصة منسوخ وان ناسخه حديث أنا يرى من مسلم بن مشر كين وهو قول
الخليفة وعندنا ثمانية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا مردان وقال بعض الشافعية ضابط جواز
الرد ان يكون المسلم بحيث لا يحب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم **(قوله قال عمر بن الخطاب فأتيت
نبي الله صلى الله عليه وسلم)** هذا مما يقرى ان الذي حدث المسور ومروان بقصة الحديبية هو عمر وكذا
ما تقدم في بيان قصة عمر مع أي جندل **(قوله فقلت ألسنت نبي الله حقا قال بلى)** زاد الواقدي من حديث
أبي سعيد قال عمر لقد خلق أمر عظيم وراجعت النبي صلى الله عليه وسلم مراجعة ما راجعته مثلها وفي
حديث سهل بن حنيف الا في الجزية وسورة الفتح فقال عمر السنا على الحق وهم على الباطل ليس
قتلا في الجنة وقتلا هم في النار فعلاهم نعطى الله فيه بفتح الميم حلة وكسر التون ونشدب التعتية في ديننا
ونرجع ولم يحكم الله بيننا فقال يا ابن الخطاب اني رسول لله ولن يصغيه الله فوجع متغيطا فلم يصبر حتى جاء
أبا بكر وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه فقال عمر انهم اراى على الدين فلهذا رأيت
أردا من رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبى حتى قال لي يا عمر تاني رضى وتاني **(قوله اني رسول الله ولست أعصيه)** ظاهر في انه صلى الله عليه
وسلم فعمل من ذلك شيئا لا بالوحي **(قوله أليس كنت حدثنا انسانا في البيت)** في رواية ابن اسحق كان
الصعباءة لا يشكرن الفتح لو يارأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر
عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل أن يبعثه
دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم واستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى
يظهر المعنى وان الكلام يحمل على عمره واطلاقه حتى يظهر ارادة التخصيص والتقييد من حلف
على فعل شيء ولم يذكر مدة معينة لم يفت حتى تقضى أيام حياته **(قوله فأتيت أبا بكر)** لم يذكر عمر انه راجع
أحد في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده وفي
جواب أبي بكر لعمر بن الخطاب ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم سواء دلالة على انه كان أكمل الصعابة وأعرفهم
بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بأمور الدين وأشد هم موافقة لآمر الله تعالى وقطوع
التصريح في هذا الحديث بان المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكذا هو رأي عمر في ذلك وظهر من
هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء
وسيا في الهجرة أن ابن المغيرة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه
وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين نوايا الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها
متشابهة من الانتداء استمر ذلك الى الاثما وقول أبي بكر فاستمسك بغير زه هو بفتح العين المعجمة وسكون
الراء بعد حازي وهو أي الفرز لا بل بمنزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك الخائفة له كالذي
يمسك بركب الفارس فلا يفارقه **(قوله قال الزهري قال عمر فعملت لذلك عمالا)** هو موصول الى الزهري
بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر قال بعض الشراح قوله عمالا أي من الذهاب والهيمة
والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شك من عمر بل طلبا للكشف لما خفي عليه وحشا على اذلال الكفار لما عرف

**قال عمر بن الخطاب فأتيت
نبي الله صلى الله عليه
وسلم فقلت ألسنت نبي الله
حقا قال بلى قلت السنا على
الحق وعدونا على الباطل
قال بلى قلت فلم نعطى
الدينه في ديننا اذن قال
اني رسول الله ولست
أعصيه وهو ناصري قلت
أوليس كنت تحدثنا أنا
سنا في البيت فتطوف به
قال بلى فخيرت أنا تأنيبه
العام قال قلت لا فقال فأنشأ
آنيه ومطوف به قال فأتيت
أبا بكر فقلت يا أبا بكر ليس
هذا نبي الله حقا قال بلى
قلت السنا على الحق
وعدونا على الباطل قال
بلى قلت فلم نعطى الدينه
في ديننا اذن قال أيها الرجل
انه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليس يصح
ر به وهو ناصره فاستحسن
يقرب فوالله انه على
الحق قلت أليس كان يحدثنا
أنسانا في البيت فتطوف
به قال بلى فأخبرك أنك
تأنيبه العام قلت لا قال فأنشأ
آنيه ومطوف به قال
الزهري قال عمر فعملت
لذلك عمالا قال**

من قوته فيصرة الدين اهوتفسير الاعمال بما ذكره دوديل المراد به الاعمال الصالحة ليعرف عنه ماضي
 من التوقف في الامثال ابتداء وقد ورد عن عمر النصح عمراده بقوله اعمال في رواية ابن اسحق وكان عمر
 يقول ما لمت انفسا قد واصلوا واصلوا وأصلى وأعنى من الذي صنعت يومئذ تخافة كلامي الذي تكلمت به وعند
 لو انفسى من حديث ابن عباس قال عمر لقد اعتقت بسبب ذلك رقابا وصمت دهر او ما قوله ولم يكن شكافان
 أرادني الشك في الدين فواضح وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قال له الزم غار زه فان رسول
 الله قال عمر وانا أشهد انه رسول لله وان أرادني الشك في وجود المصلحة وعدمها فرود وقد قال السهلي
 هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه واعمالها من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليقف
 على الحكمة في القصة وتكشف عنه الشبهة وتظهره فسنه في الصلاة على عبد الله بن أبي وان كان في الأولى
 لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال المذكورة لهذه والاجنب ماصدر
 منه كان معذوبا فيه بل هو ما جور لانه يجتهد فيه (قوله فلما فرغ من قضية الكتاب) زاد ابن اسحق في
 روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجلا من المسلمين ورجلا من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلي
 وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن مهيل بن عمرو ومكرز بن حفص
 وهو مشرك (قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فافترحوا) في رواية أبي الاسود
 عن عروة فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى فاقام المسلمون يعني إلى جهة
 الحرم حتى قام اليه المشركون من قريش فحبسوه فأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنحر (قوله فوالله
 ما قام منهم رجل) قبل كاتمهم وقوا الاحتال أن يكون الامر بذلك للندب أو لرجاء زول الوحى بإبطال الصلح
 المذكور أو لخصيصه بالذن بدخولهم مكة ذلك العام لانهم نسكهم وسقو لهم ذلك لان كان زمان وقوع
 للنسخ ويحتمل أن يكونوا أنهم صوروا الحال فاستقر قواي الضكر لما لحقهم من الذل عند انفسهم مع ظهور
 قوتهم واقتدرتهم في استقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة أو آخر والامتنال لاعتقادهم
 ان الامر المطلق لا يقتضى القور ويحتمل مجرى هذه الامور ويجوهم كاسياتى من كلام أم سلمة وليس فيه
 حجة من أثبت أن الامر للقور ولان نفاها ولان قال ان الامر للوجوب للندب لما بطرق القضية من الاحتال
 (قوله فذ كرهما مالى من الناس) في رواية ابن اسحق فقال لما لا ترين الى الناس انى امرهم بالامر فلا
 يفعلونه وفي رواية أى المصلح فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا
 وينحروا فافعلوا قال بنى الله منهم يومئذ بأمر سلمة (قوله قالت أم سلمة يا بنى الله اتجبد ذلك أخرجهم
 لانكم أحد منهم) زاد ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لانكم لهم فأنهم قد خلدتهم أمر عظيم مما
 أدخلت على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بفترحة ويحتمل انها فهمت عن الصحابة انها احتمل
 عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالحل أخذ بالخصصة في حقهم وانه هو يستمر على
 الاحرام أخذ بالعزيمه في حق نفسه فأشارت عليه أن يتحلل ليقضى عنهم هذا الاحتال وعرف النبي صلى الله
 عليه وسلم صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى لصحابة ذلك بادروا الى فعل ما أمرهم اذ لم يبق بعد ذلك غايه
 تنتظر وفيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم الى القول كان أبلغ من القول المجرد وليس فيه أن الفعل مطلقا
 أبلغ من القول وجواز مشاور المرأة الفاضلة وفضل أم سلمة وفوقه حتى قال امام الحرم من لا علم
 امرأة أشارت برأى فأصابها الام سلمة كذا قال وقد استدرك بعضهم عليه بنت شيبان في امر موسى وتظن
 هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كاسياتى هنالك من امرهم بل بالقطر في رمضان فلما استمر وأعلى الامتناع
 تناول القدح فشرب فلما رآه شرب شربوا (قوله نحر يده) في رواية الكشي عن يده زاد ابن اسحق

فلما فرغ من قضية
 الكتاب قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لاصحابه قوموا فافترحوا
 ثم احلقوا قال فوالله ما قام
 منهم رجل حتى
 قال ذلك ثلاث مرات فلما
 لم يقم منهم أحد دخل
 على أم سلمة فذ كرهما
 مالى من الناس فقالت أم
 سلمة يا بنى الله اتجبد ذلك
 أخرجهم لانكم أحد
 منهم كلكم حتى نحر بدنك
 وندهو حلقك فيحلقك
 فخرج فلم يكلم أحد منهم
 حتى فعل ذلك نحر بدنه

عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سبعين بدنة كان فيها جمل لا يجهل في رأسه برة من فضة
ليغيبه بالمشر كين وكان غنمه منه في غزوة بدر **(قوله)** ودعا حاله خلقه قال ابن اسحق بلغني أن الذي
خلقه في ذلك اليوم هو خراش معجمتين ابن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق خدني عبد الله بن أبي
نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال خلق رجال يومئذ وقصر آخرون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يرحم الله الخلقين قالوا والمذمومين الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله لم يظا هرت للمحلقين دون المقصرين
لا تهم لم يشكروا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فافلا حتى إذا
كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال قال الزهري فما فتح في
الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح المدينة إنما كان القتال حيث التقى الناس ولما كانت المدينة وضعت
الحرب وبأمن الناس كلهم بعضهم بعضا والتقوا وضوا في الحديث المنازعة ولم يكلم ٢ أحد بالاسلام
يعمل شيئا في تلك المدة إلا دخل فيه ولقد دخل في تلك الستين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أثمر يعني
من صناديد قرش وبما ظهر من مصلحة الصلح المذكور وغير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي
الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت المدينة مفتوحة لذلك ولما كانت نصبة المدينة
مقدمة للفتح سميت فتحا كسب آت في المغازي فان الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان مغلقا حتى فتحه الله
وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت وكان في الصورة الظاهرة ضجيا للمسلمين وفي الصورة
الباطنة عزائمهم فان الناس لاجل الامن الذي يقع بينهم اختلط بعضهم بعض من غير تكبر وأسمع المسلمون
المشركين القرآن وناظر وهم على الاسلام جهرة آمنين وكوا قائل ذلك لا يشككون عندهم بذلك الاخفية
وظهر من كان يحنى اسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأظهره من حيث أرادوا الغلبة **(قوله)**
ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ ظاهره انهن جنن اليه وهو بالمدينة وليس كذلك وانما جنن اليه بعد في أثناء
المدة وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال ولم يأت أحد من
الرجال الا ردة في تلك المدة ولو كان مسامحا وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عتبة ممن خرج
وقال انها كانت تحت عمر بن العاص وسمى من المؤمنات المذكورات أمية بنت بشر وكانت تحت
حسان ويقال ابن دحاحه قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنة عبد الله بن سهل ذلك
ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن سلاط بن الطبري من طريق ابن اسحق عن الزهري وسبعة بنت
الحوث الاسمية وكانت تحت مسافر الخزاعي ويقال صبي بن الراعي والاول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم
من طريق مقاتل بن حيان ان امرأة ضيف اسمها سعيدة فتزوجها عمر وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت
عياض بن شداد فارتدت فكسبها في بيانه في آخر الشرط وروى بنت عتبة كانت تحت شماس بن عثمان
وعبد بن بنت عبد العزى بن نضلة كانت تحت عمر بن عبدود **(قلت)** لكن عمر وقتل بالخندق وكانها
فرت بعد قتله وكان من سنة الجاهلية أن من مات زوجها كان أهله أحق بها وكان من خرج من النساء في تلك
المدة بنت حرة بن عبد المطلب كاسيا في بيانه في حمرة القضية وبأني تفصيل ذلك في المغازي وشرح قصة
الامتناع في أوثر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات مع بقية فوائده ان شاء الله تعالى **(قوله)**
ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فجاءه أبو بصير **(فتح)** الموحدة وكسر المهملة وجعل من قرش
هو عتبة ضم المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد موحدة مصغر وهو وهم ابن أسيد فتح الهزمة على
الصحيح ابن جارية بالجيم التقي حليق بن زهرة مائة ونسبه ابن اسحق في روايته وعرف بهذا أن قوله في
حديث الباب رجل من قرش أي بالحلف لان بني زهرة من قرش **(قوله)** فارسوا في طلبه رجلين ساءما

ودعا حاله خلقه فلم أرو
ذلك قاموا فخرجوا وجعل
بعضهم يعلق بعضا حتى
كاد بعضهم يقتل بعضا خا
ثم جاءه نسوة مؤمنات
فأنزل الله تعالى يا أيها الذين
آمنوا إذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات فامتنعوهن
حتى يبلغن بعنهم الكوافر
فطلق عمر يومئذ امرأتين
كانتاه في الشر ك تزوج
احداهما معاوية بن أبي
سفيان والاخرى صفوان
ابن أمية ثم رجع النبي
صلى الله عليه وسلم إلى
المدينة فجاءه أبو بصير
رجل من قرش وهو
مسلم فارسوا في طلبه
رجلين فقالوا العهد الذي
بجعلنا

٢ له لم يكن كذا في
هأما نسخة
مصححة

ابن سعد في الطبقات في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمجمعة ونون وآخروه مهمل مصغر بن جابر ومولى له يقال له كثر وفي الرواية الثانية آخره الباء ان الاخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه زاد ابن اسحق في كتب الاخنس بن شريق والاخر بن عبدعوف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بعثه مع مولى لهما ورجل من بني عامر استأجره بكيورين اه والاخنس من ثقيف رطحي أبي بصير وأخوه من بني زهرة حلفاء أبي بصير فكل منهما الطالبة بده واستقدمته أن الطالبة بال ردتختن بن كان من عشيرة المطلوب الاصاله أو الحلف وقيل ان اسم أحد الجليل مرثد بن جران زاد الواقدي قدما بعد أبي بصير ثلاثة أيام **(قوله قد دفعه الى الجليل)** في رواية ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا بصير ان هؤلاء القوم صالحون على ما علمت واننا لنقدر فالحق بقومك فقال أتردني الى المشركين يقتلونني عن يميني ويعدونني قاتل اصبر واحتسب فان الله جاعل لك فرجا يخرجك وفي رواية أبي الملاج من الزيادة فقال له عمر أنت رجل وهو رجل ومعلن السيف وهذا أوضع في الثغر بضيقه واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب ليس من عشيرته اذا كان لا يفتني عليه منه لكونه صلى الله عليه وسلم دفع يا بصير للعامري ووقفه ولم يكر نامن عشيرته لم يكر نامن رطه لكنه آمن عليه منهما لعله ما كان أقوى منهما وهذا آل الامراء ان قتله أحدهما أو اذ قتل الآخر وفيما استدبل به من ذلك نظر لان العامري يورثه فاما كانا رسولين ولو ان فيهما ربه لم أرسلهما من هو من عشيرته وايضا فقبيلة قريش تجمع الجميع لان بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم وقد وقع في رواية أبي الملاج جابر بصير مسلما وجاه له خلفه قتال بالمجدردة على فرده ويصغى فيه بان مجازا والتقدير جابر رسول وليه ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا ولم يحمل على أن الآخر كان رفيقا للرسول ولم يكن رسولا بالاسالة **(قوله)** فنزلوا يا كاثون من غرهم في رواية الواقدي فلما كانوا بذى الحليفة دخل أبو بصير المسجد ففصل ركنين وجلس يتقذى ودعاهما فقدم سفرهما فكلوا جميعا **(قوله)** فقال أبو بصير لاحد الرجلين في رواية ابن اسحق للعامري وفي رواية ابن سعد خنيس بن جابر **(قوله)** فاستله الآخر أي صاحب السيف أخرجه من غده **(قوله)** فامكنه به أي بيده وفي رواية الكشيجهي فامكنه منه **(قوله)** فضر به حتى برد ففتح الموحدة والراء أي خدعت حواسه وهي كتابة عن الموتلان الميت تسكن حركته وأصل البرد السكون قاله الخطاي وفي رواية ابن اسحق ففلا حتى قتله **(قوله)** وفي رواية الآخر في رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا **(قوله)** دهمرا أي خوفا وفي رواية ابن اسحق فزاع **(قوله)** ٣ قتل صاحبني بضم الصافي وفي رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبني **(قوله)** واني لقتول أي ان لم تردوه عنى وعند الواقدي وقد أفلت منه ولم اكد وقع في رواية أبي الاسود عن عروة فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فالتفاه حتى اذا كانا ببعض الطريق ناما فتناول السيف فبقيهما فمره على الاساق قطع وضرب أحدهما بالسيف طلب الآخر فهرب نحو الازل أصح وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عن عبد الله بن عائذ بن المغازي وجر الآخر رآه أبو بصير حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو طاس على أسقلوبه وقد بدا طرف ذكروه والحصى يطير من تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه **(قوله)** قتله الله أو التي ذهبت أي فليس عليه منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يارسول الله عرفت فان قدمت عليهم فتقوني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد اه وفيه أن المسلم الذي يجيء من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جافى طلب رده اذا شرط ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يتكره على أبي بصير قتله العامري ولا أمر فيه بقوله ولاديه وآله اعلم **(قوله)** ويل أمه بضم الهمزة وصل

فدفعه الى الجبلين فخرجا
بحقته بلقاء الخليفة
فقرئوا كساكن من قرلم
فقال أبو بصير لاحد
الرجلين والله لا ارى
سيفك هذا فلان جيداً
فاستله الاخر فقال ابل
والله ان لحيدك لحررت
بهم حررت فقال أبو بصير
أرى انظر اليه فأكتمه به
فصر به حتى ردوفر الاخر
حي الى المذنبه فدخل
المسجد بعدو فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
حين رآه تسدر اى هذا
ذعر افما اتبى الى التى
صلى الله عليه وسلم قال
قتل صاحبى واتى لقتول
فجاء أبو بصير فقال باى
الله قد والله اوفى الله مؤثته
قد ودنى اليهم من اتعجب اى
الله ثم قال التى صلى
الله عليه وسلم بل أمه

٣ (قوله قتل صاحب)
كذا في نسخ الشرح وفي
المتن الذي شرح عليه
القسطاني قتل والله
صاحب اه مصححه

الهمزة وكسر الميم المشددة وهي كلمة تدعو لها العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم لا راويل
 الهلاك فهو كقولهم لامة راويل قال يديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تر بت عينيه في الامراض اعم
 ويقولون ويل امة ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والجر وقد تقدم شيء من ذلك في
 المجلع في قوله للاعرابي ذلك وقال القراء اصل قرطم ويل فلان وي فلان أي فكذلك الاستعمال فالتقوا بها
 اللام فصار ت كهم مائها وأعر بوها وتبعه ابن مالك الا أنه قال تبعه الخليل أي رأى كلمة تعجب وهي من أسماء
 الافعال واللام بعدها مكسوة ويجوز ضمها اتباعا للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفا والله أعلم **(قوله)** مسعر
 حرب بكسر الميم وسكون المهملة وقع العين المهملة والنصب على التخيير وأصله من مسعر حرب أي مسعرها
 قال الخطابي كان يصفه بالاقدام في الحرب والتسعر لئلا رهاها وقع في رواية ابن اسحق محش بحامه مهمة وشين
 معجبة وهو بمعنى مسعر وهو العود الذي يحرك به النار **(قوله)** لو كان له أحد أي ينصره ويغاضده وينصره
 وفي رواية الاو زاعي لو كان له رجال فلقنها أبو بصير فالتحق به فيه إشارة اليه بالقرار لئلا يرد الى المشركين
 ورضي الى من يلقنه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به قال جهو والعامان الشافعية وغيرهم يجوز الزم بعض
 بذلك لا التصريح كما في هذه القصة والله أعلم **(قوله)** حتى أتى سيف البحر بكسر المهملة وسكون التثنية
 بعدها فاء أي ساحله وعين ابن اسحق المكان فقال حتى نزل العيص وهو بكسر المهملة وسكون التثنية
 بعدها مهمة قال وكان طريق أهل مكة اذا قصدوا الشام (قلت) وهو يحاذي المدينة الى جهة الساحل وهو
 قريب من بلاد بني سليم **(قوله)** ونقلت منهم أبو جندل أي من أبيه وأهلوه في تعبيره بالصيغة المستقبلة
 إشارة الى ارادة مشاهدته اطلال كقوله تعالى الله الذي أرسل الى باح قنير حجابا وفي رواية أبي الاسود عن
 عروة واقبلت أبو جندل في سبعين راكبا مسلمين فلققوا بابي بصير فزقوا قريظا من ذي المروة على
 طريق عير قريظ فقطعوا ماتتهم **(قوله)** حتى اجتمعت منهم عصابة أي جماعة ولا واحد طاهما لفظها
 وهي تطلق على الاربعة فادونها وهذا الحديث يدل على انها تطلق على أكثر من ذلك وفي رواية ابن اسحق
 انهم بلغوا اتحوا من سبعين قنسا وفي رواية أبي الملق بلغوا بين اوس سبعين وجرم عروة في المغازي بانهم
 بلغوا سبعين وزعم السهيلي انهم بلغوا اثلاثمائة رجل وزاد عروة فلققوا بابي بصير وكرهوا أن يقدموا
 المدينة في مدة اهل الدولة خشية أن يعادوا الى المشركين وسمى الواقدي منهم الوليد بن لويد بن الغيرة **(قوله)**
 ما يسمعون بعير أي خبر عير بالمهمة المكسورة أي قافلة **(قوله)** الا اعتراضا لها أي وقفا على طريقها
 بالعرض وهي كناية عن منعهم طاهما السير **(قوله)** فارسلت قريظا في رواية أبي الاسود عن عروة فارسلوا
 أباسقيان بن حرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه يتضرعون اليه أن يبعث الى أبي جندل ومن
 معه وقالوا ومن خرج مننا اليك فهو لك - لال غير مرجح **(قوله)** فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم في رواية
 أبي الاسود المذكرة فبعث اليهم قداما عليه وفي رواية موسى بن عقبة عن الزهري فيكتب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى أبي بصير يقدم كتابه وأبو بصير يموت فبات وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده
 فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا قال وقدم أبو جندل ومن معه الى المدينة فلم يزل يمالئ أن
 يخرج الى الشام مجاهدا فاستشهد في خلافة عمر قال فسلم الذين كانوا أشاروا بان لا يسلم أباجندل الى أبيه أن
 طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا وفي قصة أبي بصير من القوا اندجوا زقلا للمشرک المجتدي
 غيلة ولا بعد ما وقع من أبي بصير فقدرا لأنه لم يكن في جملة من دخل في المصادقة التي بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين قريش لأنه اذذاك كان مجبوسا بكماله لكنه لما خشى أن المشرک يعيده الى المشركين درأ عن نفسه بقتله
 ودافع عن دينه بذلك ولم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه

مسعر حرب لو كان له أحد
 فلما سمع ذلك عرف أنه
 سيرده اليهم فخرج حتى
 أتى سيف البحر قال
 وينقلت منهم أبو جندل
 ابن سهل فالتحق بابي بصير
 فجعل لا يخرج من
 قريش رجل قد أسلم الا
 تطلق بابي بصير حتى
 اجتمعت منهم عصابة
 قوله ما يسمعون بعير
 خرجت لقريش الى الشام
 الا اعتراضا لها فتناولهم
 وأخذوا أموالهم فارسلت
 قريش الى النبي صلى الله
 عليه وسلم تناديه الله
 والرحم لما أرسل من أناه
 فهو آمن فارسل النبي صلى
 الله عليه وسلم اليهم

فانزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم حتى يبايع الحية حية الماهلية وكانت جنتهم
أثم لم يقر وأن بني الله يقر وباسم الله الرحمن الرحيم وحلوا بينهم وبين البيت قال أبو عبد الله معرفة العرب الجرب تزيروا حيز واجبت
القوم منعهم حياية وأجبت الحية وقال عقيل عن الزهري قال عمر وقاضيتي عاشته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتنقهن
ولبعنا أنزل الله تعالى أن يردوا إلى المشركين ما أشفوا على من هارمن ٢٢٥ أن واجهم وحكم على المسلمين أن لا يعسكوا

بعض الكواقر أن عمر
طلق امرأتين فرية بات
أي أمية وابنة رسول
الخزاعي فتزوج فريسة
معاوية بن أبي سفيان
ونزح الأخرى أوجههم
فلما أي الكفار أن يروا
بأدما أنفق المسلمون
على أرواحهم أنزل الله
تعالى وإن فأنكمتي من
أرواح إلى الكفار
فما قيم والعقب ما يودي
المسلمون إلى من هارمن
أمر أنه من الكفار فأمر
أن يعطى من ذهب له
زوج من المسلمين ما يفي
من صدق نساء الكفار
اللاتي هارمن وما نصلم
أحد من المهاجرات
ارتدت بعد إيمانها وبلغنا
أن أبا بصير بن أسيد
الثقي قدّم على النبي صلى
الله عليه وسلم مؤمنا
مهاجرا إلى المدينة فكذب
الأحسن بن شعيرق إلى النبي
صلى الله عليه وسلم بأنه
أبا بصير فذكر الحديث

فود ولا دية وقد وقع عبد بن اسحق أن سهيل بن عمر ولما بلغه قتل العامري طالب دية لانه من ربه
فقال له أوسعيا ليس على محمد مطالب بذلك لانه وفي بعا عليه وأسلمه لرسولكم ولم يقتله بأمره ولا على آل
أبي بصير أيضا شئ لانه ليس على دينهم وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جامعهم إلا بطلب منهم لانهم
لماطلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ولما حضر إليه نازبا لم يرسله لهم بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لارسله فاما
خشى أبو بصير من ذلك تجا بنفسه وفيه أن شرط الرذان الذي حضر من دار الشرك باقيا في بلاد الامام
ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا إليه واستبطل منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين
مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك لان عهد
الذي هادتهم لم يتناول من لم يهادتهم ولا يخطئ أن محل ذلك ما لا يمكن هناك فريسة تعميم (قوله فانزل الله
تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم) كذا هنا وظاهرها انها نزلت في شأن أبي بصير وفيه نظر والمشهور في
سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلمة في الاكوع ومن حديث أس بن مالك أيضا وأخرجه أحمد
والناسق من حديث عبد الله بن مغفل باسناد صحيح انها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قرش أن
يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم ففعا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم نزلت الآية وقل في نزولها غير
ذلك (قوله معرفة العرب الجرب) يعني أن المعرفة مشتقة من العرب فتح المهملة وتشديد الراء (قوله ٣ تزيروا
حيز واجبت القوم منعهم حياية الخ) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجلد الثاني ص ١٠٠ وفي رواية
المستمل وحده (قوله قال عقيل عن الزهري) تقدم موصولا بانه في أول الشرط وأراد المصنف بإيراد
بيان ما وقع في رواية معمر من الادراج (قوله وبلغنا) هـ رمقول الزهري وصله ابن مردويه في تفسيره
من طريق عقيل وقوله وبلغنا أن أبا بصير الخ هو من قول الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في
رواية عقيل من مرسل الزهري وفي رواية معمر موصولة إلى المسور لكن قد تابع معمر على وصلها ابن
لسعق كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي على إرسالها فاعمل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى ولله أعلم
ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة وما علم أن أحد من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وفيها قوله أن أبا
بصير بن أسيد يفتح المهمة قدم مؤمنا كذا لاكثر وفي رواية السرخسي والمستمل قدّم من خي وهو
تصحيح (قوله أن عمر طلق امرأتين فريسة) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في باب
نكاح من أسلم من المشركات وقوله فلما أي الكفار أن يروا بأدما أنفق المسلمون على أرواحهم يشير
إلى قوله تعالى واسألوا ما أنعمت وليسألوا ما أشفوا وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري
فذكر القصة وفيها ما نزلت بكم على المشركين بقتل ذلك أذ جاءتهم أمر أن من المسلمين أن يرد الصدقات
زوجهما قال الله تعالى ولا تعسكوا بصم الكواقر فأنه المؤمنون فاقروا بصمكم الله وأما المشركون فاقروا بفرود
فانزل الله وإن فأنكمتي من أرواحهم إلى الكفار فعاقيم (قوله والعقب الخ) يفتح العين المهمة وكسر القاف
(قوله وما علم أحد من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هـ كلام الزهري وأراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة

٢٩ - فتح الباري - خامس
القوم منعهم حياية الخ) كذا في نسخة الشرح التي أيد بنا وبانه كافي القسطنطيني
ما زجال رواية بتفسيرها حياية على وزن فعال بالكسر واجبت الحية بكسر الحاء وفتح الميم مقصود راجعته حتى لا يدخل فيه ولا يقرب منه
وهو بضم الاء وفتح الحاء مبني بالمفعول واجبت الحديدي النافرو هو حيتي واجبت لرجل إذا غضبه وبعده وجاه بكسر الجيم
يسكون الحاء المهمة اهـ بالحرف فلتحرر ألقاظ الرواية اهـ مصححه

حدثني جعفر بن ربيعة

عن عبد الرحمن بن هرم

عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أنه ذكر

وجلسا ل بعض بني إسرائيل

أن يسلفه ألف دينار

فدفعها إليه إلى أجل

مسمى

باب المكاتب وما لا يحل

من الشر وطى التي تختلف

كتاب الله

وقال جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما في المكاتب

شر وطهم بينهم وقال ابن

عمر وأبو هريرة رضي الله عنهما

كل شرط خالف كتاب الله

فهو باطل وإن اشترط مائة

شرطه حدثنا علي بن عبد

الله حدثنا سفيان عن يحيى

عن عمرة عن عائشة رضي

الله عنها قالت أتها بيرة

تسألها في كتابتها فقالت

إن شئت أعطيت أهلها

ويكون الولاء فلما جاء

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ذكرته ذلك قال النبي

صلى الله عليه وسلم إتباعها

فأعتقها فأما الولاء لمن

أعتق ثم قام رسول الله

صلى الله عليه وسلم على

المنبر فقال يا أيها أقوام

يشترون شر وطا ليست

في كتاب الله من اشترط

شرطا ليس في كتاب الله

فليس له وإن اشترط مائة شرط

المذكورة بالنسبة إلى الجانبين إنما وقعت في الجانب الواحد لأنه لم يعرف أحدا من المؤمنين قوت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عسكه وقد ذكر ابن أبي حاتم عن طريق الحسن أن أم الحكم بنت أبي سفيان أرادت وفرت من زوجها عياض بن شداد فتزوجها رجل من قتيبة ولم يرد من قريش غيرها وأصحبها أسلمت بعد ذلك مع قتيبة حين أسلموا فإن ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنهم لم يكن جاز في قبل ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالنسب منها أن ذال الحليفة ميقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وأن تغلب الهدي ورسوقه سنة للحجاج والمعتمر فرضا كان أوسنة وإن الأشعار سنة لأمثلة وإن الحلق أفضل من التقصير وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور وإن المحصر ينحر هديه حديث أصح ولو لم يصل إلى الحرم ويقابل من صدقه عن البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة طر يقا وغير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاد منها جواز سبي ذراري الكفار إذا انزروا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرهم وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسدة وتحصيل المصلحة واستعجاب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختزال للمخزفي أمر العدو وكسلا يناوئره المسلمين وجواز الخداع في الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من خصائصه أنه منبئ عن غائبة الأعداء وفي الحديث أيضا فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الأتباع وجواز بعض المساعدة في أمر الدين وإختال الضم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا تبين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصالح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع أعرف بما آل الأمر وغالب بكمرة التجربة بقول أسامع من هو مؤيد بالوحى وفيه جواز الاعتداء على خبر الكفار إذا قامت القرينة على صدقه قاله الخطابي مستدلا بأن الخزاعي الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينه لأنه بجبر قرين كان حينئذ كافرا قال وإنما اختار لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على أمرهم قال ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) وبجمل أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشتر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليل على ما داه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿قوله باب الشر وطى القرض﴾ ذكر فيه طر فامن حديث أبي هريرة في قصة الذي أقرض الألف دينار وأمر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع ذلك هنا لئلا ينسب إلى زادي الترجمة التي تليها فقال باب الشر وطى القرض والمكاتب إلى آخره ﴿قوله باب المكاتب وما لا يحل من الشر وطى التي تختلف كتاب الله﴾ تقدم في هذه الأبواب باب ما يجوز من شر وط المكاتب وهذه الترجمة أعم من ثلثين كان حديثها واحدا وتقدم في كتاب العتق أيضا ما يجوز من شر وط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني وهنا أراد تفسير قوله ليس في كتاب الله وأن المراد بما خالف كتاب الله ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر وأبو ابن عمر وتوجيه ذلك أن يقال المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه وهو أعم من أن يكون نصا أو مستنبطا وعلى ما كان ليس من ذلك فهو يخالف ما في كتاب الله والله أعلم ﴿قوله وقال جابر بن عبد الله في المكاتب شر وطهم بينهم﴾ وصله سفيان الثوري في كتاب القرائض له من طريق مجاهد عن جابر ووقع لاهروا من طريق قبيصة عنه ﴿قوله وقال ابن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهما كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط﴾ قال ابن عمر فقط ولم يقل وأبو هريرة لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله أي المصنف

باب ما يجوز من الاشرط والتمني في الاقرار والشرط التي تتعارف الناس بينهم واذ قال ما لا الواحدة أو اثنين **وقال ابن عوف عن ابن سيرين قال الرجل لسكره أدخل ركا بلثان لم أر حل معك يوم كذا وكذا** ٣٢٧ **فلا تمانه درهم فلم يخرج فقال**

يقال عن كلامه عن عمر بن عبد الله أنه لم يذكر حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وأما التثنية **﴿قوله﴾** باب ما يجوز من الاشرط والتمني **﴿قوله﴾** بضم المثلثة وسكون الذون بعدها تختاتيه مقصور على الاستثناء (في الاقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه وعكسه مختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازه أيضا وأقوى حججه قوله تعالى الا من اتبعك من الغاوين مع قوله لا اعباد لكم منهم المخلصين لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة وقد استثنى كلامه من الجاهل من أتى به بعض المالكية كابن المباشين إلى فساد ما ذهب إليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة وأن الجواز مذهب الكوفيين ومن حكاه عنهم القراء وسبأني بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** وقال ابن عوف (الخ) وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولقظه أن رجلا تكادى من آخر فقال أخرج يوم الاثنين فذكر نحوه **﴿قوله﴾** وقال أبو بوب عن ابن سيرين (الخ) وصلة سعيد بن منصور بأضع سفيان عن أبي بوب وحاصله أن شريحا في المسئين قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغير كراهه واقفه على المسئلة الثانية أبو حنيفة وأحمد واسحق وقال مالك والأكثر يبيع البيع ويبطل الشرط ويخالفه الناس في المسئلة الأولى وبوجهه يفهم أن العادة أن صاحب الجبال يرسله إلى المرحى فإذا اتفق مع الثاجر على يوم بعينه فأحضره لأبل فلم ينهأ للتاجر الشرأضر ذلك لئصال الجبال لما يحتاج إليه من العلف فوقع بينهم التعارف على مال معين بشرطه التاجر على نفسه إذا أخاف استعين به الجبال على العلف وقال الجمهور روى عنه فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم **﴿قوله﴾** باب الشرط في الوفاء ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسبأني الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يلبي أن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** اشتمل كتاب الشرط ومن الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا خلاص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة والمعلق منها سبعة وعشرون نظرياً وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أمراً والله أعلم

﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الوصايا﴾

كذا للتنبي وأمر بالاقون البسلة والوصايا جمع وصية كالأهداب وتطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عقد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الأبداء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاعف إلى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصيه إذا وصيته وصيته لأن الميت يصلها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ولو وصاه بالتخفيف بغير حمز وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات **﴿قوله﴾** باب الوصايا أي حكم الوصايا **﴿قوله﴾** وقول النبي صلى الله عليه وسلم وصية الرجل مكتوبة عنه لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور وكأني بالمعنى فإن المرأ هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب ولا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة ولا يشترط فيها الإسلام ولا رشد ولا

يوهب ولا بوارث وتصدق في حق الثغراء وفي القهر وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليا أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول قال غزالي به ابن سيرين فقال غير متمول مالا **﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾** **﴿كتاب الوصايا﴾** **﴿باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم وصية الرجل مكتوبة عنه﴾**

ثيو بقولاذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحريه وأما وصية الصبي المميز فقيها خلاف منها
 الحنفية والشافعي في الاظهر وصحتها مالك وأحد والشافعي في قول رجحه ابن عسرون وغيره ومال اليه
 السبكي وأيده أن الواو لا حلق في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصي به
 وروى الموطأ فيه أن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتمل ذكر البيهقي أن الشافعي عاق القول به على صحة
 الاثر المذكور وهو قوي فان رجالة ثقات وله شاهد وقيد مالك صحته بما اذا عقل ولم يخطئ وأحد بسبع وعنه
 بعشر (قيل وقال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جنهما)
 كذا لا في ذر والنسفي الا في وساق الباقرن الايات الثلاث الى غفور رحيم وتفسير الاية كتب عليكم
 الوصية وقت حضور الموت ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل
 قوله ان ترك خيرا بعد الاضاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال وقيل
 المراد بالخبر المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل قال ابن عبد البر أجوعا على أن من لم يكن عسده الا
 اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية وفي نقل الاجماع نظر فالتابع عن الزهري أنه قال جعل الله
 الوصية حقا فياقل أو أكثر والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من غير تفرق بين قليل وكثير نعم قال أبو
 الفرج السرخسي منهم ان كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفيره عليهم وقد تكون الوصية بغير
 المال كان به من ينظر في مصالح ولده أو يعهد اليهم بما يقعونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم وهذا
 لا يدفع أحد نديته واختلف في حد المال الكثير في الوصية فمن على سبع مائة مال قليل وعنه ثمانية مائة
 قليل وعن ابن عباس نحوه وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا ترك ثلاثة آلاف ليس هذا بعمال كثير
 وحاصله ما به أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والله أعلم (قوله جنفا مبالا) هو تفسير عطاء
 رواه الطبري عنه بإسناد صحيح ونحوه قول أبي عبيدة في الجواز الجنب العدول عن الحق وأخرج السدي
 وغيره ان الجنب أخطأ والاثم العمد (قوله متجانف متمايل) كذا لا كثر ولا في ذر مائل قال أبو عبيدة
 في الجواز قوله غير متجانف لاثم أي غير منعوج مائل للاثم ونسب الطبري عن ابن عباس وغيره ان معناه
 غير منعبد لاثم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحد هاديت ابن عمر من وجهين (قوله ما حق
 امرئ مسلم) كذا في كثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية أحمد عن اسحق بن عيسى عن مالك
 والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكره يوجب تقع المبادرة لامتناله لما يشترط به من نفي
 الاسلام عن تارك ذلك وصية الكافر جائزة في الجملة وسكني المنذرية الاجماع وقد بحث فيه السبكي
 من جهة ان الوصية شرع عز زيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظر والى أن
 الوصية كالاتفاق وهو يصح من الذي والحري والله أعلم (قوله له شيء يوصي فيه) قال ابن عبد البر لم
 يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ورواه أيوب عن نافع بلفظ له شيء يريد أن يوصي فيه ورواه عبيد
 الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجه ما مسلم ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ حق على كل مسلم
 أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية
 الحديث قال ابن عبد البر فسر له ابن عيينة أي يؤمن بالله ما حق الله وأخرجه أبو عروانة من طريق هشام
 ابن الغاز عن نافع بلفظ لا يبغي لمسلم أن يبيت ليلتين الحديث وذكره ابن عبد البر عن سابقين بن موسى عن
 نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله وأخرجه الاسماعيلي من طريق يرق روح بن
 عباد عن مالك وابن عوف جعاع عن نافع بلفظ ما حق امرئ مسلم لم له مال يريد أن يوصي فيه وذكره ابن
 عبد البر من طريق ابن عوف بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضا وقد أخرجه النسائي

وقال الله عز وجل كتب
 عليكم اذا حضر أحدكم
 الموت ان ترك خيرا
 الوصية للوالدين الى
 جنهما
 جنفا ميلا متجانف
 متمايل * حدثنا عبد
 الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال ما حق امرئ مسلم له
 شيء يوصي فيه

من هذا الوجه ولم يبق لفظه قال أبو عمر لم يتابع ابن عمر عن هذه اللفظة (قلت) ان عني عن نافع بلقطها
فسلم ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كإسباني وان عني عن ابن عمر فرددوا لمسا في قري ياذ كرم من رواء
عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ قال ابن عبيد البر قوله له مال أوى عندي من قول من روى له شيء لان الشيء
يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهو دعوى لادليل عليها وعلى تسليمها رواية شئ اشمل
لأنهم ما يتمول وما لا يتمول كالخصومات والله أعلم (قوله بيت) كان فيه حذقا تقديره أن بيت وهو قوله
نعماني ومن آياته يرى كم البرق الآية ويجوز أن يكون بيت صفة لمسلم وبه جزم الطبي قال هي صفة ثانية
وقوله يوصي فيه صفة ثالثة ومفعول بيت محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا وقال ابن التين تقديره موعوكا
والأول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمريض نعم قال العلماء لا يتدب أن يكتب جميع الأشياء المحفزة
ولا ما برت العادة بالخرج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (قوله ليلتين) كذا كثر الروايات ولا يوانه
واليهي من طريق جاد بن زيد عن إيوبي بيت ليلة أول ليلتين ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم
عن أبيه بيت ثلاث ليل بال وكان ذكر اليلتين والثلاث ليل فيخرج لتمام أشغال المرأة التي يحتاج إلى ذكرها
ففسح له هذا القدر ليند كرم يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتجديد والمعنى
لا يضي عليه زمان وان كان قليلا أو وصيته مكتوبة بقية إشارة إلى اعتقار الزمن اليسير وكان الثلاث غاية
للتأخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة لم أت بليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ذلك إلا ووصيتي عندي قال الطبي في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر ناسخ في إرادة المبالغة أي
لا ينبغي أن يبيت زمانا ما قد ساءت حاله في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك (قوله تابعه محمد بن
مسلم) هو الطائي (عن عمرو) هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث ورواية محمد بن
مسلم هذه أخرجهما الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال تقديره محمد بن إبان يعني الواسطي عن محمد
ابن مسلم وعمران أخرجهما عن طريقه قال ابن عدي له ضرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا
ولفظه عند الدارقطني لا يصلح لمسلم أن يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر
الآية على وجوب الوصية وبه قال الزهري وأبو عجل وعطاء مطلقه من مصرف في آخرين وحكاها البيهقي
عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود واختاره أبو عوانة الأسفراييني وابن جرير وآخرون ونسب
ابن عبد البر القدر بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذ كذا قال واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى
لانه لو لم يوص له جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم يتوب عن
الوصية وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سبأ في بعد أو بعدة أبواب كان المال للولد
وكانت الوصية للوالدين فتدفع الله من ذلك ما أحب ففعل لكل واحد من الأيوين السدس الحديث وأجاب
من قال بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية
ولافي تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حق
أمرى بأن المراد إلزامه بالاحتياط لانه قد يقع الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي المؤمن أن يغفل عن
ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لعة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون راجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا لكن قوله قاله انظر طبي
قال فان اقترن به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والافهرو على الاحتال وعلى هذا التقدير فلا يهجم في
هذا الحديث بل قال بالوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل على التدب وهو تقبض الوصية إلى إرادة الموصي
حيث قال له شيء ير بدأن يوصي فيه فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ

بيت ليلتين الأولى وصيته
مكتوبة عنده تابعه محمد
ابن مسلم عن عمرو بن
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم

لاجل فلا تخال أن يكون راو هذا كرها بالمعنى وأراد بنى الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذى يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح واختلف الثاثلون بوجوب الوصية فأكثروا ذهب إلى وجوبها فى الجملة وعن طاوس وقادة والحسن وجابر بن زيد بنى آخرين فحببوا للقراءة الذين لا يرتنون حاصصة أخرجه ابن جرير وغيره عنهم قالوا فإن أوصى لغير قرأته لم يتفقد ويرد الثالث كله إلى قرأته وهذا قول طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثالث وقال قادة ثلث الثلث وأقوى ما روى على هؤلاء ما احتج به الشافعى من حديث عمران بن حصين فى قصة الذى أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فخرأهم ستة أجزاء فاعتق اثنين وأوقى أربعة قال فجعل عتقه فى المرض وصية ولا يقال لهم كانوا أقارب المعتق لأننا قول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قراءة أو أعتاقه من لا قرأته له أو كان من العجم فلو كانت الوصية تبطل لغير القراءة لبطلت فى هؤلاء وهو استدلال قوى والله أعلم وقيل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية فى الآية والحديث يختص بمن عليه حتى شرعى يحتج أن يضع على صاحبه أن لم يوص به كوديه ومن لله ألا دعى قالو يدل على ذلك تقييده بقوله له حتى يرد بأن يوصى فيه لأنه لا فيه إشارة إلى قدرته على تبيخه ولو كان مؤجلا فإنه إذا أراد ذلك ساءل هو أن يوصى به ساءل له وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة لغيرها وإن الواجب لعينه الخرج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية ومحل وجوب الوصية أعمها وفيها إذا كان عاجزا عن تنجيز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن راجعنا أئمة الأجر ومكرهه فى عكسه ومباحة فمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيها إذا كان فيها أضرار كانت عين ابن عباس الأضرار فى الوصية من الكبائر رواه مسعدين منصور وموفق فالاستناد صحيح ورواه النسائي مرفوعا ورواه ثقات واحتج ابن بطال بعبارة لغيره بأن ابن عمر لم يوص فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوى الحديث ونقيب ذلك أن ثبت عن ابن عمر قال لعمري ما رأى على أن الثالث عنه فى صحيح مسلم كأن تقدم أنه قال لم يترك لئلا يوصى مكتوبه عندى والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه جابر بن زيد عن أبي بصير نافع قال قيل لابن عمر فى مرض موته ألا توصى قال أما مالي فإله أعلم ما كنت أصنع فيه وأما راي فلأحب أن يشارك ولدى فيها أحد أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحل على أنه كان يكتب وصيته ويشاهد ما ثم صار بنجز ما كان يوصى به معلقا واليه الإشارة بقوله فإله أعلم ما كنت أصنع فى مالي ولعل الحامل على ذلك حديثه الذى سبأ فى الرقاق إذا أمسيت فلا تنظر الصباح الحديث فصار بنجز ما يرد التصديق فلم يحتج إلى تعليق وسبأ فى آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فبهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله مكتوبه عنده على جواز الاعتداء على الكتابة والخط ولولم يقرن ذلك بالشهادة ونخص أحد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لمفاهيم من ضبط المشهود به قالوا معنى وصيته مكتوبه عنده أى بشرطها وقال المذهب الطبرى أضرار الأشهاد فيه بعد وأجيب بانهم استدلو على اشتراط الأشهاد بأضرار خارج قوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فإنه يدل على اعتبار الأشهاد فى الوصية وقال القرطبي ذكر الكتاب بمبالغة فى زيادة الوثوق والألأوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبه فوالله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبه عنده على أن الوصية تنفذ وإن كانت عند صاحبها لم يحمله عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وأرجعها وفى الحديث منقبه لا بن عمر لبادرته لا تمتل قول الشارع ومواظبته عليه

وفيه السدب الى التأهب الموت والاحتراز قبل القوت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه مامن
 سن يقرض الاروقمات فيه جمع جم وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهباً لذلك
 فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويحيط عنه الزور من حقوق الله وحقوق عباده والله
 المستعان واستدل بقوله له شيء أوله ما على صحة الوصية بالنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن
 شبرمة وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الحصى على الوصية ومطلقها تناول الصحيح لكن
 السلف خصوصاً مالبرض وأعلام بقيد به في الخبر لاطراد العادة به وقوله مكتوب أعمن أن تكون بخطه
 أو بخطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تصبى بالكتابة لانها أثبت من الضبط بالحفظ لانه
 يحزن غالباً * الحديث الثاني (قوله حدثنا ابراهيم بن الحرث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في
 البخارى سوى هذا الحديث وشيخه يحيى بن أبي بكر بالتصغير واداء الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى
 ابن بكير المصرى صاحب الليث وأبو اسحق هو السبيعي وعمر بن الحرث هو الخزازي المصطفي آخر
 جوريه بالجبل والتصغير أم المؤمنين ووقع التصريح بسباع أى اسحق له من عمر بن الحرث في المجلس من
 هذا الكتاب (قوله ولاعبدا ولا أمة) أى في الرق وفيه دلالة على ان من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه
 وسلم في جميع الاخبار كان امامات رابعا واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والثداه ابراهيم
 ابن النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في حياته صلى
 الله عليه وسلم فلا حجة فيه (قوله ولا شياً) في رواية الكشي يهي ولا شاة الاوّل أصح وهي رواية
 الاسماعيلي ايضاً من طريق زهير بن رمي وسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة
 قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم درهماً ولادينا راو لا شاة ولا أوصى شيئاً (قوله لا يلقته
 البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة) سبأ في ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازي وأما الصدقة ففي رواية
 أبي الاحوص عن أبي اسحق في آخر المغازي وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة قال ابن المنير أحاديث
 الباب مطابقة للترجمة الحديث عمر بن الحرث هذا قال في الوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة
 يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون مرصياً بها فطابق الترجمة من هذه الحجة انتهى ويظهر ان
 المطابقة تحصل على الاحتجال لانه تصدق عنفة الأرض فصار حكمها حكم الوقت وهو في هذه الصورة في
 معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو شيعة حديث عمر بن
 الحرث وهو في كونه صلى الله عليه وسلم أوصى * الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وأسناده كله
 كوفيون وقوله حدثنا مالك هو ابن مغول فظاهره أن شيخ البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى هو ابن
 مغول وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وقع الواو ذكر الترمذى ان مالك بن مغول يقرده (قوله هل
 كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال لا) هكذا أطلق الجواب وكأنه فهم ان السؤال وقع عن وصية
 خاصة فذلك شاغ فيها لانه أراد ان الوصية مطلقاً لانه أثبت بعد ذلك انه أوصى بكتاب الله (قوله أو أمراً
 بالوصية) شل من الراوى هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أمروا بها زاد المصنف في
 فضائل القرآن ولم يوص بذلك ثم الاعتراض أى كيف برعهم المسلمون شيئاً ولا يفعله النبي صلى الله عليه
 وسلم قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلث ماله لانه لم يترك بعده مالا وأما الأرض فقد سبلها في
 حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما خلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك
 ما يوصى به من الجهة المالية وأما الوصايا بنحو ذلك فلم يراد ابن أبي أوفى فيها ويحتمل أن يكون المعنى وصيته
 الى على بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ويريد معارضة في رواية اندارى عن محمد بن

* حدثنا ابراهيم بن الحرث

حدثنا يحيى بن أبي بكر

حدثنا زهير بن معاوية

المصنف حدثنا أبو اسحق

عن عمر بن الحرث بن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أخى جوريه بنت

الحرث قال مات رسول

الله صلى الله عليه وسلم عند

موته درهما ولادينا را

ولاعبدا ولا أمة ولا شياً

الافلقه البيضاء وسلاحه

وأرضاً جعلها صدقة

* حدثنا خلاد بن يحيى

حدثنا مالك هو ابن مغول

حدثنا طلحة بن مصرف

قال سألت عبد الله بن أبي

أوفى رضى الله عنهما هل

كان النبي صلى الله عليه

وسلم أوصى فقال لا قلت

كيف كتب على الناس

الوصية أو أمراً بالوصية

قال أوصى بكتاب الله

وسبق شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هل ينزل
 ابن شرحبيل أبو بكر كان يأمرك على وصي رسول الله وآؤ بكر أنه كان وجد عهد من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فخرم أنه يجزأ من وزيل هذا بالزاي مصغر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة فدل هذا
 على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت)
 أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عينة عن مالك بن مغول بلفظ ينزل الاشكال فقال سئل ابن
 أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترك شيئاً أوصى فيه قيل فكيف أمر الناس بالوصية
 ولم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق فلما أراد شيئاً بعينه نفسه به
 فاهترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمرها بها فكيف لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بما
 يدل على أنه أطلق في موضع التقييد قال وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا متقدمين
 الوصية واجبة كذا قال يقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله أي بالتمسك به والعمل بعقضاء ولعله أشار
 قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم يضركم ولم تضروا كتاب الله وأما ما صرح في مسلم وغيره أنه صلى الله
 عليه وسلم أوصى عند موته بثلاث لا يبين بجزيرة العرب دينان في لفظ أخرجه اليهود من جزيرة العرب
 وقوله أجزأ والوفد بنحو ما كنت أجزأهم به ولم يذكر الراوي الثالثة وكذا ما ثبت في النسائي أنه صلى الله
 عليه وسلم كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتسليم
 فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد فيه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لذكر أنه أعظم وأهم ولأن فيه تبيان
 كل شيء أما طريق النص وأما طريق الاستنباط فاذ اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى
 الله عليه وسلم بقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه إلا بقاؤه أو يكون لم يحضر شيئاً من الوصايا المذكورة ولم
 يستحضر حال قوله الأولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال وساغ إطلاق النبي آتاكم الأولى
 ففقرينة الحال وآتاكم الثاني فلا نه المتبادر عرفاً قد صرح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص
 ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه صلى الله عليه
 وسلم أوصى بثلاث والجميع بينهما على ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباسا زائدة أي أمر
 بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة فلا منافاة بين النبي والآيات (قلت) ولا يخفى بعدما قال وتكافئه
 قال والمنقضي الوصية بالمال والأمامة والمنشئت الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى
 وهذا الأخير هو المعتمد الحديث الرابع (قوله حدثنا عمرو بن زارة) هو التيسار وي وهو فتح العين
 وزارة بضم الزاي وأما عمرو بن زارة فضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئاً ووقع في روايه
 أى على بن السكن يدل عمرو بن زارة في هذا الحديث اسمعيل بن زارة بنى الرقي قال أبو يحيى الجبلى لم أذكر
 ذلك لغیره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منته في شيوخ البخارى اسمعيل بن زارة الثغرى ولم
 يذكره الكللابى ولا الحاكم (قوله أخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن عليه وأبراهيم هو النخعي والأسود
 هو ابن يزيد خاله (قوله ذكر واعند عائشة أن علياً رضى الله عنهما كان وصياً) قال القرطبي كانت الشجة
 قد وضعت أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي فرد عليهم جماعة من الصحابة فكان
 وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت به عائشة كإسائى ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ولا بعداً وله
 الخلافة ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا تتقصوا علياً من حيث قصدوا وتعظيمه لانه
 نسبوه مع شجاعته العظمى وصلاته في الدين إلى المداينة والتقبة والاعراض عن طلب حقه مع قدرته
 على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكر واعند هاهنا أنه أوصى له بالخلافة في مرضه ثم تفلذلك ساغ لها التكرار

حدثنا عمرو بن زارة
 أخبرنا اسمعيل بن ابن
 هرون عن إبراهيم بن
 الأسود قال ذكر واعند
 عائشة أن علياً رضى الله
 عنهما كان وصياً فقالت
 متى أوصى إليه وقد كنت
 مسندته إلى مسدري أو
 قالت جئى فدعا بالسط
 فلقد اتخذت في جري فما
 شعرت أنه قد مات فحى
 أوصى إليه

ذلك واستندت الى ملازمته في مرض مروه الى ان مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك فضاغ لها في ذلك
 لكونه من محرمي افجالس معيته لم تعقب عن شيء منها وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوي وصححه من
 رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبابكر أن
 يصلي بالناس قال في آخر الحديث مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص وسأني في وفاة النبي ع
 عمر مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق ابن الاسود بن
 قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يعهد الجنافي هذه الامارة شيأ الحديث وأما لوصاها بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجمع منها
 أشياء منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السري في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة كلهم من
 طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجهه المات في مرضه ما فعلت
 الذبيبة فنت عتدي فقال أنقضها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة
 نحوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد زاذبيه يعني ما الى علي بن أبي طالب ليتصدق بها وفي
 المغازي لابن اسحق رواية بنوس بن بكير عنه حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد
 الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده موته الا بثلاث لكل من الدار بين والرهاو بين
 والاشهرين ٣ بمائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينقضه أسامة
 وأخرج مسلم في حديث ابن عباس وأوصى بثلاث أن تحجز والوفد بنحو ما كنت أجيزهم الحديث وفي
 حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عنه عند النساء وأحمد وابن سعد
 واللفظه كانت عامه وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله
 شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي وأدا الزكاة بعد
 الصلاة أخرجه أحمد وحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النساء بسند جيد وأخرج سيف
 ابن عمر في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من الفتن في مرض
 موته ولزوم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم
 أوصى فاطمة فقال قولي إذا مت أنا لله وأنا لله واجعون وأخرج الجاهلي في الأوسط من حديث عبد
 الرحمن بن عوف قال يا رسول الله أوصنا يعني في مرض موته فقال أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين
 وأبناءهم من بعدهم وقال لا يروى عن عبد الرحمن الا بهذا الاسناد تقر به عتيق بن يعقوب انتهى وفيه من
 لا يعرف حاله وسن في ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فاعسوني
 بسبع قرب من بئر غرس وكانت بقايا وكان يشرب منها وسأني ضبطها زادة في حالي في وفاة النبي
 وفي سند الزرار ومستدرك الحاكم بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يصلوا عليه ألا يغيب
 امام ومن أكل ذيب الراضة مائة وأه كثير من يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلع عن زبد بن
 علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة طرأ فيها فضل
 علي فقامت عائشة كتاب عليه فاجره بالانصباب مما يكون قبل يوم القيامة يقع كل باب منها ألف باب وهذا
 مرسل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر
 يستدواهم قولها ان تحت بالثرون والطاء المعجزة نعم نون مثله أي انني ومالي وسأني بقية ما يتعلق بشرحه في
 باب لوفاة من آخر المغازي ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب أن يترك ورثته أغنيا خير من أن يتكفروا
 الناس﴾ هكذا قهر على لفظ الحديث فترجم به وله اشارات الى من لم يكن له من المال الا القليل لم تدب له

باب أن يترك ورثته
 أغنيا خير من أن يتكفروا
 الناس
 حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان

٣ (قوله بمائة وسق)
 كذا بالاصول التي بأيدينا
 وسر الرواية اه

الوصية كما مضى (قوله عن سعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعاصم بن سعد شيخه هو خاله
 لأن أم سعد بن إبراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعاصم زهران مديان تابعيان ووقع في
 رواية مسعر عن سعد بن إبراهيم حديثي بعض آل سعد قال مرض سعد وقد حفظ سفيان اسمه ووصفه
 فروايته مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عاصم أيضا جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثي في الجناز
 ويأتي في الهجرة وغيره ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عاصم كما أشير إليه (قوله جاء النبي
 صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتد في له في الهجرة
 من وجع أشد منه على الموت واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع إلا ابن عيينة فقال
 في فتح مكة آخر حجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على أنه وهب فيه وقد أخرجه البخاري في
 القرائن من طريقه فقال بمكة فلم يذكر القتح وقد وجدت لابن عيينة مستنداً فيه وذلك فيما أخرجه أحمد
 والبخاري والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمر بن القاري أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قدم فدخل سعداً أيضاً حيث خرج إلى حنين فلما أقدم من الجعرانة معتمر ادخل عليه وهو مقلوب
 فقال يا رسول الله إنى بالآلاني أو دث كلاله فأرصى عالى الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار
 الذي خرجت منها هاجراً قال لا في لارجوان يرسل الله حتى يتفع لنا أعوام الحديث قلل ابن عيينة
 اتقل ذهنه من حديثي حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح
 ومرة عام حجة الوداع في الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً وفي الثانية كانت له ابنة فقط فأنه أعلم (قوله
 وهو بكرة أن عوت بالارض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالاً من الفاعل أو من المفعول وكل
 منهما محتمل لأن كلاماً من النبي صلى الله عليه وسلم ومن سعد كان يكره ذلك لكن إن كان حالاً من المفعول
 وهو سعد فحقه النفاذ لأن السياق يقتضي أن يقول وأنا أكره وقد أخرجه مسلم من طريق جريد بن عبد
 الرحمن عن ثلاثة من سادات سعد بلطف فقال يا رسول الله خشيت أن أموت بالارض التي هاجرت منها
 كلمات سعد بن خولة وللنساء من طريق جريد بن يزيد عن عاصم بن سعد لكن البائس سعد بن خولة
 مات في الارض التي هاجر منها وله من طريق بكر بن مسمار عن عاصم بن سعد في هذا الحديث فقال سعد
 يا رسول الله أموت بالارض التي هاجرت منها قال لا إن شاء الله تعالى وسبأ في قبته ما يتعلق بكرهه الموت
 بالارض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة أن شاء الله تعالى (قوله قال يرحم الله ابن عفره) كذا وقع في هذه
 الرواية في رواية أحمد والنبائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يرحم الله سعد بن عفره ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عفره غير محفوظ وقال الديلمي هو وهب
 والمعر وقابن خولة قال ولعل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه سعد بن خولة
 بشير إلى ما وقع في روايته بلطف لكن البائس سعد بن خولة يرفى له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة
 قلت وقد ذكرت أنفام وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكره أنه شهيد براومات
 في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر اللام وتشديد التثنية واتفقوا على سكون الواو وأغرب
 ابن التين فحكى عن القاسبي قبحها ووقع في رواية ابن عيينة في القرائن قال سفيان وسعد بن خولة رجل
 من بني عاصم بن لؤي اهـ وذكر ابن اسحق أنه كان حليفاً لهم ثم لا يريهم بن عبد العزيز منهم وقيل كان
 من القرى الذين تزولوا اليمن وسبأ شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي أن شاء الله تعالى في حديث
 سبعة الأسلمية وبأني شرح حديث سبعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح وبزم الليث بن سعد في
 تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب أن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافاً لما قال

عن سعد بن إبراهيم عن
 عاصم بن سعد بن سعد بن
 أبي وقاص رضي الله عنه
 يقول جاء النبي صلى الله
 عليه وسلم يعودني وأنا
 بمكة وهو بكرة أن عوت
 بالارض التي هاجر منها
 قال يرحم الله ابن عفره

انه مات في مدة المدة مع قر يش سنة تسع وجر زابو عبد الله بن ابي الخصال الكاتب المشهور في
حوادثه على البخاري ان المراد بان عفرأ بن الحرث اخو معاذ ومعوذ لا دعفرأ وهي آههم
والحكمة في ذكره ما ذكره ابن اسحق انه قال يوم بدر ما مضى على الرب بن عبد الله قال ان بغس يده في
العدو حاسر اقلني الدرع التي هي عليه فقال حتى قتل قال فيحتمل ان يكون لما رأى اشتياق معدن ابي
وقاص للموت وعلم انه يبق حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وحيه الموت وغرسته في الشهادة كما ذكر
الشيء بالشيء فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسن الميثمة
اه ملخصا وهو مردود بالنصب على قوله سعد بن عفرأ فانتفى ان يكون المراد عفرأ وايضا فليس في
شي من طرق حديث سعد بن ابي وقاص انه كان راغرا في الموت بل في بعضها عكس ذلك وهو انه سبى فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ييكلك فقال خشيت ان أموت بالارض التي هاجرت منها كملت سعد بن
خولة وهو عند النساء وايضا خرج الحديث متعددا والاصل عدم التعدد لا لاختلاف عيسى لوصح حبان
عوف بن عفرأ والله اعلم وقال التيمي يحتمل ان يكون لامة اسما من خولة وعفرأ اه ويحتمل ان يكون
أحدهما اسما والاخر لقباً أو أحدهما اسم والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جد له والآخر بان عفرأ
اسم أمه والآخر اسم أبيه لا اختلافهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في رواية يري له الخ قال ابن
عبد البر زعم أهل الحديث ان قوله يري الخ من كلام الزهري وقال ابن الجوزي وغيره هو مدرج من
قول الزهري (قلت) وكاهم استندوا الى ما وقع في رواية داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري
فانه فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن ابراهيم بن سعد في آخره
لكن البائس سعد بن خولة قال سعد بن خولة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فهاضري في وصله فلا ينبغي
الجزم بأدراجه ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح
وجهي وبطني ثم قال اللهم اشف سعد أو نعم له هجرته قال فقلت أجد يداه ولا يسلم من طريقتي جسد بن
عبد الرحمن المذكورة قلت فادع الله أن يشفي فقال اللهم اشف سعدا ثلاث مرات (قوله) قلت يا رسول
الله أوصى بمالي كله في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب أفأصدق بثلاث مائة وكذا وقع في رواية
الزهري فأما التعبير بقوله أفأصدق فيحتمل التجيز والتعليق بخلاف أفأوصي لكن المخرج متحد فيجعل
على التعليق للجمع بين الروايتين وقد عكس بقوله أفأصدق من جعل تبرعات المريض من الثلث وجداؤه على
المنجزة وفيه نظر لما بينته وأما الاختلاف في السؤال فكانه سأل أولاهن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل
عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحمد وفي رواية نكير بن
مسار وعند النساء كلاما عن عامر بن سعد وكذا الهمام طريقت محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن
عروة عن أبيه عن سعد وقوله في هذه الرواية قلت فاشطروا بالجر عطا على قوله بمالي كله أي فأوصي
بالنصف وهذا وجه السهلي وقال الزهري هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمي الشطر أو أوصي
الشطر ويجوز الرفع على تقدير أيجوز الشطر (قوله) قلت الثلث قال فالثالث والثلث كثير) كذا في أكثر
الروايات وفي رواية الزهري في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند
مسلي قلت فالثالث قال نعم والثلث كثير وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال الثلث
والثلث كبير أو كثير وكذا النساء من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه فقال أوصيت فقلت نعم
قال بكم قلت بمالي كله قال فإني كنت لولدت وفيه أوص بالشرق قال فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث
والثلث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالوحدة وهو شلت من الراوي والمحقوطي أكثر الروايات بالثلاثة ومعناه شير

قلت يا رسول الله أوصى
بمالي كله قال لا قلت
فاشطروا لا قلت الثلث
قال فالثالث والثلث كثير

بالنسبة الى مادونه وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعده هذا وقوله قال الثالث والثالث كثير بنصب
 الاول على الاغراء ، فعمل مضمون تحويز الثالث بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر
 محذوف والتقدير بكيفية الثالث والثالث كاف ويحتمل أن يكون قوله الثالث كثير مسوقا لبيان الجواز الثالث
 وأن الاولى أن ينقص عنه ولا يزد عليه وهو ما يندره الفهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثالث هو
 الاكل أي كثيرا جزمه ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله وهذا أولى معانيه يعني
 أن الكثرة أمر نسبي وعلى الاول عزل ابن عباس كإسائي في حديث الباب الذي بعده **(قوله)** لئلا نندع
 بفتح أن على التعليل وبكسر هاء على الشرطية قال النووي هما صحيحان صور بيان وقال القرطبي لا معنى
 للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له ويبقى خبر لا رافع له وقال ابن الجوزي سمعهم أمروا بالحديث بالكسر
 وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن الحشاش وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له عند أولفظ خبر من
 القاء وغيرهما اشتراط في الجواب وتعقب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك حزاء الشرط قوله خبر أي
 فهو خبر وحذف القاء جاز وهو كقراءة طائوس ويستألف عن الثاني قل أسألهم خبر قال ومن خص ذلك
 بالشعر بعد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق لانه كثير في الشعر قليل في غيره وأشار بذلك الى ما وقع في
 الشعر فيما أشده سيويه * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي فانه يشكرها والى الرد على من زعم أن
 ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللطفة فان جاء صاحبها أو الاستمع بها يحذف الفاء وقوله في
 حديث العمان اليه والأحد في ظهره **(قوله)** ورتل قال الزين بن المنذر انما عبره صلى الله عليه وسلم
 بلفظ الورد ولم يقل أن تدع بلفظ مع انه لم يكن له يومئذ الابنة واحدة تكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان
 سعدا انما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبأنها بعد حتى ترثه وكان من الجائز أن تموت هي قبله
 فأجاب صلى الله عليه وسلم بكلام كلي مطابق لكل حاله وهو قوله ورتل لم يخص بتأمن غيرها وقال
 الفاكهى شارح العدة انما عبر صلى الله عليه وسلم بالورد لانه اطلع على أن سعدا سيعيش ويأتيه اولاد
 غير البنت المذكورة فكان كذلك ولله بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ولعل الله أن يفتح بذلك
(قلت) وليس قوله ان تدع بلفظ مع اننا لان ميراثه لم يكن منحصر فيها فقد كان لآخره عتبه بن أبي وقاص
 أولاد اذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصعالي الذي قتل صفين وسأذكر بسط ذلك فجاز التعبير بالورد لانه دخل
 البنت وغيرهما من برث لو وقع موته اذ ذاك أو بعد ذلك وأما قول الفاكهى انه ولله بعد ذلك أربعة بنين وانه
 لا يعرف أسماءهم فقبه قصور شديد فان أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر
 ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن سعد بن زكريم عن سعد بن زكريم عن سعد بن زكريم عن سعد بن زكريم عن سعد بن زكريم
 الحديث عند مسلم أقصر القرطبي على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة
 من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وبراء بن عازب وعزى ذكرهم لابن المدني وغيره وفاته أن ابن
 سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالح
 وعثمان وأسحق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغر وغيرهم وذكر له من البنات ثلثي عشرة بشاؤا وكان ابن
 المدني أقصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم **(قوله)** عائلة أي فقراؤه وهو جمع عال وهو الفقير
 والفعل منه عال يعيل إذا فقرا **(قوله)** يتكفون الناس أي يسألون الناس بأفهم يقال تكفف الناس
 واستكف إذا سئلوا بأفهم وضع السؤال في أيديهم ووقع في رواية الزهري أن سعدا قال وأنا ذوال مال ونحوه في
 رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ بوزن بحال كثير وذو المال إذا تصدق بشئيه أو بشرطه وأبني

لئلا نندع ورتل أغنياء
 خبر من أن تدعهم حالة
 يتكفون الناس في
 أيديهم

ثله بين ابنته وغيرها لا يصير ون عالة لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن بقا المال الكثير انما هو على سبيل التقدير والافلو تصدق المريض بثلثه متلائم طالت حياته ونقص وقى المال فقبح تصدق الوصية بالورثة فالشارع الامر الى شيء معتدل وهو الثلث (قوله) واثنتان من ثقتها فانه صدقة) هو معطوف على قوله اثنتان تدع وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث كانه قيل لان فضل اثنتان متزكيت وتسد اغنياء وان عشت تصدقت رأيت ثقتك فالأجر حاصل لك في الحالين وقوله فانه صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وقوله رواية الزهري واثنتان تنفق نفقة يتنق بها وجه الله الأجر ثم ما عبقده ابتغاء وجه الله وعلق حصول الأجر بذلك وهو المعبر وبستفاد منه أن أجر الواجب يزاد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب في فعله الأجر فإذا نوى به ابتغاء وجه الله زاد أجره بذلك قاله ابن أبي جرة وقيل بالنفقة على غيرهما من وجوه البر والاحسان (قوله حتى القيمة) بالنصب عطفا على نفقة ويجوز الرفع على انه مبتدأ أو فجعلها الخبر وسبأ في الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات ابن شاذان الله تعالى وجهه تعلق قوله واثنتان تنفق نفقة الخ بقصة الوصية أن سره السعد شمر بأنه رغب في تكثير الأجر فلما منعته الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسليم أن جميع ما تعلقه في مالك من صدقة تاجر ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها إذا ابتعت بذلك وجه الله تعالى ولعله خص المرأة بالذكر لان ثقتها مستمرة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العيد فيه أن الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهرة فإن ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يتنق به وجه الله وسبق تخليص هذا المقصود بما يشوبه قال وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات إذا أدت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت عليها فإن قوله حتى ما تعلقه في أمر أثبت لا تخصيص له بفجر الواجب ونقطة حتى هنا تنقض المبالغة فيحصل هذا الأجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة (قوله) وعسى الله أن يرفعك أي يزيل عرك وكذلك اتفق فانه عاش بعد ذلك أن يدمن أو بعين سنة بل قري يما من خسين لانه مات سنة خمس وخسين من الهجرة وقبل سنة ثمان وخسين وهو المشهور فيكون عاش بعد خمسة الوداع خمس وأربعين أو ثمانيا وأربعين (قوله) فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون أي ينتفع بذلك المسلمون بالفنائم مما سبق فتح الله على يديك من بلاد الترك ويضر بك المشركون الذين يهلكون على يديك وزعم ابن التين أن المراد بالنتع بما وقع من الفتوح على يديه كالفادسية وغيرها والضرر ما وقع من تأمر وولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه وهو كلام مراد ذلك كلفه لغير ضرورة تحمل على ارادة الضرر الصادر من ولده وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة الى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكر بن عبد الله بن الأشجع عن أبيه أن مسال عامر بن سعد عن معن بن النضر صلى الله عليه وسلم هذا اقبال لما أمر سعد على العراق أي يقوم وأرثوا فاستأجرهم قتال بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين قال بعض العلماء لعل وإن كانت للرجل لكنهما من الله لا من الواقع وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالبا (قوله) ولم يكن له يومئذ إلا ابنة في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعدا قال ولا يرثني إلا ابنة واحدة قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء والأول فقد كان لسعد عصابات لانه من بني زهرة وكانوا كثيرا وقيل معناه لا يرثني من أصحاب القبر ورض أو خصها بالذكر على تحذير لا يرثني من أخاف عليه الضياع والعجز الألهي أو ظن أنها رث جميع المال أو استكرها نصف التركة وهذه البتة زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فان كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها

واثنتان من ثقتها
نفقة فانه صدقة حتى
القصة ترفعها الى في
أمر الله وعسى الله أن
يرفعنا فينتفع بك ناس
ويضر بك آخرون ولم
يكن له يومئذ إلا ابنة

ومنت سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من التساين اسعد بنتا تسمى عائشة غير هذه وذكر وان أكبر
بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبيد الله بن الحارث بن زهرة وذكر والده بنات أخرى أمها بن
متأخرات الاسلام بعد وفاة النبي قال الظاهر ان بنت المشار اليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج
سعد بأهلها ولم أر من حر ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض بالامام
من دونه وتوتا كذا باشداد المرض وفيه وضع اليد على جهة المرض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه
والفصحى في طول العمر وجواز اخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه اذ لم يستتر بشئ مما يمنع أو يكره من
التبرع وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك للطلب دعاء أو دواء أو بما استحب وان ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر
المحمود واذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الاخبار به بعد البراءة جواز ان أعمال البر والطاعة اذا كان منها
ما لا يمكن استدرا كما قام غيره في الثواب والامر بمقامه ورجاز اد عليه وذلك ان سعدا خاف أن يموت بالدار
التي هاجرها فأنفق على بعض أحرهجرة فأنشبهه صلى الله عليه وسلم بأنه ان تخلف عن دار هجرته فعمل
علا صالحا من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر بعرض ما فاته من الجهة الأخرى وفيه اباحة جمع المال
بشرطه لان التنويع في قوله أو أذا ذومال للثبوت وقد وقع في بعض طرقه صريحه أو أذا ذومال كثير والحث على
صلة الرحم والاحسان الى الأقارب وان صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد والافتقار في وجوه الخير لان المباح
اذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نسبته على ذلك بأقل الحفظ في الحديث وهو وضع اللقمة في فم
الزوجة اذا لم يكون ذلك غالبا لاعتد الملازمة والممازجة ومع ذلك في جرحه اذ اقتصد به قصد الصبر
فكثيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد الى بلد اذ لو كان ذلك مشروعا لاحتجوا على سعد بن خولة
قوله انططاي وأن من لا وارث له يجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم ان تذر ورثك
أغنياء فقهموه أن من لا وارث له لا يباي بالوصية بما زاد له لا يترك ورثة يفتش عليهم الفقر وتعقب ما به
ليس تعديلا بمحض وانما فيه تنبيه على الاحتياط والاعتد لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث
لمن كانت ورثته أغنياء ولتفقد ذلك عليهم بغير ايجازتهم وبذلك وعلى تقدير ان يكون تعديلا بمحض فهو
للخص من الثلث لالزامة عليه فكأنه لما تسرع الايصا بالثلث وانه لا يعترض به على الموصي الا ان
الاحتياط منه أولى ولا سيما لمن ترك ورثة غير أغنياء فتبته سعدا على ذلك وفيه سد الثبوت لقوله صلى الله عليه
وسلم ولا ترحم على أعقابهم ثلاث تدرع بالمرض أحد لاجل حب الوطن قاله ابن عبد البر وفيه تقييد مطلق
القرآن بالسنة لانه قال سبعة هو تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فأطلق وقيدت السنة الوصية بالثلث
وان من ترك شيئا لله لأني لفي له الرجوع فيه ولا في شئ منه عتارا وفيه الأسف على فوت ما يحصل الثواب
وفيه حديث من ساءت ميتة وان من فاتته ذلك بادر الى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاتته أمر من الأمور
بتحصيل ما هو اعلى مما اشار صلى الله عليه وسلم لسعد من عمله الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق
بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يمكن له من تلزمه فقضته وقد تقدمت المسئلة في كتاب الزكاة وفيه
الاستفسار عن المثل اذا احتمل وجوها لان سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتمل عنده المنع
فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر في مصالح أو رثوان خطاب الشارع لواحد من كان
بصفته من المكلفين لأطباغ العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وان كان الخطاب انما وقع له بصيغة
الافراد ولقد أبعد من قال ان ذلك يخص سعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثا ضيعقا أو كان ياتخلفه
قليلا لان البنت من شأنها ان طمع فيها وان كانت بغير مال لم يرغب فيها وفيه ان من ترك ما قليلا فلا يخياره
ترك الوصية وإتمام المال لورثته واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا واستدل به النبي

لفضل الغنى على الفقير وفيه نظر وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية وفيه أن الثلث في حد الكثرة وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين واستدل بقوله ولا يرثي إلا بنه في من قال بالرد على ذوى الارحام للعصر في قوله لا يرثي إلا بنه ونعتب بان المراد من ذوى القربى كالتقدم ومن قال بالرد لا يقول نظاره لانهم يعطون ما فرضها هم يردون عليها الباقي ونظاره الحديث انها تراث الجميع ابتداء ﴿قوله باب الوصية بالثلث﴾ أى جوازها ومشروعيتها وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذى قبله واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لئلا يكتفى باختلاف فيمن كان له وارث وسيأتى تحريره في باب الوصية لوارث وفيمن لم يكن له وارث خاص فمعه الجمهور وجوزة الخنفية واسحق وشريح وأحمد في رواية وهو قول على وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية فيقيدها السنة بمن له وارث فيمن لم يكن له وارث له على الاطلاق وقد تقدم في الباب الذى قبله توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما وجهان للشافعية أحدهما الثانى فقال بالاول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز وقال الثانى أبو حنيفة وأحمد والياقوت وهو قول على بن أبى طالب رضى الله عنه وجاعه من التابعين ونعمان الأولون بأن الوصية عقد والعقد معتبر بأقواله وأبو نذر أن يصدق ثلث ماله اعتبر ذلك حالة التذرع اتفاقا وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها القور ويقولوا القبول بالفرق بين التذرع والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والتذرع يلزم ومجرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما علمه الموصى دون ما خفى عليه أو تجزئ له ولم يعلمه بالاول قال الجمهور وروايات قال مالك وصحة الجمهور رانه لا يشترط أن يستحضر تعدد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا ولو كان طالبا بحسبه فلو كان العلم به شرط لما جاز ذلك **فائدة** أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن معرو وجمهلات أوصى به للثني صلى الله عليه وسلم وكان قد مات قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة شهر فقبه النبي صلى الله عليه وسلم وردته على ورثته أخرجه الحاكم وابن المنذر عن طريق يحيى بن عبد الله بن أى قتادة عن أبيه عن جده **قوله** وقال الحسن (أى البصري) لا يجوز للثني وصية بالثلث قال ابن بطال أراد البغارى بهذا الرد على من قال بالخنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لما لا وارث له قال ولذلك احتج بقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله والله أعلم بما كانوا ملتزمين به النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث هو الحكم بما أنزل الله فمن تجاوز زمامه فقد أتى ما حرم الله وقال ابن المنذر لم يرد البغارى هذا وإنما أراد الاحتشاد بالآية على أن الغنى إذا تكامل النوازل لا ينفذ من وصيته إلا الثلث لا نالنا نصح فيهم إلا بحكم الاسلام لقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله الآية **قوله** حدثنا سفيان) هـ ابن عينة قال قتيبة لم يلحق الثوري **قوله** عن هشام بن عروة) وفي رواية الجسدي في مسنده عن سفيان حدثنا هشام وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البغارى سوى هذا الحديث الواحد **قوله** لو غرض الناس) جميعتين أى حصص ولولم تكن فلا يحتاج إلى جواب أو شرطية والجواب بخلاف وقد وقع في رواية ابن أبى عمير في مسنده عن سفيان بلفظ كان أباى أخرجه الايام على من طرأ بفسه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضا أخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** أنى إلى) زاد الحديث في الوصية وتكاد واه أحد عن وكيع عن هشام بلفظ وددت أن الناس غرضوا من الثلث إلى إلى بيع في الوصية الحديث وفي رواية غير عن هشام عند مسلم لو أن الناس غرضوا من الثلث إلى إلى بيع **قوله** لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو كالتعليل لما اختاره من التصان عن الثلث وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم الثلث

باب الوصية بالثلث

وقال الحسن لا يجوز للثني

وصية إلا بالثلث وقال

الله عز وجل وإن أحكم

بينهم بما أنزل الله حدثنا

قتيبة بن سعيد حدثنا

سفيان عن هشام بن

عروة عن أبيه عن ابن

عباس رضى الله عنهم

قال لو غرض الناس إلى

الربع لأن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

الثلث

قوله ابن أبى نضلة في

نسخة ابن أبى أوفى اه

والثالث كثير **حدثني محمد بن عبد الرسيم** حدثنا زكريا بن عدي حدثنا مروان عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه قال مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردي علي عقبي قال لعن الله برفعلنا ينفعك يا سافقات أو يدان أو صي فقلت أو صي بالنصف قال النصف كثير فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير قال أو صي الناس بالثالث فجاز ذلك لهم **باب قول الموصي لوصيه** ٢٤٠ تعاهدوا لودي وما يجوز زلا صون الدعوى في حديثنا بعد الله بن سلامة

عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة ابن أبي وقاص عهدا لي أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة مني فأنبضه اليك فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي قد كان عهدا لي فيه فقام عبيد بن زمة فقال أنت وابن أمه أي ولد لي فراه قسارفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله إن أخي كان عهدا لي فيه فقال عبيد بن زمة هو أخي وابن وليدة أي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبيد ابن زمة أو ولد لقرش ولعماهر الجرحم قال لسودة بنت زمعة أحتجني منه لما رأي من شبه بعتبة فمارها حتى أتى الله **باب إذا أوصى امرأته** برأسه إشارة بنية تعرف في

بأسكرو وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي قبله ومن أخذ بقول ابن عباس وذلك كالحق ابن راهويه والمعروف في مذهب الشافعي استعجاب النقص عن الثالث وفي شرح مسلم للنووي أن كان الوترية فقراء استعجاب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا **(قوله والثالث كثير)** في رواية مسلم كثير أو كبير بالثالث هل هي بالموحدة أو بالثلاثة **(قوله حدثني محمد بن عبد الرحيم)** هو الحافظ المعرف بصاحفة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلا **(قوله حدثنا مروان)** هو ابن معاوية القرظي **(قوله عن هاشم بن هاشم)** أي ابن عتبة بن أبي وقاص وقد نزل البخاري في هذا الإسناد وجسدين لأنه يرى عن مكين إبراهيم ومكي بن أبي هاشم المذكور وسأني في مناقب سعد لهذا الإسناد حديث عن مكين عن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه **(قوله فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردي علي عقبي)** هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التي هاجر منها وقد تقدم وجهه وشرحه في الباب الذي قبله **(قوله لعن الله)** يرعقل زاد أبو نعيم في المستخرج في رواية من وجه آخر عن زكريا بن عدي يعني بيقبل من مرضا **(قوله في هذه)** رواية قلت أو صي بالنصف قال النصف كثير لم أر في غير هاشم طرفه وصف النصف بالكثرة وأما فها قال في كراهة ولا في ثلثيه وليس في هذه الرواية أشكال الأمن جهة وصف بالكثرة وصف الثالث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثالث وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دللت على منع النصف ولم يأت مثله في الثالث لثقله على وصفه بالكثرة وعلى بان إبقاء الوترية أغنياء أولى وعلى هذا قوله الثالث خير مبتداً أخذت في تدهير مباح ودل قوله والثالث كثير على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم **(قوله قال أو صي الناس بالثالث)** فجاز ذلك لهم ظاهر أنه من قول سعد بن أبي وقاص ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثالث في حديث ابن عباس للاستعجاب لا للامتنع منه فجاء بين الحديثين والله أعلم **(قوله باب قول الموصي لوصيه)** تعاهدوا لودي وما يجوز زلا صون الدعوى أو رد فيه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبيد بن زمة في ابن وليدة زمة وقد ترجم له في كتاب الأشخاص دعوى الموصي الميت أي عن الميت واتزع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور ورواه وسأني الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى **(قوله باب إذا أوصى امرأته)** برأسه إشارة بنية تعرف أي هل يحكم بها أو رد فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها وسأني الكلام عليه في القصص إن شاء الله تعالى **(قوله باب لأوصيه لو أراث)** هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى عما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة في حجة الوداع أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لو أراث وفي أسنادها سمع ابن عباس وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من

عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة ابن أبي وقاص عهدا لي أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة مني فأنبضه اليك فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي قد كان عهدا لي فيه فقام عبيد بن زمة فقال أنت وابن أمه أي ولد لي فراه قسارفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله إن أخي كان عهدا لي فيه فقال عبيد بن زمة هو أخي وابن وليدة أي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبيد ابن زمة أو ولد لقرش ولعماهر الجرحم قال لسودة بنت زمعة أحتجني منه لما رأي من شبه بعتبة فمارها حتى أتى الله **باب إذا أوصى امرأته** برأسه إشارة بنية تعرف في

حدثنا حسان بن أبي عباد حدثنا حماد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهودي راض رأسه جارية بين حجرين روايته قليل هاشم فقلنا فلان أفلان حتى سمي اليهودي فأوصى أنس برأسها فجاء به فلان حتى اعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة **باب لأوصيه لو أراث** حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان المال المودع وكانت الوصية للوالدين فنقض الله من ذلك ما أحب ففعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس

روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شافئ ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي
حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عذرا بن ماجه وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال الصواب إرساله وعن
علي عذرا بن أبي شبة ولا يخلو استدلال منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أسلابل بفتح
الشافئ في الام إلى أن هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل القبا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالفقار من
قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عالم الفتح لا وصية توارث وبؤرون عن
حفظوه عنه من لقوه من أهل العلم فكان قسلا كافة عن كافة فهو أقوى من قسلا واحد وقد نزع الفخر
الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافئ أن القرآن
لا ينسخ بالنسبة لكن الجملة في هذا الاجماع على مقتضاه كاصرح به الشافئ وغيره والمراد بعدم صحة
الوارث عدم الزوم لأن الاكثر على أنها موقوفة على اجازة الورثة كسبائي يانه وروى الدارقطني من
طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية توارث الا أن يشاء الورثة كسبائي يانه
ورجاءه فتمت الا أنه معلول فقد قيل ان عطاء هو الحراساني والله أعلم وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم
بالحديث وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا الا أنه
في تفسيره اخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم الموقوف بهذا التقرير ووجه دلالة
للترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وانبات الميراث طمأينة لا يمنعها من أن لا يجمع لها بين الميراث
والوصية وإذا كان كذلك كان من دونها ما إلى بان لا يجمع ذلك وقد أخرجه ابن جريج من طريق مجاهد
ابن جبر عن ابن عباس باللفظ وكانت الوصية للوالدين والاقر بين إلى آخره فظهرت المناسبة بهذه الزيادة وقد
وافق محمد بن يوسف وهو الفرابي في روايته اياه عن ورقاء عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جريج وخالف
ورقاء قيل عن ابن أبي نجيم فجعل مجاهد موضع عطاء أخرجه ابن جريج أيضا ويحصل أنه كان عند ابن
أبي نجيم على الوجهين والله أعلم **(قول له وجعل للمرأة الثمن والرابع)** أي في حالين وكذلك الزوج قال
جهو والعلماء كانت هذه الوصية في أول الاسلام واجبة للوالدين الميت وأقر بأنه عن ما يراه من المساواة
والفضل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والاقر بين دون الاولاد فاهم كذا رايون ما يفي
بعد الوصية وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكافئين بالوصية للوالدين والاقر بين بمقدار القرية التي في علم
الله قبل أن ينزلوا واشتد انكار امام الحرمين عليه في ذلك وقيل ان الآية مخصوصة لان الاقر بين أعم من أن
يكون نوا وانا وكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقره صلى الله عليه
وسلم لا وصية توارث وبنى حق من لا يرث من الاقر بين من الوصية على حاله قاله طائوس وغيره وقد تقدمت
الاشارة اليه قبل واختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والاقر بين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث
المذكور وقيل دلل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية توارث بأنه لا تصح الوصية
للوارث أسلا كما تقدم وعلى تقدير نقضها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو
أجازت الورثة وبه قال المزني وداود وقواه السبكي واحتج له بحديث عمران بن حصين في الذي اعتق سنة
أعبد فان فيه عند مسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قول لا شدد او فسر القول الشديد في رواية أخرى بأنه
قال لو علمت ذلك ما صلبت عليه ولم ينقل انه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا بقوله في حديث سعد بن
أبي وقاص وكان بعد ذلك الثلث جائزا فان مفهومه ان الثلث ليس بجائز وبأنه صلى الله عليه وسلم
منع سعدا من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الاجازة واحتج من أجازها بالزيادة المتقدمة وهي قوله الا أن

وجعل للمرأة الثمن
والرابع والزوج الشرط
والرابع

يشاء لو رثنا من تحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان في الأصل لحق
الورثة فإذا أجاز ولم يتمتع واختلفوا بعد ذلك في وقت الإجازة فالجمله وعلى انهم أن أجازوا في حياة الموصي
كان لهم الرجوع متى شاءوا أن أجازوا بعده وتدفق فصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فألقوا
مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما إذا كان المهر في عائلة الموصي ونحى من امتناعه انقطاع مهر وفه
عن مولعاش فان مثل هذا الرجوع وقال الزهري وريعه ليس لهم الرجوع مطلقا وتقوا على اعتبار كون
الموصي له وارثا يوم الموت حتى لو أوصى لاختيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الاخ المذكور فوله
ابن قبل موته يحجب الاخ فالوصية للاخ المذكور صحيحة ولو أوصى لاختيه وله ابن فبات الابن قبل موت
الموصي فهي وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه ينتقل ارثا
للمسلمين والوصية للوارث باطله وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضي حسين ويزعم قائله أن لا يجوز الوصية
للذئ أو يقيد ما أطلق والله أعلم ﴿قوله باب الصدقة عند الموت﴾ أي جازاها وان كانت في حال الصحة
أفضل أو رديف حديث أبي هريرة قال قال رجل يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال ان تصدق وأنت صحيح
الحديث وقد تقدم في كتاب الزكاة من وجه آخر ونبئت هناك اختلاف الفاظه ووقع النصيح والتحديث
هناك في جميع استاده بدل الغنعة هنا ﴿قوله ان تصدق﴾ بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين
وأصله ان تصدق وبالتشديد على ادغامها ﴿قوله ولا تمهل﴾ بالاسكان على انه نهى وبالرفع على انه نفى
ويجوز ان تصب ﴿قوله قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان﴾ الطاهر أن هذا المذكور على سبيل
المثال وقال الخطابي فلان الاول والثاني الموصي له وفلان الاخيرا لوارث لانه ان شاء أبطله وان شاء أجازته
وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وانما أدخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له
بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الاول لوارث والثاني المورث والثالث الموصي له ﴿قلت﴾ يحتمل
أن يكون بعضه اوصية وبعضها قرار او قد وقع في رواية ابن المبارك عن سفيان عند الامام علي قلت
اصنعوا لفلان كذا او تصدقوا بكذا ووقع في طريق بسري بن جهاش وهو يضم الموحدة وسكون المهملة وأبوه
بكسر الجيم وتخفيف المهملة وآخرون شين معجمة عند أحمد وابن ماجه ومجبه واللفظ لابن ماجه قال بزق
النبي صلى الله عليه وسلم في كفه ثم وضع اصبعه السابعة وقال يقول الله أي يعجزني؟ اين آدم وقد خلقته من
قبل من مثل هذه فإذا بلغت نفسا الى هذه وأشار الى خلقه قلت ان تصدق وأنى وان الصدقة وزاد في رواية
أى اليان حتى إذا سؤى يئله وعدت لك مشيت بين يدي وبنى وللارض مثله ويسد فجعلت ومنعت حتى إذا بلغت
الترابي فأت لفلان كذا او تصدقوا بكذا وفي الحديث أن تجزي وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة
أفضل منه بعد الموت وفي المرض وأشار صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله وأنت صحيح حرص تأمل الغنائى
آخره لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالب المايخوف به الشيطان ويزين له من امكان طول
العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر الآية وأيضا فان الشيطان رجا من له الحيف
في الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتم بعض تفصيل الصدقة الناجمة قال بعض السلف عن بعض أهل
الترف يعصون الله في أموالهم مرتين يدخلون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة وينصرفون فيها آخر جمعت عن
أيديهم يعني بعد الموت وأخرج الترمذي بإسناد حسن ومجبه ابن حبان عن أبي الدرداء هو فوالا قال مثل
الذي يعنى ويصدق عندهم مثل الذي يهدى اذا شيع وهو يرجع الى معنى حديث الباب وروى أبو
داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري هو فوالا ان تصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم
خير له من أن يصدق عندهم بمائة ﴿قوله باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾

باب الصدقة عند

الموت

حدثنا محمد بن العلاء حدثنا
أبو أسامة عن سفيان
عن عمارة عن أبي زرعة
عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رجل للنبي
صلى الله عليه وسلم يا رسول
الله أي الصدقة أفضل
قال ان تصدق وأنت صحيح
حرصص تأمل الغنى وتخصي
الفقر ولا تمهل حتى اذا
اذ بلغت المخلوق قلت
لفلان كذا ولفلان كذا
وقد كان لفلان

باب قول الله عز وجل
من بعد وصية يوصي بها
أو دين

أراد المصنف والله أعلم به الترجمة الاحتجاج بما اختاره من جواز إقرار المريض بالدين مطلقاً سواء كان المقر له وارثاً أو أجنبياً ووجه الدلالة أنه سبحانه وتعالى سوى بين الوصية والدين في تقديمهما على الميراث ولم يفصل في فخر جت الوصية لتوارث الدليل الذي تقدمه بقي الإقرار بالدين على حاته وقوله تعالى من بعد وصية يعلق بها الميراث ثم قال لا بد من الوصية فلو كان الإقرار بالدين يوجب حقه ولو كان كذلك لكانت الوصية كذا قال (قوله) ويذكر أن شريحاً ومرو بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء بن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين * وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأقول يوم من الآخرة * وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزار به عما أغلق عليه بابها * وقال الحسن إذا قال لمالك عند الموت كنت أعتقك جاز * لم أقف على من وصله وهو على طرفة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقاً (قوله) وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز منه جاز قال ابن التين وجهه أنها لا تتم بميل الذئب وجهها في تلك الحال ولا سباً إذا كان لها ولد من غيره (قوله) وقال بعض الناس لا يجوز زافره أي المريض (لواء الثن به الورثة) وفي رواية المسمى بسوء الثن بالموحدة بدل اللام (قوله) ثم استحسن قتال يجوز زافره بالوديعه والبضاعة والمضاربة قال ابن التين إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلاً للوارث لزمه التناقص والأقل وفرق بعض الخفيعه بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدائن المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على أن إقرار المريض بغير الوارث جائز لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد ألت طائفة منهم النسخ وأهل الكوفة يبدلون الدين الصحة ويتخاص أصحاب الأقار في المرض واختلفوا في إقرار المريض الوارث فجاز مطلقاً الأو زعي واسحق وأبو ثور وهو المرجح عند الشافعية وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بدينه ومعهم ما من بشارتها من غير الولد كالأب المم مثلاً قال لأنه يتهم في أن يز يدبته ونقص ابن عمه من غير عكس واستثنى ما إذا أقر زوجته التي يعرف بمحبته والميل إليها وكان يتهم وبني ولده من غير هاتين وأما ما كان له منها في تلك الحالة ولم يحصل المتقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن قصدت جاز والأفلاهي

ويذكر أن شريحاً ومرو بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء بن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين * وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأقول يوم من الآخرة * وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزار به عما أغلق عليه بابها * وقال الحسن إذا قال لمالك عند الموت كنت أعتقك جاز * لم أقف على من وصله وهو على طرفة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقاً (قوله) وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز منه جاز قال ابن التين وجهه أنها لا تتم بميل الذئب وجهها في تلك الحال ولا سباً إذا كان لها ولد من غيره (قوله) وقال بعض الناس لا يجوز زافره أي المريض (لواء الثن به الورثة) وفي رواية المسمى بسوء الثن بالموحدة بدل اللام (قوله) ثم استحسن قتال يجوز زافره بالوديعه والبضاعة والمضاربة قال ابن التين إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلاً للوارث لزمه التناقص والأقل وفرق بعض الخفيعه بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدائن المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على أن إقرار المريض بغير الوارث جائز لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد ألت طائفة منهم النسخ وأهل الكوفة يبدلون الدين الصحة ويتخاص أصحاب الأقار في المرض واختلفوا في إقرار المريض الوارث فجاز مطلقاً الأو زعي واسحق وأبو ثور وهو المرجح عند الشافعية وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بدينه ومعهم ما من بشارتها من غير الولد كالأب المم مثلاً قال لأنه يتهم في أن يز يدبته ونقص ابن عمه من غير عكس واستثنى ما إذا أقر زوجته التي يعرف بمحبته والميل إليها وكان يتهم وبني ولده من غير هاتين وأما ما كان له منها في تلك الحالة ولم يحصل المتقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن قصدت جاز والأفلاهي

❦ وقال ابن عباس لا يوصى العبد إلا بأذن أهله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده ❦ حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا
الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام ٢٤٥ رضى الله عنه قال سألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأعطاني
ثم سأله فأعطاني ثم قال
لي بحكم أن هذا المال
خسر حلو فنأخذنه
بسحابة نفس يورث له
فيه ومن أخذ به بأشرف
نفس لم يورث له فيه وكان
كذلك يا حنبل ولا يشعب
واليد العليا خير من اليد
السفلى قال حكيم قلت
يا رسول الله والذي بعثك
بالحق لأرأى أن أحد أبعده
شيأ حتى أقارق الدين أن كان
أبكر بكر يدعو حكاما يعطيه
العطاء فيأبى أن يقبل منه
شيأ ثم أن عروءا يعطيه
فأبى أن يقبله فقال
يا معشر المسلمين أرى
أعرض عليه جنة الذي
قسم الله له من هذا الفء
فأبى أن يأخذنه فلم يرزأ
حكيم أحد من الناس بعد
النبي صلى الله عليه وسلم
حتى توفي رحمه الله ❦ حدثنا
بشر بن محمد السخني
أخبرنا عبد الله أخبرنا
يونس عن الزهري قال
أخبرني سالم عن ابن عمر
عن أبيه رضى الله عنهما
قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
كلكم راع ومسؤول عن

والبدن مقدم على المال ❦ خامسها تقديم السبب على السبب كقوله تعالى عز يرحكم قال بعض السلم
عز فلما عز حكم ❦ سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من النبيين والصدقيين وإذا تقرر ذلك فتقدم ذكر
السببي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية أعم تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فإنه أعم
يقع غالباً بعد الميت بنوع فقره بطرقه فوقع البداية بالوصية لكونها أفضل وقال غيره قدمت الوصية لأنها شئ
يؤخذ بغیر عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان أداءها
مطغنة لأشرف بطر بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن بإخراجها قدمت الوصية لذلك وأيضاً فهي حظ فقير
وممكن غالباً والدين حظ غير مطلبه بقوة وله مثال كالحصص أن لصاحب الدين مثلاً وأيضاً الوصية ينشأها
الموصي من قبل نفسه قدمت محر يضاعى العدل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أداءه سواء
ذكر أو لم يذكر وأيضاً الوصية يمكنه من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بلزومها لكل
أحد فيشترك فيها جميع المخاطبين لأنها تقع للمال وتقع بالعهد كالتقدم وقل من يتناول شيئاً من ذلك بخلاف
الدين فإنه يمكن أن يوجد وان لا يوجد وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه وقال ابن أبي المنير تقديم
الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقديمها في المعنى لأنها معا قد ذكر في سياق البعده ولكن الميراث يلي
الوصية في البعده ولا يلي الدين بل هو بعده فإنه من الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث فيتحقق
حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار البعده فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار
البعده فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم **(قوله وقال ابن عباس لا يوصى العبد إلا بأذن أهله)**
وصله ابن أبي شيبة من طريق شبيب بن عرقدة عن حذاف قال سألت طهمان بن عباس أوصى العبد قال
لا إلا بأذن أهله **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده)** هو طرف من حديث تقدم
ذكره موصولاً باب كراهية الظالم على الرقيق من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد
البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن المنير لما تعارض في حال البعده وحق سيده
قدم الأقوى وهو حق السيد جعل العبد مسؤولاً عنه وهو أحد الحفظة فيه فكذلك حق الدين لما عارضه
حق الوصية والدين واجب والوصية تطوع وجب تقديم الدين فهذا وجه مناسبة هذا الأمر والحديث
للتزجئة ثم أورد المصنف في الباب حديثين ❦ أحدهما حديث حكيم بن حزام أن هذا المال خسر حلو الحديث
وقد تقدم مشروحا في كتاب الزكاة قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه صلى الله عليه وسلم
زعه في قبول العطية وجعل بالآخذ سقياً تغفر عن قبولها لم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين فالماضى أن
قائض الوصية يده سقياً وقائض الدين مستوفى له أما أن تكون يده علياً بما يفضل به من القرض وأما
أن لا تكون يده سقياً فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية ❦ ثانيهما حديث كلكم راع ومسؤول عن
رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق وبأى الكلام عليه في
كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوى في هذه المسئلة أصحها به فذكر اختلاف العلماء نحو
ماسبق ثم ذكر أن الصحيح مذهب إليه الجماعة وصرح بتزجف ما تقدم عن أى خيفة وزفروا بن يوسف
ومحمد في هذه المسئلة **(فتنبه)** وقع في شرح مغلفى أن البخاري قال هنا وقال اسمعيل بن جعفر أخبرني
عبد العزيز عن اسمعيل عن أنس في قصة يرحموا وقلت عن أبي العباس الطري ٣ أن البخاري وصله عن

ورعيته والامام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية ومسؤول عن رعيته
والخادم في مال سيده راع ومسؤول عن رعيته قال وأحسب أن قد قال والرجل راع في مال أبيه
٣ (قوله الطريق في نسخة الطوى)

باب اذا وقف أو أوصى
لا فرب من الأقارب
وقال ثابت عن أنس
قال النبي صلى الله عليه
وسلم لا يطلعه أجدله
لقراءه أقاربك يخطئها
الحسان وأبي بن كعب
وقال الانصاري حدثني
أبي عن عثامة عن أنس
بمثل حديث ثابت قال
اجعلها الفقراء قرأتك قال
أنس فجعلها الحسان وأبي
ابن كعب وكان أقرب إليه
منى وكان قرابة حسان
وأبي من أبي طلحة
واسمه زيد بن سهل بن
الأسود بن حرام بن عمرو
ابن زيد مائة بن هدي بن
عمرو بن مالك بن النجار
وحسان بن ثابت بن المنذر
ابن عوام فجعلها عن أبي
حرام وهو الأب الثالث
وحرام بن عمرو بن زيد
مائة بن هدي بن عمرو
ابن مالك بن النجار وهو
جميع حسان وأبى طلحة
وأبي إلى ستة آباء إلى
صحمرو بن مالك وهو أبي
ابن كعب بن قيس بن
هبيد بن زيد بن معاوية
ابن عمرو بن مالك بن
النجار فحسمرو بن مالك
جميع حسان وأبى طلحة
وأبى

الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن الملقن ان هذا وهم وانما ذكره البغاري في باب من تصدق
الرواية كاسياني **قوله** باب اذا وقف أو أوصى لأب أو لأبى (قوله) وفي بعض النسخ أوقف
بن يادة أوقف وهي لغة قديمة وتحدث المصنف جواب قوله اذا اشار إلى الخلاف في ذلك أي هل يصح أم لا
وأورد المصنف المسئلة الأخرى مو ردا للاستفهام لذلك أيضا وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف
والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطراد المصنف من هنالك مسائل الوقف فترجم لمناظره له منها ثم يرجع
أخيرا إلى تكملة كتاب الوصايا وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير
وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم اذ لم يكن وارثا ولا قاتلا والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على
وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القربا كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو
الأم ولكن يبدأ بقرباء الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد بن جعفر أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم
من غير تفصيل زاد زفر ويقد من قرب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا أو قل من يدفع إليه ثلاثة
وعند محمد اثنتان وعند أبي يوسف واحد لا يصرف الا غنياء عندهم الا ان بشر بذلك وقالت الشافعية
القريب من اجتماع في النسب سواء قريب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكرا كان أو أنثى
وارثا أو غير وارث محرم أو غير محرم واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع
محمودون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقبل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محمودين فنقل الطحاوي
الاتفاق على البطالان وفيه نظر لان عند الشافعية ترجها بالجواز وبصرف منهم الثلاثة ولا تجب التسوية وقال
أحمد في القربا كالشافعي الا انه أخرج الكافر وفي رواية عنه القربا كل من جمعه والموصى الأب الرابع
إلى ما هو أسهل منه وقال مالك يخص بالعصبه سواء كان يرثه أو لا يريد أبقرا لهم حتى ينفوا ثم يطى
الاغنياء وحديث الباب يدل لمناظره الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهرا الاستكفاء باثنين وسأذكر بيان
ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يطلعه أجدله لقراءه أقاربك
فجعلها الحسان وأبي بن كعب هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق جاد
ابن سلمة عن ثابت وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب **قوله** وقال الانصاري هو محمد بن عبد الله بن
المثنى ومحمدة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك والاسناد ذكره أنسيون بصريون وقد سمع البغاري من
الانصاري هذا كثيرا **قوله** بمثل حديث ثابت قال اجعلها الفقراء قرأتك قال أنس فجعلها الحسان وأبي بن
كعب كذا اختصره هنا وقد وصل في تفسير آل عمران مختصرا أيضا عقب رواية اسحق بن أبي طلحة
عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصاري فذكر هذا الاسناد قال فجعلها الحسان وأبي وكان أقرب إليه
ولم يجعل لي منها شيئا وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعا عن ابن
حزم روى أبو نعيم في المستخرج من طريقه والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري
بتمامه ولغته لما نزلت ان تناولوا البرا لآية أو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا باء وطاعة فقال يا رسول
الله حاطي لله فلو استطعت ان أمره لم أعشيه فقال اجعل في قرابتك وقرءاءه هلك قال أنس فجعلها الحسان
ولا يجلع لي منها شيئا لانها كانا أقرب إليه مني لفظ أبي نعيم وفي رواية الطحاوي كانت لا يطلعه
أرض فجعلها لله فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجعلها في قرأتك فجعلها الحسان وأبي وكان أقرب
إليه مني وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حاطي بكذا وكذا قال فيه فقال اجعلها في قرأتك فجعلها الحسان وأبي
فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وأخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصاري فذكر
فيه للانصاري شيئا آخر فقال حدثنا جعد بن أنس قال لما نزلت ان تناولوا البرا لآية أو من ذا الذي يقرض

الله قرأنا حسنا قال أبو طلحة بارسول الله حاطي في مكان كذا وكذا صدق الله تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه قال اجعلها في قفرا أهل بيتنا وأقارب ثم ساقه بالاسناد الأول قال مثله وزاد فيه فجعلها في بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني وإنما أوردت هذه الطرق لاني رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بنية من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله وكانا أقرب إليه مني ومن قوله وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة بلغ من كلام البخاري وأمن شيخه فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام وهو بالمهملتين ابن عمرو بن زيد مناة وهو بالأضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن عمر والمذكور في اجتماعهم إلى حرام وهو الأب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر وحرام بن عمرو وساق النسب ثانيا إلى النجار وهو زيادة لامعني لما ثم قال وهو يجامع حسان وأبا طلحة وأيا إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الله مياطي ومن تبعه هو مجلس مشكل وشرع الله مياطي في بيانهم يعني عن ذلك ما وقع في رواية المستعلي حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد ابن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبا أسا اه وقال أبو داود في السنن يلفني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساق نسبة ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم قال الأنصاري في أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء قال وعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة قطعه من هذا الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الأنصاري والله أعلم وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في كتاب المحدثين من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أس ولفظه أن أبا طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حنيفة فدفده إلى رسول الله فدفده على أقارب أبي بن كعب وحسان بن ثابت وعدي بن جابر وشداد بن أوس وأبانه أوس بن ثابت فتشاوروه فصار لحسان قباهه من معاوية بمائة ألف فأتى قصر بني حنيفة في موضعها اه وجدني بن جابر مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي بن مالك بن النجار يجتمع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار فهو أبعدهم من أبي بن كعب واحد وابن زبالة ضعيف فلا يصح عما ينفرد به فكيف إذا خالف وملخص ذلك أن أحدال جليلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر حسان بن النجار يجمع معه في الأب الثالث وأبي يجمع معه في الأب السادس فلو كانت الأقربية معتبرة لحسن بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة وإنما قال أس لأنها كانا أقرب إليه مني لأن الذي يجمع أبا طلحة وأبا أسا النجار لانه من بني عدي بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلهذا كان أبي بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أس ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعي فمن أعطاه من قرابته القفر لكن استثنى من كان مكفيا ممن يحب عليه نفقته فلذلك لم يدخل أسا فظن أن أس أن ذلك البعد قرابته منه والله أعلم واستدل لأحدب أن المراد بذلك القري في قوله تعالى وللرسول ولذئ القري بنو هاشم وبنو المطلب لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بأباهم بنهم ذئ القري وإنما يجمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع وتعبه الطحايري بأنه لو كان المراد ذلك لشرك معهم بنو نوفل وبنو عبد شمس لأنهما ولداه عبد مناف كالطلب وهاشم فلما خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بنهم ذئ القري دفعه لناس مخصوصين بنه النبي صلى الله عليه وسلم بتخصيصه بني هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليهم من وقف أو أوصى لقربته بل يحصل اللفظ على مطلقة وعمومه حتى ثبت ما يقبده أو يخصه والله أعلم (قوله وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن واقفه كما تقدم ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق أسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أس أو ردها

وقال بعضهم إذا وصى لقربانه فهو إلى آباءه في الإسلام حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن أسحق بن عبيد الله أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يطلحة أرى أن يجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفضل يا رسول الله قسمها أبو طلحة في أقارب بني عمة

[illegible]

مختصرة وستأتي بها ما في باب اذا وقف أرضا لم بين الحدود **(قوله)** وقال ابن عباس لما نزلت وأندز عشرين
الآف بين جعل النبي صلى الله عليه وسلم بنادي يابني فهر يابني عدى بطون من قر يش هكذا أورد مختصرا
وقد وصله في مناقب قر يش وتفسير سورة الشعراء بما جمعه من طريق حمزة عن سعيد بن جبيرة عن
ابن عباس وأورد في آخر الجائز طرفا منه في قصة أبي طهير وصلة توسيا في شرحه وشرح الذي بعده في
تفسير سورة الشعراء ان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال أبو هريرة لما نزلت وأندز عشرين الآف بين قال النبي
صلى الله عليه وسلم يا معشر قر يش هو طرف من حديث يصفه في الباب الذي بعده **(قوله)** باب هل يدخل
النساء والولدي الأقارب هكذا أورد الترجمة بالاستفهام لما في المسئلة من الاختلاف كما تقدم ثم أورد في
الباب حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأندز عشرين
الآف بين قال يا معشر قر يش وأكلتموها الحديث بطول وموضع الشاهد منه قوله فيه ويا صفة ويا فاطمة
فانه سوى صلى الله عليه وسلم في ذلك بين عشرين ففهمهم أن لا تم خص بعض البطون ثم ذكر عمه العباس وعنه
صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول القروع أيضا وعلى عدم التخصيص عن برث
ولا عن كان مسلما ويحتمل أن يكون لفظ الآف بين صفة لازمة للعشرة والمراد بعشرته قومه وهم قر يش
وقدرى ابن مردويه من حديث عدى بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قرو يشا فقال وأندز
عشرين الآف بين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يخص ذلك بالأقرب منهم دون
الابدا فلا حجة فيه في مسئلة الوقف لأن صورتها اذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس اليه مثلا والاتباع
تعلق بانذار العشرة فافترا والله أعلم وقال ابن المنير لم له كان هناك قرينته فهم بها النبي صلى الله عليه وسلم
نعمم الانذار فلذلك علمهم انتهى ويحتمل أن يكون أولا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عمم لاعداده من الدليل
على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة **(في تنبيهه)** يجوز في باب عباس وفي يافطة الضم والنصب
(قوله) نابعه أسبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب وصله الذهلي في الزهر يات عن أسبغ وهو عند
مسلم عن حرملة عن ابن وهب **(قوله)** باب هل يتنعق الواقف بوقفه أي بأن يقف على نفسه ثم على
غيره أو بأن بشرط لنفسه من المنفعة جزأ معين أو يجعل للناس طرعى وقفه شيأ ويكون هو الناظر وفي هذا
كلمة خلاف فاما الوقف على النفس فيأى البعث فيه في باب الوقف كيف يكتب وأما شرط من المنفعة
صياغة في باب قوله تعالى وابتلوا النباي وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا وقيل الباب في المستخرج
لا في نهم كتاب الاوقاف باب هل يتنعق الواقف بوقفه ولم أذكر ذلك فيه **(قوله)** وقد اشترط عمر الخ
من قومه وقف عمر وقد تقدمت موصولة في آخر الشرط وقوله وقد بين الواقف وغيره إلى آخره هو من
قومه المصنف وهو يقتضى أن ولاية النظر للأوقاف لا نزاع فيها وليس كذلك وكانه فرعه على المختار عنده
والا فبند المالكية أنه لا يجوز وقيل ان دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى شترقتها الا الواقف جاز
قال ابن بطال وأما منع مالك من ذلك سد الذريعة لتلا بصير كانه وقف على نفسه أو بطول العهد فينتسى
الوقف أو بفلس الواقف فيصرف فيه لنفسه أو موت فيصرف فيه ورثته وهذا لا يمنع الجواز اذا حصل
الامن من ذلك لكن لا يلزم من ان النظر يجوز للأوقاف أن يتنعق به ان شرط ذلك جاز على الراجح والذي

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له أركبها فقال يا رسول الله إنما بدنة فقال
في الثالثة أوفى الرابعة أركبها ورواه أبو عبد الله * حدثنا اسمعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له أركبها قال يا رسول الله إنما بدنة فقال أركبها ورواه في الثانية أوفى الثالثة

أحتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ثم قواه بقوله وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله أن ينتفع به كأي شيء غيره وإن لم يشترطه ثم أو رد حديثي أنس وأبي هريرة في قصة النبي ساق البدنة وأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها وقد قدمت الكلام عليه في الحج مستوفي وينت هنا من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة وقد عسّل من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه أجاز له الانتفاع بما آتاه بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجواز بالشرط أولى وقد اعترضه ابن المنبر بان الحديث لا يطاق الترتيب إلا عند من يقول أن المنكح داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الأصول قال والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقربة وقال ابن بطال لا يجوز زالوا فأن أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه لله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشئ منه رجوع في صدقته ثم قال وأما يجوز له ذلك أن شرطه في الوقف أو فتره هو أو ورثته انتهى والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما يأتي في أو آخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحدهم فريته هل يتناول ذلك والخيار أنه يجوز بشرط أن لا يخص به كسائر ما دعي أنه ملكه بذلك **(قوله)** باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره أي صحيح وهو قول الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالتبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج الطحاوي للصححة بأن الوقف شبهه بالعق لا بشرا كما هي في أنها ما عدا لله تعالى فينفذ بالقول المجرى عن القبض وشارك في الجهة في أنها ما عدا لا دعي فلا يتم إلا بتبضه واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال لا أن عمر أوقف وقال لا جناح علي من وليه أن يأكل ولم يخص أن وليه عمر أو غيره وفي وجه الدلالة منه غرض وقد تعقب بأن غاية ما ذكره عمر هو أن كل من ولي الوقف أصح له التناول وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور بل الوقف لأبيه من متول فحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحد الاختيارين والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأخراجه عن بدنه فكان قتر بدنه لذلك الأعلى محبة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما ذكره ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردد كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب إن شاء الله تعالى **(في تنبيهه)** قوله أوقف كذا ثبت للأكثر وهي لغة نادرة والفتح المشهور زوقف بغير ألف وهم من زعم أن أوقف لحن قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ وأسقطها صواب قال ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئاً ثم نزع عنه **(قوله)** وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي طلعة لأبي طلحة أن يجعلها في الأفر بين الحديث تقدم موصولاً في بيانه لفظ أسحق بن أبي طلحة قال الداودي ما سئل به البخاري على محبة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة جل الشئ على ضده ويحتمل بغير حننه ودفع الظاهر عن وجهه لأنه هو روى أن عمر دفع الوقف لابنته وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه عن أبي طلحة ملكه مجرد قوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول أنها لا تتم إلا بالتبض نعم استدلاله بقصة عمر معترض وأنتقاد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت توجيهه وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت بيده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها وأجاب ابن المنبر بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي صلى الله عليه وسلم مصرفها فلما قال له أرى أن تجعلها في الأفر بين قرضه لقسمة بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة (قلت) وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم وإن

باب إذا وقف شيئاً قبل

أن يدفعه إلى غيره

فهو جائز لأن عمر رضي

الله عنه أوقف فقال

لا جناح علي من وليه أن

يأكل ولم يخص أن وليه

عمر أو غيره وقال النبي

صلى الله عليه وسلم لا بي

طلعة أرى أن يجعلها في

الأفر بين فقال لأفعل

فقسمة ما في أقداره وبني

عمر

كان عين له جهة المصروف لكنه أجل فاقصر على الأقرب فلما لم يكن أباطلحه أن يعمها الأقرب
لا تشارهم أقرصر على بعضهم فخص بهم من اختار منهم **(قوله)** باب إذا قال داري صدقة لله وبين للفقراء أو
غيرهم فهو جائز وبسطها للفقراء بين أو حث أراد أي تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك
فما شاء **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يطلعه الخ) هو من سابق اسحق بن أبي طلحة أيضا وقوله
فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو من ثقة المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أي حتى
يعين وسأني بيانه في الباب الذي يليه **(قوله)** باب إذا قال أرضى أو يستأني صدقة لله عن أبي فهو جائز وإن
لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لأن الأولى فيها إذا لم يعين المتصدق عنه والمتصدق عليه
وهذا فيها إذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطال ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه وواقفه أبو
يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فأعما أراد به البر والقرية
وأولى الناس به أقر به لا سيما إذا كانوا فقراء وهو يمكن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف
في الفقراء والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والأظهر بقاءه على ملكه وقال
بعض الشافعية إن قال وقفه وأطلق فهو محل الخلاف وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ودليله قصة
أبي طلحة **(قوله)** حدثنا محمد) كذلك أكثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن شوية حدثنا محمد بن
سلام **(قوله)** أخبرني (يعلى) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه وهو مكى أصله من
البصرة وهم الطرقي في زعمه أنه ابن حكيم وليس ليعلى بن مسلم عن بكرمة في البخاري سوى هذا الموضع
ورجل الاستاذ مدين مكى وبصري **(قوله)** أن سعد بن عباد) هو الأنصاري الخزرجي سيد الخزرج
وسأني بعد أبواب من هذا الوجه أن سعد بن عباد أخى بني ساعدة بنو ساعدة طين من الخزرج مشهور
(قوله) توفيت أمه وهو غائب عنها) هي عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس بن عمر وأنصار بنو ربيعة
ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت ومات سنة خمس والتي صلى الله عليه وسلم في غزوة دومة الجندل وأنها
سعد بن عباد مع قال فلما رجعا جاء النبي صلى الله عليه وسلم فسلم على قهرها وعلى هذا فهذا الحديث
مرسل صحيح لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبو بكر عكة والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عباد كسأبئنه
بعد ثلاثة أبواب **(قوله)** المخرف) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أي المكان المنعزى عن ذلك لما
يخرف منه أي ينجي من الشجرة تقول شجرة مخرف ومخار قاله الخطابي ووقع في رواية عبد الرزاق المخرف
بغير ألف وهو اسم الخطأ المذكور والخطأ البستان **(قوله)** باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض
رقبه أو دوا به فهو جائز) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول والمخالف فيه أبو حنيفة ويؤخذ أنها
جواز وقف المشاع والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع عما يمكن قسمته واحتج له الجوزي بضم
الجم وهو من الشافعية بأن التسمية بيع وبيع الوقف لا يجوز وتجب بأن القسمة أفراز فلا محذور ووجه
كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول هو من قوله أو بعض رقبته أو دوا به فإنه يدخل فيه ما إذا وقف
جزأ من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبده أو فرسه متلافص كل ذلك عند من يجوز وقف المنقول ويرجع
إليه في التعيين **(قوله)** قلت يارسول الله إن من توفي الخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصته
تخلفه عن غزو وتبول وسأني الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه وشاهد الترجمة منه قوله
أسلمت علي بن بعض مالك فإنه ظاهر في أمره بانحراج بعض ماله وأمسك بعض ماله من غير تفصيل بين أن يكون
مقسوما أو متلاففا فخرج من منع وقف المشاع إلى دليل المنع والله أعلم واستدل به على كراهة التصديق

صلى الله عليه وسلم لا ي
طلحة حين قال أحب
أموالي إلى سرجاء وأنها
صدقة لله فأجاز النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك وقال
بعضهم لا يجوز حتى يبين
لمن والاول أصح

باب إذا قال أرضى أو
يستأني صدقة لله عن
أبي فهو جائز وإن لم يبين
لمن ذلك

حدثنا محمد أخبرنا محمد
ابن يزيد أخبرنا ابن جريج
قال أخبرني يعلى أنه سمع
عكرمة يقول أنبأنا ابن
عباس رضى الله عنهما
أن سعد بن عباد رضى
الله عنه توفيت أمه وهو
غائب عنها فقال يارسول
الله إنى توفيت وأنا غائب
عنها أينفعها شيء إن
تصدقت به عنها قال نعم
قال فأتى أشهدك أن غائبي
المخرف صدقة عليها

باب إذا تصدق أو وقف
بعض ماله أو بعض رقبته
أو دوا به فهو جائز

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني عبد
الرحمن بن عبد الله بن
كعب أن عبد الله بن كعب
قال سمعت كعب بن مالك

رضى الله عنه يقول قلت يارسول الله إن من توفي أن أتخلف من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه

وسلم قال أسلمت عليك بعض مالك فهو خير لك قلت فأتى أسلمت يعني الذي يجزى

جميع المال وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة وفي شيء منه في كتاب الإيمان والتذوكر ان شاء الله تعالى
قوله باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه **قوله** هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم
 يشرحه ابن بطال وثبت في رواية ابن خزيمة في الكشيم في خاصة لكن في روايته على وكيله وثبت الترجمة
 وبعض الحديث في رواية الجوزي وقد نزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة وأجيب
 بأن مراده ان أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وقضى الى النبي صلى الله عليه وسلم تعيين المصروف وقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم دعها في الاقر بن كان شيئا بما ترجم به ومقتضى ذلك الصحة **قوله** وقال اسمعيل
 أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة يعني الماجشون كذا ثبت في أصل أبي ذر ووقع في الاطراف
 لابي مسعود وخلف جميعا أن اسمعيل المذكور هو ابن جعفر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وقال دانيته
 نسخة أبي عمر يعني الجيزي قال اسمعيل بن جعفر ولم يوصله أبو نعيم ولا الاسماعيلي وزاد الطريفي في
 الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل بن جعفر وأقر بذلك فان الحسن بن
 شوكر لم يذكره أحد في شيوخ البخاري وهو ثقة وأبوه بالمعجمة وزن جعفر وحزم المزني بأن اسمعيل
 هو ابن أبي أويس ولم يذكر ذلك دليلا الا انه وقع في أصل الديلماطي بخطه في البخاري حدثنا اسمعيل فان
 كان جعفر طائعين انا ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان
 كان من أقران اسمعيل بن جعفر فلا يمنع أن يرى اسمعيل عنه والله أعلم وقد تقدمت الاشارة الى شيء
 من هذا في باب اذا وقف أو أوصى لأقاربه **قوله** عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لأعلمه الا عن
 أنس كذا وقع عند البخاري وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي
 سلمة الماجشون عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكره بطوله جازما والذي يظهر
 ان الذي قال لأعلمه الا عن أنس هو البخاري **قوله** لما نزلت لن تناو البرقي تنفقوا بما تصبون جاء أبو
 طلحة زاد ابن عبد البر ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر قال وكانت دار أبي جعفر والدار التي تبها
 الى قصر بني حذيلة حوائط لا يطلعه قال وكان قصر بني حذيلة حائطا لا يطلعه قال لما يراها فذكر
 الحديث ومراده بدار أبي جعفر التي صارت اليه بعد ذلك وعرفت به هو أبو جعفر المنصور والخليفة المشهور
 العباسي وأما قصر بني حذيلة وهو بالمهمله مصغر وهم من قاله بالجمع فتسبب اليهم التصر بسبب المجاورة
 والا فالذي بناه معاوية بن أبي سفيان بنو حذيلة بالمهمله مصغر بطن من الانصار وهم بنو معاوية بن
 عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بلاك البقية ففرقتهم فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا
 القصر ففرق بفسر بني حذيلة كذا ذلك عمرو بن شبة وغيره في أخبار المدينة قالوا بني معاوية القصر
 المذكور ليكون له حصنا كما كانوا يتعدون به بينهم ما يقع لبني أمية أي من قيام أهل المدينة عليهم قال
 أبو عسان المدني وكان ذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حذيلة والاخر في الزاوية الشرقية وكان
 الذي ولي بناءه معاوية الطويل بن أبي بن كعب تهسى وأغرب الكرمانى فزعم أن معاوية الذي بنى القصر
 المذكور وهو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره وما ذكرته عن صنف في
 أخبار المدينة يرد عليه وهم أعلم بذلك من غيرهم **قوله** ويبيع حسان حصته ممن معاوية هذا يدل
 على ان أبا طلحة ملكهم المدينة المذكور قولى بنفها عليهم اذ لو وقفها ما ساع حسان أن يبيعها فيعكر على
 من يشتد به شيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف الا بالخالف فيه الصدقة الوقف ويحتمل أن
 يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج الى بيع حصته منهم جاز له بيعها وقد قال بجواز هذا
 الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم ووقع في أخبار المدينة فحمد بن الحسن الخزرجي من طرق أبي

باب من تصدق الى
 وكيله ثم رد الوكيل اليه
 وقال اسمعيل أخبرني عبد
 العزيز بن عبد الله بن
 أبي سلمة عن اسحق بن
 عبد الله بن أبي طلحة
 لأعلمه الا عن أنس
 رضى الله عنه قال لما نزلت
 لن تناو البرقي تنفقوا
 بما تصبون جاء أبو طلحة
 الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول
 الله يقول الله تعالى في
 كتابه لن تناو البرقي
 تنفقوا بما تصبون وان
 أحب أموالى الى يرحاه
 قال وكانت حذيفة كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يدخلها وسئل
 فيها وشرب من مائها
 فهي الى الله والى رسوله
 صلى الله عليه وسلم أرجو
 بره وذخره فقصها أى
 رسول الله حيث أراكم
 الله فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يا أبا طلحة
 ذلك مال راجع قبلكم
 ورددناه عليك فاجعله في
 الاقر بن قنصله بن أبو
 طلحة على ذوى رجة قال
 وكان منهم أبى وحسان
 قال ويبيع حسان حصته
 منه من معاوية فتقبل له
 تبع صدقة أبى طلحة
 فقال ألا يبيع ساعا من

مير بضاع من دراهم مال وكانت تلك المدينة في موضع قصر بني حذيلة الذي بناه معاوية

وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ﴿١﴾
 حدثنا محمد بن الفضل أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قالان ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ولا والله ما نسخت ولكنها مما تهاون الناس همادايان وال يروث وذلك الذي يزرق ووال لا يروث فذلك الذي يسول بالمعروف يسول لأهلك لك أن أعطين
 باب ما يستحب لمن قوف فجاءه أن تصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت
 حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أي أقتلت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفأصدق عنها قال نعم تصدق عنها
 حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عبيدة رضي الله عنه استفتى رسول الله

بكر بن خرم أن يمن حصصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان (قوله باب قول الله عز وجل وإذا حضر القسمة الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس قالان ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت الحديث وسأيت الكلام عليه في التفسير وذكر من أراد ابن عباس بقوله ان ناسا يزعمون وأن منهم عائشة رضي الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو منسوخة ﴿١﴾ (قوله باب ما يستحب لمن توفي فجاءه) بضم الفاء بالجيم الخفيفة والمدو ويجوز رفع الفاء وسكون الجيم بغير مد (أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت) أو رديه حديث عائشة أن رجلا قالان أي أقتلت نفسها وحديث ابن عباس أن سعد بن عبادة قالان أي ماتت وعليها نذر وكأني عرض أني أن المبهمة في حديث عائشة هو سعد بن عبادة وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة بلفظ آخر ولتأني بن قوله ان أي ماتت وعليها نذر وبين قوله ان أي توفيت أو أتاها نعتا فلهي بنفسها شي أن تصدقت بها عنها لاحتال أن يكون سأل عن النذر وعن الصدقة عنها وبين النسائي من وجه أخرجه الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قال قلت لرسول الله ان أي ماتت أفأصدق عنها قال نعم قلت فأأي الصدقة أفضل قال سني الماء وآخره الدار قطني في غرائب مالك من طريق جاد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعدا قال يا رسول الله أنتفع أي أن تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال فلما مرني قال اسق الماءا المحفوظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم وقد تقدمت تسميته أم سعد فريبا (قوله أقتلت) بضم المنةاء بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أي أخذت فتلته أي بقتة وقوله نفسها بالضم على الأشهر وبالفتح أيضا وهو موت القعدة والمراد بالنفس هنا الروح (قوله وأراها لو تكلمت تصدقت) بضم هزة أراها وقد تقدم في الجنازة من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها هو بشر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ وأنها لو تكلمت تصدقت وظاهر أنها تكلمت فلم تصدق لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال خرج سعد بن عبادة مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مغازبه حضرت أمه الوفاة بالدينه فقبل لها وصي فقالت فيم أوصي المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد فذكر الحديث قالان أمكن تأويل رواية الباب بالمراد أنها لم تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت تصدقت أي فكيف أمضى ذلك أو يحتمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل من سلافة في التقديرين لم يتحد راوي الإثبات وراوى التثنية فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم (قوله أفأصدق عنها) في الرواية المتقدمة في الجنازة فهل لها أجران تصدقت عنها قال نعم وبعضهم أصدق عليها أو أصرفه على مصلحتها (قوله ان سعد بن عبادة) كذا رواه مالك وتابعه الليث ويكره بن وائل وغيرهما عن الزهري وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادة أنه استفتى جعبله من مسند سعد أخرج جميع ذلك النسائي وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد قدمت أن ابن عباس لم يذكر القصة قطعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عبادة ويكون ابن عباس قد أخذ عنه ويحتمل أن يكون أخذ عن غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عبادة لم يقصد به الرواية وإنما أراد عن قصة سعد بن عبادة فتجدد الرأيان (قوله وعليها نذر) قال أقضه عنها (في رواية قتيبة عن مالك ثم قصه وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة أفيجزئ عنها ان أعتق عنها قال أعتق عن أمك فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور وهو أنها نذرت أن تعقب ربة فانت قبل أن تفعل ويحتمل أن تكون نذرت مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة

صلى الله عليه وسلم فقال ان أي ماتت وعليها نذر فقال أقضه عنها

باب الأشهاد في الوقت والصدقة * حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريح أخبرهم قال أخبرني علي أنه سمع
عكرمة مولى ابن عباس يقول أنا نانا بن عباس أن سعد بن عبادَةَ رضى الله عنه أخبرني ساعدة توفيت أمه وهو غائب فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها قال نعم قال فأتى أمه أسهدك أن حاطي الخراف
صدقة عليها **باب قول الله تعالى وآتوا النباي أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب** ٢٥٣ ولأننا كلوا أموالهم إلى أموالكم

إلى قوله فانكحوا ما طاب

لكم من النساء

حدثنا أبو اليان أخبرنا

شعيب عن الزهري قال

كان هريرة بن أبي هريرة يحدث

أنه سأل عائشة رضى الله

عنها وإن خفتم أن لا تقسطوا

في النباي فانكحوا

ما طاب لكم من النساء

قالت هي البتة في حجر

وليها فبرغب في جهالها وما لها

ويريد أن يترجها بادي

من سنة نسائها ثم وعان

نكاحهن إلا أن يقسطوا

لهن في كمال الصدقات

وأمرها بشكاح من سواهن

من النساء قالت عائشة

ثم استفتى الناس رسول

الله صلى الله عليه وسلم

بعد فأنزل الله عز وجل

ويستفتونك في النساء

قل الله يشتمك فيهن قالت

فبين الله في هذه أن النية

إذا كانت ذات جهال

ومال وغسروا في نكاحها

ولم يلحقوها باستها بال

الصدقات فإذا كانت مغررة

عنها في قلة المال والجهال

لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة عيب والعق أعلى كفارات الإيمان فلذلك أمره أن يعق عنها وحكى ابن
عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والده سعد بن عبادَةَ واستدل حديث ابن عباس المتقدم في الصوم
أن رجلا قال يا رسول الله إن أمي ماتت عليها صوم الحديث ثم رده بيان في بعض الروايات عن ابن عباس
جاءت أمه فقالت إن أمي ماتت (قلت) والحق أنها قصه أخرى وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام وفي
حديث الباب من القوم المجاوز للصدقة عن الميت عن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا بيان كان
من الولد هو شخصه أم هو قوله تعالى وإن لبس الإنسان الأمامي ويلحق بالصدقة العلق عنه عند
الجهل دخلا فالشهو وعند المالكية وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالخ
والصوم وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام وفيه أن ترك الوصية جائز لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمهم أن يصدقوا
ترك الوصية قاله ابن المنذر وعقب بيان الإنكار عليها قد تعدلوا عنها التكليف وأوجب بأن
قائدة أنكار ذلك لو كان منكرا ليعتد غيرهما من سمعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز وفيه ما كان الصعابة
عليه من استشارة النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدين وفيه العمل بالظن الغالب وفيه الجهاد في حياة
الأم وهو محمول على أنه استأذنها وفيه السؤال عن النعمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى رتوالدين
وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من اخفاها وهو عندنا اقتحام صدق النية فيه وأن للحاكم بحمل الشهادة
في غير مجلس الحكم بيه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جرة رحمه الله تعالى وفي بعضه نظر لا يخفى وكلامه على
أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أسط من هذا الباب ﴿قوله باب الأشهاد في الوقت والصدقة﴾
أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وأما قوله فيه أسهدك أن حاطي الخراف صدقة وألحق المصنف
الوقت بالصدقة لكن في الاستدلال لذلك بقصه سعد نظر لأن قوله أسهدك يحتمل إرادة الأشهاد المعتبر
ويحتمل أن يكون معناه الإعلام واستدل المصنف للأشهاد في الوقت بقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم قال فإذا
أمر بالأشهاد في البيع وله عوض فلان بشرع في الوقت الذي لا عوض له أولى وقال ابن المنذر كان البخاري
أراد دفع الترهع ممن ظن أن الوقت من أعمال البر فينبذ باخافه فينه أنه بشرع اظهاره لأنه أسهدك أن
ينازع فيه ولا بيان الورثة ﴿قوله باب قولهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب﴾ أورد فيه حديث عائشة في تفسير
قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في النباي وفي تفسير قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يشتمك فيهن
وسيا في الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير وقد أغفل المزي عن هذا الحديث إلى كتاب الوصايا
﴿قوله باب قول الله تعالى وآتوا النباي حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم﴾
ساق في رواية الأصل وكروية على قوله نصيبا مفرضا وأما رواية أبي ذر فقال بعد قوله رشدا إلى قوله
بحال منه أو كثر نصيبا مفرضا ﴿قوله حصيدا يعني كافيا﴾ كذلك أكثر وسطه يعني لأبي ذر قال ابن التين
فسره غير عالمه وقيل محاسبا وقيل مقتدرا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفى بالله حصيدا أي شهيدا

تركوها والنسوة غيرهما من النساء قال فكأنها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا عنها إلا أن يقسطوا إلا أن يفرقوا
الصدقات ويعطوها حقها **باب قول الله تعالى وآتوا النباي حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تكروها**
إسرافا بدار أن يكروا ومن كان غنيا فليست عنته من كان فقيرا فإلى كل بالمر وقف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حصيدا
للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون بحال منه أو كثر نصيبا مفرضا بحصيدا يعني كافيا

ومالوصى أن يجعل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عائلته * حدثنا هر بن الأشعث حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم حدثنا جعفر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر تصدق بماله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقال له تمسح وكان يخلاف فقال عمر يا رسول الله اني

٢٥٤

وسلم تصدق بأصه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يتفق بمهره تصدق به عمر فصدته تلك في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضيف وابن السبيل ولذي القربى ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف أو يؤكل صدقة غير متوكل به * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أمه عن عائشة رضي الله عنها ومن كان غنيا فليست تقف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قالت أنزلت في والي اليتيم أن يصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف باب قول الله تعالى ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم بالارواح وسعوا سعيهم

قوله ومالوصى أن يجعل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عائلته * كذا لا أكثر وسقطت ما الأولى لا يذر وهذه من مسائل الخلاف قيل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم بقدر عائلته وهو قول عائشة كافي ثاني حدثني الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة نعم اخلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جابر ويحاجها إذا كل ثم أسرقى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فضا ليجوز أن يأخذ منه شيئا إلا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا واتصله ومذهب الشافعي يأخذ أقل الامر من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على المصحح وحكي ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقير واليتيم في هذه الآية اليتيم أي ان كان غنيا فلا يسرق في الاتفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ولا دالة لفقير على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر **قوله** حدثنا هر بن الأشعث هو الحمداني يسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية النسفي حدثنا هر بن غير منسوب فزع ابن عدى انه هر بن يحيى المبكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيئا والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوب **قوله** تصدق بماله هو من اطلاق العام على الخاص لان المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة **قوله** وقال له تمسح فنع المثلثة وسكون الميم بعدها معجمة ومنهم من قطع الميم حكاه المنذرى قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقا المدينة كانت لهم (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مضمرة إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** فصدته تلك كذا الكشي في وغيره ذلك **قوله** ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف قيل المذهب شبه البخاري الوصي ناظر الوقف ووجه الشبهة ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى وتعبه ابن المنير بان الواقف هو المالك لما يقع موقوفه فان شرط لمن يلى ظروها ساغ له ذلك والموصى ليس كذلك لان ولده عليكون المال بعده بقسمه الله لهم فلم يكن في ذلك كالواقف اه ومقتضاء ان الموصى اذا جعل للوصى أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينه وانما اختلف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين للوصى شيئا هل أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقال الكرماني وجه المطابقة من جهة أن القصد أن الوصي يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف * ثانيا ما حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليست تقف الآية قالت عائشة أنزلت في والي اليتيم وفي رواية السمتي في والي مال اليتيم الخ وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك وما يتاى بقرينة شرحه في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى ﴿ **قوله** باب قول الله تعالى ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيعا (سعيهم) أو وفي حديث أبي هريرة في البيع الموقفات وفيه ما كل مال اليتيم وسببنا شرحه مستوفى في كتاب الحدود وان شاء الله تعالى وكنت قدمت في الشهادات أني أشرح هذا الحديث هنا ثم حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود وذكرنا الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عدها في أوائل كتاب الادب ﴿ **قوله** باب يستأثرون عن اليتامى قل

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس عن التي حرم الله الا بالحق وأكل الرأواكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف ونف المصنات المؤمنات الغافلات

اصلاح

باب يستأثرون

قال اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس عن التي حرم الله الا بالحق وأكل الرأواكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف ونف المصنات المؤمنات الغافلات

اصلاح لهم خير وان تخططوهم فاحوا انكم الى آخر الآية) كذا لا يبي ذر وساق غيره الآية **(قوله)** لا اعتسكم
 لاحرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد بعد
 قوله ضيق عليكم ولكنه وسع وبسر فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بلعور وفي قول
 يا كل الفقير اذا ذوق مال اليتيم قدر قيامه على ماله ومنفسته مالم يسرف او يبدن ثم اخرج من طريق سعيد بن
 جبير قال في قوله لا اعتسكم لاحرجكم اه وقوله اعتسكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها
 مثناة والمهمزة للتعدي أي اوفعتكم في العنت **(قوله)** وعنت خضعت كذا وقع هنا واستغرب لانه لا تملق له
 بقوله اعتسكم بل هو فعل ماض من العنو بضم المهملة والنون وتشديد الواو وليس هو من العنت في شيء لان
 التاء في العنت أصلية وفي عنت التأنيث ولما الفعل منه واولكتها ذهبت في الوصل ففعل المصنف ذكر ذلك
 هنا استطراداً وتفسير عنت الوجوه تخضعت أخرجه ابن المنذر أيضاً من طريق مجاهد وأخرج من طريق
 علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجوه أي ذلت ومن طريق أبي عبيدة قال عنت
 استأسرت لان العاني هو الأسير فكان من فسر به تخضعت فسر به بلازمه لان من لازم الأمر القلة
 والخضوع غالباً **(قوله)** وقال لئلا سليمان بن حرب الخ) هو موصول وسليمان من شيوخ البخاري وجرت
 عادة البخاري الاثبات بهذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً ولم يصب من ذلك انه لا يأتي بها الا
 في المذاكرة وبعده من قال ان ذلك لا لازمة **(قوله)** ما ردا بن عمر على أحد وصيته يعني أنه كان يقبل وصية
 من يوصي اليه قال ابن التين كانه كان يثنى الاجر بذلك لحديث أنس قال قال اليتيم كما تدين الحديث اه وسألتني
 في كتاب الادب مع الكلام عليه ومحل كراهة الدخول في الوصايا ان يخشى التهمة أو الضعف عن القيام
 بحقوقها **(قوله)** وكان ابن سيرين أحب الاشياء اليه الخ) لم أقف عليه موصلاً عنه **(قوله)** وكان طابوا الخ) وصل
 سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن جبير بمعملة ثم جزم مصفر عن طابوا أنه كان اذا سئل عن مال اليتيم
 يقرأ ويستأذن عن التثنية قال اصلاح لهم خير وان تخططوهم فاحوا انكم والله يعلم المفسد من المصلح **(قوله)**
 وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه أنه سئل عن الرجل يبي أموال
 أيتام فيهم الصغير والكبير وما لهم جميع لم يقسم قال ينفق على كل انسان منهم من ماله على قدره وقدره
 عمن جدي من طريق قتادة قال لما نزلت ولا تنفروا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن كانوا لا يخططونهم في
 مطعم ولا غيره فاشتد عليهم فانزل الله الرخصة وان تخططوهم فاحوا انكم والله يعلم المفسد من المصلح وروى
 الثوري في تفسيره عن سالم الأفلح عن سعيد بن جبير أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ان
 الذين ياكلون أموال اليتامى ظلماً عزلوا أموالهم عن أموالهم فنزلت قال اصلاح لهم خير وان تخططوهم
 فاحوا انكم قال فخططوا أموالهم بما رآهم وهذا هو المحفوظ مع إرساله وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن
 عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظه وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن
 جبير عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تنفروا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وان الذين ياكلون
 أموال اليتامى ظلماً اجنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فشكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك فنزلت ويستأذن عن التثنية الآية ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصلاً بأبى داود
 فيه وأحل لهم خططهم وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخططة أن تشرب
 من لبنه وتشرب من لبنك وتأكل من قصعته وتأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يفسد
 أكل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال أبو عبيد المراد بالخططة أن يكون اليتيم بين عبال المولى عليه فيشق عليه
 إفراز عامه فتأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخطه بنفقة عباله ولما كان ذلك قد تم

اصلاح لهم خير وان
 تخططوهم فاحوا انكم
 الى آخر الآية لا اعتسكم
 لاحرجكم وضيق عليكم
 وعنت خضعت وقال
 لئلا سليمان بن حرب حدثنا
 جاهد بن أيوب عن نافع
 قال ما ردا بن عمر على أحد
 وصيته وكان ابن سيرين
 أحب الاشياء اليه في مال
 النسيم ان يجتمع اليه
 نصحاؤهم وأولاءه فينظر وا
 الذي هو خير له وكان
 طابوا اذا سئل عن شيء
 من أمر اليتامى قرأ والله
 يعلم المفسد من المصلح
 وقال عطاء في تالي الصغير
 والكبير ينفق الولي على
 كل انسان بقدره من
 حصته

ابن كثير حدثنا ابن علية
حدثناه بسند العزيز بن
أنس رضي الله عنه قال
قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم المدينة ليس له
خادم فأخذ أبو طلحة
يبدى فاطلق في إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني
غلام كس فليخدمك
قال فخذ منه في السفر
والحضر ما قال لي شيء
صنعت له لم صنعت هذا
هكذا ولا شيء لم أصنع له لم
تصنع هذا هكذا

باب إذا وقف أرضا ولم
يسن الحسد فهو جائز
وكذلك الصدقة

حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن اسحق بن
عبد الله عن أبي طلحة أنه
سمع أنس بن مالك رضي
الله عنه يقول كان أبو
طلحة أكثر الانصار
بالمدينة ما لا من تخلو وكان
أحب ماله إليه يرحاه
مستقبلة المسجد وكان
النبي صلى الله عليه وسلم
يدخلها ويشرب من ماء
فيها أطيب قال أنس فلما
نزلت لن تنازل البرحى
تنفروا مهاجرون قام أبو
طلحة فقال يا رسول الله
ان الله يقول لن تنازل البر

فيه الزيادة والتقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير التمدح وسع عليهم في خلط الأرزاد
الاسفار كما تقدم في الشرح قوله أعلم **(قوله)** باب استخدام التيمم في السفر والحضر إذا كان صلاحه ونظر
الامأر وجهه التيمم أو رقبته حدث أنس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم
فأخذ أبو طلحة يبدى فاطلق في الحديث وسأف الكلام على شرحه مستوفى أما صدره في الجهاد وأما بقية
في كتاب الأدب وبعد العزيز المذكور في الاستداه وان صيبوا الاستاد كله بصريون وأبو طلحة كان
زوج أم سليم والله أنس فالحديث مطابق لاحد كني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الام فكأنه
استفد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك الا بعد رضا أم سليم أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ان أم سليم هي
التي أحضرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة وأما أبو طلحة فاحضره إليه لما أراد الخروج
إلى غزوة خيبر كسأني ذلك صريحاً في باب من غزا بصري للخدمة من كتاب الجهاد ومن طريق عمرو بن
أبي عمرو عن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به فمن المالكية للام وغيرها التصرف في مصالحهم في
كفالتهم من الأيتام وان لم يكونوا أو صبا واستشكل بعضهم جواز ذلك فانه يقضى إلى ان التيمم يشتغل بالخدمة
عن التأديب وهو ضد المطلوب وجوابه أن انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد
في الخبر المستدل به وهو ان يكون عند من يؤد به يتفق تأديبه كوقوف لانس في الخدمة النبوية فانه استفاد
بالمواظبة عليها من الآداب ما في غيره من آدبه أبوه **(قوله)** باب إذا وقف أرضا ولم يبين الحسد فهو
جائز وكذلك الصدقة كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان الموقوف أو المتصدق به مشهوراً بامتياز
بصحت يؤمن أن يلتبس بغيره والأفلا بد من التعديداً فافعل كن ذكر الغزاة في فتاويه ان من قال شهدوا
على أن جمع أملاكه وقف على كذا ذكر مصرفها لم يصد شيأ منها سارت جيعها وقفا ولا يصح جعل
المشهود بالحدود ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقت يصح بالصيغة التي لا تحد يد فيها بالنسبة إلى
اعتقاد الواقف وأرادته لشيء معين في نفسه وانما يعتبر التعديداً لأجل الأشهاد عليه لبيان حق الغير والله أعلم
(قوله) أكثر الانصار في رواية الكشميني أكثر انصارى أى أكثر من واحد من الانصار والاضافة
إلى المفرد التكرار عند ارادة التفضيل سائغ **(قوله)** ما لا من تخل **(قوله)** ما لا من تخل تقدم في رواية عبد العزيز بن الماجشون
عن اسحق بن عتبة حدثني أبي طلحة قريبا **(قوله)** وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها زاد في روايه
عبد العزيز ويستظل فيها **(قوله)** يرحاه تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ومنه عند مسلم يرحاه بفتح
الموحدة وكسر الراء وتضعها على التثنية الساكنة ثم مفعلة وروح هذا صاحب الفائق وقال هي وزن
فعلها من البراح وهي الأرض الظاهرة للكشف وعند أبي داود يرحاه وهو بإشباع الموحدة والباقي مثله
وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أرحاه من الأرض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظان
تكون سميت باسمها قال عياض واية المغاربة أرحاب الراء والقصر في حاء وخط هذا الصوري وقال
الباجي أدركت أهل العلم ومنهم أوفد يقتضون الراء في كل حال زاد الصوري وكذلك الباء أى أوله وقد
قدمت في الزكاة انه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أو نحو ذلك أبو يعلى الصدقي عن أبي ذر الهروي أنه
جزم أنها مكية من كلمتين بركلة وحاء كلمة مكية واحدة واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو
مكان أو شيء من البئر أو هي كلمة بركلة بل وكان الأبل كانت ترحى هناك وتزجر بهذه اللفظة فاضيفت
البئر إلى اللفظة المذكورة **(قوله)** بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع التنقيل والتخفيف
بالكسر والرفع ٣ والسكون ويجوز التنوين لغات ولو كررت الاختيار أن تنون الأولى وتسكن

حتى تشقوا بها المحبون وان أحب أموالى إلى يرحاه وانها صدقة لله أرجو برها وذرحه عند الله فتمنعها حيث أزال الله فعال مع ذلك الثانية

٣ (قوله) السكون هو مكرر اللفظة الأولى وقوله ويجوز التنوين ليعبر عن حذف كذا الظاهر وسرى اه مصححه

الثانية وقد سكن جيعا كقال الشاعر * جع نج لوالده وللمولود * ومعناها تخفيف الامر والاعجاب به
 (قوله رابع أو رابع شئنا بن مسلمة) أي التقضي أي هو بالتمتعانية أو بالرحمة (قوله أفضل) بضم
 اللام على أنه قول أبي طلحة (قوله قسمها أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها
 أفضل قسمها فإنه أحتمل الأول واحتمل أن يكون أفضل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي صلى الله عليه وسلم
 وأتبع هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وقد كرا بن عبد البر أن اسمعيل القاضي رآه عن القاضي عن مالك
 فقال في رواية قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثاره بنو بني عمه قال قوله في آثاره أي أقارب أبي
 طلحة قلت ووقع في رواية ثابت عن أنس كأنهم وكذا في رواية همام عن اسحق بن أبي طلحة فقال صلى الله
 عليه وسلم ضعها في قرابتك فجعلها حدثي بن حسان بن ثابت أي بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو داود
 الطيالسي في مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر إضافة القسم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وإن كان سافعا شاعرا تعافى لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر إلى رواية ولولا ذلك والصواب
 رواية من قال قسمها أبو طلحة (قوله في آثاره بنو بني عمه) في رواية ثابت المتقدمة فجعلها لسان بن أبي
 وكذا في رواية همام عن اسحق كثرى وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن عمامة وقد عتبه من قال
 أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنين وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماحشون عن
 اسحق المتقدمة فجعلها أبو طلحة في ذريته وكان منهم حسان وأبي بن كعب فدل على أنه أعطى غيرهما
 معهما ثم رأيت في مرسل أبي بكر بن حزم المتقدم فردده على آثاره بن أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه أو
 ابن أخيه شداد بن أوس وبنو عبد بن جابر فتقاربه فباع حسان حسنة من معاوية ثمان ألف درهم (قوله
 وقال اسمعيل) أي ابن أبي أوس (وعبد الله بن يوسف وبجي بن يحيى عن مالك) أي هذا الاسناد
 (رابع) أي بالتمتعانية وقد وصل حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث
 يحيى بن يحيى في الوكلاء وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من الفراء وغير
 ما تقدم أن منقطع الاتحرف الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى
 قبول الموقوف عليه واستدله ببعض المال كعبه على صحة الصدقة المطلقة ثم بينهما المتصدق لمن يريد
 واستدله بالجمهور وروى أن أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي بحسب وصيته ويفرق الوصي
 في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وأرثا لميت وخالف في ذلك أبو ثور وفاقا للحنفية في الأول دون
 الثاني وفيه جواز التصديق على غير مرض الموت بما كثر من ثلث ماله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل
 بأبطلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الأقرب من الأقارب على
 غيرهم وفيه جواز إضافة حب المال إلى الرجل القاضل العالم ولا تنقص عليه في ذلك وقد أخبرني عن
 الإنسان أنه يحب الخير لشدة بدو الخير هنا المال اتفاقا وفيه اتفاقا والخواطر والبساتين ودخول أهل الفضل
 والعلم فيها والاستغلال لظلمها والأكل من غيرها والرافة والنزعة فيها وقد يكون ذلك مستحيبا يرتب عليه
 الاجراء قصد به اجسام النفس من تعبد العبادة وتشبها بالطاعة وفيه كسب القمار وإباحة الشر من
 دار الصديق ولولم يكن حاضر إذا علم طبيب نفسه وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض وفيه
 التسلسل بالعموم لأن أبطلحة قسم من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون تناول ذلك الجميع
 أفرادهم فلم ينفذ خبره بدليله البيان عن شيء يجهته بل يدرك اتفاق ما يحبه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم
 على ذلك واستدل بما ذهب إليه مالك من أن الصدقة تصح بالقول من قبل القبض فإن كانت لمعين استحق
 المطالبة بقبضها وإن كانت لجهة عامة نرجحت عن ملك الفائل وكان للامام صفة في سبيل الصدقة وكل هذا

مال رابع أو رابع شئنا بن
 مسلمة وقد سمعت ما قلت
 وأني أرى أن تجعلها في
 الآخر بين قال أبو طلحة
 أفضل ذلك يا رسول الله
 قسمها أبو طلحة في
 آثار بنو بني عمه وقال
 اسمعيل وعبد الله بن
 يوسف وبجي بن يحيى
 عن مالك رابع

حدثني محمد بن عبد الرحمن
أشهر ناروح بن عبادة حدثنا
ذكر بابن اسحق قال
حدثني عمر بن دينار
عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهما
أن رجلا قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم إن
أمره توفيت أن يفهمها أن
تصدق عنها قال نعم قال
فإن لي محرفا فانا أشهدك
أنني قد تصدقت به عنها
باب اذا وقف جماعة
أرضامشاعافهوا جازي
حدثنا مسدد حدثنا عبد
الوارث عن أبي الثياح
عن أنس رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم ببناء المسجد قال
يا بني التجار ثمنوني
بما تحبكم هذا قالوا لا والله
لا نطلب ثمنه إلا إلى الله
باب الوقف كيف

يكتب
حدثنا مسدد حدثنا
يزيد بن زريع حدثنا

ماذا لم يظهر مراد المتصدق فإن ظهر اتبع وفيه جواز قول المتصدق قسم صدقته وفيه جواز أخذ الغنى من
صدقة التطوع إذا حصل له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية المجلس والوقف خلافا لمن منع ذلك وأبطله
ولاجبة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أي طلحة عمليكا وهو ظاهر سياق المناجشون عن اسحق كما تقدم وفيه
زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به وفيه فضيلة لا في طلحة لأن الآية
تضمنت الحث على الاتفاق من المحبوب فترقى هو إلى اتفاق أحب المحبوب فصبوب صلى الله عليه وسلم رأيه
وشكر عن ربه فعمله ثم أمره أن يخصص بها أهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله يخ وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف
جعلت هذا وقفا وتقدم البحث فيه قبل أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل
للامام قبولها منه ووضعهما في إراءه كافي قصة أي طلحة وفيه أنه لا يعتبر في القرابة من يجمعه والواقف أب
معين لأزواجه وغيره لأن أبا تمام يجمع مع أي طلحة في الأب السادس وأنه لا يجب تقديم القريب على
القريب البعد لأن حسانا وأخاه أقرب إلى أي طلحة من أي ويطلب ومع ذلك فقد أشرك معهم أي ويطلب بن
جابر وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بني حرام الذي اجمع فيه أي طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا
عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأي (قوله في حديث ابن عباس أن رجلا) هو سعد بن عبادة كما تقدم
قريبا (قوله باب اذا وقف جماعة أرضامشاعافهوا جازي) قال ابن المنير اخترت عما اذا وقف الواحد
المشاع فان مالكا لا يجيزه ثلاثا بدل الضرر على الشر ينفى هذا نظرا لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد
على من يشكر وقف المشاع مطلقا وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم اذا صدق أو وقف بعض ماله فهو جائز
وهو وقف الواحد المشاع وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء
المسجد وقد تقدم هذا الاستدلال في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا
ما اقتصر عليه من قولهم لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل فان ظاهره أنهم تصدقوا بالارض لله عز وجل
فقبل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فثبت دليل لما ترجمه وأماما ذكره الواقفي أن أب بكر دفع ثمن الأرض
لما لكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحجة لترجيه من جهة تقرير النبي صلى الله عليه وسلم
على ذلك ولم يشكر قولهم ذلك فلو كان وقف المشاع لا يجوز ولا نكر عليهم وبين قولهم الحكم واستدل به في القصة
على أن حكم المسجد يثبت البناء اذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك وعن بعض المالكية أن
أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية أن أذن للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا يثبت
عند الجمهور إلا أن يصرح الباني بالوقف أو ذكر صيغة محتملة أو نوى معهاو جزم بعض الشافعية بمثل ما نقل
عن الحنفية لكن في الموات خاصة والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لاثبات ذلك ولا فيه والله أعلم
(قوله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصر وف إلى الله فلا استثناء على هذا
التقدير منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا مصر وقال الله فهو متصل (قوله باب الوقف كيف يكتب)
ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وقد ترجمه في آخر الشر وط في الوقف وترجم له بعد هذا
الوقف على الغنى والفقير وبعدها بين تفقدهم الوقف ومن قبل أبواب مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم وهذا
جميع المواضع التي أورد فيها موسيلا طوله في بعضها واستدل منه بأطراف تعليقات في مواضع منها في
المزاج عوفي باب هل ينفع الوقف بوقفه في باب اذا وقف شيأقبل أن يدفعه إلى غيره (قوله حدثنا مسدد
حدثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وبشر بن
المفضل وبشير القطان ثلاثتهم عن عبد الله بن عون وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع
وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية يحيى بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب وأخرجه

مختصر أو أجد والد ارقطي مطولا من رواية أيوب وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري
والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصغر وأجد والد ارقطي من رواية عبيد الله بن عمر الأصغر
المكبر كلهم عن نافع وسأد كرماني وأيتهم من القوائد مفصلا ن شاء الله تعالى **(قوله عن نافع)** في رواية
الانصاري عن ابن عون لما خشي في آخر الشرح وطعن ابن عون أن يأتي نافع والانباء بمعنى الآخر عند
المتقدمين جزما وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون أخير نافع والانصاري المذكوّر أحد
شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبه أن كذا وأخرج عنه في
مواضع بواسطة وكان الانصاري المذكوّر قاضي البصرة وقد ذهب الكوفيون في الأوقاف وصنف في
السلام على هذا الحديث جزأ مفردا **(قوله عن ابن عمر)** رضي الله عنهما قال أصاب عمر كذا لا أكثر
الي وأدع نافع ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان
الثوري والنسائي من رواية أبي اسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون والنسائي من رواية سعيد بن
سالم عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر والمشهور والأول **(قوله)**
يخبر أرضا تقدم في رواية بخبر بن جويرية أن اسمها مخمخ وكذا الأجد من رواية أيوب بن عمر أصاب أرضا
من يهود بنى حارثة يقال طامخ ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكوّرة وكذا الدارقطني من طريق
الدراو روى عن عبد الله بن عمر والطحاوي من رواية يحيى بن سعيد وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر رأى في المنام ثلاث لبال أن تصدق بشيء والنسائي من رواية
سفيان عن عبيد الله بن عمر جاء عمر فقال يا رسول الله أني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قال كل في مائة رأس
فاخترت فيما ناله سهم من خير من أهلها فيحتمل أن تكون مخمخ من جله أراضى خير من مقدارها كان
مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين من شهد خيبر وهذه المائة سهم غير المائة
سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير التي حصلها من جزئ من الغنيمة وغيره وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب
وقف عمر من عند أبي داود وغيره وذكر عمر بن شبة بإسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت
في سنة سبع من الهجرة **(قوله أنفس منه)** أي أجدو النقيس الجلد المغتبط به يقال نفس بفتح النون وضع
الفاء فافسة وقال الداودي سمي قيسا لانه يأخذ بالنفس وفي رواية بخبر بن جويرية أني استقذت مالا
وهو عندني نفيس فاردت أن أنصديق بعوقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الأمر بذلك
ووقع في رواية للدارقطني اسنادها ضعيف أن عمر قال يا رسول الله أني نذرت أن أنصديق بمالي ولم يثبت هذا
وأما كان صدقه تطوع كسأ ونحمله من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكوّر أن شاء الله تعالى **(قوله فكيف)**
تأمرني به في رواية يحيى بن سعيد أن عمر استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن تصدق **(قوله ان)**
شئت حبست أصلها وتصدقتها أي بمنفعتها وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر أجس أصلها وسجل
عمرتها وفي رواية يحيى بن سعيد تصدق بشمرة وجس أصله **(قوله فصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب)**
ولا يورث زاد في رواية مسلم من هذا الوجه ولا يتباع زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
حيثس مادامت السموات كذا لا أكثر الرواة عن نافع ولم يختلف فيه عن ابن عون إلا موقعا عند الطحاوي من
طريق سعيد بن سفيان البخاري عن ابن عون فذكره بلفظ بخبر بن جويرية لا في البخاري وأغاروا
عن بخبر عن ابن عون قال السبكي اغتبطت بموقوف في رواية يحيى بن سعيد عن نافع عند النبي تصدق
بشمرة وجس أصله لا يباع ولا يورث وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية
الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر (قلت) قد تقدم قبيل خمسة أبواب من طريق بخبر بن

ابن عون عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال
أصاب عمر بخبر أرضا
فألقى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال أصبت أرضا
أصاب مالا قط أنفس منه
فكيف تأمرني به قال ان
شئت حبست أصلها
وتصدق بها فصدق
عمر أنه لا يباع أصلها ولا
يوهب ولا يورث في القسراء

جويرية عن نافع بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله لا بإيع ولا يوهب ولا يورث ولكن
 يشترط عمره وهي أتم الروايات وأصحها في المقصود ففسر وهذا إلى البخاري أولى وقد علقه البخاري في
 المزارعة بلفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر تصدق بأصله لا بإيع ولا يوهب ولكن لينفق عمره قصدت
 به وحكيته هناك إن الداودي الشارح أنكر هذا اللفظ ولم يظهر لي أن ذلك سبب أنكاره ظهر لي أنه بسبب
 التصريح برفع الشرط إلى النبي صلى الله عليه وسلم على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فنافعه إلا ما فهمه
 من النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له أحبس أصلها وسبل عمرتها وقوله تصدق بصيغة أمر وقوله قصدت
 بصيغة الفعل الماضي **(قوله ٣ في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضييف وابن السبيل)** جميع هؤلاء
 الأصناف إلا الضييف هم المذكورون في آية الزكاة وقد تقدم بيانهم في كتاب الزكاة وقوله ولذي القربى
 يحصل أن يكون هم من ذكرهم في الخمس كسائر بيانهم ويحصل أن يكون المراد بهم قري في الواقف وهذا
 الثاني جزم القرطبي والضييف معروف وهو من نزل بقوم يريد القرى وقد تقدم القول فيه في الهبة **(قوله)**
أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه قبل أبواب قال القرطبي جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة
 الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل يأكل منه يتحقق ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به
 العادة وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى **(قوله)** أو يطعم
 رواية تخرأ أو يؤكل باسكان الواو وهي بمعنى يطعم **(قوله)** غير متمول فيه وفي رواية إلا انصاري الماضي في
 آخر الشر وط غير متمول به والمعنى غير متخذ منها ما لا يملك والمراد أنه لا يملك شيئاً من رقبائها ومالا
 منصوب على التخيير وزاد الانصاري وسليم قال حدثت به ابن سيرين فقال غير متأهل مالا والقال حدثت به
 هو ابن عون رواه عن نافع بن ذلك الدارقطني من طريق أبي أسامة عن ابن عون قال ذكرت حديث
 نافع لابن سيرين فذكره زاذان سليم قال ابن عون وأبناؤني من قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متأهل مالا في
 رواية الترمذي من طريق أبي عبيدة عن ابن عون حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أهر قال ابن علية
 وأنا نقرأها عندنا بن عبد الله بن عمر كذلك وقد أخرج أبو داود وصنف كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن
 سعيد الانصاري قال نسخها لي عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر فذكره وفيه غير متأهل والمتأهل
 عتنة ثم مثله مشددة بينهم حمزة هو المتخذ والمتأهل اتخذ المال حتى كانه عنده قديم وأهله كل شيء
 أصله قال الشاعر * وقد يدرك الجهد المؤئل أمثالي * واشترط نبي التأهل بقوى ما ذهب إليه من قال المراد
 من قوله يأكل بالمعروف حقيقة لا أكلاً لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة قاله القرطبي وزاد أحمد من
 طريق حماد بن زيد عن أبوب فذكر الحديث قال حماد وزعم عمر وبن دينار أن عبد الله بن عمر كان
 يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر وكذا زاده عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر
 وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هرون عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى بها عمر إلى حفصة أم
 المؤمنين ثم إلى الأكر من آل عمر ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني وفي رواية أبوب عن
 نافع عند أحمد بن حنبل وهو الرأي من آل عمر فكانه كان أو لا شرط أن النظر فيه لذوى الرأي من أهله ثم عين
 عند وسبته لحفصة وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان المدني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من
 كتاب الذي عند آل عمر فستفختها فاحرقها فاما كتب عبد الله بن عمر أمير المؤمنين في شيء أن إلى حفصة
 ما عاشت تنفق عمره حيث أن الله قال فأنفقت فالي ذوى الرأي من أهلها **(قلت)** فذكر الشرط كله نحو
 الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال والمائة وسق الذي أطعني النبي صلى الله عليه وسلم فإنها مع نفع على
 سنه الذي أمرت به وإن شاء ولي نفع أن يشتري من عمره دقياً يعملون فيه فعل وكتب معيقب وشهد عبد الله

والقبر في الرقاب وفي
 سبيل الله والضييف وابن
 السبيل لا جناح على من
 وليها أن يأكل منها
 بالمعروف أو يطعم صديقاً
 غير متمول فيه

**باب الوقف للفقير والفقير
 والضييف**
 حدثنا أبو عاصم حدثنا
 ابن عون عن نافع عن
 ابن عمر أن عمر رضي الله
 عنه وجد ما لا يعتبر فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأخبره قال إن شئت
 تصدقت بها فتصدق بها
 في الفقراء والمساكين
 وذوي القربى والضييف

٣ (قوله في سبيل الله الخ)
 كذا في نسخ الشارح وهو
 مخالف في الترتيب لما وقع
 ثامن نسخ البخاري اهـ

ابن الأرقم وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا و ذكر أجمعاً كتاباً آخر نحر هذا الكتاب وفيه من
 الزيادة وصحة بن الأكوع والبدل التي فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي أن عمر أئماً كتب كتاب وقفه
 في خلقاته لأن معيشياً كان كاتبه في زمن خلقاته وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين فيجب أن يكون وقته
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وقول هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكاتب حينئذ الكتاب
 ويحتمل أن يكون آخر وقته ولم يقع منه قبل ذلك الاستئذنه في كيفية وقدره الطحاوي وابن عبد
 البر من يرق مالك بن ابن شهاب قال قال عمر لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لردتها فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا بعد وصيته واستدل الطحاوي بقول عمر هذا
 لا في حنيفة وزفر في أن أضاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها وإن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره
 للنبي صلى الله عليه وسلم فمكره أن يفارقه على أمر ثم يحالقه إلى غيره ولا وجه فيما ذكره من وجهين أحدهما أنه
 منقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر ثانياً أنه يحصل ما قدمته ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف
 وزومه إلا أن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع وقدره الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا وجه فيه
 لمن قال بان الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان يمكن أن قال بصحة تعليق
 الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج وقال تعود منافعه بعد المدة المعينة إليه ثم إلى ورثته فلو كان
 التعليق ما لأصح افتخاراً قالو قال وقفته على زيد بسنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية
 الوقف قال أحمد حدثنا جاد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو المبري عن نافع عن ابن عمر قال أول صدقة
 أي موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمر بن سعد بن معاذ قال سألت عن
 أول حبس في الإسلام فقال المهاجر ون صدقة عمر وقال أنصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
 استناد الواقدي وفي معازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى عجب بن يق المعجمة
 مصفر التي أوصى بها النبي صلى الله عليه وسلم فوقفها النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي لا نعلم بين
 الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين وجاء عن شرح أنه أكره الحبس ومنهم
 من تأوله وقال أبو حنيفة لا يلزم مخالفة جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل غفك الطحاوي عن عيسى بن
 أبان قال كان أبو يوسف يصير بيع الوقف قبله حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون غدته به
 ابن عليه فقال هذا الأبيع أحد أخلافه ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كما أنه
 لا خلاف فيه بين أئمة ومع حكاية الطحاوي هذا فقد اتصرت كفايته فقال قوله في قصة عمر حبس الأصل
 وسبيل الخيرة لا يستلزم التأجيل بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك اه ولا يخفى ضعف هذا التأويل
 ولا يقيم من قوله وقف حتى ثبت التأجيل حتى يصرح بالشرط عند من يذهب إليه كما أنه لم يخف على
 الرواية التي فيها حبس مادامت السموات والأرض قال القزطلي رد الوقف مخالف للجماع فلا يلتفت
 إليه وأحسن ما يعتد به عن رده ما قال أبو يوسف فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره وأشار الشافعي إلى أن الوقف
 من خصائص أهل الإسلام أي وقف الأراضي والمعار قال ولا يعرف أن ذلك وقع في إيجابه حقيقة
 الوقف شرعاً وروى بصحة قطع تصرف الواقف في رقبته الموقوف التي يدوم الانتفاع به وتثبت صرف
 منفعة في جهة خير وفي حديث الباب من القوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرى من غير تسمية ولا لقب
 وفيه جواز استناد الوصية والنظر على الوقف للمراة أو تقدمها على من هو من أقرانها من الرجال وفيه استناد
 النظر إلى من لم يرسم إذا وصفت بصفة معينة تميزه وأن الواقف يلى النظر على وقفه إذا لم يستدفعه غيره قال
 الشافعي لم يزل العدد الكثير من الصحابة قن بعدهم يرون أوقافهم هل ذلك إلا خوف عن الأوف لا يختلقون

فيه وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية وإن المشير بشير
 بأحسن ما ينظر له في جميع الأمور وتوحيه فضيلة ظاهرة لعمر لغيبه في أمثال قوله تعالى إن تنالوا البرحق
 تنفقوا مما تحبون وفيه فضل الصدقة الحارة وبهجة شرط الواقف وأتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين
 المصروف لفظاً وفيه أن الوقف لا يكون إلا أهله أصل بدوم الانتفاع به فلا يصح وقف ما لا بدوم الانتفاع به
 كالطعام وفيه أنه لا يكتفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا وأجلته صدقة حتى يضيف إليها شيئاً
 آخر إن ردد الصدقة بين أن تكون تعليقاً الرقبة أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما يميز أحد المتعلمين صح
 بخلاف ما لو قال وقف أو جبت فإنه صريح في ذلك على الراجح وقيل الصريح الوقف خاصة وفيه نظر لثبوت
 التحبب في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامه صح وعكس من أجاز إلا كنفاء
 بقوله تصدقت بكذا بما روي في حديث الباب من قوله فتصدق بها عمر ولا حجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف
 إليها الأنواع ولا توجب وبجمل أن يكون قوله فتصدق بها عمر راجعاً إلى الثمرة على حذف مضاف أي
 فتصدق بثمرتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة بمجرد أو بهذا الاحتمال الثاني بحزم القرطبي
 وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوي القرى والضيف لم يقيد بالحاجة وهو الأصل عند الشافعية وفيه أن
 للواقف أن يشترط لنفسه جزاً من ربح الموقوف لأن عمر شرط لمن ولّى وقفه أن يأكل منه بالعرف ولم
 يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في المهم الذي يعينه العادة كان فيما يعينه هو
 أجوز ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه وقال
 به من المال كجاء ابن شعبان وجهه وهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يثمن أنه قصد
 حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزاً
 فضخماً واستدل به قصة عمر هذه بقصة ركب البدنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وسلم أتى
 صفية وجعل تحتها صداقها وجه الاستدلال به أنه أخرجهما عن ذلك بالفتح وردّها إليه بالشرط وسأى
 البحث فيه في النكاح وقصة عثمان الأتية بعد أبواب واحتج الماتنون بقوله في حديث الباب سئل
 الثوري وسئل الثوري تملكها للغير والإنسان لا يتمكن من تعليق نفسه لنفسه وتعقب بان امتناع ذلك غير
 مستحيل ومنعه تملكه لنفسه أعما هو لعدم الفائدة والقائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير
 استحقاقه إياه وقفاً ولا سيما إذا ذكره مالا أخرقانه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف واحتجوا أيضاً بان
 الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عما لته ولذلك منعه أن يتخذ
 لنفسه منه مالا فلا يكون يخدمه صحة الوقف على النفس لم يعمه من الاتفاق وإن كانه اشترط لنفسه أمر الو
 سكت عنه لسكان يستحقه لقيامه وهذا على أرجح قول العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله
 جاز له أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة في صحة هذا الشرط عند
 الشافعية خلاف كالمشهور إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين والراجح الجواز وبو يده
 حديث عثمان الأتية بعد واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فإن زاد على الثلث
 ردوان خرج منه لم وهو أجود الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لحفصة وهي ممن يرثه
 وجعل لمن ولّى وقفه أن يأكل منه وتعقب بان وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
 والذي أوصى به أعما هو شرط النظر واستدل به على أن الواقف إذا شرط لناظر شيئاً أخذ من لم يشترط له
 لم يميز إلا أن دخل في صفته أهل الوقف كالفقراء والمساكين فإن كان على معينين وروى بذلك جاز واستدل به
 على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله حبس الأصل يناقض تأقيته وعن مالك وإن سرج يصح واستدل بقوله

باب وقف الأرض للمسجد * حدثني اسحق أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا أبو الداع قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أمر بالمسجد وقال بياني التجار ثمنوني ٢٦٣ ما طمك هذا قالوا لا والله لا نطلب

ثمنه إلا الله

الاتباع على أن الوقف لا يناقل به وعن أبي يوسف أن شرط الواقف أنه إذا تعلقت منافعه بيعه وصرف ثمنه في غيره هو بوقف في ماله في الأول وكذا أن شرط البيع إذا رأى المظ في ثقه إلى موضع آخر واستبدل به على وقف المشاع لأن المائه منهم التي كانت لهم بحيز لم تكن منقسمة وفيه أنه لا راية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سري من حصه عمر إلى غيره ما من باقي الأرض وحتى بعض التأخيرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ مكرر واستدل به على أن خبره بفتح عنوة وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ﴿ قوله باب وقف الأرض للمسجد ﴾ لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك إلا من أنكر الوقف ولا من نفاه إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً للبعض الشافعية قال ابن لوفعة يظهر أن وقف المشاع في الجاهلية لا يمكن الانتفاع به لأصحه وجزم ابن الصلاح بالصحة بحيز عمر على الجنب المكشوفه ونوزع في ذلك قال الزين بن المنير لم يلجأ البخاري أراد الرذعي من خص جواز الوقف بالمسجد وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجد ائدلى على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد وحده أنسده من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها إلا الله كلهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء فيؤخذ منه أن من وقف أرضاً على أن يبنها مسجداً انعقد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلفه ﴿ قوله حدثني اسحق ﴾ كذا الجميع إلا الأصم في نفسه فقال حدثنا اسحق بن منصور ووقع في رواية أبي علي بن شيبو به حدثنا اسحق هو ابن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والأسناد ذكره بصر يون ﴿ قوله بالمسجد ﴾ في رواية السكيتي ببناء المسجد وسأني بقية مباحث الحديث في أوائل المجلدات إن شاء الله تعالى ﴿ قوله باب وقف الدواب والكرع والعروض والصامت ﴾ هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات والكرع يضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام والعروض يضم الممثلة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا التقدم من المال والصامت بالمهمله بلفظ ضد الناطق والمراد به من النقاد الذهب الفضة ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة قيس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فليح في ماله في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين فلا يتأهل ولا يوجب بل ينتفع بهما الانتفاع في كل شيء بحسبه ﴿ قوله وقال الزهري الخ ﴾ هو ذهب ابن الزهري إلى جواز مثل ذلك وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم جده يباع وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحسية واعترضه الامام علي فقال لم يذكر في الباب إلا أن الزهري والحديث في قصة الفرس التي حل عليها عرقه وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بأن يحبس أصله وينفع بثمرته والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره وليس هذا تحييس الأصل والانتفاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عدا منه تقع بفضل كائنه والفة والارتفاق والعين فاقعة فالأما لا ينتفع به إلا بالفاقة عينه فلا اه ملخصاً وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه المراءه فصيح بأن يحبس أصله وينفع به للنساء باللبس عند الحاجة إليه كما تقدم توسيعه والله أعلم ﴿ قوله باب نفقة الذم للوقف ﴾ في رواية الجوزي نفقة بفتح الوقف والأول أظهر فإنه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً لا تقسم رثتي ديناراً ولا درهما ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤمني فأما في نفقة فهو صدقة

ديناراً ولا درهما ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤمني فأما في نفقة فهو صدقة * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جعفر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر اشترط في وقفه أن يأكل من وليه ويؤكل صدقه غير متمول مالا

ابن بطال هذا وهم من بعض رواته والمعروف ان عثمان اشتراها الا انه حفرها (قلت) هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه هل تعلمون ان رومة لم يكن يشرب من مائها الا بشمن لكن لا يشمن الوهم قلقد روى البغوي في الصعابة من طريق بشر بن بشير الاسلمي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون المدينة استنكر والماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يسبح منها القمر به ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم تبعتها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعلي غير ما فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وان كانت أولادنا فلا مانع مما يحفر فيها عثمان بشرا ولعل العين كانت تجري الى بئر فوسعها وطواها فغصب حفرها اليه (قوله) فصدقوه بما قال في رواية صعصعة بن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو مجسوس رآني علي وطلحة وابن عمر وغيرهم فقال احضر واعدا فاشرف عليهم فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح والنسائي من طريق الاحتف بن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في رواية هل تعلمون ان حراء حين انقض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم حراء فليس عليك الابني أو صدق أو شهيد قالوا نعم وسباني هذا من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن يشرب منها الا بشمن فابتعتها فجعلتها للفقير والغني وابن السبيل وزاد النسائي من طريق الاحتف بن عثمان فقال اجعلها ساقية للمسلمين وأجرها لثلاث زاد في روايته أيضا وأشياء عتدها فن تلك الأشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة هل تعلمون ان المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتري بقعة آل فلان فيريدها في المسجد بخير منها في الجنة فاشترى بها من صليب مالي فأتهم اليوم فنعوني ان أصلي فيها ونحوه لاسحق بن زاهر وبني خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا زاد النسائي من رواية الاحتف بن قيس عن عثمان أنه اشترى بعشرين ألفا وخمسة وعشرين ألفا وزاد في ذكر جيش العسرة فجهزتهم حتى لم يبق دواء ولا خطأ ولا ترمذي من حديث عبد الرحمن ابن حباب السلمي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ولا جدم من حديث عبد الرحمن بن سمرة أنه جاء بالقدينا وفي رواية فصبها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة فقال صلى الله عليه وسلم ما لي عثمان من عمل بعد اليوم وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصعابة من مرسل قتادة جل عثمان على ألف بعير وسبعين فرساق العسرة وعند أبي بصير من وجه آخر ضعيف فجاء عثمان بسبعبائه أوقية ذهب وعند ابن عري بسند ضعيف جدا عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم استعان عثمان في جيش العسرة فجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم فوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أجدو النسائي أن شاء الله جللاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يبعه الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان الحديث وسأيت بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر ان شاء الله تعالى ومنها ما روى الدارقطني من طريق ثمامة بن حبيب عن عثمان أنه قال هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني ابنته واحدة بعد أخرى رضي فيورضي عنى قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الجري قال اشرف عثمان فقال باطلعة أنشد الله الله أماسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه فأخذ يسدي فقال هذا جلوسي في

فصله قوله بما قال

الدنيا والاشجرة قال نعم وللعاكم في المستدرك من طريق أسلم أن عثمان حين حصر قال لطلحة أئذ كذا قال
 النبي صلى الله عليه وسلم إن عثمان رفيق في الجنة قال نعم وفي هذا الحديث من القوائد مناقب ظاهرة لعثمان
 رضي الله عنه وفيها جواز فتح الرجل عنقه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصييل منفعة وانما
 يكره ذلك عند المفارقة المسكثرة والعجب **(قوله وقال عمر في وقفه)** تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة
 أبواب وقد ادعى الاسماعيلي وغيره أنه ليس في أجاديس الباب من توافق ما ترجم به الأثر أنس وليس كذلك
 فإن جمع ما ذكره مطابق لما قاما قصه أنس قضاة في الترجمة وأما قصة أنس برفق جهه أن البنت وبما
 كانت بكرا فطلقت قبل الدخول فتكون مؤتمها على أيها قيلز مه اسكانها فإذا أسكنها في وقفه فكانت اشتربت
 على نفسه رفع كفه وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الاولاد صغارهم
 وصغارهم وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق عمارة
 ابن حزن قال شهدت الدارين أنس في عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالإسلام هل تعلمون أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب غير يثرب ورومة فقال من يشرب يثرب ورومة يجعل دونه
 مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بها من سلب ما من الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب
 الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخبرها وقد تقدم نوجه ذلك قبل أبواب **(قوله باب إذا قال)**
الواقف لا تطلب غنمه إلا إلى الله تعالى أو ردفه حديث أنس في قول بني النجار لا تطلب غنمه إلا إلى الله
 أو رده مختصرا جادا وقد تقدم بسنده وزيادة في مثله قبل خمسة أبواب قال الاسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه
 ثم حصلوه مسجدا الآن قول المالكة لا تطلب غنمه إلا إلى الله لا يصير وقفا وقد يقول الرجل هذا لعبد
 فلا يصير وقفا ويقول له بدر فيجوز بيعه وقال ابن المنبر مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ
 دل عليه ما عجزوه وأما بقر بنه والله أعلم كذا قال وفي الخبر بأن هذا امر الله بقر بنه صلى الله عليه
 وآله أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفا **(قوله باب قول الله عز وجل لا يهاجرون آمنوا وشهادتهم بينكم)**
 إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إلى قوله والله لا يهدي
 القوم الفاسقين كذا في ذرو ساق في رواية الاسماعيلي وكرهية الآيات الثلاث قال الزجاج في المعاني
 هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن أعرا بوا وحكا ومعنى **(قوله الاوليان وأحدما أولى ومنه أولى)**
 به أي أحق به ووقع هذا في رواية الكشميهني لا يذو وحده وكذا الذي بعده والمعنى أن أحدهما أولى ومنه أولى
 آخران فيومان مقام الشاهدين الأولين من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت
 وعشيرته والاوليان أي الاحقان بالشهادة لقرايتها ومعرفتهم ما وارتفع الاوليان بتقديرهما كأنه قيل من
 الشاهدين فأوجب الاوليان أو هما بدل من الضمير في بقولنا أو من آخران ويجوز أن يرتقا باستحقاق
 أي من الذين استحق عليهم اثنان الاولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو
 اسحق الزجاج هذا الموضع من أصعب ما في القرآن أعرا بوا قال الشهاب السمين ولقد صدق والله فيما قال
 ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال وقد جمع الزنجشري ما قلته باو جزعارة فقال قد كرم ما تقدم فلذلك
 أقصر عليه **(قوله عز ظهر أعترنا أظهرنا)** قال أبو عبيدة في المجاز قوله فإن عثر على أنها استحدثنا
 أنما أي فإن ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فإن عثر على أنها استحدثنا أنما أي
 أطلع منها على خيانة وأما تفسير أعترنا فقال الغراء قوله أعترنا عليهم أي أظهرنا واطلعه وقال وكذلك قوله
 فإن عثر أي أطلع **(قوله وقال علي بن عبد الله)** أي ابن المسدي كذا في ذرو والاكثرو في رواية

وقال عمر في وقفه لا جناح
 على من وليه أن يأكل
 وقد يليه الواقف وغيره
 فهو واسع لكل

باب إذا قال الواقف لا تطلب غنمه إلا إلى الله فهو جائز

حدثنا مسدد حدثنا عبد
 الوارث عن أبي التياح
 عن أنس رضي الله عنه
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم يا بني النجار
 فامسوا بي بما طمكم قالوا
 لا تطلب غنمه إلا إلى الله

باب قول الله عز وجل لا يهاجرون آمنوا وشهادتهم بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إلى قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين
 الاوليان وأحدما أولى ومنه أولى
 أعترنا أظهرنا وقال في
 علي بن عبد الله حدثنا
 يحيى بن آدم حدثنا

التسني وقال علي بن حفص الهاو روى كذا بزم به أبو نعيم لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال حدثنا علي
ابن المديني وهذا ما يروى ما قرأته غير مرة من أنه يعبر بقوله وقال في الأحاديث التي سمعها لكن حيث
يكون في أسنادها عندنا نظر أو حيث تكون موقوفة وأما من زعم أنه يعبر بها فلا أخذه في المذاكرة أو
بالمناولة فليس عليه دليل (قوله ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم فقال له الطويل
ولا يعرف اسم أبيه وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا
فروى التسني عن البخاري قال لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشبهني وقد
روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المديني استحسنته وزاد في نسخة الصغاني أن
الفربري قال قلت للبخاري روى غير محمد بن أبي القاسم قال لا وروى عنه أبو أسامة أيضا لكنه ليس
عشور وروى عمر البجلي بالموحدة وأبجج مصفر عن البخاري فهو هذا وزاد قيل له روى عنه يعني هذا
الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور (قلت) وماله في البخاري ولا يشيخه عبد الملك بن
سعيد بن جبيرة هذا الحديث الواحد رجال الأسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون (قوله)
خرج رجل من بني نهم هو بزيل موحدة زاي مصغر وكذا ضبطه ابن ما كولا ووقع في رواية الكلبي
عن أبي صالح عن ابن عباس عن نهم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بدل الزاي وروى في نسخة
صحيحة من تفسير الطبري بزيل براء بغير نقطة ولا بن منده من طريق السدي عن الكلبي بديل بن أبي
مارية ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسل لكنه لم يسمه وروى من قال فيه بديل بن رواء فانه
شراعي وهذا سهمي وكذا هوهم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ووقع في رواية ابن جريح أنه كان مسلما
وكذا أخرجه بسند في تفسيره (قوله مع تميم الداري) أي الصغاني المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كسائي
وعلى هذا فهو من مرسل الصغاني لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جافى بعض الطرق أنه وأها
عن تميم نفسه بين ذلك الكلبي في روايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال برئ الناس من
هذه الآية فبرئ غير عدلي بن براء وكان نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام فجارحهما
وقدم عليهما حولي بشي سهمي ويختل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت لها حتى أسلموا
كلهم فان في القصة ما شاع بأن أجمع فبما كوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلعلمها كانت عكس سنة الفهم
(قوله وعدلي بن براء) الموحدة وتشديد المهمة مع المذ لم يختلف الروايات في ذلك إلا ما روي في كتاب
القضاء للسكرائبي فانه سماه الداء بن قاصم وأخرجه عن معلى بن منصور وعن يحيى بن أبي زائدة ووقع
هذا الواقدي أن عدلي بن براء كان أخا تميم الداري فان ثبت قلعله أخوه لأمه أو من الرضاغة لكن في تفسير
مقاتل بن حبان أن رسل نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر عافى (قوله فأت السهمي بأرض
ليس بها مسلم) في رواية الكلبي فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما بيلعنا ما ترك أهله فلم يأتيا
أخذنا من تركته جاما هو أعظم تجارتها فبعناه بألف درهم فأتت بها أنا وعدلي (قوله فلما قاما تركته
فقدوا جاما) في رواية ابن جريح عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها
في مناعته ثم أوصى اليهما فلما ماتا فخما مناعته ثم قدما على أهله فذبحا اللهم ما أراد ففتح أهله مناعته
فوجدوا الرصبة وقد قذروا أشياء فأتوا بها فوجدوا فرأوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فزلت
هذه الآية إلى قوله لا تخمين فامرهم أن يستلقوها (قوله جاما) بالجمع وتخفيف اليم أي أتاها (قوله)
مخروصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها همزة أي منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود

ابن أبي زائدة عن محمد بن
أبي القاسم عن عبد الملك
ابن سعيد بن جبيرة عن
أبيه عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال خرج رجل
من بني سهم مع تميم الداري
وعدي بن براء فأت
السهمي بأرض ليس بها
مسلم فلما قاما تركته فقدوا
جاما من فضة مخروصا من
ذهب فأخلفهما رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم
وجد جاما بمكة فقالوا
أبتاعناه من تميم وعدلي

يخوض بالاضاد المعجزة أى جوقها والاول أشهر وقع في رواية ابن جرير عن عكرمة أنا من فضة منقوش
 بذهب وزاد في روايته أن عينا وعديا لماسلأ عنه فالأشتريناه منه فارتفعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فنزلت فان عثري على أنهما استحقا معا ووقع في رواية الكلبى عن عثم فلما أسلمت تأثمت فأتيت أهلها فخيرتهم
 الخبر وأدبت إليهم حسنة فذمهم وأخيرتهم أن عند صاحبى مثلها (قوله فقام رجلان من أولياء السهمى)
 أى المبيت ووقع في رواية الكلبى فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم وسعى مقاتل بن سليمان في تفسير
 الاثر المطلب بن أبى وداعة وهو سهمى أيضا لكنه سعى الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به
 يحيى بن سلام في تفسيره وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث لحوارد الجين
 على المدعى فيحلف ويستحق وسبأى البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعى المشهور وللحكم بالشاهد
 واليمين تركلف في انتزاعه فقال أن قوله تعالى فان عثري على أنهما استحقا معا لا يصح لهما أن يقرأ أو يشهد
 عليهما شاهدان أو شاهد واحد قال وقد أجمعوا على أن الأقرار بعند الانكار لا
 يوجب عينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأين فلم يبق الا شاهد واحد فذلك استحق
 الطالبان عينته مع الشاهد الواحد وهذا الذى قاله متعب بأن القصة وردت من طريق متعددة في سبب
 النزول ليس في شئ منها به كان هنالك من يشهد بل في رواية الكلبى فسألهم البيهقي فوجدوا فخرهم أن
 يستحلوه أى عديا يعظم على أهل دينه واستدل بهذا الحديث على حوازة شهادة الكفار بناء على أن
 المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أى من أهل دينكم أو آخران من غيركم أى من غير أهل دينكم وبذلك
 قال أبو عبيد فومن تبعه وتعقب بأنه لا يقول بظاهر ما لا يصح شهادة الكفار على المسلمين وانما يصح شهادة
 بعض الكفار على بعض وأجيب بأن الآية دلت بلفظها على قبول شهادة الكفار على المسلم وبما سألها
 على قبول شهادة الكفار على الكفار على الاول ثم دل الدليل على أن شهادة الكفار على المسلم غير مقبولة
 فثبت شهادة الكفار على الكفار على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكلبى والوصية وبفقد المسلم
 حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعى والثوري
 وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك عندهم حديث الساب فان سياقه مطابق لظاهر
 الآية وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى منكم أو من عشرينكم أو آخران من غيركم أو من غير عشرينكم وهو
 قول الحسين واحتج له النحاس بأن لفظ آخر لا يدل على أن يشار إلى الذى قبله في الصفه حتى لا يسوغ أن تقول صرت
 برجل كبريولم أتعرف هذا فاقصد وصف الاثنان بالعدالة فتعقب أن يكون الاثران كذلك وتعقب بأن
 هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك والصحاحي اذا حكى سبب النزول كان
 ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا أو اضافي ما قال رد المحتلف فيه بالمتلف فيه لأن اتصاف الكافر بالعدالة
 يختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فمن قبلها وصقه بها ومن لا فلا واعترض أبو حنيفة على المثال الذى
 ذكره النحاس قوله غير مطابق فلو قلت جاني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاني رجل مسلم
 وكافر آخر ولا يميز من قبيل الاول لا الثاني لان قوله أو آخران من جنس قوله اثنان لان كلاهما موصوفه
 ورجلان فكانه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة
 وأن ناسخها قوله تعالى من ترضون من الشهداء واحتجوا بالايجاب على رد شهادة الفاسق والكافر شر من
 الفاسق وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وإن الجمع بين الدليلين أولى من الغاء أحدهما وإن سورة
 المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح ابن عباس وعائشة وعمرو بن شرحبيل وجمع من السلف أن

فقام رجلان من أولياء
 السهمى خلفا لشهادتنا
 أسق من شهادتها وأن
 الجاهل لصاحبهم قال وفيهم
 نزلت هذه الآية بأولها
 الذين آمنوا شهادة ينسك
 اذا حضر أحدكم الموت

الميت بغير محضر من الورثة

حدثنا محمد بن سابق أو

الفضل بن يعقوب عنه

حدثنا شيبان أبو معاوية

عن فراس قال قال الشعبي

حدثني جابر بن عبد الله

الانصاري رضي الله عنهما

أن أبا عبد الله يوم أحد

وترك ست بنات وترك

عليه ديناً فلما حضره

جداً التخل أئتم رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فقلت يا رسول الله فني

علمت أن والذي استشهد

يوم أحد ترك عليه ديناً

كثيراً وأي أحب إليّ يرأى

الغرماء قال أذهب فيدبر

كل قرعة نأية ففعلت

ثم دهرته فلما نظر إلي

أغفر إلي تلك الساهية

فلما رأى ما يصنعون

طاف حول أعظمها يندرا

ثلاث مرات ثم جلس

عليه ثم قال ادع أصحابك

فما زال يكسب لهم حتى

أدى الله أمانته إلي وأنا

والله راض أن يؤدى الله

أمانته والذي ولا أرجع

إلى أخواني مرة فلم والله

البيادر كما حتى أتى أنظر

إلى اليسدر الذي عليه

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كأنه لم ينش مرة

واحدة قال أبو عبد الله

سورة المسائدة محكمة وعن ابن عباس أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهموا استخلفوا أخرجه الطبري باسناد رجاله ثقات ذكر أجد على من قال إن هذه الآية منسوخة وموضع أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم فروى أبو داود باسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدقوقاً ولم يجد أحد من المسلمين فاشهد رجلين من أهل الكتاب قدما الكوفة بتركته ووصيته فآخى الأشعري فقال هذا لا بد ولا مضى شهادتهما ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا لا بد ولا مضى شهادتهما ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أخطاب المؤمنين فلما قال أو آخر أن وضع أنه أراد غير الخاطين فتعين أنهما من غير المؤمنين وإضاخوا واستشهدا بالمسلم ليس مشروطاً بالسفر وأن أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة وذهب الكرابيسي ثم الطبري وآخرين إلى أن المراد بالهاتفة في الآية اليمين قال وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان وأيدوا ذلك بالإجماع على أن الشاهد لا يزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا فلو أيدوا الشهادة اليمين لقوله فيقسمان بالله أي يحلفان فإن عرف أنهم أحلفوا على الأمر جعلت اليمين على الأولياء وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدل ولا اختلاف الشهادة وقد اشترط في هذه القصص فتوى جله على أنها شهادة وأما اعتلال من اعتدل في ردّها بأنها تخالف القياس والاصول لمافيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعي لنفسه فاستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كإثبات الطيب ليس المراد بالحسب السجى وإنما المراد بالامسالك لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرينة أو ما شهادة المدعي لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الإيمان إليهم عند ظهور والوث بيمينه الوصيين فيشرع لهما أن يحلفا ويستعفا كما شرع للمدعي الدم في القسامة أن يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعي لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه وأي فرق بين ظهور والوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالنال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بقوله إنسان ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى الحضور لما يوصي بهما الموصى ثم يزيف ذلك (قوله باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) قال الداودي أن خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجعة أنه جائز (قوله) حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه هكذا وقع هنا في المتن وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني عجم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا أو في المغازي والسكاك والأثر بغيره بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع وأخرج عنه أيضاً في الجزية وغيره شيبان هو ابن عبد الرحمن وفراس بكسر الفاء وتحقيف الروم وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيره ما قوله فيه أذهب فيدبر فتح الموحدة وسكون التثنية بعد هاء ال مكسورة بصيغة فعل الأمر أي اجعل كل سنتف يندري من يخصصه ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي فيأدر وقوله ولا يرجع إلى أخواني مرة كذا لا كثر بزعم المغاض ولكن كسبني شجرة باباتها (قوله قال أبو عبد الله أغفر لي بني هيجواي فأغفر بنيائهم العداوة والبغضاء) وقع هذا للمسلم وحده وأغفر وأضام الهمة مبنى لما لم يسم فاعله قال أغرى بكذا إذا ألج به وألج وقال أبو عبيدة في الجاز في قوله تعالى فأغفر لنا

أغفر وإي بني هيجواي فأغفر بنيائهم العداوة والبغضاء

بينهم العداوة والبغضاء الاغراء التي تبيح والافساد والله أعلم ﴿تجاءه﴾ اشتمل كتاب الوصايا وما معه من
 أبواب الوقف من الاحاديث المرفوعة على سبطين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طر يقا والبقيسة موصولة
 المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وأربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على قبحها
 سوى حديث عمر و بن الحارث ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا وحديث ابن عباس كان المسال للولد
 وحديثه هما واليان وحديثه في قصة تميم الداري وحديث الدين قيل الوصية وأما حديث لاصدقة الا عن
 ظهر غنى فقد كرهه عند مسلم بالمعنى وأما حديث عثمان في يدر ومعه فها هو عنده لئلا يفسد

في الشرب مختصر معلقا وأغفله المزني في الاطراف هنا وهناك

وقبه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم

اثنا وعشرون أنرا والله

تعالى أعلم

﴿تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس﴾

وأزله كتاب الجهاد ﴿

Bibliotheca Alexandrina



0410729